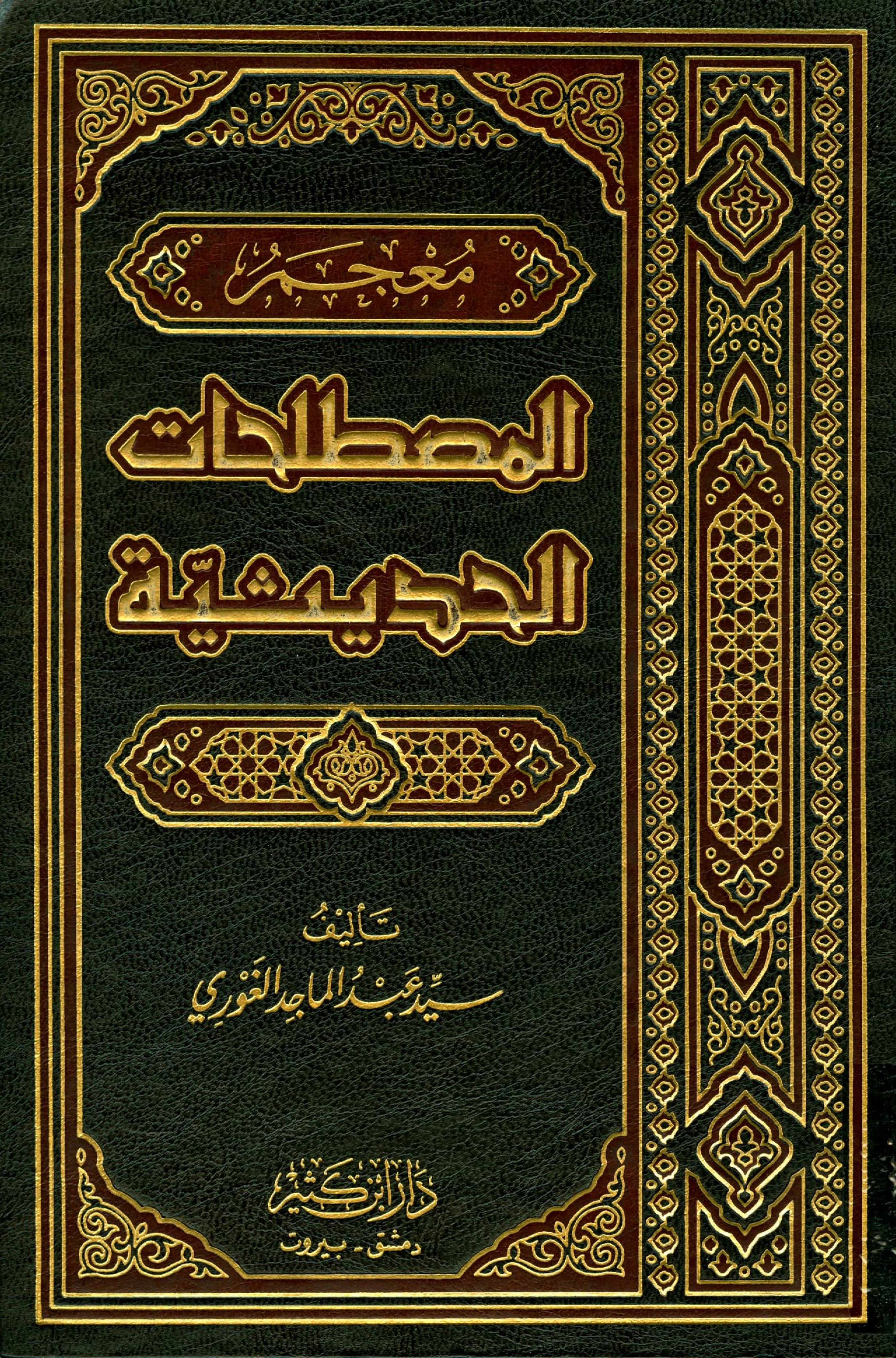
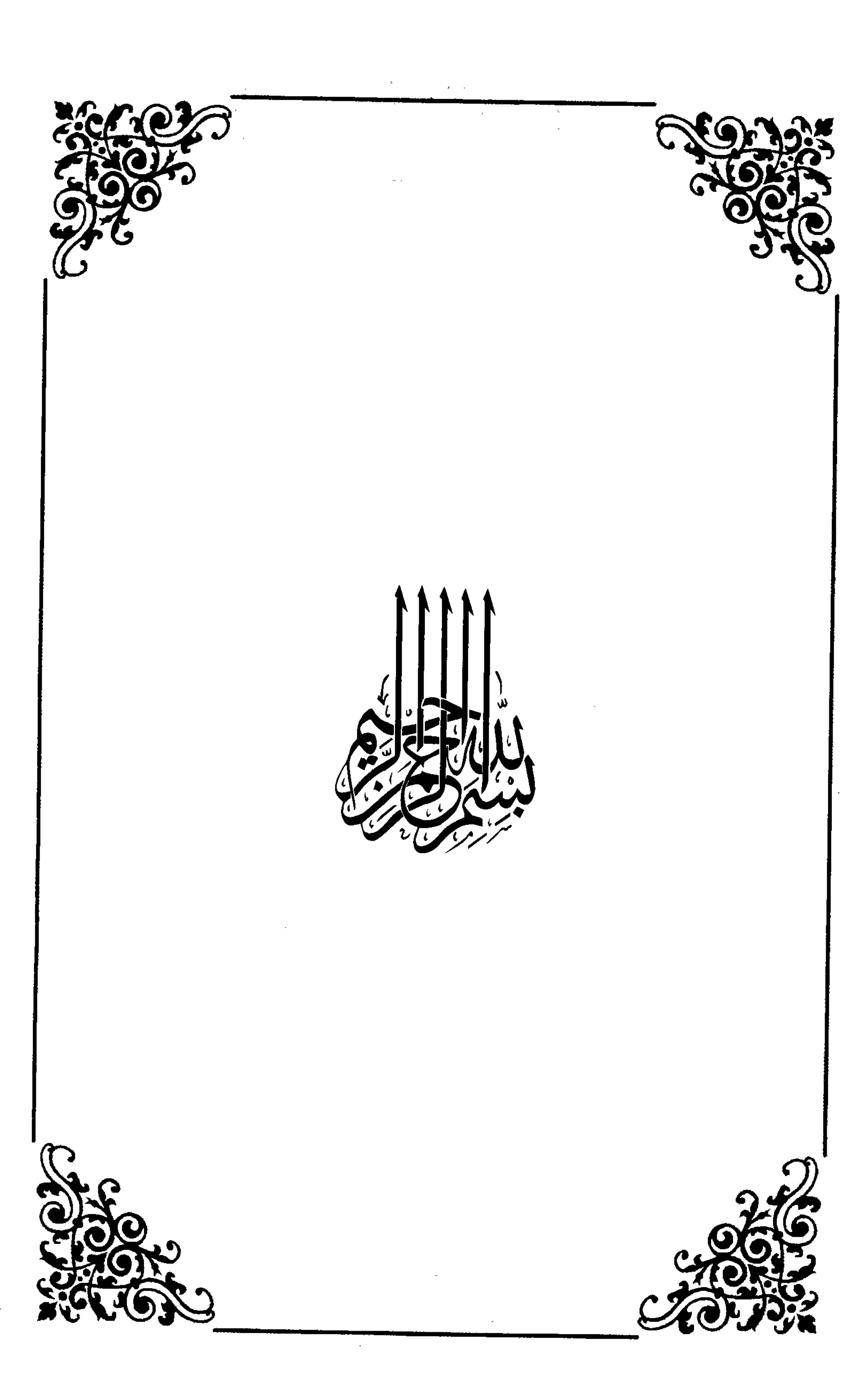

معجم
المصطلحات
الحديثية
تأليف
سيد عبد الماجد الغوري
دار ابن كثير
دمشق - بيروت



تأليف

سيد عبد الماجد الغوري

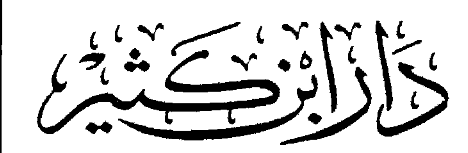



بسم الله الرحمن الرحيم



الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م



للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ـ بيروت

الرقم الدولي :

الموضوع : علوم الحديث

العنوان : معجم المصطلحات الحديثية

التأليف : سيد عبد الماجد الغوري

نوع الورق : شموا

ألوان الطباعة : لونين

عدد الصفحات : ٨٩٦

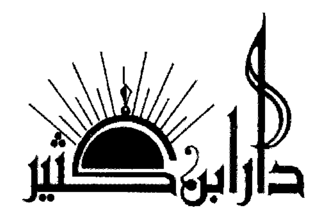
القياس : ١٧x٢٤

نوع التجليد : فني

الوزن : ١,٣٥ كغ

التنفيذ الطباعي : مطبعة أبيكس

التجليد : مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد



دمشق ـ حلبوني ـ جادة ابن سينا ـ بناء الجابي

ص.ب : ٣١١ ـ هاتف : ٢٢٢٥٨٧٧ ـ ٢٢٢٨٤٥٠ ـ فاكس : ٢٢٤٣٥٠٢

بيروت ـ برج أبي حيدر ـ خلف دبوس الأصلي ـ بناء الحديقة

ص.ب : ١١٣/٦٣١٨ ـ تلفاكس : ٠١/٨١٧٨٥٧ ـ جوال : ٠٣/٢٠٤٤٥٩



إهـداء

إلى والدي الجليل ومعلمي الأول

الأستاذ سيد أنور بن الغوري

والذي يَسْتَحِقُّ بجَدارة حُسن تربيته ، ودوامِ تشويقه لي إلى التَّسَنُّن بسُنَن النَّبي ﷺ ، والتَّأَثُّرِ بآثار أصحابه رضي الله عنهم ، أن أستعير له قولَ الإمام إبراهيم بن إسحاق الحَرْبي ، في شيخه الإمام المُبَجَّل أحمد بن حَنْبَل الشَّيْباني :

« هو ألقى في قُلوبنا مُذْ كُنّا غِلْماناً ، اتِّباعَ حديثِ النَّبِيِّ ﷺ ، وأقاويل الصَّحَابَةِ ، والاقتداءِ بالتَّابِعينَ » .



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة الكتاب

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شُرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا ، من يَهْدِه الله فلا مُضِلَّ له ، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له ، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له ، وأشهد أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٢] ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب : ٧٠ ـ ٧١] .

أمَّا بعد! فإنَّ أصدق الحديثِ كتابُ الله ، وأحسنَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأُمورِ مُحْدَثاتُها ، وكُلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ ، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ ، وكُلُّ ضلالةٍ في النَّار .

والصَّلاة والسَّلام على سيِّد الأوَّلين والآخرين ، صاحب الآيات الباهرات في خَلْقِه الكامل وخُلُقِه العظيم ، وعلى آلِه الخِيَرَة ، وصحابتِه البَرَرَة ، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين .

وبعد : فما من علمٍ من العلوم يخلو من مُصْطَلحاتٍ خاصَّةٍ به ، وكذلك ما من علمٍ من العلوم إلَّا وصُنِّفَتْ فيه المعاجمُ . والغايةُ الأولى من تصنيف الكتب المعجمية تمكينُ الدارسين والطُّلاَّب من مراجعة مصطلحاتِ مادَّةِ تخصُّصِهم بيُسْرٍ وسُرعةٍ ، وخاصَّةً الَّذين لا يستطيعون الرجوعَ إلى المصادر الأصلية لضَعْف الهِمَم

وفقدِ الشروط العلمية لديهم ، فالمعاجم لهم كنِبْراسٍ يهتدون به إلى مصادر مادتهم ، وهي تجمع بين دفَّتيه المصطلحاتِ العلميةَ وتضبطها ، وتشرحها ، وذلك مع ترتيب كلِّ علمٍ على الحروف الهجائية .

وقد صَنَّف علماءُ الحديث (المعاصرين) المعاجمَ الكثيرةَ في علوم الحديث ، وكان رائدُهم في ذلك : فضيلةُ أستاذنا الشيخ الدكتور نُور الدِّين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ ، فهو أوَّلُ مَن وَضَع المصطلحاتِ الحديثيةَ على الترتيب المعجمي ، ثم تَبِعَه في ذلك أناسٌ متخصِّصون في هذا العلم فصنَّفوا المعاجمَ ، فجزى الله عن خدمتهم لهذا العلم خير الجزاء .

وأمَّا المعجمُ الَّذي أسعد بتقديمه إلى طَلَبة علوم النُّبُوَّة والمعتنين بها ؛ فهو عُصَارةُ قراءتي للكُتب الكثيرة في علم مصطلح الحديث والرِّجال ، أيّامَ طلبِ العلم وأثناءَ إعدادِ البحوثِ المتعلِّقةِ بالموضوع بين الآونة والأخرى . أودعتُ فيه على الترتيب الألفبائي خُلاصَةَ جميعِ مصطلحاتِ علوم الحديث ، ومصطلحاتِ الأئمّة الخاصّة بهم في كتبهم ـ سواء كان في كتب المتون الجامعة للروايات أو كُتب الرجال ـ مع عرض الأمثلة والشواهد حتى يَسْهُل على القارىء فهمُها واستيعابُها .

أسأل الله تبارك وتعالىٰ أن يتقبَّل هذا العملَ خالصاً لوجهه ، وخدمةً لحديث نبيِّه ، عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ، إنه سميعٌ مجيبٌ ، وهو على كلِّ شيءٍ قدير .

كتبه

المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ

سيِّد عَبْدُ الماجِد الغَوْري

حيدرآباد ـ ٢٥/ رمضان المبارك/ ١٤٢٧هـ

١٧/ تشــرين الأول/ ٢٠٠٦م

تعريف علم مصطلح الحديث

الكلامُ في تعريف «علم مصطلح الحديث» علىٰ وجهين: علىٰ الإفراد، وعلىٰ الإضافة. أمّا علىٰ الإفراد، فنعرِّف كلَّ لفظٍ من التعريف.

١ ـ «العِلْمُ»: هو إدراك الشيء علىٰ ما هو عليه.

وقيل: هو المعرفةُ.

وقيل: بل هو غيرُ المعرفة، والفرقُ بينهما: أنَّ العلم يُطْلَق لإدراك الكُلِّيَّات عن دليلٍ، والمعرفة لإدراك الجُزئيَّات، وكلُّ هٰذا اصطلاحٌ لا مشاحَّة فيه[1].

٢ ـ «المصطلح»: اسمُ مفعولٍ من (اصْطَلَح)، والمصدرُ (الاصطلاحُ).

ومعناه: اتفاقُ القوم علىٰ استعمال لفظٍ في معنىً معيَّنٍ غير المعنىٰ الذي وُضِعَ له في أصلِ اللغة، وذلك كلفظِ (الواجب)، فإنه في أصلِ اللغة بمعنىٰ: الثابتِ واللاَّزم، وقد اصْطَلَح الفقهاءُ علىٰ وَضْعِه: لما يُثابُ المرءُ علىٰ فعلِهِ، ويُعاقَبُ علىٰ تركِه، واصطَلَح المتكلِّمون علىٰ وَضْعِه لما لا يُتصوَّرُ في العقلِ عَدَمُه.

واللَّفْظُ إذا استُعمِلَ في المعنىٰ الذي وَضَعَهُ له المُصطلِحون يكونُ حقيقةً بالنسبةِ إليهم، ومجازاً بالنسبةِ إلىٰ غيرهم.

هٰذا، وقد ذَكَر المحقِّقون أنه ينبغي لمن تكلَّم في فنٍّ من الفنون، أن يُورِدَ

---

(١) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث»: (ص: ٢٩).

الألفاظَ المتعارَفةَ فيه، مُستعمِلاً لها في معانيها المعروفةِ عندَ أربابِه، ومخالِفُ ذلك إمَّا جاهلٌ بمقتضىٰ المقام، أو قاصدٌ للإبْهامِ أو الإيْهام، مثالُ ذلك فيما نحن فيه أن يقول قائلٌ عن حديثٍ ضعيفٍ: إنه حديثٌ حَسَنٌ، فإذا اعتُرِضَ عليه قال: وَصَفْتُهُ بالحَسَن، باعتبارِ المعنىٰ اللُّغوي، لاشتمالِ هٰذا الحديثِ علىٰ حِكمةٍ بالغةٍ. وأمَّا قولُهم لا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح، فهو من قَبِيل تمحُّلِ العُذْر، وقائِلُ ذلك عاذِلٌ في صورة عاذِرٍ[1].

٣ ـ و«**الحديثُ**»: في الأصلِ يُطلَق علىٰ: الجديد من الأشياء، ويُطلَقُ علىٰ الخَبَرِ. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقوله: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ﴾ [سبأ: ١٩].

وفي الاصطلاحِ: ما أُضِيفَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صِفَةٍ.

فالقَوْلُ: هو الألفاظُ النَّبويَّةُ. مثلُ: حديثِ مُعاويةَ بن أبي سفيان، رضي الله عنه، قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقول: «مَن يُرِدِ اللهُ بهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ»[2].

والفعلُ: هو التَّصرُّفاتُ النَّبويَّةُ العمليَّةُ. مثلُ حديثِ عبد الله بنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنهما: «أنَّه توَضَّأَ فغَسَلَ وجهَه، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً من ماءٍ فمَضْمَضَ بها واسْتَنْشَقَ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً من ماءٍ فجَعَلَ بها هكذا، أَضَافَها إلىٰ يده الأخرىٰ فغسَلَ بهما وجهَه، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً من ماءٍ فغَسَلَ بها يدَه اليُمْنىٰ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً من ماءٍ فغَسَلَ بها يَدَه اليُسْرَىٰ، ثُمَّ مَسَحَ برأسه، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً من ماءٍ فَرَشَّ علىٰ رِجْلِه اليُمْنىٰ حتَّىٰ غَسَلَها، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً أخرىٰ فغَسَلَ بها رِجْلَه، يعني اليُسرىٰ، ثُمَّ قال: هكذا رأيتُ رسول الله ﷺ يَتَوَضَّأُ»[3].

---

(١) «توجيه النظر» (١/ ٧٨).

(٢) أخرَجَه البخاريُّ في كتاب: العلم، باب: من يرد الله به خيراً. . .، برقم: (٧١).

(٣) أخرَجَه البُخاريُّ في كتاب: الوضوء، باب: غسل الوجه باليدين. . .، برقم: (١٤٠).

والتَّقريرُ: ما يَقَعُ من غيرِه ﷺ باطِّلاعه أو عِلْمِه فلا يُنْكِرْه. مثلُ حديثِ عائشةَ، رضي الله عنها، قالت: «لقد رأيتُ رسول الله ﷺ يوماً علىٰ باب حُجْرَتي والحَبَشَةُ يَلْعَبون في المسجد، ورسولُ الله ﷺ يَسْتُرُني بردائِه أَنْظُرُ إلىٰ لَعِبِهم»[1].

والصِّفَةُ: خصائصُ بَشَرِيَّتِه ﷺ فيما لا يَرْجِعُ إلىٰ كَسْبِه وعَمَلِه، مثلُ حديثِ البراءِ بن عازِب، رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهاً، وأَحْسَنَهُم خَلْقاً: ليس بالطَّويلِ البائنِ، ولا بالقَصيرِ»[2].

ولا يَدْخُلُ في الصِّفةِ بهٰذا التَّفسيرِ ما يُحِبُّه أو يَكْرَهُه ﷺ مِن الأفعالِ والأحوالِ، وإنَّما يَنْدَرِجُ هٰذا النَّمَطُ من الأحاديثِ تحت (الفِعْل) باعتبارِ الصَّادر عنه ﷺ علىٰ وَفْقِ محبَّتِه أو كُرْهِه، مِثلُ حديثِ عائشةَ، رضي الله عنها، قالت: كان النَّبيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ ما استطاع في شأنِه كُلِّه: في طُهورِه وتَرَجُّلِه وتَنَعُّلِه[3].

تعريف (علم مصطلح الحديث) من حيث الإضافة:

فبناءً علىٰ ما تقدَّم فيُمكِن القول: إنَّ «علم مصطلح الحديث»، هو معرفة تلك القواعد والضَّوابط التي اصطلح عليها علماءُ هٰذا الفنِّ ـ الحديث ـ.

وبعبارةٍ أُخرىٰ: علم مصطلح الحديث: هو مجموعُ القواعد والمباحث الحديثيّة المتعلّقة بالإسناد والمَتْن أو بالراوي والمروي حتىٰ تُقْبَل الروايةُ أو تُرَدَّ، التي بدأ تأسيسها في منتصف القرن الأوَّل للهجرة، حتىٰ تكامَلَتْ ونَضِجَتْ واحترَقَتْ في أواخر القرن التاسع؛ لحِفظ حديث سيِّدنا رسول الله ﷺ مِن الدَّسِّ والتزوير، والخطأ والتغيير، وهي تتَّصل بضبط الحديث سنداً ومتناً، وبيان حال الراوي

---

(١) أخرَجَه البُخاريُّ في كتاب: الصلاة، باب: الحراب في المسجد، برقم: (٤٥٤).

(٢) أخرَجَه البُخاريُّ في كتاب: المناقب، باب: صفة النبي ﷺ، برقم: (٣٥٤٩).

(٣) أخرَجَه البُخاريُّ في كتاب: الصلاة، باب: التيمن في دخول المسجد وغيره، برقم: (٤٢٦).

والمـروي، ومعـرفـةِ المقبـول والمـردود، والصحيـحِ والضعيـفِ، والنـاسـخ والمنسوخِ. . وما تفرَّع عن ذلك كلِّه من الفنون الحديثية الكثيرة. وكلٌّ ذلك يُسَمَّىٰ (علم مصطلح الحديث)، أو (علم أصول الحديث)، و(علم المصطلح)[1].

أقسام «علم الحديث»:

يشمل علمُ الحديث موضوعَيْن رئيسيين، وهما: علم الحديث روايةً، وعلم الحديث درايةً، فنعرِّف كُلاًّ منهما فيما يلي:

١ ـ علمُ الحديث روايةً:

علمٌ بنقل ما أُضيف إلىٰ النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير أو صفةٍ خَلْقِيّةٍ أو خُلُقِيّةٍ. وكذا ما أُضيف إلىٰ الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم، ورواية هٰذا المنقول وضبطه وتحرير ألفاظه.

٢ ـ علم الحديث درايةً:

علمٌ بقوانين يُعْرَف بها أحوالُ السَّند والمَتْن، ويتوصَّل بهٰذه القوانين إلىٰ معرفة المقبول والمردود وفهمِ المُراد من الأحاديث.

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» (ص: ١٩٨).

لمحةٌ عن تاريخ علم مصطلح الحديث

إنَّ تاريخ (علم مُصْطَلَح الحديث) أو(علم أصول الحديث) أو (مُصْطَلَح الحديث) كعلمٍ مستقلٍّ تُصَنَّفُ فيه الكتبُ، وتُفْرَد له رسائلُ يَرْجِع إلىٰ القرن الرابع الهجري، فمنه بدأتْ تظهر لهٰذا العلمِ أصولٌ منضبطةٌ، وقواعدُ معلومةٌ.

وفي أواخر القرن الثاني بُدِئَ بتأليف بعض المباحث من علوم الحديث، علىٰ شكلِ أبواب مستقلَّةٍ في موضوعها، يَجمع الموضوعَ الواحدَ منها جزء أو أجزاء تكُونُ كتاباً لطيفاً بمِقْياسنا اليوم، وأقدَمُ من يُمكِنُ إضافةُ ذلك إليه هو الإمام عليُّ بن المَدِيني البصري، (المتوفىٰ سنة: ٢٣٤ هـ) رحمه الله تعالىٰ، فقد ألَّفَ في جملةِ أنواعٍ من علوم الحديث، خَصَّ كلَّ نوعٍ منها بكتابٍ علىٰ حِدَة[١].

ويُمكـن أن يقـال أيضـاً: إنَّ الإمـام الشـافعـي رضـي الله عنـه (المتـوفـىٰ سنة: ٢٠٤ هـ) هو أوَّلُ من دَوَّن بعضَ المباحث الحديثية في كتابه «الرسالة»، فتَعرَّضَ فيها لجُملةِ مسائلَ هامَّةٍ مما يتصل بعلم المصطلح، كذِكْر ما يُشترَط في الحديث للاحتجاج به، وشرطِ حفظ الراوي، والروايةِ بالمعنىٰ، وقبولِ حديث المدلِّس، واشتَهَر عنه اشتهاراً موقفُه من (الحديث المُرْسَل)، واستَعمَلَ (الحديثَ الحَسَنَ) كما ذكره الحافظُ العراقيُّ في حاشيته علىٰ «مقدِّمة ابن الصلاح»[٢].

وقد تكلَّم الإمامُ الشافعيُّ في «الرسالة» عن:

---

(١) وقد ذكرها الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوري في « معرفة علوم الحديث » ص : (٧١) .

(٢) (ص: ٨ و٣٨).

١ ـ قبول حديث الواحدِ والمرأة.

٢ ـ وصِفَةِ مَن تُقْبَل روايته ومَن تُرَدُّ.

٣ ـ وقبول العنعنة من غير المُدَلِّس.

٤ ـ وقبول رواية المُدَلِّس إن صَرَّح بالتَّحديث.

٥ ـ وَرَدِّ من كَثُرَ غلطُه.

٦ ـ وكيف تُعْرَف عدالةُ الراوي . . . إلخ.

وفي «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبد الله البخاري، (المتوفىٰ سنة: ٢٥٦هـ): جُمَلٌ كثيرةٌ في مسائل مصطلح الحديث، وكذلك في كُتبه في التاريخ والضعفاء، فيُلتَقَطُ منها جُمَلٌ جَمَّةٌ من علوم الحديث[1]. كتلك التي جاءت في تراجم بعض أبواب « صحيحه » حيث تقرأ في كتاب العلم التراجم التالية:

١ ـ باب قول المحدِّث: حَدَّثنا وأخبرنا.

٢ ـ باب ما يُذْكَر في المناولة.

٣ ـ باب متىٰ يَصِحُّ سماعُ الصغير؟.

٤ ـ باب الخروج في طلب العلم.

٥ ـ باب الحرص علىٰ الحديث.

٦ ـ باب كتابة العلم. . وغيرها.

كما أشار البخاريُّ ـ رحمه الله ـ إلىٰ بعض مسائل هـٰذا الفَنِّ في مواضعَ متعدِّدةٍ من صحيحه كمسألة: زيادة الثقة، والمتابعات، وبيان غريب بعض الألفاظ، واختلاف الرِّوايات.

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» (ص: ٢١١).

وقَدَّم الإمامُ مسلمُ بن الحَجَّاج (المتوفىٰ سنة: ٢٦١ هـ) لكتابه «الجامع الصحيح» مقدِّمةً نفيسةً، تضمَّنَتْ جملةً صالحةً من علم المصطلح، وجاءت هٰذه المُقدِّمة الحديثيَّة الاصطلاحيةُ بالغةَ الرَّوعةِ في لُغَتِها وقُوَّتِها ومضمونِها وأمثلتِها.

وقد أورد في مقدِّمة صحيحه جملةً من المسائل، منها:

١ ـ تقسيم حَمَلة الأخبار إلىٰ طبقات.

٢ ـ كيفية معرفة المُنْكَر في حديث المحدِّث.

٣ ـ زيادة الثقة.

٤ ـ آداب الرِّواية.

٥ ـ منزلة الإسناد من الدِّين.

٦ ـ جواز الجَرْح وأنَّه ليس من الغِيْبَة.

٧ ـ الحديث المُعَنْعَن وصِحَّة الاحتجاج به.

وخَتَم الإمام محمد بن عيسىٰ بن سَوْرَة أبو عيسىٰ التِّرْمذي (المتوفىٰ سنة: ٢٧٩ هـ) «جامِعَه» بجزءٍ نفيسٍ للغاية، ألحَقه به، وعُرِفَ بكتاب «العلَل الصغير»، جاءت فيه المباحثُ الكثيرةُ الهامَّةُ، وقد تكلَّم فيها علىٰ أنواع التحمُّل، وخَصَّ الإجازةَ بتوسُّعٍ نِسْبِيٍّ، وتكلَّم علىٰ مسألة الرِّواية باللَّفْظ، والرواية بالمعنىٰ، وتكلَّم علىٰ زيادة الثقة أيضاً.

وكَتَب الإمامُ أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني (المتوفىٰ سنة: ٢٧٥هـ) «رسالتَه في وصف سُنَنه» إلىٰ أهل مَكَّة، فجاء فيها قَدْرٌ حسنٌ من مسائل هٰذا العلم أيضاً. وكتابُ «العِلَل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل، وفيه أيضاً علمٌ كثيرٌ من علم المصطلح.

التآليف الواسعة المستقلَّة في مصطلح الحديث :

وفي القرن الرابع الهجري توجَّهت أنظارُ بعض العلماء إلىٰ جمع تلك المباحث والقواعد المتفرِّقة في كتابٍ جامعٍ ناظمٍ لمسائل هـٰذا العلم، فأكبّوا علىٰ تصانيف السابقين التي كانت تجربةً أولىٰ في التدوين، فجمعوا ما تفرَّق في مؤلَّفات الفنِّ الواحد ، واستدركوا ما فاتَ السابقين ، معتمدين في كلِّ ذلك علىٰ نقل المعلومات عن العلماء بالسَّند إليهم كما فعل سابقوهم، ثم التعليق عليها والاستنباط منها، فوُجدت كتبٌ في علوم الحديث لا تزال مراجع لا يغني عنها غيرها ، ومن أهمِّها :

١ ـ **المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي**: للحافظ القاضي الإمام البارِع الذَّوَّاقة: أبي محمد الحسن بن عبد الرحمـٰن بن خَلَّاد الفارسي الرَّامَهُرْمُزِي (المتوفىٰ سنة: ٣٦٠هـ). وكان الرَّامَهُرْمُزِيُّ هو أَوَّل من دَوَّن في علوم الحديث تدويناً مستقلاً، وهو أكبرُ كتابٍ وُضِع في علوم الحديث حتىٰ ذلك العصر، استوفىٰ فيه البحثَ في آداب الراوي والمحدِّثِ وطُرق التحمُّل والأداء واجتهاد المحدِّثين في حمل العلم وما يتعلَّق بهـٰذا الفنِّ من الأمور.

٢ ـ **معرفة عُلوم الحديث وكَمِّيَّـةِ أجناسه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسابوري (المتوفىٰ سنة: ٤٠٥ هـ). ذكر فيه الحاكمُ خمسين نوعاً من علوم الحديث، وأظهر فيه براعةً تامّةً، ومعرفةً فائقةً، وابتدع فيه مَحاسِنَ لم يُسْبَق لها. ثم عمل أبو نعيم مستخرجاً علىٰ المعرفة، لم يصلني خبره بعد اجتهادٍ في البحث والتنقيب.

٣ ـ **الكفايةُ في معرفة أصول علم الرواية**: للإمام الحافظ المحدِّث أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة: ٤٦٣ هـ). أتىٰ الخطيب في هـٰذا الكتاب علىٰ ما يحتاجه طلابُ علم الآثار، والناظرين في صِحَّة الأسانيد والأخبار، من أصولٍ في الجرح والتعديل، وفنون الرواية، والتصحيح

والتعليل ، وغير ذلك مما يعظم النفع به ويحتــاج إليه طالبوا التحقيقات .

٤ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للخطيب البغدادي . هو من أقدم ما صنِّف في آداب الطلب، وأخلاق الراوي وآدابه، وما ينبغي له استعماله مع أتباعه وأصحابه، وطرق التلقي عن الشيوخ، ومجالس الإملاء، واتخاذ المسلمين، والتعاون بين طلبة العلم، ووجوب المناصحة فيما يُروىٰ، وذكر إفادة الطلبة بعضهم بعضاً .

٥ ـ **الإلماع في أصول الرواية والسَّماع**: للحافظ المحدِّث الفقيه المؤرِّخ اللُّغَوي، القاضي عياض بن موسىٰ اليَحْصُبِيّ السبتي المغربي (المتوفىٰ سنة: ٥٤٤هـ). ومن عنوانه نعرف أنه في طُرق تحمُّل الحديث وأدائه، وهو كتابٌ مفيدٌ جدّاً .

٦ ـ **ما لا يَسَعُ المحدِّثَ جَهْلُه**: لأبي حَفْص عمر بن عبد المجيد المَيَّانِشِي (المتوفىٰ سنة: ٥٨٠هـ). وهي رسالةٌ مختصرةٌ، وهي في الحقيقة عبارةٌ عن نحو سبع صفحاتٍ، فيها نُبَذٌ عن (الصحيح) و(الحسن) وبعض أنواع الحديث، لكنَّها محشوَّةٌ بما لا فائدة منه ممّا يَسَعُ كلَّ محدِّث جهلُه .

اكتمال التصنيف في علم مصطلح الحديث :

يَمْتَدّ عصرُ النُّضْج والاكتمال في تدوين فنِّ «علوم الحديث»، من القرن السابع إلىٰ القرن العاشر ، وفيه بَلَغ فنُّ التصنيف لهـٰذا العلم كمالَه التامَّ، فوُضِعت تصانيفُ ومؤلَّفاتٌ استوفَتْ أنواعَ هـٰذا العلمِ، وجمعت إلىٰ ذلك تهـٰذيب العبارات وتحرير المسائل بدِقَّةٍ، وكان أصحابُ تلك التصانيف والمؤلَّفات من الأئمة الكبار الذين أحاطوا بالحديث حفظاً، واضطلعوا من فنونه وأحوال أسانيده ومتونه درايةً وعلماً، علىٰ غِرار الأئمة السابقين الكبار ، أذكر هنا بعض أهمِّ مؤلَّفاتهم :

علوم الحديث: للحافظ أبي عَمْرو عثمانُ بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوْرِي، المشهور بابن الصَّلاح (المتوفىٰ سنة: ٦٤٣ هـ)، الذي صَنَّف كتابه: «معرفة أنواع علوم الحديث» ـ والذي يُعْرَف أيضاً بـ«مقدِّمة ابن الصلاح» ـ الذي أَصبح عُمْدَةَ المتأخِّرين، وكان قد أملىٰ فيه ابنُ الصَّلاح شيئاً بعد شيءٍ، ولهٰذا لم يحصل ترتيبهُ علىٰ الوضع العلمي المناسب، وجَمَعَ فيه ما تَفَرَّق في غيره من كتب الخطيب البغدادي وغيرِه من علماء الأصول في أصول الفقه أو أصول الحديث، وذكر فيه خمسة وستين نوعاً. ولكثرة جَمْعِه وتحريرِه انتشر واشتهر، وعكف عليه العلماء تدريساً وتلخيصاً، ونظماً وتبييناً، ومعارضةً وانتصاراً، حتىٰ لا تجد كتاباً من كتب الأصول الأساسية بعده (ككتاب «فتح المُغيث» للسَّخاوي، و«تدريب الراوي» للسُّيوطي وغيرهما) إلا وهي تحوم حول حماه، وتتعلَّق بأذياله، وهو من الكتب النهائية التي تُدَرَّسُ اليوم في الدراسات العليا في أقسام الحديث في الجامعات.

*** شروح « علوم الحديث » لابن الصَّلاح :**

١ ـ **الجواهر الصِّحاح في شرح علوم الحديث لابن الصلاح**: للإمام شيخ الإسلام عَـزّ الدِّين أبي عمر عبد العزيز بن محمد بن جَمَاعة، (الابن)، الدِّمشقيّ ثم المصري (المتوفىٰ سنة: ٧٦٧ هـ).

٢ ـ **الشَّذا الفيَّاح من علوم ابن الصَّلاح**: للإمام الفقيه الأصولي النحوي برهان الدين أبي إسحاق وأبي محمد إبراهيم بن موسىٰ بن أيوب الأَبْناسِي القاهري (الموفىٰ سنة: ٨٠٢ هـ).

٣ ـ **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح**: لشيخ الإسلام سراج الدين أبي حفص عمر بن رَسْلاَن بن نصير المصري البُلْقِيني (المتوفىٰ سنة: ٨٠٥هـ).

*** النُّكات المفيدة علىٰ « علوم الحديث » لابن الصَّلاح :**

١ ـ **النُّكت علىٰ كتاب ابن الصلاح**: للإمام بَدْر الدين أبي عبد الله محمد بن

بَهَادُرْ بن عبد الله الزَّرْكَشِي المصري (المتوفىٰ سنة: ٧٩٤ هـ).

٢ ـ **التقييد والإيضاح لما أُطْلِقَ وأُغْلِقَ من كتاب ابن الصَّلاح**: للإمام الحافظ زَيْن الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (المتوفىٰ سنة: ٨٠٦ هـ).

٣ ـ **إصلاح ابن الصَّلاح**: للحافظ علاء الدين أبي عبد الله مُغْلَطايْ بن قُلَيْج البَكْجَري المصري (المتوفىٰ سنة: ٧٦٢ هـ).

٤ ـ **النُّكَت علىٰ كتاب ابن الصَّلاح**: للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

*** مختصرات «علوم الحديث» لابن الصَّلاح:**

١ ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلىٰ معرفة سُنَن خير الخلائق ﷺ**: للإمام أبي زكريا يحيىٰ بن شرف الدين النَّووي (المتوفىٰ سنة: ٦٧٦ هـ).

٢ ـ **رسوم التحديث في علوم الحديث**: للإمام إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجَعْبَري، (المتوفىٰ سنة: ٧٣٢ هـ).

٣ ـ **المنهل الرَّوِي في علوم الحديث النبوي**: للإمام قاضي القضاة بدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جَمَاعة الحَمَوي (المتوفى سنة: ٧٣٣ هـ).

٤ ـ **الخلاصة في معرفة الحديث**: للإمام شرف الدِّين الحسين بن محمد بن عبد الله الطِّيبي، المصري، الشافعي، (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ).

٥ ـ **المنتخب في علوم الحديث**: للإمامُ الحافظ قاضي القضاة علاء الدِّين أبو الحسن علي بن عثمان بن إبراهيم المارْدِيْني المصري، الحنفي، المعروف بابن التُّرْكُماني، (المتوفَّى سنة: ٧٥٠ هـ).

٦ ـ **اختصار علوم الحديث**: للإمام الحافظ ابن كثير عماد الدِّين أبي الفِدَاء إسماعيل بن عمر بن كثير الدِّمشقي (المتوفى سنة: ٧٧٤ هـ). وقد كتب العلاَّمة المحدِّث أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالىٰ (المتوفى سنة: ١٣٧٧ هـ) تعليقاتٍ مفيدةً على هٰذا الكتاب، كما حقَّق فيه المسائل الدقيقة في علم مصطلح الحديث، وقد طُبع الكتاب مع عنايته به باسم «الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث».

٧ ـ **المُقنِع في علوم الحديث**: للإمام الحافظ سراج الدِّين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المصري المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفى سنة: ٨٠٤ هـ).

* منظومات حول «علوم الحديث» لابن الصَّلاح:

١ ـ **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح (للإمام البُلْقِيني)**: نظمه الإمامُ الأديب المحدِّث زَيْن الدِّين أبو العِزّ طاهر بن الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب الحلبي، الحنفي، ويُعْرَف بابن حبيب، وهو تلميذ البُلْقيني.

٢ ـ **أقصىٰ الأمل والسُّوْل في علوم أحاديث الرَّسول**: للإمام شهاب الدِّين أبي العبَّاس أحمد بن خليل بن سعادة الخُوَيِّيُّ الأذربيجاني الأصل، ثم الدِّمشقي، الشافعي، (المتوفىٰ سنة: ٦٩٣ هـ) وهو تلميذُ ابن الصَّلاح قرأ عليه، وتُعْرَف هٰذه المنظومة بـ «منظومة ابن خليل».

٣ ـ **التَّبْصِرة والتَّذْكِرة**: للإمام الحافظ زَيْن الدِّين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العِراقي (المتوفىٰ سنة: ٨٠٦ هـ).

كتبٌ مستقلّةٌ في علم مصطلح الحديث بعد ابن الصَّلاح:

المصنِّفون في هٰذا العصر كانوا أئمَّةً أجلَّةً في الحديث وعلومه، ولم يكونوا مقلِّدين لابن الصَّلاح في القواعد العلمية فحسب. بل اجتهدوا رأيَهم وكثيراً ما ناقشوه أو خالفوه فيما قرَّره.

فأذكر هنا مؤلَّفات هؤلاء في علم مصطلح الحديث التي يغلب عليها طابعُ الابتكار والاجتهاد أكثر من التقليد.

١ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلىٰ ذلك من الأحاديث المعدودة في الصِّحـاح: للإمـام أبي الفَتْح محمد بن علي بن دَقِيق العِيد (المتوفَّىٰ سنة ٧٠٢هـ).

لهٰذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ في مصطلح الحديث، حيث جاءت عباراته واضحةً مختصرةً مهذَّبةً، جميلةَ الترتيب والنظام.

٢ ـ المُوقِظَة في علم مصطلح الحديث: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (المتوفي سنة: ٧٤٨ هـ). حَوَتْ هٰذه الرسالةُ خلالَ سطورها ـ علىٰ لطافةِ حجمها ـ غُرَرَ الفوائد ودُرَرَ الفرائد، التي يَجودُ بها قَلَمُ الإمام الذهبي في كتاباته وتعليقاته، إذْ مِن المعروف لدىٰ العلماء أنَّ كلام الذهبي دائماً يتميَّز بالإفادات الغالية، والتحقيقاتِ النفيسة، والنُّكَتِ العلمية البديعة.

٣ ـ مختصر في علوم الحديث: للسيِّد الشريف علي بن محمَّد بن علي الحُسَيني الجُرْجاني (المتوفىٰ سنة: ٨١٦ هـ). وكان هٰذا (المختصر) بحاجةٍ ماسَّةٍ إلىٰ الشرح، لشِدَّة اختصارِه واكتنازِ عباراته، فنهَضَ بذلك الإمامُ محمد عبد الحي اللَّكْنَوي رحمه الله تعالىٰ، وكتب له شرحاً مجيداً مَديداً، سَمَّاه «ظَفَرُ الأماني بشرح مختصر ـ السيد الشريف ـ الجرجاني». وهو من آخر مؤلَّفاته أو آخِرُها[1].

٤ ـ جواهر الأصول في علم حديث الرسول: للعلامة أبي الفضل محمد بن الفارسي المعروف بفصيح الهَـرَوي (المتوفىٰ سنة: ٨٣٧ هـ).

٥ ـ تنقيح الأنظار: للإمام محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير الزَّيْدي (المتوفىٰ سنة: ٨٤٠ هـ). ذكر فيه المؤلِّفُ مذاهب الزيدية وأصحابها بجانب ذكره

---

(١) انظر: تعريفه في ص: (٢٨).

لمذاهب غيرهم من المِلَّة الإسلامية، بحيث يظهر بأدنىٰ تأمُّـلٍ من وافق الزيدية في كل مسألة من مسائل هـٰذا العلم ومن خالفهم فيها.

٦ ـ «**نخبة الفكر**» **وشرحه** «**نزهة النظر**»: للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بنِ حجر العَسْقلاني المصري (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

وقد ظَلَّ كتابُ الحافظ ابن الصَّلاح «علوم الحديث» المَنْهَلَ الوحيدَ المُفَضَّلَ في علم المصطلح لدىٰ العلماء والطلاّب نحو مئتي سنة، ثم أَلَّف الحافظُ ابن حجر رسالتَه المختصرةَ الجامعةَ الماتعةَ، التي سَمَّاها: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ثم شَرَحها بكتابه الذي اشتهر باسم «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر». ولهـٰذا الكتاب مكانةٌ كبيرةٌ عاليةٌ في عِلم الحديث، جعلتْه مَطْمَحَ أنظارِ طَلَبَةِ الحديث، وعُلَمائه والمُصَنِّفين فيه.

٧ ـ **التذكرة في علوم الحديث**: للإمام سراج الدين بن المُلَقِّن (المتوفىٰ سنة: ٨٩٣ هـ).

٨ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للإمام الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمـٰن بن محمد السَّخاوي (المتوفىٰ سنة: ٩٠٢ هـ). وقد حظي هـٰذا الشرح بعناية العلماء وثنائهم، وصار متداولاً لدىٰ المشتغلين بالحديث وعلومه تدريساً وتأليفاً، حتىٰ قال عنه صاحب «كشف الظنون»: «لعله أحسن الشروح»، ووصف الشارح نفسه كتابه هـٰذا فقال: «هو مع اختصاره في مجلَّدٍ ضخمٍ، وسبك المتن فيه علىٰ وجهٍ بديعٍ، فلا يعلم في هـٰذا الفنِّ أجمع منه، ولا أكثر تحقيقاً لمن تدبَّره».

٩ ـ **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**: للإمام الحافظ زَيْن الدِّين أبي يحيىٰ زكريا بن محمد بن أحمد المصري، الشهير بلقب القاضي زكريا الأنصاري (المتوفىٰ سنة: ٩٢٦هـ).

١٠ - **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوي**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة: ٩١١هـ). اختار الإمامُ السيوطي هـٰذا الكتابَ ليبني عليه شرحَ «التقريب والتيسير . . .» للنَّووي، فأحسن وأجاد.

١١ - **المنظومة البَيْقُونية**: لعُمَر بن محمد بن فتوح البَيْقُوني الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة: ١٠٨٠هـ). تمتاز هـٰذه المنظومةُ عن غيرها من المنظومات المختصرة بعذوبة النظم وسهولة العبارة حتىٰ إنها لتصلح مذكِّرة للطالب في هـٰذا العلم. وُضِعَتْ لها شروحٌ كثيرةٌ. وقد شرح هـٰذه المنظومةَ المحدِّثُ المفسِّرُ الشيخ عبد الله سراج الدِّين الحسيني الحلبي (المتوفَّىٰ سنة: ١٤٢٢ هـ) شرحاً نفيساً في كتابٍ مستقلٍّ.

١٢ - **توضيح الأفكار في شرح تنقيح الأنظار**: للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصَّنْعاني (المتوفىٰ سنة: ١١٨٢ هـ). وفي الحقِّ أنَّ كتاب «تنقيح الأنظار»[1] اشتمل علىٰ أنظار عالية وأفكار دقيقة، وأنَّ هـٰذه الأنظار، وهـٰذه الأفكار كانت بحاجة إلىٰ من يجليها ويبسِّطها ويبيِّن مآخذها ومراميها، ويفصِّل مُجْمَلاتها، ويفتح مقفلاتها، وقد هيَّـأ الله تعالىٰ لهـٰذه المباحث أبا عُذْرَتِها، ومن مثل العالم المتقن محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني سعةَ اطلاعٍ وقُوَّةَ باعٍ ؟

١٣ - **شرحُ شرحِ نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: للمحدِّث العلاَّمة علي بن سلطان محمد الهَـرَوي القارئ (المتوفىٰ سنة: ١٠١٤ هـ). هـٰذا من أروع شروح «نخبة الفكر» وأنفسها، وقد أكثر فيه العلاَّمة المؤلِّفُ النُّقول عن السابقين؛ كـالخطيـب البغـدادي، والقـاضـي عيـاض، والطِّيْبِـي، والعـراقـي، والجَـزَرِي والسَّخَاوي، نقلاً مفيداً نافعاً: شارحاً تارةً، وضابطاً بعض الألفاظ تارةً أخرىٰ، ومستدرِكاً، ومناقشاً، ومعترضاً مرَّاتٍ كثيرةً.

---

(١) وقد سبق تعريفه في ص: (٢٢).

مؤلَّفاتٌ في علم مصطلح الحديث في العصر الحديث :

هٰذا ومن مظاهر حفظ الله لسُنَّة نبيِّه عليه الصلاة والسلام أنه يهيِّئ لها في كل عصر من يحملها ويرفع رايتَها ويَذُبُّ عنها كيد الكائدين، وإنَّ عصرنا هٰذا لم يَخْلُ من جهودٍ مشكورةٍ قام بها علماء أفاضل أخيار أدلوا بدَلْوهم في هٰذا الميدان، وكتبوا عن علوم السنَّة كتباً فيها تبسيطٌ لما كتبه أئمتنا الأعلام بلغة العصر الحاضر ومناهجه وأساليبه الحديثة.

ومن أهمِّ الكتب التي ظهرتْ في أصول الحديث ومصطلحه إبَّان النهضة الجديدة:

١ ـ **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: لعلاَّمة الشام الشيخ محمد جمال الدين القاسمي (المتوفىٰ سنة: ١٣٣٢ هـ). تقسيم هٰذا الكتاب وترتيب أبوابه وفصوله ومباحثه ووضع عناوينها في غاية في الحُسن، وتسهيل المطالعة والمراجعة بكثرتها، وجَعْلِها عامةً شاملةً لوسائلها كمقاصدها، وفروعها كأصولها.

٢ ـ **توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر**: للعلاَّمة المحقِّق الشيخ طاهر الجزائري (المتوفَّىٰ سنة: ١٣٣٨هـ). اختَطَّ العلاَّمةُ المؤلِّفُ في كتابه هٰذا خِطَّةَ التمحيص والتنقيح، والتحقيق والترجيح في المسائل العويصة والأبحاث المضطربة، فناقش رؤوسَ المسائل وأصولَ الأبواب التي وقع فيها اختلافٌ وتعرُّجٌ مناقشةً علميةً هادئةً دقيقةً.

٣ ـ **المصباح في أصول الحديث**: لسيِّد قاسم الأَنْدَجاني التُّرْكِي. بلغت هذه المباحث ثمانية وتسعين مبحثاً، وقد سار الكتابُ من أوَّله إلىٰ آخره علىٰ النهج القويم، وابتكر في عرضه طريقةً جميلةً ومنهجاً سليماً، مما لا يدع صعوبةً أمام الدارس الباحث أو الطالب المستفيد إلا ذلَّلها ومهَّدها، وجعلها في متناول الجميع.

٤ ـ **الوسيط في علوم الحديث**: للعلامة الدكتور الشيخ محمد بن محمد

أبو شهبة (المتوفَّىٰ سنة: ١٤٠٣ هـ). هو أنفس ما قرأتُه في علم مصطلح الحديث من كتب المعاصرين، وقد جاء هٰذا الكتاب خلاصاتٍ محرَّرةً لما يُوجَد في متفرّقات كتب الفنِّ من لدن الرَّامَهُـرْمُزِي إلىٰ عصرنا هٰذا، وقد مَخَضَها المؤلِّفُ حتىٰ استخرج زُبْدَها مع حُسن التبويب والتنسيق وتيسير العسير، وتقريب البعيد، ومع حسن العبارة وطلاوتها؛ وجمال العرض والأسلوب.

٥ ـ **علوم الحديث ومُصْطَلحه**: للعالم الشهيد، الدكتور صُبْحي الصالح (المتوفىٰ سنة: ١٤٠٧ هـ).

٦ ـ **لمحاتٌ في أصول الحديث**: للعالم الفاضل الدكتور محمد أديب صالح.

٧ ـ **الحديث النبوي: مصطلحاته، بلاغته، كتبه**: للأستاذ الدكتور محمد بن لُطفي الصَّبَّاغ.

٨ ـ **أصول الحديث؛ علومه ومصطلحه**: للأستاذ الدكتور محمد عَجَاج الخطيب. وللمؤلِّف كتابان في علم مصطلح الحديث غير هٰذا، وهما: «الوجيز في علوم الحديث ونصوصه»، و«المختصر الوجيز في علوم الحديث» كأنهما تلخيصٌ من الأوَّل.

٩ ـ **تيسير مصطلح الحديث**: للأستاذ الدكتور محمود الطحَّان. هو من أسهل وأحسن الكتب في مصطلح الحديث، راعىٰ فيه مؤلِّفُه الفاضل مستوىٰ الطُلاَّبَ المبتدئين، فوضع لهم هٰذا الكتابَ ييسِّر عليهم فَهْمَ قواعد الفنِّ ومصطلحاته.

١٠ ـ **الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح**: للأستاذين الدكتور مصطفىٰ سعيد الخَنْ، والدكتور بديع السيِّد اللَّحَّام حفظهما الله وأمتع بهما.

١١ ـ **تحرير علوم الحديث**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجُدَيْع. يشتمل هٰذا الكتاب علىٰ مجلَّدين ضخمين، بنىٰ فيه المؤلِّفُ تحريرَ أصول هٰذا العلم علىٰ طريق السَّلَف المتقدّمين، واستفاد من تحريرات المتأخِّرين.

مؤلَّفاتٌ في «علوم الحديث» علىٰ الطريقة المنهجية :

كان لبعض المؤلِّفين المعاصرين في «علوم الحديث» الفضلُ في ابتكارِ ما يُمكن بتسميته «الطريقة المنهجية» في التأليف، حيث قسَّموا أصولَ الحديث وعلومه إلىٰ أقسامٍ، بين أفراد كل قسمٍ من هـٰذه الأقسام قاسمٌ مشتركٌ، فقِسْمٌ في علوم الرواة، وقسمٌ في علوم الرواية، وقسمٌ في أنواع الحديث من حيث القبول والرَّدِّ، وقسمٌ في علوم المَتْن، وقسمٌ في علوم السَّند، وقسمٌ في العلوم المشتركة بين السَّند والمتن. . وهـٰكذا، وإليك بعضَ أهمِّ الكتب المؤلَّفة علىٰ هـٰذه الطريقة :

١ ـ **المنهج الحديث في علوم الحديث**: للعلاَّمة الشيخ الأستاذ الدكتور محمَّد بن محمَّد السَّماحي (المتوفىٰ سنة : ١٤٠٤ هـ) رحمه الله تعالىٰ.

٢ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله ومَدَّ في عُمُره.

٣ ـ **المنهاج الحديث في علوم الحديث**: للأستاذ الدكتور شرف القُضاة.

٤ ـ **المنهج الحديث في تسهيل علوم الحديث**: للأستاذ الفاضل الدكتور علي نايف بُقاعي.

مؤلَّفات علماء الهند في علم مصطلح الحديث :

اعتناءُ علماء الهند بـ«علم مصطلح الحديث» تأليفاً وتحقيقاً قديمٌ، فقد أَلَّفُوا فيه رسائلَ وكتباً، وشروحاً لكتب المُصْطَلَح لا سِيَّما «شرح نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر، فقد اعتنوا به أكثرَ من كلِّ كتابٍ، وأَذْكُرُ هنا شروحَهم له ، وبعض مؤلَّفاتهم المستقلَّة :

١ ـ **شرح علىٰ شرح النخبة**: للشيخ وَجِيْه الدين العَلَوي الكُجْراتي (المتوفىٰ سنة : ٩٩٨هـ).

٢ ـ **إمعانُ النظر في توضيح نخبة الفكر**: شرحٌ بسيطٌ للشيخ محمَّد أكرم بن عبد الرحمـٰن السِّنْدي.

٣ ـ **وشرح له**: للشيخ عبد النَّبي بن عبد الله الشَّطَاري الكُجْرَاتي.

٤ ـ **وشرح له**: للشيخ عبد الله بن صابِر الطُّوْنَـكي.

٥ ـ **وشرح له**: (بالفارسية) للشيخ محمَّد حسين الإسرائيلي الهَزَارَوي.

٦ ـ **استجلاء البصر من شرح نخبة الفكر**: (بالأردية) للشيخ عبد العزيز بن عبد السَّلام العُثْماني الهَزَارَوي.

ومن كتبهم المؤلَّفة في هـٰذا العلم بصفةٍ مستقلَّةٍ:

١ ـ **المنهج**: للشيخ نظام الدين بن سيف الدين العَلَوي الكَاكُوْرَوي (المتوفىٰ سنة: ٩٨١ هـ).

٢ ـ **مقدِّمةٌ في أصول الحديث**: للمحدِّث الشيخ عبد الحقّ الدِّهْلَوي (المتوفىٰ سنة: ١٠٥٢ هـ).

٣ ـ **مختصر في علوم الحديث**: للشيخ سلام الله بن شيخ الإسلام الدِّهْلَوِي (المتوفىٰ سنة: ١٢٢٩ هـ).

٤ ـ **مختصر في علوم الحديث**: لولده نور الإسلام الرَّامْفُوري.

٥ ـ **بُلْغَة الغريب في مصطلح آثار الحبيب**: لسيد مرتضىٰ بن محمد الحسيني البِلْكِرَامي الزَّبِيْدي (المتوفىٰ سنة: ١٢٠٥ هـ).

٦ ـ **العُجَالة النافعة**: للشيخ عبد العزيز بن ولي الله الدِّهْلَوِي (المتوفىٰ سنة: ١٢٣٩ هـ).

٧ ـ **منهج الوصول في اصطلاح أحاديث الرسول**: (بالفارسية) للسيد صِدِّيق حسن خانْ الحسيني القَنُّوجي، (المتوفىٰ سنة: ١٣٠٧ هـ).

٨ ـ **عمدة الأصول في أحاديث الرسول ﷺ**: للشيخ محمد شاه الدِّهْلَوي.

٩ ـ **ظَفَرُ الأماني بشرح مُخْتَصر السيِّد الشريف الجُرْجاني في مصطلح الحديث**: للإمام أبي الحسنات عبد الحي اللَّكْنَوي (المتوفى سنة ١٣٠٤هـ). شرح به «مختصرَ السيد الشريف الجُرْجاني» في مصطلح الحديث، شرحاً وافياً، وتعرَّض فيه لمباحِثَ شائكةٍ، ومسائلَ مُعْضِلَةٍ، اجتهد في حلِّها وتنقيحها، وتقييدها وتوضيحها، بالأدلة الناطقة، والنَّصَفَةِ الفائقةِ، فأحسنَ وأجادَ كما هي عادتُه في اقتحام الأبحاثِ الصَّعبةِ المُسْتَعْصِية وتذليلها وتجليتها، فجزاه الله خيراً.

١٠ ـ **قواعد في علوم الحديث**: للعلاَّمة المحقِّق المحدِّث الفقيه الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ). تدارَكَ به مؤلِّفُه قسماً كبيراً من المباحث المُغْفَلَة في كتب مصطلح الحديث وعلومه، فنَظَّمها خيرَ تنظيمٍ، وقَعَّدها أحسن تقعيدٍ، فساقها مساقَ القواعد المستقرّة، وأوردها موردَ الضوابط المستقلَّة، تصحبُها أدلَّتُها وشواهدُها.

١١ ـ **علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها**: للأستاذ الدكتور محمد أبي اللَّيْث الخَيْرآبادي. حاول فيه المؤلِّفُ الفاضل أن يجمع بين القديم الذي تناقلته الأجيال من بداية هٰذا العلم إلىٰ عصر استقراره علىٰ المصطلحات، وبين الجديد الذي استجدَّ نتيجة التطوُّر في العلوم والعقول، وأن يعرض عن ذكر الآراء في المسائل الخلافية، إلا في البعض القليل منها، وأن يأتي بأمثلة جديدة من الأحاديث أو الرُّواة لتوضيح مسائل علوم الحديث.

١٢ ـ **المدخل إلىٰ دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغَوْري.

يتميَّز هٰذا الكتابُ عمَّا أُلِّف قبله من الكتب في هٰذا الموضوع منهجاً وترتيباً، تناول فيه المؤلِّفُ جميعَ أنواع علوم الحديث، وتحدَّث في مستهلِّ كل علمٍ عن نشأته وتطوُّره، ثم عرَّف المصطلح الذي يتعلَّق به، وذكر في آخر تعريف كلٍّ من هذه العلوم جميعَ الكتب التي أُلِّفَتْ فيه قديماً وحديثاً.

والمُهِمُّ من هٰذه الجولة التاريخية في الموضوع أنَّ (علم مصطلح الحديث) نشأ من العهد الأول إلى جَنْب السُّنَّة المُطَهَّرة، حارساً لها محافظاً عليها من أن يتسرَّب إلىٰ جَنَابها زُوْرٌ أو بهتانٌ، أو تلاعبٌ أو تغييرٌ أو بطلانٌ، فيُقَوَّلُ رسول الله ﷺ ما لم يَقُلْ، ويُدخَل علىٰ دين الله ما ليس منه، فقد حَفِظ الله بهٰذا العلم وما صَحِبَه: دِينَه وشريعتَه وحديثَ رسول الله ﷺ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩][1].

* * *

(١) للاطِّلاع على تاريخ علم مصطلح الحديث؛ اقرأْ كتابنا: «علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوّره وتكامله» طبع دار ابن كثير ـ دمشق.






مُعْجَمُ
المصطلحاتِ الحديثيَّةِ

تأليف
سيّد عبدُ الماجدِ الغَوْرِي








حـــرف الألـــف

الآباءُ الرُّواة عن الأبْنَاءِ :

هو أن يكون في سند الحديثِ أَبٌ يَرْوِي الحديثَ عن ابنه .

مثاله :

١ ـ في الصحابة :

حديثٌ رواه العبَّاس بن عبد المُطَّلب، عن ابنهِ الفَضْل بن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ جَمَعَ بين الصَّلاتَين بالمُزْدَلِفَة». (الحديث رواه هـٰكذا الخطيب البغدادي في كتابه «رواية الآباء عن الأبناء»، وأصله في «الصحيحين»، وغيرهما).

٢ ـ في التابعين :

روايةُ وائل عن ابنه بَكْر بن وائل، عن الزُّهْري، عن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَوْلَمَ على صَفيَّةٍ بسَوِيْقٍ وتَمْرٍ». (أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في استحباب الوليمة، برقم: ٣٧٤٤).

أشهر المصنَّفات فيه:

رواية الآباء عن الأبناء: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

آدابُ طالبِ الحديث:

وهي آدابُ كلِّ طالب علمٍ تُبيِّن له كيف يَنْهَج في تحصيل العِلْم، لكن عُنِي بها المحدِّثون وخصُّوا بها طالبَ الحديث الشريف لأهمية شأن علمه، وهٰذه الآداب التي تَصْقِل شخصيةَ طالب علم الحديث لا بُدَّ من الاهتمام، والالتزام بها، وإليك تلخيصُها:

١ ـ إخلاص النيّة في طلب الحديث الشريف:

حَثَّ المحدِّثون طَلَبَةَ الحديث على أن يُخْلِصوا نواياهم في طلبه، وألا يطلبوه للدنيا، على الرغم من أنّهم لم يكونوا يَرُدُّون طالباً لا نيّة خالصة له فيه، رجاء أن تحسن نيّتُه فيما بعد.

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً: «مَنْ تَعَلَّم عِلْماً ممَّا يُبْتَغى به وَجْهُ الله عزَّ وجلَّ لا يَتَعَلَّمه إلَّا ليُصِيْبَ به عَرَضاً مِن الدُّنْيا؛ لم يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ القيامة»، يعني رِيْحَهَا. (أخرجه أبو داود في كتاب: العلم، باب: في طلب العلم لغير الله تعالىٰ، برقم: ٣٦٦٤).

٢ ـ المناصحة وبذل الفائدة:

يقول الإمام عبد الله بن المبارك: «إنَّ أوّل منفعة الحديث أن يُفيدَ بعضُكم بعضاً». («الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢١٢).

٣ ـ التدرُّج في طلب الحديث والصبر عليه:

قال الإمامُ النَّوَوي رحمه الله تعالى: «فإذا أَخذ فيه (أي في طلب

الحديث) فليُشَمِّر، ويغتنم مدَّة إمكانه. ويبدأ بالسَّماع مِن أسندِ شيوخِ مصره وأرجحهم علماً وشهرةً وديناً. . . وإذا فرغ من سماع المُهِمَّات ببلده فليرحل في الطلب.

وينبغي أن يقدِّم العناية بالصحيحين، ثمّ سُنَن أبي داود، والترمذي، والنَّسائي، ضَبْطاً لمُشْكِلها، وفهماً لخفيّ معانيها. . . وليكن كلَّما مَرَّ به اسمٌ أو لفظةٌ مُشْكِلة بحَث عنها فأَتقنها، ثمّ حفظها بقلبه وكتبها. وليتحفَّظ الحديثَ على التدريج قليلاً قليلاً، وليكن الإتقانُ شأنه، وليذاكر بمحفوظه، فإنَّ المذاكرة مِن أقوى أسباب الإمتاع به». («إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٧٢ ـ ١٧٣).

٤ ـ العمل بالعلم:

قال الإمامُ ابنُ الصَّلاح رحمه الله تعالى: «وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصَّلاة والتسبيح وغيرهما من الأعمال الصالحة، فذلك زكاةُ الحديث على ما رُوينا عن العبد الصالح بِشْر بن الحارث الحافي رضي الله عنه أنّه قال: «يا أصحابَ الحديث، أَدُّوْا زكاة هذا الحديث، اعْمَلُوا من كلّ مئتي حديثٍ بخمسة أحاديث». ورُوينا عن وَكِيْعٍ قال: «إذا أردتَ أن تحفظ الحديثَ فاعْمَلْ به». («علوم الحديث» ص: ٢٢٣).

٥ ـ تعظيم المحدِّث وتبجيله:

قال الإمامُ النَّووي رحمه الله تعالى: «. . . وينبغي أن يعظِّم شيخه، ومن يسمع منه، فذلك من إجلال العلم، وبه يُفتح على الإنسان، وينبغي أن يعتقدَ جلالةَ شيخه ورُجْحانَه، ويتحرَّى رِضَاه، فذلك أعظم الطُّرُق إلى الانتفاع به». («إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٧١).

٦ ـ الاهتمام بتجويد الحديث:

قال الإمامُ البَدِيْرِيُّ في آخر شرحه لـ: «منظومة الْبَيْقونيَّة»: «وأمَّا قراءة الحديث مُجَوَّدَةً كتجويد القرآن فهي مندوبةٌ؛ وذلك لأنَّ التجويد من محاسن الكلام، ومن لغة العرب، ومن فصاحة المتكلِّم، وهٰذه المعاني مجموعةٌ فيه ﷺ، فمن تكلَّم بحديثه ﷺ، فعليه بمراعاة ما نَطَق به ﷺ» انتهى. («قواعد التحديث» للقاسمي ص: ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

أشهر المصنَّفات في الموضوع:

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

آدابُ كِتَابةِ الحديث:

ذكر علماءُ الحديث آدابَ كتابة الحديث الشريف، والْتزم بها أصحابُ هٰذا الشأن تطبيقاً لها في كتبهم ومصنَّفاتهم. أَنْقُل هنا منها البعضَ بالاختصار:

١ ـ ينبغي الإتقانُ والضَّبْطُ فيما يَكتب مُطْلقاً، لا سيّما هٰذا الفنّ؛ لأنه بين إسنادٍ ومَتْنٍ.

والمَتْنُ لفظُ رسول الله ﷺ، وتغييرُهُ يؤدِّي إلى أن يقال عنه ما لم يقلْ، أو يثبت حكمٌ من الأحكام الشرعية بغير طريقه.

وأمّا الإسنادُ ففيه أسماء الرُّواة الذي لا يدخله القياسُ، ولا يستدلُّ عليه بسياق الكلام، ولا بالمعنى الذي يدلُّ عليه باللفظ.

٢ ـ وقد اختلف الناسُ: هل الأولى ضَبْطُ كلِّ ما يُكْتَبُ، أو يُخَصُّ الضبطُ بما يُشكلُ؟

فقيل: يُضْبَطُ الكلُّ؛ لأنَّ الإشكالَ يختلفُ باختلافِ الناسِ، فقد يكون الشيءُ غير مُشْكلٍ عند الكاتب ويكون مُشْكلاً عند من يقف عليه ممَّن ليس له معرفةٌ.

وقيل: إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِلُ؛ فإنَّ في ضبطِ الكُلِّ عَناءً، وقد يكون بعضُه لا فائدةَ فيه، لذا لا يتعنَّى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس.

ومِن أشدّ ما ينبغي أن يُعتنى به أسماءُ البلاد الأعجمية والقبائل العربية، وأسماء الناس؛ لأنها سماعيةٌ، ولا مَدْخلَ للمعنى والذِّهْن فيها. (انظر: «علوم الحديث»، و«الاقتراح في بيان الاصطلاح» ص: ٤١ ـ ٤٢، و«مناهج المحدِّثين العامة والخاصة»، و«قواعد التحديث» ص: ٢٤٦).

٣ ـ ويُسْتَحبُّ أن يكون الخَطُّ مُحَقَّقاً، وقد كُرِه الخطُّ الدقيق من غير عُذْرٍ، وكذلك التعليق والمشق. وجعلوا علاماتٍ للإهمال والإعجام.

٤ ـ وينبغي في هـٰذا كلِّه ألا يصطلح الإنسانُ مع نفسه اصطلاحاً لا يعرفه غيرُه، يخرجه به عن عادة الناس.

٥ ـ وإذا كتب: فلان بن فلان، وكان الأول من الأسماء المعبَّدة كعبد الله وعبد الرحمن، فالأدبُ أن لا يجعل اسم الله تعالى في أوَّل سطرٍ، والتعبيد في آخر ما قبله، احترازاً عن قباحة الصورة، وإن كان غير مقصودٍ.

وكذلك الحكمُ في قوله: رسول الله ﷺ، لا تجعل رسولَ في آخر سطرٍ، واسم الله مع الصلاة في أول الثاني.

٦ ـ وإذا فُقدتِ الصَّلاةُ على النبيِّ ﷺ من الرواية، فلا ينبغي أن يتركها لفظاً.

قال الإمامُ النَّووي: «يُسْتَحَبُّ لكاتب الحديث إذا مَرَّ بذكر الله عزَّ وجلَّ أن يكتب «عزَّ وجلَّ» أو «تعالىٰ» أو «سبحانه وتعالىٰ» أو «تبارك وتعالىٰ» أو «جلَّ ذكرُه» أو «تبارك اسمُه» أو «جلَّت عَظَمَتُه» أو ما أَشْبَهَ ذلك.

وكذلك يذكُر عند ذكر النبيِّ ﷺ «ﷺ» بكمالهما، لا رَمْزاً إليهما، ولا مقتصراً على أحدهما.

وكذلك يقول في الصحابي «رضي الله عنه»، فإنْ كان صحابياً ابنَ صحابيٍّ قال «رضي الله عنهما» وكذلك يترضَّى ويترحَّم على سائر العلماء والأخيار ويكتب. كلُّ هـٰذا وإنْ لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه، فإنَّ هـٰذا ليس روايةً، وإنما هو دعاءٌ، وينبغي للقارىء أن يقرأ كلَّ ما ذكرناه، وإن لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه، ولا يسأم من تكرُّر ذلك؛ ومَنْ أَغْفَل هـٰذا حُرِمَ خيراً عظيماً، وفُوِّتَ فضلاً جسيماً».

آدابُ المحدِّث:

وهي آدابٌ يحتاج إليها كلُّ من يتصدَّر مجالسَ العلم، أو يتصدَّى للتدريس، فضلاً عن المحدِّث أو العالم بالحديث، نبَّه المحدِّثون وحَضُّوا عليها كلَّ من يتصدَّى للتحديث عن رسولِ الله ﷺ، أُلَخِّصها فيما يأتي:

١ ـ إخلاصُ النيّة في رواية الحديث:

إخلاص النيّة ممّا يشترك فيه المحدِّثُ وطالبُ الحديث، بل الإخلاص منهجٌ في جميع العلوم الشرعية.

قال الإمامُ ابنُ الصَّلاح: «علم الحديث علمٌ شريفٌ يناسب مكارمَ

الأخلاق، ومحاسن الشِّيَم، وينافر مساوئ الأخلاق ومَشاين الشِّيَم، وهو من علوم الآخرة، لا من علوم الدنيا. فمن أراد التصدِّيَ لإسماع الحديث، أو لإفادة شيءٍ من علومه فليقدِّم تصحيحَ النيّة وإخلاصَها، وليطهِّر قلبه من الأغراض الدنيويّة وأدناسها، وليحذر بليّة حُبِّ الرياسة ورُعُوناتها». («علوم الحديث» ص: ٢٣٦).

٢ ـ التحلّي بمكارم الأخلاق:

قال سفيانُ الثَّوْرِي: «زيِّنوا الحديثَ بأنفسكم، ولا تُزَيِّنوا بالحديث». («الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ١٣٩).

٣ ـ عدم التصدِّي للتحديث قبل التأهُّل لذلك:

قال ابنُ الصلاح: «اخْتُلِفَ في السِّنِّ الذي إذا بلغه اسْتُحِبَّ له التصدّي لإسماع الحديث والانتصاب لروايته. والذي نقوله: إنّه متى احْتِيْجَ إلى ما عنده اسْتُحِبّ له التصدّي لروايته ونَشره في أيِّ سنٍّ كان». («علوم الحديث» ص: ٢١٣).

٤ ـ ما يفتقر إليه المحدِّثُ:

قال الإمام النَّوويُّ رحمه الله: «ممَّا يَفْتَقِرُ إليه من أنواع العلوم صاحبُ هٰذه الصِّناعة: معرفة الفقه والأُصوليِّين، والعربية، وأسماء الرجال، ودقائق الأسانيد، والتاريخ، ومعاشرة أهل هٰذه الصَّنْعَة، ومُباحثتهم، مع حسن الفكر، ونباهة الذِّهْن، ومداومة الاشتغال به، ونحو ذلك من الأدوات التي يُفْتَقَرُ إليها». («قواعد التحديث» ص: ٢٤٢).

٥ ـ الإمساك عن التحديث عند خوف الاختلاط:

أخرج الخطيبُ البغداديُّ بسنده إلى ابن أبي لَيْلى قال: «كنّا نجلس إلى زيد بن أَرْقَم، فنقول: حدِّثْنا حدِّثنا. فيقول: إنّا قد كبرنا

ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديدٌ». («الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٤٧٢).

قال الرَّامَهُرْمُزي: «فإذا تناهى العُمُرُ بالمحدِّث، فأَعجبُ إليَّ أن يُمسك في الثمانين، فإنّه حَدُّ الهَرَمِ، والتسبيحُ والاستغفارُ وتلاوةُ القرآن أَوْلى بأبناء الثمانين». («المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» ص: ٣٥٤).

٦ ـ توقير مَنْ هو أَوْلَى منه والدلالة عليه:

قال النَّووي: «ولا ينبغي للمحدِّث أَنْ يحدِّثَ بحضرة مَن هو أَوْلى منه بذلك. وقيل: يكره أنْ يحدِّثَ ببلدٍ فيه من هو أَوْلى منه، لسِنِّهِ أو غير ذلك. وينبغي له إذا التُمِس منه ما يعلَمه عند غيره، في بلده أو غيره، بإسنادٍ أعلى من إسناده، أو أرجح من وجهٍ أن يُعلم الطالبَ به، ويُرْشِدَه إليه، فإنّ الدين النصيحة». («إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٦٧).

٧ ـ توقير مجلس الحديث:

يُسْتَحَبُّ للمحدِّث إذا أراد حضورَ مجلس التَّحديث أن يتطهَّر بغُسلٍ أو وضوءٍ، ويتطيَّبَ، ويتبخَّر، ويَسْتاك ـ كما ذكره ابنُ السَّمْعَاني ـ ويُسَرِّح لحيته، ويَجلِسَ في صدر مجلسه متمكِّناً في جلوسه بوَقَارٍ وهَيْبَةٍ. وقد كان الإمام مالكٌ يفعل ذلك فقيل له، فقال: «أُحِبُّ أن أُعظِّم حديثَ رسول الله ﷺ، ولا أحدِّث إلا على طهارةٍ متمكِّناً». وكان يكره أن يحدِّث في الطريق، أو وهو قائمٌ.

٨ ـ طُرُق تدريس الحديث:

لتدريس الحديث الشريف ثلاثةَ طُرُقٍ عند العلماء:

أوّلها : السَّـرْدُ: وهو أن يتلو الشيخُ المُسْمِعُ أو القارئُ كتاباً مِن كُتُب هـٰذا الفَنِّ، من دون تعرُّضٍ لمَبَاحِثِه اللُّغوية والفقهية، وأسماء الرِّجال ونحوها.

وهـٰذه الطريقة بالنسبة إلى الخَواصِّ المتبحِّرين، لِيَحْصُل لهم سَمَاعُ الحديث، وسِلْسِلةُ رِوايته على عُجَالَة؛ ثم إحالةُ بقيةِ المَبَاحث على شروحه؛ لأن ضبط الحديث مَدَارُهُ اليوم على تَـتَبُّع الشروح والحواشي.

وثانيها: طريق الحَلِّ والبحث: وهو أن يتوقَّف بعد تلاوة الحديث الواحد مثلاً على لفظه الغريب، وتراكيبه العويصة، واسمٍ قليل الوقوع من أسماء الإسناد، وسؤالٍ ظاهر الورود والمسألة المنصوص عليها، ويَحُلَّه بكلامٍ متوسِّطٍ، ثم يستمرُّ في قراءة ما بعدها.

وهـٰذا الطريقُ بالنسبة إلى المبتدئين والمتوسِّطين ليُحيطوا بالضروري في علم الحديث عِلْماً، ويستفيدوا منه على وجه التحقيق دَرْكاً وفَهْماً، وعلى هـٰذا يُسرِّحون أنظارهم في شرحٍ من شروح كتب الحديث غالباً، ويرجعون إليه أثناء البحث لحلِّ العُضَال، ورفع الإشكال.

وثالثها: طريقُ الإمعان: وهو أن يذكر على كلمةٍ ما لها وما عليها، كما يذكر مثلاً على كل كلمةٍ غريبةٍ، وتراكيبَ عويصةٍ، شواهدَها من كلام الشعراء، وأخوات تلك الكلمة، وتراكيبها في الاشتقاق، ومواضع استعمالاتها؛ وفي أسماء الرِّجال حالاتِ قبائلهم وسِيَرَهم، ويُخرِج المسائل الفقهية على المسائل المنصوص عليها،

ويقص القِصَصَ العجيبة، والحكايات الغريبة بأدنى مُنَاسَبةٍ وما أشبهها. فهٰذه الطُرُق هي المنقولة عن علماء الحَرَمَيْن، قديماً وحديثاً.

أمَّا هٰذا الطريقُ، فهو طريق القُصَّاص القاصدين منه إظهار الفضل والعلم لأنفسهم ونحوها والله أعلم. (انظر: «قواعد التحديث» ص: ٢٤٣ ـ ٢٤٤).

٩ ـ الاشتغال بالتصنيف والإنتاج العلمي:

وهو لمن توفَّرتْ فيه الأهليةُ لذلك، فإنَّه يفتح له من مغاليق العلم، ويوسِّع أمامه من مجاله ما لم يكن بحُسْبانه.

قال الإمام النَّوَويُّ: «... وليشتغل بالتخريج والتصنيف إذا استعدَّ لذلك وتأَهَّل له». («إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٧٣).

١٠ ـ العناية بطالب الحديث:

قال الإمام حسن البَصْري رحمه الله: «قدِّموا إلينا أحداثكم، فإنّهم أفرغ قلوباً، وأحفظ لِمَا سمعوا. فمن أراد الله عزَّ وجلَّ أن يتمَّ ذلك له أتمّه». («المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» ص: ١٩٢).

ومن ذلك استغلالُ ملَكة الحفظ والفهم في وقتٍ مبكِّرٍ من أعمار الطلاَّب. ولقد أَوْلَىٰ المحدِّثون ذلك عنايةً كبيرةً منذ نعومة أظفارهم؛ لأنَّهم أدركوا بحاسَّة الفطرة أنَّ ملكة الحفظ لها فترةٌ في سِنِّ الإنسان تكون متوقِّدةً، وقادرةً على الحفظ والاستيعاب، من سِنِّ الخامسة إلى سِنِّ الخامسة عشرة.

أشهر المصنَّفات في الموضوع:

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ أبي بكر

أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، (المتوفىٰ سنة: ٤٦٣ هـ).

آفَةٌ مِنَ الآفَاتِ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها أبو زُرْعَة الرَّازي في تجريح بعض الرواة، وهم:

١ ـ أحمد بن عبد الرحمـٰن بن وَهْب بن مسلم المصري مولاهم (المتوفىٰ سنة: ٢٦٤ هـ)، («أجوبة أبي زرعة علىٰ أسئلة البرذعي» ٢/ ٧٠٩).

٢ ـ أحمد بن الخليل بن حَرْب بن عبد الله بن سوَّار بن سابق النَّوفلي أبو عبد الله القومسيّ (المتوفىٰ سنة: ٣١٠ هـ). («أجوبة أبي زرعة» ٢/ ٧٣٢).

٣ ـ سليمان بن عمرو النَّخَعي، وهو ابن عمرو بن عبد الله بن وهب أبو داود الكوفي (الكامل : ٣/ ١١٠٠) .

آفَـتُـهُ فُلانٌ:

الآفة في اللغة: العاهَة، وهي عَرَضٌ مُفْسِدٌ لما أصاب من شيءٍ. (لسان العرب).

وفي الاصطلاح: وقال بُرْهان الدِّين الحَلَبي: «الظاهر من قولهم: «إنَّ آفته فلانٌ» كنايةٌ عن الوَضْع، ويُحْتَمل أن يكون المرادُ: آفته في رَدِّه، أو نكارته، أو غيرُ ذلك». (الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث).

وقال ابنُ عَرَّاق: «إنْ قالوا: «موضوعٌ، أو باطلٌ آفتُه فلانٌ» فهو كنايةٌ عن الوَضْع، وإنْ قالوا: «مُنْكرٌ آفتُه فلانٌ» فمرادهم في نكارته؛ وإنْ قالوا: «آفتُه فلانٌ» فقط فهـٰذا محلُّ التردُّدِ، والله أعلم». («تنزيه الشريعة» ١/ ٣٤).

تكرَّرت هـٰذه العبارةُ كثيراً في «تنزيه الشريعة المرفوعة» وأسوقُ منها هنا ثلاثة نماذجٍ للمعرفة والبيان.

١ ـ في ترجَمة (إبراهيم بن صبيح الطَّلْحي) شيخٌ لمُطيَّن، روى عن ابن جُرَيْج خبراً موضوعاً، هو آفتُه. («تنزيه الشريعة» ١/ ٢٢).

٢ ـ إبراهيم بن عيسى القَنْطَري، عن أحمد بن أبي الحَوَاري، بخبرٍ موضوعٍ، هو آفتُه. («تنزيه الشريعة» ١/ ٢٣).

٣ ـ وأحمد بن حجَّاج بن الصَّلْت، عن سَعْدُوْيَهْ، وعنه محمَّد بن مَخْلد العَطَّار، بخبرٍ باطلٍ، وهو آفتُه. («تنزيه الشريعة» ١/ ٢٦).

آيَــةٌ:

تُسْتَعْملُ هـٰذه العبارةُ بمعنى: أنَّ الرَّاوي قد بَلَغَ الغايةَ والنهايةَ في التعديل أو في التجريح، فإذا أُضِيْف إليها ألفاظُ الجَرْح مثل «متروك» فتكون من ألفاظ الجرح.

وإذا أُضِيْفَ إليها لفظٌ من ألفاظ التعديل فتكون من ألفاظ التعديل والتوثيق:

مثـاله:

١ ـ **مثال الجَرْح:** سُئِل الإمام الدَّارَقُطْني عن الحسن بن عبد الغفَّار بن عمرو الأَزْدِي، فقال: «هـٰذا آيةٌ متروكٌ، كان بَلِيَّةً». («سؤالات حمزة السهمي للدارقطني» ص: ٢٠٥).

٢ ـ **مثال التعديل:** قال الحافظُ الذَّهَبيُّ في ترجَمة (الحافظ الإمام البارع: أبو محمد عبد الله بن مَظَاهر الأَصْبهاني، المتوفَّى سنة ٣٠٤هـ): «كان آيةً في الحفظ، حَفِظَ المُسْنَداتِ كلَّها...». («تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٨٩).

آيةٌ مِن الآياتِ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها أبو إسحاق الجُوْزَجاني (المتوفى سنة: ٢٥٩ هـ) في تجريح: عوبد بن أبي عمران الجَوْنيُّ، فقال عنه: «آيةٌ من الآيات». «أحوال الرجال» (ص: ١٠٧). وعَوْبَد هـٰذا ما عدَّله أحدٌ من النقاد.

واستعمل هـٰذا الأسلوبَ أيضاً الإمامُ الناقد الدارقطني حيث جرح به طائفةً من الرواة، وأراد به تجريحَهم، وهم:

١ ـ محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي، أبو الحسن نزيل مصر.

٢ ـ محمد بن سليمان بن زبَّان، شيخ كان بالبصرة.

٣ ـ محمد بن عبيد الله الخُوَارِزْمي، أبو جعفر ختن أبي الأذان (المتوفى بعد ٣٠٠ هـ).

٤ ـ الحسين بن عبد الغفَّار بن عمرو أبي علي الأزدي، حدَّث بمصر سنة (٢٩٩ هـ)، (٣٠٥ هـ).

٥ ـ خالد بن غَسَّان بن مالك أبو عيسى الدَّارمي، كتب عنه ابنُ عدي في البصرة.

أبَـاحَ لِـي:

مِن ألفاظ الإجازة المجرَّدة.

إبَـاضِيٌّ:

تفسير العبارة:

قال الحافظُ ابنُ حجر: «منهم أتباعُ عبد الله بن إبَاض».

والإباضيَّة، فرقةٌ من الخوارج، ليست مقالتُهم شديدةَ الفحش.

مثال من ذلك الوصف:

١ ـ الوليد بن كثير المخزومي أبو محمد المَدَني، نزيل الكوفة، (المتوفىٰ سنة: ١٥١ هـ).

قال الحافظ: قال السَّاجي: «قد كان ثقةً ثَبْتاً يُحْتَجُّ بحديثه، لم يُضَعِّفه أحدٌ، إنما عابوا عليه الرَّأيَ، وقال الآجُري عن أبي داود: ثقةٌ إلا أنه إباضيٌّ».

ثم قال الحافظ: «والإباضيَّة فرقةٌ من الخوارج، ليست مقالتُهم شديدةَ الفحش، ولم يكن الوليد داعيةً». («هدي الساري» ص: ٤٥٩ ـ ٤٥٠).

٢ ـ عِكْرِمَةُ مولى ابن عبَّاس (المتوفىٰ سنة: ١٠٤ هـ).

ذكره الحافظُ فيمن رُمي بمذهب الإباضية ولا يَضُرُّه، وقد اعتمد الأئمةُ روايته.

الأَبْـدال:

الأَبْدَال: جمع «بَدَلٍ» وهو نوعٌ من أنواع العُلُوِّ في الإسناد.

رَاجِعْ «البَدَل» في حرف الباء.

ابْـنُ خَمْسٍ:

الصَّبِيُّ ابنُ خمسِ سنين يَصِحُّ له السَّمَاعُ، وهو أولُ زمنٍ حدَّده بعضُ المحدِّثين لصحة السَّماع، منهم: الإمامُ ابن الصَّلاح («علوم الحديث» ص: ١٣٠).

أبنـا:

هو اختصارُ كلمةِ «أخْبَرَنا» وقيل: ولا تَحْسُنُ زيادةُ «الباء» قبل

النُّون، وإنْ فعله البَيْهَقيُّ وغيرُه، لئلاَّ تَلْبِسُ برمز «حدَّثَنا». («تدريب الراوي» ٢/ ٨٢).

الأَبْنَاءُ الرُّواةِ عن الآبَاءِ:

هو أن يكون في سند الحديث ابنٌ يروي الحديثَ عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جَدِّه.

لهٰذا النوع قسمان:

أولهما: رواية الابن عن أبيه فقط، وذلك كثيرٌ جدّاً في كتب الحديث.

مثالـه:

روايةُ أبي العُشَرَاء عن أبيه سألتُ رسول الله ﷺ: «أمَا تكونُ الذَّكَاةُ إلا في الحَلْقِ واللَّبَّة؟ . . . .». (أخرجه الترمذي في أبواب الذبائح، باب في الذكاة في الحلق واللبة، برقم: ١٤٨١).

أبو العُشَرَاء لم يأتِ في الأسانيد إلَّا مَكْنياً، ووالدُه لم يُسَمَّ في شيءٍ من طُرُق الحديث، والأشهر: أنَّ أبا العُشَراء هو أُسَامة بن مالك ابن قِهْطِم. («منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٥٩).

والثانـي: روايةُ الابن عن أبيه، عن جدِّه، وهي أيضاً كثيرةٌ لكن دون كثرة الأول.

مثالـه:

١ ـ عَمْرو بن شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه، عن جَدِّه.

يُرْوَى بهٰذا السَّند نسخةٌ كبيرةٌ حسنةُ الحديث، أكثرها فقهياتٌ

جِيَادٌ في «المسند» للإمام أحمد بن حَنْبَل وفي السنن الأربعة.

٢ ـ **بَهْزُ** بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة القُشَيْرِيِّ، عن أبيه، عن جَدِّه.

رُوي بهـٰذا السَّند نسخةٌ كبيرةٌ حسنةٌ في «مسند الإمام أحمد»، وبعضُ حديثه في السنن الأربعة، وروى له الإمامُ البخاري معلَّقاً؛ لأنه ليس على شرطه. («منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٥٩ ـ ١٦٠).

٣ ـ طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو بن كَعْب اليامى، عن أبيه، عن جَدِّه.

طلحة: ثقةٌ فاضلٌ، وجَدُّه عمرو بن كعب: صحابيٌّ، لكنّ أباه (أي: أبا طلحة): مصرِّفاً مجهولٌ، روى له الإمام أبو داود في سننه.

٤ ـ كثيرُ بن عبد الله بن عَمْرو بن عوف المُزَنِيّ، عن أبيه عبد الله، عن جَدِّه عَمْرو.

روىٰ له الإمام الترمذي خمسةَ أحاديث، حكم لها بالحسن لتَعَضُّدِها بالرواية من طُرُقٍ أخرى، لكن كثيراً منها ضعَّفه الأكثرون، ومنهم من تركه ورماه، ومشَّاه الباقون. («منهج النقد» ص: ١٦١).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **رواية الأبناء عن آبائهم**: لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي السِّجْزي (المتوفىٰ سنة: ٤٤٤ هـ).

٢ ـ **جزء من روى عن أبيه عن جَدِّه**: لأحمد بن زُهير بن حرب المعروف بـ: «ابن خَيْثَمة»، (المتوفىٰ سنة: ٢٧٩ هـ).

٣ ـ **كتاب الوَشْيُ المعلَّم فيمن روىٰ عن أبيه عن جَدِّه عن النبي ﷺ**: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدي

المَقْدِسي، (المتوفىٰ سنة: ٧٦١ هـ)، وهـٰذا أجمع مصنَّفٍ في هـٰذا النوع.

الإِبْهَامُ:

انظر: «المُبْهَم» في حرف الميم.

الأَبْـوَاب:

جمعُ «باب»، ويقال: «الأَصْنَاف» وهي «الأحكام» «والفقه».

وهو طريقةُ جمع الأحاديث الدَّالَّة على الأحكام والفقه حَسْبَ موضوعِ المَرْوِيَّات.

قال الحافظُ ابن حجر: «أَصْلُ وَضْع التصنيف للحديث على الأبواب: أن يقتصر فيه على ما يَصْلُحُ للاحتجاج أو الاستشهاد بخلاف ما رُتِّب على المسانيد، فإنَّ أصْل وضعه: مُطْلَق الجمع».
(انظر: «تعجيل المنفعة» ص: ٨، و«النكت» ١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧).

أَتْبَاعُ التَّابِعِيْن:

تَابِعُ التَابِعين: هو من شَافَهَ التابعيَّ مؤمناً بالنبيِّ ﷺ.

وهم الطبقةُ الثالثةُ بعد الصحابة والتابعين، إذ جعلهم النبيُّ ﷺ خير الناس بعدهم (أي بعد الصحابة والتابعين)، وقال: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذين يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ». (أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد علىٰ شهادة جور إذا اشتد، برقم: (٢٦٥٢)، عن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ).

وفي هـٰذه الطبقة جماعةٌ من أئمَّة المسلمين وفقهاء الأمصار، مثل:

١ ـ الإمام مالك بن أنس الأَصْبَحِي.

٢ ـ عبد الرحمن بن عَمْرو الأَوْزَاعي.

٣ ـ سفيان بن سعيد الثَّوْرِي.

٤ ـ شُعْبَة بن الحَجَّاج العَتَكِي.

٥ ـ عبد الملك بن عبد العزيز، المعروف بـ: «ابن جُرَيْج».

ثم فيهم أيضاً جماعةٌ من تلامذة هؤلاء الذين ذكرناهم، مثل:

١ ـ يحيى بن سعيد القَطَّان، وقد أدرك أصحابَ أنسٍ بن مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ.

٢ ـ عبد الله بن المُبَارك، وقد أَدرك جماعةً من التابعين.

٣ ـ محمَّد بن الحَسن الشَّيْبَاني، هو ممَّن روى «الموطَّأ» عن الإمام مالك، وقد أدرك جماعةً من التابعين. («معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص: ٤٦ ـ ٤٨، بتصرُّفٍ واختصارٍ).

مصادر معرفة رجال التابعين وتابعيهم:

١ ـ **الطَّبقاتُ الكبرىٰ**: لمحمد بن سَعْد بن مَنِيع البَصْري (المتوفىٰ سنة: ٢٣٠).

٢ ـ **الطَّبقات**: لخليفة بن خَيَّاط بن خليفة الشَّيباني العُصْفُري، (المتوفىٰ سنة: ٢٤٠).

٣ ـ **الرُّواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردّهم**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله الذَّهبي، (المتوفىٰ سنة: ٧٤٧ هـ).

٤ ـ **تذكرة الحفَّاظ**: للإمام الذهبي.

اتِّحَادُ الْمَخـرَجِ:

المُرَادُ بذلك: أنَّ الحديث المُخَرَّج مَدَارُه على صحابيٍّ واحدٍ.

مثالـه:

حديثُ: «كَلِمَتَانِ حَبِيْبَتَانِ إلى الرَّحْمـٰنِ، خَفِيْفَتان على اللِّسَانِ، ثَقِيْلَتَان في المِيْزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيم». (أخرجه البخاري في آخر كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، برقم: ٧٥٦٣).

هـٰذا الحديث تفرَّد به أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ.

ومداره عليه، ويُوجَد مثلُ هـٰذا أحاديث كثيرةٌ مدارُها على صحابيٍّ واحدٍ.

الاتِّصَـالُ:

انظر: «المُتَّصِل» في حرف الميم.

اتِّصَـالُ السَّـنَدِ:

هو الحديثُ الذي اتَّصَلَ سندُه مِن أوَّله إلى آخره، وأن يكونَ كلُّ راوٍ من رُوَاتِه قد تحمَّله بوجهٍ مِن وُجوه التحمُّل الصحيح عن شيخه، فيخرج بهـٰذا القيدِ ما في سنده نوعُ انقطاعٍ، كـ:

١ ـ **المُرْسَل**: الذي يَرْفَعُه التابعيُّ للنبيِّ ﷺ بإسقاطِ الواسطة بينهما.

٢ ـ **والمُنْقَطِع**: الذي سَقَط من سنده راوٍ واحدٌ في موضعٍ واحدٍ أو أكثر.

٣ ـ **والمُعْضَل**: الذي سَقط من سنده راويانِ أو أكثر على التَّوَالي.

٤ ـ والمعلَّق: الذي يَسْقُطُ من أوَّلِ سنده راوٍ أو أكثر. («الإيضاح في علوم الحديث» ص: ٥٦، بتصرُّف).

اتَّقِ حَيَّاتِ سَلْمٍ لا تَلْسَعُكَ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمامُ عبد الله بن المبارك، فجَرَح به (سَلْمَ بن سَالِم البَلْخي الزَّاهد، المتوفى سنة: ١٩٦هـ) (انظر «شرح ألفاظ الجرح والتعديل النادرة» ص: ٥٦).

اتُّهِمَ بسَرِقَة الحديث:

هذه العبارةُ قِيْلَتْ في الجَرْح المُبْهَم.

فلينتبه لهذا المعنى فقد يَعُدُّه بعضُ القاصرين من الجرْح المُفَسَّر!. («قواعد في علوم الحديث» ص: ٤١٨).

مثاله:

ما جاء في ترجَمة (عبد الملك بن الصَّبَاح المِسْمَعي) وذكره الحافظُ الذهبيُّ ناقلاً عن الخليلي أنَّه قال فيه: «كان مُتَّهماً بسرقة الحديث» وهذا جَرْحٌ مُبْهَمٌ. (انظر: «هدي الساري» ص: ٤٢١).

اتُّهِمَ في اللِّقَاء:

تُسْتَعْمَل هذه العبارةُ على سبيل التُّهْمَة في الرَّاوي، لا التصريحِ بكذبه.

أي: أنَّه حَدَّث عن أقوامٍ لم يَلْقَهُمْ، وادَّعى السَّمَاعَ مِن مشايخ لم يُدْرِكْهم.

مثال ذلك:

١ ـ قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ في (يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد

أبو الحسين بن البيان الأُنْدُلُسِي المقرئ): «اتُّهِمَ في اللِّقَاءِ». («المغني في الضعفاء» ٢/ ٧٩٢).

٢ ـ وقال الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (عليّ بن معاذ الرَّعيني، المتوفىٰ سنة: ٣٨٩هـ).. اتُّهِم في اللِّقاء، وقال ابن صابر في تاريخه: عليُّ بن معاذ كذَّابٌ... («لسان الميزان» ٤/ ٢٦٣).

الأَثْبَاتُ:

جمع (ثَبَتٍ)، وهو أن يَذْكُر فيه مؤلِّفه أسانيدَه للكتب التي قرأها علىٰ شيوخه إلىٰ مؤلِّفيها. (تاج العروس).

فالأثبات في الأصل مجموعةٌ من الإجازات التي حصل عليها الطالبُ من شيوخه لرواية كتب الحديث، فإذا جمعت هٰذه الإجازات في مؤلَّفٍ سُمِّيَتْ «الأثبات».

ومن الأثبات المشهورة:

١ ـ **المجمع المؤسَّس للمعجم المفهرس**: للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني، (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

٢ ـ **الأمم لإيقاظ الهِمَم**: للشيخ إبراهيم بن حسن الكردي الكَوْراني المدني، (المتوفىٰ سنة: ١١٠٢ هـ).

٣ ـ **بغية الطالبين لبيان المشايخ المحقِّقين**: للشيخ أحمد بن محمد النخلي المكِّي، (المتوفىٰ سنة: ١١٣٠ هـ).

٤ ـ **الإمداد بمعرفة عُلُوِّ الإسناد**: للشيخ عبد الله بن سالم البصري، (المتوفىٰ سنة: ١١٣٥ هـ).

٥ ـ **الإرشاد إلىٰ مُهِمَّات علم الإسناد**: للشيخ ولي الله أحمد بن

عبد الرحيم الدِّهْلَوي، صاحب «حجة الله البالغة»، (المتوفى سنة: ١١٧٦ هـ)، وعليه يدور أسانيدُ علماء الهند.

٦ ـ **إتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدِّث والفقيهُ**: له (باللغة الفارسية) حقَّقه الشيخ المحدِّث عطاء الله حنيف.

٧ ـ **إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر**: للعلامة المحدِّث الفقيه أبي علي محمد بن علي الشَّوكاني، (المتوفى سنة: ١٢٥٥ هـ) مؤلِّف «نيل الأوطار»، وغيره.

٨ ـ **العُجالة النافعة (بالفارسية)**: للشيخ عبد العزيز بن ولي الله الدِّهْلَوي، (المتوفى سنة: ١٢٣٩ هـ).

٩ ـ **حصر الشارد في أسانيد محمد عابد**، (المتوفى سنة: ١٢٥٧هـ).

١٠ ـ **الوجازة في الإجازة**: للعلاَّمة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، (المتوفى سنة: ١٣٢٩ هـ).

١١ ـ **وفهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمَشْيَخات والمسلسلات**: للشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكَتَّاني، (المتوفى سنة: ١٣٤٧ هـ).

١٢ ـ **إتحاف القاري بثبت الأنصاري**: للعلامة المحدِّث الشيخ حمَّاد بن محمد الأنصاري المدني، (المتوفى سنة: ١٤١٨ هـ).

أَثْبَتُ البِلَادِ في الْحَدِيْثِ الصَّحِيح:

قال الخطيبُ البغدادي: «أَصَحُّ طُرُق السُّنَن ما يرويه: أهلُ الحرمَين: مكّة والمدينة؛ فإنَّ التدليس فيهم قليلٌ، والكذبُ، ووَضْعُ الحديث عندهم عزيزٌ؛ أي: نادِرٌ».

ولأهل اليَمَن: رواياتٌ جيِّدةٌ وطُرُقٌ صحيحةٌ، إلا أنَّها قليلةٌ، ومَرْجِعُها إلىٰ أهل الحجاز أيضاً.

ولأهل البَصْرة من السُّنَن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم.

والكُوْفِيُّون مثلهم (أي مثل أهل البصرة) في الكثرة، غير أنَّ رواياتهم كثيرةُ الدَّغَل، قليلةُ السَّلامة من العِلَل.

وحديثُ الشاميِّين أكثرُه مراسيل ومقاطيع، وما اتَّصل منه ممَّا أسنده الثقاتُ؛ فإنَّه صالحٌ، والغالبُ عليه ما يتعلَّق بالمواعظ». («الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

وقال شيخُ الإسلام الإمام ابن تيمية رحمه الله: «اتفق أهلُ العلم بالحديثِ علىٰ أنَّ أَصَحَّ الأحاديث ما رواه: أهلُ المدينة، ثم أهلُ البصرة، ثم أهلُ الشام». («قواعد التحديث» ص: ٨١).

أَثْبَتُ النَّاسِ:

هـٰذه العبارةُ مِن أعلىٰ مراتب التعديل التي زادها الحافظُ ابن حجر. (انظر: «شرح النخبة» (ص: ١٣٩).

وقيل: إنَّ ابن حجر تَبِعٌ لغيره في هـٰذا.

حكمـها:

يُحْتَّجُّ بحديث مَن اتُّصِفَ بهـٰذه العبارة.

أَثْبَتُ النَّاسِ في فُلانٍ:

تُسْتَعْمَلُ هـٰذه العبارةُ بمعنىٰ: أنَّ الرَّاوي إذا كان مُكْثِراً عن شيخٍ في الأَخْذ والمُلازَمة كان من أثْبَتِ النَّاسِ فيه وعَرَفَ كلَّ ما عند الشيخ

فلا يستطيع أحدٌ أن يأتيَ بأحاديثَ عن ذلك الشيخِ لا يَعْرِفها هٰذا التلميذُ.

قال الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (جعفر بن إِيَاس أبو بشر بن أبي وَحْشِيَّة، المتوفىٰ سنة: ١٣١ هـ): «ثقةٌ من أَثْبَتِ النَّاس في سعيد بن جُبَيْر وضَعَّفه شعبةُ في حبيب بن سالم وفي مجاهد من الخامسة مات سنة خمس ـ وقيل ست ـ وعشرين ٤». («تقريب التهذيب» ص: ١٣٩).

الأَثَـرُ:

لغـةً: بَقِيَّةُ الشيءِ.

واصطلاحاً: فيه قَوْلان:

١ ـ هو مرادفٌ للحديث: أي أنَّ معناهما واحدٌ، فيكون تعريفُه بناءً علىٰ ذلك كتعريف «الحديث»، وهو: «ما أُضِيْفَ إلىٰ النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ». («تدريب الراوي»: ١/ ١٨٥).

٢ ـ هو مُغَايِرٌ للحديث: يعني أنَّ المراد بـ «الأثر» غيرَ المراد بـ «الحديث».

فيكون تعريفُ الأثر ـ علىٰ هٰذا القول ـ هو: «ما أُضِيْفَ إلىٰ الصحابة والتابعين من أقوالٍ أو أفعالٍ». (انظر: «تدريب الراوي» ١/ ١٨٤).

٣ ـ وعند فقهاء خُرَاسان: «الأثر» مُغَايِرٌ لـ «الحديث»، لٰكنَّ المراد به: الموقوف فقط، دون المقطوعِ.

الأَثَـرِيُّ:

قال الحافظُ السُّيُوطيّ: «يُسَمَّىٰ المحدِّثُ أَثَرِيّاً، نسبةً للأثر». («تدريب الراوي»: ١/ ١٨٥).

ويؤيِّد ذلك إطلاقُ الحافظ العِرَاقي علىٰ نفسِه لَقبَ (الأَثَرِيّ)، بمعنىٰ (المحدِّث)، حيثُ قال في أوَّل ألفيته:

يقـولُ راجـي ربِّـه المقتـدر عبـد الـرحيـم بـن الحسيـن الأَثَـرِيّ

(انظر: «فتح المغيث» ١/ ٦)

الإِجَازَةُ:

لغـةً: الإذن.

قـال الفَيْـرُوز آبـادي: «استجـاز: طلـب الإجـازةَ، أي الإذن». (القاموس المحيط).

وقال الزَّبَيْدِيُّ: «ومن المجاز: استجاز رجلٌ رجلاً: طلب الإجازةَ، أي الإذنَ في مَرْوِيَّاته ومسموعاته، وأجازه فهو مُجَازٌ.

والمجازات: المَرْوِيَّات.

والإجازة: أحدُ أقسام الأخذ والتحمُّل». (تاج العروس).

واصطلاحـاً: وبناءً علىٰ هـٰذا التعريف تكون صورةُ الإجازة كما يلي:

«هي إذنُ الشيخ للطالب أن يرويَ عنه حديثاً أو كتاباً، من غير أن يَسْمَعَ ذلك منه، أو يَقْرَأَ عليه». (انظر: «فتح المغيث» ٢/ ٩١).

وقال ابنُ جَمَاعة: «الإجازة إذنٌ، وصُوْرَتُها: أن يقول الشيخُ لأحدِ طُلاَّبه: «أَجَزْتُ أن ترويَ عني كذا». («المنهل الروي» ص: ٨٧).

إِجَازَةٌ للمَحْمُول أو بالمجهول:

وهو أن يقول: «أَجزتُ محمَّداً أن يرويَ عنِّي كتابَ السُّنَن، وهناك جماعةٌ مشتركون في هـٰذا الاسم «محمَّد»، وكتب السُّنَن كثيرةٌ.

لذا ذهب أكثرُ العلماء إلىٰ أنَّ هـٰذه الإجازةَ فاسدةٌ لا فائدةَ لها .

ولـٰكن لو قال : «أجزتُ لفلانٍ كذا وكذا إنْ شاء روايتَه عني، أو لك إن شئتَ، أو أحْبَبْتَ، أو أَرَدْتَ» فالأظهر الأقوىٰ أنَّ ذلك جائزٌ، إذ قد انتفتْ فيه الجهالةُ وحقيقةُ التعليق، ولم يَبْقَ سوىٰ صيغتِه، والعلم عند الله تعالىٰ . (انظر : «علوم الحديث» ص : ١٥٨) .

إِجَازَةُ الشَّيْخِ :

عبارةٌ يُجيز بها الشيخُ روايةَ الكتابِ عنه، وغالباً ما تكون بهـٰذه الألفاظِ : «سَمِعَه منِّي، وأجَزْتُ له روايتَه» . (انظر : «المنهل الروي» ص : ٨٣) .

إِجَازَةٌ عَامَّة :

وهو أن يُجيز لغير مُعَيَّنٍ، بوصف العُموم، وذلك كقوله : «أَجَزْتُ للمسلمين» أو «أَجَزْتُ لكلِّ أحدٍ» أو «أَجَزْتُ لِمَنْ أَدْرَكَ زَمَانِي» وما أَشْبَهَ ذلك .

قال ابنُ الصَّلاح : «هـٰذا نوعٌ تكلَّم فيه المتأخِّرون ممَّن جوَّز أصلَ الإجازة واختلفوا في جوازه، فإن كان ذلك مُقَيَّداً بوصفٍ حاصرٍ أو نحوه فهو إلىٰ الجوازِ أَقْرَبُ . («علوم الحديث» ص : ١٥٤) .

والصحيحُ في هـٰذه الصورةِ الصِّحَّةُ، فقد قال القاضي عِياض في «الإلماع» : ما أَحْسَبُهم اختلفوا في جوازه ممَّن يَصِحُّ عنده الإجازةُ، ولا رأيتُ مَنَعه لأحدٍ؛ لأنَّه محصورٌ موصوفٌ كقوله : لأولاد فلانٍ» . (انظر : «الإلماع» للقاضي عياض، ص : ١٠) .

أَجَازَ لي :

مِن ألفاظ الأداء لمن تحمَّل الإجازةَ والمُنَاولَةَ . (انظر : «الكفاية» ص : ٣٣٢) .

أَجَازَني :

من ألفاظ الأداء لمن تحمَّل الإجازةَ والمُناولةَ. («تدريب الراوي» ٢/ ٥٢).

إجَازَةُ مَا لَمْ يَتَحَمَّلْهُ المُجِيْزُ بِوَجْهٍ لِيَرْوِيَهُ المُجَازُ إِذَا تَحَمَّلَهُ المُجِيْزُ :

قال القاضي عِيَاض: «لم أرَ من تكلَّم فيه، ورأيتُ بعضَ المتأخِّرين يَصْنَعونه، ثم حكىٰ عن قاضي (قُرْطُبَةَ) أبي الوَليد، مَنْعَ ذلك.

وقال عياض: «وهو الصحيحُ».

قال الإمامُ النَّووي: «وهٰذا هو الصَّواب». (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٩).

إجَـازَةُ الْمَعْـدُوْمِ :

وهي أن يقول: «أَجَزْتُ لمن يُوْلَد لفلانٍ».

واختلف المتأخِّرون في صحة هٰذه الإجازة، وما أَظُنُّ وَقَع شيءٌ من هٰذه الإجازة في كتب الحديث، والله أعلَمُ.

إجَـازَةُ مُعَيَّنٍ غَيْـرَه :

وهي كأن يقول: «أجزتُكَ مَسْمُوعاتي ومَرْوِيَّاتي». (المنهل الروي: ص: ٨٥).

قال الإمام النَّووي: «فالخلافُ فيه أَقَوىٰ وأكثرُ، والجمهورُ من الطَّوائف جَوَّزُوا الرِّوايةَ وأوجبوا العملَ». (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٢، وللتفصيل «الإلماع» ٧٨ ـ ١٧٠).

إجَـازَةُ مُعَيَّنٍ لِمُعَيَّـنٍ :

وهٰذه مِن أعلىٰ أنواع الإجازة المجرَّدة عن المناولة، وهي أن

يقول: «أَجزتُكَ البُخاريَّ أو ما اشْتَمَلتْ عليه فهرستي». («المنهل الروي» ص: ٨٤).

حكم هٰذه الإجازة:

قال أبو الوليد الباجي: «لا خلافَ في جواز الرِّوايةِ بالإجازة من سَلَفِ هٰذه الأُمَّة وخَلَفِها». («تدريب الراوي» ٢/ ٢٩).

والصحيح الذي قاله الجمهورُ من الطَّوائف، واستقرَّ عليه العملُ جوازُ الرِّواية والعملُ بها، وأَبطلها جماعاتٌ من الطَّوائف. (انظر: «المنهل الروي» ص: ٨٤، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٩).

إجَازَةُ الطِّفْلِ:

قال الخطيبُ البغدادي: «رأينا كافَّة شيوخنا يُجيزون للأطفالِ الغُيَّبِ عنهم من غير أن يسألوا عن مَبْلغ أسنانهم وحال تمييزهم، ولم نَرَهُم أجازوا لمَن لم يكن مولوداً في الحال، ولو فعَله فاعلٌ يَصِحُّ، لمقتضىٰ القياس إيَّاه، والله أعلم». («الكفاية» ص: ٣٢٥ ـ ٣٢٦).

ولاحَظَ الإمامُ ابن الصلاح في مثل هٰذه الإجازةِ مجرَّدَ بقاء سلسلةِ الإسناد وقال: «كأنَّهم رأوا الطِّفْلَ أهلاً لتحمُّل هٰذا النَّوع من أنواع تحمُّل الحديث، لِيُؤدِّي به بعدَ حصول أهليَّته، حِرْصاً علىٰ سبيل السبيل إلىٰ بقاء الإسناد الذي اختصَّتْ به هٰذه الأمَّةُ، وتقريبِهِ من رسولِ الله ﷺ، والله أعلم». («علوم الحديث» ص: ١٦٠).

الأَجْـزَاءُ:

لغـةً: هو جَمْعُ «جُزْء»، ومعناه: البعضُ، والنصيبُ، والقطعةُ من الشيء. (القاموس المحيط).

وفي اصطلاح المحدِّثين: تأليفٌ يَجْمَعُ الأحاديثَ المَرْوِيَّة عن

رجلٍ واحدٍ، سواء كان ذلك الرجلُ من طبقة الصحابة، أو من بعدهم: كجزء حديث أبي بكر، وجزء حديث مالكٍ.

كما أنَّ الجزءَ يُطْلَق علىٰ التأليف الذي يَدْرُس أسانيد الحديث الواحد ويتكلَّم عليه، مثل: «اختيارُ الأَوْلىٰ في حديث اختصام المَلأ الأعلىٰ» للحافظ ابن رَجَب الحَنْبَلي.

كما أنَّ الأجزاء الحديثية قد تُوْضَع في بعض الموضوعات الجزئية، مثل: «جزء القراءة خلف الإمام» للإمام البخاري، و«الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي، و«جزء قيام الليلة» للمَرْوَزِي.

وقد يَجْمَع الجزءُ أحاديثَ انتخبها المؤلِّفُ لِمَا وَقَع لها في نفسِه، كـ: «العُشَاريات»، و«العِشْرينات» و«الأَرْبعينات» و«الخمْسينات» و«الثَّمانينات» ومنه «كتاب الوُحْدان» للإمام مسلم. (انظر: تعريف كلِّ واحدٍ منه في حرفه).

ويتفَاوَتُ حجمُ الأجزاءُ مِن بِضْع أَوراقٍ، بل من ورقةٍ واحدةٍ، إلىٰ العشرات، والغالبُ أن تكون صغيرةً.

أَجَزْتُ فُلَاناً الفُلَانِيّ:

تُسْتَعْمَل هٰذه العبارةُ عند إجازة مُعَيَّنٍ لمُعَيَّنٍ. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٢٩).

أَجَزْتُ لِبَعْضِ النَّاسِ:

تُسْتَخْدَمُ هٰذه العبارة في إجازة المُعَيَّن لمجهولٍ من النَّاس.

حكمـها:

صَرَّح ابنُ الصلاح بقوله: «... هٰذه إجازةٌ فاسدةٌ لا فائدةَ فيها». («علوم الحديث» ص: ١٥٦).

أجَزْتُ لِفُلَانٍ كَذَا، إِنْ شاءَ رِوَايَتَهُ عَنِّي:

قال الإمام النَّووي: «فالأظْهَرُ جوازه»؛ أي: جوازُ تلك الإجازة. («تدريب الراوي» (٢/ ٣٦).

أجَزْتُ لَكَ إِنْ شِئْتَ أَوْ أَحْبَبتَ أَوْ أَرَدْتَ:

قال الإمام النَّووي: «فالأظهَرُ جوازه، أي جوازُ تلك الإجازة».
(«تدريب الراوي» ٢/ ٣٦).

وقال الحافظ السَّخَاوي: «. . . فالأظهرُ الأقوىٰ فيها الجوازُ إذ قد انتفت فيها الجهالةُ وحقيقةُ التعليق، ولم يَبْقَ سوىٰ صِيْغَتِه فاعْتَمِدْ ذلك . . . .». («فتح المغيث» ٢/ ٩٠).

أجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي، أو إِنْ شِئْتَ الرِّوَايَةَ عَنِّي:

وهي من ألفاظ الإجازة، والأظْهَرُ والأَقوىٰ هما الجوازُ، لانتفاء الجهالة. («تدريب الراوي» ٢/ ٣٦).

أجَزْتُ لِمَن يَشَاءُ الرِّوَايَةَ:

قال الإمام النَّووي: «فالأَوْلىٰ بالجواز؛ لأنَّه تصريحٌ بمقتضىٰ الحال». («تدريب الراوي» ٢/ ٣٦).

والصحيحُ فيه عَدَمُ الصِّحَّة كما سبق. («تدريب الراوي» ٢/ ٣٦).

إجَازَةُ المُجَازِ:

قال النَّووي: «وهو كأن يقول: (أجزتُك مُجَازاتي) مَنَعه بعضُ من لا يُعْتَدُّ به، والصحيحُ الذي عليه العملُ بجوازه، وبه قَطَع الحُفَّاظُ

أمثال: أبي الحسن الدَّارَقُطْني، وأبي العبَّاس بن عقدة، وأبي نُعَيْم الأصبهاني، وأبي الفتح نصر المَقْدِسِي وغيرهم. («تدريب الراوي» ٢/ ٤٠).

إِجَازَةٌ مُعَلَّقَةٌ:

وهو أن يقول: «أجزتُ مَنْ شاء فلان»، أو «إنْ شاءَ زَيْدٌ إجازةَ أحدٍ أجزتُه».

قال ابنُ الجَمَاعة: «. . . فهاهُنا جهالةٌ وتعليقٌ، والأَظهرُ أنَّها لا تَصِحُّ . . .». («المنهل الروي» ص: ٨٦).

أَجَزْتُ لِمَن يَشَاءُ فُلَانٌ:

قال الحافظ السيوطي: «أُدْخِلَت هٰذه العبارةُ في ضَرْبِ الإجازة المجهولة». («تدريب الراوي» ٢/ ٣٤).

والتي لا تَصِحُّ، وتكون باطلةً.

أَجَـزْتُكَ:

يُسْتَخْدَمُ هٰذا اللفظُ عند إجازة مُعَيَّنٍ لمُعَيَّنٍ. («تدريب الراوي» ٢/ ٣٤).

أَجَزْتُكَ جَمِيعَ مَسْمُوْعَاتِي أَوْ مَرْوِيَّاتِي:

تُسْتَعْمَلُ هٰذه العبارةُ عند إجازةِ مُعَيَّنٍ لغير مُعَيَّنٍ. («تدريب الراوي» ٢/ ٣١، و«المنهل الروي» ص: ٨٥).

أَجَزْتُكُـــمْ:

انظر: «أَجَزْتُكَ».

أَجْوَدُ الأَسَانِيْدِ:

هٰذه عبارةُ الإمام أحمد بن حَنْبَل، يعني بها «أَصَحَّ الأسانيد».

حكىٰ ابنُ الصَّلاح عن أحمد بن حنبل أنَّ أَصَحَهما: الزُّهْرِيُّ، عن سالمٍ، عن أبيه: عبارةُ أحمد: «أجود الأسانيد»، وقال: هٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ ابن الصَّلاح يرىٰ التسويةَ بين «الجَيِّد» و«الصحيح». («تدريب الراوي» ١/ ١٤٣).

الآحادُ:

لغـةً: جمع «أَحدٍ» بمعنىٰ الواحد، وهو ما يرويه شخصُ واحدٌ.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي لم يجمع شروطَ المتواتر، وهو يَشْمُل هٰذه الأنواع:

١ ـ مشهور.

٢ ـ عزيز.

٣ ـ فرد.

٤ ـ غريب.

ويقالُ لكلٍّ منها خَبَرُ واحدٍ.

قال الحافظ ابن حجر: «وفيها ـ أي الآحاد ـ المِقبولُ وهو ما يجبُ العملُ به عند الجمهور.

وفيها المردودُ، وهو الذي لم يَرْجَحْ صِدْقُ المُخْبِر به لتوقُّف الاستدلال بها علىٰ البحث عن أحوال رُوَاتِها دونَ الأَوَّل، وهو المتواتِر فكلُّه مقبولٌ، لإفادته القَطْعَ بصِدْقِ مُخْبِره، بخلاف غيرِه من أخبار الآحاد.

لـٰكن إنَّما وجب العملُ بالمقبول منها؛ لأنَّها إمَّا أن يُوجَد فيها أَصْلُ صفةِ القبول، وهو ثبوتُ صدقِ الناقِلِ [لاتصاله بالعَدالة والضَّبْطِ]، أو أصلِ صفةِ الرَّدِّ، وهو ثبوتُ كَذِبِ الناقِلِ، أَوْ لا [أي: أو لا يتَّصف بأصل صفة القبول ولا بأصل صفة الرَّدِّ، فيكون مُحتمِلاً للقبول والرَّدِّ، مثل: سَيِّئ الحفظ، والمجهول].

فالأول: يَغْلِبُ على الظَّنِّ صِدْقُ الخَبَرِ لثُبوت صِدْقِ ناقِلِه فيُؤخَذُ به.

والثاني: يَغْلِبُ على الظَّنِّ كَذِبُ الخَبَرِ لثُبوتِ كَذِب ناقِلِهِ فَيُطْرَحُ.

والثالث: إنْ وُجِدَتْ قرينةٌ (أي صفةٌ أو حالةٌ) تُلْحِقُه بأحد القسْمَين التَحق، وإلَّا فَيُتَوَقَّفُ فيه، فإذا تُوُقِّفَ عن العمل به صار كالمردود، لا لثُبوت صفة الرَّدِّ؛ بَلْ لكونِه لم تُوجَد فيه صفةٌ تُوجِبُ القبولَ، والله أعلم». («شرح النخبة» ص: ٥١، شرح الكلمات والعبارات بين المعقوفتين هو من تحقيق نسخة الدكتور نور الدين عتر).

أَحَادِيْثُ الآحَاد:

انظر: «الآحاد».

أَحَادِيْثُهُ تُشْبِهُ أحادِيْثَ فُلَانٍ:

تُسْتَعْمَلُ هـٰذه العبارةُ في الراوي جَرْحاً وتعديلاً، وذلك بالنَّظر في المُشَبَّه به، فإنْ كان ثِقَةً فهـٰذا تعديلٌ، وإنْ كان غيرَ ثقةٍ فهو جَرْحٌ.

مثالُ استعمالها في الثقة:

ما جاء في ترجَمة (وضَّاح بن عبد الله اليَشْكُري، أبي عَوانة مولىٰ يزيد بن عطاء الواسِطي، المتوفىٰ سنة: ١٧٦ هـ) قال الإمام يحيىٰ بن سعيد القَطَّان: «ما أَشْبَهَ حديثُهُ بحديثهما» يعني: أبا عَوانة بسفيان وشعبة. («الجرح والتعديل» ٩/ ٤٠).

ومثال استعمالها في غير ثقةٍ:

ما جاء في ترجَمة (يعقوب بن محمَّد بن عيسىٰ الزُّهْرِي المَدِيني، المتوفىٰ سنة: ٢١٣ هـ) قال الإمام يحيىٰ بن مَعِيْن: «صدوقٌ: ولكن لا يبالي عمَّن حَدَّث».

وقال مَرَّةً: «أحاديثُه تُشْبِهُ أحاديثَ الواقِدي محمَّد بن عمر ـ يعني تركوا حديثَه ـ وقال محمَّد بن أحمد الفقيه: «سئل عنه صالحُ بن محمَّد فقال: حديثُه يُشْبِهُ حديثَ الواقدي ـ كأنَّه يُضَعِّفه. (انظر: «تاريخ بغداد» ١٤/ ٢٧٠).

الأَحَادِيْثُ الثُّلَاثِيَّـةُ:

هي ما كان بين الإمام المُصَنِّف، وبين النبيِّ ﷺ ثلاث وسائط.

مثالـه:

حديث الإمام أحمد قال: «ثنا سفيان قال: قلتُ لعَمْرو: سمعتُ جابراً يقول: مرَّ رجلٌ في المسجد معه سِهامٌ، فقال له النبيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ بِنِصَالِها»؟ قال: نعم. (أخرجه أحمد في «مسنده» ٣/ ٣٠٨، برقم: ١٤٣٤٩).

أَحَادِيثُهُ لا تُشْبِهُ أَحَادِيثَ الثِّقَاتِ:

قد تُسْتَعْمَلُ هٰذه العبارةُ في الجَرْح الشَّديد، فقد يكون سببُ ذلك أنَّ الرَّاوي رَوىٰ ما لم يُتابَع عليه لوَهْمِه وسوء حِفْظه، أو لروايته عن كلِّ أحدٍ، أو يأتي عن الثقات بمَناكير علىٰ سبيل التدليس، وقد كَثُر استعمالُ هٰذه العبارة عند ابن حِبَّان في كتابه: «المجروحين»، وعند ابن عدَيٍّ في «الكامل».

مثال ذلك:

قال ابن حِبَّان في «المجروحين» (٣/ ٢٢) في ترجَمة (مِيْنا مولىٰ عبد الرحمـٰن بن عَوْف): «روىٰ عنه عبدُ الرَّزَّاق، عن أبيه عنه، مُنْكَرُ الحديث، قليلُ الرِّواية، رَوىٰ أَحْرُفاً يسيرةً لا تُشْبِهُ أحاديثَ الثقات، وجَبَ التنكُّبُ عن روايته».

أَحَادِيثُهُ لا تُشْبِهُ أَحَادِيْثَ فُلَانٍ:

تُسْتَعَملُ هـٰذه العبارةُ في راوٍ لكثرة أخطائه واضطرابِه في الأحاديث التي يرويها.

مثـالُ ذلك:

قال الجُوْزَجاني في «أحوال الرجال» (١/ ٩٦) في ترجَمة (شهر ابـن حَـوْشَـب الأَشْعَـري الشـامـي): «أحـاديثُـه لا تُشْبِـه حـديـثَ الناس...».

الأَحادِيْثُ المُشْتَهِرَةُ علىٰ الأَلْسِنَةِ:

المرادُ بها ما تَدُور علىٰ أَلْسِنَة النَّاس، ويتناقلونه بينهم من الأقوال منسوبةٌ إلىٰ النبيِّ ﷺ، وقد يكون بعضُ هـٰذه الأحاديث صحيحاً أو حَسَناً، ولكنَّ الكثير منها ضعيفٌ، أو موضوعٌ، أو لا أَصْلَ له.

أشهر المصنَّفات فيها:

أكثَرُ هـٰذه المصنَّفات مُرَتَّبٌ علىٰ نسق حروف المعجم، ومنها:

١ ـ **التذكرة في الأحاديث المشتهرة:** لبدر الدين محمد بن عبد الله الزَّرْكَشِي، (المتوفىٰ سنة: ٩٧٤ هـ).

٢ ـ **الدُّرَرُ المنتشرة في الأحاديث المشتهرة:** لجلال الدين

عبد الرحمن السُّيُوطي، (المتوفىٰ سنة: ٩١١ هـ).

٣ ـ اللَّآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة ممَّا أَلِفَه الطبعُ، وليس له أصلٌ في الشرع: للحافظ ابن حجر العسقلاني، (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

٤ ـ المقاصد الحسَنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشهورة علىٰ الألسنة: لمحمَّد بن عبد الرحمن السَّخَاوي، (المتوفىٰ سنة: ٩٠٢ هـ).

٥ ـ تمييز الطيِّب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث: لعبد الرحمٰن بن علي بن الدَّيْبَع الشَّيْباني، (المتوفىٰ سنة: ٩٤٤ هـ).

٦ ـ البَدْرُ المنير في غريب أحاديث البشير النذير: لعبد الوهَّاب ابن أحمد الشَّعْرَاني، (المتوفىٰ سنة: ٩٧٣ هـ).

٧ ـ تسهيل السَّبيل إلىٰ كشف الالتباس عمَّا دارَ من الأحاديث بين الناس: لمحمَّد بن أحمد الخليلي، (المتوفىٰ سنة: ١٠٥٧ هـ).

٨ ـ إتقانُ ما يَحْسُن من الأحاديث الدائرة علىٰ الأَلْسُن: لنجم الدين محمَّد بن محمَّد الغزي، (المتوفىٰ سنة: ٩٨٥ هـ) جَمَع فيه بين كتاب الزَّرْكَشي، وكتاب السُّيُوطي، وكتابِ السَّخاوي، وزياداتٍ حسنة عليها.

٩ ـ كشف الخَفَاء ومُزِيْل الإلْبَاس عمَّا اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد العَجْلُوني، (المتوفىٰ سنة: ١١٦٢هـ).

١٠ ـ أَسْنَىٰ المَطَالب في أحاديث مختلفة المراتب: لمحمَّد بن

درويش الشهير بـ «الحُوْت البَيْرُوتي»، (المتوفىٰ سنة: ١٢٧٦ هـ)، جَمَعها له ولدُه أبو زيد عبد الرحمـٰن.

احْتَجَّ بِهِ البُخَارِي ومُسْلِمٌ:

هـٰذه العبارةُ يَسْتَعْمِلها المحدِّثون في كُتبهم، ويريدون بها: أنَّه روىٰ له أحدُهما في صحيحه الأحاديثَ التي علىٰ شرطه.

أَحْدَاثُ الصَّحَابَةِ:

لغـةً: هو جمعُ «حَدَثٍ»، أي الصغيرُ في السِّنّ.

واصطلاحاً: هم صِغارَ الصحابة من حيث العُمُر، أمثال: الحَسَن، والحُسَيْن، وعبد الله بن الزُّبَيْر، وابن عبَّاس، والنُّعْمان بن بَشِير، والسَّائب بن يزيد، والمِسْورَ بن مَخْرَمَة ـ رضي الله عنهم ـ وغيرِهم من غير فرقٍ بين ما تحمَّلوه قبل البلوغ وبعد. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٤).

أَحَدُ الأَحَدِيْنَ:

لغةً: يقال: «فُلانٌ أَحَدُ الأَحَدِيْن» و«وَاحِدُ الأَحَدِين» و«أَحَدُ الوَاحِدَين»، و«أَحَدُ الوَاحِدين» و«وَاحِدُ الآحَاد» و«إِحْدَىٰ الإِحَد» تُسْتَعَمل جميع هـٰذه العبارات بمعنىٰ: «لا مثيلَ له»؛ وهو أَبْلَغُ المَدْح. (انظر: «القاموس المحيط»، و«تاج العروس»).

واصطلاحاً: وعلىٰ هـٰذا فهو مِن أبلغ المَدْح، وأعلىٰ مراتب التعديل، بل هو في المرتبة الأولىٰ منها؛ لأنَّه بمعنىٰ: «لا نظيرَ له». («الجرح والتعديل» ١/ ٣٣).

هـٰذه العبارةُ استعملها عددٌ من أئمة الحديث النُّقَّاد في توثيق الرُّواة.

مثالـه:

١ ـ قال سفيان الثَّوْرِيّ عن سفيان بن عُيَيْنَةَ؟ فقال: «ذاك أَحَدُ الأَحَدِيْن، يقول: ليس له نظيرٌ». (انظر: «الجرح والتعديل» ٣/ ٦٢٢، و«تاريخ بغداد» ٩/ ١٨٠، و«تهذيب الكمال» ١١/ ١٨٩).

٢ ـ واستعملها الإمامُ الناقد عبد الله بن المبارك في توثيق (النَّضْر بن شُمَيل المازِنيّ البَصْرِيّ النحوي، الإمام، الثقة، الثَّبْت، (المتوفَّىٰ سنة: ٢٠٤ هـ).

فقال: «ذاك أَحَدُ الأَحَدِيْنَ» لم يكن أحدٌ من أصحاب الخليل بن أحمد يُدانيه». (انظر: «تهذيب الكمال» ٣/ ١٤٢١).

أَحْسَنُ شَيءٍ فِي الْبابِ:

هٰذه العبارةُ مثل عبارةِ «أَصَحُّ شيءٍ في هٰذا الباب كذا»؛ أي: أنَّه أقوىٰ حديثٍ في موضوعه، وإنْ لم يكن حَسَناً حقيقةً.

انظر: «أَصَحُّ شيءٌ في هٰذا الباب».

أَحْسَنُ شَيءٍ في هٰذا البَابِ كَذَا:

انظر: «أَحْسَنُ شيءٍ في البابِ».

أَحْكَامُ الرِّوَايَةِ:

هي القَبُولُ والرَّدُّ، وحالُ الرُّوَّاة، العدالةُ والجَرْحُ وشروطُهم في التحمُّل، وفي الأداء، وأصناف المَرْوِيَّات المصنَّفات من المسانيد والمعاجم وغيرها. . . وما يتعلَّق بها، وهو معرفةُ اصطلاح أهلها.

أخ نا:

رَمْزٌ إلىٰ «أَخْبَرَنا» في خطٍّ بعض المَغارِبة. قال الحافظُ

السَّخاوي: «ولكنَّه لم يشتهر». («فتح المغيث» ٢/ ١٩٠).

أَخْبَارُ الآحَاد:

الأحاديثُ التي لم تتوفَّر فيها شروطُ (الحديث المتواتر)، وهي تشمل (الغريب، والعزيز، والمشهور).

أَخْبَارِيٌّ:

يَتَّضِح معنىٰ هٰذا الاصطلاح بشرح «الخَبَر» الذي عند علماء الحديث مُرَادِفٌ للحديث، وقيل: (الحديث): ما جاء عن النبي ﷺ، و(الخَبَرُ) ما جاء عن غيرِه، ومن ثَمَّةَ قيل لمن يشتغل بالتواريخ، وما شاكلها:

«الأخباريّ» ولمن يَشتغل بالسُّنَّة النبوية «المحدِّث»، وقيل بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ، كأن يكون أحدُ اللَّفْظَيْن دالًّا علىٰ كلِّ معنىٰ الآخر وزيادةٍ عليه، مِثْلُ كلمةِ: (إنسانٍ ومؤمنٍ) فإنسانٌ تشملُ المؤمنَ وغيرَه، فنقول بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ، كذلك لفظُ «خَبَر» يشمل الحديث النبويَّ وغيره. (انظر: «شرح النخبة» ص: ٤١).

أَخْبَرَ فُلَانٌ:

وهو إحدىٰ ألفاظ الرَّاوي المُدَلِّس في تدليس حديثٍ، مثل: عن فلانٍ، أو أنَّ فلاناً قال كذا، أو قال فلانٌ أو حدَّث بكذا، أو نَحْو ذلك ممَّا يُوْهِم السَّماعَ ولا يُصَرِّح به.

رَاجِع «المؤنَّن» في حرف الميم.

أَخْبَرَكَ:

مِن ألفاظ التحمُّل سَمَاعاً من الشيخ، بمعنىٰ «حَدَّثَك» و«حَدَّثَنا» عن بعض المحدِّثين.

أخْبَرَني الثِّـقَـةُ:

ربَّما لو سَمَّاه كان ممَّن جَرَحه غيرُه بجَرْحٍ قادحٍ، بل إضرابُه عن تسميته ريبةٌ تُوقِع تردُّداً في القلب.

وكذا لو قال: كلُّ شيوخي ثقاتٌ، لم يعلم بتزكيته حتىٰ يُسَمِّي الرُّواةَ.

لكن استثنوا من ذلك الإمام المجتهد، كمالكٍ، وأبي حنيفة، والشافعيِّ، وأحمد، إذا قال ذلك أحدٌ منهم كفىٰ في حقِّ من يقلِّده في المذهب. («منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٠٤).

هٰذا من ألفاظ التعديل علىٰ الإبهام، كأن يقول «حَدَّثني الثقةُ» أو «أخبرني الثقةُ» أو «من لا أتَّهِم» ونحوه، من غير أن يُسَمِّيه، لم يُكْتَفَ به علىٰ الصحيح حتىٰ يُسَمِّيه.

أَخْبَرَني:

«تُسْتَعْمَل فيما قُرِئَ عليه [أي علىٰ المحدِّث] أَخْبَرَني».

وما قُرِئَ بحَضْرَته «أَخْبَرَنا».

ورُوي نَحْوَه عن ابن وَهْبٍ وهو حسَنٌ فإنْ شَكَّ فالأظْهَرُ أن يقولُ: «حدَّثَني» أو يقولُ: «أَخْبَرني»، لا «حدَّثَنا» و«أَخْبَرَنا». (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٤، و«المنهل الراوي»).

وقال السُّيُوطي: «أنَّ و(حَدَّثَني) أَكْمَلُ مرتبةً، فيُقْتَصَرُ في حالة الشَّكِّ علىٰ الناقص». («تدريب الراوي» ٢/ ٥).

أَخْبَرَني مَنْ لا أَتَّهِمُ:

هٰذه عبارةُ الإمام الشافعيِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، يُكثِر استعمالَها في كتابه «الأُمّ» وكذلك جاءتْ في «سُنن الشافعي».

وقال الرَّبيع: «كان الشافعيُّ إذا قال: «أخبرني من لا أتَّهِم» يريد به «إبراهيم بن يحيىٰ»».

أَخْبَرَنِيْ مَنْ لا أَتَّهِمُ مِنْ أهل العِلْم:

وهي عبارةُ الإمام مالك ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في «الموطأ» وقال ابنُ وَهْب في مراد مالك بها: «كلُّ ما في كتاب مالك: «أخبرني من لا أتَّهِمُ من أهل العِلْم» فهو «اللَّيْث بن سعد»». («تدريب الراوي» ١/ ٢٦٥).

أَخْبَرَنَا:

مِنْ ألفاظ التحمُّل سَمَاعاً من الشيخ، ثم شاعَ تخصيصُ هٰذه الصِّيغة بالقراءة علىٰ الشيخ بمعنىٰ: قُرِئَ الحديثُ علىٰ راويه (أي الشيخ) ونحن نَسْمَعُ، فأَقَرَّه، وهو اصطلاح مسلمٍ وجمهور أهل المشرق. («تدريب الراوي» ٢/ ١٥ ـ ١٦).

قال الإمام أحمد: «أَخْبَرَنَا» أَسْهَلُ مِن (حَدَّثَنا). («تدريب الراوي» ٢/ ٤٩).

(حدَّثنا) و(أَخْبَرَنا) أَرْفَعُ من (سَمِعْتُ) من جهةٍ أخرىٰ، إذْ ليس في (سَمِعْتُ) دلالةً علىٰ أنَّ الشيخ رَواه.

وخصَّص الإمامُ الأَوْزَاعيُّ (خَبَّرَنا) للإجازة المجرَّدة، و(أَخْبَرَنا) للقراءة.

وقال الحافظُ العِراقيُّ: «ولم يَخْلُ من النزاعِ؛ لأنَّ (خَبَّرَ) و(أَخْبَرَ) بمعنىٰ واحدٍ لغةً واصطلاحاً». («تدريب الراوي» ٢/ ٤٩).

أَخْبَرَنَا إِجَازَةً:

من ألفاظ الأداء لمَن تحمَّل بالإجازة والمناولة.

قال الإمام النَّووي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «والصحيحُ الذي عليه الجمهورُ، وأهلُ التحرِّي: المنعُ (أي من إطلاق (حَدَّثَنا) و(أَخْبَرنا) وتخصيصُها بعبارةٍ مُشْعِرَةٍ بها، ك: (حَدَّثَنا، وأَخْبَرنا إجازةً أو مناولةً، وإجازةً، أو إذناً، أو في إذنِهِ، أو فيما أَذِنَ لي. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٥٠).

وقال ابنُ دقيق العِيد: «أنَّه لا يجوز في الإجازة (أَخْبَرَنا) لا مُطْلَقاً، ولا مقيَّداً لبُعْد دلالة لفظ الإجازة علىٰ الإخبار. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٥٠).

أَخْبَرَنَا إِذْناً:

مِن ألفاظ الأداء لمَن تحمَّل بالإجازة والمناولة.

انظر: «أَخْبَرَنا إجازةً».

أَخْبَرَنَا بِقِرَاءَتِي وَقِرَاءَةً عَلَيْهِ:

مِن ألفاظ التحمُّل قراءةً (أو سَماعاً) علىٰ الشيخ، تُسْتَعْمَل مقيَّدةً بالقراءة، لا مُطْلَقَةً. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

أَخْبَرَنَا بِقِرَاءتي عَلَيْهِ وأَنَا أَسْمَعُ:

هي من عبارات السَّمَاعِ مُقيَّدةً بالقراءة لا مُطْلَقةً، وتُسْتَعْمَلُ عند السَّماع من الشيخ. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

انظر: «أَخَبَرَنا بقراءتي وقراءةً عليه».

أَخْبَرَنَا سَمَاعاً أَوْ قِرَاءَةً:

قال السُّيوطيُّ: وهو من باب قولهم: (أتيتُهُ سَعْياً)، و(كلَّمتُه مشافهةً).

وللنُّحَاةَ فيها مذاهب. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٨).

أَخْبَرَنا فُلانٌ وفُلانٌ واللَّفْظُ لِفُلانٍ، أَوْ هـٰذا لَفْظُ فُلانٍ:

تُسْتَعْمَلُ هـٰذه العبارةُ عندما تكون الرِّوَايتان اتفقتا في المعنىٰ، واختلفتا في اللَّفْظِ. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ١١٩).

أَخْبَرَنا في إِذْنِهِ:

مِن ألفاظ الأداء لمن تحمَّل بالإجازة والمناولة.

انظر: «أَخْبَرَنا إجازةً».

أَخْبَرَنا فِيْمَا جَازَنِي أَوْ أَجَازَ لِي:

من ألفاظ الأداء لمَن تحمَّل بالإجازة والمناولةِ.

انظر: «أَخْبَرَنا إجازةً».

أَخْبَرَنا فِيْمَا أَذِنَ لِي فِيْهِ:

من ألفاظ الأداء لمَن تحمَّل بالإجازةِ والمناولةِ.

انظر: «أَخْبَرَنا إجازةً».

أَخْبَرَنا فِيْمَا أَطْلَقَ لِي رِوَايَتَهُ:

من ألفاظ الأداء كمن تحمَّل بالإجازة والمناولة.

انظر: «أَخْبَرَنَا إجازةً».

أَخْبَرَنا قِرَاءَةً عَلَيْهِ:

من ألفاظ التحمُّل قراءةً علىٰ الشيخ.

قال السُّيوطي: «فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ الحديثَ المرويَّ قد أُخذ عن

الشيخ بطريق العَرْض». («تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

انظر: «العَرْض».

أَخْبرَنا كِتَابَةً:

يُسْتَعْمَلُ في رواية ما تلقَّاه بالكتابة، وقد يُستعَمل في رواية ما تلقَّاه بالإجازة المكتوبة.

أَخْبرَنا فِي كِتَابِهِ:

انظر: «أَخْبَرَنَا كتابةً».

أَخْبرَنا مُشَافَهَةً:

قد يُسْتَعْمَل فيما تَلقَّاه بالإجازة الشفهية. («تدريب الراوي» ٢/ ٢٣٦).

أَخْبرَني مُكَاتَبَةً:

مِن ألفاظ الأداء في المكاتبة. («تدريب الراوي» ٢/ ١٦٢).

أَخْبرَنا مُنَاوَلَةً:

من ألفاظ الأداء لمَن تَحمَّل بالإجازةِ والمناولةِ.

انظر: «أَخْبَرَنا إجازةً».

الاخْتِبَار:

هو النَّظرُ والتفتيش في الرواية، هل هي موافقةٌ لمرويات الثِّقات أم لا؟ هل صحَّح صاحبُها، أو حَسَّن النُّقَّادُ لما تفرَّد به أم لا؟ وهل أخرج له الشيخان في صحيحيهما أم لا؟

اخْتِصَارُ الحَدِيْث:

لغـةً: مصدرُ «اخْتَصَرَ» أَصْلُهُ مادة «خصر» ومعنى الاختصار:

الإيجاز، يقال: اختصر الكلامَ أي: أَوْجَزَه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: حَذْفُ بعضِ الحديث، والاقتصارُ في الرواية علىٰ بعضه، ويُقال للحديث الذي اخْتُصِرَ: «المُخْتَصَر».

الاخْتِلَاطُ:

لغـةً: يقال: اخْتَلَطَ عقلُه، أي: فَسَد، والشيءُ بالشيء: خالَطَه، ويقال: اختلطوا في الحديث، أي: اشتبكوا.

واصطلاحاً: هو اختلالُ الضَّبْط إمَّا لفساد العقل عند كِبَرِ السِّنِّ، أو لِذَهاب البصر، أواحتراقِ الكتب، ونحو ذلك.

يُمَثَّل لذلك بحديث أبي هريرة مرفوعاً: «يَكْفِيْكِ غَسْلُ الدَّمِ، ولَا يَضُرُّكِ أَثَرُهُ». (أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما في كتاب: الطهارة، باب: المرأة تغسل ثوبها، برقم: ٣٦٥).

وفي سنده عندهم (ابنُ لَهِيْعَةَ) وهو عبدُ الله بن لَهِيْعَة، مُحَدِّثٌ مُكْثِرٌ صَدوقٌ، احْتَرَقَتْ كتبُه فاخْتَلَطَتْ روايتُه، وهٰذا الحديثُ من رواية قُتَيْبة بن سعيد عنه، وسَماعُه منه متأخِّرٌ، فيكون ضعيفاً. (انظر: «لمحات موجزة في أصول علم العِلَل» ص: ٥٢ ـ ٥٣).

اخْتَلَطَ/ خُوْلِطَ:

لغةً: أي: فسد عَقْلُه. (انظر تعريفَه اللُّغوي في: «الاختلاط»).

واصطلاحاً: هو أن يختَلَّ الضَّبْطُ عند الراوي إمَّا لفساد العَقْل عند كِبَر السِّنِّ، أو لذهاب البصر، أو احتراقِ الكتب ونحو ذلك، ويعنىٰ: أنَّ حاله كان مستقيماً ثم اختلط بعد.

أمَّا الذي لا يزالُ مُخَلِّطاً من أوَّلِ أمرِه فلا يقال فيه «اخْتَلَطَ» أو «خُوْلِطَ».

اخْتِلافُ الْحَدِيْث:

انظر: «مُخْتلِف الحديث» في حرف الميم.

اخْتِلَافُ الرِّوَايَات:

لغةً: (اختلاف) هو ضِدُّ «الاتفاق» ومادته، (خَلَف)، و(الرِّوايات): جمع «الرِّوَاية» ومعناه: نَقْلُ الحديث أو الشِّعْر إلىٰ الغير.

واصطلاحاً: حَمْلُ الحديث ونَقْلُه، وإسنادُه، إلىٰ من عُزِيَ إليه بِصِيغَةٍ من صِيَغ الأداء. (انظر: «الرِّواية» في حرف الرَّاء).

تعريف «اختلاف الروايات»:

إنَّ التَّرجيحَ بين الرِّوايات المختلفة، وإثبات أدَقِّها وأصوبها يجب أن يكون مَبنيّاً علىٰ أدِلَّةٍ عِلْميَّةٍ وإثباتاتٍ بَـيِّنَةٍ واضحةٍ...

وكذلك ترجيحُ الرِّوايات بعضها علىٰ بعض يجب أن لا يُثبَّتَ إلَّا بعدَ تدقيق وتمحيص دقيقين... وأحياناً كثيرةً لا يُمكنُ للمرءِ التَّثبُّتُ مِن الرِّوايةِ إذ يكونُ المُصَنِّفُ قد ذَكَرَ أكثرَ مِنْ رِوايَةٍ وِفْقَ مُرَاجَعَتِهِ للكتابِ، فتتعَدَّدُ النُّقُولُ والرِّواياتُ عنهُ.

ومثالُ ذلك «الموطَّأ» لمالك بن أنس.. فإنَّهُ ما زال يُنقِّحُ ويزيدُ وينقصُ في «الموطَّأ» إلىٰ آخر عُمُرِهِ... وبذلك تَعَدَّدت الرِّوايات عنهُ، حيث ذَكَرَ له الرُّوْدَاني في «صلة الخلف بموصول السَّلَف» (ص: ٣٣ ـ ٤٠) اثني عشرة روايةً.

ومثاله أيضاً «صحيح البخاري» ذَكَرَ لَهُ الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١/ ٥) أربعَ رواياتٍ.

وكان للمحدِّثين منهجهم في بيان اختلاف الروايات، فلا

يخلطونها، ولا يلفِّقون فيما بينها، فإذا أراد المحدِّثُ كتابةَ نُسخةٍ من كتابٍ معيَّنٍ له عدد من الروايات المختلفة، فإنّه يبني أوّلًا كتابَهُ علىٰ روايةٍ واحدةٍ، ولا يجعله ملفَّقاً من روايتين لِمَا فيه من الالتباس، ثمّ يعتني بالروايات الأخرىٰ، ويُبَيِّن ما وقع فيه التخالفُ من زيادةٍ، أو نقصٍ، أو إبدال لفظٍ بلفظٍ، أو حركةٍ لإعراب أو نحوها.

فإمَّا أن يكتبَ ما زاد أو أبدل بين السطور إن اتّسعت، وإمّا أن يكتبه بالحاشية، ويُعَيِّن في كلِّ ذلك صاحب الرواية المختلفة بذكر اسمه بتمامه، أو برمزٍ يَدُلُّ عليه، ويبيّن في أوّل كتابه أو آخره دلالة هـٰذا الرمز.

وقد يستعمل بعضُهم خطوطاً بألوانٍ مختلفةٍ يدلُّ كلُّ لونٍ منها علىٰ روايةٍ مختلفةٍ، فإذا كان في الرواية الملحقة زيادةٌ علىٰ التي في متن الكتاب كتبها باللون الأحمر مثلاً، وإن كان فيها نقصٌ والزيادة في الرواية التي في مَتْن الكتاب حَوَّقَ عليها باللون الأحمر، ويُبَيِّن صاحب الرواية المعلَّمة باللون الأحمر في أوّل الكتاب أو آخره.

وممَّن فعل ذلك الإمامُ اليُوْنِيْنِي، (المتوفىٰ سنة: ٧٠١ هـ) فيما عُرف بالنسخة اليونينيّة لـ: «صحيح البخاري» حيث ذكر اختلافَ الروايات في حاشية الكتاب، وظهرت في حاشية «صحيح البخاري» عند نَشْرِ الطبعة اليونينيّة.

قال الحافظ السَّخَاوي: «واعْلَم أنَّ العناية باختلاف الروايات مع الطُّرق من المُهِمَّات، وهو أحدُ الأسباب المقتضية لامتياز شرح البخاري [فتح الباري] لشيخنا [ابن حجر] علىٰ سائر الشروح». («فتح المغيث» (٢/ ٢١٢).

اخْتُلِفَ فِيْهِ:

مِن ألفاظ الجَرْح، ومعناها: اختَلَف فيه الأئمَّةُ، فمنهم من عَدَّله، ومنهم من ضَعَّفه، وهي عند المحدِّثين في مراتب مختلفة.

وقد عدَّها الحافظُ الذهبيُّ، والعراقيُّ في المرتبة الخامسة. وعدَّها الحافظُ السَّخَاويُّ، والسُّيُوطيُّ في المرتبة السادسة.

وأمَّا ابنُ أبي حاتم، وابنُ الصَّلاح فلم يذكراها.

ولكن لكونها هي و(ليِّن الحديث) في مرتبةٍ واحدةٍ عند الأئمَّة، فتكون عندهما من المرتبة الأُولىٰ، والله أعلم.

أَخَذَ الأُجْرَةَ علىٰ التَّحْدِيْثِ:

مضت سُنَّةُ الصحابة والتابعين أن يَرْووا الحديثَ للناس احتساباً يبتغون الأجرَ عند الله، حتىٰ شاعَ قولهم: «عَلِّمْ مَجَّاناً كما عُلِّمْتَ مَجَّاناً» («الكفاية» ص: ١٥٣ ـ ١٥٤).

ثم جاء بعضُ الرُّواة وخالفوا هـٰذا العُرْفَ، وصاروا يتقاضون من طُلاَّبهم أجراً لإسماعهم الحديثَ.

وقد أثار هـٰذا التصرُّفُ استياءَ علماء الحديث ونُقَّاده، واستنكروه وحذروا من السَّماع من هؤلاء المتأخرين بالرِّواية، لِمَا في صنيعهم هـٰذا من خَرْم المُرُوْءَة، ولِمَا يُخْشَىٰ أن يَجُرَّ أحدَهم الحرصُ علىٰ الأجرة إلىٰ وقوعٍ في شُبْهَة الكَذِب أو صريح الكذب لكي يرغب فيه...!!

لـٰكنَّ بعض حفَّاظ الحديث الثقات ألجأتهم ظروفُ معيشتهم الضيِّقة لأخذ الأجرة، حيث كانوا مَحطَّ رحالِ الطلاَّب.

وفيما عدا تلك القِلَّة التي تقاضت الأجرَ علىٰ الحديث جرىٰ سائرُ المحدِّثين علىٰ رَفْض الأجرة، وضربوا لذلك أمثلةً عاليةً جدّاً. (انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٨٥).

عُدَّتْ هٰذه العبارةُ من ألفاظ الجَرح.

أَخْرَجَ لَهُ البُخَارِيُّ أو مُسْلِمٌ في الأُصُولِ:

تمرُّ هٰذه العبارة أو مثلُها كثيراً بالقارئ في تَرْجَمة راوٍ ما، ومعناها: أنَّ هٰذا الرَّاوي قد روىٰ له أحدُ الشَّيْخَين في صحيحه، محتجّاً به في مقاصد الكتاب التي هي علىٰ شَرْطه.

أَخْرَجَ لَهُ البُخَارِيُّ أَوْ مُسْلِمٌ في المُتَابَعَاتِ والشَّوَاهِد:

يجد القارئ هٰذه العبارةَ أو مثلَها كثيراً في تراجم الرُّواة، ومعناها: أنَّ أحد الشَّيْخَين قد أَخْرَج لهٰذا الرَّاوي في صحيحه، لكن في الأحاديث التي يُوْرِدُها متابعةً وشواهدَ للأحاديث الأصول تقويةً لها، وليست تلك الأحاديثُ علىٰ شرطه.

انظر: «متابعة» في حرف الميم و«الشواهد» في حرف الشين.

أَخْرَجَ المُحَدِّثُ الْحَدِيْثَ:

أي: ذكره في كتابه بسنده، لا في محادَثته.

الإِخْوَةُ والأَخَواتُ:

هٰذا العِلْمُ هو إحدىٰ معارفِ أهل الحديث التي اعتنوا بها وأفردوها بالتصنيف، وهو معرفةُ الإخْوَة والأخوات من الرُّواة، في كلِّ طبقةٍ.

مِن فوائد هٰذا العلم ألا يُظَنُّ مَن ليس بأخٍ أخاً عن الاشتراك في اسم الأب.

مثل: (عبد الله بن دِيْنار) و(عَمْرو بن دِيْنار) فالذي لا يدْري يَظُنُّ أنَّهما أَخَوان! مع أنَّهما ليسا بأخَوَيْن، وإنْ كان اسمُ أبيهما واحداً.
(«علوم الحديث» ص: ٣٢٠).

أمْثِلَـتُه:

١ ـ مثالٌ للاثنين: في الصحابة: عُمَرُ وزَيْد ابنا الخطَّاب ـ رضي الله عنهما ـ.

٢ ـ مثال للثلاثة: في الصحابة: عَلِيّ، وجَعْفر، وعَقِيْل: بنو أبي طالب ـ رضي الله عنهم ـ.

٣ ـ مثال للأربعة: في أتباع التابعين: سُهَيْل، وعبد الله، ومحمَّد، وصالح: بنو أبي صالح ـ رضي الله عنهم ـ.

٤ ـ مثال للخمسة في أتباع التابعين: سفيان، وآدم، وعِمْرَان، ومحمَّد، وإبراهيم: بنو عُيَيْنَة.

٥ ـ مثالٌ للسِّتَّة في التابعين: محمَّد، وأنَس، ويحيىٰ، ومَعْبَد، وحَفْصَة، وكَرِيْمَة: بنو سِيْرِين.

٦ ـ ومثالُ للسَّبْعة في الصحابة: النُّعْمَان، ومَعْقِل، وعَقِيْل، وسُوَيْد، وسِنَان، وعبد الرحمن، وعبد الله: بنو مُقَرِّن.

وهؤلاء السَّبعةُ كلُّهم صحابةٌ مهاجرون، لم يُشارِكهم في هٰذه المَكْرُمة أحدٌ.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **كتاب الإخوة:** لأبي المُطَرِّف بن فُطَيْس الأندلسي (المتوفى سنة ٣١٩هـ).

٢ ـ **كتاب الإخوة:** لأبي العبَّاس محمد بن إسحاق السَّرَّاج (المتوفى سنة ٣١٣هـ).

وقد صنَّف في هـٰذا النوعِ جماعةٌ من الأئمَّة والمحدِّثين والحفَّاظ أمثال: الإمام علي بن المَدِيني، والإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري، والإمام أبي داود سليمان بن الأَشْعَث السِّجستاني، والإمام أحمد بن شُعيب النَّسَائي وغيرِهم.

أخ نا:

هو رَمْزُ إلىٰ «أَخْبَرَنا» في خطِّ المَغَارِبَة.

الأَدَاءُ:

لغـةً: الأَدَاء في اللغة: اسم مصدرٍ، من فِعْل، (أَدَّىٰ يُؤدِّي تأديةً وأداءً).

ومـن معـانـي (الأداء): الإيصـال: أَدَّاه تـأْدِيـةً، أي: أَوْصَلَـه، والاسم: الأداء. (القاموس المحيط).

فكأنَّ الشيخ عندما يُؤَدِّي الحديثَ لطُلاَّبه يُوْصِله إليهم.

واصطـلاحاً: هو تبليغُ الحديث بصورةٍ من صُوَر الأداء والتحمُّل بأحد ألفاظ الأداء مثل: «سَمِعْتُ» أو «سَمِعْنا» «حَدَّثني» أو «حدَّثَنا» أو «أَخْبَرني» أو «أَخْبَرَنا» أو «أَنبَأني» أو «أَنْبَأَنَا» أو «قال» أو «عَنْ» أو «أنَّ».

ويُشْتَرَطُ في المُحدِّث المُؤَدِّي لِمَا تحمَّله أن يكون عند أدائه قد بَلَغ أهلية الأداء حتىٰ يُقْبَل منه ويُحْتَجَّ بحديثه.

والأهلية هو أن يكون المؤدِّي: مسلما، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفِسْق وخَوارِم المُرُوْءَة، ضابطاً.

أداءُ الْحَدِيْثِ :

هو روايةُ الشيخ الحديثَ لطُلاّبه بعد تحمُّله من شيخه بأحد ألفاظ الأداء.

انظر: « ألفاظ الأداء » في حرف الألف.

أَدْخَلَ علىٰ المَشَايخ :

أَصْلُ استعمال هٰذه العبارةِ في الجَرْح الشديد في راوٍ من جهة عدالته.

ولكن قد يقع هٰذا من العُبّاد الذين لا يَضْبِطون الحديثَ فيقع منهم قَلْبُ الأسانيد علىٰ سبيل الغفلة والوَهْم، لا علىٰ سبيلِ العَمْد.

وقد يَفْعل هٰذا بعضُ الأئمَّة لاختبار الرُّواة، ومثال ذلك:

وقد جاء في ترجمة (أحمد بن منصور الشِّيْرَازي الحافظ الرَّحَّال، المتوفى سنة ٣٨٧ هـ): أنَّ الحاكم قال: «جَمَع هٰذا من الحديث ما لم يَجْمعْه أحدٌ، وصارَ له من القَبول بـ (شِيْرَاز) بحيث يُضْرَبُ به المَثَلُ». («لسان الميزان» ١/ ٣١٣).

وقال الدَّارَقُطْنِيّ: «أَدْخَل الشِّيْرَازيُ هٰذا بـ: (مصر) علىٰ شيوخٍ أحاديثَ وأنا بمصر». («ميزان الاعتدال» ١/ ٥٣٠).

والظاهر أنَّ هٰذا الفِعْل إنْ كان من الشِّيرازي الحافظ فهو علىٰ سبيل الاختبار والامتحان، والله أعلم.

الإدْرَاج :

انظر: «المُدْرَج» في حرف الميم.

الإِدْرَاجُ فِي السَّنَدِ، أو مُدْرَجُ الإِسْنَادِ:

انظر: «المُدْرَج» في حرف الميم.

الإِدْرَاجُ فِي الْمَتْنِ، أَوْ مُدْرَجُ المَتْنِ:

انظر: «المُدرَج» في حرف الميم.

إِذَا صَحَّ الحديثُ فهو مَذْهَبِي:

هو قولٌ مشهورٌ للإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، قد تَوَاتر النقلُ عنه بلَفْظِه ومعناه، يقول حَرْمَلَةُ: «قال الشافعيُ: كلُّ ما قلتُ، فكان عن النبيِّ ﷺ خِلاَفَ قولي ممَّا يَصِحُّ فحديثُ النبيِّ ﷺ أَوْلَىٰ، ولا تُقَلِّدوني».

ويقول الرَّبِيْعُ: «سمعتُ الشافعيَّ يقول: إذا وَجدتم في كتابي خِلاَفَ سُنَّةِ رسول الله ﷺ فقُولوا بها، ودَعُوْا ما قلتُه».

وعنه أيضاً قال: «سمعتُ الشافعيَّ يقولُ: كلُّ مسألةٍ تكلَّمتُ فيها صحَّ الخبرُ فيها عن النبيِّ ﷺ عند أهل النَّقْل، بخلاف ما قلتُ، فأنا راجعٌ عنها في حياتي وبعد مَمَاتِي».

فهٰذا قولٌ جامعٌ مانعٌ لا يختلف اثنان في صِحَّة نسبته إلىٰ الإمام الشافعيّ ـ رضي الله عنه ـ.

وقد ساق الإمامُ تقي الدِّين السُّبْكي رواياتٍ عديدةً له، بلفظه وبمعناه، بسندٍ متَّصلٍ من بعض الأئمَّة إلىٰ الإمام الشافعيّ، وله رسالةٌ بذلك، وفيه كثيرٌ من الأقوال عن الإمام الشافعيِّ.

إِذْنٌ مُجَرَّدٌ:

أي: أُذِنَ له في النظر في كتبه دون أن يُجيزه بروايتها، أي ليس له

سَمَاعٌ من راوٍ بعينه لا في جميع مَرْوِيَّاته، وإنَّما في شخصٍ واحدٍ حَصَل علىٰ إذنٍ مُجَرَّدٍ من الإجازة.

الأَرْبَعَةُ :

المرادُ به: الإمام أبو داود، والتِّرمذي، والنَّسائي، وابن ماجَهْ.

الأَرْبَعِيْنِيَّات :

وهي أجزاءٌ حديثيةٌ، يَجْمَعُ فيها مؤلِّفوها الأحاديثَ في بابٍ واحدٍ، أو في أبوابٍ شَتَّىٰ بسندٍ واحدٍ، أو بأسانيدَ متعدِّدةٍ.

الإِرْجَاءُ :

الإرجاء نوعان:

النوع الأول:

١ ـ اعتقاد أنَّ الإيمان إقرارٌ باللِّسان فقطْ ولو مع عَدَمِ الإيمان بالقلب.

وأنَّ الكبيرة مِنَ الذنوب لا تَضُرُّ مع الإيمان.

وأنَّ الطاعات المفروضة والنافلة لا تؤثِّر ولا تفيد الإيمانَ بالتقوية والزيادة، ويكتفون من الإيمان بمعرفة الله، ويجعلون ما سوىٰ الإيمان من الطاعات، وما سوىٰ الكُفْر من المعاصي، غير مُضِرٍّ ولا نافعٍ، ويتشبَّثون بظاهر الحديث: «مَنْ قالَ لا إله إلَّا الله دَخَلَ الجَنَّة». (أخرجه الحاكم في «مستدركه»، برقم: ٧٦٣٨، من حديث عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، عن أبيه عن جَدِّه).

ومن اتُّصف بهٰذا الضَّلاَلِ فهو مجروحٌ شديدُ الجَرْح.

٢ ـ اعتقادُ أنَّ الأعمال ليست جزءاً من الإيمان.

وإنَّ الإيمان لا يزيد ولا يَنْقُص.

وأنَّ أمر المؤمنين يُرْجَأُ إلىٰ الله تعالىٰ، ولا يحكم لهم بجَنَّةٍ أو نارٍ.

والنوع الثاني: من الإرجاء ليس بجَرْحٍ فقد أخرج الأئمَّةُ في كتبهم لعددٍ كبيرٍ من الرُّواة ممَّن اتُّصِفَ بهـٰذا الإرجاء المخالف ما عليه الجمهورُ القائل: بأنه لا يكتفىٰ في الإيمان بالمعرفة، بل لا بُدَّ من التصديق بالجَنَان، والتلفُّظِ باللِّسان، والعملِ بالأركان.

وأنَّ الإيمان يزيد بالطاعة ويَنْقُصُ بالمعصية، وأنَّ المعاصي مُهْلِكَةٌ بالإيمان، ضارَّةٌ به وتؤدِّي صاحبَها إلىٰ دار الخُسْران، وأنَّ تاركَ الطاعات، ومرتكبَ المحرمات مُفسَّقٌ لا مُكفَّرٌ فلم يشدِّد أهلُ السنَّة فيها كالخوارج والمعتزلة، ولم يُوْهِنوا أمرها كالمرجئة.

وعليه فَغَمْزُ الرَّاوي بالإرجاء في كتب الجَرْح والرجا، قد يكون جَرْحاً، وقد لا يُعْتَدُّ به.

والمُرْجِئة فِرَقٌ كثيرةٌ عَدَّ منها أبو الحسن الأشعري ثنتي عشرة فرقةً، ولهم مقالاتٌ كثيرةٌ ومختلفةٌ في الإيمان وغيره.

أَرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ به:

من ألفاظ التعديل، وهي من الألفاظ التي زادها الحافظُ العِراقي، وهي عنده من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل. وعند الحافظ السَّخاوي والسُّيوطي من المرتبة السادسة .

حُكمها :

يُكتَب حديثُ أهل هاتين المرتبتين ، ويُنظَر فيه للاعتبار .

أَرْجُوْ أَنْ يُحْتَمَلَ حَدِيْثُه :

من ألفاظ مراتب الشواهد والمتابعات، وهو مثل قولهم: «أرجو أنَّه لا بأس به». ولكن هناك فَرْقٌ بين هٰذين اللَّفْظَين».

فالأوَّل (أي: «أرجو أن يُحْتَمَل حديثُه») يَدُلُّ علىٰ أنَّ القائل يَعْلَم أنَّ في الرَّاوي كلاماً وطَعْناً، لكنَّه يرىٰ مع وجود هٰذا الكلامِ أنَّ الرجل لا يُتْرَك حديثُه بالمرَّة، بل يُحْتَمَلُ ويُكْتَبُ علىٰ سبيل النظر فيه للاعتبار.

واللفظ الثاني (أي: «أرجو أنَّه لا بأسَ به») يَدُلُّ علىٰ أنَّ الإمـام منهم يرجو نَفْيَ البَأسِ والقَدْحِ عن الرَّاوي، وإنْ لم يَجْزِم بنفي ذلك.

هٰذا الظاهر في الفَرْق بين اللَّفظين، ولكنَّ اللفظ الثاني هو أرْفَعُ مِن الأوَّل. (انظر: «شفاء العليل» ص: ٤٤٦).

الإِرْسَالُ :

انظر: «المُرْسَل» في حرف الميم.

إِرْمِ بِهِ :

من ألفاظ التجريح، وهو من الألفاظ التي زادها الحافظُ العِراقيُّ، وهو عنده من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، وعند الحافظ السَّخاوي والسُّيوطي من المرتبة الرابعة.

حُكمـها :

لا يَصْلُح حديث أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

أرنا:

هو اختصار كلمة «أَخْبَرَنَا».

أَسْأَلُ اللهَ السَّلَامَةَ:

إذا سُئِلَ المحدِّثُ الجِهْبِذُ عن الراوي فأجاب بهٰذا، فإنَّ هٰذا منه توهينٌ وتضعيفٌ لهٰذا الراوي، ومثال ذلك ما جاء في ترجمة (هارون بن حاتم الكوفي، المتوفي سنة ٢٤٩) في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٨٢) قال الحافظُ الذهبي: «وقَعَ لنا (تاريخُه)، وقد سَمِعَ منه أبو زُرْعَة وأبو حاتم، وامتنعا من الرواية عنه، سئل عنه أبو حاتم، فقال: «أسأل الله السَّلَامة». (انظر: «حاشية الرفع والتكميل» ص: ١٧٦).

أَسْبَابُ الْحَدِيْثِ:

انظر: «أسباب وُرُوْد الحديث».

أَسْبَابُ الطَّعْنِ في الرَّاوي:

المراد بالطَّعْن في الرَّاوي؛ هو التكلُّم فيه من ناحية عدالته ودينه، ومن حيث ضَبْطِه وحِفْظِه للأحاديث. وأسباب الطعن في الرَّاوي عشرةٌ، خمسةٌ منها تتعلَّقُ بـ «العدالة» وخمسةٌ تتعلَّقُ بـ «الضَّبْط».

أ ـ الأسباب التي تتعلَّق بالطعن في العدالة:

أمَّا الأسبابُ التي تتعلَّق بالطعن في الراوي من حيث العدالة فهي:

١ ـ الكَذِبُ.

٢ ـ التُّهْمَة بالكذب.

٣ ـ الفِسْق.

٤ ـ البدعة .

٥ ـ الجَهَالة .

ب ـ الأسباب التي تتعلَّق بالطعن في الضبط :

أمَّاالأسباب التي تتعلَّق بالطَّعن في الرواي من حيث الضَّبْط والحِفْظ فهي :

١ ـ فُحْشُ الغَلَطِ .

٢ ـ سُوء الحِفْظ .

٣ ـ الغَفْلَة .

٤ ـ كثرة الأَوْهام .

٥ ـ مخالفة الثقات .

أَسْبَابُ وُرُوْدِ الحَدِيْثِ :

لغـةً: أسباب : جَمعُ «سَبَبٍ» والسَّبَبُ : الحَبْلُ، وما يتوصَّل به إلىٰ غيره، و«وُرُوْد الحديث» أي : مجيئه . (القاموس المحيط) .

واصطلاحـاً: ما وَرَد الحديثُ متحدِّثاً عنه أيَّام وقوعه .

ومنزلةُ هـٰذا الفنِّ مِنَ الحديث كمنزلة أسباب النزول من القرآن الكريم .

وهو طريقٌ قويٌّ لفَهْمِ الحديث ؛ لأنَّ العمل بالسَّبب يورِثُ العلم بالمُسبَّب . («منهج النقد في علوم الحديث» ص : ٣٣٤) .

والسَّبَبُ قد يُنْقَلُ في نفس الحديث، مثل حديث عمر بن الخطاب :

١ ـ بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رسول الله ﷺ ذات يوم إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيْدُ

بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيْدُ سَوَادِ الشَّعر، لا يُرَىٰ عليهِ أَثَرُ السَّفر، ولا يَعْرِفُه مِنَّا أَحَدٌ حَتىٰ جَلَس إلىٰ النَّبيِّ ﷺ فأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلىٰ ركبتيه، وَوَضَعَ كَفَّيه علىٰ فَخِذَيْهِ وقال: يا مُحمَّد! أَخبِرْني عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: «الإسلام أن تَشْهَدَ أَنْ لا إلٰهَ إلا الله وأنَّ مُحمَّداً رسول الله، وتُقِيْمَ الصَّلاَةَ، وتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وتَصُومَ رَمضَان، وتَحُجَّ البَيْتَ إن اسْتَطَعتَ إِليه سبيلاً... (أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، برقم: ٨).

وربَّما لا يُنْقَلُ السَّبَبُ في نفس الحديث، ويُنْقَلُ في بعضِ طُرُقِهِ، وهو الذي ينبغي الاعتناءُ به.

٢ ـ مثل حديث «الخَرَاجُ بالضَّمَان» جاء في بعض طُرُقِهِ عند أبي داود وابن ماجه: أنَّ رجلاً اشترىٰ عَبْداً فاسْتَغَلَّه ثم وَجد به عيباً فرَدَّهُ، فقال: يا رسول الله! إنَّه قد اسْتَغَلَّ غُلامي. فقال رسول الله ﷺ: «الخَرَاجُ بالضَّمَانِ». (أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: فيمن اشترىٰ عبداً...، برقم: ٣٥٠٨، وابن ماجه في أبواب التجارات، باب: الخراج بالضمان، برقم: ٢٢٤٣، عن عائشة رضي الله عنها).

٣ ـ حديث: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ في البحر: «هُوَ الطَّهُوْرُ مَاؤُهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ».

سبب وُروده: عن أبي هريرة قال: كنّا عنْدَ رسول الله ﷺ يوماً، فجاء صَيَّادٌ فقال: يا رسولَ الله إننا نَنْطَلِقُ فِي البحر نريد الصَّيْدَ، فيحمل أحدُنا معه الأدواةَ وهو يرجو أن يأخذ الصَّيْدَ قريباً، فربَّما وجده كذلك، وربما لم يجد الصَّيْدَ حتىٰ يَبْلُغَ من البحر مكاناً لم يَظُنَّ أنه يبلغه، فلعلَّه يحتلم أو يتوضَّأ، فإن اغتسلَ أو توضَّأ بهٰذا الماء، فلعلَّ أحدنا يُهْلِكه العطشُ. فهل ترىٰ في ماء البحر أن نغتسلَ به أو

نتـوضَّـأَ بـهِ إذا خِفْنـا ذلـك ؟ فقـال رسـول الله ﷺ : «اغْتَسِلُـوا منـه وتَوَضَّؤوا، فإنَّه الطَّهُوْرُ ماؤُهُ، الحِلُّ مِيْتَتُه». (أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر، برقم: ٨٣).

أشهر المؤلَّفات في أسباب ورود الحديث:

١ ـ أسباب ورود الحديث أو «اللُّمَع في أسباب الحديث»: للحافظ أبي الفَضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة: ٩١١ هـ).

٢ ـ البيـان والتعـريـف فـي أسبـاب ورود الحـديـث الشـريـف: لإبراهيم بن محمد بن حمزة الحسيني (المتوفىٰ سنة ١١٢٠ هـ).

٣ ـ علم أسباب ورود الحديث: للدكتور أسعد حليمي الأسعد.

أَسْتَخِير اللهَ فيه:

عُرِفَتْ هٰذه العِبارَةُ عن ابنِ حِبَّان، ولا تكادُ تَراها لغيرِه، ووَجَدْتُها من كلامِ عبدِ الرَّحمٰنِ بن مَهْديٍّ، لٰكنِّي لم أَجِدْها عنه بإسنادٍ يَصِحُّ، ولو صَحَّ عنهُ فهو نادِرٌ قَليلٌ.

وظاهِرُها: تَرَدُّدُ النَّاقدِ في الرَّاوي: يُلْحَقُ بالثِّقاتِ أو الضُّعفاءِ، والتَّرجيحُ بحسبِ ما يَتبيَّنُ من كلامِ سائرِ النُّقَّادِ والنَّظَرِ في حديثِ الرَّاوي.

الاستشهاد:

هو روايةُ الشاهد للتقوية به.

انظر «الشاهد» في حرف الشِّين.

اسْتِشْكَالُ الْحَدِيثِ:

انظر «مُشْكِلُ الحدِيثِ» في حرف الميم.

اسْتَشْهَدَ بِهِ الشَّيْخَانِ أو أَحَدُهُمَا:

كثيراً ما يتردَّدُ هٰذا اللفظُ علىٰ ألسنة المحدِّثين فيقولون في راوٍ ما: «اسْتَشْهَدَ به البخاريُّ أو مسلمٌ» ومُرَادُهم بذلك: أنَّه روىٰ له أحدُهما في صحيحه الأحاديثَ التي ليست علىٰ شرطِه، لكن في المتابعات والشواهد.

الاسْتِفَاضَةُ:

انظر «المُسْتَفِيض» في حرف الميم.

الاسْتِقرَاءُ:

لغـةً: مصدر (اسْتَقْرَأ) أَصْلُهُ من مادة (قَرَأَ)، ومعنىٰ استقراء: تتبُّعُ الجزئيَّات للوصول إلىٰ نتيجةٍ كُلِّيَّةٍ.

واصطلاحاً: هو معرفة أحوال الرُّواة ونَقْدِهم جَرْحاً وتعديلاً. يَسْتَعْمِلُه المحدِّثون إذا لم يَثْبُتْ عندهم عدالةُ الرَّجُل أو ضَعْفُه بنَصٍّ من أئمة النَّقْد والجرح؛ التجؤوا إلىٰ استعمال «الاستقراء» في مَرْوِيَّاته، وعَرَضِها علىٰ روايات الآخرين، فإذا كان مُصيباً في أكثرها حَكموا عليه بالعدالة، وإذا خَالَف في أكثرها حكموا عليه بالضَّعف علىٰ مراتب الجرح.

ومعظم النقَّاد الأوائل بَنَوْا منهجَ نَقْدهم علىٰ «الاستقراء»، ومن أصحاب «الاستقراء»، من المتأخِّرين:

١ ـ شيخ الإسلام أحمد بن تَيْمِيَّة الحَرَّاني الدِّمَشْقِي (المتوفي سنة ٧٢٨ هـ).

٢ ـ والإمام الحافظ المحدِّث المؤرِّخ شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهبي (المتوفي سنة ٧٤٨ هـ).

٣ ـ والإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العَسْقَلاني (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

فإنَّ أحكام هؤلاء الأئمة المحدِّثين في الحديث ورجاله لا تَصْدُرُ إلا بعد الاستقراء التَّام، والتحرِّي الدقيق.

الاسْتِقْرَاءُ التَّامّ:

انظر «الاستقراء».

اسْتِقْلالُ السُّـنَّةِ بِتَشْرِيْعِ الأَحْكَامِ:

في شرح هٰذا المصطلح أو العبارة، نستفيد من هٰذا الحديث الذي رواه المِقْدَامُ بن مَعْدِ يْكرِبَ ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أَلَا، إِنِّي أُوْتِيْتُ الكِتَابَ ومِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَّا يُوْشِكَ رَجُلٌ شَبْعَانُ علىٰ أَرِيْكَتِهِ يَقُوْلُ: عَلَيْكُمْ بهٰذَا القُرْآنِ فما وَجَدْتُمْ فِيْهِ مِنْ حَلَالٍ فأَحِلُّوهُ، وما وَجَدْتُمْ فِيْهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوْهُ، أَلَا، لا يَحِلُّ لَكُم لَحْمُ الحِمَارِ ولا كُلُّ ذي نابٍ مِنَ السَّبُعِ ولا لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِي عنها صَاحِبُها، ومَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوْهُ، فإِنْ لَمْ يَقْرُوْهُ فَلَهُ اَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاه». (أخرجه أبو داود في كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، برقم: ٤٦٠٤).

أفاد هٰذا الحديثُ: في تساوي (الكتاب) و(السنة) في شأنِ الحُجِّيَةِ، وفي شأنِ الرُّتْبَةِ أيضاً، وإن كان (الكتابُ) يمتازُ عن (السنة) بمزايا وخصائص كثيرة.

كما يُستفاد من قوله ﷺ: «ألا إنِّي أوتيتُ الكتابَ ومِثْلَهُ معه»،

ثم من تعقيبه مُباشَرةً بالإنكار علىٰ من يَترُكُ ما ليس في القرآن، ثم ذكرِهِ جملةً من الأحكام الهامَّةِ التي سَبَق بيانُها: إنَّ النبي ﷺ يُشِيرُ إلىٰ أنَّ هٰذه الأحكام لم يَنُصَّ عليها الكتابُ، بحيث يُمكِنُ المجتهدَ أن يَستنبطها، وإلَّا لما ذَكَرَ قبلها تلك المقدِّمة المُنَبِّهة إلىٰ أهمية ما سيذكُرُه بعدَها.

ثم حديثُ المِقْدَام هٰذا ـ وأمثالهُ من الأحاديث الكثيرة ـ وعُموم الآياتِ الدَّالة علىٰ حُجيَّةِ (السنَّة) بأنواعِها الثلاثةِ الآتي بيانُها قريباً: تُفِيد (استقلالَ السنَّةِ بالتشريع)، وقد كَثُرَتْ هٰذه الآياتُ الشريفة كثرةً بالغةً، بحيث تُفِيدُ القطع بعمومها للأنواع الثلاثة، وبعَدَمِ احتمالِها للتخصيصِ بإخراج السنَّةِ المستقلَّةِ منها.

والأنواعُ الثلاثة للسُّنَّة هي:

أولاً: المُؤكِّدةُ لِمَا في الكتاب.

ثانياً: المُبَيِّنةُ لِمَا في الكتاب أيضاً. بأن تُفصِّلَ مُجْمَلَهُ، أو تُوضِّحَ مُشْكِلَهُ، أو تُقَيِّدَ مُطْلَقَهُ، أو تُخَصِّصَ عامَّهُ، وهٰذه الصفةُ هي الغالبةُ علىٰ السنَّة، ولذلك وُصِفَتْ بأنها (مُبَيِّنةٌ للكتاب).

ثالثاً: المُسْتَقِلَّةُ، وهي ما سَكَتَ عنه الكتابُ، فلم يَنُصَّ عليه ولا علىٰ ما يُخالِفُه. وقيل: هناك قسمٌ رابعٌ، وهو الناسِخَةُ، وليس بوجيهٍ؛ لأنَّها في هٰذه الحال، ما تَخْرُجُ عن النوع الثاني: المُبَيِّنة، والله أعلم.

وحديثُ المِقْدَامِ ـ رضي الله عنه ـ صريحٌ في إثبات حُجيَّةِ السنَّةِ واستقلالها بتشريع بعض الأحكام لا سِيَّما فيما يتعلَّق بتنظيم الآداب العامة وأبواب الحلال والحرام، لقوله ﷺ: «إنِّي أُوتِيتُ الكتابَ ومِثْلَهُ

معه»، والمرادُ بالكتاب: (القرآن)، وبالمثل: (السُّنَّة). ومِثْلِيَّتُها له في أنه يجبُ العملُ بها كما أنه يجبُ العملُ به. ولقوله أيضاً: «وإنَّ ما حرَّم رسولُ الله كما حرَّم الله» وقد اشتمل هٰذا الحديثُ الشريفُ علىٰ عِدَّةِ أمورٍ، استقلَّت السُّنَّةُ ببيانها، وهي:

تحريمُ لحم الحِمار الأهلي (أي الإنسيِّ)، أمَّا الحمارُ الوحشيُّ فهو حلالٌ، وتحريم لحم كل ذي نابٍ من السباع (أي سِباع الوحوش كالأسد والذئب..) وتحريمُ لحم كل ذي مِخْلَبٍ من الطير يُصطادُ به كالصقر والنسر...

وتحريم لُقَطَةِ المُعاهِدِ، هو الكافر الذي بينه وبين المسلمين عَهْدٌ بأمانٍ في تجارةٍ أو رسالةٍ، ومثلهُ الذميّ. واللُّقَطَةُ: ما يُلتَقَطُ مما ضاع من شخصٍ بسقوطٍ أو غفلةٍ.

ولزومُ قِرَىٰ الضَّيف (أي إطعامه وإكرامه)، وهٰذا من الآداب العامة الهامَّة التي كانت لا يُستغنَىٰ عنها في حياة أهل البادية قديماً.

وقد أَسهب الإمامُ ابن قَيِّم الجَوْزيَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، في «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٨٧ ـ ٢٩٠، وما بعدها)، في ذكر الأحكام المستقِلَّةِ الثبوتِ بالسنَّة، وقال أيضاً. (انظر: ٢/ ٢٩٠): «أحكام السنَّة التي ليست في القرآن إنْ لم تكن أكثرَ منها، لم تَنقُص عنها».

وقال العلاَّمة الشَّوْكاني في «إرشاد الفحول» (١/ ١٥٦ ـ ١٥٨)، في أبحاث السنَّة: «اعلَمْ أنه قد اتَّفَق من يُعتَدُّ به من أهل العلم علىٰ أنَّ السنَّة المطهّرة مستقلةٌ بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام. وقد ثَبَت عنه ﷺ أنه قال: «ألا إني أُوتِيتُ الكتابَ ومِثْلَهُ معه»، أي أُوْتيتُ القرآنَ، وأُوْتِيتُ مِثلَهُ من السنَّة التي لم

يَنطِق بها القرآنُ، وذلك كتحريم لحوم الحُمُرِ الأهلية، وتحريم كل ذي نابٍ من السباع، ومِخْلَبٍ من الطير، وغير ذلك ممَّا لم يأتِ عليه الحَصْرُ.

قال الإمام الأوزاعي: «الكتابُ أحوَجُ إلىٰ السُّـنَّة من السنَّة إلىٰ الكتاب. (انظر: «إرشاد الفحول» ١/ ١٥٦ ـ ١٥٨).

قال ابنُ عبد البَرِّ: «إنها تَقْضِي عليه وتُبيِّنُ المرادَ منه. (انظر: «إرشاد الفحول» ١/ ١٥٦ ـ ١٥٨).

وقال يحيىٰ بن أبي كثير: «السُنَّة قاضيةٌ علىٰ الكتاب». (انظر: «إرشاد الفحول» ١/ ١٥٦ ـ ١٥٨).

الحاصلُ: أنَّ ثبوتَ حُجِّيَّةِ السُّنَّة واستقلاَلَها بتشريع الأحكام ضَرُورةٌ دينيةٌ، ولا يُخالِفُ في ذلك إلَّا من لاحَظَّ له في دِينِ الإسلام».

هـٰذا، وقد اشتمل الحديثُ الشريفُ علىٰ ذكر معجزةٍ باهرةٍ للنبي ﷺ، وهي الإخبار عما وقع من قَبْلِ أيامِنا وفي أيامنا هـٰذه: من إنكار بعض المتحلِّلين من الدين والخارجين عنه: العملَ بالسنَّة المطهّرة والاعتماد عليها.

وقد بَيَّن النبيُّ ﷺ في هـٰذا الحديث: أنه لا يجوز الإعراضُ عن حديثه؛ لأنَّ المُعرِضَ عنه مُعرِضٌ عن القرآن، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ . . .﴾ [الحشر: ٧]. وبيَّنَ أيضاً أن ما حرَّمه ﷺ ممَّا لم يُذكَر في القرآن. كما حرَّمه الله في القرآن. وفي اقتصاره ﷺ علىٰ ذكر التحريم من غير ذكر التحليل: إشارةٌ إلىٰ أنَّ الأصل في الأشياء الإباحةُ إلَّا ما خَصَّه الدليلُ.

وقد قرَّر العلماءُ أَخْذاً من نصوص الكتاب والسنَّة وأصَّلوا: الأصلُ في الأشياء الإباحةُ، والأصلُ في الأفعال الحِلُّ، والأصلُ في الذِّمَم البراءةُ، والأصلُ في الأبضاع التحريم. فاحْفَظْ هٰذا التأصيلَ، فإنه يَنفعُك ويُنقذُك في ساعةِ العُسْرَة عند التوقُّفِ في معرفة الحكم.
(انتهىٰ من «لمحات من تاريخ السنَّة وعلوم الحديث» للشيخ أبو غدة، ص: ٢١ ـ ٣٣، بتصرُّف واختصار).

فالسنَّة من الكتاب بمنزلة الجزء من الكلِّ، ولقد تعهَّد الله سبحانه بحفظ كتابه الكريم فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وحِفْظُ السُّنَّة من حفظِ الكتاب، ولا رَيْب، فهي محفوظةٌ بحفظ الله تعالىٰ لها.

الاسْتِمْلاَءُ:

لغـةً: هو مصدر «اسْتَمْلَىٰ يَسْتَمْلِي». وأصلُه مادته من «مَلاَ يَمْلُو». ويُقال: اسْتَمْلاه الكتابَ: أي سأله أن يُمْلِيَهِ عليه.

واصطلاحاً: هو أَخْذُ الحديث عن المُمْلِي، وتَبليغُهُ إلىٰ من بَعُدَ مكانُه في مجلس الحديث.

انظر «المُسْتَمْلِي» في حرف الميم.

الإِسْرَائيْلِيَّات:

هي ما يذكره أهلُ الكتاب أو مسلمة أهل الكتاب من قِصَص وأخبار الأُمم الماضية وبدء الخلق وغيرها.

الإِسْقَاطُ:

هو إسقاطُ رجلٍ من سلسلة الإسناد. انظر: «تدليس الإسقاط» في حرف التَّاء.

الأسْمَاءُ:

انظر: «المُفرَدات» في حرف الميم.

أسْمَاءُ رِجَالِ الْحَدِيثِ:

تعدَّدت عنايةُ المحدِّثين ـ جنبَ عنايتهم بجَمْع الحديث وتدوينه، وعلم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل ـ إلى الوسائط التي قد وقعتْ في رواية الحديث، وهم الرُّواة الذين رووا هذه الأحاديثَ، فعنوا بمعرفتهم ومعرفة أسمائهم، وأسماء آبائهم، وحوادث حياتهم وأخلاقهم، ومكانتهم في الأمانة والصِّدق والحفظ.

أشهر المؤلَّفات في أسماء الرجال:

عُني المحدِّثون منذ فترةٍ مبكِّرةٍ بتأليف الكتب التي تتناول رواةَ الحديث للإفادة منها في بيان صحيح الحديث من سقيمه. وحينما وُضعت الكتب الستة في الحديث (وهي: صحيح البُخاريّ، وصحيح مسلم، وجامع التِّرمذي، وسُنن النَّسائي، وسن أبي داود، وسنن ابن ماجة القَزْوينيّ)، عدَّها جَهابِذة المحدِّثين دواوين الإسلام، فعُنوا بها وبروايتها وتدقيقها، فاشتُهرت في بلاد الإسلام، وذاع صيتُها بين الأنام، ونتيجةً لذلك ألَّفوا الكتب المعنية بتناول الرجال الواردين في أسانيدها منذ القرن الرابع الهجري.

١ ـ المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النّبل: لحافظ الشام أبي القاسم ابن عساكر (المتوفى سنة ٥٧١ هـ)، والذي ألَّفه بعد كتابه «الأطراف»، اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الستة دُون الرواة الآخرين.

٢ ـ **الكمال في أسمَاء الرّجال**: للحافظُ الكبير أبي محمَّد عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدِسيّ الجَمَّاعِيليّ الحنبليّ (المتوفى سنة ٦٠٠هـ) تناول فيه رجالَ الكتب الستة.

وإذا كان الحافظُ أبو القاسم ابن عساكر أوَّلَ من ألَّف في شيوخ أصحاب الكتب الستة، فإنَّ الحافظ عبد الغني أوَّلُ من ألَّف في رواة الكتب الستة حيث لم يقتصر على شيوخهم بل تناول جميعَ الرواة المذكورين في هذه الكتب من الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى شيوخ أصحاب الكتب الستة.

٣ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للإمام الحافظ الحُجَّة أبي الحَجَّاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢هـ).

دَرَس المِزِّيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ كتاب «الكمال» للحافظ عبد الغني، فوجد فيه نقصاً وإخلالاً وإغفالاً لكثيرٍ من الأسماء التي هي من شرطه بلغت مئاتٍ عديدةً، وقَرَّر تأليفَ كتابٍ جديدٍ يستند في أُسُسه على كتابِ «الكمال» وسمَّاه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال».

وقد استمرَّ التصنيفُ والتأليفُ في «أسماء الرجال» بعد هذه الكتب الثلاثة المذكورة آنفاً، ولم تفتر هِمَمُ علماء الحديث، ولم يكتفوا بها فقطْ، بل ألَّف في هذا الموضوع بعدُ أئمَّةُ وحُفَّاظ الحديث عِدَّةَ كُتبٍ، وكانت مُعْظَمها تهذيباً وتلخيصاً للكتب التي ذكرناها، وإليكم أسماءَ تلك الكتب بالتسلسُل الزمني لمؤلِّفيها:

٤ ـ **تذهيب تهذيب الكمال**: للحافظ شمس الدين الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

وهو تذهيبٌ لكتاب «تهذيب الكمال» ، وقد حافَظَ فيه الذهبيُّ على ترتيب الأصل، وأضاف ما رآه حريّاً بالإضافة، وعلّق على كثيرٍ من تراجم الأصل، من حيث الرواية، وضبط الأسماء، والوفيات، وبعض أقوال العلماء في المترجَمين.

وقد علّق عليه الحافظُ ابن حجر بقوله : « أطال فيه العبارةَ، ولم يعد ما في التهذيب غالباً، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالظَّنّ والتخمين، أو مناقب لبعض المترجَمين، مع إهمال كثيرٍ من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدارُ التضعيف والتصحيح » .

٥ ـ الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب السِّتَّة. للحافظ شمس الدين الذهبي.

وقد اقتصر فيه على الرُّواة الذين لهم روايةٌ في الكتب السِّتَّة ، وهو مقتضبٌ من « تهذيب الكمال » وليس من « تهذيب التهذيب » ، يقول المصنِّفُ في مقدِّمة كتابه : « هذا مختصرٌ نافعٌ في رجال الكتب السِّتَّة : الصحيحين ، والسُّنن الأربعة ، مقتضبٌ من « تهذيب الكمال » لشيخنا الحافظ أبي الحجَّاج المِزّي، اقتصرتُ فيه من «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجَّاج المِزّي، اقتصرتُ فيه على ذِكْر من له روايةٌ في الكتب دون باقي تلك التواليف التي في «التهذيب» ـ يعني تهذيب الكمال ـ ودون من ذكر للتمييز، أو كرّر للتنبيه » .

٦ ـ المجرَّد من تهذيب الكمال : للحافظ الذهبي أيضاً .

اقتصر فيه على رجال الكتب الستة، ورتَّبهم على الطبقات، فجعلهم في عشر طبقاتٍ.

٧ ـ **المقتضب من تهذيب الكمال**: للحافظ الذهبي أيضاً.

٨ ـ **اختصار تهذيب الكمال**: للحافظ الأَنْدرشي (المتوفى سنة ٧٥٠هـ).

٩ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ علاء الدين مُغْلَطَايْ (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

ذكر مُغْلَطَايْ في مقدِّمة كتابه أنَّ استدراكه هذا لا ينقص من قيمة كتاب المِزّي وأهميته.

وقال: «معتقدي أنَّ لو كان الشيخُ حيّاً لرحَّب بهذا الإكمال»، وقد أشار إلى عظمة كتاب المِزّي ومنزلته، ثم أخذ عليه جملةَ أمورٍ، من أبرزها:

ـ ذِكره أشياء لا حاجةَ إليها مثل الأسانيد التي يذكرها من باب العُلُوّ، أو الموافقات، أو نحو ذلك.

ـ ذكره للترجَمة النبوية وأخذه معظم ما ذكره فيها من كتاب أبي عمر بن عبد البَرّ.

ـ إيراد بعض أخبار المترجَمين مما لا ينفع في بيان أحوالهم في التوثيق أو التجريح.

ـ محاولة المِزّي استيعابُ شيوخ صاحب الترجَمة والرواة عنه، مع أنَّ الإحاطة بذلك متعذِّرةٌ لا سبيلَ إليها.

ـ مسامحة المِزّي لصاحب الكمال في بعض المواضع التي لم يرد عليه فيها.

١٠ ـ **أوهام تهذيب الكمال**: للحافظ مُغْلَطَايْ أيضاً.

١١ ـ التذكرة في رجال العشرة: للحافظ شمس الدين الحسيني (المتوفىٰ سنة: ٧٧٥ هـ).

اختصر فيه «تهذيبَ الكمال» وحذف منه من ليس في الكتب الستة، وأضاف إليهم رجالَ كتبٍ، وهي: «الموطأ» للإمام مالك، و«المسند» للإمام أحمد، و«مسند الشافعي»، و«مسند أبي حنيفة» للحارثي.

١٢ ـ التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: للحافظ عماد الدين أبي الفِداء إسماعيل بن عمر ابن كثير (المتوفىٰ سنة: ٧٧٤ هـ).

جمع فيه بين «تهذيب الكمال» للمِزِّي، و«ميزان الاعتدال» للذَّهبي مع زياداتٍ.

١٣ ـ بُغْية الأريب في اختصار التهذيب: لابن بَـرْدِس البَعْلَبَكِّي (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ).

١٤ ـ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ سراج الدين المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفىٰ: ٨٠٤ هـ).

اختصر فيه «التهذيبَ» مع التذييل عليه من رجال ستة كتبٍ هي: «مسند» الإمام أحمد، و«صحيح» ابن خُزَيْمَة، و«صحيح» ابن حِبَّان، و«المستدرك» للحاكم، و«السُّنن» للدَّارَقُطْني، و«السُّنن» للبَيْهَقِي.

١٥ ـ منتخب تهذيب الكمال: لعماد الدين الحنبلي (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

١٦ ـ الأحاديث العوالي من التهذيب: لأحمد بن عمر الجوهري (المتوفى سنة ٨٠٩ هـ).

١٧ ـ نهاية السُول في رواة الستة الأصول: للحافظ سِبْط ابن العَجَمِي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

١٨ ـ اختصار تهذيب الكمال: لابن قاضي شهبة (المتوفى سنة ٨٥١ هـ).

١٩ ـ تهذيب تهذيب الكمال (المعروف بـ «تهذيب التهذيب»): للحافظ ابن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) اختصر فيه «تهذيبَ الكمال» إلى نحو الثلث، واستفاد من المؤلَّفات التي سبقته مما وضع على «تهذيب الكمال» استدراكاً، أو اختصاراً، ولا سيَّما «تذهيب التهذيب» للذهبي، و«إكمال تهذيب الكمال» للحافظ مُغْلَطَايْ. والكتاب دُرَّةٌ نفيسةٌ، عليه يعتمد المحقِّقون والباحثون.

٢٠ ـ تقريب التهذيب. للحافظ ابن حجر أيضاً.

وقد اختصره من كتابه «تهذيب التهذيب» لما طلب منه أحدُ الإخوان اختصاره. والكتابُ مع اختصاره مفيدٌ نافعٌ في بابه، يرجع إليه كثيرٌ من المحقِّقين في الحُكم على الرجال وخاصةً فيما اخْتُلِفَ فيهم. لكن ينبغي أن لا يقتصر عليه، وإنما لا بُدَّ من مراجعة الأصل.

٢١ ـ نهاية التقريب وتكميل التهذيب بالتذهيب: لتقي الدين بن فهد (المتوفى سنة ٨٧١هـ).

٢٢ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ صفي الدين الخَزْرَجي الأنصاري (المتوفى سنة ٩٢٣هـ).

أَسْمَاءُ رِجَالِ الكُتُبِ السِّتَّةِ:

انظر: «أسماء رجال الحديث».

الأسْمَاء والكُنَىٰ:

لغـةً: (الأسماء): جمع «اسْمٍ» و(الكُنَىٰ): جمع «كُنْيَة»، وهو ما صُدِّر بأَبٍ أو أُمٍّ، كأبي فلانٍ، وأُمِّ فلانٍ.

واصطلاحاً: المُرَادُ بهـٰذا النَّوعِ بيانُ أسماء ذَوِي الكُنَىٰ، وكُنَىٰ المعروفين بالأسماء.

فائدتُـه:

تسهيلُ معرفة اسم الرَّاوي المشهور بكُنْيَتِهِ، ليكشف عن حاله.

والاحترازُ عن ذكر الراوي مرَّةً باسمه ومرَّةً بكنيته، فيَظُنُّها من لم يتنبَّه لذلك رَجُلَين، أو ربَّما ذَكَرَهما معاً فيتوهَّم رَجُلَين سَقَط بينهما حرفُ «عن» أو غيرهُ. وفي ذلك أمثلةٌ كثيرةٌ. منها:

ما رُوِيَ عن موسىٰ بن أبي عائشة، وعن عبد الله بن شَدَّاد، عن أبي الوليد، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «مَنْ صَلَّىٰ خَلْفَ الإمام، فإنَّ قراءتَه له قراءةٌ».

وفي سند هـٰذا الحديثِ وَهْمٌ؛ عبد الله بن شَدَّاد هو (أبو الوليد) نفسه.

وعكسُ ذلك وقع للإمام النَّسَائي حيثُ قال: «عن أبي أُسَامة حَمَّاد بن السَّائب».

والصواب: «عن أبي أسامة عن حَمَّاد». (انظر: «موضح الأوهام» ٢/٣٥٨).

الأَسْمَاءُ الَّتِي يَشْتَرِك فِيْهَا الرِّجَالُ والنِّسَاءُ:

وله قسمان:

الأول: أن يشتركا في الإسم فقط، ك: «أسماء بن الحارثة» و«أسماء بنت أبي بَكْرٍ، رضي الله عنهم».

الثاني: أن يشتركا في الاسم واسم الأب، ك: «بُسْرَة بن صَفْوان» و«بُسْرَةَ بنت صفوان»[1].

الأَسْمَاءُ المُفْرَدَةُ والكُنَىٰ والأَلْقَاب:

هي معرفة الاسم الذي لم يُسَمَّ به غيرُ راوٍ واحدٍ، أو الكُنْيَة، أو اللَّقب الذي على تلك الصِّفَة.

انظر: «الأسماء والكُنَىٰ والألقاب».

الإِسْــــمَاعُ:

هو إسماعُ الحديث، أي: «التحديث».

الإِسْقَاطُ:

هو إسقاطُ رجلٍ من سلسلة الإسناد.

انظر: «تدليس الإسقاط» في حرف التَّاء.

الإِسْنادُ:

لغةً: هو مصدر (أَسْنَدَ، يُسْنِدُ، إسناداً) بمعنى: «اعتمدَ»، قال في اللِّسان: «وقد سَنَدَ إلى الشيء يَسْنُدُ سُنُوداً، واسْتَنَدَ، وتَسَانَدَ، وأَسْنَدَ» أي بمعنى: اعْتَمَدَ عليه، وقال أيضاً: وأَسْنَدَ الحديثَ: رَفَعه، والإسنادُ في الحديث: رَفْعُهُ إلى قائِله».

واصطلاحاً: عرَّفوا (الإسناد) بقولهم: هو حكايةُ طريقِ مَتْنِ الحديث.

وعرَّفوا (السَّنَد) بأنه طريقُ متنِ الحديث. وسُمِّي (سَنَداً) لاعتمادِ الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضَعْفِه، أخذاً من معنى (السَّنَد) لغةً، وهو ما استندتَ إليه من جدارٍ أو غيره.

والمُحَدِّثون يستعملون كُلاًّ من (السَّنَد) و(الإسناد) في موضع الآخَر، ويُعْرَفُ المراد بالقرائن. قال الحافظ ابن حجر: «ولكون الإسنادِ يُعْلَمُ به الموضوعُ من غيره، كانت معرفتُه من فُروضِ الكفاية» . (انظر: «مرقاة المفاتيح» للعلامة علي القاري ١/ ٢١٨).

قال الإمام أبو العبَّاس محمد بن عبد الرحمن الدَّغُوْلي السَّرَخْسي رحمه الله تعالى: سمعتُ محمد بن حاتم بن المُظَفَّر يقول:

« إنَّ الله تعالى قد أكرم هذه الأمَّةَ وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحدٍ من الأمم كلِّها قديمِها وحديثِها إسنادٌ، وإنما هي صُحُفٌ في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارَهم، وليس عندهم تمييزٌ بين ما نزل من التوراة والإنجيل، مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها من غير الثقات.

وهذه الأمَّةُ الشريفةُ ـ زادها الله شرفاً بنبيِّها ـ، إنما تَنُصُّ الحديثَ ـ أي ترويه ـ عن الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصِّدق والأمانة، عن مثلِه، حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشدَّ البحث حتى يعرفوا الأحفظَ فالأحفظ، والأضبطَ فالأضبط، والأطولَ مُجالسةً لمن فوقه ممن كان أقصرَ مُجالسةً، ثم يكتبون الحديثَ من عشرين وجهاً ـ أي طريقاً ـ وأكثر، حتى يُهذِّبوه من الغَلَط والزَّلل، ويضبطُوا حُروفه، ويَعُدُّوه عدّاً.

فهذا من أفضل نِعَم الله تعالى على هذه الأمّة.

و« الإسناد » من الدِّين بموقعٍ عظيمٍ ومكانٍ رفيعٍ، تكاثَرَتْ في بيان شأنِه وأهميتِه وفضلِه كلماتُ العلماء، وتعدَّدَتْ وتنوَّعَتْ أقوالُهم

في تعظيم أمرِه، ومن خيرِها وأدقِّها تشخيصاً لموقع الإسناد كلمةُ الإمام عبد الله بن المُبارَك رضي الله عنه ، روى الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» وغيرُه في غيره: عن عَبْدَان ـ تلميذِ عبد الله بن المبارك ـ قال: سمعتُ عبدَ الله بن المبارك يقول: الإسنادُ عندي من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاء، ولكن إذا قيل له: مَنْ حَدَّثك؟ بَقِيَ؟ [أي : سَكَت] . قال عَبْدانُ: ذكر ابنُ المبارك هذا عندَ ذكرِ الزَّنادقةِ وما يضعون من الأحاديث. وقال ابن المبارك أيضاً: بيننا وبين القومِ ـ أي المبتدِعةِ والكَذَبةِ ـ القوائم. يعني الإسناد.

وقال سفيان الثوري: الإسناد سِلاَحُ المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاحٌ فبأيِّ شيءٍ يقاتل ؟!

المؤلَّفات في موضوع الإسناد:

ومن أنفع الكتبِ في هذا الموضوع: «الإسناد من الدِّين» للمحدِّث الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (المتوفى سنة ١٤١٧هـ) رحمه الله تعالىٰ .

إسْنَادٌ صَحِيْحٌ نَظِيْفٌ:

أي توافرتْ فيه جميعُ شروطِ الصحة، جاء هذا الإطلاقُ على لسان بعض المحدِّثين، أمثال ابن الصَّلاح، والنَّووي، والعراقي، وفصيح الهَرَوي وغيرِهم، ويَقْصِدون بهذه العبارة: صحةَ الإسناد، فكأنَّه لمَّا خلا من أسباب الضَّعْف صار كالثوب الأبيض في نقائه وطهارته حين ينقى من الدَّنَسِ، فهو إذاً كقولهم: «إسناده صحيحٌ» وحكمه حكمه (انظر «التبصرة والتذكرة» ٢/ ٢٥٤).

قال الحافظُ الذهبي في ترجَمَة (سليمان بن عبد الرحمن بن بنت

شُرَحْبِيل، المتوفي سنة ٢٥٣ هـ): راويُ حديثِ دعاء حِفْظ القرآن، وهو مع نظافة سنده حديثٌ مُنْكَرٌ جداً، في نفسي منه شيءٌ («ميزان الاعتدال»: ٢/ ٢١٣).

إسْنَادُهُ تالِفٌ:

يُرَاد بمثل هذه الألفاظ: أنَّ سند الحديث دائرٌ بين الموضوع والضعيف جدّاً.

إسْنَادُهُ ثَابِتٌ:

يُطْلِق المحدِّثون هذا اللفظَ على الحديث الذي صَحَّ إسنادُه، فهو مثل قولِهم: «إسناده صحيحٌ».

وحُكم هذا اللفظ كحُكم لفظ «إسناده صحيحٌ».

إسْنَادُهُ جَيِّدٌ:

في معناه قولان:

١ ـ هو مثلُ قولِهم: «إسناده صحيحٌ» إذاً حُكْمُه كحُكْمِه.

٢ ـ هو أقَلُّ رتبةً من قولهم «إسنادهُ صحيحٌ» وأعلى من قولهم «إسناده حَسَنٌ لذاته».

وهو الصحيح؛ لأنَّه لا يَعْدِل عن وصف الإسناد بالصحة إلى «جيِّدٍ» إلَّا لنكتةٍ.

إسْنَادُهُ حَسَنٌ:

يقالُ في معناه ما قيل في قولهم «إسنادُه صحيحٌ» إلَّا أنَّ رُواته خفيفو الضَّبْط فقطْ.

انظر: «إسناده جَيِّدٌ».

إِسْنَادُهُ ذَاهِبٌ:

يريد المحدِّثون بمثل هذا اللفظ وأمثاله: أنَّ سند الحديث دائرٌ بين «الموضوع» و«الضعيف جدّاً».

الإِسْنَادُ السَّافِلُ:

انظر «الإسناد النَّازل».

إِسْنَادُهُ سَاقِطٌ:

يريد المحدِّثون بهذا اللفظِ وأمثاله: أنَّ سند الحديث دائرٌ بين «الموضوع» و«الضعيف جدّاً».

إِسْنَادُهُ صَالِحٌ:

في معناه قولان:

الأول: يَشْمُلُ «الصحيحَ» و«الحَسَنَ» لصلاحيتهما للاحتجاج.

الثاني: يُطْلَق كذلك على «الضعيف» الذي يَصْلُح للاعتبار.

لعلَّ مُراد الأئمّة من هذا الاصطلاحِ: النظرُ في إسناد الحديث، والله أعلمُ!

إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ: أو «صحيحُ الإِسْنَاد»:

المقصودُ بالإسناد هنا هم (الرُّواة)، أي: أنَّ رواة هذا الحديثِ ثقاتٌ، واستوفى سندُ هذا الحديث جميعَ شروط الصحة، وهي:

١ ـ اتصال السَّند.

٢ ـ عدالة الرُّواة.

٣ ـ ضَبْط الرواة.

٤ ـ عَدَمُ الشُّذوذ.

٥ ـ عدَم العِلَّة القادحة.

وهذا بغَضِّ النظر عن انتفاء الشُّذوذ والعِلَّة عن متن الحديث.

ومعنى هذا: أنَّه قد يَصِحُّ الإسنادُ ولا يَصِحُّ المتنُ لكونه شاذّاً أو معلَّلاً.

لكن إنْ أطْلَق ذلك حافظٌ معتمدٌ، ولم يذكر للحديث علَّةً في المَتْن ولم يَقْدَحْ فيه، فالظاهر منه الحُكمُ بصحة المَتْنِ أيضاً؛ لأنَّ عَدَم العِلَّةِ والقادحِ هو الأصلُ والظاهرُ (انظر: «الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح» ص ٥٧).

إسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ: أو «ضَعِيْفُ الإسْنَادِ»:

المقصودُ بذلك: أنَّ رواته أو أحدَهم قد فقد شرطاً من شروط الصحَّة (أو القبول) وهي:

١ ـ اتصالُ السَّنَد.

٢ ـ عدالةُ الرُواة.

٣ ـ ضَبْطُ الرواة.

٤ ـ عَدَمُ الشُّذوذ.

٥ ـ عَدَمُ العِلَّة القادحة.

ولا يقصد بقولهم هذا «إسناده ضعيفٌ» أنَّ مَتْنَه أيضاً ضعيفٌ، فقد يكون مَتْنُ هذا السَّندِ صحيحاً أو حَسَناً من طريقٍ آخر.

وعلى هذا من رأى حديثاً في إسناده ضَعْفٌ فله أن يقول: «هذا الحديثُ ضعيفٌ بهذا الإسناد»، ولا يقول: «هذا الحديثُ ضعيفٌ» أو

«ضعيفُ المَتْنِ» لاحتمال أن يكونَ له إسنادٌ آخر لم يَطَّلع عليه، كما ذكرنا آنفاً.

أمَّا إذا قال إمامٌ أو حافظٌ في حديثٍ: «إنَّه لم يُرْوَ من وجهٍ صحيحٍ» أو «حديثٌ ضعيفٌ»، مُبيِّناً ضَعْفَه ومُفسِّراً وجهَ القدح فيه فهذا كافٍ منه (أي من إمامٍ أو حافظٍ) بالحكم على الحديث بالضَّعْفِ سنداً وإسناداً.

ثم من زالتْ عنه الرِّيْبَةُ من رواته ببحثٍ عن حاله أَوْجَبَ الثقةُ بعدالته قبلنا حديثَه، ولم نتوقَّف كالذين احتجَّ بهم الشيخان (أي البخاري ومسلم) وغيرهما ممَّن مَسَّهُمْ هذا الجرح من غيرهم، والله أعلم. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح» ص: ١٠٥).

الإسْنَادُ الْعَالِي:

لغةً: (الإسناد) انظر تعريفَه اللُّغوي في «الإسناد» أمَّا «العالي» فهو اسمُ فاعلٍ من (العُلُوِّ) ضِدَّ النُّزُول.

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي قَلَّ عددُ رجال سنده مع الاتصال، بالنِّسبة إلى سندٍ آخَرَ يَرِدُ به ذلك الحديثُ نفسُه بعددٍ أكثر من الرجال (أي رجال السند).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **ثلاثيات البخاري**: للحافظ ابن حجر العَسْقَلاني، (المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ).

٢ ـ **ثلاثيات أحمد بن حنبل**: لمحمَّد السَّفاريني الحنبلي (المتوفى سنة: ١١٨٨ هـ).

وللمعاصرين:

٣ ـ الإمام الأعظم أبو حنيفة والثنائيات في مسانيده: تأليف الأخ الأستاذ عبد العزيز يحيى السَّعدي.

٤ ـ ثلاثيات الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ: ترتيب وتعليق: الأستاذ خليل إبراهيم مُلاَّ خاطر.

إسْنَادُهُ على شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ:

اشتهر استعمالُ هذه العبارةِ عند الإمام أبي عبد الله الحاكم النَّيْسَابوري في «مُسْتَدركه على الصحيحن».

وقد فسَّر علماءُ الحديث مُرَادَ الحاكم بهذه العبارة، وذهب الإمامُ ابن الصَّلاح (وتَبِعه بَعْدُ الإمامُ النَّووي، وابنُ دقيق العيد، والحافظُ الذَّهبي رحمهم الله تعالى) إلى أنَّ مُرادَه بها: هو أن يكون رجالُ ذلك الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم في كتابيهما، وتصرُّف الحاكم يُقَوِّيه، فإنَّه إذا كان عنده الحديثُ قد أخرجا معاً أو أحدُهما لرُواته قال: «صحيحٌ على شرطهما أو أحدهما».

وإذا كان بعضُ رُواته لم يُخْرِجا له قال: «صحيحُ الإسناد» فحسب.

ويُوَضِّح ذلك قولُه في باب التوبة، لمَّا أَوْرَد حديثَ أبي عثمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً: «**لا تُنْزَعُ الرَّحْمَةُ إلَّا مِنْ شَقِيٍّ**»، قال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النَّهْدِي، ولو كان هو النَّهْدِي لحَكمتُ بالحديث على شرط الشيخين» (المستدرك: ح/ ٢٤٩).

فدَلَّ صنيعُه هذا على أنَّه إذا لم يُخْرِجا لأحد رُوَاة الحديث

لا يحكم به على شرطهما، وإنْ كان قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان فيُصَحِّح على شرطهما بعضَ ما لم يُخْرِجا لبعض رُوَاتِه فيحمل ذلك على السَّهْو والنِّسْيان (التقييد والإيضاح: ص: ١٧ ـ ١٨).

إِسْنَادُهُ فاسِدٌ:

المرادُ به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ، وقد استعمله ابنُ عَدِي في «الكامل» (١/ ٣١٤ ـ ٣١٨) بلفظٍ مقاربٍ له في ترجَمة (سليمان بن داود الخَوْلاني) عند كلامه على حديث الصَّدَقات؛ فقال:

«. . . . وأمَّا حديثُ الصَّدَقات فله أصلٌ في بعض رواية مَعْمر، عن الزُّهْرِي، عن أبي بَكْر بن عَمْرو بن حَزْم، فأفسد إسنادَه، وحديثُ سليمان بن داود مُجَوَّدُ الإسناد».

قَصَد ابنُ عدي بقوله: «أفْسَدَ إسنادَه» أي أفْسَد بروايته مُرْسَلاً أو موقوفاً فصار ضعيفاً؛ وذلك لأنَّه فَقَد شرطاً من شروط القبول، وهو «الاتصالُ»، ودَلَّ على مراده هذا قولُه: «مجوَّد الإسناد» أي: « مُتَّصِلُ الإسناد وحَسنُه».

إِسْنَادُهُ فِيْهِ اخْتِلَافٌ:

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ اختَلَفَ الأئمَّة في رُوَاته.

إِسْنَادُهُ فِيْهِ ضَعْفٌ:

المراد به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ، ويَلْتحِق بقولهم: «إسناده ضعيفٌ».

إِسْنَادُهُ فِيْهِ مَقَالٌ:

المراد به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ وقد تُكُلِّم في رواته.

إِسْنَادُهُ فِيْهِ نَظَرٌ:

انظر «في إسناده نظرٌ» في حرف الفاء.

إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ أو «قَوِيُّ الإِسْنَادِ»:

وفي معناه قولان:

الأول: وهو مرادفٌ لقولهم: «إسناده صحيحٌ» وحُكْمُه كحُكْمِه.

الثاني: وهو أَنْزَلُ رتبةً من قولهم «إسناده صحيحٌ»، وأعْلىٰ رتبةً من قولهم «إسنادُه حَسَنٌ لذاته»، وهذا هو الرَّاجِحُ؛ وذلك لأنَّه لا يُعْدَلُ عن وصف الإسناد بالصحة إلى غيره إلَّا لنكتةٍ.

إِسْنَادُهُ كالشَّمْسِ:

يُراد بهذا اللفظِ المبالغةُ في صحة إسناد الحديث.

مثال ذلك:

قال الإمام ابن قيِّم الجَوْزيَّة رحمه الله تعالى في أثناء كلامه على حديث: (مَنْ عَشِقَ فعفَّ فمَاتَ ماتَ شهيداً): «فلو كان إسنادُ هذا الحديث كالشَّمْس كان غَلَطاً ووَهْماً، ولا يُحْفَظ عن رسول الله ﷺ لفظُ العِشْق في حديثٍ صحيحٍ البتَّة» (انظر: «زاد المعاد» ٣/ ٢٦٧، و«روضة المحبِّين» ص: ١٨٠ ـ ١٨٢، و«الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي» ص: ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

إِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ أو «لا بَأْسَ بإِسْنَادِه»:

هذا اللفظُ في مرتبة قولهم: «إسناده حَسَنٌ»؛ لأنَّ لفظ «صَدُوق» الذي يقال فيمن وُصِف به بأنَّ حديثه حسنٌ، هو وقولهم: «لا بأْسَ به»، و«ليس به بَأْسٌ» في مرتبةٍ واحدةٍ على الصحيح، ولا يعني إطلاقُ

هذا الحُكْمِ على حديثٍ ما: أنَّه حَسَنٌ في نفسِه، فقد يكون المَتْنُ مضطرباً أو مُعَلَّلاً، وإنَّما هذا الحُكْمُ مُنْصَبٌّ على الإسناد فقط، لكن إنْ أُطْلِقَ ولم يُذْكَرْ للحديث علَّةٌ تَمْنَع من قبوله، فالرَّاجحُ أنَّه حُكْمٌ على المَتْنِ أيضاً (معجم مصطلحات الحديث: ص: ٣٠).

إسْنَادُهُ لا يَمْضِي:

لغةً: (لا يَمْضي): أي: لا ينفذ، ولا يجوز.

واصطلاحاً: تُسْتَعْمَلُ هذه العبارةُ للجَرْح إذا وُصِف راوي الإسناد بالضَّعْف، أو بسُوء الحفظ.

وأمَّا إذا اسْتُعْمِلَتْ في راوٍ بسبب عَدَمِ انتقائه في الرواية، وتحديثِه عن كلِّ أحدٍ فلا قَدْحَ فيه، إلَّا إذا كان عن عَدَمِ تمييزٍ وفَهْمٍ، وكَثُر منه ذلك.

ومثالُ ذلك:

قال الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٧/ ٣٤٧) في ترجَمة (ثُمامَة بن حصين، أبو ثفال، المري الشاعر المدني) بعد سَوْقِ هذا الحديث: «لا صلاةَ لمَن لا وُضُوءَ له، ولا وُضُوءَ لمن لم يَذْكُرِ اسمَ الله عليه، ولا يُؤْمِنُ بي مَنْ لا يُحِبُّ الأَنْصارَ»: لفظ (وَهْب)، وقد روى عن أبي ثفال ابنُ حَرْمَلَة، وصَدَقَة مَولى الزُّبَيْر، وسليمانُ بن بلال... وجماعةٌ ويقال هو ثمامة بن وائل، ما هو بقويٍّ، ولا إسنادهُ يَمْضي...».

إِسْنَادُهُ لَيْسَ بالْقَوِيِّ:

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ، ويَلْتَحِق بقولهم: «إسناده ضعيفٌ».

إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذلِكَ الْقَائِم :

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ، ويَلْتَحق بقولهم: «إسناده ضعيفٌ».

إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِشَيءٍ :

المراد به أنَّ إسناد الحديث دائرٌ بين (الموضوعِ) و(الضعيف جداً).

تنبيه :

إنْ أُريد بهذه العبارة باضطراب الإسناد فهو من عبارات الجَرْح في راويه، مثال ذلك: قال العُقَيْليُّ في ترجَمة (نَجيح أبي مَعْشَر المَدِيني مولى المَهدي): حَدَّثني محمَّد قال: حدَّثني معاويةُ بن صالح قال: سمعتُ يحيى قال: أبو مَعْشَر نَجيح مولى بني هاشم ضعيفٌ، إسنادُه لَيْس بشيءٍ، يُكْتَب مِن حديثه الرقائقُ. .» (الضعفاء: ٤/٣٠٨).

وإنْ أُريد به: أنَّ راويه يروي عن كلِّ أحدٍ وليس من أهل التحرِّي فالقَدْحُ بهذا له شروطٌ، فقد فَعله من أئمَّة الحديث: سفيان الثوري، وقتادة بن دعامة السَّدُوسي، وابن جُرَيْج وغيرهم.

ولكن يُقْدَح فيمن لا يُمَيِّز ولا يَفْهَم، وإنْ كان بمعنى: أنَّه لم يَسْمَعْ من مشايخه، وادَّعى سَماعَ ما لم يَسْمَعْ، ولقاءَ مَن لم يَلْقَ فهذا طعنٌ في العدالة، ومنزلتُه أَرْدأُ مِن ذلك في الجَرْح، والله أعلم (انظر «الشفاء العليل» ص: ١٨٣).

إِسْنَادُهُ لَيِّنٌ :

المُرادُ به أنَّ إسناد الحديث ضَعِيْفٌ، ويَلْتَحق بقولهم: إسنادُه ضعيفٌ».

إسْنَادُهُ مُتَماسِكٌ:

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ، ولكنَّه لم يَبْلُغْ درجةَ الوَضْع، استعمل هذه العبارةَ الحافظُ السَّخَاوي ـ رحمه الله تعالى ـ فقال: «وأعْلى ما يقع لنا ما بين القُدَماء من شيوخنا وبين النبيِّ ﷺ فيه بالإسناد الصحيح عشرةُ أنْفُسٍ؛ وذلك من الغَيْلانِيَّات، وجزء الأنصاري، وجزء ابن عَرَفَة، وجزء الغِطْريفي وغيرها، بل وتقع لي العِشَارِيَّات بالسَّند المتماسِك من «المعجم الصغير» للطَّبَراني وغيره، ولا يكون الآن في الدنيا أقلُّ من هذا العدد، وكذا وقعت العشارياتُ لشيخي بالأسانيد المتماسكة، ولشيوخه بالأسانيد الصحيحة ونحوِها» (انظر «فتح المغيث» ٣/ ١١).

وقولُ الحافظ العِراقي: «أنَّه وقعت العشارياتُ لشيخي بالأسانيد المتماسكة، ولشيوخه بالأسانيد الصحيحة» ونحوه، يَدُلُّ على أنه أراد بـ «المتماسِك» (الضعيفَ) الذي لم يَبْلُغ درجةَ الوَضع، وإلَّا لكان أَطْلَق عليه وَصْفَ الصِّحَّة أيضاً.

إسْنَادُهُ مُسْتَقِيْمٌ:

هذا اللفظُ مشتركٌ بين الصحة والحسن؛ وذلك بحسب حال رُواة سُنَن الحديث في العدالة والضَّبْط، كما هو مُقرَّرٌ في الفَرق بين شروط (الحديث الصحيح)، و(الحديث الحسن).

انظر: «مُسْتَقيمٌ» في حرف الميم.

إسْنَادُهُ مُظْلِمٌ:

اسْتَعْمَلَ هذه العبارةَ بعضُ أئمَّةُ الحديث أمثال الإمام يحيى بن

معِيْن، وابن عدي، والحافظ الذَّهبي وغيرِهم، والمراد بها أنَّ في إسناد الحديث مجاهيلَ لا يُعْرَفون.

مثالُ ذلك:

حديثُ أُبَيٍّ بن عِمَارةَ ـ رضي الله عنه ـ أنَّه قال: يا رسول الله! أَمْسَحُ على الخُفَّيْن؟ قال: «نَعَمْ»، قال: يوماً؟ قال: «نَعَمْ»، قال: ويَوْمَيْن؟، قال: «ويَوْمَين» قال: وثلاثةُ أيَّامٍ؟ قال: «نَعَمْ، وما شِئْتَ» (رواه أبو داود في كتاب الطهارة باب التوقيت في المسح، برقم: ١٥٨، وقال: ليس بالقويِّ).

قال المُنْذِرِيُّ: «قال الإمام أحمد: رجالُه لا يُعْرَفون، وقال ابنُ مَعِيْن: إسناده مُظْلِمٌ» (انظر «مختصر سنن أبي داود»).

الإِسْنَادُ الْمُعَنْعَنُ:

هو قولُ الرَّاوي: فلانٌ عن فلانٍ، بلفظ «عَنْ» من غير تصريحٍ بالتحديث والإخبار والسَّمَاع.

انظر: «تدليس الإسقاط» في حرف التَّاء.

الإِسْنَادُ النَّازِلُ:

لغةً: النازل: اسمُ فاعلٍ من «النُّزُول» وهو: «الحُلُوْل».

واصطلاحاً: هو السَّنَدُ الذي كَثُرَ عددُ رجاله بالنِّسْبة إلى سندٍ آخَرَ، يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعددٍ أقلَّ، وهو ضِدُّ «العالي».

إِسْنَادُهُ نَظِيْفٌ:

انظر: «إسنادٌ صحيحٌ نظيفٌ».

إِسْنَادُهُ هَالِكٌ:

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث دائرٌ بين (الموضوع) و(الضعيف) جدّاً.

إسْنَادُهُ واهٍ بمَرَّة:

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث دائرٌ بين (الموضوع) و(الضعيف) جدّاً.

الإشَارَةُ بالرَّمْز:

لغةً: (الإشارةَ): أي: «الإيماء» و(الرَّمْزُ): كلُّ ما أَشَرْتَ إليه ممَّا يُبَان بلفظٍ بأيّ شيءٍ أشرتَ إليه بيدٍ أو بعينٍ (لسان العرب).

واصطلاحاً: اختصارُ بعض ألفاظ الأداء في الخَطِّ دون النُّطْق.

وكان من منهج المحدِّثين أن يختصروا بعضَ الكلمات التي يَكْثُر ذكرُها، في الكتابة فقطْ، وينطقون بها كاملةً دون اختصارٍ، وشاع ذلك وَظَهر، حتَّى لا يكاد يلتبس، ولا يحرج الواقف عليه، وممَّا اختصروه:

ثنا = دثنا = نا = حَدّثنا.

ثني = دثني = حَدَّثِني.

أنا = أرنا = أثاً = أَخْبَرَنا.

ولم يَصطلحوا على اختصار: (أنبأنا)، وكذا (أخبرني) (فتح المغيث: ٢/ ٢١٤).

قثنا = ق ثنا = قال حَدَّثنا.

(ح): حرفٌ يُوَضَع عند الانتقال من إسنادٍ إلى إسنادٍ آخر للحديث يلتقي مع ما سبق، وهذا كثيرٌ جدّاً في «صحيح مسلم» وغيره.

فائدةٌ:

جَرَتْ عادةُ المحدِّثين بحذف «قال» أو نحوه فيما بين رجال الإسناد خطّاً، ولا بُدَّ مِنَ اللفظ به حال القراءة.

وإذا كان في الإسناد «قُرِىء على فلانٍ حَدَّثَنا فلانٌ» فينبغي للقارئ أن يقول: «قُرِىء على فلانٍ، قال: حَدَّثَنا فلانٌ».

وإذا تكرَّرت كلمةُ قال: كقوله في «صحيح البخاري»، وحدَّثَنا صالحُ بن حَيَّان، قال: قال عامرُ الشَّعْبي: فإنَّهم يَحْذِفون إحداهما في الخَطِّ، وعلى القارىء أن يلفظ بهما، والله أعلم.

إشْكالُ الْحَديْثِ:

انظر: «مُشْكِل الحديثِ» في حرف الميم.

أَشْهَدُ على فُلَانٍ أنه:

هي من ألفاظ الأداء التي عَقَّد الرَّامَهُرْمُزِيّ أبواباً في تنويعها في كتابه الرَّائد الشهير: «المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي».

مثالُ ذلك

١ ـ كقول أبي سعيد: «أَشَهْدُ على رسولِ الله ﷺ أنَّه نَهَى عن الجَرِّ أن يُنْتَبَذَ فيه» («المحدِّث الفاصل» ١/ ٤٦٢).

٢ ـ وقول عبد الله بن طاووس: «أَشْهَدُ على والدي أنَّه قال: أَشْهَدُ على جابرٍ بن عبد الله أنَّه قال: أَشْهَدُ على رسول الله ﷺ أنَّه قال: «أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ...» (أخرجه الطَّبَراني في «الأوسط» ٤/ ٣٠٩، برقم: ٤٢٨٦).

الأَصَاغِرُ:

انظر: «أصَاغر الصحابة».

أَصَاغِرُ الصَّحَابَة:

هم صِغَار الصَّحابة الذين توفِّي النبيُّ ﷺ عنهم ولم يصلوا سِنَّ البُلُوغ.

أَصْحَابُ الْحَدِيث:

انظر: «أهل الحديث».

أصْحَابُ الرَّأي :

انظر: «أهل الرَّأي».

أَصْحَابُ الفُنُوْنِ:

يُراد بهم: علماء الحديث، والفقه، والأصول.

أَصْحَابُ الْمَحَابِرِ:

يُرَادُ بِهم: طُلاَّب الحديث، يَكْتُبونه استملاءً من المحدِّثين أو من مَجَالس الحديث.

أَصَحُّ الأَسَانِيْدِ:

تَنْقُلُ إلينا كتبُ «أصول الحديث» اتجاهاتٍ للعلماء في الحكم على الأسانيد، فما هو أصحُّها ؟

فجَنح البعضُ إلى الإطلاق فعبَّر بأَصَحِّ الأسانيد دون قيدٍ، والمروي عن أحمد وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ أَنَّ أصحها: الزهريُّ، عن سالمٍ، عن أبيه.

ويقول الإمام يحيى بن مَعِيْن: أَصَحُّها: الأعمش، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن ابن مسعود.

كما نُقِلَ عن الإمام البخاري: أَصَحُّ الأسانيد: مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ.

ويرى أبو منصور التَّمِيْمي أنَّ أجلَّ الأسانيد: الشافعيُّ عن مالكٍ،

عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ؛ لإجماع أهل الحديث على أنه لم يكن في الرُّواة عن مالكٍ أَجَلُّ من الشافعيِّ.

وبنى بعضُ المتأخِّرين على ذلك أن أجَلَّها: رواية أحمد بن حنبل، عن الشافعي لاتفاق أهل الحديث على أنَّ أجلَّ من أخذ عن الشافعيِّ من أهل الحديث الإمامُ أحمد.

ولكن الذي انتهى إليه التحقيقُ عندهم، وكان هو المذهبُ المختار؛ أنه لا يُجْزَمُ في إسنادٍ أنه أَصَحُّ الأسانيد مُطْلَقاً من غير قيدٍ، بل يُقَيَّد بصحابيٍّ أو بلدٍ مخصوصٍ؛ فيقال مثلاً: أَصَّح أسانيد أبي بكر، وأصح أسانيد المدينة.... الخ.

وإنما طلب التقييدُ لعُسْر الإطلاق في هذا؛ إذ يتوقَّف الأمر على وجود درجاتٍ القبول في كل فردٍ من أفراد الرواة في السَّند المحكوم له. (انظر: «تدريب الراوي»، و«ألفية السيوطي» شرح الشيخ أحمد شاكر ص: ٧ ـ ٩).

أَصَحُّ شَيءٍ في الْبَابِ:

يُوجَد في «جامع الترمذي» كثيراً، وفي «تاريخ البخاري» وغيرهما قولُهم: «أَصَحُّ شيءٍ في الباب كذا»، أو «أَحْسَنُ شيءٍ كذا»، أو«حديثُ فلانٍ أَصَحُّ من حديثِ فلانٍ أو أحسن».

فهل هذا حكمٌ للأحاديث بالصحة أو الحسن؟

ربَّما يتوهَّم من لا إحاطةَ عنده أنَّ ذلك هو المرادُ، وليس الحالُ كذلك، بل المراد المفاضلة، وبيان رُجْحان بعضها على بعضٍ بقطع النظر عن ثبوت الصحة أو الحسن، قال النَّووي في «الأذكار»:

«لا يَلْزَم من هذه العبارةِ صحةُ الحديث، فإنَّهم يقولون: (هذا

أَصَحُّ ما جاء في الباب)، وإنْ كان ضعيفاً، ومرادهم أَرْجَحُه أو أَقَلُّه ضَعْفاً» اهـ. (انظر: «تدريب الراوي» ١/ ٣٩).

أَصَحُّ شَيْءٍ في الْبَابِ كَذَا:

انظر: «أَصَحُّ شيءٍ في الباب».

أَصْدَقُ البَشَرِ وأَوْثَقُ الخَلْقِ:

مِنْ أعَلى مراتب ألفاظ التعديل، زاده الحافظُ السَّخَاوي، وهو بمثابة «أوْثَقُ الناس» بصيغة (أفعل)، أو بتكرير الصفة لفظاً، كـ «ثِقَةٍ ثِقَةٍ» أو معنىً، كـ «ثِقَةٍ حَافظٍ».

شاهده:

قالَ هشامُ بن حسان: «حدَّثَني أَصْدَقُ من أدركتُ من البَشَر: محمَّد بن سِيْرين...». (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٦٢).

وأَلْحق به الحافظُ ابن حجر عبارَةَ: «إليه المنتهى في التثبُّت».

الأَصْلُ:

هو الكتابُ الذي جَمَع فيه المحدِّثُ مَرْوِياتِه سَماعاً أو إجازةً بخَطِّه أو بخطِّ غيره، مع مقابلتِه وكتابة سماعِه فيه.

أَصْلُ الحَدِيْث:

كثيراً ما يذكر المُحدِّثون في تخريجاتهم هذه العبارةَ، فيقولون مثلاً بعد تخريج حديثٍ ما: «وأَصْلُه في الصحيحين أو في أحدِهما»، أو «أصله في السُّنَن من رواية فلانٍ ـ لشخصٍ آخَرَ» فما مرادهم بذلك؟

الأصلُ في اللغة: أسفل كلِّ شيءٍ، وجمعه: (أصول)، لا يكسر على غير ذلك (انظر: «لسان العرب»).

قوله: (أسفل كلِّ شيء): يعني الذي يعتمد عليه أعلاه، كجَذْعِ الشجرة أصلٌ لها لا تقوم إلا به، ونحو ذلك.

و«أصل الحديث» في اصطلاح المحدِّثين:

اتحاد مَخْرَج الحديث، وإنْ اختلف لفظهُ ومعناه عن الأصل المَرْوِيّ فيه، وقد يراد به اتحادُ لفظه ومعناه، أو أحدُهما دون اتحاد مخرجه.

شرح التعريف:

قوله: (اتحاد مَخْرَج الحديث، وإنْ اختلفَ. . .) الخ، أي: أنَّه من رواية الصحابيِّ نفسِه، وإنْ اخْتَلَف لفظُ الحديث المُخرج ومعناه عما هو في الأصل المروي فيه.

ويُوَضِّحُ ذلك كتبُ المُسْتَخْرَجات التي على الصَّحيحَيْن، فإنَّ المُسْتَخْرِجين لم يلتزموا لفظَ أي من الصحيحين، بل رَوَوْه بالألفاظ التي وقعتْ لهم عن شيوخهم مع المخالفة لألفاظ الصحيحين، وربَّما وقعت المخالفةُ أيضاً في المعنى، ولهذا لا يَصِحُّ عَزْوُ ألفاظ متون المستخرَجات للصحيحين، إلَّا إنْ عُلِم أنها في «المستخرج» بلفظهما بمقابلته عليهما، فيقال مثلاً: رواه الإسماعيليُّ في مستخرجه وأصلُه في «صحيح البخاري».

يوضِّح ذلك الاعتراضُ الذي أَوْرَده الحافظُ العِراقيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وجوابه عليه، حيث قال: «فإنْ قيل: فهذا البَيْهَقِيُّ في «السنن الكبرى» و«المعرفة» وغيرهما، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة»، وغيرُ واحدٍ يروُون الحديثَ بأسانيدهم ثم يَعْزونه إلى البخاريِّ أو مسلمٍ مع اختلاف الألفاظ والمعاني؟

والجـواب:

أنَّ البيهقي وغيره ممَّن عزا الحديثَ لواحدٍ من الصحيحين، إنما يريدون أَصْلَ الحديث لا عَزْوَ ألفاظِه» (انظر «التبصرة والتذكرة» ١/ ٥٨ ـ ٦٢).

أَصْلُ الشَّيخِ:

الكتابُ الذي كتب فيه الشيخُ أحاديثَه بخَطِّ يده.

أَصْلُ المُصَنِّف:

أي: كتاب المُصَنِّف بخَطِّ يده، «انظر» «أَصْل الشيخ»

أَصْلٌ مَعْمُوْلٌ بِهِ:

يراد به: حديثٌ يُطَبَّق ما جاءَ به من أحكامٍ.

أَصْلَحَ في كتابه أو في كتاب غيره:

تُسْتَعْمل هذه العبارةُ طَعْناً في الراوي من جِهَة عدالته، إذا روى حديثاً وخُوْلِفَ فيه، وطُلب منه الأَصْلُ فقد يكون الأَصْلُ رديئاً، ويجد الناقدُ فيه: أنَّ الراوي قد أَلْحَقَ فيه بعضَ الأحاديث، أو أَصْلَحَ فيه بعَض الأسانيدَ والمتونِ، ومِن هنا يَطْعَنُون في الراوي من جهة عدالته.

لكن قد يَفْعَل هذا الثِّقَةُ المُتْقِنُ لحديثه، أو لحديث بعض المشايخ.

مثال ذلك:

وقد جاء في «الكامل» (٥/ ١٩٨٣) في ترجَمة (عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد) قال الإمام يحيى بن مَعِيْن: «كان أَصْلَحَ كُتُبَ (ابن عُلَيَّة) عن (ابن جُرَيْج)، فقيل له: كان عبدُ المجيد بهذا المحلِّ؟

فقال: «كان عالماً بكتب ابن جُرَيْجٍ إلَّا أنَّه لم يكن يَبْذُلُ نفسَه للحديث».

كذلك قد تَذْهَبُ كُتُبُ المحدِّث في حريقٍ أو غَرَقٍ، أو تُسْرَق فَيَنْسَخ أحاديثَه ومَرْوِيَّاتِه من كتبٍ أخرى عليها سَماعُه، فمثلُ هذا لا يَضُرُّه، لكن إذا كَتَبها من كتبٍ ليس عليها سماعُه فهذا يَضُرُّه ما لم يكن ثَبْتاً؛ لأنَّه إذا كان ثَبْتاً يُحْمَل على أنَّه يَحْفَظ حديثَه ثم قابَلَ هذه النُّسَخَ بما يَحْفَظ وتأكَّدَ من صِحَّتَها، أو عَلِمَ أنَّ هذه الكُتبَ قُوبِلَتْ على أصوله قبل ضِياع أصوله وكانت مطابقةً لها (انظر «شفاء العليل» ص: ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

الأَصْنَاف:

انظر: «الأبواب».

الأُصُوْلُ:

الأحاديثُ التي أخرجها المحدِّثُ أصالةً، لا شاهداً ولا متابعاً، وهٰذا الاصطلاحُ خاصٌّ بأحاديث «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

أُصُوْلُ التَّخْرِيْجِ:

لغةً: **(الأُصُوْل)** جمع: «أَصْل» وهو أساسُ كلِّ شيءٍ يبنى عليه غيرُه، من الأعيان، أو المعاني (معجم مقاييس اللغة» انظر مادة: أصل، و«القاموس المحيط» انظر مادة: أصل).

لغةً: **(التخريج)** من «خَرَّج» الرباعي على وزن «فَعَّل» مصدره «التخريج»: مشتقٌّ من النفاذ والخروج والانفصال من مكانٍ إلى آخر سواء في الأعيان أو المعاني.

واصطلاحاً: هو: معرفة حال الراوي، والمَرْوِي، ومَخْرَجِه، وحُكْمه صحةً وضَعْفاً بمجموع طُرُقه، وألفاظه [التأصيل في أصول التخريج: ص: ٤١].

هذا تعريف «التخريج» بمعناه الدقيق، وهو المراد عند الإطلاق.

وأمَّا معرفةُ كيفية حصول هذه الأصول فهو كما قال الشيخُ بَكْر بن عبد الله أبو زَيْد في كتابه القيِّم «التأصيل في أصول التخريج» (ص: ٤١):

«إنَّ هذه الأُصول تحصل ملكتها للمحدِّث، حِفْظاً، وفَهْماً، ومعرفةً؛ من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، للاصطلاح وكتب السنَّة والأَثر، ونفاذ البصيرة بمنازل الرواية والرُّواة، ومعرفة طبقاتهم ومراتبهم، واعتبار أسانيد المَرْوِي، مع ما يحصل للمحدِّث بطول تمرُّسه كقولهم: (هذا الحديثُ يُشْبه حديثَ فلانٍ)، (أو لا يُشْبِه حديثَ فلانٍ)».

انظر «التخريج» في بابه للاطلاع على تعريفاتٍ أخرى له.

أُصُوْلُ الحَدِيْثِ:

لغةً: انظر تعريفَ «الأصول» اللُّغَويَّ في: «أصول التخريج»، وتعريف «الحديث» اللُّغَويَّ والاصطلاحيَّ في «الحديث» في حرف الحاء.

واصطلاحاً: يُقْصَد بـ «أصول الحديث» مجموعةُ القواعد والقوانين التي يُتوصَّل من خلالها إلى تمييز مقبول الحديث مِن مَرْدُوْدِه، ومعرفة آداب روايته، وكيفية فهمه.

ولهذا العلم تسمياتٌ أخرى «علم مُصْطَلَح الحديث» أو «علم

الحديث» أو «علوم الحديث» وقد كتبنا عنه في مستهلِّ المعجم تعريفاً جامعاً.

الأَصُولُ الْخَمْسَةُ:

يُقْصَد بها: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» و«سُنَن أبي داود» و«جامع الترمذي» و«سُنَن النَّسَائي».

اشتهرتْ هذه الخمسةُ عند المحدِّثين لاشتمالها على صحة أصولها، كما قال أبو طاهر السَّلَفي رحمه الله تعالىٰ (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ).

الأَصُوْلُ السِّتَّةُ:

يُراد بها كُتُب الحديث السِّتَّة، وهي:

١ ـ الجامع الصحيح المُسْنَد من حديث رسول الله ﷺ وسُننه وأيّامه (المعروف بـ«صحيح البخاري»): للإمام محمد بن إسماعيل ابن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفي البخاري، أبي عبد الله (المتوفىٰ سنة: ٢٥٦هـ).

٢ ـ المُسْنَد الصحيح المختصر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ (المعروف بـ «صحيح مسلم»): للإمام مسلم بن الحجَّاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القُشَيْري النَّيسابوري (المتوفىٰ ٢٦١هـ).

٣ ـ الجامع المختصَر من السُّنَن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العملُ (المعروف بـ«جامع الترمذي»): للإمام محمد بن عيسىٰ بن سَوْرَة بن موسىٰ بن الضَّحَّاك السُّلَمي الترمذي، أبو عيسىٰ (المتوفىٰ ٢٧٩ هـ).

٤ ـ **كتاب السُّنن (المعروف بـ«سنن أبي داود»)**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن شدَّاد بن عمرو بن عامر الأزدي السِّجستاني (المتوفىٰ سنة: ٢٧٥ هـ).

٥ ـ **سُنَن النَّسَائي**: للإمام أبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سِنان بن بحر بن دينار النَّسائي (المتوفىٰ ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **سُنَن ابن ماجَهْ**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن يزيد بن ماجَهْ الرِّبَعي القَزْويني (المتوفىٰ ٢٧٥ هـ).

وأمَّا تسمية هذه الكُتب بـ «الأصول» فهي لاحتوائها على معظم الأحاديث النبويَّة، والاستغناءِ بها في الجملة عن غيرها، وهي كادتْ لا تُغادِر من صحيح الحديث إلَّا النَّزْرَ اليسيرَ، وهي التي عليها يعتمد المستنبطون، وبها يعتضد المناظرون، وعن محياها تُجاب الشبه، وبضوئها يهتدي الضَّالُّ، وببرد يقينها تثلج الصدورُ.

أَضْبَطُ النَّاسِ:

هذه اللَّفْظَةُ من أعلى مراتب التعديل، التي زادها الحافظُ ابن حجر، وجعلها مرتبةً من مراتب التعديل (انظر: «شرح النخبة» ص: ١٣٦ ـ ١٣٧).

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث مَن اتَّصَفَ بها.

الاضْطِرَابُ:

انظر: «المُضْطَرِب» في حرف الميم.

الأَطْرَافُ:

لغةً: (الأطراف): جمع «طَرَفٍ» وطَرَفُ الشيءِ: منتهاه، وطرف

الشيء: جانباه. (لسان العرب).

وطَرَفُ الحديث معناه: الجزءُ من مَتْنِه الدَّالُّ على بقيته، مثل قولنا: حديث «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ...»، و«بُنِيَ الإِسْلاَمُ على خَمْسٍ».

واصطلاحاً: كتب الأطراف: وهي كتبٌ يقتصر مؤلِّفوها على ذِكْر طَرَفِ الحديث الدَّالِّ عليه، ثم ذِكْرِ أسانيده في المراجع التي ترويه بإسنادها، وبعضُهم يَذْكُر الإسنادَ كاملاً، وبعضُهم يقتصر على جزءٍ من الإسناد.

فوائدها:

لكتب الأطراف فوائدُ متعدِّدةٌ، أشهرها ما يلي:

١ ـ تسهيلُ معرفة أسانيد الحديث، لاجتماعها في موضعٍ واحدٍ.

٢ ـ معرفة مَن أخْرَجَ الحديثَ من أصحابِ المَصادر والأصول، والبابِ الذي أَخرجوه فيه، فهي نوعٌ من الفهارس متعدِّد الفوائد. (انظر: «مناهج المحدِّثين العامة» ص: ٩٥).

٣ ـ معرفة عدد أحاديث كلِّ صحابيٍّ في الكتب التي عُمِلَ عليها كتابُ الأطراف.

أشهر كتب الأطراف:

وكتب الأطراف كثيرةٌ، أذكرُ هنا ما هو الأشهر منها:

١ ـ **أطرافُ الصحيحين**: لأبي مسعود إبراهيم بن محمَّد الدِّمَشْقِي (المتوفَّى سنة ٤٠١ هـ).

٢ ـ **أطرافُ الصحيحين**: لأبي محمَّد خَلَف بن محمَّد الواسِطِي (المتوفَّى سنة ٤٠١ هـ).

٣ ـ الأشرافُ على معرفة الأطراف: (أي أطراف السُّنَن الأربعة):

للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المشهور بـ «ابن عَسَاكر» (المتوفَّى سنة ٥٧١ هـ).

٤ ـ تحفةُ الأشراف بمعرفة الأطراف: للحافظ الإمام أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفَّى سنة ٧٤٢ هـ)، جَمَع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة، وبعضَ ملحقاتها، وهذه الملحقات هي:

مقدِّمة «صحيح مسلم» و «المَراسيل» لأبي داود السِّجِسْتاني، و«العِلَل الصغير» للترمذي، «الشمائل» للترمذي، و«عمل اليوم والليلة» للنَّسَائي.

ورَمَز لكلٍّ من هذه الكتب، وكلِّ كتابٍ من الكتب الستة برَمْزٍ خاصٍّ، أوْضَحه في مقدِّمة كتابه، ويرتِّب الكتاب تراجمَ الصحابة بحسب ترتيب الألف باء.

٥ ـ إتحافُ المَهَرة بأطراف العَشَرة: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفَّى سنة ٨٥٢ هـ).

يذكر هذا الكتابُ أطرافَ كتب الحديث العشرة، وهي:

* الموطَّأ.
* مُسْنَدُ أحمد.
* صحيح ابن خُزَيْمَة.
* صحيح ابن حِبَّان.
* مُسْتَخْرَج أبي عَوَانة.
* سُنَن الدَّارقُطْنِي.

* مسند الشافعي.

* مسند الدَّارمي.

* مُنْتَقى ابن الجارُود.

* مُسْتَدْرَك الحاكم.

* شرح معاني الآثار للطَّحاوي.

وإمَّا زادَ العددَ واحداً؛ لأن «صحيح ابن خُزَيْمَة» لم يُوجَد منه سوى قدر رُبعه.

٦ ـ أطرافُ المسانيد العَشَرة: لأبي العبَّاس أحمد بن محمَّد البُوصِيْري (المتوفَّى سنة: ٨٤٠ هـ).

يذكر هذا الكتابُ أطرافَ عشرة مسانيد وهي:

* مُسْنَدُ أبي داود الطَّيَالِسيّ.

* مسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَد.

* مسند إسحاق بن رَاهْوَيْه.

* مسند أحمد بن مَنِيْع.

* مسند الحارث بن محمد بن أبي أُسَامة.

* مسند أبي بكر الحُمَيْدي.

* مسند محمد بن يحيى العَدَني.

* مسند أبي بكر بن أبي شَيْبَة.

* مسند عبد بن حميد.

* مسند أبي يَعْلَى المَوْصِلي.

٧ ـ ذخائرُ المواريث في الدلالة على مواضع الحديث: للشيخ عبد الغني النَّابُلْسِي (المتوفَّى سنة ١١٤٣ هـ).

جمع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة والموطأ، على طريقة ترتيب «تحفة الأشراف» وكأنَّه مختصرٌ منه، لكنَّه امتازَ بالتفنُّن في التصنيف، حيث لحظ التنوُّعَ في تراجم أسماء الصحابة، فقسَّم الكتاب بحسب ذلك إلى سبعة أبوابٍ. (انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» ص:٢٠١ ـ ٢٠٢، و«مناهج المحدِّثين العامة» ص:٩٦، و«أصول التخريج ودراسة الأسانيد» ص:٤٨ ـ ٤٩).

الإطْلَاقُ:

إطلاق نحو «حدَّثنا» و«أَخْبَرَنا» من غير تقييد عبارة «قراءةً عليه» كـ «حدَّثَنا قراءةً عليه».

الاعْتِبَارُ:

لغةً: مصدر (الاعتبار) «اعْتَبَرَ»، وهو «اخْتَبَرَ» و«امْتَحَنَ» «واعتدَّ به».

ومعناه: النظر في الأمور ليعرف بها شيءٌ آخر من جِنْسها، ليستدلَّ بها على غيرها (انظر «لسان العرب» و«المعجم الوسيط»).

واصطلاحاً: هو تتبُّعُ طُرُق حديثٍ انْفَرَد بروايته راوٍ، ليعرف هل شارَكه في رواية ذلك الحديثِ راوٍ غيرُه من الرُّواة، بأن يرويه بلفظه، أو بمعناه، من نفس السَّند، أو من طريق صحابيٍّ آخر، أو لم يُشارِكه في روايته أحدٌ لا في اللفظ ولا في المعنى.

مثال الاعتبار:

أن يروي حَمَّادُ بن سَلَمة حديثاً لم يُتَابَعْ عليه، عن أيوبَ، عن ابن سِيْرِيْن، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبيِّ ﷺ.

فيُنْظَرُ: هل رَوى ذلك ثقةٌ غيرُ أَيُّوْبَ عن ابن سيرين؟

فإن وُجِدَ عُلِمَ أنَّ للخبر أصْلاً يُرْجَع إليه، وإنْ لم يُوْجَد ذلك فثقةٌ غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلَّا فصحابيٌّ غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأيُّ ذلك وُجِد يُعْلَم به أنَّ للحديث أَصْلاً يُرْجَع إليه، وإلَّا فلا. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٤).

الاعْتِزَالُ:

انظر «المُعْتَزِلَة» في حرف الميم

الإِعْجَامُ:

هو لَفْظُ الكتاب.

يقال: عَجَم أو أَعْجَمَ الحَرْفَ والكتابَ: أي أَزال إِبهَامَه بالنَّقْط والشَّكل.

الإِعْرَابُ:

لغةً: مصدر «أَعْرَبَ».

واصطلاحاً: وهو الشَّكْلُ (أي ضَبْطُ الكلمةِ نحوياً وصَرْفياً).

(انظر «علوم الحديث» ص: ٨٣).

أَعْرَابِيٌّ مجهولٌ:

هذه اللَّفْظَةُ بظاهرها تَقْضي بجهالة الراوي، ولكن يقولُها الإمامُ أبو حاتم الرَّازي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في الصحابي الذي لم يَرْوِ عنه أئمَّةُ التابعين، ولا يُريد بذلك جهالةَ عدالةِ الصحابيِّ.

مثالُ ذلك:

١ ـ قال الحافظُ ابنُ حجر في ترجَمة (مسعود بن الرَّبِيْع بن عَمْرو القاري). «قال أبو حاتم: أعرابيٌّ مجهولٌ، وقد ذكره ابنُ حِبَّان في الصحابة، وقال: مات سنة ثلاثين في خلافة عثمان».

٢ ـ وجاء في «الجرح والتعديل» (٤/ ١/ ٤٢٨) في ترجَمة (مِدْلاج بن عَمْرو السُّلَمي) قال أبي: «مجهولٌ» («لسان الميزان» ٦/ ٢٦).

ومِدْلَاجُ بن عَمْرو هذا صحابيٌّ بَدْرِيٌّ جليلٌ، شَهِد بَدْراً، وأُحُداً والمشاهدَ كلَّها، وتوفي سنة ٥٠هـ، وله ترجَمةٌ في الكتب المصنَّفة.

الإعْضالُ:

«المُعْضَل» في حرف الميم.

الإعْلَالُ:

انظر: «المُعَلّ» في حرف الميم.

الإِعْلَامُ:

انظر: «إعلام الشَّيخ».

إعْلَامُ الشَّيْخِ:

لغةً: مَصْدَر «أَعْلَمَ» أي «أَخْبَرَ».

واصطلاحاً: أن يُعْلِم الشيخُ الطالبَ بأنَّ هذا الحديثَ أو الكتابَ روايتُه أو سَمَاعُه من فلانٍ، أي من غير أن يقولَ: «ارْوِهِ عَنِّي» أو «أَذِنْتُ لك في رِوَايَتِه» أو نحو ذلك.

أعْلَمُ النَّاسِ في فلانٍ:

انظر: «أَثْبَتُ الناسِ في فلانٍ».

أَغْرَبَ عَلَى أَقْرَانِهِ:

أي: تفرَّد بالحديثِ وإنْ لم يُخالِف.

الافْتِتَاحُ:

افتتاح مجلس الحديث أو كتابه بعبارة: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

الأَفْرَادُ:

لغةً: (الأفراد) جمع «فَرْدٍ».

و«الفَرْد»: نصف الزوج، ومن لا نظيرَ له، جَمْعُه: «أفراد» (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: الحديث الفَرْد: هو ما تفرَّدَ به راويُه بأيِّ وجهٍ من وجوه التفرُّد، وهو قسمان: «الفَرْد المُطْلَق» و«الفَرْد النِّسْبِي».

القسم الأول: الفَرْدُ المُطْلَقُ:

وهو ما تفرَّد به راويُه عن جميع الرواة لم يَرْوِه أحدٌ غيرَه.

مثاله:

١ ـ حديث: «إنَّما الأعمال بالنِّيَّات...» تفرَّد به عن عُمَرَ عَلْقَمةُ، وعن علقمة محمدُ بن إبراهيم التَّيْمي، وعن التيميِّ يحيى بن سعيد الأنصاري.

ولا يُعْرَف هذا الحديثُ عن عُمَرَ بن الخطَّاب رضي الله عنه إلَّا من طريق عَلْقَمَة.

٢ ـ حديث «النَّهي عن بَيْع الوَلَاء وهِبَتِه» تفرَّد به عبدُ الله بن دِيْنَار، عن ابن عُمَرَ، ولا يُعْرَف هذا الحديثُ عن ابن عمر إلَّا من طريق عبد الله بن دينار.

حكمه:

حكم (الفَرْد المُطْلَق) يختلف باختلاف أحواله، وهي حالتان:

الأولى: عدم مخالفة راويه بغيره، أي:

إذا كان الراوي ثقةً فحديثُه صحيحٌ.

إذا كان الراوي خفيفَ الضَّبْط فحديثه حسنٌ.

إذا كان الراوي ضَعيفاً فحديثُه ضعيفٌ.

تنبيه:

وإذا رَوى راوي (الفَرْد المُطْلق) أمراً زائداً لم يَرْوِه أحدٌ غيره، فيُنْظَر: فإنْ كان عَدْلًا حافظاً مُتْقِناً موثوقاً به كان ما تفرَّد به صحيحاً، وإنْ كان دون ذلك في الحفظ والضَّبْط كان ما انفرد به حَسَناً.

والثانية: مخالفة راويه لغيره:

إذا كان الراوي والمخالف متساويَيْن، ولا يُمكِن ترجيحُ أحدهما على الآخر، فالمَروِيُّ مضطربٌ.

إذا كان الراوي ثقةً خالفَ من هو أَوْلى منه، فالمَرْوِيُّ شاذٌّ.

إذا كان الراوي ضعيفاً والمخالفُ ثقةً فالمَرْوِيُّ مُنْكَرٌ.

القسم الثاني: **الفَرْدُ النِّسْبِيُّ**:

وهو ما يقع فيه التفرُّدُ بالنسبة إلى جهةٍ خاصَّةٍ، أيّاً كانت تلك الجهةُ. (انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٠٠).

وقد نَوَّع الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ هذا النوعَ إلى أربعة أقسامٍ، هاكها مع أمثلتها:

الأول: **تفرُّدُ شخصٍ عن شخصٍ**:

ومثاله:

ما أخرجه البخاريُّ في كتاب المغازي في باب غزوة الخندق

وهي الأحزاب، برقم (٤١٠١) من صحيحه قال: حدَّثنا خَلاَّدُ بن يحيى قال: حدَّثنا عبد الواحدُ بن أيْمَن، عن أبيه قال: أتيتُ جابراً ـ رضي الله عنه ـ فقال: إنّا يومَ الخَنْدَق نَحْفِرُ، فعُرِضَتْ كُدْيَةٌ شديدةٌ فجاؤوا النبيَّ ﷺ فقالوا: هذه كُدْيَةٌ عُرِضَتْ في الخَنْدَق، فقال ﷺ: «أنا نَازِلٌ».

فهذا الحديثُ تفرَّدَ بروايته: عبدُ الواحد، عن أبيه، من حديث ابن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ وقد رُوِيَ من غير حديث جابر رضي الله عنه.

الثاني: تفرُّد أهل بلدٍ عن شخصٍ:

ومثاله:

ما رواه عبدُ الله بن بُـرَيْدَةَ، عن أبيه بُـرَيْدَةَ ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يَقول: «القَضَاةُ ثَلاَثَةٌ، فاثْنَانِ في النَّارِ، وَوَاحِدٌ في الجَنَّةِ، فأمَّا الاثنانِ: فقاضٍ قَضَى بغير الحَقِّ، وهو يَعْلَمُ فهو في النَّارِ، وقاضٍ قَضَى بغير الحَقِّ وهو لا يَعْلَمُ فهو في النَّارِ، وأمَّا الواحدُ الذي هو في الجَنَّةِ فقاضٍ قَضَى بالحَقِّ فهو في الجَنَّة». (أخرجه البخاري في أول بدء الوحي).

فقد تَفرَّدَ برواية هذا الحديثِ الخُرَاسَانِيُّوْن، قال الحاكم: «رُوَاتُه عن آخرهم مَرَاوِزَة» («معرفة علوم الحديث» ص: ٩٩).

الثالث: تَفَرُّد شخصٍ عن أَهل بلدٍ:

قال الحافظُ ابن حجر: «وهو عكسُ الذي قَبْله، وهو قليلٌ جدّاً، وصُورته: أن ينفردَ شخصٌ عن جماعةٍ بحديثٍ تفرَّدوا به» (النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢/ ٧٠٢).

الرابع: تفرُّدُ أَهل بلدٍ عن أَهل بلدٍ أُخرىٰ:

ومثاله:

ما أخرجه الحاكمُ من حديثِ الحسين بن داود البَلْخي، قال:

حدَّثنا الفُضَيْل بن عياض قال: حدَّثنا منصورٌ، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَقُوْلُ الله عَزَّ وجَلَّ للدُّنْيَا: يا دُنْيَا! اخْدِمي مَنْ خَدَمَني، وأَتْعِبي يا دُنْيَا مَنْ خَدَمَكِ». (أخرجه القُضَاعيُّ في «مسند الشهاب» ٢/ ٣٢، برقم: ١٤٥٤، والديلميُّ في «الفردوس» ٥/ ٢٣٩، برقم: ٨٠٩٤).

قال الحاكمَ: «هذا الحديثُ مِنْ أفراد الخُرَاسَانِيِّيْن عن المَكِّيِّيْنَ، فإنَّ الحسين بن داود بَلْخِيٌّ، والفُضَيْلَ بن عياض عِدادُه في المَكِّيِّيْنَ». («معرفة علوم الحديث» ص: ١٠١).

ملاحظة مهمَّة:

يُطْلِقُ كثيرٌ من العلماء علىٰ «الغَريب» ـ انظر تعريفه في حرف الغين ـ اسماً آخر، هو «الفَرْد» الذي عرَّفناه، وذهبوا إلىٰ أنهما مترادفان، وغايَرَ بعضُ العلماء بينهما، فجَعَل كُلاًّ منهما نوعاً مستقلاً، لكنَّ الحافظ ابن حجر يَعتبرهما مترادفَيْن لغةً واصطلاحاً، إلَّا أنَّه قال: «... أنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيثُ كَثْرَة الاستعمالِ وقِلَّتُه، فالفَرْدُ أكثرُ ما يُطْلِقونه علىٰ «الفَرْد المُطْلَق»، والغريب أكثرُ ما يُطلِقونه علىٰ «الفَرْد النِّسْبِيّ» وهذا من حيثُ إطلاقُ الاسم عليهما، وأمَّا من حيثُ استعمالهم الفعلَ المشتقَّ فلا يُفرِّقُون، فيقولون في المُطْلَق والنِّسْبِيّ: «تَفَرَّد به فلانٌ» أو «أغْرَب به فلانٌ». («شرح النخبة» ص: ٥٧).

من مَظَانِّ الأحاديث الأفراد والغرائب:

١ ـ **مُسْنَد البَزَّار**: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزَّار البَصْري، (المتوفىٰ سنة: ٢٩٦ هـ).

٢ ـ **المُعْجَم الأَوْسَط**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبَراني، (المتوفىٰ سنة: ٣٦٠ هـ).

أشهر المصنَّفات فيها:

١ ـ **غرائب مالكٍ**: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدَّارَقُطْني، (المتوفىٰ سنة: ٣٨٥ هـ).

٢ ـ **الأفراد**: للدَّارَقُطْني.

٣ ـ **السُّنَن التي تفرَّدَ بكلِّ سُنَّةٍ منها أهلُ بلدةٍ**: للإمام سليمان بن الأشعث السِّجِستاني، (المتوفىٰ سنة: ٢٧٥ هـ).

أَفْرَادُ البُخَارِيِّ:

يُراد به تلك الأحاديث الصحيحة التي أَخرجها الإمامُ البخاري في صحيحه، ولم يُخَرِّجْهَا مسلمٌ.

مثال:

١ ـ عن أبي موسىٰ الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قالوا: يا رسولَ اللهِ، أيُّ الإسلامِ أَفْضَلُ؟ قال: «مَنْ سَلِمَ المسلمونَ مِنْ لِسَانِهِ ويَدِهِ». (أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: أي الإسلام أفضل، برقم: ١١).

٢ ـ عن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ عن النبيِّ ﷺ قال: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لأَخِيْهِ ما يُحِبُّ لنَفْسِهِ». (أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: من الإيمان. . .، برقم: ١٣).

أَفْرَادُ البُلْدَانِ:

هو تفرُّدُ أهلِ بلدٍ، أو قُطْرٍ أو قبيلةٍ بحديثٍ لا يرونه لغيرهم،

كحديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «صَلَّى ﷺ على سُهَيْل بن البَيْضَاءِ في المسجد». (أخرجه الترمذي في أبواب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الميت في المسجد، برقم (١٠٣٣) وقال: هذا حديث حسن).

قال الحاكمُ: «تفرَّدَ أهلُ المدينة بهذه السنَّةِ» (انظر: «الرسالة المستطرفة» ص: ٨٥ ـ ٨٦).

تنبيه:

هذا وينبغي أن يُتَنَبَّه إلى: أنَّه قد يقع قولُهم: «تفرَّدَ به أهلُ مكَّةَ» أو «تفرَّدَ به البَصْرِيُّوْنَ عن المَدَنِيِّيْنَ» أو نحو ذلك، على الحديث الذي لم يَرْوِهِ إلَّا واحدٌ من أهل مكَّة، أو واحدٌ من القبيلة، وذلك على سبيل المجاز، كما يُطْلِق العربُ فعلَ الواحد على قبيلته مجازاً.

أَفْرَادُ الْعَلَمِ:

لغةً: «الأفراد» هو جمع «فَرْدٍ» سبق تعريفه في «الأفراد».

و«العَلَم» يُطْلَق على عِدَّة معانٍ، منها: العَلَامة، والجَبَل، والرَّايَة وغير ذلك.

وأَطْلَقَه النَّحْوِيُّوْنَ على «الاسم»، وعلى هذا فيكون معنى «أفراد العَلَم»، أي آحاد الأسماء، والكُنَى، والألقاب التي لا يكون منها في كل حرفٍ سِواه.

واصطلاحاً: هو ما يُجْعَل علامةً على الرَّاوي من اسمٍ وكُنْيَةٍ ولَقَبٍ.

أمثلتها:

١ ـ **مثالُ أفراد الأسماء**: لُبَيّ بن لَبَا الأسَدِيّ، صحابيٌّ، من بني أَسَدٍ، هو وأبوه فَرْدان.

الأول مُشَدَّدٌ مُصَغَّرٌ على وزن «أُبَيّ» والثاني مُخَفَّفُ مُكَبَّرٌ على وزن (عَصَا)، فاعْلَمْه فإنَّه يُغْلَط فيه.

٢ ـ **ومثال أفراد الكُنَى**: أبو العُبَيْدَيْن مُصَغَّرٌ مُثَنَّى، واسمُه: معاوية بن سَبْرَةَ، من أصحاب ابن مسعود، له حديثان أو ثلاثة.

٣ ـ **مثالُ أفراد الألقاب**: سَفِيْنَة مَوْلَى رسولِ الله ﷺ، من الصحابة، لَقَبُ فَرْدٍ، واسمه: مِهْرَان على خلافٍ فيه («علوم الحديث» ص: ٣٢٨ ـ ٣٢٩).

أَفْرَادُ الْقَبَائل:

انظر: «تفرُّد أهل بلدٍ عن أهل بلدٍ أخرى» في (الأفراد).

أَفْرَادُ مُسْلِمٍ:

يرادُ به تلك الأحاديث التي أخْرجها الإمامُ مسلمٌ في صحيحه، ولم يُخْرِجْها الإمامُ البخاريُّ.

مثاله:

١ ـ عَن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ ما أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيْلاً ولَبَكَيْتُمْ كَثِيْراً» (أخرجه مسلم في كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، برقم ٩٠١).

٢ ـ وَعْن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ عن النبيِّ ﷺ، قال: «إنَّ في الجَنَّةِ لَشَجَرةً، يَسِيْرُ الرَّاكِبُ في ظِلِّها مِئَةَ عامٍ، لا يَقْطَعُها» (أخرجه البخاري في كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة، برقم: ٣٢٥١).

الإِقْرَارُ:

انظر «التقرير» في حرف التّاء.

الأَقْرَانُ:

لغةً: (الأقران): جمع «قَرِيْن»: وهو المُقَارِنُ والمُصَاحِبُ (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: (الأقران) هم الرُّوَاةُ المُتَقَارِبُوْنَ في السِّنِّ والإسناد.

وقال ابنُ دقيق العِيد: «هم المتقاربون في السِّنِّ والطبقة» ويَقْصُد بالطبقة» الإسناد (انظر «الاقتراح» ص: ٣١١).

واكتفى الحاكمُ النَّيسَابوري فيه بالتقارب في الإسناد وإنْ لم يُوْجَد التَقَارُبُ في السِّنِّ (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ٢٢٠).

تعريف رواية الأقران: أن يرويَ أحدُ القَرِيْنَيْن عن الآخر.

مثاله:

روايةُ سليمان التَّيْمي عن مِسْعَرِ بن كِدَام، فهما قرينانِ، لكن لا نَعْلَم لمِسْعَرٍ روايةً عن التَّيْمي.

من أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **رواية الأقران**: لأبي الشيخ بن عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الأَصْبَهاني، (المتوفىٰ سنة: ٣٦٩هـ).

أقْسَامُ (الحديث) الحَسَنِ:

وهي: «الحسن لذاته» و«الحسن لغيره». انظر تعريفَهما في حرفهما.

أقْسَامُ (الحديث) الصحيحِ:

وهي «الصحيح لذاته» و«الصحيح لغيره» انظر تعريفهما في حرفهما.

أَقْسَامُ الصَّحِيْحِ:

جَعَل العلماءُ أقسامَ الأحاديث بحسب تخريجها في كتب الصِّحاح والسُّنن إلى سبعة أقسام، هاكها مع التمثيل والتوضيح:

القسم الأوَّل: حديثٌ صحيحٌ اتفق على تخريجه البخاريُّ ومسلمٌ جميعاً، وهو الذي يقال فيه: «مُتَّفَقٌ عليه».

مثاله:

ما أخرجه البخاريُّ قال: حدَّثنا سعيدُ بن يحيى بن سعيد القُرَشِيّ قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا أبو بُرْدَة بن عبد الله بن أبي بُرْدَةِ عن أبي بُرْدَة، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قالوا: يا رسول الله، أيُّ الإسلام أفضل؟ قال: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُوْنَ مِنْ لِسَانِهِ ويَدِهِ» وقد أخرجه مسلمٌ أيضاً بسندِه ومَتْنِه (في كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام، برقم: ٤٢).

٢ ـ **القسم الثاني**: حديثٌ صحيحٌ أَخرجه البخاريُّ في صحيحه ولم يُخْرِجْه مسلمٌ، وهو الذي يُسَمَّى بـ «أفراد البخاري».

مثاله:

ما أخرجه البخاريُّ (في كتاب صفة الصَّلاة، باب فضل «اللهم ربنا لك الحمد» برقم: ٧٦٦) قال: حدَّثنا عبدُ الله بن مَسْلَمَة عن مالكٍ، عن نُعَيْم بن عبد الله المُجْمِر، عن عليِّ بن يحيى بن خَلاَّد الزُّرْقي، عن أبيه، عن رِفَاعَة بن رافع الزُّرْقي قال: كنَّا نُصَلِّي وراءَ النبيِّ ﷺ، فلمَّا رَفَع رأسَه من الرَّكْعَة قال: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» قال: رَجلٌ وراءَه: رَبَّنا ولكَ الحَمْدُ حَمْداً طَيِّباً مُبارَكاً فيه، فلمَّا انصرفَ قالَ: «مَنِ المُتَكَلِّمُ؟» قال: أنا، قال: «رأَيْتُ بِضْعَةَ وثَلاثِيْنَ مَلَكاً يَبْتَدِرُونَها، أَيُّهُمْ يَكْتُبُها أَوَّلاً».

القسم الثالث: حديثٌ صحيحٌ، أخرجه مسلمٌ في صحيحه ولم يُخْرِجْه البخاريُّ، وهو الذي يُسَمَّى بـ «أفراد مسلمٍ».

مثاله:

ما أخرجه مسلمٌ (في كتاب المساجد، باب ما يستفاد منه في الصلاة، برقم: ٥٩٠) قال: حدَّثنا قُتَيْبَةُ بن سعيد، عن مالكِ بن أنسٍ (فيما قُرِىءَ عليه) عن أبي الزُّبَيْر، عن طاوُوْسٍ، عن ابن عبَّاسٍ أنَّ رسول الله ﷺ كان يُعَلِّمُهم هذا الدعاءَ كما يُعَلِّمُهم السُّورةَ من القرآن، يقول: «اللَّهُمَّ إنَّا نَعُوْذُ بِكَ مِنْ عَذَاب جَهَنَّم، وأَعُوْذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وأَعُوْذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيْحِ الدَّجَّالِ، وأَعُوْذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ».

القسم الرابع: الحديثُ الصحيحُ، الذي توفَّرتْ فيه شروطُ البخاري ومسلمٍ، ولم يُخْرِجاه في صحيحيهما.

مثاله:

ما أخرجه الحاكمُ في «المُسْتَدْرك» (في العلم: ١/ ١٦٠، برقم ٢٨٨) من طريق: ابن وَهْبٍ، عن فُلَيْح بن سليمان الخُزَاعِيّ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن مَعْمَر الأنصاري، عن سعيد بن يَسَار، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً مِمَّا يُبْتَغى به وَجْهُ اللهِ، لا يَتَعَلَّمُه إلَّا لِيُصِيْبَ بِهِ عَرَضاً مِن الدُّنْيا؛ لم يَجِدْ عَرْفَ الجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قال الحاكمُ: «صحيحٌ، سندُه ثقاتٌ على شرط الشيخين ولم يُخْرِجاه» وقد وافقه الحافظُ الذهبيُّ.

القسم الخامس: الحديثُ الصحيحُ، الذي توفَّرتْ فيه شروطُ الإمام البخاري ولم يُخْرِجَاه.

مثاله:

ما أخرجه الحاكمُ في «المستدرك» (في العلم: ١/ ١٦٩، برقم: ٣١١) من طريق: أبي عاصم، عن ثَوْر بن يزيد، عن خالد بن مَعْدَان، عن أبي أُمَامَة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ غَدَا إلى المَسْجِدِ لا يُرِيْدُ إلَّا لِيتَعَلَّم خَيْراً، أو يُعَلِّمَه كان له أَجَرُ مُعْتَمِرٍ تامِّ العمرة، ومَنْ رَاحَ إلى المَسْجِدِ لا يُرِيْدُ إلَّا لِيتَعَلَّمَ خَيْراً، أو يُعَلِّمَه فله أجرُ حاجٍّ تامِّ الحَجَّة».

وقد صَحَّحه الحاكمُ على شرط البخاري ووافقه الحافظُ الذهبيُّ؛ وذلك لأنَّ أحد رواته ـ وهو ثَوْرُ بن يزيد ـ احتجَّ به البخاريُّ فقطْ وأخرج له مسلمٌ في الشواهد.

القسم السادس: الحديثُ الصحيحُ الذي توفَّرتْ فيه شروطُ الإمام مسلم ولم يُخْرِجاه.

مثاله:

ما أَخرجه الحاكمُ أيضاً في «المستدرك» (في الصلاة: ١/ ١/ ٣١٣، برقم: ٧٧٤) من طريق: ابن وَهْبٍ قال: أخبرني معاويةُ بن صالح عن أبي الزَّاهِرِيَّة، عن كَثير بن مُرَّة، عن عبد الله بن عَمْرو أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ وَصَلَ صَفّاً وصَلَهُ اللهُ، ومَنْ قَطَع صَفّاً قَطَعَهُ اللهُ».

قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلمٍ ولم يُخْرِجاه» ووافقه الحافظُ الذهبيُّ.

وإنَّما صَحَّح الحاكمُ هذا الحديث على شرط مسلمٍ؛ لأنَّ (معاوية بن صالح الحِمْصِيّ) احتجَّ به مسلمٌ، ولم يُخْرِج له البخاريُّ شيئاً، وكذلك الأمرُ بالنسبة لأبي الزَّاهِرِيَّة حُدَيْرِ بن حُرَيْبٍ.

القسم السابع: ما كان من الحديثِ صحيحاً عند غير البخاريِّ ومسلمٍ، ولم تتوفَّر فيه شروطُهما ولا شروطَ أحدِهما، ولم يُخْرِجاه.

مثاله:

ما أخرجه ابنُ حِبَّان في «صحيحه» (في الإحسان: ١/ ٣٥٥، برقم: ١٤٢) قال: أَخْبَرَنا أبو يَعْلَى قال: حدَّثنا شَيْبَانُ بن فَرُّوْخ قال: حدَّثَنا حَمَّاد بن سَلَمَة، عن حمَّاد ـ هو ابن أبي سليمان الكُوْفي ـ عن إبراهيم، عن الأَسْوَد، عن عائشة رضي الله عنها قالتْ: قال رسولُ الله ﷺ: «رُفِعَ القَلَمُ عن ثلاثةٍ: عن النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وعَنِ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وعَنِ الْمَجْنُوْنِ حَتَّى يَفِيْقَ».

وهذا الترتيبُ في الأصحِّيَّة من حيث الجُمْلَة، إذ لا يمتنع أن يكون حديثٌ من أحاديث مرتبة أَصَحَّ من حديثٍ من أحاديث مرتبة أعلى لاعتبارٍ خارجيٍّ، والله أعلم. (انظر: «الاقتراح» ص: ٦٦ ـ ٧٣، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ٦٨ ـ ٧٠).

أَقْسَامُ العُلُوِّ:

انظر: «الإسناد العالي».

الإِقْلَابُ:

انظر: «المَقلُوْب» في حرف الميم.

الأَكَابِرُ عَنِ الأَصَاغِرِ:

انظر: «رواية الأكابر عن الأصاغر» في حرف الرَّاء.

اكْتُبْ عَنْهُ:

مِن ألفاظ التوثيق عند الإمام مسلمٍ في الراوي الثقة:

مثالُه:

فقد جاء في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٤ ـ ١٥) في ترجَمة (أحمد بن الأزهر بن مَنِيْعٍ، أبي الأزهر النَّيْسَابُوري، (المتوفَّىٰ سنة: ٢٦٣هـ). «قال مكِّيُّ بن عَبْدَان: سألتُ مسلمَ بن الحَجَّاج عن أبي الأزهر؟ فقال: «اكْتُبْ عنه».

قال الحاكمُ: «هذا رَسْمُ مسلمٍ ـ أي اصطلاحُ مسلمٍ، وطريقتُه في الثقات».

وقال النَّسائي والدَّارقُطْنِي: «لا بأسَ به».

وقال أبو حاتم: «صَدوقٌ».

أَكْذَبُ النَّاسِ:

هذه اللَّفْظَةُ من أَعلى مراتب التجريح والطَّعْن في الرَّاوي.

حُكمه:

ومَن كانت هذه صِفَتُه لا يَصْلُح حديثُه للاحتجاج به، ولا للاعتبار، وهو من نوعِ الموضوع.

أَلْجَأ الحَدِيْثَ إلى فُلَانٍ:

نَسَبُ رواية الحديث إلى فلانٍ، وهي من الألفاظ التي ذكَرها الإمام الرَّامَهُرْمُزي في «المحدِّث الفاصل...». (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٢٣).

أَلْحَقَ في كِتَابِهِ أَوْ في كِتَابِ غَيْرِهِ:

انظر: «أَصْلَحَ في كتابه أو في كتاب غيره».

الإِلْزَامَات :

هي نوعٌ من التصنيف عن المحدِّثين، يَقْصِدون بها إلزامَ مُصنِّفٍ بأحاديث تَرَكها، وهي على شروطه.

أشهر المصنَّفات فيها:

ومن أشهر المصنَّفات في هذا النوع كتاب «الإلزامات» للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِيّ (المتوفَّى سنة: ٣٨٥ هـ) على «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، جَمَع فيه ما وَجَده على شرط الشيخَيْن من الأحاديث وليس بمذكورٍ في كتابيهما، وألزمهما ذِكْرَه، وهو مُرَتَّبٌ على المسانيد. («الرسالة المستطرفة» ص: ٢٣).

وقام شيخُ الإسلام أبو ذَرّ الهَرَوِي (المتوفّى سنة ٤٣٥هـ) بتخريج «الإلزامات». (انظر: «فهرست ابن خير» ص: ٣٠٢).

أَلْفَاظُ الأَدَاءِ:

هي الألفاظُ التي تؤدَّى بها الأحاديثُ بصِيْغَةٍ تَدُلُّ على كيفية تَحَمُّلِه، وهي:

«حَدَّثَني»، و«حَدَّثَنا»، و«سَمِعْتُ»، و«سَمِعْنَا»، و«أَخْبَرَني»، و«أَخْبَرَنا»، و«أَنْبَأَني»، و«أَنْبَأَنا»، و«قالَ لِيْ»، و«قالَ لَنَا»، و«ذَكَرَلِيْ»، و«ذَكَرَ لَنَا»، و«نَبَّأَنِيْ»، و«نَبَّأَنَا»، و«قالَ»، و«أَنَّ»، و«عَنْ».

أَلْفَاظُ تَحَمُّلِ الْحَدِيْثِ وأَدائِهِ:

انظر: «ألفاظ الأداء» و«صِيَغ الأداء».

الأَلْقَابُ:

لغةً: (الألقاب): جمع «لَقَبٍ» واللَّقَبُ معناه: النَّبْزُ (لسان العرب).

والمُرَادُ بـ «اللَّقَبِ»: ما يُطْلَق على الإنسانِ، ممَّا يُشْعِر بمَدْحٍ أو ذَمٍّ.

واصطلاحاً: قال الحافظ العِرَاقِيُّ: «هي أَوْصافٌ تَدُلُّ على رِفْعَةٍ أَوْ ضَعَةٍ، تُطْلَق على الراوي للتعريف به، لا على سبيل الاسميةِ العلمية («فتح المغيث» ٣/ ١٩٥).

مثالُ ما دَلَّ على رِفْعَةٍ أو مَدْحٍ:

١ ـ «الصِّدِّيق»: هو: أبو بكر رضي الله عنه.

٢ ـ «الفاروق»: هو: عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه.

٣ ـ «ذو النُّوْرَيْن»: هو: عثمان بن عَفَّان رضي الله عنه.

٤ ـ «أبو تُرَاب»: هو: عَليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

٥ ـ «زَيْنُ العَابِدَيْن»: هو: عليُّ بن الحسين رضي الله عنهما.

٦ ـ «ذو اليَدَيْن»: هو: عمير بن عبد عمرو السَّلَمي، وقيل: خرباق، الصحابيُّ المعروف الذي نبَّه على سَهْوٍ وقع في الصلاة.

ومثالُ ما دَلَّ على ضَعَةٍ أو ذَمٍّ:

١ ـ «أَنْف النَّاقَة»: هو: جعفر بن قريع بن عوف، من بني تميم، من عدنان: جَدٌّ جاهليٌّ، وبهذا اللقب عُرفوا بنوه، وكانوا يكرهونه.

أَلْقَابُ المحدِّثين:

هذا نوعٌ هامٌّ؛ فإنَّ في رُواة الحديث جماعةً لا يُعْرَفُوْنَ إلَّا بألقابهم، ومن لا يَعْرِفها يُوْشِكُ أن يَظُنَّها أسَامي، وأن يَجْعَلَ من ذكر باسمه في موضعٍ، وبلَقَبِه في موضعٍ آخر شَخْصَيْن، كما اتفق لكثيرٍ

ممَّن ألَّف. («منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٠).

فائدته:

وفائدة معرفة الألقاب أمْرَان، وهما:

١ ـ عَدَمُ ظَنِّ الألقاب أَسَامِيَ ـ كما ذكرناه آنفاً ـ واعتبارِ الشخص الذي يُذْكَرُ تارةً باسمه، وتارةً بلقبه شَخْصَيْن، وهو شخصٌ واحدٌ.

٢ ـ معرفةُ السَّبَب الذي مِن أجله لُقِّبَ هذا الراوي بذاك اللَّقَب، فيُعْرَف عندئذ المرادُ الحقيقيُّ عن اللقب الذي يُخالِف في كثيرٍ من الأحيان معناه الظاهر.

أقسامه:

الألقاب لها قسمان، وهما:

١ ـ لا يَجُوْزُ التعريفُ به: وهو ما يَكْرَهُه المُلَقَّبُ به.

٢ ـ يَجُوْزُ التعريفُ به: وهو ما لا يَكْرَهُه المُلَقَّبُ به.

أمثلة ألقاب المحدِّثين:

وأسُوق فيما يلي أمثلةً لطيفةً من ألقاب المحدِّثين:

قال الحافظُ عبد الغني بن سعيد المصري: رَجُلان جليلان لَزِمَهما لَقَبان قبيحان:

١ ـ معاويةُ بن عبد الكريم «الضَّالُّ»، وإنما ضلَّ في طريق مكَّة.

٢ ـ وعبد الله بن محمد «الضَّعيف»، وإنما كان ضعيفاً في جسمه، لا في حديثه.

قال ابنُ الصلاح:

٣ ـ وثالث، وهو «عارِم» أبو النعمان محمد بن الفَضْل

السَّدُوسي، وكان عبداً صالحاً بعيداً من العَرَامة، والعارِم: الشِّرِّير المُفْسِد.

٤ ـ (غُنْدَر): لَقَبٌ لمحمَّد بن جعفر البَصْري الرَّاوي عن شُعْبَةَ.

ولمحمَّد بن جعفر الرَّازي رَوَى عن أبي حاتم الرَّازي.

ولمحمَّد بن جعفر البغدادي الحافظ الجوَّال شيخ الحافظ أبي نُعَيْم الأصبهاني وغيره.

ولمحمَّد بن جعفر بن دُرَّان البغدادي، روى عن أبي خليفة الجُمَحي، ولغيرهم.

٥ ـ (غُنْجار): لَقَبٌ لعيسى بن موسى التَّميمي أبي أحمد البخاري، وذلك لحُمْرَة وَجْنَتَيه، روى عن مالكٍ والثوري وغيرهما.

(وغُنْجار) آخر متأخِّرٌ، وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد البخاري الحافظ، صاحب «تاريخ بُخارىٰ»، (المتوفَّى سنة: ٤١٢هـ).

٦ ـ (صاعقة): لُقِّب به محمَّدُ بن عبد الرحيم شيخُ البخاري، لقُوَّة حفظِه وحسن مُذاكرته.

٧ ـ (شَبَاب): هو خليفة بن خَيَّاط المؤرِّخ.

٨ ـ (زُنَيْج): محمَّد بن عمرو الأصبهاني الرَّازي، شيخُ مُسْلِمٍ.

٩ ـ (رُسْتَهْ): عبد الرحمن بن عُمَر.

١٠ ـ (سُنَيْد): هو الحسين بن داود المُفَسِّر.

١١ ـ (بُنْدَار): محمد بن بَشَّار، شيخ الجماعة، لأنه كان بُنْدَار الحديثَ. أي مكثراً منه، والبُنْدَارُ: المُكْثِرُ من الشيء يشتريه ثم يبيعه. قاله السَّمْعاني. وفي القاموس: بندار الحديث حافظه، وهو بضم الباء.

١٢ ـ (قَيْصَر): لَقَبُ أبي النَّضْر هاشم بن القاسم، شيخُ الإمام أحمد بن حنبل.

١٣ ـ (الأَخْفَش): لَقَبٌ لجماعةٍ منهم: أحمد بن عمران البَصْري النَّحْوي روى عن زيد بن الحُبَاب، وله «غريب الموطأ».

قال ابنُ الصلاح: وفي النَّحْوِيِّين أخافشُ ثلاثة مشهورون.

أكبرهم: (أبو الخطَّاب عبد الحميد بن عبد المجيد)، وهو الذي ذَكَره سِيْبَوَيْه في كتابه المشهور.

والثاني: (أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة)، راوي كتاب سيبويه عنه.

والثالث: (أبو الحسن علي بن سليمان)، تلميذ أبوي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب) ومحمد بن يزيد (المُبَرّد).

١٤ ـ (مُرَبَّع): لَقَبٌ لمحمَّد بن إبراهيم الحافظ البغدادي.

١٥ ـ (جَزَرَة): صالح بن محمد الحافظ البغدادي. لُقِّبَ بذلك لأنه سمع ما رُوِيَ عن (عبد الله بن بسر) أنه كان يرقي بخرزةٍ (بالخاء المعجمة والرَّاء والزاي) فصَحَّفها «جزرة» بالجيم والزاي والراء، فذهبت عليه لقباً له، وكان ظريفاً، له نوادر تحكى (انظر «علوم الحديث» ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩).

١٦ ـ (كِيْلَجَة): محمد بن صالح البغدادي أيضاً.

١٧ ـ (مَا غَمَّه): علي (بن الحسن بن) عبد الصَّمَد البغدادي الحافظ ويقال: «عَلاَّنُ مَا غَمَّه» فيُجْمَع له بين لَقَبين.

١٨ ـ (عُبَيْد العِجْلُ): لَقَبُ أبي عبد الله الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي الحافظ أيضاً.

قال ابن الصلاح: وهؤلاء البغداديون الحفَّاظ كلُّهم من تلامذة يحيى بن مَعِيْن وهو الذي لَقَّبَهم بذلك.

١٩ ـ (سَجَّادة): الحسن بن حَمَّاد، مِن أصحاب وَكِيْع، والحسين بن أحمد، شيخ ابن عَدِيّ.

٢٠ ـ (عَبْدَان): لَقَبُ جماعةٍ، فمنهم: عبد الله بن عثمان، شيخُ البخاري.

فهؤلاء ممَّن ذكره ابنُ الصَّلاح واستقصاء ذلك يطول جدّاً. والله أعلم. (انظر «علوم الحديث» ص:٣٣٨ ـ ٣٣٩» و«الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» ص:٢٠٦ ـ ٢٠٩).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **نزهة الألباب**: للحافظ ابن حجر العَسْقَلاني، (المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ).

٢ ـ **كشف النقاب عن الأسماء والألقاب**: للإمام أبي الفرج بن عبد الرحمن الجَوْزي، (المتوفى سنة: ٥٩٧ هـ).

٣ ـ **ذات النِّقاب في الألقاب**: للحافظ شمس الدين الذهبي، (المتوفى سنة: ٧٤٨هـ).

أَلْقَابُ المُحدِّثِيْنَ:

انظر: «الألقاب».

اللهُ أَعْلَمُ:

مثلُ هذه العبارةِ يَسْتَعْمِلُها المحدِّثُ الجِهْبِذُ عن الراوي إذا سُئل عنه، إشارةً إلى الجَرْح وعَدَمِ التزكية؛ لأنَّ هذا يُفيد أنَّ حاله بالنسبة

للمسؤول عنه مجهولةٌ؛ لأنَّه لم يُجب عن السؤال، ورَدَّ العِلْمَ إلى الله تعالى، ودائماً وأبداً: اللهُ أعْلَمُ، فلم يُوَثِّقْه بشيءٍ، فقوله فيه: «اللهُ أعْلَمُ» هو من باب الجَرْح، وليس من التعديل في شيءٍ، كما قرَّره الفقهاءُ في كتاب الشهادة وبحثِ تزكية الشهود، والله تعالى أعْلَمُ.

(انظر: حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٧٣).

اللهُ المُسْتَعَانُ:

إنَّ هذه العبارةُ إذا قيلتْ في الراوي المَجْروح، فلعلَّها تكون من المرتبة الثانية أو الثالثة من مراتب الجَرْح.

ولتحقُّقِ هذا المعنى تَرى المحدِّثين والمؤرِّخين حين يذكرون خَبَراً كاذباً، أو راوياً دَجَّالاً، أو مُدَّعياً الصحبةَ لرسول الله ﷺ، أو التعميرَ إلى أزمانٍ متأخِّرةٍ، يُتْبِعون كلامِهم عليه، أو يخْتَتِمونه بقولهم: «الله المستعان» أو «فالله المُسْتَعان» إيذاناً بكذبه، أو كَذِبِ ما ذُكِر قبل هذا الخِتَام، أو بأنَّه شبيهٌ بالكذب، كما تراه كثيراً منتشراً في «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، و«لسان الميزان» و«تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر وغيرها من كتب الرجال. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٧٣).

أمثلة ذلك:

١ ـ جاء في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٤٣) في ترجَمَة (مُقاتِل بن سليمان الأَزْدي الخُرَاساني، أبو الحسن البَلْخي) صاحب التفسير: «قال عليُّ بن خَشْرَم، عن وَكِيْعٍ: أَردنا أن نَرْحَل إلى مُقاتِلٍ، فقَدِمَ علينا، فأَتيناه فوَجدناه كذَّاباً، فلم نكتب عنه.

وقال نافعُ بن أشْرَس عن وكيعٍ: سمعتُ من مقاتلٍ، ولو كان أهلاً أن يُرْوَى عنه لَرَوَيْنا عنه.

وقال محمود بن غَيْلاَن عن وكيعٍ: سمعتُ من مقاتلٍ فاللهُ المُسْتَعان!».

٢ ـ وجاء في «الميزان» (١/ ٤٨) في ترجَمة (إبراهيم بن عثمان الكاشْغَري) قولُ الذهبي: «مات سنة ٦٤٥هـ، حدَّثونا عنه، وانفرد في زمانه بالغُلُوّ، فيه تَشَيُّعٌ، وفي دينه رِقَّةٌ، والله المُسْتَعَان».

إلىٰ:

يُكْتَبُ في آخر الزيادة من مَتْن الكتاب.

إلى الصِّدْقِ مَا هُوَ:

من ألفاظ التعديل، وهي من المرتبة الثالثة، والتي يُكْتَبُ حديثُ أهلها، ويُنْظَر فيه، وهي من زيادات الحافظ العِرَاقي. (تدريب الراوي: ١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

وتعني هذه العبارةُ: أنَّه قريبٌ من الصِّدْق ما هو ببعيدٍ.

وهذا لا يلْزَم منه التأكُّدُ من ثبوت الصِّدْق؛ بل يُظَنُّ فيه الصِّدْقُ.

وقد قال السُّيوطي: «وقولُهم (إلى الصِّدْق ما هو) و(للضَّعْف ما هو) معناه: قريبٌ من الصِّدْق و الضَّعْفِ، فحرف الجَرِّ يتعلَّق بـ«قريب» مقدَّرٌ، و«ما» زائدةٌ في الكلام. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٩٧).

إلى الضَّعْفِ ما هُوَ:

عبارةُ تَليينٍ شائعةٌ، لكنَّها قليلةُ الاستعمالِ في كلامِهم، والتَّليينُ فيها لَم أجِدْه إلَّا من جهةِ سُوءِ الحفظِ.

كقولِ الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ في (عاصِم بن عُبيدِ الله بن عاصِمٍ

العُمَريِّ): «حديثُهُ وحديثُ ابنِ عَقيلٍ إلى الضَّعْفِ ما هو». («تاريخ دمشق»: ٢٥/٢٦٦).

إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى في الثَّبْتِ أو التَثَبُّت:

هذه اللَّفظَةُ من أعلى مراتب التعديل، وتتقدَّم في الرتبة والقُوَّة من قولهم: «ثقةٌ ثقةٌ»، وهي إحدىٰ المراتب التي زادها الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في التعديل. (انظر «شرح النخبة» ص: ١٣٦).

إِلَيْهِ المُنْتَهى في الكَذِبِ:

انظر: «إليه المنتهى في الوَضْع».

إِلَيْهِ المُنْتَهَى في الْوَضْعِ أو الكَذِب:

هذه اللَّفْظَةُ من أَعلى مراتب التجريح، وهي من المرتبة الأولى عند الحافظ ابن حجر. (انظر «شرح النخبة» ص: ١٣٦).

وقيل في معنى هذه العبارة أنَّه أَقصى غايةٍ يَبْلُغها الإنسانُ في الكذب». (انظر «شرح النخبة» ص: ١٣٦).

حكمها:

لا يُحْتَجُّ بحديثِ أصحاب هذه المرتبة، ولا يُسْتَشْهَد، ولا يُعْتَبَر به.

الأَمَالِي:

جمعُ: «إملاء»، هو نوعٌ من أنواع طُرُق تدريس الحديث النبوي في العصور الأولى.

والإملاء وظيفةٌ من وظائف العلماء قديماً خصوصاً الحفَّاظ من

أهل الحديث. وطريقُهم في ذلك: أن يَكتب المُسْتَمْلي في أوَّل لقائه: هذا مجلسٌ أمْلاَه شيخُنا فلانٌ بجامع كذا، يوم كذا، ويَذْكُر التاريخَ، ثم يُوْرِد من الفوائد المتعلِّقة بها بإسنادٍ أو بدونه ما يختاره ويتيسَّر له.

أشهر المصنَّفات فيها:

وقد جُمِعَتْ أمالي عددٍ كبيرٍ من المحدِّثين في كتبٍ ومصنَّفاتٍ حديثيةٍ، سُمِّيتْ باسم «الأمالي» منها:

١ ـ **الأمالي**: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بـ: «ابن عَسَاكر»، (المتوفىٰ سنة: ٥٧١ هـ).

٢ ـ **والأمالي**: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيىٰ بن مَنْدَه الأصبهاني، (المتوفىٰ سنة: ٣٩٥ هـ).

٣ ـ **الأمالي**: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي»، (المتوفىٰ سنة: ٤٦٣ هـ).

٤ ـ **الأمالي**: لأبي الفضل محمد بن ناصر السَّلاَمي، (المتوفىٰ سنة: ٥٥٠ هـ).

٥ ـ **الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة**: لعبد الكريم بن محمد القَزْويني الرافعي (المتوفى سنة: ٦٢٣ هـ) وهي ثلاثون مجلساً أملى فيها ثلاثين حديثاً بأسانيدها وتكلَّم عليها وشَرَحها.

٦ ـ **الأمالي**: لأبي عبد الله المُحَامِلي الحسين بن إسماعيل (المتوفى سنة: ٣٣٠ هـ) وهي في ستة عشر جزءاً.

٧ ـ **الأمالي**: لابن بشران أبي القاسم عبد الملك بن محمد (المتوفىٰ سنة: ٤٣٠ هـ) وغيرِهم. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ١١٩).

الإِمَامُ:

لغةً: «الإمام» هو الذي يُقْتَدَى به.

واصطلاحاً: «الإمام» أي الكامل في علم الحديث يُقْتَدى به في هذا العلم، هو من ألفاظ التعديل.

وقد جعله الحافظُ السَّخَاوي في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وهي: ما انفرد فيه بصِيْغَةٍ دالَّةٍ على التوثيق، «ثقة»، أو «ثَبْت»، أو «كأنَّه مُصْحَفٌ»، أو «حُجَّة»، أو «إمام»، أو «ضابط» أو «حافظٌ».

وقال الحافظُ الذهبي: «إنَّ قولَهم: ثَبْتٌ، وحُجَّةٌ، وإمامٌ، وثقةٌ، ومُتْقِنٌ، من عبارات التعديل التي لا نِزَاعَ فيها».

وقال في ترجَمة (يحيىٰ بن سعيد القطَّان، البَصْري، المتوفىٰ سنة: ١٩٨ هـ) بعد أنْ ذكر طبقات الحفَّاظ: «. . . فمثل يحيى القطّان يقال فيه: إمامٌ، وحُجَّةٌ، وثَبْتٌ، وجِهْبِذٌ، وثقةٌ ثقةٌ». (انظر: «الموقظة في علم مصطلح الحديث» ص: ٧٦).

فجعَل ـ رحمه الله تعالى ـ لفظ «الإمام» في المرتبة الأولى من مراتب التعديل، وهو الأَلْيَقُ به، والله أعلم. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٣٥ ـ ٣٤٠ و«الرفع والتكميل» ص: ١٥٥ ـ ١٥٨).

أُمِرْنَا بِكَذَا:

إذا صَدَرَ مثلُ هذا القول: «أُمِرْنا بكذا» أو «نُهِيْنا عن كذا» أو «مِن السُّنَّة كذا» ونحوه فهو مرفوعٌ على الصحيح، الذي قاله الجُمهورُ؛ لأنَّ مُطْلَق ذلك ينصرف بظاهره إلى مَن له الأمرُ والنهيُ، ومن يجب اتباعُ سُنَّتِه، وهو رسولُ الله ﷺ. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٣٠).

أمثلة ذلك:

١ ـ حديث أنسِ بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: «أُمِرَ بلالٌ أن يَشْفَعَ الأذانَ وأن يُوْتِرَ الإقامَةَ». (أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الإقامة واحدة برقم: ٦٠٧).

٢ ـ وكحديث عِمْران بن حُصَين ـ رضي الله عنه ـ قال: «نُهِيْنا عن الْكَيِّ». (أخرجه الترمذي في أبواب الطِّب، باب ما جاء في كراهية الكي، برقم: ٢٠٤٩، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

٣ ـ وكحديث عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ: «مِن السُّنَّةِ أن تَخْرُجَ إلى العيد ماشياً، وأن تَأْكُلَ شيئاً قبل أن تَخْرُجَ». (أخرجه الترمذي في أبواب العيدين، باب ما جاء في المشي يوم العيد، برقم: ٥٣٠، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ).

الأمْرُ عِنْدَنا:

وهي من اصطلاحات الإمام مالك بن أنس ـ رضي الله عنه ـ في «الموطأ».

يقول الإمامُ مالكٌ موضِّحاً قصدَه من استعمال هذا اللفظِ: «وما قلتُ: (الأمرُ عندنا)؛ فهو ما عَمِلَ الناسُ به عندنا، وجرت به الأحكامُ، وعرفه الجاهلُ والعالمُ، وكذلك ما قلتُ فيه: ببلدنا». («ترتيب المدارك»: للقاضي عياض ٢/ ٧٤، وانظر: «نيل الابتهاج» ص: ٢٩٦؛ و«المعيار المعرب» للونشريسي ٦/ ٣٦٠ و«إحكام الفصول في أحكام الأصول» لأبي الوليد الباجي ص: ٤١٨).

وهذا يعني الرأي الفقهي المعمول به، والذي جَرَتْ عليه الأحكامُ، وربَّما تكون هناك آراء أخرى لكنها لا يعمل بها، فإذا قال

« الأمر عندنا » ؛ فهذا يَدُلُّ على الرأي الفقهي الذي اختاره الإمامُ مالك من بين عِدَّة آراء للصحابة والتابعين، وأيضاً لا يَدُلُّ قولُه السابق على إجماع أهل المدينة؛ لأنَّه أن تجري الأحكامُ برأيٍ فقهيٍّ، وأن يعرف هذا الأمرَ الجاهلُ والعالمُ، لا يعني عدم وجود رأي آخر مخالفٍ ولا يَدُلُّ على الإجماع.

يقول العلاَّمة أحمد محمد نور سيف ـ حفظه الله ـ: «الموضوعات التي وَرَدَتْ كلُّها تحت هذا المصطلح «الأمر عندنا» تشير إلى أنه لا يعني إجماعاً لأهل المدينة، أو عملاً لهم، إنما يعبِّر به عن رأيه الذي يَستحسنه من مسائل الخلاف من أقوال الصحابة والتابعين». (انظر «عمل أهل المدينة» ص: ١٧٣).

ويأتي هذا الاصطلاحُ على لسان الإمام مالكٍ بعِدَّة ألفاظٍ منها:

١ ـ كذا الأمرُ عندنا.

٢ ـ وهو الأمرُ عندنا.

٣ ـ وذلك الذي عليه الأمرُ عندنا.

الأَمْرُ المُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا:

مِن اصطلاحات الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ في «الموطأ».

يقول الإمامُ مالكٌ مبيِّناً مرادَه من هذا الاصطلاح: «وما كان فيه الأمرُ المجتمع عليه فهو ما اجتمع عليه قولُ أهل الفقه والعلم، لم يختلفوا فيه». (انظر: «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوىٰ علماء إفريقية والأندلس والمغرب»: لأحمد بن يحيى الونشريسي ١/ ٣٦٠، و«إحكام الفصول في أحكام الأصول»، لأبي الوليد الباجي ص: ٤١٨).

ويقول العلاَّمة أحمد نور سيف: «. . . ويَسْتَعْمِل ـ أي الإمام

مالك ـ هذا المصطلحَ حين يَعْلَم أنَّ أهل المدينة مُجْمِعُون على ذلك، أو حيث لا يَعْلَم لأهل المدينة قَوْلًا يُخالِف ذلك». (انظر «عمل أهل المدينة» ص: ٣٥٦ ـ ٣٥٨).

فهو يُشير بذلك إلى إجماع أهل المدينة في حكم مسألةٍ ما، أو حين لا يرى لهم رأياً يخالفه، ولا يعني ذلك إجماعَ المجتهدين في المدينة وغيرها.

ولهذا الاصطلاح ألفاظٌ أخرى مرادفةٌ، وانظرْ شرحَ بعضٍ منها في بابها، أمَّا مرادفات الاصطلاح فهي:

١ ـ «الأمرُ المجتمع عليه عندنا . . . .

٢ ـ وتلك السُّنَّة التي لا اختلافَ فيها عندنا.

٣ ـ والذي أَدركتُ عليه أهل العلم.

٤ ـ الأمر المجتمع عليه عندنا والذي لا اختلافَ فيه.

٥ ـ والذي أَدركتُ عليه أهلَ العلم ببلدنا.

٦ ـ وذلك الأمرُ المجتمع عليه عندنا.

٧ ـ وهو الأمرُ المجتمع عليه عندنا.

٨ ـ وعلى ذلك السُّنَّة التي لا اختلافَ فيها عندنا.

٩ ـ السُّنَّةُ التي لا شَكَّ فيها ولا اختلافَ.

١٠ ـ ذلك مِن سُنَّة المسلمين التي لا اختلافَ فيها.

إِمْسَاكُ الثِّقَةِ:

إمساكُه لأصْلِ الشيخ الذي يَقرأ عليه.

الإِمْلاءُ:

لغـةً: مصدر «أَمْلَى» ويقال: أَمْلَى عليه الكتابَ: أي قاله له فكتب عنه. (المعجم الوسيط).

واصطلاحاً: إملاء الحديث: هو أن يُمْلِيَ الشيخُ على طالبه، ويكتبه الطالبُ من لفظ شيخه.

و«الإملاء» عند أصحاب الحديث: أن يُلْقي المحدِّثُ حديثاً على أصحابه، فيتكلَّم فيه مَبْلَغَ علمِه إسناداً ومَتْناً، ومن الغريب والفقه، وما يَعلمه من النوادر والنُّكَت، وبعد أن يفرغ من إملائه يُقابِل ما أملاه لإصلاح ما يُمكِن أن يقع فيه من الخطأ.

لـ «الإملاء» آدابٌ منها: أَنْ يتحرَّى بإملائه الأحاديثَ: الواضحة المعاني، العالية الإسناد، القصيرة المتن، وأن يُتْبِع روايته للحديث ببيان درجته، ويَضْبُط غريبَه، ويشرح مُشكِلَه، ويُبَيِّن ما يستفاد منه.

الأُمَّهَاتُ السِّتُّ:

هي كُتب السُّنَّة السِّتَّة المشهورة، وسُمِّيَتْ بذلك لفَضْلها ومكانتها عند النَّاس، والاستغناء بها في الجملة عن غيرها.

يُكْتَب ويُنْطق هكذا وهو غَلَطٌ، والأصح «الأمَّات الست»؛ لأنّ «الأمَّهات» للناس، و«الأمَّات» للأشياء.

انظر: «الأصول الستة».

فائدة لُغوية:

لا يُقال «الأُمّهات» كما ذكرنا؛ لأن «الأمهات» لبنات آدم خاصّةً، و«الأُمّات» للأشياء.

أميرُ المُؤمِنِيْنَ في الحديث:

هذا اللَّقَبُ من أعلى ألقابِ الروايةِ عند علماء الحديث، والمقصودُ منه أنَّ الموصوف به ذِرْوَةٌ أو رأسُ الذِّرْوَةِ في علماء زمانِهِ في علمِهِ الذي مَهر فيه، كما أنَّ (أميرَ المؤمنين) في الأُمَّة رأسُ الأُمَّةِ في شخصِهِ ومَقَامِهِ الذي آتاه الله إيَّاه بين رعيته.

وهذا اللَّقَبُ الرفيع إنما يُقالُ بحَسَبِ زَمَنِ مَنْ أُطلِقَ عليه، وإلا فلا تَسَاويَ ولا تَقَارُبَ بين مَنْ لُقِّبَ به من السَّلَفِ الأئمة، وبين مَنْ لُقِّبَ به من الخَلَفِ المُؤْتَمِّين، على كبيرِ فضلِهم وعلمِهم وبُروزِهم، فيما اشتهروا به من خدمة السنَّة المطهَّرة.

هذه كوكبةٌ يسيرةٌ من كواكب الأئمةِ المُحَدِّثين، الذين خدموا السنَّةَ المطهَّرةَ، ولُقِّبَ كلٌّ واحدٍ منهم بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث)، مُرَتَّبِينَ على سِنِيْ وَفَياتِهم، رحمهم الله تعالى وجزاهم عن خدمةِ السنَّة النبويةِ الشريفةِ خيرَ الجزاء.

فمِمَّن لُقِّب به:

١ ـ **أبو الزِّنَاد عبدُ الله بن ذَكْوَان، المَدَني، التابعي**، (المتوفى سنة: ١٣٠ هـ).

٢ ـ **أبو بكر محمدُ بن إسحاق المُطَّلِبِي، المَدَني**، صاحبُ «المَغَازي»، (المتوفى سنة: ١٥٢ هـ).

٣ ـ **أبو بكر هشامُ بنُ أبي عبد الله الدَّسْتُوائيَ، البَصْري**، التاجر، (المتوفى سنة: ١٥٣ هـ).

٤ ـ **أبو بِسْطَام شُعبةُ بن الحَجَّاج، الواسِطي البَصْري**، (المتوفى سنة: ١٦٠ هـ).

٥ ـ **أبو عبد الله سُفيانُ بنُ سعيد الثَّوْري، الكوفي**، (المتوفى سنة: ١٦١هـ).

٦ ـ **أبو سَلَمَة: حَمَّاد بن دينار، البصري**، (المتوفى سنة: ١٦٧هـ).

٧ ـ **أبو عبد الله مالكُ بنُ أنس الأَصْبَحي، المَدَني**، الإمامُ المتبوع، (المتوفى سنة: ١٧٩ هـ).

٨ ـ **أبو عبد الرحمن عبدُ الله بنُ المبارك، المَرْوَزِيُّ**، (المتوفى سنة: ١٨١ هـ).

٩ ـ **أبو محمد عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي**، (المتوفى سنة: ١٨٧هـ).

١٠ ـ **أبو عبد الله الفَضْلُ بن موسى السِّيْنَاني**، المَرْوَزِيُّ، أَحَدُ أئمةِ خُرَاسان الحافظُ الإمامُ الحُجَّةُ، (المتوفى سنة: ١٩٢ هـ).

١١ ـ **أبو سعيد يحيى بنُ سعيد القطَّانُ، البصري**، (المتوفى سنة: ١٩٨هـ).

١٢ ـ **أبو عبد الله محمدُ بنُ عُمَر بن واقِد السَّهْمي، المَدَني، الواقِدي**، إمامُ عِلم المَغَازي، (المتوفى سنة: ٢٠٧ هـ).

١٣ ـ **أبو نُعَيم الفَضْلُ بن دُكَيْن، الكوفي**، الحافظُ التاجِرُ (المتوفى سنة: ٢١٠ هـ).

١٤ ـ **أبو الوليد الطَّيَالسيُّ هشامُ بن عبد الملك البَصْري**، (المتوفى سنة: ٢٢٧ هـ).

١٥ ـ **أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر، البصري، المعروف بابن المَدِيني**، (المتوفى سنة: ٢٣٤ هـ).

١٦ ـ أبو يعقوب إسحاقُ بنُ إبراهيم الحَنْظَلي، المَرْوَزي، المشهورُ بابن راهْوَيْه، (المتوفىٰ سنة: ٢٣٥ هـ).

١٧ ـ أبو عبد الله محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ، (المتوفى سنة: ٢٥٦هـ).

١٨ ـ أبو عبد الله محمد بن يحيى الذُّهْلي، النَّيْسَابُوري، (المتوفى سنة: ٢٥٨ هـ).

١٩ ـ أبو حاتم الرَّازي محمدُ بنُ إدريس الحَنْظَلِي الرَّازي، (المتوفى سنة: ٢٧٧ هـ).

٢٠ ـ أبو الحسن عليُّ بنُ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ، البغداديُّ، (المتوفى سنة: ٣٨٥ هـ).

٢١ ـ أبو محمد عبدُ الغني بنُ عبد الواحد، الجَمَّاعِيْلي المَقْدِسيُّ ثم الدمشقي، (المتوفى سنة: ٦٠٠ هـ).

٢٢ ـ برهانُ الدين أبو الوفاء وأبو إسحاق إبراهيمُ بنُ محمد بن خليل، سِبْطُ ابن العَجَميُّ الحلبيُّ، الشافعي، (المتوفى سنة: ٨٤١هـ).

٢٣ ـ شهاب الدين أبو الفَضْل أحمدُ بنُ علي بن محمد بن حَجَر، الكِنَاني المصري، العَسْقَلاني الأصلِ، الشافعي، (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢هـ).

٢٤ ـ وجيهُ الدين أبو محمد عبدُ الرحمن بن علي ابن الدَّيْبَع، الشيباني الزَّبِيدي اليَمَني، (المتوفى سنة: ٩٤٤ هـ).

٢٥ ـ عبدُ الله بنُ سالم بن محمد البَصْري ثم المكيُّ، (المتوفى سنة: ١١٣٤ هـ).

٢٦ ـ محمدُ بنُ إسماعيل الأميرُ، الصَّنْعَانيُّ صاحب كتاب «سُبُل السلام» وغيرِه، (المتوفىٰ سنة: ١١٨٢).

٢٧ ـ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بنُ أبي بكر الخُضَيري السُّيوطي القاهري، (المتوفىٰ سنة: ٩١١هـ) ، لم يَذكُره أحدٌ بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث)، فيما وقفتُ عليه. وهو حَرِيٌّ بهذا اللَّقَب بما عُرِف ـ رحمه الله تعالى ـ من متانته وتضلُّعه من الحديث وعلومه، وكثرة تآليفه فيه.

إنَّ غَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ:

هذه ليست من عبارات الجَرْح في الراوي، وإنما يقولها المحدِّثون في المفاضلة بينه وبين أشباهه، لبيان موقعِ مستواه من الحفظ والضَّبْط ونحوهما.

أنَّ:

هي الصيغةُ الثانيةُ من الصِّيَغِ التي ليست صريحةً في التحديث والاتصال، بل تحتمله كما تحتمله «عَنْ».

أنَّ فُلَاناً أَخْبَرَ:

انظر: «المُؤَنَّن» في حرف الميم.

أَنَّ فُلَاناً حَدَّثَ:

انظر: «المُؤَنَّن» في حرف الميم.

أنَّ فُلَاناً قَالَ:

انظر: «المُؤَنَّن» في حرف الميم.

إنَّ هذا الحديثَ مِن مَناكِير فُلَانٍ، أو مِنْ أَنْكَرِ ما رَوَاهُ فُلَانٌ:

انظر: «أَنكَرُ ما رواه فلانٌ كذا».

إنَّه لَيْسَ مِثْلَ فُلَانٍ/ أو إنَّ غَيْرَهُ أَحَبُّ إلَيَّ:

كثيراً ما يقول أئمَّةُ الجَرْح و التعديل في حقِّ راوٍ: «إنَّه ليس مثل فلانٍ»، كقول الإمام أحمد بن حنبل في (عبد الله بن عُمَر العُمَري): إنَّه ليس مثلَ أخيه» ـ أي: عُبيْدِ الله بن عُمَر العُمَري (انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/ ١٤١) و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٢٩).

أو «إنَّ غيرَهُ أَحَبُّ إليَّ كقول الإمام أحمد نفسه ـ كما حكاه العُقَيْلِيُّ في «الضعفاء» (١/ ١٣٢) ـ في (أَزهر بن سعد السَمَّان): «ابنُ أبي عَدِيّ أَحَبُّ إليَّ من أزهر» (انظر: «ميزان الاعتدال» ١/ ٣٢٠).

قال الإمام عبد الحي اللَّكْنوي: «... وهذا كلُّه ليس بجَرْحٍ» (انظر: «الرفع والتكميل» ص: ٢٦١).

أَنَا:

مختصرٌ من لفظ التحمُّل والأداء: «أَخْبَرَنا»، وقيل: ولا تحسن زيادة الباء قبل النُّون، وإنْ فعله البَيْهَقيُّ وغيرُه، لئلاَّ يلتبس برمز «حَدَّثَنا».

الأَنْأَنَـة:

انظر: «المُؤَنَّن» في حرف الميم.

أَنْبَأَنَا:

مِن ألفاظ التحمُّلِ سَمَاعاً من الشيخ، لكنَّه قليلُ الاستعمال. قيل: تُطْلَق على القراءة على الشيخ، اشتهر استعمالُها في الإجازة، ويستعمله الراوي إذا كان معه زميلٌ آخر.

أنْبأَنَا إجَازَةً:

من ألفاظ التحمُّل سَمَاعاً من الشيخ، مع التصريح بالإجازة، وهو من استخدام الإمام البَيْهَقي رحمه الله تعالى. (انظر: «فتح المغيث» ٢/ ١٢٥).

أَنْبَأَنا قِرَاءَةً عَلَيْهِ وأنا أَسْمَعُ:

من ألفاظ التحمُّل قراءةً على الشيخ.

أنْبَأنِي:

من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ، لكنَّه قليلُ الاستعمال.

أَنْبَأَنِي إجَازَةً:

من ألفاظ التحمُّل سماعاً من الشيخ مع التصريح بالإجازة.

وهو من استخدام الإمام البَيْهقي رحمه الله تعالى. (انظر «فتح المغيث» ٢/ ١٢٥).

الانْتِخَابُ:

لغةً: مصدر «انْتَخَبَ» الشيءَ: أي اختاره، والانتخابُ: الاختيار والانتقاء.

واصطلاحاً: هو اختيارُ الطالبِ بعضَ أحاديث الشيخ ليَسْمَعها ويَكْتبها عنه.

قال الخطيبُ البغدادي: «إذا كان المحدِّثُ مُكْثِراً، وفي الرواية متعسِّراً، فينبغي للطالب أن يَنتقي حديثَه ويَنتخبه فيكتب عنه ما لا يجده عند غيره، ويتجنَّب المُعَادَ من روايته.

هذا حكمُ الواردين من الغُرَباء الذين لا يُمكِنهم الإقامةُ والثواء،

وأمَّا من لم يتميَّز للطالب معاد حديثه من غيره، وما يُشارِك في روايته مما ينفرد به، فالأولى أن يكتب حديثَه على الاستيعاب دون الانتخاب والانتقاء». (انظر «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

انْتَهَى اللَّحَقُ:

عبارةٌ كَتَبها بعضُ المحدِّثين في انتهاء اللَّحَق الساقط من مَتْن الكتاب بدلًا من «صَحَّ».

انظر: «اللَّحق» في حرف اللاَّم.

الأَنْسَاب:

واحدة «النَّسَب» وهو: القَرَابَة، ويكون بالآباء وإلى البلاد، وفي الصناعة.

(النَّسَبُ) تكون إلى القَبيلةِ أو الجَدِّ أو البلدِ أو الصَّنْعَةِ أو غيرِ ذلك، وهي واقعةٌ في الرُّواةِ على الوجوهِ المختلفةِ.

من أمثلتها:

(الأشْجَعِيُّ) يَروِي عنه أبو النَّضْرِ هاشِمُ بنُ القاسِمِ وطَبَقَتُه، هو: عُبَيْدُ الله بنُ عُبَيْدِ الرحمنِ، ونسبته إلى القبيلة.

(المَسْعُوْدِيُّ) يَروي عنه أبو نُعَيْم الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ وطَبَقَتُه، هو: عبدُ الرَّحمنِ بنُ عبدِ اللهِ، ونسبته إلى الجَدِّ.

(الفِرْيَابي) مِن أصحاب سُفيان الثَّوريِّ، هو: محمَّدُ بن يوسف، ونسبته إلى البلد.

(المُجْمِر) من أصحاب أبي هُرَيْرة، هو: نُعَيْمُ بن عبدِ الله، ونسبته إلى صَنْعَةٍ، وهي تجميرُ المسجدِ، أي: تطييبه بالبَخُورِ.

وما مِن راوٍ إلَّا وله نِسْبَةٌ، وليس يَعني الباحثَ في الرِّجالِ معرفةُ ذلك إلَّا بمقدارِ ما يُفيد في التعريفِ بشخصيةِ الرَّاوي.

كذلك المقصودُ هاهنا: من يأتي مِن الرُّواةِ في الأسانيدِ بنَسَبِه فقطْ، أو بنَسَبِه مع علامةٍ لا تُساعِد في تمييزِه، أمَّا من يأتي اسْمُه مقروناً بنَسَبِه، وهو كثيرٌ في الرُّواةِ جِداً، فهذا ليس مَعْنِيًّا بهذه الدَّلالةِ لإمكانِ الوُقوف عليه بطريقٍ سَهْلَةٍ.

الطريقُ إلى تمييزِها:

بالنَّظَرِ فيما يأتي:

١ - فَصْلٍ خاصٍّ في (الأنْساب) في أواخرِ «تهذيب الكمال» وفروعِهِ، وذلك إذا كان الرَّاوي مِن شَرْطِ «التَّهذيب».

٢ - كُتُبٍ مخصوصةٍ مؤلَّفةٍ في (الأنساب) رُتِّبَتْ على حروفِ المُعْجَم.

وليس فيها أفْضَلُ ولا أجْمَعُ مِن كتاب «الأنْساب» للحافِظِ أبي سَعْدٍ السَّمْعاني (المتوفَّى سنة: ٥٦٢ هـ).

لكنَّك قد لا تَقِفُ على بُغْيَتِك فيه، فإنَّه يذْكُرُ النِّسْبَةَ ويَذْكُرُ أمْثِلَةً مِمَّن يندرج تحتَها من الرُّواةِ أو غيرِهم، ولا يستقصي.

٣ - يقع في (الأنساب) الاشتباهُ كثيراً في الرَّسْم والضَّبْطِ، فربَّما وَجَدْتَ بُغْيَتَك في كُتُبِ (المُشْتَبِه)، تمييز الأسماء.

٤ - إن وَقَعَت النِّسْبَةُ إلى بلدٍ، فارْجِعْ إلى اسم ذلك البلدِ في «مُعْجَم البُلْدان» للعلاَّمةِ المؤرِّخ ياقُوت الحَمَويِّ (المتوفَّى سنة: ٦٢٦هـ).

الانْقِطَاعُ:

انظر: «المُنْقَطع» في حرف الميم.

الإِنْكَارُ:

انظر: «المُنْكَر» في حرف الميم.

أَنْكَر ما رَوَاهُ فُلَانٌ:

قال المحدِّثُ الفقيه الشيخ ظَفَر أحمد العثماني التَهَانَوي ـ رحمه الله تعالى ـ:

«إذا قالوا: (أَنْكَرَ ما رَواه فلانٌ كذا) لا يَلْزَم منه ضَعْفُ الحديث ولا ضَعْفُ راويه، فإنهم ربَّما يُطْلِقون هذا اللفظَ على الحديث الحَسَن والصحيح أيضاً بمجرَّد تفرُّد راويه». («قواعد في علوم الحديث» ص: ٢٧٣).

أنْوَاعُ (أَوْ طُرُق) تَحَمُّلِ الْحَدِيْث وأدائه:

وهي ثمانية:

١ ـ السَّمَاعُ.

٢ ـ العَرْضُ.

٣ ـ الإجازة.

٤ ـ المُنَاوَلَة.

٥ ـ المُكاتَبة.

٦ ـ إعلامُ الشيخ (أو الإعلام).

٧ ـ الوَصِيَّة.

٨ ـ الوِجَادَة.

انظر تعريفات هذه الأنواع كلِّها في حروفها.

أَنْوَاعُ الرِّوَايَةِ:

هي الاتصالُ والانقطاعُ ونحوها.

الأَوابِدُ:

لغةً: جمع «آبِدَة» وهي الأمرُ العظيمُ يُنْفَر منه ويُسْتَوْحَشُ.

والآبدة: الداهية تبقى على الأبد، والكلمة والفعلة الغريبة. (لسان العرب).

واصطلاحاً: يُرَادُ بهذه اللَّفْظَةِ: المُنْكَرات، والمتروكات، والموضوعات؛ ذلك بحسب حال المُترجَم له.

وأول من وقفتُ عليه من النقاد الذين استعملوا هذه الكلمةَ الإمام يحيى بن معين، حيث استعملها في تجريح (الحسن بن ذكوان أبي سلمة البصري)، فقد نقل الذهبيُّ عنه أنه قال ـ أي ابن معين ـ: كان صاحبَ أوابد. («ميزان الاعتدال»: ١/ ٤٩٠).

وممن استعمل هذه العبارةَ في التجريح أبو زُرْعة الرازي في تجريح (الوليد بن سلمة الطبري الأزدي)، قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زُرْعة عنه؟ فقال: «آه آه أتينا ابنَه وكان صدوقاً وكان يحدِّث بأحاديثَ مستقيمةٍ، فلمَّا أخذ في أحاديث أبيه جاء يعني بالأوابد» («الجرح والتعديل»: ٤/ ق ٢/ ٧).

وممن استعمل هذه العبارةَ أبو داود السِّجِسْتاني في تجريح (السَّرِيِّ بن إسماعيل الكوفي ابن عمِّ الشعبي)، روى الآجُرِّيُّ، عن أبي داود أنه قال عنه: «ضعيفٌ متروكُ الحديث جيء عن الشعبي بأوابد». (تهذيب الكمال: ١/ ٤٦٧).

وأبو داود يقصد بالأوابد المُنْكَرات من الأحاديث، وهذا ما ذكره ابنُ عدي حيث قال في ترجَمته: «وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه عليها أحدٌ، خاصةً عن الشعبي فإنَّ أحاديثه عنه مُنْكَراتٌ لا يرويها عن الشعبي غيره، وهو إلى الضعف أقرب». (الكامل: ٣/ ١٢٩٦).

واستعمل هذا التعبيرَ ابن حبان في تجريح بعض الرواة، واستعماله غالباً ما يكون مقروناً بلفظ آخر يوضِّح مرادَه فيه فمثلاً قال في:

١ ـ أحمد بن سَمُرَة بن أبي سَمُرَة، يروي عن الثقات الأوابد والطَّامات لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به بحال (المجروحين: ١/ ١٤٠).

٢ ـ أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدَّب يعرف بالهشيمي، يروي عن عبد الرزاق والثقات الأوابد والطَّامات (المجروحين: ١/ ١٥٢).

٣ ـ إسرائيل بن حاتم المَرْوَزي ابن عبد الله، شيخٌ يروي عن مقاتل بن حِبّان الموضوعات، وعن غيره من الثقات الأوابد والطَّامات (المجروحين: ١/ ١٧٧).

٤ ـ إبراهيم بن أبي حَيَّة ـ اليسع بن أسعد ـ يروي عن جعفر بن محمد وهشام بن عروة مناكيرَ وأوابد، تسبق إلى القلب أنه المتعمّد لها (المجروحين: ١/ ١٠٣).

واستعمل الحافظُ الذهبي هذا التعبيرَ في تجريح طائفةٍ من الرواة فقال في:

١ ـ إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْني، أبي يعقوب المدني (المتوفى سنة: ٢١٦هـ) روى عن مالكٍ، وغيره صاحب أوابد. («ميزان الاعتدال»: ١/ ١٧٩).

وأراد الذهبيُّ بـ: «الأوابد» الأحاديث الشاذَّة المُنْكَرَة، ومن هذه الأحاديث المنكرة حديثٌ رواه عن مالك، عن يحيى بن محمد بن طحلاء، عن أبيه عن عمر أنَّ النبي ﷺ قال: «أحَبُّ البيوت إلى الله بيتٌ فيه يتيمٌ مكرَّمٌ» (الضعفاء: للعقيلي: ١/ ٩٨).

٢ ـ علي بن يَزْدَاد الجرجاني قال عنه: «مُتَّهمٌ، روى عن الثقات أوابدَ» (ميزان الاعتدال: ٣/ ١٦٣).

٣ ـ عمر بن أبي عمر الكَلاَعي، شيخٌ لبقيَّة قال عنه: «لبقية عنه عجائب وأوابد». (ميزان الاعتدال: ٣/ ٢١٥).

٤ ـ أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نُبَيط بن شَريط شيخ الطبراني (المتوفىٰ سنة: ٣٦٠ هـ) «ساقط ذو أوابد» (المغني في الضعفاء: ١/ ٣٤).

أَوْثَق النَّاسِ:

وهو من أَرْفَعِ مراتب التعديل، وأحد المراتب التي زَادها الحافظُ ابن حجر، ومثله: «أَثْبَتُ النَّاس»، و«إليه المنتهى في التثبُّت»، ويأتي بَعْده من كُرِّر وَصْفُه مثل: «ثِقَة ثقة» و«ثقة عَدْل» و« ثقة حافظ » .

حكمه:

يُحْتَجُّ بحديث مَن اتَّصَفَ بهٰذا اللَّفْظِ.

أَوْرَدَ الْمُحَدِّثُ الْحَدِيْثَ:

أي: ذكره دُون السَّند في كتابه، لا في محادثته.

أَوْسَاطُ التَّابِعِيْنَ:

انظر: «التابعين». في حرف التَّاء.

أَوْسَاطُ الصَّحَابَةِ:

انظر: «الصحابة». في حرف الصَّاد.

أوْطَانُ الرَّوَاةِ وبُلْدَانِهِم:

لغةً: الأوطان: جمع «وطَنْ»: وهو المنزل الذي يُقيم فيه الإنسانُ، فالوَطن: منزل الإقامة. (القاموس المحيط).

وقال الحافظُ السَّخَاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٠): «الأوطان: جمع (وَطَنٍ)، وهو مَحَلُّ الإنسان: من بلدةٍ، أو ضَيْعَةٍ، أو سِكَّةٍ ـ وهي الزُّقَاق ـ أو نحوها».

واصطلاحاً: هو معرفة أَوْطان الرُّواة، وأقاليمهم، وبُلْدانهم التي وُلدوا فيها، أو أقاموا فيها. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٤٠٤، و«تدريب الراوي» ٢/ ٣٣٤، و«فتح المغيث» ٣/ ٣٥٩).

وقد كانت العربُ إنّما تَنْتَسِب إلى قبائلها، فلمَّا جاء الإسلامُ وغَلَب عليهم سكنى القُرَى والمَدَائن حَدَثَ فيما بينهم الانتسابُ إلى الأوطان كما كانت العَجَمُ تَنْتَسِبُ.

والمُقَرَّر في العُرْف في هذا: أنَّ من كان من قريةٍ فله الانتسابُ إليها بعينها، وإلى مدينتها إن شاء أو إقليمها، ومن كان من بلدةٍ ثم انتقل منها إلى غيرها فله الانتسابُ إلى أَيِّهما شاءَ، والأَحْسَنُ أنْ يَذْكُرهما فيقول مثلاً: «الشامِيُّ ثم العِرَاقيُّ» و«الكُوْفيُّ ثم المَدَنِيُّ». (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٨).

فوائده:

ومن فوائده: التمييزُ بين الاسمَيْن المُتَّفِقَين في اللفظ إذا كان من بلدَيْن مختلفَيْن. (انظر «الباعث الحثيث» ص: ٢٣٢).

ومنها: معرفةُ شيخ الرَّاوي، فربَّما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلدَه تعيَّن بَلَدِيُّه غالباً، وهذا مُهِمٌّ جليلٌ، فضلاً عن تعيينِ شخصِ الراوي أيضاً ـ كما سبق آنفاً ـ وتمييزه عمَّن يُشابِهُه في الاسم.

وقد يتعيَّن بهذا العلمِ المُهْمَلُ، ويَظْهَر الراوي المدلِّسُ، ويُعْلَم تلاقي الرواة، وقد يتبيَّن به ما وقع من ضَعْفٍ في حديث الراوي. (انظر «منهج النقد في علم الحديث» ص: ١٧٨).

مثالُ ذلك: (مَعْمَر بن راشد الإمام) قال فيه يعقوبُ بن شيبة: «سَمَاعُ أهل البَصْرة من مَعْمَر حين قَدِمَ عليهم فيه اضطرابٌ؛ لأنَّ كُتبه لم تكن معه». (انظر «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٠٢).

أشهر المؤلَّفات فيه:

١ ـ **الطبقات الكبرى:** لمحمَّد بن سَعْد بن مَنيع البَصْري، (المتوفَّى سنة: ٢٣٠ هـ).

٢ ـ **الأنساب:** لعبد الكريم بن محمَّد بن منصور التَّمِيمي السَّمْعاني، (المتوفَّى سنة: ٥٦٢ هـ).

٣ ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب:** لابن الأثير علي بن محمَّد بن عبد الكريم الجَزَري، (المتوفَّى سنة: ٦٣٠ هـ). وهو كما يَدُلُّ عليه عنوانُه تهذيبُ «الأنساب» للسَّمْعاني المذكور آنفاً، رتَّبه ابنُ الأثير على الترتيب المعجمي مراعياً ذلك في الحرف الأوَّل وفي الحرف الثاني من النسبة.

٤ ـ **أسماء القبائل وأنسابها:** للعلاَّمة مُعِزّ الدين محمَّد المَهْدي الحسيني، الشهير بالقَزْويني، (المتوفَّى سنة: ١٣٠٠ هـ).

أوْ كما قالَ:

قال الإمام النَّوَوِي رحمه الله تعالى:

«ينبغي للرَّاوي، وقارىء الحديث إذا اشْتَبَهَ عليه لفظةٌ فقرأها على الشَّكِّ أن يقول عَقيبه: (أو كما قالَ).

وكذا يُسْتَحَبُّ لمَن رَوى بالمعنى أن يقوَل بعده: «أَوْ كما قالَ» أو نحو هذا. (انظر: «قواعد التحديث» ص: ٢١٩).

أَوْمَأَ إِليَّ فيه:

لغـةً: الإيماء: الإشارة بالأعضاء كالرأس، واليد، والعين، والحاجب.

يُقال: أَوْمَأْتُ إليه أُوْمِيءُ، و: وَمَأْتُ لغةً فيه. («النهاية في غريب الحديث» ١/ ٨١).

واصطلاحاً: هذه من عبارات الجَرْح الشديد، يعني الراوي لا يَحترِزُ عن لسانه، كنايةً عن أنَّه يضع الحديثَ ويكذِّبُ على رسول الله ﷺ.

وقد وُصِف كثيرون بذلك، ومنهم:

١ ـ سَلْم بن سالم البَلْخِيُّ الزاهد (المتوفى سنة: ١٩٦ هـ):

قال ابنُ أبي حاتم سمعتُ أبا زُرْعَةَ يقول: «ما أعْلَمُ أني حَدَّثْتُ عن سَلْم بن سالم إلَّا أظُنّه مَرَّةً».

قال ابنُ أبي حاتم، قلتُ: كيف كان في الحديث؟

قال: لا يُكْتَبُ حديثُه، كان مُرْجِئاً، وكان لا ـ وأَومَأ بيده إلى فيه ـ يعني لا يَصْدُق». (انظر: «الجرح والتعديل» ٢/ ٢٦٧).

٢ ـ رَبَاح بن عبيد الله بن عُمَر العُمَري:

قال البَرْذَعيُّ: قلتُ لأبي زُرْعَة: رَبَاح بن عبيد الله؟

فقال: كان أحمدُ بن حنبل يقول: وأشار أبو زُرْعَة بيده إلى لسانه ـ أي: أنَّه كذَّابٌ ـ القائل: «أي أنَّه كذَّابٌ» البَرْذَعي، ثم قال لي أبو زُرْعَة: مُنْكَرُ الحديث، يحدِّث عن سُهَيْل عن أبيه، عن أبي هريرة: «بِئْسَ الشِّعْبُ جِيَادٌ»، لا أَصْلَ له عندي. (انظر: «أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي» ص: ٣٦٠).

أَوْهَىٰ الأَسَانيد:

أي: أَضْعَفُها، وقد خاضَ في ذلك الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص: ٥٦ ـ ٥٨)، ولكنه قَيَّد ذلك بأشخاصٍ مُعَيَّنين، فذكر:

١ ـ **أَوْهَى أسانيدِ أهل البيت**: عَمْرو بن شُمَّر، عن جابر الجَعْفِي، عن الحارث الأَعْوَر، عن عليٍّ.

وأوهى أسانيد أبي بكر الصِّدِّيق: صَدَقَة بن موسى الدَّقيقي، عن فَرْقَد السَّبخي، عن مُرَّة الطيب، عن أبي بكر الصِّدِّيق.

وأَوهى أسانيد العُمَرِيِّين: محمَّدُ بن القاسم بن عبد الله بن عُمَر بن حَفْص بن عاصم بن عُمَرَ، عن أبيه، عن جَدِّه، فإنَّ محمَّداً والقاسم وعبد الله لم يحتج بهم.

وأوهى أسانيد أبي هريرة: السَّرِيُّ بن إسماعيل عن داود بن يزيد الأَوْدِي، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأَوْهى أسانيد عائشة: نسخةٌ عند البَصْرِيين، عن الحارث بن شِبْل، عن أمِّ الكِنْدِيَّة، عن عائشة.

وأَوهى أسانيد عبد الله بن مسعود: شريكٌ عن أبي فَزَارة، عن أبي زيد، عن عبد الله، إلَّا أنَّ أبا فزارة، راشد بن كَيْسان كُوْفِيٌّ ثقةٌ.

وأَوهى أسانيد أَنَسٍ بن مالكٍ: داودُ بن المُحَبَّر بن قَحْذَم عن أبيه، عن أَبَان بن أبي عَيَّاش، عن أنسٍ.

وأَوهى أسانيد المَكِّيِّين: عبدُ الله بن مَيْمون القَدَّاح عن شهاب بن خِرَاش، عن إبراهيم بن يزيد الخُوْزِي، عن عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس.

وأَوهى أسانيد اليَمَانيين: حَفْصُ بن عُمَر العَدَني عن الحَكَم بن أَبَان، عن عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس.

وأَوهى أسانيد المِصْرِيِّين: أحمدُ بن محمَّد بن الحَجَّاج بن رِشْدين بن سعد عن أبيه، عن جَدِّه، عن قُرَّة بن عبد الرحمن بن حَيْوَئيل، عن كلِّ من روى عنه فإنها نسخةٌ كبيرةٌ.

وأَوهى أسانيد الشاميين: محمدُ بن قَيْس المَصْلوب عن عُبيد الله بن زَحْر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أُمَامَة.

وأَوهى أسانيد الخُرَاسانيين: عبدُ الله بن عبد الرحمن بن مَلِيْحَة عن نَهْشَل بن سعيد، عن الضَّحَّاك، عن ابن عبَّاس».

أَهْلُ الأَهْوَاء:

هم أهلُ القبلة الذين لا يكون معتقدُهم مثل معتقد أهل السُّنّة؛ كالرَّوافض، والخوارج، والقَدَريَّة، والمُشَبِّهَة، وكلٌّ منهم اثنىٰ عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين. (انظر: كتاب «التعريفات» للجرجاني ص: ٩٨).

أَهْلُ الْحَدِيْثِ: (تعريفٌ عامٌّ):

يقول شيخُ الإسلام الإمام ابن تَيْمِيَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في عامة المُـرَاد بـ «أهـل الحـديـث»: «نحـن لا نعنـي بـ (أهـل الحـديـث)

المقتصرين على سَمَاعِه، أو كتابتهِ، أو روايتهِ، بل نَعني بهم: كلَّ من كان أحَقَّ بحفظه، ومعرفتِه، وفهمِه ظاهراً وباطناً، واتِّباعه باطناً وظاهراً، وكذلك أهل القرآن».

وقال: «وأَدْنى خصلةِ هؤلاء: محبَّة القرآن والحديث، والبحثُ عنهما، وعن معانيهما، والعملُ بما علموا من موجبها، وفقهاء الحديث. أَخْبَرُ بالرَّسول ﷺ من فقهاء غيرهم».

وقال: (أهلُ الحديث) هم الذين قال فيهم رسولُ الله ﷺ: «ما أَنا عليه وأصْحَابي»، وفي رواية: «هي الجَمَاعَةُ، يَدُ اللهِ على الجَمَاعَةِ» (مجموع فتاوىٰ ابن تيمية: ٤/ ٩٥).

وقد دعا النبيُّ ﷺ بالنَّضَارة لمن يشتغل بعلم الحديث حفظاً وتبليغاً وفِقْهاً فقال: «نَضَّر الله امْرَءاً سَمِعَ مِنَّا حديثاً فحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فرُبَّ حامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هو أَفْقَهُ منه، ورُبَّ حاملِ فِقْهٍ لَيْسَ بفَقِيْهٍ». (أخرجه الترمذي في أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على العلم، برقم: ٢٦٥٦).

أمَّا في هٰذا العصر فيُطْلَق (أهل الحديث) علىٰ جماعةٍ لا يقلِّدون أحداً من المذاهب الأربعة المتبوعة، منهم:

١ ـ الشيخ صِدِّيق حسن خانْ القَنُّوجي (المتوفىٰ سنة: ١٣٠٧هـ).

٢ ـ والمحدِّث الشيخ محمد عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المُبَارَكْفُوري (المتوفىٰ سنة: ١٣٥٣ هـ).

٣ـ والشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفىٰ سنة: ١٤٢٠هـ).

وغيرهم رحمهم الله جميعاً.

أشهر المصنَّفات في الموضوع:

شرف أصحاب الحديث: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي»، (المتوفىٰ سنة: ٤٦٣ هـ).

أَهْلُ الحَدِيْثِ:

كانت مدرسةُ الحديث في الحجاز، فأُطْلِق على علماء الحجاز ومن سارَ على منهجهم من التمسُّك بالحديث وغلبةِ الطريقة النَّصِّيَّة في استنباط الأحكام «أهل الحديث».

أَهْلُ الرَّأْي:

كانت مدرسةُ الرأي بالعراق وخاصةً الكُوْفَةَ، فأُطْلِق على علماء (الكُوْفَة) ومن سارَ على طريقهم من التوسُّع في الأخذ بالقِيَاس، وما عُرِفُوا به من دِقَّة الرأي، والاستنباط والتفريع؛ «أهل الرأي».

ويُسَمِّي «أهلُ الحديث (مدرسةَ العراق) بـ(مدرسة الكوفة) أيضاً؛ لأنها نشأتْ بها ـ خاصةً بالكوفة ـ وكان إمامُ هذه المدرسة هو عبد الله بن مسعود، الذي تخرَّج على يديه تلاميذها، وأشهرهم عَلْقَمَةُ بن قَيْس، وقد أخذ عن علقمة إبراهيمُ النَّخَعِي حاملُ لواء (أهل الرأي)، والمؤسِّس لطريقتهم في هذا الدور، وشيخُ الإمام أبي حنيفة، وكانت لهذه المدرسةِ قيمةٌ فقهيةٌ عظيمةٌ، وإن لم تكن مثلَ مدرسةِ الحديث في الشهرة، والمركز الممتاز بين المسلمين.

وكان شعارُ فقهاء هذه المدرسةِ: أنَّ أحكام الشرع معقولةُ المعنى، ومُعَلَّلَةٌ بِعِلَلٍ، فكانت طريقتُهم تقوم على البحث عن عِلَلِ الأحكام، ثم يربطون الحُكمَ بالعلَّة متى وُجِدَتْ، وينفونه متى

عُدِمَتْ، وربما يَرُدُّون بعضَ الأحاديث الضعيفة التي لم تثبت لديهم، لمخالفتها تلك العِلَل، أو إذا وجدوا لها معارضاً.

فهؤلاء رأوا أنَّ الشريعة معقولةُ المعنى مبنيةٌ على أصولٍ عامةٍ نطق بها القرآنُ الكريمُ وأيَّدتْها السُّنَّةُ، ورأوا أنَّ لكل بابٍ من أبواب الفقه أصولاً أخذوها من الكتاب والسنَّة، فرَدُّوا إليها جميعَ المسائل التي تكون منها لم يكن فيها نَصٌّ. على أنهم بالنسبة إلى السنة كأهل الحديث، متى وثقوا من صحتها وإنْ كانوا لا يستكثرون من روايتها، ثقة بما عندهم من الأصول.

فإذا رأوا ما يُخالِف تلك الأصولَ في السُّنَّة، وثبت عندهم ذلك لم يتأخَّروا عن العمل به، وإذ ذاك يُسَمُّونه (استحساناً)، بل إنهم تارةً يتركون القياسَ على أصلٍ من الأصول المعيَّنة في الباب إلى الأصول العامة، ويُسَمُّونه أيضاً (استحساناً).

أَهْلُ السُّنَّةِ:

هذه الكلمةُ يُطْلِقها النُّقَّادُ على من يَتَّبع السُّنَّةَ، ويَبتعد عن البدعة، مثل الإمام مالك بن أنس، والإمام عبد الرحمن بن مَهْدي، والإمام أحمد بن حَنْبَل، والإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - رضي الله عنهم - وغيرهم، يقالُ لكلِّ واحدٍ من هؤلاء: «إمام أهل السنَّة».

وبين قولهم: «أهل السُّنَّة والجماعة» و«أهل الحديث» عمومٌ وخصوصٌ، فكل من قيل فيه إنَّه من «أهل السُّنَّة والجماعة» فهو من «أهل الحديث» أيضاً، وليس العكسُ.

وقد وُصِف كثيرٌ من الرواة بأنَّهم من «أهل الحديث» لاشتغالهم

به، ولكنَّهم ليسوا من «أهل السُّنَّة والجماعة» لابتعادهم عن منهج السَّلَف في الأمور الكثيرة، وسُلوكهم مسالكَ المتكلِّمين استدلالاً وتقريراً، إلَّا أنَّ «أهل الحديث» عند الإطلاق لا يُفْهَم منه إلَّا من كان مُتَّبِعاً لا مبتدعاً، فقد يكون المبتدعُ محدِّثاً لاشتغاله بالحديث، ولكنَّه ليس من «أهل الحديث» الذين جمعوا بين المعرفة الحديثية والعمل بما عليه «أهلُ السَّنَّة والجماعة»، ففي هذه الصورة يُرادِف «أهلُ الحديث» «أهلَ السُّنَّة والجماعة». (معجم المصطلحات الحديثية ولطائف الأسانيد: بتصرُّفٍ واختصار يسيرٍ، ص: ٦٣ ـ ٦٤).

أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ:

هم الَّذين التزموا طريقَ السُّنَّة التي كانت عليها الصحابةُ ـ رضي الله عنهم ـ قبل بدو البدعات كالاعتزال والتشيُّعِ والرَّفْضِ وغيرِها. ورئيسُ أهل السُّنَّة رَجُلان:

أحدهما: حنفيٌّ وهو الإمامُ أبو منصور محمد بن محمد بن محمود المَاتُرِيْدي (المتوفى سنة: ٣٣٣هـ) إمامُ الهدى، له كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب تأويلات القرآن.

والآخر: شافعيٌّ وهو إمامُ المتكلِّمين أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشْعَري (المتوفى سنة ٣٢٤هـ)، صاحب «مقالات الإسلاميين».

أَهْلُ الصَّنْعَةِ:

هم العلماءُ المُخْتَصُّون بأحدِ أَفْرُعِ العِلْم، ويُطْلَق على علماء الحديث أيضاً.

أَهْلُ الظَّاهِر:

الظاهر في اللغة: ضِدُّ: (الباطن).

وفي الاصطلاح (عند الأصولين): الوقوفُ عند حدود الألفاظ التي وَرَدتْ من الشارع، دون عنايةٍ بالبحث عن عِلَلِها ومقاصدها، ودون اهتمامٍ بالقرائن والظروف التي أحاطت بالألفاظ حين وُرودها.

تعريف عامٌّ:

«أهلُ الظاهر» هم طائفةٌ من المحدِّثين، ولكنَّهم يُفارقونهم في أمورٍ كثيرةٍ، يمثِّلهم أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأَصْبَهاني الظاهري (المتوفَّى سنة ٢٧٠ هـ)، سمِّي بذلك لتمسُّكه بظاهر الكتاب والسُّنَّة، دون (الرَّأي) و(القياس) و(الاستحسان) والمصالح ونحوها؛ لكنَّه يأخذ بالإجماع إذا اتفق علماءُ الأمة كلُّهم على مسألةٍ شرعيةٍ. تردَّى أبو سليمان داود الظاهري هذا، في مفارقاتٍ عجيبةٍ، ومخالفاتٍ شديدةٍ، لا يسلِّمها العقلُ، ولا يردُ فيها نقلٌ، ولأجلها قال بعضُ العلماء: إنَّ مذهبه بدعةٌ ظهرتْ بعد المئتين.

الأَهْلِيَّةُ:

انظر: «أهلية الرواية».

أَهْلِيَّةُ الرِّوَايَة:

أي: الأداء، لقد أجْمَعَ جماهيرُ أئمَّة المسلمين من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين على أنه يُشْتَرَطُ فيمن يُحتجُّ بحديثه من الرُّواة أَنْ يكون عَدْلاً ضابطاً.

العَدْل : هو المسلمُ البالغ العاقل السَّالم من أَسباب الفِسْق وخَوَارِمِ المُرُوْءَة .

وعليه فلا يُقْبَلُ حديث من كان: صغيراً، أو مجنوناً، أو كافراً، أَو فاسِقاً، أو مرتكباً لما يُخِلّ بالمروءة.

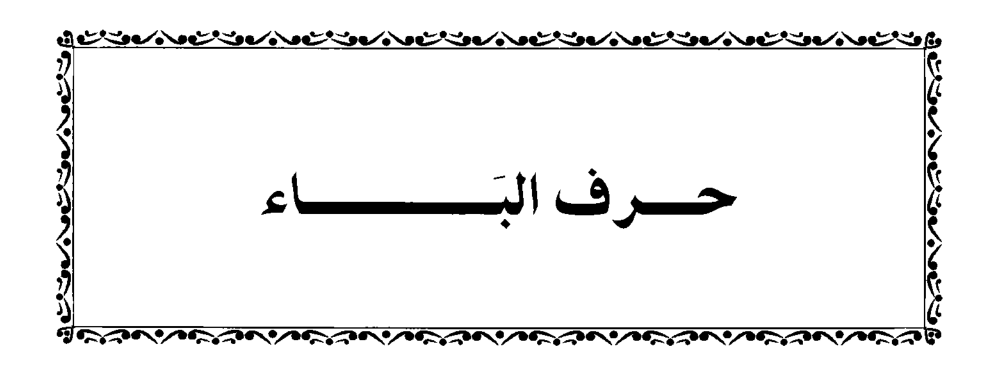
والضابط : الذي يكون متيقظاً حافظاً إن حَدَّث من حفظِه بحيث يتمكَّن من استحضاره متى شاءَ من حين سماعه إلى حين روايته محافظاً على كتابه عن أن يدخل فيه تغييرٌ مَّا ، من حين سماعه فيه وتصحيحه إلى أن يؤدِّي ويروي منه ، ولا يعيره إلَّا لمن يثق فيه .

إهْمَالُ اللَّفْظِ :

أي: عَدَمُ نُقَطِه.

❑ ❑ ❑





حـــرف البَـــــــاء

البَاءُ المُوَحَّدَةُ:

حرف الباء الذي تحته نقطةٌ واحدةٌ.

بِأَخَرَة:

انظر: «تَغَيَّر بأَخَرة» في حرف التَّاء.

البَاطِلُ:

كَثُر استعمالُ هذا اللفظِ عند المحدِّثين القُدَماء والمتأخِّرين، وكانوا يُطْلِقونه، على الخَبَرِ المكذوب على رسول الله ﷺ، فهو وقولُهم «موضوعٌ» بمعنى واحدٍ، وقد سمَّى أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجَوْزَقانيُّ (المتوفَّى سنة ٥٤٣ هـ) كتابَه به فقال: «الأباطيل والمناكير والصِّحاح والمشاهير».

الشواهد:

١ ـ قال الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (أحمد بن المُفَضّل

القُرَيشي الأُمَوِي، أبي على الكُوْفي الحَفَري، المتوفى سنة ٢١٤ هـ): بعد إيراد هذا الحديث بروايته سنداً ومتناً: روى عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضَمْرَة، عن عليٍّ مرفوعاً: «إذا تقرَّب الناسُ إلى خالقِهم بأنواع البِرِّ فتقرَّب إليه بأنواع العقل» هذا حديثٌ باطلٌ، لعلَّه أُدْخِل عليه. (انظر «تهذيب التهذيب» ١/ ٤٧).

٢ - وقال في ترجَمة (أَشْعَث بن سعيد البَصْري، أبي الرَّبيع السَّمَّان): بعد إيراد هذا الحديث بروايته: «وله عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: (نباتُ الشَّعْر في الأنف أمانٌ من الجُزَام) قال البَغَوِيُّ: هذا باطلٌ، وقد رواه غيرُ أبي الرَّبيع من الضعفاء». (انظر «تهذيب التهذيب» ١/ ١٧٨).

البَالِغُ :

الراوي الذي ليس بصبيٍّ غير مميّزٍ.

بـخ :

هو رَمْزُ لما أَخرجه الإمامُ البخاريُّ في كتابه «الأدب المفرد»، كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

وهو أيضاً رَمْزُ لما أخرجه (أي: البخاريُّ) في صحيحه، كما ذكره الأستاذ محمَّد فُؤاد عبد الباقي ـ رحمه الله ـ في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

بـد :

هو رَمْزُ للإمام أبي داود كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

البَدْرِيُّوْنَ :

هم الصحابةُ الذين شَهِدوا غزوةَ بدرٍ الكبرى.

البِدْعَةُ :

لغةً: مصدر (بَدَع)، فلانٌ بَدَعَ الشيءَ بَدْعاً، وابتدعه: أي: أنشَأه وبَدَأه، (لسان العرب).

وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩]؛ أي: ما كنتُ أوَّلَ من أُرسل، وقد أُرْسِلَ قبلي رُسُلٌ كثيرون، فلأيِّ شيءٍ تُنْكِرون ذلك!.

واصطلاحاً: «البِدْعَة» في الشَّرع هي: إحداثُ ما لم يكن في عهد رسولِ الله ﷺ. أو: الحَدَثُ في الدِّين بعد الكَمال.

وفي معنى أكثر تحديداً نقول: إنَّ كلمة «بدعة» أو «تجديد» استُخْدِمَتْ بمعنى مُغايرٍ لكلمة «السُّنَّة»، وعليه فأيُّ شيءٍ يدخل الإسلامَ دون سندٍ من السُّنةِ يُطْلَق عليه «بدعة». (انظر «دلائل التوثيق المبكِّر للسنة والحديث» ص: ٢٩).

وتُطْلَق «البدعةُ» على الزيادة والنقصان في الدِّين ممَّا لم يأمُر به الشارعُ، روى البَيْهَقِيُّ بإسناده في «مناقب الشافعي» عن الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ، قال: «المُحْدَثات من الأمور ضَرْبان.

أحدهما: ما أحدث ممَّا يُخالِفُ كتاباً، أو سُنَّةً، أو أثَراً، أو إجماعاً، فهذه هي البدعة الضَّالَّة.

والثاني: ما أحدث من الخير، لا خلافَ فيه لواحدٍ من العلماء؛ وهذه مُحْدَثَةٌ غيرُ مذمومةٍ، وقد قال عُمَرُ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ في قيام شهر رمضان: (نِعْمَتِ البدعةُ هذه)، يعني: أنها مُحْدَثَةٌ لم تكن، وإنْ كانت ليس فيها رَدٌّ لما مضى.

البِدْعَة الْحَقِيْقِيَّة:

قال شيخُ الإسلام الإمام ابن تيمية: «البدعة في الدِّين هي ما لم يشرعه الله ورسولُه بأمرِ إيجابٍ، ولا استحباب، فأمَّا ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب، وعلم الأمر به بالأدلة الشرعية فهو من الدين الذي شرعه الله؛ وإنْ تنازع أولو الأمر في بعض ذلك، وسواء كان هٰذا مفعولاً علىٰ عهد النبي ﷺ، أو لم يكن، فما فعل بعده بأمره من قتال المرتدّين والخوارج المارقين وفارس والرُّوم والتُّرْك وإخراج اليهود والنصارىٰ من جزيرة العرب وغير ذلك هو من سنته». (كتب ورسائل وفتاوىٰ في العقيدة: ٤/ ٢١٠٨).

وهٰذه التي سمَّاها الشَّاطِبيُّ «البدعة الحقيقية» وعرَّفها بأنها ما لم يدلُّ عليها دليلٌ شرعيٌّ، لا من كتابٍ، ولا سُنَّةٍ، ولا إجماعٍ، ولا استدلالٍ معتبرٍ عند أهل العلم، لا في الجملة، ولا في التفصيل؛ وإن ادّعىٰ مبتدعها ومن تابعه أنّها داخلة فيما استنبط من الأدلة؛ لأن ما استند إليه شبه واهية لا قيمة لها. («الاعتصام»: ١/ ١٩٤).

البِدْعَةُ الإِضَافِيَّـةُ:

عرَّفها الشاطبيُّ بأنها ما لها شائبتان: إحداهما: لها من الأدلة متعلَّقٌ فلا تكون من تلك الجهة بدعةً. والأخرىٰ: ليس لها متعلَّقٌ إلا مثل ما للبدعة الحقيقيَّة؛ أي: أنّها بالنسبة لإحدىٰ الجهتين سنة؛ لاستنادها إلىٰ دليلٍ، وبالنسبة للجهة الأخرىٰ بدعة؛ لأنها مستندةٌ إلىٰ شبهةٍ، لا إلىٰ دليلٍ، أو لأنها غيرُ مستندةٍ إلىٰ شيءٍ، وسُمِّيت إضافية؛ لأنها لم تتخلَّص لأحد الطرفين: (المخالفة الصريحة) أو (الموافقة الصريحة). («الاعتصام»: ١/ ١٩٤).

البِدْعَةُ المُفَسِّقَةُ:

أكثر ما يُطلَق ذلك علىٰ بدعِ العقيدة كالرَّفض غير الغالي، والاعتزال، والخروج، والإرجاء، والقدر، وغيرها من بدع الفِرَق الضالَّة والمُضِلَّة.

البِدْعَةُ المُكَفِّرَةُ:

هي إنكارُ ركنٍ من أركان الدِّين، أو وَصفُ الله تعالىٰ بما لا يليق به من التجسيم والتشبيه. مثل غلاة الروافض القائلين بحلول الإلـٰهية في علي ـ رضي الله عنه ـ أو غيره، والإيمان برجوع علي ـ رضي الله عنه ـ إلىٰ الدنيا قبل يوم القيامة، أو وُقوع التحريف في القرآن، وغيرها.

البَدَلُ:

هذا مِن أقسام الإسناد العالي، وهو الوصولُ إلى شيخ شيخ المؤلِّف.

مثالـه:

حديثٌ يرويه البخاريُّ ـ مثلاً ـ عن الحُمَيْدي، عن ابن عُيَيْنَة، فيأتي المُخرِّجُ فيرويه من طريق العَوْفي عن ابن عُيَيْنَة فيُبَدِّل بشيخ البخاريِّ راوياً آخر، فلذلك سُمِّي «البَدَل»، وقد يُسَمَّى مثلُ هذا «موافقة» أيضاً، لكن مع التقييد.

البَرْنَامِجُ:

هو كتاب يَذْكُر فيه مؤلِّفُه أسماءَ شيوخِه ومروياتِه عنهم، ويرتِّبه حَسب التواريخ أو البُلْدان التي رَحَل إليها، أو المشايخ الذين رَوى عنهم.

ويُطْلَق على هذا النَّوْعِ من المؤلَّفات أيضاً: (الفَهْرَسَة)، و(المُعْجَم)، و(الثَبَت)، و(المَشْيَخَة)، انظر تعريفَ كلَّ واحدٍ منه في حرفه.

أشهر كُتب البرنامج:

١ - برنامج محمَّد بن خير الإشبيلي (المتوفَّى سنة ٥٧٥ هـ).

٢ - برنامج ابن جابر الوادي آشي: (المتوفَّى سنة ٧٤٦ هـ).

البَلاغَات:

لغةً: «البلاَغات» جمع (بَلاَغٍ).

واصطلاحاً: هي قولُ الرَّاوي: «بَلَغَني عن النبيِّ ﷺ كذا».

وأَشْهَرُ من كان يفعل ذلك هو إمامُ دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه في «الموطأ».

وحكمُ هذه البلاغاتِ الضَّعْفُ لإعضالها؛ لأنَّ فيها جميع رجال السَّند محذوفون، وأَقَلُّ إسنادٍ فيه بين النبيِّ ﷺ وبين الإمام مالك ثلاثةً رواةٍ.

وقد وَصَل هذه البلاغاتِ الإمامُ العلاَّمة الحافظ أبو عُمَر يوسف بن عبد البَرّ الأنْدَلُسِي القُرْطُبِيّ (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) رحمه الله تعالى، في كتابه «التمهيد» الذي شرح به «الموطأ»، سوى أربعة بلاغات لم يجد لها إسناداً، ولا رآها في غير «الموطأ».

فوَصَلها بعده جميعاً الحافظُ أبو عَمْرو عثمان بن الصَّلاح الشَّهْرَزُوري (المتوفَّى سنة: ٦٤٣هـ)، في رسالةٍ له بعنوان: «رسالة في وصل البلاغات الأربعة في الموطأ».

البَلَاءُ فِيْهِ مِنْ فُلَانٍ:

أو «البَلِيَّةُ فيه من فلانٍ»، هذه من تلك العبارات التي يَسْتَعْمِلها المحدِّثون في المُتَّهَم بوَضْع الحديث.

وعليه فيكون مثلُ هذه العباراتِ من المرتبة الثانية من مراتب الجَرْحِ عند الحافظ الذَّهَبيِّ، والعِرَاقيِّ، والسَّخَاوي.

شواهده:

١ ـ قال الحافظ الذهبي في (إسحاق بن محمَّد بن إسحاق السَّوْسِي): «أتى بموضاتٍ سَمِجَةٍ في فضائل مُعاوية، فالبلاء منه أو مِن شيوخه المجهولين». (انظر: «تنزيه الشريعة» ١/ ٣٧).

٢ ـ قال ابنُ حِبَّان في (زَيَّاد بن فايد بن زَيَّاد بن أبي هِنْد الدَّاري): بعد إيراد حديث في ترجَمة ابنه سعيد بن زَيَّاد: «نِعْمَ الطَّعَامُ الزَّبيبُ، يَشُدُّ العَصَبَ، ويُذْهِبُ الوَصبَ»: لا أدري البَلِيَّةُ ممَّن هي، منه، أو مِن أبيه، أو من جَدِّه». (انظر «ميزان الاعتدال» ٨/ ١٠٩).

ومِن هذه المرتبة أيضاً قولُهم:

١ ـ «فلانٌ له بَلاَيا» أي: موضوعات.

٢ ـ «حَدَّث بنسخةٍ فيها بلاَيا».

٣ ـ «مِنْ بَلاَيا فُلاَنٍ كَذا».

٤ ـ «ومِنْ مَصَائِبِ فُلاَنٍ كَذا».

٥ ـ «له طامَّاتٌ» أو «فيه طامَّات».

٦ ـ «له أوابدُ».

٧ ـ «يأتي بالعَجَائب».

انظر معنىٰ وشرح هذه العبارات في حرفها مع الشَّواهد.

البَلَايَا :

يعني بها المحدِّثون الموضوعاتِ والأكاذيبَ، قال ابنُ العَرَّاق: قولهم: «فلانٌ له بَلَايا»، أو «هذا الحديثُ مِنْ بَلَايا فلانٍ»، قال الحافظ برهان الدين الحَلَبي: هو كنايةٌ عن الوَضْع فيما أَحْسِبُ؛ لأنَّ البَلِيَّةَ المصيبةُ».

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في حاشية «الرفع والتكميل» (ص: ١٧١): «ومِن هذه المرتبة والباب أيضاً قولُهم: «حَدَّث بنسخةٍ فيها بلاَيا»، أي: موضوعات وأكاذيب، وقولُهم أيضاً: (من بَلايا فلانٍ كذا) و(من مصائب فلانٍ كذا) أي: من موضوعاتِه ومُفْتَرياته، وما وقع في كلام الحافظ برهان الدين الحَلَبي بَلَدِيِّنا ـ رحمه الله تعالى ـ من التردُّدِ في هذا المقام فلا داعيَ له.

ومن شواهد ذلك:

١ ـ قال الحافظُ الذهبي في ترجَمة (عيسى بن مِهْران المُسْتَعْطِف، أبي موسىٰ): «رافضيٌّ كذَّابٌ جَبَلٌ!، وقع إليَّ كتابٌ من تصنيفه في الطَّعن في الصحابة وتكفيرهم، فلقد قَفَّ شعري، وعَظُمَ تعجُّبي ممَّا فيه من الموضوعات والبلايا». (ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٢٤).

٢ ـ وقال الذهبيُّ في ترجَمة (الخَصِيْبُ بن جَحْدَر البَصْري): «كَذَّبه شعبةُ، والقَطَّان، وابنُ مَعِيْن... ومن بلاياه: روى عن النَّضْر بن شُفَيّ ـ ولا يُدْرى مَن ذا؟ ـ عن أبي أسماء الرَّحَبي، عن ثَوْبان مرفوعاً: لا يَمَسُّ القرآنَ إلَّا طاهرٌ، والعمرة خيرٌ من الدُّنيا وما فيها، هي الحَجُّ الأصغر». (ميزان الاعتدال: ١/ ٦٥٣).

البُلْدَانِيَّات :

هي كتب الأحاديث التي تدور على بلدٍ واحدٍ، قال الحافظ السَّخاوي: «. . . . والاعتناء بالبلدانيات، أول من ابتكره فيما علمتُ: أبو بكر عتيق بن علي بن داود ابن السمنطاري الصِّقلي، تلميذ أبي نُعيم الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٦٤هـ . (انظر: «الجواهر والدرر» ١/ ١٣٠ ـ ١٣١).

بَلَغَنِي عَنْ فُلَانٍ :

يُكثِر هذا القولَ الإمامُ مالك في «الموطأ»، وذلك أنه نَظر في كتب القوم، ويعبِّر عمَّا أخذَه عنها بالبلاغ أي بقوله: «بلغني عن. . .». انظر: «البلاغات».

البَلِيَّةُ فِيْهِ مِنْ فُلَانٍ :

انظر: «البَلاَء فيه من فلانٍ».

بُنْدَارٌ :

من ألفاظ التوثيق النادرة.

المعنى اللُّغوي:

قال السَّمْعَاني في «الأنساب» (٢/ ٣٣٦) في مادة (بُنْدار): «هذه النسبةُ إلى من يكون مُكْثِراً من شيءٍ يشترى منه مَن هو أَسْفَلُ منه، أو أَخَفُّ حالاً، وأَقَلُّ مالاً منه ثم يبيع ما يشتري منه من غيره، وهذه لفظةٌ أعجميةٌ».

وقيل في معناها أيضاً: هم تُجَّارٌ يلزمون المعادنَ، أو هم الذين يخزنون البضائعَ للغلاء، والبنادرة، جمعُ: (بُنْدار)، وفي النَّوادر: رجلٌ بُنْدرِيٌّ، ومُبَنْدَر، ومُتَبَنْدَر، وهو: كثير المال.

وبندار معناه: الحافظ، وهذا المعنى هو المُسْتَعْمَل عند المُحدِّثين، وَوَرَد أيضاً: البنادرة: جمعُ (بُنْدَار) وهو الناقد. (انظر: «تاج العروس»، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/ ١٤٤).

وأوَّلُ من استعمل هذا التعبيرَ، هو: الإمامُ الحافظُ الحُجَّةُ، أبو حامد أحمد بن محمَّد بن الحسن بن الشرقي النَّيْسابوري، (المتوفَّى سنة: ٣٢٥هـ)، في توثيقِ ثلاثة من الحُفَّاظ، هم:

١ ـ أحمد بن الأَزْهر بن مَنِيْع بن سَليط بن إبراهيم العَبْدي، أبو الأزهر النَّيْسَابوري، (المتوفى سنة: ٢٦٣ هـ).

رَحَل في طلب الحديث إلى الحجاز، واليمن، والشام، والكُوْفة، والبَصْرة، وكان يُطْلق عليه بمحدِّث خُرَاسان». (انظر: «ميزان الاعتدال»: ١/ ٨٢، و«تذكرة الحفاظ»: ٢/ ٥٤٦، و«تهذيب التهذيب»: ١/ ١٤).

٢ ـ الثاني: هو: أمير المؤمنين في الحديث، وشيخ الإسلام، الإمام الحافظ البارع: محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذُّهْلي، مولاهم النَّيْسَابوري، (المتوفَّى سنة: ٢٥٨هـ)، قال الحافظ الذهبي: «انتهت إليه رئاسةُ العِلم والعظمة، والسُّؤْدُدُ ببلده، كانت له جلالةٌ عجيبةٌ بنَيْسابور من نوع جلاله الإمام أحمد ببغداد، ومالك بالمدينة». (سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٢٧٤).

٣ ـ وأمَّا الثالثُ فهو: أحمد بن يوسف بن خالد بن سالم الأَزْدِيُّ، المُهَلَّبِيُّ، أبو الحسن النَّيْسابوري، السُّلَمِي، (المتوفَّى سنة: ٢٦٤هـ).

البَوَاطِيْل:

أي: الموضوعات.

انظر «الباطل».

الشواهد:

١ ـ قال ابنُ عَدِيّ في (عُمَر بن رِيَاح العَبْدي، أبي حفص البَصْري الضَّرير): «يروي عن ابن طاووس بالبواطيل ما لا يُتابعه أحدٌ عليه، والضَّعْفُ بَـيِّنٌ على حديثه».

٢ ـ وقال في (يحيى بن سعيد التَّمِيمي المَدَني): «يروي عن الثقات البواطيلَ». (ميزان الاعتدال: ٧/ ١٧٩).

بَيانُ المُجْمَلِ:

مثلُ الأحاديث التي بَـيَّنَتْ جميعَ ما يتعلَّق بصُوَر العباداتِ والأحكامِ من كَيْفِيَّاتٍ، وشروطٍ، وأوقاتٍ، وهَيْئاتٍ.

بَيَّضَ لَهُ:

هذه العبارةُ كثيراً ما يستعملها الحافظُ الذهبيّ ـ رحمه الله تعالى ـ فيقول مثلاً: «ذكره ابنُ أبي حاتم وبَيَّض له».

ومراده بذلك أنَّ ابن أبي حاتم في كتابه «الجَرْح والتعديل» ذَكَره مُهْمَلاً من الجَرح والتعديل، أو الشيوخ والتلاميذ، وترك لذلك فراغاً (بياضاً) رجاءً أن يجد فيه شيئاً فيُلْحِقه به فلم يجد.

وفي ذلك يقول ابنُ أبي حاتم: «على أنَّا قد ذكرنا أساميَ كثيرةً مُهْمَلةً من الجَرْح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتابُ على كلِّ من رُوِي عنه العلمُ رجاءَ وجودِ الجرح والتعديل فيهم فنحن مُلْحِقوها بهم مِن بعد إنْ شاء الله تعالى». (الجرح والتعديل: ٢/ ٣٨).

الشواهد:

تبيَّن بالاستقراء أنَّ كلَّ من بَيَّض له ابنُ أبي حاتم فهو مجهولٌ،

وإليك الشَّواهد على ذلك من «ميزان الاعتدال»:

قال الذهبيُّ:

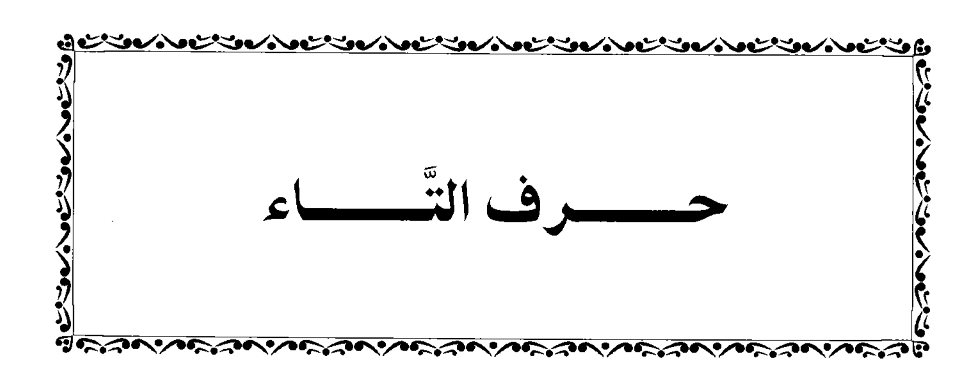
١ ـ أبَان بن عُمَر الوَالِبيّ: قال أبو حاتم: مجهولٌ، نقَله ابنُ أبي حاتم وبَيَّض له. (انظر: «ميزان الاعتدال»: ١/ ١٠، و«الجرح والتعديل»: ٢/ ٣٠٠).

٢ ـ إيَّاس بن نذير الضَّبي الكُوْفي: ذكره ابنُ أبي حاتم وبَيَّض له، مجهولٌ. (انظر: «ميزان الاعتدال»: ١/ ٢٨٣)، و«الجرح والتعديل»: ٢/ ٢٨٢).

وقال الحافظ بن حجر: «ذكره ابنُ حِبَّان في (الثقات) وذكره ابنُ أبي حاتم وبيَّض له، فهو مجهولٌ». (انظر: «تهذيب التهذيب»: ١/ ٣٩١).

وهذا عن الحافظ ابن حجر من أوضحِ الأدلَّة على أنَّ من بَيَّض له ابن أبي حاتم فهو مجهولٌ.

❒ ❒ ❒



حـــرف التَّـــاء

ت :

رَمْزٌ للإمام الترمذي في جامعه .

التَّابِعُ :

انظر : «المتابعة» في حرف الميم .

تَابِعُ الأَتْبَاع :

انظر «أتْبَاع التَّابِعِيْن» في حرف الألف .

تَابِعُ التَّابِعِيْن :

انظر «أتباع التَّابِعِيْن» في حرف الألف .

التَّابِعُوْنَ :

لغــةً : (التَّابعون) جَمْعُ : (تَابِعِيٍّ)، أو (تابعٍ)، والتابع : اسمُ فاعلٍ مِن : تَبِعَه، بمعنى : مَشَى خَلْفَه، أو مَرَّ به، فمضى معه . (لسان العرب) .

واصطلاحاً: هو «مَن شَافَهَ أصحابَ رسولِ الله ﷺ أي: مع كونه مؤمناً (معرفة علوم الحديث: ص: ٤٢).

فائدة هذا العلم:

ولهذا العلمِ فائدةٌ عظيمةٌ، فإنَّه إذا غَفَل الإنسانُ عن هذاالعلم لم يفرِّق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرِّق أيضاً بين التابعين وأتباع التابعين، ويُمكن أن نقول أيضاً في فائدة هذا العلم: تمييز «المُرْسَل» من «المتصل».

طبقات التابعين:

اخْتُلِفَ في عدد طبقاتهم، فقَسَّمهم العلماءُ كلٌّ حسب وِجْهَته.

١ ـ فَجَعَلهم الإمامُ مسلمٌ ثلاثَ طبقاتٍ.

٢ ـ وجعلهم ابنُ سَعْد أربعَ طبقاتٍ.

٣ ـ وجعلهم الحاكمُ النَّيْسابوري خمسَ عشرة طبقةً، ذكر منها ثلاثَ طبقاتٍ، فقط في مقدِّمتها:

الذين لحقوا العشرةَ الذين شَهِدَ لهم رسولُ الله ﷺ بالجَنَّة، مثل: قَيْس بن أبي حازم، سمع العشرةَ وروى عنهم، وليس في التابعين أحدٌ روى عن العشرة سِوَاه. وآخرُ طبقات التابعين: مَن لَقِيَ أنسَ بن مالكٍ من أهل البَصْرة، ومن لقي عبدَ الله بن أبي أَوْفى، ومن لقي السَّائبَ بن يزيد مِن أهل المدينة... وهؤلاء آخرُ الصحابةِ موتاً ـ رضي الله عنهم ـ (منهج النقد في علوم الحديث: ص:١٤٨).

ومن هذه الطبقة: الإمام أبو حنيفة، على الأصحِّ.

ويُمكن تقسيمُ التابعين إلى ثلاث طبقاتٍ شاعتْ في كتب العلم، وهي:

١ ـ طبقة كبار التابعين: وهم الذين رووا عن كبار الصحابة، وهؤلاء يقع حديثُهم موقعَ حديث متأخِّري الصحابة، أكثر ما يُوْجَد عند تابعيٍّ.

٢ ـ طبقة متوسِّطي التابعين: وهم الذين أدركوا هؤلاء الأئمَّة وأمثالهم، ورووا عن الصحابة، وعن التابعين.

٣ ـ طبقة صِغَار التابعين: وهم الذين حَدَّثُوا عن صِغار الصحابة الذين تأخَّرت وفاتُهم. فأَدركوهم في حال صِغْر سِنِّهم وكِبَر سِنِّ الصحابة الذين كانوا صغاراً في عهد رسولِ الله ﷺ. (منهج النقد في علوم الحديث: ص ١٤٨، نقلاً عن «مسائل العلوّ والنزول»).

وأوَّلُ التابعين مَوْتاً: أبو زيد مَعْمَر بن يزيد، قُتِل سنة ٣٠هـ.

وآخرهم موتاً: خلف بن خليفة، توفِّي سنة ١٨٠هـ.

المُخَضْرَمون:

ومن التابعين «المُخَضْرَمون» واحدُهم: «مُخَضْرَم»: هو الذي أَدرك الجاهليةَ وزمنَ رسولِ الله ﷺ ولم يَـرَه، أو رآه وهو مُشْرِكٌ؛ لأنه لا يعتدّ بتلك الرُّؤية.

انظر « المخضرمون » في حرف الميم .

أفضل التابعين:

هناك أقوالٌ للعلماء في أفضلهم، والمشهور أنَّ أفضلهم: (سعيد ابن المُسَيَّب).

وقال أبو عبد الله محمَّد بن خفيف الشِّيرازي:

١ ـ أهلُ المدينة يقولون: أفضلُ التابعين: (سعيد بن المُسَيَّب).

٢ ـ وأهلُ الكُوْفة يقولون: (أُوَيْس بن عامر القَرَني).

٣ ـ وأهلُ البَصْرة يقولون: (الحسن البَصْري).

التَّابِعِيُّ:

انظر «التَّابِعُوْن».

التَّابِعِيَّات:

انظر: «التابعيون» لتعريف «التابعي» لغةً واصطلاحاً.

لم أجد مَنْ حصر عددَ «التابعيَّات» بشكلٍ صحيحٍ حسب علمي الضعيف لذا أكتفي بذكر أكابر النساء من التابعين، وهن:

١ ـ حفصة بنت سيرين، توفِّيت بعد ١٠٠ هـ.

٢ ـ عَمْرَة بنت عبد الرحمن، توفِّيت سنة ٩٨ هـ.

٣ ـ أُمّ الدَّرْدَاء الصُّغرى الدِّمَشْقِيَّة، توفِّيت سنة ٨١ هـ، رضي الله عنهنَّ أجمعين.

التَّارِيْخُ:

انظر: «تاريخ الرُّواة».

تاريخُ الرُّوَاة:

لغة: التاريخُ: مصدر: أَرَّخ يؤرِّخ بمعنى: وَقَّته، أرَّخ الكتابَ، وأَرَّخه وآرخَه: وَقَّته. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو التعريفُ بالوقت الذي تُضْبَط به الأحوالُ في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنةٌ من تعديلٍ وتجريحٍ ونحو ذلك (فتح المغيث: ٣/ ٢٨٠).

أهميته وفائدته:

قال الحافظُ ابن الصَّلاح «النوعُ المُوْفي ستين: معرفةُ تواريخ الـرواة، وفيهـا معـرفـةُ وفيَـاتِ الصحـابـةِ والمحـدِّثيـن والعلمـاءِ، ومَواليدهم، ومقاديرِ أعمارهم، رَوَينا عن سفيان الثوري أنه قال: لمَّا استَعملَ الرواةُ الكذبَ استعملنا لهم التاريخَ. ورَوَينا عن حَفْص بن غِيَاث، أنه قال: إذا اتَّهمتم الشيخَ، فحاسِبوه بالسِّنيْنِ. يعني: احسُبُوا سِنَّه وسِنَّ من كَتَب عنه.

وهذا كنحو ما روينا عن إسماعيل بن عَيَّاش، قال: كنتُ بالعراق فأتاني أهلُ الحديث، فقالوا: ها هنا رجلٌ يحدِّث عن خالد بن مَعْدان، فأتيته فقلتُ: أيُّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن مَعدان؟ فقال: سنةَ ثلاثَ عشرة يعني: ومئة. فقلتُ: أنت تزعم أنك سمعتَ من خالد بن مَعْدَان بعدَ موتِه بسبع سنين! قال إسماعيلُ: ماتَ خالدٌ سنة ست ومئة.

وروينا عن الحاكم أبي عبد الله، قال: لمَّا قَدِمَ علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكَشّي، وحَدَّث عن عبد بن حُمَيْد، سألتُه عن مولِده، فذَكَر أنه وُلِدَ سنة ستين ومئتين، فقلتُ لأصحابنا: سَمِعَ هذا الشيخُ من عبد بن حُمَيد بعدَ موتِه بثلاثَ عشرةَ سنة!» (علوم الحديث: ص: ٣٨٠ - ٣٨٦).

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد اعتنى الحفَّاظُ والمؤرِّخون بذكر مواليد الرواة ووفياتهم في كتب الطبقات وتراجم الرجال، وكتب التواريخ الجامعة بين الحوادث والوفيات، وأمّا بخصوص المواليد فلا أَعْرِفُ فيه تأليفاً مستقلاً، نعم

أَلَّفوا في الوفيات كتباً كثيرةً، وقد اعتنوا فيها غالباً بذكر المواليد أيضاً، فمنها:

١ ـ **التاريخ الكبير**: للإمام أبي عبد الله محمد بن البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)، تكلَّم فيه بإيجازٍ عن الرَّاوي، وذكر شيوخَه وتلامذتَه، وتعرَّض أحياناً للجَرْح والتعديل، وسَكت في الأكثر عن بيان ذلك، طُبع هذا الكتاب في ثمانية مجلَّداتٍ.

٢ ـ **التاريخ**: لأبي بكر بن أحمد بن خَيْثمة زُهير بن حرب النَّسائي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ)، وهو كتابٌ كبيرٌ، أثنى عليه الحافظُ ابن الصَّلاح، وقال: «. . . وما أغزر فوائده» («علوم الحديث» ص: ٣٨٨).

٣ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: لأبي حاتم محمَّد بن حِبَّان البُسْتِي (المتوفى سنة: ٣٥٤ هـ)، تكلَّم فيه عن كلِّ راوٍ بإيجازٍ شديدٍ في سطرِين أو ثلاثة، وذكر تاريخَ وفاته. والكتابُ مطبوعٌ في جزئين.

تَارِيْخُ مَوْلِدِ الْعُلَمَاءِ وَوَفَيَاتِهِم:

لَمَّا كان لمعرفة مواليد العلماء وتاريخ وفياتهم أهميةً كبرى في معرفة طبقات الرِّجال ولقاء التلاميذ بالشيوخ؛ اهتمَّ المحدِّثون بهذا النوع من التصنيف.

فائدته:

وهذا النوع من التصنيف يُفيد في معرفة من اختلط من الرُّواة، ومتى كان اختلاطُه، كما يُفيد أيضاً في تمييز المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق من الأسماء والأنساب وغير ذلك.

أشهر المصنَّفات فيه:

فأوَّلُ من صَنَّف في هذا النوع هو: أبو الحسين عبد الباقي بن

قانع بن مرزوق البغدادي، (المتوفَّىٰ سنة: ٣٥١ هـ) ابتدأه من الهجرة وانتهى به إلى سنة ٣٤٦هـ.

ثم تَلاَه الحافظُ أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن زَبْر الرَّبْعِي الدِّمَشْقِي، (المتوفىٰ سنة: ٣٧٩هـ) وسمَّاه: «تاريخ ولادة العلماء ووفياتهم».

وذيَّل عليه تلميذُه الحافظ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكَتَّاني (المتوفى سنة: ٤٦٦هـ)، ابتدأ تذييلَه من سنة ٣٣٨هـ، وانتهى إلى سنة ٤٦٢ هـ.

ثم تلاه تلميذُه الحافظ أبو محمد هبة الله الأكفاني الحافظ (المتوفى سنة: ٥٢٤هـ) فذيَّل على تذييل شيخه بذيلٍ ابتدأه من سنة ٤٦٣هـ وانتهى بسنة ٤٨٥هـ.

ثم تلاه شرف الدين أبو الحسن علي بن المفضَّل المَقْدِسي الإسكندراني المالكي (المتوفى سنة: ٦١١هـ) سمَّاه: «وفيات النقلة»، وصَلَ فيه إلى سنة ٥٨١هـ.

ثم تلاه تلميذه الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القَوِيّ المنذري (المتوفى سنة: ٦٥٦هـ) بكتابٍ سمَّاه: «التكملة لوفيات النقلة» وهو ذيلٌ كبيرٌ، كثيرُ الإتقان والفائدة، مطبوع في أربع مجلَّداتٍ مع الفهارس العامة بتحقيق الدكتور بشّار عوَّاد معروف، والكتابُ يبدأ من سنة ٥٨١ ويقف عند سنة ٦٤٢، والمطبوع ـ تبعاً للمخطوطة الأصل ـ تنقصه وفياتُ سنة ٥٨١هـ وعددٌ من تراجم سنة ٥٨٢هـ.

تَالِفٌ :

أي: هالِكٌ. من ألفاظ الجَرْح، وقد ذكره السيوطيُّ في المرتبة الرابعة من مراتب الجَرْح عنده.

حُكمها:

لا يُحتجُّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

تَـبَعُ التَّابِعِيْن:

انظر «أَتْبَاعُ التَّابِعِيْن» في حرف الألف.

التَّتَبُّعُ:

وهو نوعٌ من التصنيف عن المحدِّثين، يَقْصِدون به الاستدراكَ والتَّتَبُّعَ على مصنِّفٍ التزم الصحةَ، وأشهرها: تَـتَبُّعُ الدَّارَقُطْنيِّ (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) على الصحيحين، وعددُها مئتان وعشرة أحاديث، يختص البخاريُّ منها بثمانين حديثاً، يشترك مع الإمام مسلمٍ في ثلاثين حديثاً، وانفرد مسلمٌ بمئة حديثٍ، وسمَّاه ابنُ خير في فهرستـه (ص: ٢٠٤) «الاستـدراك»، وسمَّـاه القـاضـي عِيَـاض: «الاستدراكات على البخاري ومسلم»، وكذا سَمَّاه أيضاً ابنُ الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» وتعقَّب الحافظُ أبو مسعود إبراهيم الدِّمَشْقِي (المتوفى سنة ٤٠٠ هـ) الدَّارَقُطْنِيَّ وسَمَّاه: «جوابات أبي مسعود الدمشقي على استدراكات الدَّارقطني».

وقد تَـتَـبَّعَ الإمامُ النووي استدراكاتِ الدَّارقطنيِّ فأجاب عن أكثرها في شرحه لصحيح مسلمٍ، كما أنَّ الحافظ ابن حجر تَتَبَّعَ استدراكاتِه على البخاري فأجابَ عن أكثرها، واعتذر عن بعضٍ.

وقد طُبع «التتبعُ» مع «الإلزامات» بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي بن مقبل.

التَّجَهُّمُ:

انظر: «الجَهْمِيَّة» في حرف الجيم.

تَجْوِيْدُ الإسْنَادِ:

المرادُ به عند القدماء هو (تدليس التسوية) حيث قالوا: (جَوَّده فلانٌ) فمعناه دلّسه تدليس تسوية بأن ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم (انظر: «فتح المغيث: ١/ ١٨٢، و«تدريب الراوي»: ١/ ٢٢٦).

وقد يكون معنى: جَوَّده فلانٌ، أي: حَسَّنه أو ساقَه سِياقاً حَسَناً، ويَدُلُّ على ذلك قولُ الحافظ يعقوب بن أبي شَيْبَةَ: «هذا حديثٌ صالحُ الإسناد، فإن كان هذا الشيخُ ضَبَط هذا الحديثَ فقد جَوَّده وحَسَّنه» (مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: ص: ١٥٥ ـ ١٠١).

وفي حديثٍ: «أنه ﷺ توضَّأ من بئر بُضَاعة، وقال: الماءُ طَهُوْرٌ لا يَنْجِسُه شيءٌ» قال ابنُ حجر: «حديثٌ حَسَنٌ وقد جَوَّده أبو أسامة، وصَحَّحه أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِيْن، وأبو محمد بن حَزْم» (تلخيص الحبير: ١/ ٢٤).

فقوله: (جَوَّده أبو أسامة) أي ساقه سِياقاً جيّداً حَسَناً.

التَّحْدِيْثُ:

أي: روايةُ الحديثِ.

التَّحْرِيْفُ:

لغةً: مصدر «حَرَّفَ» أي: غَيَّر وبَدَّل.

وأصل التحريف مشتقٌّ من قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦].

واصطلاحاً: هو العُدُوْلُ بالشيء عن جهته، وحَرَّف الكلام تحريفاً: عَدَل به عن جهته، وهو قد يكون بالزيادة فيه، والنقص منه، وقد يكون بتبديل بعضِ كلماته، وقد يكون بجعله على غير المراد منه، فالتحريفُ أعَمُّ من التصحيف. (انظر: «تصحيفات المحدِّثين»: ١/ ٣٩).

ومثالُه: ما رواه الإمام مسلمٌ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «رُمِيَ أُبَيٌّ يومَ الأحزاب على أَكْحُلِهِ فكَوَاه رسولُ الله ﷺ».

فحَرَّفه أحدُ الرواة فقال: أبى - بالإضافة - وإنما هو: أبيّ بن كَعْبٍ؛ لأن أبا جابر استشهد بأُحُدٍ قبل الأحزاب.

ومنه حديث: «نَهْيُه ﷺ عن الحِلَق قبل الصَّلاة في الجمعة».

فحَرَّفَه بعض الرواة إلى «الحَلْق».

قال الخَطَّابي: «قال لي بعضُ مشايخنا: لم أَحْلِقْ رأسي قبل الصلاة نحواً من أربعين سنة بعد ما سمعتُ هذا الحديث». (إصلاح خطأ المحدّثين: ص: ١٢ - ١٣).

وقد صَنَّف فيه الدَّارَقُطْنِيُّ، والخَطَّابي، وابن الجَوْزي، وغيرهم؛ لأن هذا الموضوع هامٌّ جداً، قد وقع فيه كبارُ الحفاظ والنقاد، ولذا عُني به المحدثون وضبطوه. انظر الكتب المصنَّفة فيه، في تعريف « التصحيف ».

تَحْرِيكُ الرَّأس:

أي لا يُؤْخَذ الحديثُ عنه، ومعناها تضعيفُ الرَّاوي جِدّاً، وأنَّه يُهْمَل وتُتْرَكُ الروايةُ عنه، إلَّا أنَّه ليس بكذَّابٍ.

مثالُ من حَرَّك النُّقَّادُ الرأسَ عند ذكره:

١ ـ سُوَيد بن سعيد بن سهل الهَرَوي، أبو محمَّد الحَدَثاني الأَنْباري، (المتوفَّى سنة ٢٤٠ هـ).

فقد روى الخطيبُ البغدادي بسنده عن عبد الله بن علي بن المَدِيْني أنه قال: سُئل أبي عنه فحرَّك رأسَه، وقال: «ليس بشيءٍ» (تاريخ بغداد: ٩/ ٢٢٩).

٢ ـ القاسم بن عَوْف الشَّيْباني البَكْري الكُوْفي:

قال ابنُ المَدِيني: ذَكرناه ليحيى القَطَّان فقال: قال شعبةُ: دخلتُ عليه، فحرَّك (أي يحيى) رأسَه، قلتُ ليحيى: ما شأنُه؟ قال: فجعل يحيد، فقلتُ ضَعَّفه في الحديث؟ فقال: لو لم يضعفه لروى عنه» (انظر: «الجرح والتعديل» ٣/ ١١٥).

تَحْرِيكُ الْيَدِ:

يعني أنَّ الرَّاوي ضعيفٌ.

ويستعمل الأئمَّةُ النُّقَّادُ هذا الأسلوبَ من الجَرْح في جَرْح الضعفاء المعروفين بشيءٍ من الفَضْل والمروءة، من باب كَسْرِ الجرح ألطفه، فلا يَنْطِقون، ويكتفون بالإشارة.

مثال من وُصِف بذلك:

١ ـ زَيْدُ بن أبي أُنَيْسَة، أبو أسامة الرُّهَاوي (المتوفَّى سنة ١١٩هـ).

قال المَرْوَزي: سألتُ أحمدَ عنه، فحرَّك يدَه وقال: «صالحٌ، وليس هو بذاك» (تهذيب التهذيب: ١/ ٦٥٩).

٢ ـ سعيد بن سِنَان، أبو مَهْدي الحَنَفيّ، ويقال الكِنْديّ الحِمْصِيّ، (المتوفى سنة ١٦٣ هـ).

قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبا زُرْعَةَ عنه، فأَوْمأَ بيده أنَّه ضعيفٌ». (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٢٨).

التَّحْقِيْقُ:

المرادُ به: توضيحُ الخطِّ وتبيينُه وتجويدُه في الكتابة، بحيث يتميَّز كلُّ حرفٍ بصورته المميَّزة عن الحرف الآخر.

التَّحَمُّلُ:

انظر «تَحمُّلُ الْحَدِيْثِ».

تَحَمُّلُ الْحَدِيْثِ:

لغةً: التحمُّل: مصدرُ تَحمَّلَ يَتَحَمَّلُ تَحَمُّلاً. معناه: تجلَّد وصَبَر.

واصطلاحاً: هو تَلَقِّي الحديثِ وأخذُه عن الشيوخِ.

تَحْمِيْضُ الْوَجْهِ:

(حَمَضَ يَحْمُضُ حَمْضاً) أي: كَرِهَه، وبالتشديد (حَمَّض تَحْمِيضاً) أي: جَعَل الشيء حامضاً. (لسان العرب).

تفسير هٰذه العبارة عند المحدِّثين:

جَمْعُ سريرة الوجه، وتجعيدُها مع تغوير العَيْنَيْن، وشَدُّ الوَجْنَتَيْن، كنايةً عن عَدَمِ الرِّضَا، وهو دون تكليحِ الوجه، وكلاهما جَرْحٌ شديدٌ.

مثالُ من ذُكرت فيه:

قال الحافظ ابن حجر عند ترجَمة (ميمون أبي عبد الله البصري

الكِنْدي) قال ابن المَدِيْني: «سألتُ يحيىٰ بن سعيد عن ميمون الكندي، فحَمَّض وَجْهَه» . (تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٠٠).

وإذا انْضَمَّ إلى التحميض الغَضَبُ والتكشيرُ عَبَّر عنها النُّقَّادُ (بالتكليح) فيقال «كَلَّح وَجْهَه».

معناه في اللغة: «الكلوح: تكشر في عبوس، قال ابن سِيَدَه: «الكلوح والكلاح بدو الأسنان عند العبوس، وقال أبو إسحق: الكالح الذي فصلت شفتُه عن أسنانه نحو ما ترى من رؤوس الغَنَم إذا برزت الأسنانُ وشمرت الشفاه» . (انظر: لسان العرب وتاج العروس).

مثال من تكلح وجه النُقَّاد عند ذكره:

١ ـ عمرو بن عثمان بن سَيَّار الكِلابي:

قال البَرْذعي: «ذكرتُ لأبي زُرْعَة: عمر بن عثمان الكِلاَبي؟ فكَلَّح وَجْهَه، وأساء الثناءَ عليه». (أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي: ص: ٧٥٩).

٢ ـ عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصَّائغ المخزومي مولاهم أبو محمد المَدني. قال البرذعي: «ذكرتُ أصحاب مالكٍ، فذكرتُ عبدَ الله بن نافع الصَّائغ، فكلَّح وجهه» . (أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي: ص: ٧٣٢، و«انظر شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٢٨).

التَّحْوِيْقُ:

لغة: مأخوذٌ مِن (الحوق)، وهو: الإطار المحيط بالشيء المستدير حوله . (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو جَعْلُ دَوَائر حمراء أو غيرها على أوَّلِ الكلام الزائد وآخره.

التَّحْوِيْلُ:

إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فيكتب أهلُ الحديث عند الانتقال من إسنادٍ إلى إسنادٍ ما صورته(ح) وهي حاء مفردةٌ مُهْمَلةٌ للإشارة إلى التحويل من سندٍ إلى سندٍ آخر، وقيل بأن الحاء رَمْزٌ لكلمة (الحائل)، أو (الحديث)، أو (صح).

والمختارُ لقارىء الحديثِ ـ كما قال ابنُ الصَّلاح ـ إذا صادف هذه الحاءَ أن يقرأها كما هي (حا)، ثم يَمُرُّ إلى الكلام بعدها، ولا يقول: (التحويل) أو (الحائل) أو (الحديث) (علوم الحديث: ص: ٢٣٢).

مثال التحويل:

أُورد هنا على سبيل المثال حديثاً في سنده (التحويل)، رواه البخاريُّ وقال:

حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سِنانٍ قالَ: حَدَّثَنا فُلَيْحٌ؛ ح: وحدَّثَني إبراهِيمُ ابنُ المُنْذِرِ قالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ فُلَيْحٍ قالَ: حدَّثَني أبي قال: حَدَّثَني هلالُ بنُ عَليٍّ عَن عَطاءِ بنِ يَسارٍ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ قالَ: بَيْنَما النَّبيُّ ﷺ في مَجْلسٍ يُحَدِّثُ القَوْمَ جاءَهُ أعْرَابِيٌّ فَقالَ: مَتى السَّاعةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ الله ﷺ يُحَدِّثُ، فَقالَ بَعْضُ القَوْمِ: سَمِعَ مَا قالَ فكَرِهَ ما قالَ، وقالَ بَعضُهُم: بَلْ لَمْ يَسْمَع، حَتى إذا قضَى حدِيثَهُ قال: «أيْنَ ـ أُرَاهُ ـ السَّائِلُ عَنِ السَّاعةِ؟» قال: ها أنا يا رَسُولَ الله! قالَ: «فإذا ضُيِّعَتِ الأمانَةُ فانْتَظِر السَّاعَةَ»، قالَ: كَيْفَ إضَاعَتُها؟ قالَ: «إذَا وُسِّدَ الأمْرُ إلى غيرِ أَهْلِهِ فانْتَظِر السَّاعَةَ» (صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من سُئل علماً وهو مشتغلٌ في حديثه، برقم: ٥٩).

تـخ :

رَمْزٌ للإمام البخاري في كتابه «التاريخ الكبير».

تَخَرَّجَ بفُلَانٍ :

أي: لازَمَه وصارَ قاعدةَ شيوخه، كم نرى في عددٍ من التراجم قولهم في الثناء: «وتخَرَّج بفلانٍ».

ومنه ترجَمة أبي بكر الجِعَابي (المتوفى سنة ٣٥٥ هـ) قولُ الحافظ الذهبي عنه في «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ٩٢٥): «تخرَّج بأبي العباس ابن عقدة»

وتُسْتَعْمل هذه العبارةُ لمدح الشيخ والثناء عليه لمن دانَ له أهلُ عصره كقول الذَّهبي في ترجَمة يحيى القطَّان (المتوفىٰ سنة: ١٩٨هـ): «وتخرَّج به الحفَّاظُ» (انظر: سير أعلام النبلاء: ٩/ ١٧٥).

وكقول الذَّهبي في «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٤٨٤) في ترجَمة: أبي جعفر بن الزُّبَيْر (المتوفى سنة ٧٠٨هـ): «... وتخرَّج به الأصحابُ».

التَّخْرِيجُ :

لغةً: (التخريج) في أصل اللغة: اجتماعُ أمْرَيْن مُتضادَّيْن في شيءٍ واحدٍ، وفي (القاموس المحيط): «وعام فيه تخريجٌ: خِصْبٌ وجَدْبٌ. وأرْضٌ مُخَرَّجةٌ (كمُنَقَّشَة) نَبْتُها في مكانٍ دونَ مكانٍ. وخرَّجَ اللَّوْحَ تخريجاً: كَتَب بَعْضاً وتَرَك بعضاً. والخَرَج: لونان، من بياض وسواد».

واصطلاحاً: التخريجُ في اصطلاح المحدِّثين يُطْلَق على ثلاثة معانٍ، وهي:

١ ـ يُطلق على أنَّه مُرادِفٌ لـ «الإخراج» أي إبرازُ الحديث للنَّاس بذِكْر مَخْرَجِه، أي رجال إسناده الذين خرج الحديثُ من طريقهم.

فيقولون مثلاً: هذا حديثٌ أخرجه البخاريُّ، أو خَرَّجه البخاريُّ، أي رَواه، وذَكَر مَخْرَجَه استقلالاً.

قال ابن الصَّلاح: «وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهُما: التصنيفُ على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها...». (علوم الحديث: ص: ٢٢٨).

فالمرادُ بقوله: «تخريجه» أي إخراجُه وروايته للناس في كتابه.

٢ ـ ويُطْلَق على معنىً: إخراجُ الحديث من بطون الكتب وروايتها.

قال الحافظ السَّخاوي: «والتخريجُ: إخراجُ المُحدِّثِ الأحاديثَ من بطون الأجزاء والمَشْيَخاتِ والكتبِ ونحوِها، وسياقُها من مَرْوِيَّات نفسِه، أو بعضِ شيوخِه، أو أقرانِه، أو نحوِ ذلك، والكلامُ عليها، وعَزْوُها لمَنْ رَواها من أصحابِ الكتب والدَّواوِيْن». (فتح المغيث: ٢/ ٣٣٨).

٣ ـ ويُطْلَق على معنى الدَّلالة: أي الدلالةُ على مصادر الحديث الأصليَّة، وعَزْوُهُ إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلِّفين.

قال المُنَاوِيُّ في «فيض القدير» (١/ ٢٠) عند قول السُّيوطي: «وبالغتُ في تحرير التخريج: «... بمعنى اجتهدتُ في تهذيب عَزْوِ الأحاديث إلى مُخَرِّجيها من أئمَّة الحديث من الجوامع والسُّنَنَ والمَسانيد، فلا أَعْزُو إلى شيءٍ منها إلَّا بعد التفتيش عن حالِه وحالِ مُخرِّجِه، ولا أكتفي بعَزْوِه إلى مَنْ ليس مِنْ أهله ـ وإنْ جَلَّ ـ كعُظماء المفَسِّرين».

قلتُ: وهذا المعنى هو الذي شاعَ بين المحدِّثين في القرون المتأخِّرة.

وبناءً على المعنى الثالث يُمكِننا أن نُعَرِّف التخريجَ اصطلاحاً بما يلي:

التخريجُ: هو الدَّلالةُ على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجَتْه بسنده، ثم بيانُ مرتبتِه عند الحاجة.

هذا، ويُطْلَقُ (التخريجُ) على معنى آخر غير المعاني الثلاثة التي مَرَّتْ، وهذا المعنى هو: إثباتُ شيءٍ ساقطٍ من الكتاب في حواشيه بطريقةٍ مُعيَّنةٍ ويُسمَّى «اللَّحق» أيضاً. (انظر «لمحدِّث الفاصل»: ص ٦٠٦ و«الإلماع»: ص: ١٦٢ وما بعدها، و«علوم الحديث»: ص: ١٩٣ وما بعدها و«التقريب» مع التدريب ٢/ ٧٩ وما بعدها، و«فتح المغيث»: ٢/ ١٧٢، و«توضيح الأفكار»: ٢/ ٣٦٦).

فوائد التخريج:

للتخريج فوائدُ عديدةٌ، نذكر منها الفوائدَ الآتيةَ:

١ ـ بالتخريج نعرف مكانَ الحديث في مصادره الأصلية، وبالتالي نعرفُ إسنادَه ومَتْنَه بِدِقَّةٍ، ونستطيع المقارنةَ بين المَتْن الأصلي والذي معنا فنكشف مدى الدقّة في نقل النصّ الذي معنا.

٢ ـ بالتخريج نعرف كلامَ الأئمّة في الحديث صحّةً أو ضَعْفاً، فالإمام البخاري قد اتّفقت الأمّةُ على صحّة ما أخرجه في صحيحه، وكذا الإمامُ مسلمٌ.

والإمامُ الترمذيُ يقول فيما يخرجه في جامعه: حديثٌ صحيحٌ، أو حَسَنٌ، أو غريبٌ، أو غير ذلك.

وكثيرٌ من الأئمّة يحكمون على الحديث في كتبهم، فيسهل معرفة أحكامهم.

٣ ـ بالتخريج البسيط يمكن تتبُّعُ طُرُقِ الحديث، وبالتالي معرفة إنْ كان آحاداً أو مشهوراً أوْ متواتراً أو غير ذلك.

٤ ـ بالتخريج البسيط يمكن معرفةُ ما للحديث من شواهد، وما في بعض طرقه من متابعاتٍ، وبالتالي يُمكِن معرفةَ ما إذا كان الحديث يتقوَّى بهذه الطُّرق أو لا يمكن تقوّيه بها.

٥ ـ بتخريج الحديث وجَمْعِ طُرقه والمقارنةِ بينها يمكن التوصُّلُ إلى ما في الحديث من عِلَلٍ، أو ما في بعضِ طُرُقِه من شُذوذٍ أو زيادةِ ثقةٍ، كما قال الإمامُ عليُّ بن المَدِيْني: «البابُ إذا لم تُجْمَع طُرُقُه لم يتبيَّن خطؤُه» (علوم الحديث: ص: ٨٢).

٦ ـ بتخريج الحديث يُمكِن معرفتهُ أسباب وُرودِه التي قد تُذْكَر في بعض طُرُقِه، وكذا يُمكِن معرفةُ معاني الغريب التي قد تُذْكَر في رواياتٍ أخرى، مِصْداقاً لقول أبي حاتم الرازي: «لو لم نكتب الحديثَ من سِتّين وجهاً ما عَقَلْناه».

٧ ـ بالتخريج يُمكِن جمعُ الأحاديث التي تتحدَّث في موضوعٍ مُعيَّنٍ، وبالتالي يُمكِن للباحث أن يوفِّي هذا الموضوعَ حقَّه من الدراسة بالرجوع إلى شروح هذه الأحاديث ومعرفة أحكام الأئمّة عليها، وما استنبطوه منها.

٨ ـ للتخريج فوائدُ أخرى كتعيين المُبْهَم، وتمييز المُهْمَل، وتصريح المدلِّس بالسَّماع، وعلوّ الإسناد وغير ذلك. (تخريج الحديث الشريف: للدكتور بُقاعي، ص: ٢٣ ـ ٢٤ بشيءٍ من التصرُّف).

أشهر كتب التخاريج والتعريف ببعضها:

١ ـ **تخريجُ أحاديث المهذَّب**: لأبي إسحاق الشِّيرازي: تصنيف محمد بن موسى الحازمي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ).

٢ ـ **تخريج أحاديث المختصر الكبير**: لابن الحاجب، تصنيف محمد بن أحمد عبد الهادي المَقْدِسي (المتوفى ٧٤٤ هـ).

٣ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: للمَرْغِيْنَاني، تصنيف عبد الله ابن يوسف الزَّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

٤ ـ **تخريج أحاديث الكشّاف**: للزَّمَخْشَري. للحافظ الزَّيْلَعي أيضاً.

٥ ـ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**: للرَّافعي: تصنيف عمر بن علي بن المُلَقِّن (المتوفى ٨٠٤هـ).

٦ ـ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**: تصنيف الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العِرَاقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

٧ ـ **تخريج الأحاديث التي يُشير إليها الترمذي في كلّ بابٍ**: للحافظ العراقي أيضاً.

٨ ـ **التلخيص الحَبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير**: للرافعي: تصنيف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ).

٩ ـ **الدِّراية في تخريج أحاديث الهداية**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

١٠ ـ **تحفة الراوي في تخريج أحاديث البَيْضاوي**: تصنيف عبد الرؤوف بن علي المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

وقد ذكر العلاَّمةُ الكتَّاني ـ رحمه الله تعالى ـ أربعين كتاباً في «التخريج» في كتابه «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٥ ـ ١٩١) ارجع إليه إنْ شئتَ.

تَخْرِيْجُ الحاشِيةِ:

كيفيّةُ كتابه التعليقات على الكتاب.

تَخْرِيْجُ الْحَدِيْثِ:

بيانُ المصادر التي رَوَتِ الحديثَ بسنده. انظر: «التخريج».

تَخْرِيْجُ الْحَوَاشي:

انظر «تَخْرِيْجُ الحاشِيَةِ».

تَخْرِيْجُ السَّاقِطِ:

هو كتابةُ ما سَقَط من أصل الكتاب إمَّا في الحاشية، أو بين السُّطور، وهذا يُسَمَّى «اللَّحْق» أيضاً، انظر تعريفه في حرف اللاَّم.

التَّخْلِيْطُ:

لغةً: الإفساد.

واصطلاحاً: هو الإتيانُ بالسَّند أو المَتْنِ على غير وجهه من تقديمٍ أو تأخيرٍ، أو زيادةٍ، أو نُقْصانٍ، أو اضطرابٍ ونحو ذلك.

الفرقُ بين (الاختلاط) و(التخليطِ):

(الاختلاطُ) يكون في الشخص نفسِه، وهو فسادُ عَقْلِه، ويَلْزَم من ذلك فسادُ روايته والتخليطُ فيها، بخلاف (التخليط) فإنَّه صادرٌ من الشخص مع سلامة عقله من الفساد، وذلك ناتجٌ عن عَدَم ضَبْطِه وإتقانه.

فبينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ، فكلُّ مُخْتلطٍ مخلِّطٌ، ولا عكسَ (معجم علوم الحديث: ص: ٦٨).

التَّدْلِيْسُ:

لغةً: التدليس مأخوذٌ من الدَّلَس، والدَّلَس ـ بالتحريك ـ الظُّلْمةُ أو اختلاطُ النورِ بالظلمة، والتدليسُ إخفاء العيب والتمويه، ودَلَّس في البيع وفي كل شيءٍ إذا لم يبيِّن عيبَه.

قال الأزهري: «ومن هذا أُخِذَ التدليسُ في الإسناد، وهو أن يحدِّث المحدِّثُ عن الشيخ الأكبر، وقد كان رآه إلا أنه سَمِعَ ما أسنده إليه من غيره من دونه ممن سمعه منه، وقد فعل ذلك جماعةٌ من الثقات، والدَّلسة الظلمة» (انظر: «لسان العرب» و«القاموس المحيط» و«تاج العروس»).

وسَمَّاه المحدِّثون تدليساً لاشتراكه مع المعنى اللُّغَوي في الخفاء، وفي تغطية وجه الصَّواب فيه (مناهج المحدِّثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: ص ٢٥٩).

واصطلاحاً: عرَّفه الدكتور محمود الطَّحَّان بقوله: «إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد وتحسينٌ لظاهره» (تيسير المصطلح الحديث: ص: ٧٩).

والأولىٰ منه تعريفُ أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ حيث عَرَّف (التدليسَ) بأنه: «التمويهُ في إسناد الحديث أوْ رواتِه». (انظر «أصول الجرح والتعديل»: ص: ١٢٠).

*** أقسام التدليس:**

١ ـ تدليس الاستدراك.

٢ ـ تدليس الإسناد.

٣ ـ تدليس البلاد .

٤ ـ تدليس التسوية .

٥ ـ تدليس السكوت .

٦ ـ تدليس الشيوخ .

٧ ـ تدليس الصِّيَغ .

٨ ـ تدليس العطف .

٩ ـ تدليس القطع .

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ منه في حروفه .

تَدْلِيْسُ الاسْتِدْرَاكِ :

هو أن يقول الراوي : «لَيْسَ فلانٌ حَدَّثَنا ، ولكن فلانٌ، مُوهِماً أنَّه سَمِع منه .

مثاله :

ما نُقِلَ عن أبي إسحاق السَّبيعي حيثُ قال : «ليس أبو عُبَيْدة حدَّثنا ، ولكن عبد الرحمن عن أبيه» . (معرفة علوم الحديث : ص : ١٠٩) .

فهو بهذا يُوهِم أنه سمع من عبد الرحمن، ولم يَقُلْ : ولكن عبدُ الرحمن حَدَّثَنا .

حكمه :

هو مكروهٌ .

تَدْلِيْسُ الإِسْنَادِ:

عَرَّفه أبو بكر البَزَّار بأنه : «روايةُ الراوي عمَّن قد سَمِعَ منه ما لم يَسْمَعْه منه من غير أن يَذْكُرَ أنه سَمِعَه منه» (التقييد والإيضاح : ص : ٩٧) .

وبمثله عَرَّفه أبو الحسن ابن القَطَّان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٩٣) حيث قال: «ونعني به أن يروي المحدِّثُ عمَّن قد سَمِعَ منه ما لم يَسْمَعْ منه من غير أن يذكر أنه سَمِعَه منه».

مثاله:

ما رواه الخطيبُ في «الكفاية» (ص: ٥١٢) عن علي بن خَشْرَم، قال: «كنّا عند سفيان بن عُيَيْنَة في مجلسه فقال: الزهريُّ.

فقيل له: حَدَّثَكم الزهريُّ؟ فَسكَت، ثم قال: الزهريُّ. فقيل له: سمعتَه من الزهريِّ؟

فقال: لا لم أسْمَعْه من الزهريِّ، ولا ممَّن سَمِعَه من الزهري: حَدَّثَني عبدُ الرَّزَّاق عن مَعْمَر عن الزهري».

حكمه:

هو مكروهٌ جدّاً، قد ذَمَّه أكثرُ العلماء، وكان شعبةُ بن الحجَّاج من أشدِّهم ذمّاً له، فقد قال: «التدليسُ أخو الكذب». (الكفاية: ص: ٣٥٥).

تَدْلِيْسُ الْبِلَادِ:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ويلتحق بقسم (تدليس الشيوخ) تدليسُ البلاد، كما إذا قال المِصْرِيُّ: «حَدَّثني فلانٌ بالأندلس»، وأراد موضعاً بالقرافة.

أو قال: «بزِقَاق حلب» وأراد موضعاً بالقاهرة.

أو قال البغداديُّ: «حَدَّثَني فلانٌ بما وراء النهر»، وأراد نهر دِجْلَة.

أو قال: «بالرَّقَّة»، وأراد بستاناً على شاطىء دجلة.

أو قال الدِّمَشْقِيُّ: «حَدَّثني بالكَرَك»، وأراد كرك نوح، وهو بالقُرْب من دمشق. (النكت: ٢/ ٦٥١).

حكمُه:

«تدليسُ البلاد» يُوهِم الرحلةَ في طلب الحديث؛ لذا كَرِهَه الحافظ ابنُ حجر حيث قال في النكت (٢/ ٦٥): «حكمه الكراهةُ؛ لأنه يدخل في باب التشبُّع وإيهام الرحلة في طلب الحديث، إلا أن كان هناك قرينةٌ تَدُلُّ على عدم إرادة التكثير فلا كراهة».

تَدْلِيْسُ البُلْدَانِ:

انظر «تدليس البلاد».

تَدْلِيْسُ التَّسْوِيَةِ:

عَرَّفه الحافظُ ابنُ حجر بقوله: «أن يجيء الراوي ـ يشمل المدلِّس وغيره ـ إلى حديثٍ قد سَمِعَه من شيخٍ، وَسمِعَه ذلك الشيخُ من آخر عن آخر، فيسقط الواسطة بصيغةٍ محتملةٍ، فيصير الإسنادُ عالياً وهو في الحقيقة نازلٌ» (النكت: ٢/ ٦٢١).

مثاله:

مثَّل له الحافظُ ابن حجر في «النكت» (٢/ ٦٢١) بما رواه هُشَيْمٌ، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن عبد الله بن الحنفية، عن أبيه، عن عليٍّ في تحريم لحوم الحمر الأهلية (أخرجه الترمذي في أبواب الأطعمة، باب ما جاء في لحوم الحمر الأهلية، برقم: ١٧٩٤).

قال ابنُ حجر: «قالوا: ويحيى بن سعيد لم يَسْمَعْه من الزهري إنما أخذه عن مالكٍ عن الزهري، وهكذا حَدَّث به عبدُ الوهَّاب الثَّقَفي، وحَمَّادُ بن زيد، وغيرُ واحدٍ عن يحيى بن سعيد عن مالكٍ، فأسقط هُشَيْمٌ ذكرَ مالكٍ منه، وجعله عن يحيى بن سعيد عن الزهري، ويحيى قد سمع من الزهري فلا إنكارَ في روايته عنه، إلا أنَّ هُشَيْماً قد سَوَّى هذا الإسنادَ، وقد جَزَم بذلك ابنُ عبد البَرّ في «التمهيد» (١٠/ ٩٥) وغيرُه، فهذا كما ترى لم يَسْقُطْ في التسوية شيخٌ ضعيفٌ وإنما سقط شيخٌ ثقةٌ، فلا اختصاصَ لذلك بالضعيف، والله أعلم». (النكت: ٢/ ٦٢١).

و(تدليسُ التسوية) سَمَّاه القدماءُ «تجويداً» أيضاً فيقولون: جَوَّده فلان، أي: ذكر من فيه من الأجواد وحَذَف غيرَهم. و«التسوية» أطلقها عليه أبو الحسن بن القَطَّان كما قال الحافظ العراقي: «وقد سمَّاه بذلك أبو الحسن بن القَطَّان وغيرُه من أهلِ الشأن». (انظر «التقييد والإيضاح»: ص: ٩٥، و«تدريب الراوي»: ١/ ٢٢٦).

و(تدليس التسوية) مذمومٌ جدّاً، قال العَلاَئي: «وهو مذمومٌ جداً من وجوهٍ كثيرةٍ»، ثم ذكر ثلاثةً منها، هي:

١ ـ أنه غِشٌّ وتغطيةٌ لحال الحديث الضعيف، وتلبيسٌ على من أراد الاحتجاجَ به.

٢ ـ أنه يروي عن شيخه ما لم يتحمَّله عنه؛ لأنه لم يسمع منه إلا بتوسُّط الضعيف، ولم يَرْوِه شيخُه بدونه.

٣ ـ أنه يتصرَّف على شيخه بتدليسٍ لم يَأْذَنْ له فيه، وربما أَلْحَق بشيخه وصمةَ التدليس إذا اطَّلع عليه أنه رواه عن الواسطة الضعيف،

ثم يُوجَد ساقطاً في هذه الرواية فيُظَنُّ أنَّ شيخَه الذي أسقطه ودَلَّس الحديث، وليس كذلك. . وقال: «وبالجملة فهذا النوع أَفْحَشُ أنواعِ التدليس مُطْلقاً وشَرُّها، لكنه قليلٌ بالنسبة إلى ما يوجد عن المدلِّسين» . (جامع التحصيل: ص: ١٠٢ ـ ١٠٤).

حُكمه:

«تدليس التسوية» حرامٌ، وهو شَرُّ أقسام التدليس؛ لأن فيه الغِشَّ والتغطيةَ، وربما يلحق الثقةَ الذي هو دون الضعيفِ الضَّرَرُ من بعد تبيُّن الساقط بإلصاق ذلك به مع براءته . (انظر «فتح المغيث» للسخاوي، ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٧).

تَدْلِيْسُ السُّكُوْتِ:

هو أن يقول ـ المدلِّس ـ (حَدَّثنا)، ثم يسكت قليلاً، ثم يقول: (فلانٌ)، وقد سَمَّاه الحافظُ ابنُ حجر (تدليسَ القطع)، لكنه عند تعريفه لتدليس القطع قال: هو أن يَحْذِفَ الصيغةَ»، وهذا التدليسُ لم تُحْذَف منه الصيغةُ، إنما حَذَف المدلِّسُ شيخَه الذي صَرَّح بالتحديث عنه، وسكت عن ذكر اسمِه، وكأنه أسمع من عنده الصِّيغةَ، وأسَرّ اسمَ من سمع منه في أثناء سُكوته، ثم ذكر شيخَ الشيخ أو مَن بعده، وهذه التسميةُ مأخوذةٌ من تعريفهم له . (التدليس في الحديث: ص: ٦٤) .

وممَّن اشتهر بتدليس السكوت: عمر بن علي المَقْدَمي، قال ابنُ سعد: «كان يدلِّس تدليساً شديداً، يقول: (سمعتُ)، و(حَدَّثنا)، ثم يسكت، ثم يقول: «هشام بن عُرْوَة والأعمش». (ميزان الاعتدال: ٣/ ٢١٤).

مثاله:

مثَّل له الحافظُ ابن حجر في «النكت» (٢/ ٦١٧) بما رواه ابنُ عدي عن عمر بن عُبَيْد الطَّنَافِسِيّ أنه كان يقول: «حَدَّثَنَا»، ثم يسكت، ينوي القطعَ، ثم يقول: «هِشَام بن عُرْوَة، عن أبيه عن عائشة».

حُكْمه:

هو مكروهٌ.

تَدْلِيْسُ الشُّيُوْخِ:

عَرَّفه الخطيبُ البغداديُّ في «الكفاية» (ص: ٥٢٠) بقوله: «أن يروي المحدِّثُ عن شيخٍ سمع منه حديثاً فغيَّر اسمَه، أو كنيَته، أو نسبَه، أو حالَه المشهور من أمره لئلا يُعْرَف».

وعَرَّفه ابن الصلاح في «المقدِّمة» (ص: ٧٤) بقوله: «أن يروي عن شيخه حديثاً سمعه منه فيسمِّيه، أو يَكْنِيه، أو يَنْسِبه، أو يَصِفه بما لا يُعْرَف به كي لا يُعْرَف».

كما فعل بـ «محمد بن سعيد الأَزْدي المَصْلوب» قال ابن حجر: «قيل: قلبوا اسمَه على مئة وجهٍ ليخفى».

مثاله:

مَثَّل له ابنُ الصلاح في «المقدمة» (ص: ٧٤) بقوله: «مثاله ما رُوي لنا عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرىء أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السِّجِسْتاني فقال: «حَدَّثنا عبدُ الله بن أبي عبد الله».

الفرق بين تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ:

الفَرْقُ بين هذين القسمين هو: «الحذف»، فتدليسُ الإسناد فيه

حَذْفٌ للشيخ الذي سمع منه هو، أو سمع منه شيخه، وربما حذف أيضاً الصِّيغة كما تقدَّم، أمَّا (تدليس الشيوخ) فلا حَذْفَ فيه لشيخه، ولا لأحدٍ من الإسناد، لكنه يسمِّيه أو يَصِفُه أو يكنيه أو ينسبه بما لا يُعْرَف به، أو بما عُرِفَ به لكنه لم يشتهر به كي لا يُعْرَف. (التدليس في الحديث: ص: ٨٠).

حكمه:

هو مكروهٌ عند علماء الحديث؛ لأنه ذكر شيخَه بما لا يُعْرَف به، فقد دعا إلى جهالته، فربَّما يَبحث عنه الناظرُ فيه فلا يعرفه، ولِمَا في ذلك من تضييع المروي عنه؛ ويختلف الحالُ في كراهة هذا القسم باختلاف القصد الحامل عليه، وربما يصل إلى الحرام إذا كان الحاملُ على التدليس هو ضَعْفُ المروي عنه، فيدلِّسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، وهذا يتضمَّن الغِشَّ والخيانةَ. (انظر: «شرح البيقونية» ص: ١٠٣ ـ ١٠٤، و«إرشاد طلاب الحقائق» ص: ٩٤).

تَدْلِيْسُ الصِّيَغِ:

وهو أن يُطلِق الصيغةَ في غير ما تواطأ عليه أهلُ الاصطلاح، كأن يصرِّح بالإخبار في الإجازة، أو بالتحديث في الوجادة أو فيما لم يسمعه. (فتح المغيث: ١/ ٢١٢).

ذلك أنه قد استقرَّ الاصطلاحُ على استخدام صِيَغٍ معيَّنةٍ في كلّ طريقٍ من طُرُق التحمُّل. (التدليس في الحديث: ص: ٦٦).

وقال ابنُ الصَّلاح بعد أن ذكر صِيَغَ الأداء فيما أخذه سماعاً: وينبغي فيما شاعَ استعمالُه من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سُمِعَ من غير لفظ الشيخ ألا يُطلق فيما سمع من لفظ الشيخ؛ لما فيه من الإيهام والإلباس. (انظر: «المقدمة» ص: ٢٤٥).

حكمه:

هو مكروهٌ.

تَدْلِيْسُ الْعَطْفِ:

وقد عَرَّفه الحافظُ ابنُ حجر في «تعريف أهل التقديس» (ص: ٦٩) بقوله: «هو أن يصرِّح بالتحديث في شيخٍ له، ويعطف عليه شيخاً آخرَ له، ولا يكون سَمِعَ ذلك من الثاني».

وعَرَّفه ابنُ حجر أيضاً في «النكت» (٢/ ٦١٧) بقوله: «وهو أن يروي عن شيخَيْن من شيوخه ما سمعاه من شيخٍ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرِّح عن الأول بالسَّماع، ويَعْطِف الثانيَ عليه، فيُوهِم أنه حَدَّث عنه بالسماع أيضاً وإنما حَدَّث بالسَّماع عن الأوّل، ثم نَوَى القطعَ، فقال: وفلانٌ، أي: وحَدَّث فلانٌ».

وقال السَّخاوي: في «فتح المغيث» (١/ ٢١٣) بعدم اشتراط اشتراكهما في الرواية عن شيخٍ واحدٍ، قال: «إنما قَيَّده ـ به شيخُنا ـ أي: ابن حجر ـ لأجل المثال الذي وَقَع له».

مثاله:

ما ذكره الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٥٠): «وفيما حَدَّثونا أنَّ جماعةً من أصحاب هُشَيْم، اجتمعوا يوماً على ألا يأخذوا منه التدليسَ، ففَطِنَ لذلك، فكان يقول في كلِّ حديثٍ يذكره: حَدَّثنا حصينُ، ومُغِيْرَةُ، عن إبراهيم. فلمَّا فَرِغَ قال لهم: هل دَلَّسْتُ لكم اليومَ؟ فقالوا: لا فقال: لم أسمع من مُغِيْرَةَ حرفاً مما ذكرتُه، إنما قلتُ: حَدَّثني حصينٌ، ومغيرةُ غيرُ مسموعٍ لي.

ويبدو أنَّ هُشَيْماً كان يُداعِب تلامذتَه، ولو أُغفِل ذِكْرُ هذا القسم من التدليس والذي قبله لكان يستحسن؛ لأن الأمثلة عليهما نادرةٌ جداً لا تكاد تزيد على ما ذكرته كتبُ المصطلح، وكانت حالةُ هُشَيْمٍ حالةً خاصةً وقعت مرّةً واحدةً (انظر: «الاجتهاد في علم الحديث» ص:٢٦٧ و«التدليس في الحديث» ص: ٦١).

ثم إنَّ القصة لم يُسندها الحاكمُ؛ فعلى هذا لا تَصِحُّ، ومن ذكرها إنما ذكرها عن الحاكم.

ولكن في «العِلَل» للإمام أحمد برواية عبد الله خبراً من رواية هُشَيْمٍ قد يَصْلُح أن يكون مثالاً على هذا النوع، قال عبد الله: «ثني أبي ثنا هُشَيْمٌ قال: وعبيد الله بن عمر عن نافعٍ عن ابن عمر.

قال عبد الله: سمعتُ أبي يقول: لم يسمعه هُشَيْمٌ من عبيد الله.

وكان عبد الله قد روى قبل ذلك عن أبيه: ثنا هُشَيْمٌ أخبرنا الكَلْبِيُّ عن أبي صالح عن ابن عباس... ثم قال: ثنا هُشَيْمٌ قال: وعبيد الله ابن عمر. فظاهرُ هذا أنَّ هذا من تدليس العطف». (منهج المتقدِّمين في التدليس: ص: ٣١).

حكمه:

هو مكروهٌ.

تَدْلِيْسُ الْقَطْعِ:

عَرَّفه الحافظُ ابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (ص:٦٨) بقوله: «هو أن يَحْذِف الصيغةَ، ويقتصر على قوله مثلاً: الزهريُّ عن أنسٍ».

مثاله:

ما رواه الخطيبُ في «الكفاية» (ص: ٥١٦) عن عليٍّ بن خَشْرَم قال: كنّا عند سفيان بن عُيَيْنَة في مجلسه فقال: الزهريُّ.

فقيل له: حَدَّثكُم الزهريُّ؟

فسَكت، ثم قال: الزهريُّ.

فقيل له: سَمِعْتَه من الزهريِّ؟

فقال: لا لم أَسْمَعْه من الزهريِّ، ولا ممَّن سمعه من الزهريِّ: حَدَّثني عبدُ الرزَّاق عن مَعْمَر عن الزهري».

حكمه:

هو مكروهٌ.

تَدْلِيْسُ المَتْنِ:

هو أن يقدِّم المدلِّسُ أو يؤخِّر شيئاً في مَتْن الحديث، ممَّا يُخِلُّ معناه.

حكمه:

أنَّه إذا تعمَّد الراوي ذلك فهو حرامٌ؛ لأنه تحريفُ الكَلِم عن مواضعه. (انظر «فتح المغيث» للسَّخاوي، ١/ ٢٢٩).

التَدْقِيْقُ فِي الْخَطِّ:

هو كتابةُ الحديثِ بالخطِّ الدقيق بحيث لايكون فيه غَلَطٌ.

تَدْوِيْنُ الحديث أو السُّنَّةِ

أي: تصنيفها في الكتب متبعاً فيه منهجاً من مناهج التصنيف، على الأبواب الفقهية، أو أسماء الصحابة أو غيرهما من المناهج.

أشهر المصنَّفات في هذا الموضوع :

١ ـ **تدوين الحديث**: للعلاَّمة مَناظِر أحسن الكِيْلاني (المتوفى سنة: ١٣٧٧هـ) نقله من الأردية إلى العربية الأستاذ الدكتور عبد الرَّزَّاق الإسكندري.

٢ ـ **السَّيْر الحثيث في تاريخ تدوين الحديث**: للأستاذ محمَّد زُبَيْر الصِّدِّيقي الهندي .

٣ ـ **تدوين الحديث**: للأستاذ الدكتور محمد عَجَاج الخطيب .

تــر :

رمزٌ للإمام التِّرْمِذِي في جامعه .

التَّراجمُ:

المُراد بها كتبُ التراجم. (انظر «أَسْمَاءُ الرِّجَالِ» في حرف الألف).

تَرَاجمُ الأَبْوَابِ:

يُراد بـ«التَّراجِم» العناوينُ (أي: عناوين الأبواب) والكلمات التمهيدية التي تكون كمقدِّمةٍ وتمهيدٍ لأحاديث الباب .

التَّرْجِيْحُ بأَمْرٍ خَارِجِيٍّ:

كتقديم ما وافقه ظاهرُ القرآن أو سُنَّةٌ أُخرى، أو ما قبل الشَّرع أو القياس، أو عمل الأُمَّة أو الخلفاء الرَّاشدين، أو معه مُرْسَلٌ آخر، أو مُنْقَطِعٌ، أو لم يشعر بنَوْع قَدْحٍ في الصَّحابة، أو له نظيرٌ متَّفقٌ على حكمه، أو اتَّفق على إخراجه الشيخان.

التَّرْجِيْحُ بالتَّحمُّل:

وذلك بوجوهٍ:

أحدها: الوقتُ، فيرجَّح منهم من لم يتحَمَّل بحديثٍ إلَّا بعد البلُوغ على من كان بعض تحمُّله قبله أو بعضه بعده، لاحتمال أن يكون هذا ممَّا قبله، والمُحْتَمَلُ بعده أقوى لتأهُّله للضَّبْطِ.

ثانياً وثالثاً: أن يتحمَّل بـ(حَدَّثنا)، والآخرُ عَرْضاً، والآخر كتابةً أو مُناولةً أو إجازةَ الراوي:

التَّرْجِيْحُ بحَالِ الرَّاوي

وذلك بوجُوه، منها: كثرةُ الرّواة، وقِلَّة الوسَائط، وفقه الرَّاوي، وعِلْمه بالنَّحو واللُّغَة، وحفْظه، وزيادة ضَبْطه، وشُهرته، وَوَرَعه وغير ذلك من الوجُوه.

التَّرْجِيْحُ بالحُكمِ:

وذلك بوُجُوهٍ منها:

تقديمُ النَّاقل على البراءة الأصلية على المقرِّر لها، وقيل: عكسُه.

وَتَقْديمُ الدَّالِّ على التحريم على الدَّالِّ على الإباحة والوجُوب.

وتَقْديم الأحوط، وتَقْديم الدَّال على نفي الحَدِّ.

التَّرجِيْحُ بكَيْفِيَّةِ الرِّوَايَةِ

وذلك بوُجُوهٍ، منها:

تَقْديمُ المحكي بلفظه على المحكى بمعناه، المشكوك فيه على ما عُرِفَ أنَّه مرويٌّ بالمعنى.

وما ذكر فيه سبب وروده على ما لم يذكر فيه، لدلالته على اهتمام الرَّاوي به، حيث عرف سببه.

أن لا ينكره راويه ولا يتردَّد فيه.

أن تكون ألفاظُه دالّةً على الاتصال، كـ: (حَدَّثَنا) و(سَمِعْتُ)، أو اتّفق على رفعه أو وصله، أو لم يختلف في إسناده، أو لم يضطرب لفظُه، أو رُوي بالإسناد وعُزِيَ ذلك.

التَّرْجِيْحُ بلَفْظِ الخَبَرِ

وذلك بوُجُوهٍ، منها:

ترجيحُ الخاصِّ على العامِّ، والعام الذي لم يُخصَّص على المخصَّص لضَعْفِ دلالته بعد التَّخْصيص على باقي أفراده، والمُطْلَق على ما ورد على سببٍ، والحقيقة على المجاز والشرعية على غيرها، والعرفية على اللّغوية، والمستغنى على الإضمار.

التَّرْجِيْحُ بوَقْتِ الوُرُودِ:

وذلك بوُجوهٍ، منها:

تَقَدُّمُ المَدَنِيِّ على المَكِّيّ، ترجيح المتضمِّن للخفيف لدلالته على التأخُّر.

وترجيح ما تحمَّل بعد الإسلام على ما تحمّل قبله، أو شَكّ؛ لأنَّهُ أظهر تأخُّراً.

وترجيح غير المؤرَّخ على المؤرَّخ بتاريخٍ متقدّمٍ، وترجيح المؤرَّخ بمقاربٍ بوفاته ﷺ على غير المؤرَّخ.

التَّرْغِيْبُ والتَّرْهِيْبُ:

وهي الكتبُ الحديثيةُ المرتَّبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمرٍ من الأمور المطلوبة، أو الترهيب من أمرٍ من الأمور المنهي عنها، وذلك كالترغيب ببرِّ الوالدين، والترهيب من عُقوقهما.

وقد صُنِّف في هذا النوعِ عددٌ من المصنَّفات، منها مصنَّفاتٌ صنَّفها مؤلِّفوها بأسانيدها استقلالاً، ومنها كتبٌ مجرَّدةٌ من الأسانيد، ومنتقاةٌ من مصنَّفاتٍ أخرى، كـ:

١ ـ **الترغيب والترهيب**: لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القويّ المُنْذِري (المتوفى سنة ٦٥٦هـ)، وهو من الكتب المنتقاة والمجرَّدة عن الأسانيد، مع ذكر تخريجها ومرتبتها.

٢ ـ **الترغيب والترهيب**: لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)، وهذا الكتابُ صَنَّفه مؤلِّفُه استقلالاً مع ذكر الأسانيد.

التَّرْكُ:

تَرْكُ الرّاوي وعَدَمُ الأخذِ عنه الحديثَ.

تَرَكُوْهُ:

أي: تَرَكَ الأئمةُ الروايةَ عنه، إمَّا لكَذِبِه أو تهمتِه بذلك أو فِسْقِه، أو كثرةِ غَلَطِه ونحوِ ذلك، وهو الذي يقال فيه: (متروكٌ) أو (متروكُ الحديث).

قال الحافظُ السَّخاوي: «قال ابنُ مهدي: سُئِلَ شُعْبَةُ من الذي يُتْرَكُ حديثُه؟ قال: من يُتَّهَم بالكذب، ومن يُكْثِر الغَلَطَ، ومن يُخطىء في حديثٍ يجمع عليه، فلا يتهم نفسه ويقيم على غلطه، ورجلٌ روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون». (فتح المغيث: ١/ ٣٤٤).

تَرَكَهُ فُلَانٌ

تَرِدُ هذه العبارةُ أحياناً في تراجم بعض الرجال عند الأئمَّة والنُّقَّادِ

فيقولون: (ترَكه شعبةُ) أو (ترَكه يحيى القَطَّان)، وهذه العبارةُ قد تكون جَرْحاً، وقد تكون غيرَ ذلك.

أنقُلُ هنا ما ذكره شيخُ الإسلام ابن تيمية في مجموع فتاواه (٢٤/ ٣٤٩)، قال رحمه الله تعالى:

«قولُهم (تركه شعبةُ) معناه لم يَرْوِ عنه، وتَرْكُ الروايةِ قد يكون لشُبْهَةٍ لا تُوجِب الجرحَ، وهذا معروفٌ في غير واحدٍ قد خُرِّج له في الصحيح».

وقال الإمامُ عبد الحي اللَّكْنَوي رحمه الله تعالىٰ في «الرفع والتكميل..» (ص: ٢٦٠): «ذُكِرَ في «الميزان» و«تهذيب التهذيب» وغيرهما من كتب أسماء الرجال في حَقِّ كثيرٍ من الرواة: (تَرَكه يحيى القطَّان). فاعْرِفْ أنَّ مجرَّد تَرْكِهِ لا يُخرِج الراويَ من حيِّز الاحتجاج مطلقاً.

التَّزْكِيَةُ:

تزكيةُ الراوي تعديلاً باعتباره ثقةً. انظر «الجَرْحُ والتَّعْدِيلُ». في حرف الجيم.

التِّسَاعِيَّاتُ:

وهي الأحاديثُ التي في إسنادها تسعةُ رواةٍ بين المصنِّف والنبيِّ ﷺ، أمَّا مصنِّفو «لتِّساعيات» فهم:

١ ـ رضي الدين إبراهيم بن محمد الطَّبَري المكِّي (المتوفي سنة ٧٢٨ هـ).

٢ ـ قاضي القُضاة عز الدين أبي عمر عبد العزيز بن بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن الجَمَاعة الكِنَاني الشافعي المصري (المتوفى سنة ٧٦٧ هـ)، وهي الأربعون التي خرَّجها أبو جعفر محمد

ابن عبد اللطيف بن الكُوَيْك الرِّبْعي (المتوفىٰ سنة: ٧٩٠هـ).

٣ ـ أثير الدين أبي حَيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأُنْدُلُسي الغَرْناطي النحوي اللُّغَوي المقرىء المفسِّر، صاحب الكتب المشهورة (المتوفىٰ سنة: ٧٤٥ هـ) (انظر: «الرسالة المستطرفة» ص: ١٠٠ ـ ١٠١).

التَّسَلْسُلُ:

انظر: «المُسَلْسَلُ» في حرف الميم.

التَّسْمِيْعُ:

التسميع أو الطباق يعني أن يكتب الطالبُ ـ بعد البَسْمَلة وكتابةِ اسم الشيخ الذي سمع الكتابَ منه وكنيتَه ونسبَه وكتابةِ ما سمعه منه على لفظه ـ يكتب فوق سطرِ التسمية أسماءَ من سمعه معه وتاريخَ السَّماع. أو يكتب ذلك في حاشية أوّلِ ورقةٍ من الكتاب، أو آخره حيث لا يخفى منه.

التَّسْوِيْدُ:

هو نوعٌ من الضَّرْبِ، أي نفيُ الكلمةِ من الكتاب، وبيانُه ألّا يخلط الضربُ بالمضروب عليه؛ بل يكون فوقه منفصلاً عنه، ويعطف طرفي الخطِّ على أوَّله وآخره.

التَّسْوِيَةُ:

انظر «تَدْلِيْسُ التَّسْوِيَةِ».

تَشْكِيْلُ الْحَدِيْثِ:

أي: تقييد ألفاظ الحديث بحركات الإعراب، من الرفع والفتح

والكسرة، مثل: الرَّامَهُرْمُزِيّ، أو بالحروف بأن يقول في تشكيل «عُبَيْد» بضمِّ العين، وفتح الباء الموحَّدة، وسكون الياء. . .

التَّشَيُّعُ:

قال الحافظُ ابن حجر في تعريفه:

«التشيُّع في عُرْف المتقدِّمين هو: اعتقادُ تفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله عنهما، وأنَّ عليّاً كان مصيباً في حروبه، وأنَّ مُخالِفَه مخطىءٌ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربَّما اعتقد أنَّ عليّاً أفضل الخَلْقِ بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقدُ ذلك وَرِعاً ديِّناً صادقاً مجتهداً فلا تُرَدُّ روايتُه بهذا، لا سيَّما إنْ كان غيرَ داعيةٍ.

وأمَّا (التشيُّع) في عُرْف المتأخِّرين فهو الرَّفْضُ المَحْضُ، فلا تُقْبَلُ روايةُ الرَّافِضِيّ الغالي، ولا كرامةَ. (تهذيب التهذيب: (١/ ٩٤).

لم يَسْلَمْ كثيرٌ من المحدِّثين وكبارُ الرواة من الاتهام بالتشيُّع، وهو في بداية الأمر يُعْرَف بحُبِّه لعَلِيٍّ، وتقديمِه على عثمان رضي الله عنهما جميعاً، فمن كان معتقداً بهذا بدون سَبِّ أحدِ الصحابة أو تكفيرِهم كان أمرُه هيِّناً لأجل مجال الاجتهاد فيه، فلم يأنف المحدِّثون من الرواية عنه .

التَّصْحِيْحُ:

هو كتابةُ كلمةِ(صَحَّ) على الكلام الذي صَحَّ روايةً ومعنىً وهو عُرْضَةٌ للشَّكِّ فيه أو الخلافِ، فيُكْتَبُ ذلك ليُعْرَف أنه لم يُغْفَلْ عنه، وأنه قد ضُبِطَ وصَحَّ على ذلك الوجهِ. (تدريب الراوي: ٢/ ٨٢).

تَصْحِيْحُ الْحَدِيْثِ في الأَزْمِنَةِ المُتَأَخِّرَةِ:

يَرَى ابنُ الصلاح أنَّه ليس للمُتَأَخِّرين أنْ يَحْكُمُوا على الحديثِ،

وكأنَّه أخَذ بسَدِّ باب الاجتهادِ وطَبَّقه على الحديثِ، وذلك خَوْفاً على الحديثِ النَّبويِّ من أَشْباهِ المُحدِّثين، ولكنَّ أعلامَ المحدِّثين من بَعْدِه لم يُوافِقُوه على ذلك، ومنهم: النَّوَوِيُّ وابْنُ كثيرٍ والعراقيُّ وابْنُ حجرٍ، وهذا هُوَ الصَّوابُ لِمَا يَلي:

ـ أنَّ المِقْيَاسَ فيمن يَحْكُمُ على الحديث هو عِلْمُه وأهْلِيَّته لذلك، بِغَضِّ النَّظَرِ عن زمانِه، فما كلُّ المتقدِّمين يُعْتَمَدُ حُكْمُه، ولا كلُّ المتأخِّرين يُرَدُّ حُكْمُه.

ـ أنَّ مسألَة سَدِّ بابِ الاجْتهادِ لا دليلَ عليها، ولا يَمْلِكُ أحدٌ من النَّاسِ أن يَسُدَّ بابَ الاجتهادِ بَعْدَ أنْ شَرَعَه اللهُ تعالى لِمَن تَوَفَّرتْ فيه شروطُه.

ولكنْ يُمْكِن أن يُقالَ: يَنبغي أن لا نُعِيدَ النَّظَرَ فيما اتَّفَقَ عليه السَّابقون، فما اتَّفَقُوا على تصحيحهِ فهو صحيحٌ، وما اتَّفقوا على تضعِيفِهِ فهو ضعيفٌ، وما اخْتَلَفُوا فيه فلِلْمُتَأَخِّرين رأيٌ في التَّرجيح، وما لم يَنُصُّوا على حكمِه فيجِب على المُتَأخِّرين المُؤَهَّلين الحُكْمُ عليه.

ويَرَى بعضُهم أنَّ الأحْوَط للمُتَأَخِّرين أنْ يقولوا: صحيحُ الإسنادِ، أو صَحيحٌ إنْ شاءَ اللهُ. (انظر «المنهاج الحديث في علوم الحديث: ص: ١٩٢).

التَّصْحِيْحُ الكَشْفِيُّ:

هو تصحيحُ الصُّوْفِيَّةِ الأحاديثَ كَشْفاً. وذلك كثيرٌ عند الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربيِّ رحمه الله تعالى.

وقد انتقد على مثل هذا التصحيح أئمَّةُ الحديثِ ونُقَّادُه انتقاداً شديداً، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله تعالى: «التصحيحُ الكَشْفِيُّ شِنْشِنَةٌ لهم».

أشار الإمامُ المُفسِّرُ الآلوسي ـ رحمه الله تعالى ـ إلى أنَّه لا عبرَةَ بالتصحيح الكشفي عند المحدِّثين، ويزيدُ في لزوم التمسُّكِ بأقوال الحفَّاظ المحدِّثين العارفين بهذا الشأن، فهم أصحاب الحقِّ، والمَرْجِعُ المُتَتَبَّعُ في التصحيح والتضعيف، بما سَنُّوْه من قواعدهم لحفظِ سُنَّة رسول الله ﷺ، من أن يَدْخُل عليها ما ليس منها.

التَّصْحِيْفُ:

لغةً: هو مصدر «صَحَّف يصحِّف» وهو: الخطأُ في الصحيفة، ومنه (الصَّحَفِيّ) وهو من يُخطىء في قراءة الصحيفة، فيغيِّر بعضَ ألفاظِها بسبب خطئه في قراءتها.

واصطلاحاً: تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رَواها الثقاتُ لفظاً ومعنىً.

وقد مَيَّز الحافظُ ابن حجر بين (التصحيف) و(التحريف) فقال رحمه الله تعالى: «إن كانت المخالَفةُ بتغيير حرفٍ أو حروفٍ مع بقاء صورة الخطِّ في السِّياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النَّقْط فالْمُصْحَّف. وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالْمُحَرَّف» (شرح النخبة: ص: ٩٦).

ـ (التَّصحيفُ) هو الذي يكون في النَّقْط، أي في الحروف المتشابهة التي تختلف في قراءتها مثل الباء، والتَّاء، والثَّاء، والجيم، والحاء المُهْمَلة، والخاء المُعْجَمة، والدَّال المهملة، والذَّال المعجمة، والرَّاء، والزَّاي. أو يكون التغييرُ في حركات الحروف مع بقاء صورة الخَطِّ كما تقدم. مثل: أَسِيْد، وأُسَيْد، ونَجِيَّة، ونَجْبة.

مثالُ التصحيف في الحديث:

ذكره الخطيبُ البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي والسامع»

(١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥) عن زكريا بن مِهْران قال: «صَحَّف بعضهم: «لا يورث حميل إلَّا بِبَيِّنَةٍ»، فقال: «لا يَرِثُ جميل إلَّا بُثَيْنَة».

ونَقل الخطيبُ عن الدَّارَقُطْنِيِّ قولَه: «أنَّ أبا الحسن موسى بن محمد بن المُثَنَّى العَنَزي يُحدِّث بحديثٍ عن النبي ﷺ قال: «لا يأتي أحدُكم يومَ القيامةِ ببقرةٍ لها خُوَارَ، فقال: أو شاة تَنْعر، بالنُّون، وإنَّما هو: تَيْعَر بالياء».

أقسام «التصحيف»:

وقد قَسَّم العلماءُ «التصحيفَ» أقساماً، فهي كما يلي:

١ ـ التصحيفُ في الإسناد.

٢ ـ التصحيفُ في البَصَرِ.

٣ ـ التصحيفُ في السَّمْعِ.

٤ ـ التصحيفُ في اللَّفْظِ.

٥ ـ التصحيفُ في المَتْنِ.

٦ ـ التصحيفُ في المعنى.

انظر تعريفَ كلٍّ من هذه الأقسام واحداً واحداً في بابه.

أشهر المصنَّفات في «التصحيف»:

١ ـ **التنبيهُ على حدوث التصحيف**: لحمزة بن الحسن الأصفهاني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

٢ ـ **تصحيفات المحدِّثين**: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العَسْكَري (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ).

٣ ـ **تصحيف المحدِّثين**: للإمام الحافظ أبي الحسن عليّ بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)، وهو تصنيفٌ مفيدٌ

للغاية، توسَّع مؤلِّفُه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فأَورد فيه كلَّ تصحيفٍ وَقَع للعلماء سواء أكان في الحديث النبوي أو القرآن الكريم.

٤ ـ **إصلاح خطأ المحدِّثين**: لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

٥ ـ **مشارق الأنوار على صحيح الآثار**: لأبي الفضل عياض بن موسى اليَحْصُبي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

٦ ـ **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**: لخليل بن أَيْبَكْ الصَّفَدي (المتوفي سنة ٧٦٤ هـ).

٧ ـ **التطريف في التصحيف**: لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

التَّصْحِيفُ في الإِسْنَادِ:

مثالُهُ:

كما مثَّل له ابنُ الصَّلاح: حديثُ شُعْبَةَ عن العَوَّام بن مُرَاجِم، عن أبي عُثمان النَّهْديِّ، عن عثمانَ بنِ عَفَّان، قال: قال رسول الله ﷺ: «لتُؤَدُّنَّ الحقوقَ إلى أهلها... الحديث» صَحَّف فيه يحيى بن مَعِين، فقال: «ابنُ مُزَاحِم» بالزَّاي والحاء فَرُدَّ عليه، وإنَّما هو «ابن مُرَاجِم» بالراء المهملة والجيم (علوم الحديث: ص: ٢٧٩).

تَصْحِيْفُ البَصَرِ:

وهو سُوء القراءة بسبب تشابُهِ الحروف والكلمات، ويَحصُل هذا في الأكثر للآخذين من بطون الكتب والصُّحف دون التَّلَقي من الشيوخ أرباب هذا الشأن، ولذلك قالوا: «لا تحملوا العِلْمَ عن صُحَفِيٍّ، ولا تأخذوا القرآن من مُصْحفيٍّ».

مثالُهُ:

ما رواه ابنُ لَهِيْعة عن كتاب موسى بن عُقْبَة إليه بإسناده عن زيد ابن ثابتٍ: «أنَّ رسول الله ﷺ احْتَجَمَ في المسجد»، وإنما هو بالرَّاء «احْتَجَرَ في المسجد بخُصٍّ أو حَصيرٍ حُجْرَةً يُصلِّي فيها» . (أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب صلاة الليل).

قال ابنُ الصلاح: فَصَحَّفَه ابن لَهِيْعَة لكونه أخذه من كتابٍ بغير سماعٍ . (علوم الحديث: ص: ٢٨).

وكان الحُفَّاظُ يتشدَّدون في أمر التَّصحيف والتَّحريف فلا يأخذون من مُصَحِّف. قال مجاهد: قُلت لحَمَّاد بن عمرو: «أخرِجْ إليَّ كتابَ خُصَيْف؟ فأخرج إليَّ كتابَ حُصَيْن، فإذا هو ليس يفصل بين خُصَيْف وحُصَيْن فتركته» . (تاريخ بغداد: ٨/ ١٥٤).

ومن أجل الإتقان في الحفظ وصيانة الرواية من الإخلال والخَلَل فقد حرص طَلَبَةُ الحديث على ملازمة الشيوخ والسَّماع منهم سماعاً شفَهياً.

تَصْحِيْفُ السَّمْعِ:

ويَحْدُث بسبب تشابُه مخارج الكلمات في النُّطْق فيختلط الأمر على السَّامع فيقع في التَّصحيف أو التَّحريف.

مثالُهُ:

حديث «لعاصم الأحْوَل» رواه بعضهم فقال: «عن واصل الأحْدَب». فذكر الدَّارَقُطْني أنَّه من «تصحيف السَّمْع» لا من (تصحيف البصر)، كأنه ذهبَ ـ والله أعلم ـ إلى أنَّ ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابةُ، وإنَّما أخطأ فيه سَمْعُ من رواه . (علوم الحديث: ص: ٢٨٣).

ويكون «تصحيفُ السَّمع» بأن يكون الاسمُ واللَّقَبُ، أو الاسمُ

واسمُ الأب، وعلى وزن آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه، وبالحروف مختلفة شكلاً ونقطاً، فيشتبه ذلك على السَّمْعِ. (تدريب الراوي: ٢/ ١٩٤).

وَوَصَف الحافظُ السَّخاوي «تصحيفَ السَّمْع» بقوله: «وهو قليلٌ» (فتح المغيث: ٣/ ٧١).

تَصْحِيْفُ اللَّفْظِ:

مثالُهُ:

أنَّ أبا بكر الصُّولي أملى في «الجامع» حديثَ أبي أيوب «مَنْ صام رمضانَ ثم أتبعه سِتّاً من شَوَّال...»، فقال فيه: «شَيئاً بالشِّين والياء» (علوم الحديث: ص: ٢٨٢).

قال ابن الصلاح: «تصحيفُ اللَّفْظِ وهو الأكثرُ» (علوم الحديث: ص: ٢٨٣).

التَّصحِيْفُ في المَتْنِ:

مثاله:

في حديث أنس: «ثم يخرجُ منَ النَّار من قَالَ لا إله إلَّا الله وكان في قلبه مِنَ الخير ما يزن ذَرَّة» (أخرجه البخاري في كتاب الإيمان) قال فيه شُعْبَةُ: «ذُرَة» بالضَّمّ والتخفيفِ، ونُسِب فيه إلى التَّصحيف (علوم الحديث: ص: ٢٨١).

تَصْحِيْفُ الْمَعْنى:

كقول محمد بن الْمُثَنَّى: نحنُ قَوْمٌ لنا شَرَفٌ، نحنُ من عَنَزَةٍ صلَّى إلينا رسولُ الله ﷺ. فتَوَهَّمَ أنه صَلَّى إلى قبيلتهم، وإنَّما العَنَزَةُ هنا الحَرْبَة تُنْصَبُ بين يديه (علوم الحديث: ص: ٢٨٢).

ووصَفَ السَّخاوي (تصحيفَ المَعْنَى) بقوله: «وهو قليلٌ» (فتح المغيث: ٣/ ٧١).

فتصحيف المعنى مَرَدُّه إلى خطأ الفَهم، والتباس المعنى.

التَّصْنِيْفُ:

- **في اللغة**: قال في القاموس: «وَصَنَّفَه تصنيفاً: جعله أصنافاً، ومَيَّزَ بعضها من بعض».

- **وفي الاصطلاح**: «هو جمع المادة العلمية، مع الربط بين مفرداتها برابطٍ مناسبٍ».

هذا تعريفُ (التصنيف) بشكلٍ عامٍّ، وأمَّا (التصنيف) في السنة فهو: «جمع المادة العلمية في موضوعٍ متعلِّقٍ بالسنة، مع الربط بين مفرداتها برابط مناسب.

أنواع التصنيف في الحديث:

وقد صُنِّفَتْ كتبُ الحديث على أنواع:

الأوّل: التصنيف على المسانيد وهو: أن يجمع مسندَ كلِّ صحابيٍّ على حِدَة، فإنْ شاء رتَّبه على سوابقهم، وإنْ شاء رتَّبه على حروف المعجم وهو الأسهل، وإنْ شاء رتَّبه على الشرف وكل ذلك جائزٌ عند المحدِّثين.

والثاني: التصنيف على الأبواب الفقهية، وهو أن يجمع في كلِّ بابٍ ما وَرَد فيه مما يَدُلُّ على حُكمه أمراً أو نَهْياً.

ومن أهل هذه الطريقة من يتقيَّد بالصحيح كالشَّيخين، ومنهم من لم يتقيَّد بذلك كبقية الكتب السِّتَّة وغيرها، والأولى في هذا أن يقتصر على الصِّحَاح والحِسَان، وإنْ تطَّرق إلى غيرها بيَّن عِلَّتها.

والثالث: التصنيف على العِلَل: فيُذْكَر المَتْنُ وطُرُقُه، وبيانُ اختلاف نقلته، فإن رُتِّب على الأبواب فهو أحسن وأسهل؛ لأنَّ معرفة علل الحديث مقصدٌ عظيمٌ عند المحدِّثين، يقول ابنُ مهدي: «لأن أعرف عِلَّةَ حديثٍ هو عندي أحبُّ إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»، ومن أشهر كتابٍ في هذا: «عِلَل الدَّارَقُطْنِيّ».

والرابع: التصنيف على الأطراف، فيُذْكَرُ طرفُ الحديث الدَّالِّ على بقيته، وتُجْمَعُ أسانيده إمَّا مستوعبةً، وإما مُقيَّدةً بكتبٍ مخصوصةٍ.

ومن أشهر كتابٍ في هذا: «تحفة الأشراف» للحافظ المِزِّي، وعليه استدراكٌ من الحافظ العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ) سَمَّاه: «الإطراف بأوهام الأطراف» واستدراكٌ من الحافظ ابن حجر سَمَّاه «النُّكَت الظِّرافُ على الأطراف». (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص: ١٠٠).

مبرِّرات التصنيف:

لا بُدَّ لمن يصنِّف من مبرِّرٍ لتصنيفه الذي صنَّف، وقد ذكر أهل العلم مبرِّراتٍ للتطبيق، ونحن هنا نبحث في التصنيف في السنَّة، ويعنينا مبرِّرات التصنيف في السنَّة.

وقد أجمل الخطيب البغدادي مبرِّراتِ التصنيف في الحديث فقال:

«قلَّ من يتمهَّر في علم الحديث. ويقف على غوامضه، ويستثير الخفيَّ من فوائده إلَّا من جمع متفرّقَه، وأَلَّف مشتّتَه، وضَمَّ بعضَه إلى بعضٍ، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٢٨٠).

ويقول أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به: «وينبغي لمن يتصدَّى للتصنيف أن يلحظ في عمله فائدةً جديدةً، إمَّا باشتمال مصنّفه على ابتكار فكرةٍ أو نظريةٍ جديدةٍ، تَوَصَّل إليها باجتهاده، أو حُسْنِ ترتيب وتنسيق، أو حَلٍّ لمشكلٍ وإيضاحٍ لغامضٍ، أو تجديد أسلوبٍ يقدِّم به المادةَ العلميةَ في ثوبٍ يناسب عصرَه» (منهج النقد: ص: ١٩٧).

تَصْنِيْفُ الْحَدِيْثِ:

انظر «التَّصْنِيْفُ».

التَّصْنِيْفُ على الأَبْوَابِ:

هو رَمْزٌ للتأليف على المتون، وذَكَر من فروعه: التصنيفُ مفرداً في بابٍ واحدٍ.

ومنه قولهم: «كان حديثُ فلانٍ أصنافاً» ويريدون باللَّفظَين: «على التصنيف» و«أصنافاً» أي على «الأبواب».

وهذا معنى منتشرٌ في كلامهم، ومنه قول الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الجامع لأخلاق الراوي...» (٢/ ٢٨٠): «قَلَّ من يتمهَّر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستثير الخفيَّ من فوائده إلا من جَمَع متفرِّقَه، وألَّف مُتَشَتِّتَه، وضَمَّ بعضَه إلى بعضٍ، واشْتَغل بتصنيف أبوابه وترتيبِ أصنافه..».

التَّصْنِيْفُ على المَسَانِيْد:

هو رَمْزٌ للتأليف على الإسناد، وذَكَر من فروعِه: التصنيفُ على تراجم الأسانيد، وعلى العِلَل، وفي أخبار سَلَف المسلمين من الأُمم الماضين، وأقاصيص الأنبياء، وسِيَر الأولياء. (التأصيل: ص: ٩٦٠).

التَّضْبِيْبُ:

لغةً: مأخوذٌ من «ضَبَّة» لكون الحرف مقفلاً بها، لا يتَّجه لقراءةٍ كضَبَّة الباب يُقْفَل بها.

واصطلاحاً: هو يُسَمَّى «التمريض» أيضاً، والتضبيبُ هو أن يجعل على الكلام الذي صَحَّ وُرودُه كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسدٌ لفظاً أو معنىً، أو ضعيفٌ، أو ناقصٌ، مثل أن يكون غيرَ جائزٍ من حيث العربية، أو يكون شاذّاً، وما أَشْبَهَ ذلك. فَيُمَدُّ على مثل هذا الكلام خطٌّ أوَّلُه مثل الصَّاد، ولا يُلْزَقُ بالكلمة بالمُعَلَّم عليها كيلا يُظَنّ ضرباً. (منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢٦٣ ـ ٢٣٧).

ومن مواضع (التضبيب) أن يقع في الإسناد إرسالٌ أو انقطاعٌ، فمن عادتهم تضبيبُ موضع الإرسال والانقطاع، وذلك من قبيل التضبيب على الكلام الناقص.

هذا، وقد يختصر بعض المحدِّثين علامة التصحيح، فتصير بصورة علامة التضبيب، فالفِطْنَةُ والإتقانُ من خير ما أوتيه الإنسان، والله تعالى أعلم. (مناهج المحدّثين العامة والخاصة: ص: ٦٥).

التَّضْعِيْفُ:

لغةً: مصدر: (ضَعَّف الشيءَ)، أي: صَيَّره ضعيفاً.

واصطلاحاً: هو الحكمُ على الرُّواة بالضَّعْف، أي بجَرْحِهم بواحدٍ من عشرةِ أشياء، هي:

١ ـ الكَذِبُ.

٢ ـ أو التُّهْمَةُ به.

٣ ـ أو فُحْش الغلط .

٤ ـ أو الغفلة .

٥ ـ أو الفِسْق .

٦ ـ أو الوَهْم .

٧ ـ أو المخالفة .

٨ ـ أو الجهالة .

٩ ـ أو البدعة .

١٠ ـ أو سُوء الحفظ .

وغير ذلك. وهناك أسبابٌ عديدةٌ، يُضَعَّف بها الراوي إذا اتَّصف بأحدٍ منها .

تَضْعِيْفُ ثِقَةٍ :

أي تضعيفُ راوٍ ثقةٍ.

تَطْرِيْقُ الْحَدِيْثِ :

أي جَمْعُ طُرُق الحديث وأسانيدِه، وجمع ألفاظ الرواة لمَتْنِه.

قال الإمام عليُّ بن المَدِيْني: «البابُ إذا لم تُجْمَع طُرُقُه لم يتبيَّن خطؤُه» (علوم الحديث: ٩١).

ومنه لمَّا وَصَف الإمامُ مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ كتابَه بالصحيح قال أبو زُرْعه الرَّازي: «هذا يطرِّق لأهل البِدَع علينا» أي: يجعل لهم على أهل السُّنَّة طريقاً بحيث إذا لم يجدوا حديثاً في «كتاب مسلم» قالوا: ليس الحديثُ صحيحاً، ورُدَّ هذا بأنَّ مسلماً يريد وَصْفَ كتابه بالصحة لا حصرَ الصحيح فيه (انظر «توضيح الأفكار» ١/ ٥١ ـ ٥٢).

تَعَارُضُ الرِّوَايَاتِ:

التعارُضُ هو اقتضاء كلٍّ من دليلَين عَدَمَ مقتضى الآخر. والتعارض الحقيقي بين الروايات الصحيحة لا يُتَصَوَّر وجودُه في الأحكام الشرعية؛ لأنّ التناقُضَ محالٌ من الشارع، وأمَّا التعارُضُ الظاهريُّ فيُمكِن وقوعُه، وهو في الحقيقة ليس بتعارُضٍ؛ لأنه يمكن جَمْعُه، وهو ما يُسَمَّى عند المحدِّثين بـ (مختلف الحديث)، وقد صَنَّف فيه الإمامُ الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ ولكنه لم يَسْتَوْفِ، ثم ابنُ قتيبة وغيرهما. انظر لفظ (مختلف الحديث) في حرف الميم.

فإذا وقع التعارُضُ في الظاهر بين الرِّوايات يمكن دفعُه بإحدى الطُّرق التالية:

١ ـ الجمع بين المتعارضين؛ بأن يحمل أحدُهما على المُطْلَق، والآخر على المُقَيَّد.

٢ ـ فإذا تعذَّر الجمعُ يلجأ إلى النسخ إذا عُرِف المتقدِّمُ منهما والمتأخِّرُ، فيُعتبر الأوَّلُ منسوخاً، والآخرُ ناسخاً.

٣ ـ فإذا تعذَّر النسخُ يُرجَّحُ بينهما بالمرجحات المعتبرة، فيُعتبر الراجحُ محفوظاً، والمرجوحُ شاذّاً.

٤ ـ فإذا تعذَّر الترجيحُ بينهما يتوقَّف عن العمل، وينتقل إلى ما دونهما من الأدلة.

ومن العلماء من يرى التخييرَ بينهما، ولكن إذا صحب التخيير بينهما دليلٌ فينتقل إلى ما قبله وهو الترجيحُ.

وأمَّا التناقضُ الحقيقيُّ بين الروايات الصحيحة فأنكر العلماءُ وقوعَه (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص: ١٠٠).

قال السيوطيُّ: «وكان ابنُ خُزَيْمَة مِن أحسن الناس كلاماً فيه حتى قال: لا أعرفُ حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأُألِّفَ بينهما (تدريب الراوي: ٢/ ١٩٦).

تَعَدُّدُ رِوَايَاتِ المَتْنِ:

كَثِيراً ما تَمُرُّ بالقارىء عبارَةُ: «وفي روايَةٍ أُخْرَى كذا» فهل هذا داخلٌ في مُخْتلفِ الحَدِيثِ؟

والجوابُ أنَّهُما علمان مُخْتَلِفان وذلك من وجوه:

قد تَتَعَدَّدُ الرِّواياتُ لَفْظاً دُون اختلافٍ في المعنى، فهذا من التَعَدُّدِ وليس من مُخْتلف الحدِيثِ.

ـ تَعَدُّدُ الرِّواياتِ لا علاقةَ له بسُوءِ فهمِ الحديثِ مثلُ مُخْتَلِف الحَدِيثِ، إلَّا إذا روى الراوي الحديثَ بالمعنى ولم يكن عالماً بالمعاني.

ـ تَعَدُّدُ الرِّواياتِ يكونُ في الحديث نفسه، أمَّا مُخْتلفُ الحَدِيثِ فمع آيَةٍ أوْ حديثٍ آخر، أو مع العلمِ أو العَقْلِ.

أَسْبابُهُ:

ما هو سَبَبُ تَعَدُّدِ الرِّوَاياتِ في مَتْنِ الحَدِيْثِ الوَاحِدِ؟

فلها أَسْبابٌ كَثِيرةٌ، ولكنَّها تَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْن رَئيسَيْن هما:

القِسْمُ الأوَّلُ: التَّعَدُّدُ الصَّادِرُ عن الرَّسُولِ ﷺ، وهذا أقْسامٌ أهَمُّها:

ـ اتِّفاقُ المعنى وتَعَدُّدُ اللَّفْظِ؛ لأنَّهُ ﷺ يَذْكُرُ المعنى كُلَّما وَجَدَ حاجَةً لذلك بأيِّ لَفْظ يُفِيدُ المعنَى، مِثْلُ «يا أَيُّهَا النَّاسُ إنَّ مِنْكُم مُنفِّرِينَ

فأيُّكُم أمَّ النَّاسَ فلْيُوجِزْ فإنَّ مِنْ ورَائِه الكبيرَ والضَّعيفَ وذا الْحَاجَةِ». (أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، برقم: ٤٦٦).

وحديثُ «مَنْ أمَّ قَوْماً فلْيُخفِّف فإنَّ فيهم الكبير وإنَّ فيهم المريضَ وإنَّ فيهمْ الضَّعيفَ وإنَّ فيهم ذا الحَاجَةِ، إذا صلَّى أحَدُكُم وَحْدَهُ فلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاء» (أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة، برقم: ٤٦٨).

فقد قِيلا في مُنَاسَبَتَيْن، والمعنى واحدٌ.

- قيامُ النَّبيِّ ﷺ بالعَمَلِ بأكْثَر مِنْ طَريقةٍ، مِثْلُ «تَوَضَّأَ النَّبيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً» (أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، برقم: ١٥٧).

وحديثُ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ تَوَضَّأ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. (أخرجه البخاري في كتاب الوضوء برقم: ١٥٨).

ولكنَّ أكْثَرَ فِعْلِهِ ﷺ ثلاثاً، فهذا دليلٌ على جوازِ المَرَّةِ والمَرَّتَيْن، واستحبابُ الثَّلاثَةِ.

القِسْمُ الثَّاني: التَّعَدُّدُ الصَّادِرُ عن الرُّوَاةِ، وهذا أيْضاً أقْسامٌ، أهَمُّها:

- الرِّوَايَةُ بالمَعْنَى، مِثْلُ حَدِيث «إنَّما الأعْمالُ بِالنِّياتِ» (أخرجه البخاري في مستهلِّ صحيحه)، فإنَّ له رواياتٍ، منها «العَمَلُ بِالنِّيَّةِ» (أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب من هاجر...، برقم: ٥٠٧٠).

- حكايةُ الفِعْلِ، فإذا وَصَفَ عَدَدٌ من الصَّحابةِ رضي اللهُ عنهم صلاةَ النَّبيِّ ﷺ، فَهَلْ يُمْكِنُ أنْ تَتَّحِدَ عِباراتُهُم؟ هذا غَيْرُ مُمْكِن.

- جَمْعُ الرَّاوي بين حَديثَيْن، أوْ اختصارُ الحديثِ، أوْ التَّقديمُ

والتأخيرُ في الكلماتِ، وغير ذلك من الأسباب. (المنهج الحديث في علوم الحديث: ص: ١٣٤ ـ ١٣٥، بتصرُّفٍ واختصارٍ).

التَّعْدِيْلُ:

هو تزكيةُ الرُّواة والثَّناء عليهم. انظر «الجَرْحُ والتَعْدِيْلُ» في حرف الجيم.

التَّعْدِيْلُ المُبْهَمُ:

توثيق الراوي بدون ذِكر أسباب عدالته. انظر: «الجرح والتعديل» في حرف الجيم.

التَّعْدِيْلُ الْمُفَسَّرُ:

توثيق الراوي مع ذِكر أسباب عدالته. انظر: «الجرح والتعديل» في حرف الجيم.

تَعْرِفُ وتُنْكِرُ:

ويقال أيضاً «يُعْرَفُ ويُنْكَرُ» يعني: أنه يأتي مَرَّةً بالأحاديث المعروفة ومَرَّةً بالأحاديثِ المُنْكَرة يتفرَّد بروايتها ما لا يُعْرَف عن غيره، فأحاديثُه في مثل هذه الحالةِ تحتاج إلى عرضٍ وموازنةٍ بأحاديث الثقات المعروفين.

وهي عبارةُ جَرْح في التَّحقيق، تتَّصِلُ بحديثِ الرَّاوي لا بشخصه، والمعنى: تارةً هكذا وتارةً هكذا، يأتي بالحديث مرَّةً على الوَجْهِ، ومَرَّةً على غيرِ ذلك، أي: لم يكن يُتْقِنُ حديثَه.

وهذه العبارةُ من ألفاظ الجرح، وهي عند الحافظ الذهبي والعراقي من المرتبة الخامسة، وعند السَّخَاوي، والسِّنْدي والسُّيوطي من السادسة.

حكمها:

حديثُ أهل هاتين المرتبتين يَصْلُح للاعتبار فقط، لاعتبار هٰذه الصيغة بصلاحية المُتَّصِف بها لذلك، وعدم منافاتها لها («فتح المغيث»: ٢/ ١٢٥).

التَّعْلِيْقُ:

انظر «المُعَلَّقُ» في حرف الميم.

التَّعْلِيْقُ في الخَطِّ:

هو خَلْطُ الحروف التي ينبغي تَفْرِقَتُها، وإذهابُ أسنان ما ينبغي إقامة أسنانه، وطَمْسُ ما ينبغي إظهارُ بَياضه (فتح المغيث: ٢/ ١٥١).

تَعْلِيْقُ الْحَديْثِ:

انظر «المُعَلَّقُ» في حرف الميم.

تَعْلِيْقَاتُ البُخَارِيِّ:

انظر «مُعَلَّقاتُ البُخَارِيِّ» في حرف الميم.

التَّعْلِيْلُ:

أي: التمريضُ. انظر المُعَلّ» في حرف الميم.

التَّعَنُّتُ:

المقصودُ به: التشدُّدُ في الجرح، والإفراطُ فيه لأدنى سببٍ.

ومن الأئمَّة المشهورين بذلك: أبو حاتم الرَّازي، والنَّسَائي ويحيى بن سعيد القَطَّان، وأبو الحسن بن القَطَّان وابن حِبَّان وغيرهم.

حكم جرح المتعنِّتين:

قال الحافظ الذهبيُّ: «اعْلَمْ ـ هَدَاك الله ـ أنَّ الذين قَبِلَ الناسُ قولَهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسمٌ تكلَّموا في أكثر الرواة كابن مَعِين وأبي حاتم الرَّازي.

٢ ـ وقسمٌ تكلَّموا في كثيرٍ من الرُّواة كمالكٍ وشُعْبَة.

٣ ـ وقسمٌ تكلَّموا في الرجل بعد الرجل كابن عُيَيْنة والشافعي.

والكلُّ أيضاً على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسمٌ منهم مُتعنِّتٌ في الجرح مُتَثَبِّتٌ في التعديل، يَغْمِزُ الراويَ بالغلطتين والثلاث ويليِّن بذلك حديثَه، فهذا إذا وَثَّق شخصاً فعَضَّ على قوله بناجِذَيْكَ، وتمسَّكْ بتوثيقه، وإذا ضَعَّف رجلاً فانظرُ: هل وافقه غيرُه على تضعيفه؟ فإنْ وافقه، ولم يوثِّق ذلك أحدٌ من الحُذَّاق فهو ضعيفٌ، وإن وَثَّقه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقْبَل تَجْريحُه إلا مفسَّراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابنُ معين مثلاً: هو ضعيفٌ، ولم يوضِّح سببَ ضعفه، وغيرُه قد وثَّقه، فمثلُ هذا يتوقَّف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسْنِ أقرب، وابنُ معين وأبو حاتم والجُوْزَجَاني متعنِّتون.

٢ ـ وقسمٌ في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

٣ ـ وقسمٌ كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرْعة وابن عَدِيّ: معتدلون منصفون». (ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص: ١٧١ ـ ١٧٢).

تَغَيَّرَ بآخِرِه:

بمَدِّ الهمزة، وكسر الخاء والرَّاء: وقد قُرِىءَ بوجهين آخرين أيضاً، وهما: (تغيَّر بآخِرَة): بمَدّ الهمزة، وكسر الخاء، وفتح الراء، وبعدها تاء مربوطة. و(تغيَّر بأخرَة): بفتح الهمزة والخاء والراء، وبعدها تاء مربوطة.

والمعنى واحدٌ؛ أي: اختلط بأخرَة، وهي و: (سيِّىء الحفظ) في مرتبةٍ واحدةٍ؛ وذلك لأنّ سوء الحفظ إمّا أن يكون لازماً للراوي في جميع حالاته، فهو الشاذُّ على رأي بعض أهل الحديث، وإمَّا أن يكون طارئاً على الراوي، إمّا لكِبَره، أو لذَهَابِ بَصَرِه، أو لاحتراق كُتبه، أو عَدَمِها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساءَ، فهو المختلط. (شرح النخبة: ص: ١٠٤).

وعليه فتكون هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، ومن الخامسة عند الحافظ الذهبيِّ، والعراقي، وابن حجر، ومن السادسة عند: السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي، والله أعلم.

تَغَيَّرَ بِأَخَرَةٍ:

انظر «تَغَيَّر بآخِرِه».

التَّفْرِيْقُ:

يَستعمل المحدِّثون هذه الكلمة (أي: التفريق) في عَدِّ الواحدِ اثنين فأكثر.

المثال على ذلك:

محمد بن إبراهيم الهاشمي، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن

مَعْبَد بن عبَّاس الهاشمي، ذكرهما البخاريُّ في «التاريخ الكبير» على أنهما رجلان.

والصواب أنهما واحدٌ. استفتح به الخطيبُ كتابه «الموضِّح لأوهام الجمع والتفريق»، وهو موضوعُ كتابه.

ومثالٌ آخر ذكره الخطيبُ أيضاً فقال: «أبو بكر محمد بن الحسن ابن زياد المقري النَّقَّاش».

هو: (محمد بن أبي سعيد الموصلي).

وقال: هو: (محمد بن سند).

فهذه ثلاثة أسماء لشخصٍ واحدٍ وهو: النَّقَّاش، محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند مولىٰ أبي دُجَانَة.

ويقابل التفريقُ الجمعَ: وهو في عَدِّ الاثنين فأكثر واحداً. انظر: (الجمع) في حرف الجيم. (انظر «الموضِّح لأوهام الجمع والتفريق» ٢/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

ويُقابِل «التفريقُ» الجمعَ، وهو في عَدِّ الاثنين فأكثر واحداً (انظر تعريفه في بابه).

تَقَارَبَا في اللَّفْظِ:

يُطْلَق على الحديث الذي تَقَارَبَ لفظُه واتَّحد معناه.

التَّقْرِيْرُ:

لغةً: يقال: قَرَّرْتُ عنده الخبرَ حتى استقرَّ: ثبت بعد أن حَقَّقْتُه له. وقرَّر المسألةَ أو الرأيَ: وَضَّحَه وحقَّقه.

واصطلاحاً: هو أحدُ أنواع «الحديث المرفوع» إلى النبي ﷺ، فما نُسِبَ إليه إمَّا أن يكون مِن قوله، أو فعله، أو تقريره؛ لأن تقريرَ الرسول للفعل مع القدرة على إنكاره دليلٌ على إباحته.

و(التقرير) قد يحصل بالسُّكوت التَّامِّ وهو الغالبُ الكثيرُ.

وقد يحصل بالاستبشار كما في حديث مُجزِّز المُدْلِجي. «بأنَّ أقدام أسامة وأبيه زيد يُشْبِه بَعْضُها بعضاً».

وقد يكون بالقول كقوله: أَصَبْتَ السُّنَّة.

وقد يكون باستحسانه ورِضَاه.

أو بأيّ سببٍ آخر يحصل منه المقصودُ.

التَّقْرِيْرُ الحُكْمِيُّ:

كإخبار الصحابي غير المعروف برواية الإسرائيليات بما لا مجالَ للاجتهاد فيه، مثل إخباره عن الأحوال الماضية، كأخبار الأنبياء، أو الآتية كالملاحم والفِتَن وأهوال يوم القيامة، أو عن ترتيب ثوابٍ مخصوصٍ، أو عقابٍ مخصوصٍ علىٰ فعلٍ، فإنه لا سبيلَ إليه إلّا السَّماع عن النبيّ صلىٰ الله عليه وسلم. (انظر «معجم المصطلحات الحديثية» ص: ٢٨).

التَّقْرِيْرُ الصَّرِيْحُ:

كأنْ يقول الصحابيُّ أو غيرُه: فعل فلانٌ، أو أحدٌ بحضرة النبيّ ﷺ كذا، ولا يذكر إنكاره انظر «التقرير».

التَّقْرِيْرُ الفِعْلِيُّ الحُكْمِيُّ:

أن يخبر الصحابيّ بأنهم كانوا يفعلون كذا في زمان النبيّ ﷺ؛

لأنَ الظَّاهر اطِّلاعه علىٰ ذلك، ونزول الوحي به، أو يقولون: من السُّنّة كذا؛ لأن الظَّاهر أنَّ السُّنّة سنة رسول الله ﷺ، وقيل: إنه يُحْتَمل سنة الصحابة، وسنة الخلفاء الراشدين، فإنّ السُّنّة تُطْلَق عليها. (انظر: معجم المصطلحات الحديثية: ص:٢٨ ـ ٢٩).

تَقْطِيْعُ الْحَدِيْثِ:

هو تجزئةُ مَتْنِ الحديث وتفريقه في الأبواب لغرض الاستدلال، وقد فَعله الإمامُ مالكٌ والبخاريُّ وغيرُهما. قال ابنُ الصلاح: «ولا يخلو من كراهيةٍ». (علوم الحديث: ص: ٢١٧).

انظر «اختصار الحديث». في حرف الألف.

التَّقْمِيْشُ:

هو في اللغة: جَمْعُ الشيء من هاهنا وهاهنا. (انظر «لسان العرب»).

والمرادُ به: كتابةُ العلم عن كلِّ أحدٍ، سواء كان له أهلاً أو لا.

قال أبو حاتم الرَّازي: «إذا كتبتَ فقَمِّشْ، وإذا حَدَّثْتَ فَفَتِّشْ».

(انظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢/ ٣٣٠).

وذلك يعني: اكْتُبْ كلَّ ما تسمعه دون تمييز، ولكن ميِّز المقبولَ من غيره إذا أردتَ التحديثَ.

التَّقْيِيْدُ:

تقييد نحو: «حَدَّثَنا» و«أَخْبَرَنا» بعبارة (قراءة عليه).

تَقْيِيْدُ الْحَدِيْثِ:

أي: كتابتُه وروايتُه.

تُكُلِّمَ فِيْهِ لأَجْلِ الْوَقْفِ:

المرادُ بـ «الوَقْف» هنا القرآنُ، أي تُكُلِّم فيه لأجل القرآن، فلا يقول: هو مخلوقٌ، ولا ليس بمخلوقٍ. (انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: ١٢/ ٤٢٠).

انظر «تُكُلِّمَ فيه لمسألة اللَّفْظ».

أي: أنه اعتقد اعتقادَ (القَدَرِيَّة) النُّفَاة، وهو أنَّ أفعال العباد وإنْ كان الله يعلمها، غير أنَّها تقع بغير إرادته، وقُدْرَته، وخلقه، تعالىٰ الله عن ذلك عُلُوّاً كبيراً.

تُكُلِّمَ فِيْهِ لِمَسْأَلَةِ اللَّفْظِ:

المرادُ باللَّفْظ: هو قولُ: إنَّ القرآن كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، ولفظُ العبد به مخلوقٌ، أي تلاوتُه للقرآن واللَّفْظُ به مخلوقٌ. (مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٢/ ٤٢٠).

انظر «مسألة اللَّفْظِ» في حرف الميم.

تَكَلَّمُوْا فِيْهِ:

أي: ضَعَّفُوه، من ألفاظ الجرحِ، وهو من المرتبة الخامسة عند: الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والسادسة عند: السَّخاوي، والسُّيوطي.

حكمها:

يُعتبر بحديث من اتّصَفَ به؛ لإشعار هٰذه الصيغة بصلاحية المُتّصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها. (انظر: «فتح المغيث»: ٢/ ١٢٥).

تَلْخِيْصُ الْمُتَشَابِهِ:

انظر «المُتَشَابِهُ» في حرف الميم.

التَّلْقِيْنُ:

في اللغة: هو «التفهيم».

وفي اصطلاح المحدِّثين: وهو نوعٌ من الاختلاط، ينشأ من الاختلال في الضَّبْط، فمن اخْتَلَّ ضَبْطُه فهو مردودُ الرواية.

قال الإمام ابن حَزْم: «من صَحَّ أنه قبل التلقينَ ولو مرّةً سقط حديثُه كلُّه؛ لأنه لم يتفقَّه في دين الله عزَّ وجلَّ، ولا حفظ ما سمع، وقد قال عليه الصلاة والسَّلام: «نَضَّر اللهُ امْرَءاً سَمِع مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَه حَتَّى بَلَّغه غَيْرَهَ»، فإنما أمر رسولُ الله ﷺ بقوله تبليغ الحافظ».

و(التلقينُ) هو أن يقول القائل: «حَدَّثك فلانٌ بكذا، ويُسَمِّي له ما شاء من غير أن يسمعه منه، فيقول: «نَعَم».

فهذا لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يكون فاسقاً يحدِّث بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون ذاهلَ العقل، مدخولَ الذِّهْن، ومثل هذا لا يُلْتَفت له؛ لأنه ليس مِن ذَوِي الألباب». (انظر: «الإحكام في أصول الأحكام ١٥/ ١٥٩).

تم:

رمزٌ للإمام الترمذي في كتاب الشمائل، كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

تَمَتَّنَ بِأَخرَةٍ.

وهو عكسُ مَن اخْتَلَطَ بآخِرَةٍ.

مثاله:

مثالُ ذلك ما قاله الحافظُ ابن رجب الحنبلي في «شرح عِلَل الترمذي» (٢/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩): «هَمَّام بن يحيى العَوذي أحد الثقات المشهورين، قال عبد الله ـ وهو ابن الإمام أحمد بن حنبل ـ: وقال أبي: (ومن سمع من همام بآخرة فهو أجود؛ لأن همام كان في آخر عمره أصابته زمانة، فكان يقرب عهده بالكتاب فقلَّ ما يخطئ».

قال أستاذنا الدكتور نور الدين عتر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعليقاً على هذا القول: «حديثه بآخرة أصَحُّ مما سمع منه قديماً، فهو عكس من اختلط بآخرة، قد تمتَّن بآخرة، احتج به الجماعة» («لمحات موجزة في أصول الحديث» ص: ٥٣).

التَّمْرِيْضُ:

في اللغة: التوهينُ والتضعيفُ.

وفي الاصطلاح: هو أن يُمَدَّ خَطٌّ، أوَّله كالصَّاد هكذا: (صـ) على الكلام الذي صَحَّ ورودُه من جهة النقل، غير أنه فاسدٌ لفظاً ومعنىً، أو ضعيفٌ أو ناقصٌ، مثل أن يكون غير جائزٍ من حيث العربية، أو يكون شاذاً عند أهلها يأباه أكثرُهم، أو مُصَحَّفاً، أو ينقص من جملة الكلام جملةً أو أكثر، وما أشبه ذلك.

التَّمْرِيْضُ في الرِّوَايَةِ:

صيغة في رواية الحديث كقولك: «يُرْوَى عنه» و«رُوِيَ عنه»، و«بَلَغَنا» و«وَرَدَ عنه»، و«جاءَ عنه»، و«يُذْكَرُ عن فُلاَنٍ» و«ذَكَرَ عنه» ونحو ذلك.

التَّمْيِيْزُ:

وهو إنْ فهم الخطابَ ورَدَّ الجوابَ كان مُميِّزاً صحيح السَّماع، وإن لم يَبْلُغ خمساً، وإلَّا فلا، وإن كان ابن خمسٍ فأكثر، ولا يلزم مِنْ عقلِ محمودٍ المجَّةَ في هذا السِّنِّ أنَّ تمييز غيره مثل تمييزه؛ بل قد ينقص عنه، وقد يزيد، ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك وسِنُّه أقَلُّ من ذلك، ولا يلزم مِنْ عَقْلِ المجَّة عقلُ غيرِها ممَّا يسمعه.

وقال القَسْطَلاَّني: «ما اختاره ابنُ الصَّلاح هو التحقيقُ والمذهبُ الصحيحُ». (تدريب الراوي: ١/ ٤٥).

تُهْمَةُ الرَّاوي بالكَذِبِ أو الْوَضْعِ:

هي أن يثبت في حقِّه الكذب والوضع في حديثه العادي مع النّاس، ولم يثبت كذبه علىٰ النبي ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ.

التَّوَاتُرُ:

انظر «المُتَوَاتِر». في حرف الميم.

تَوَارِيْخُ الرُّوَاةِ:

«انظر تَارِيْخُ الرُّوَاةِ».

التَّوَارِيْخُ والْوَفَيَاتُ:

انظر «تَاريخ الرُّوَاةِ».

تَوَارِيْخُ المُتُوْنِ:

علمٌ يُعْرَف به أوَّلُ ما كان كذا، وما كان قبل وبعد، وما آخر الأمرين، وما يكون بذكر السَّنة والشهر وغير ذلك.

التَّوَاطُؤُ والتَّوَافُقُ:

هو أن يتفق قومٌ علىٰ اختراع شيءٍ مُعَيَّنٍ بعد المشاورة والتقرير بأن لا يقول أحدٌ خِلاف صاحبه، والتوافُقُ: هو حصولُ هٰذا الاختراع من غير مشاورة بينهم ولا اتفاق، سواء كان ذلك عن سَهْوٍ أو غلطٍ أو عن قصدٍ. (انظر: «معجم المصطلحات الحديثية» ص: ٣٠).

التَّوْثِيْقُ:

لغةً: مصدر (وَثَّق الشيءَ توثيقاً، فهو مُوَثَّق) و(وَثَّقْتُ فلاناً، أي: إذا قلتُ: إنه ثِقَةٌ).

واصطلاحاً: هو التعديلُ، أي الحكمُ على الرُّوَاة بأنهم ثقاتٌ عدولٌ وصادقون.

تَوْثِيْقُ ضَعِيْفٍ:

أي توثيقُ راوٍ ضعيفٍ.





حرف الثّاء

الثَّاءُ الْمُثَلَّثَةُ:

حرف الثَّاء الذي فوقه ثلاث نقاطٍ.

الثَّابِتُ:

صفةٌ للحديث يَشْمَلُ الصحيحَ. انظر «إسناده ثابتٌ». في حرف الألف.

الثَّـبَتُ:

بتحريك الباء، وهو ما يُثْبِت فيه المحدِّثُ مسموعَه مع أسماء المشاركين له فيه؛ لأنه كالحُجَّة عند الشخص لسَماعه وسماع غيره. (فتح المغيث: ١/ ٣٣٧).

انظر «البَرْنَامج». في حرف الباء.

ثَبْتٌ:

قال الحافظُ السَّخَاوي: «ثَبْتٌ: بسكون الموحَّدة: الثابت القلب، واللِّسان، والكتاب، والحُجَّة». (فتح المغيث: ١/ ٣٣٧).

وهي من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، والنَّووي، ومن الثانية عند: الحافظ الذهبي والعراقي، ومن الثالثة عند: ابن حجر والسيوطي، ومن الرابعة عند: السَّخاوي.

حكمها:

يُحتَجُّ بحديث من اتَّصَفَ بها، من أهل هذه المراتب.

ثَبْتٌ ثَبْتٌ:

من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل، عند الحافظ الذهبي والعِراقي، ومن المرتبة الثالثة عند السَّخاوي.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث من اتّصفَ بها.

ثَبْتٌ حَافِظٌ:

وهي من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: الحافظ الذَّهبي والعِراقي.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث من اتّصفَ بها.

ثَبْتٌ حُجَّةٌ:

وهي من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: الحافظ الذَّهبي والعراقي.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث من اتّصفَ بها.

ثُبُوتُ السَّمْعِ:

أي: ثبوت سَماع الرَّاوي من شيخِه.

الثِّـقَاتُ والضُّعَفَاءُ:

لغةً: الثقةُ: المُؤْتَمَنُ،

والضعيفُ: ضِدَّ القويِّ، ويكون حِسِّياً ومعنوياً.

واصطلاحاً: الثقةُ: هو العَدْلُ الضابطُ.

والضعيف: هو اسمٌ عامٌ يَشْمَلُ من فيه طَعْنٌ في ضبطه أو عدالتِه.

أهمية معرفة هذا العلم:

إنه يُنتِج من الأبحاث التي قام بها العلماءُ لمعرفة صفة كلِّ راوٍ من رواة الحديث، ثم ما رأوه مناسباً له مِن مراتب الجرح والتعديل.

مِن هنا نَبَّه العلماءُ على أهمية هذا النوع، وأنه كما قال ابنُ الصَّلاح: «من أَجَلِّ نوعٍ وأفخمه، فإنه المِرْقاةُ إلى معرفة صِحَّة الحديث وسقمه» (علوم الحديث: ص: ٣٨٧).

وقد لقي هذا العلمُ عنايةَ أئمَّة الحديث في القديم والحديث، فصنَّفوا فيه التآليفَ الكثيرةَ، وتكلَّموا فيها على الرواة ممَّا شاهدوه من أحوالهم، أو ما نقلوه من الكلام في صفاتهم عن أئمة العلم.

المؤلَّفات في «الثقات» و «الضعفاء»:

تنقسم التصانيفُ في هذا العلم إلى ثلاثة أقسامٍ: ما أُفْرِد في الثقات، وما أفْرِد في الضعفاء، وما جُمِع فيه بين الثقات والضعفاء، وقد ذكرنا كتب جميع هذه الأقسام في تعريف «الجرح والتعديل» في حرف الجيم، فارجع إليه.

الثِّقَةُ:

لغةً: مصدر (وَثِقَ به، يَثِقُ وِثاقَةً وثِقَةً) أي: ائتمنه.

واصطلاحاً: هو مَنْ جَمَع بين العَدَالة وتَمَام الضَّبْطِ والإتقانِ.

قال الحافظ الذَّهبي رحمه الله تعالى: «تُشْتَرط العدالةُ في الراوي كالشاهد، ويمتاز الثقةُ بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفةُ والإكثارُ فهو حافظٌ» . (الموقظة: ص: ٦٧).

وقال أيضاً: «اليَقِظُ الثقة المتوسِّط المعرفة والطلب، هو الذي يُطْلَق عليه أنه ثقةٌ، وهم جُمهورُ رجال «الصحيحين» فتابِعيُّهم، إذا انفرد بالمَتْن خُرِّج حديثُه ذلك في «الصحاح» . (الموقظة: ص: ٧٧).

قال الحافظ البِقَاعي: «الثقة من جَمَع الوصفين: العدالةَ والضَّبْطَ، ومن نزل عن التمام إلى أوَّل درجات النقصان، قيل فيه: صدوقٌ، أو لا بأسَ به، ونحوُ ذلك، ولا يقال فيه: ثقةٌ، إلا مع الإرداف بما يُزِيل اللَّبْسَ» . (انظر حاشية «الموقظة» ص: ٦٧ ـ ٦٨).

ثِقَةٌ:

من ألفاظ التعديل، وهو من المرتبة الأولى عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، والنَّووي، ومن الثانية عند: الذَّهبي والعراقي، ومن الثالثة عند: ابن حجر والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: السَّخاوي.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها، من أهل هذه المراتب.

ثِقَةٌ ثَبْتٌ:

من ألفاظ التعديل. قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر في لفظ

التوثيق من المرتبة الأولى، وتَبِعَه على ذلك العراقيُّ، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ ثِقَةٌ:

من ألفاظ التعديل، وهي أعلىٰ من قولهم «ثقةٌ» فقط. وقد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كرّر فيه لفظُ التوثيق من المرتبة الأولى، وتَبِعَه على ذلك العِراقيُّ، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ حَافِظٌ:

من ألفاظ التعديل، قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظُ التوثيق من المرتبة الأولى، وتَبِعَه على ذلك العِرَاقيُّ، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ حُجَّةٌ:

من ألفاظ التعديل، وقد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظُ التوثيق من المرتبة الأولى، وتبعه على ذلك العِراقيُّ، وهي عند: ابن حجر والسُيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ سُنِّيٌّ:

من ألفاظ التعديل في الرَّاوي، المراد أنه يعتقد اعتقادَ أهلِ السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصفات، وله باعٌ في جِدال أهل البدعة والرَّدِّ عليهم.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ ضَابِطٌ:

من ألفاظ التعديل، قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظ التوثيق من المرتبة الأولى، وتَبِعَه على ذلك العِراقيُّ، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ عَدْلٌ:

من ألفاظ التعديل، قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظُ التوثيق من المرتبة الأولى، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ مَأْمُوْنٌ:

من ألفاظ التعديل، قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظُ

التوثيق من المرتبة الأولى، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ مُتْقِنٌ:

من ألفاظ التعديل، قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظُ التوثيق من المرتبة الأولى، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ مُتَّهَمٌ:

أي: ثقةٌ يُفرِط في التشيُّع. فظاهرُ العبارة غيرُ مرادٍ، والاعتراض على المحدِّثين بأنهم جمعوا في الراوي الواحد بين التُّهْمَةِ والإتقانِ ساقط، فقِفْ على كلامهم بدِقَّةٍ وتتبُّعٍ، والعبارة لا ضَرَرَ منها وليستْ بجَرْحٍ قادحٍ.

مثال من وُصِفَ بذلك: (خالد بن عبد الرحمن بن بُكَيْر السُّلَمي أبو أُميَّة البَصْري)، هو ممَّن أخرج له الجماعةُ سوى أبي داود. قال صالحُ جَزَرَة: «ثقةٌ إلا أنَّه كان مُتَّهماً». قال ابنُ سَعْد: يعني كان متشيِّعاً مُفْرِطاً.

قال الحافظُ ابن حجر في «هدي الساري»: (ص: ٤٠٠) «أمَّا التشيُّعُ فقد قدمنا: أنه إذا كان ثَبْتَ الأخذ والأداء لا يَضُرُّه، لا سيّما ولم يكن داعيةً إلى رأيه».

الثُّلاثِيَّاتُ :

هي الكتبُ التي جُمِعَتْ فيها الأحاديثُ، ويكون في إسنادها ثلاثةُ رواةٍ بين المصنِّف والنبيِّ ﷺ، وأشهرها:

١ ـ **الثلاثيات للبخاري**، وهي إثنان وعشرون، جمعها الحافظُ ابن حجر وغيره، وشرحها غيرُ واحدٍ، وأطول أسانيده تسعة.

٢ ـ ولمسلم خارج صحيحه؛ لأنها ليستْ على شَرْطِه.

٣ ـ وللترمذي في جامعه، وهي حديثٌ واحدٌ أو إثنان، ومنهما:

حديثُ أنسٍ: «يأتي على النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فيهم على دِيْنِهِ كالقابِضِ على الجَمْر».

٤ ـ ولابن ماجه، وهي خمسةُ أحاديثٍ بسندٍ واحدٍ عن أنسٍ، لكن من طريق جُبَارة بن المُغَلِّس الحِمَّاني الكوفي، وهو ضعيفٌ عن كثير بن سليم الضَّبِّي، وهو ضعيفُ أيضاً عن أنسٍ رضي الله عنه.

٥ ـ وللدَّارِميِّ في سننه، وهي خمسةَ عشرَ حديثاً.

٦ ـ وللشافعي في مسنده وغيره من حديثه، وهي جملة أحاديث.

٧ ـ ولأحمد في مسنده، وهي ثلاثمئة وسبعة وثلاثون حديثاً على ما في «عقود اللآلي في الأسانيد العوالي»، وقيل: ثلاثمئة وثلاثة وستون، وهو ما جرى عليه الشيخُ محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان النَّابُلسي السَّفَاريني (المتوفى بنابلس سنة ١٠٨٨هـ) في «نفثات الصدر المكمَّد بشرح ثلاثيات المسند»، وهو في مجلَّدٍ ضخمٍ.

٨ ـ ولعبد بن حُمَيْد في مسنده، وهي واحد وخمسون حديثاً.

٩ ـ وللطبراني في معجمه الصغير، وهي ثلاثة.

الثَّمَانِيَّاتُ:

هي الكتب التي جُمعت فيها الأحاديثُ التي يكون في إسنادها ثمانيةُ رواةٍ بين المصنِّف والنبيِّ ﷺ.

ومن كتبها:

١ ـ تحفة المستفيد في الأحاديث الثمانية الأسانيد: للرشيد أبي الحسن يحيى بن علي بن عبد الله العطَّار.

٢ ـ وللضياء المَقْدِسي أيضاً كتابٌ في الموضوع كما ذكره العلاَّمةُ الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٠٠).

ثنا:

رَمْزٌ إلى «حَدَّثَنا».

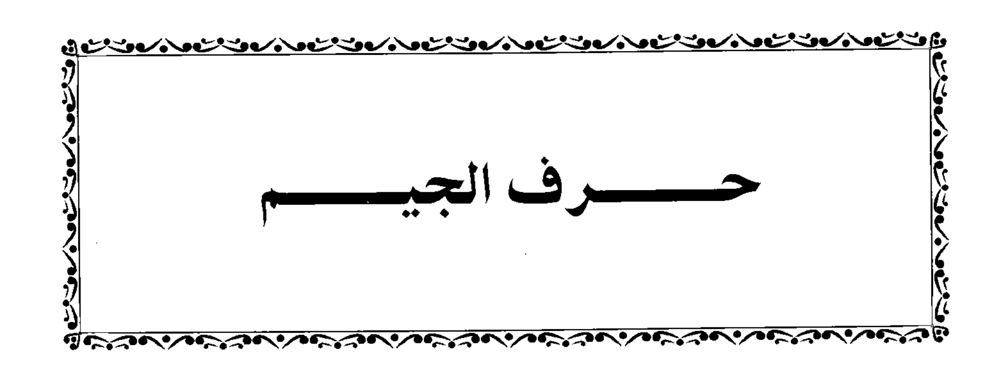
الثُّنَائِيَّاتُ:

المرادُ بها تلك الكتبُ التي جُمعت فيها الأحاديثُ، بحيث يكون في إسنادها راوِيان اثنان بين المصنِّف والنبيِّ ﷺ، ويُوجَد ذلك عند الإمام مالك رحمه الله تعالى في «الموطأ»، وهي أعلى ما عنده.

ثني:

رَمْزٌ إلى «حَدَّثَني».

❑ ❑ ❑



حـــــرف الجيـــــم

الجَادَّةُ:

يَسْتعمل المحدِّثون هذه الكلمةَ في الحديث الذي يُرْوَى بلفظٍ مُنْكَرٍ، فيأتي أحدٌ ويرويه بلفظٍ معروفٍ. فيقال: «جرى فيه على الجادة».

الجَارِحُ:

الإمام الذي يبيِّن الأسبابَ المُوجِبة لتضعيف الراوي بناء على علمه ومعرفته عنه وعن أحاديثه.

الجَامِعُ:

«الجامع» في اصطلاح المحدِّثين: هو كتابُ الحديث المرتَّب على الأبواب الذي يوجد فيه أحاديثٌ في جميع موضوعات الدين وأبوابه. وعددُها ثمانيةُ أبوابٍ رئيسيةٍ هي: العقائد، الأحكام، السِّيَر، الآداب، التفسير، الفِتَن، أشراط الساعة، المناقب.

وكتبُ الجوامع كثيرةٌ، أشهرها هذه الثلاثة:

١ ـ الجامع المُسْنَد الصحيح المُخْتَصَر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامه (المعروف بـ «صحيح البخاري»): للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

٢ ـ المُسْنَد الصحيح المختصر من السُّنَن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ (المعروف بـ «صحيح مسلم»): للإمام أبي الحسين مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١هـ).

٣ ـ الجامعُ المختصر من السُّنن عن رسول الله ﷺ ومعرفةُ الصحيح والمعلولِ وما عليه العملُ (المعروف بـ «جامع الترمذي»): للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى التِّرْمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ) وقد اشتهر هذا الكتابُ بـ «السُّنَن» أيضاً، وذلك لاعتناء الإمام الترمذي بأحاديث الأحكام.

وغير هذه الكتب الثلاثة هناك بعضُ كتبٍ اشتهرت بالجوامع، وهي.

٤ ـ جامع مَعْمَر بن راشد (المتوفى سنة ١٥٤ هـ) رواه عبدُ الرزَّاق عنه، وطُبع في آخر مصنَّفه في الجزء العاشر (ص ٣٧٩) وينتهي بنهاية الجزء الحادي عشر ويبلغ عددُه (٢٦١٤) حديثاً وأثراً.

٥ ـ جامع ابن وَهْب الفِهْري (المتوفى سنة ١٩٧ هـ).

٦ ـ جامع رَزِيْن بن معاوية السَّرقُسْطي (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ).

نقل منه ابنُ الأثير في «جامع الأصول» في أماكن متفرقة.

وكذلك توجَد «الجوامعُ» للمتأخِّرين غير المُسْنِدين، هي العُمْدةُ في مؤلَّفاتهم لِمَا فيها من تقريب السُّنَّةِ، فيَعُمّ نفعُها، ومنها:

١ ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول: للحافظ ابن الأثير

المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ).

٢ ـ **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**: لوجيه الدين أبي زيد، عبد الرحمـٰن بن علي الشَّيباني المعروف بابن الدَّيْبَعْ (المتوفى سنة ٩٤٤ هـ)، وهو مختصر «جامع الأصول» لابن الأثير.

٣ ـ **كنز العُمَّال في سنن الأقوال والأفعال**: للشيخ علاء الدين علي المُتَّقي الهندي (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ).

٤ ـ **جمعُ الفوائد من جامِعِ الأصول ومجمع الزوائد**: محمد بن سليمان الروداني المغربي (المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ).

انظر «مجاميع الحديث» في حرف الميم، فيه تعريفٌ بكُتب كثيرةٍ غير ما ذكرناه هنا.

جَبَلٌ:

تُقَال هذه اللَّفْظَةُ في أعلى التعديل، وتُقَال في أسوأ التجريح، ويفرَّق بينهما بالإضافة أو الوصف.

فيقال عن كبار الكذَّابين (جَبَلٌ في الكَذِب) أو (كَذَّابٌ جَبَلٌ).

مثال من وصف بذلك ـ أسوأ التجريح ـ:

(عيسى بن مِهْران) قال الحافظ الذهبي في الميزان (٣/ ٣٢٤): «رافِضِيٌّ كَذَّابٌ جَبَلٌ».

مثال من وصف بذلك ـ أعلى التعديل ـ:

ويقال ذلك عن الراوي الضابط المتمكِّن، ويقصدون أنه كالجبل في ثبات العلم ورُسُوخه، أو في عظم العلم وكثرته واتساعه مع الإتقان.

قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٤٤٥) «بِشْر بن الحارث بن عبد الرحمن البغدادي، العابد، الزاهد، المحدِّث، الفقيه . . . قال الدَّارقطني : ثقةٌ زاهدٌ جَبَلٌ ليس يروي إلا حديثاً صحيحاً » .

جَبَلٌ في الكَذِبِ:

هذه العبارة من أعلى مراتب الجرح تَدُلُّ على المبالغة .

وهي من المرتبة العليا من مراتب الجرح عند الحافظ ابن حجر، والسَّخاوي، والسُّيوطي .

حُكمها :

لا يَصْلُح حديثُ أهلها للاحتجاج به ، ولا للاعتبار .

جِرَابٌ :

بمعنى: وَضَّاعٌ يَختلِق الحديثَ.

وفيه الوصف بالمبالغة بالكَذِب ، وأنه يجمع ذلك ويجوِّزه ، ومن النوع الذي يتبجَّح بالكذب ولا يبالي بأحدٍ .

جِرَابُ الْكَذِب:

انظر «جِرَاب» و«جَبَلٌ في الكذب».

الجَرْحُ:

انظر «الجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ».

الجَرْحُ البَرِيُّ:

هو الجرحُ الصَّادرُ عن غير تعصُّبٍ، أو عداوةٍ، أو مُنافَرةٍ، أو معاصرةٍ، أو نحو ذلك.

الجَرْحُ المُبْهَمُ:

هو الذي لم يُذْكَرْ فيه سببُ الجرحِ. انظر «الجرح والتعديل».

الجَرْحُ المُفَسَّرُ:

الجَرْحُ الذي فسِّر فيه أسبابُ التجريح.

الجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ:

لغةً: «الجَرْحُ» معناه: (الطَّعْنُ)، ويقال: جَرَح الحاكمُ الشاهدَ: إذا عَثَر منه على ما تسقط به عدالتُه من كَذِبٍ، وغيره.

ويقال: جَرَح الرجلُ: غَضَّ شهادتَه، والاستجراحُ: النقصانُ، والعَيْبُ، والفسادُ.

ومن المجاز: جَرَحه بلسانه: سَبَّه، وَجَرَحُوه: إذا شَتَموه وعابوه. (انظر «لسان العرب» مادة «جرح» ٢/ ٤٢٢، ٤٢٣ «أساس البلاغة» ١/ ١٣١).

واصطلاحاً: وَصْفٌ متى التحق بالراوي أو الشاهد سَقَط الاعتبارُ بقوله وبَطَل العملُ به، وعُرّف أيضاً بأنه: الطعن في الراوي بما يخل بعدالته أو ضبطه. (أصول الجرح والتعديل: ص: ٧).

لغةً: «التعديلُ»: يقال: العَدل من الناس: المرضي قوله، وحكمه، قال الباهِليُّ: رَجُلٌ عَدْلٌ، وعادلٌ: جائزُ الشهادة، ورَجُلٌ عَدْلٌ: رِضاً، ومقنع في الشهادة.

وتعديل الشهود: أن تقول: إنهم عُدُوْلٌ، وعَدَّل الحكم: أقامه، وعَدَّل الرجل: زَكَّاه. («لسان العرب» و«مقاييس اللغة»).

واصطلاحاً: وَصْفٌ متى التحق بالراوي أو الشاهد اعتبر قولُهما

وأُخِذَ به، وعُرِّفَ أيضاً بأنه: تزكية الراوي بأنه عَدْلٌ أو ضابطٌ.

والتعريف الثاني للجَرْح والتعديل أولى؛ لأنه بيانٌ للحقيقة، ومناسِبٌ لتفاوُتِ المراتب في الجرح وفي التعديل. (أصول الجرح والتعديل: ص: ٨).

نشأة علم الجرح والتعديل:

نشَأ هذا العلمُ من عهد الصحابة الكرام بُرْعُماً لطيفاً، ثم نَمَا وازدادَ، وقَوِي واشتَدَّ في القرن الأول والثاني، وامتدَّ واتَّسع وبدَأ يتكامَلُ في القرن الثالث والرابع، وهكذا حتى اكتمل في القرن التاسع من الهجرة الشريفة، فكَثُرَتْ فيه الكتُب، وتنوَّعَتْ فيه المؤلَّفاتُ، ثم دُرِسَتْ فيه في عصرنا بعضُ المسائل والجزئيات والشخصيات دراسةً خاصةً، فقارَبَ النُّضْجَ والاحتراق، وإنْ كان العلمُ ليس له غايةٌ ولا نهايةٌ.

وبهذا العِلم العظيم، والمِسْبَارِ الدقيقِ الحكيم، تمكَّن السَّلَفُ والخَلَفُ من كشف العِلَل في كلِّ علمٍ منقولٍ: حديثاً نبوياً، أو كلاماً عادياً، أو شعراً أو نثراً أدبياً، أو تاريخاً شخصياً أو سياسياً. . ، فكان هذا العِلمُ مِجْهَراً صادقاً، ونَظَّارةً صافيةً، تَعزِلُ للناظر بها الصحيحَ عن القريحِ، وتَميزُ له الزَّيْنَ من الشَّيْن، والصِّدْقَ من المَيْنِ، وتَزِنُ له المَحامِدَ والمَثالِبَ بالقِسْطاسِ المستقيم. (لمحات من تاريخ السنَّة وعلوم الحديث: للشيخ أبو غُدَّة، ص: ١٨٩).

شروطٌ لمن يتصدَّى «الجرحَ والتعديلَ»:

لا بُدَّ من توفُّرِ شروطٍ لمن يتصدَّى للجرح والتعديل، وهي:

١ ـ أن يكون الجارحُ مستيقظاً ومستحضراً.

٢ ـ أن يكون متحرِّياً لكلام العلماء.

٣ ـ أن يَضْبُط ما يَصْدُر عنه لئلا يقع في التناقض.

٤ ـ أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل.

٥ ـ أن يكون عالماً بتعاريف كلام العرب فلا يغيِّر كلامَ الناس حتى لا يكون عكس ما يريده المتكلِّمُ.

٦ ـ أن يكون بعيداً عن التعصُّب المذهبي كرَمْي الجُوْزَجاني سعيدَ بن عمرو الكوفي بالتشيع، وقوله فيه: «كان زائغاً غالياً في التشيع» وقد وَثَّقه ابنُ مَعِين، والنَّسائيُّ، والعِجْليُّ، وإسحاقُ بن رَاهُوْيَهْ، وكان من فقهاء الكوفة، أخرج له الشيخان، والترمذي، لذا قال الحافظُ: الجُوْزَجاني غالٍ في النصب فتعارضا. (هدي الساري: ص: ٤٠٦).

٧ ـ ألا تَحْمِله العداوةُ الشخصيةُ في جَرْح رجلٍ.

٨ ـ أن يكون حليماً وصَبوراً حتى لا يغضب في كلام الناس فيه فيَرْميهم بما لا يَستحقُّون به.

٩ ـ أن لا تَحْمِله القَرابةُ عن العُدول بقول الحَقِّ في الراوي. قال محمد بن أبي السري عن أخيه الحسين بن أبي السري: لا تكتبوا عنه فإنه كَذَّابٌ، وقال عنه أبو عَرُوْبَة الحَرَّاني: هو خالُ أمّي وهو كَذَّابٌ. (ميزان الاعتدال: ١/ ٥٣٦).

وقال عليُّ بن المَدِيْني عن أبيه: «أبي ضعيفٌ». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٠١).

هذه هي بعضُ الشروط التي لا بُدَّ من توفُّرها لمن يتصدَّى للجرح والتعديل، وقد أشار إلى بعضها الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ فارْجع إليه إن شئتَ.

أهَمُّ مصادر الجرح والتعديل:

تنقسم مصادر الجرح والتعديل في الترتيب الذي يلي:

أولاً ـ كتب الثقات:

١ ـ **تاريخ الثقات**: للحافظ أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ) بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي، وتضمنات الحافظ ابن حجر العسقلاني.

٢ ـ **كتاب الثقات**: للحافظ أبي حاتم محمد بن حِبّان البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ).

٣ ـ **تاريخ أسماء الثقات ممَّن نقل عنهم العلم**: لعمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

٤ ـ **الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردّهم**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

ثانياً ـ كتب الضعفاء:

٥ ـ **الضعفاء الكبير**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦هـ).

٦ ـ **الضعفاء الصغير**: للإمام البخاري.

٧ ـ **الضعفاء والمتروكون**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٢٢ هـ).

٨ ـ **الضعفاء**: للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسىٰ العُقَيلي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

٩ ـ **معرفة المجروحين من المحدِّثين**: للإمام محمد بن أحمد بن حِبّان البُستي (المتوفىٰ سنة٣٥٤ هـ).

١٠ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: للإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله الجُرْجاني (المتوفىٰ سنة ٣٦٥ هـ).

١١ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

١٢ ـ **ميزان الاعتدال**: للحافظ الذهبي.

١٣ ـ **لسان الميزان**: للحافظ أحمد بن علي المعروف بابن حجر العَسْقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

١٤ ـ **أحوال الرجال**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ).

١٥ ـ **الضعفاء والمتروكون**: للحافظ علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارَقُطْني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

١٦ ـ **ذيل علىٰ ميزان الاعتدال**: للحافظ زين الدين العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ).

١٧ ـ **الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث**: للحافظ برهان الدين الحلبي (المتوفىٰ سنة ٨٨٤ هـ).

١٨ ـ **الضعفاء والمتروكين**: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

ثالثاً ـ كتب الجرح والتعديل التي جمعت بين الثقات والضعفاء:

(أ) كتب الجرح والتعديل غير المختصَّة بمكان ولا بكتاب معيَّن:

١٩ ـ **التاريخ الكبير**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

٢٠ ـ **الجرح والتعديل**: للإمام ابن أبي حاتم الرازي (المتوفىٰ سنة ٢٨٣ هـ).

٢١ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: للحافظ أبي يعلىٰ الخليل بن عبد الله الخليل القزويني (المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ).

٢٢ ـ **بحر الدَّم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذمّ**: ليوسف بن حسن بن عبد الهادي (المتوفىٰ سنة ٩٠٩ هـ).

٢٣ ـ **الجامع في الجرح والتعديل**: لأقوال البخاري ومسلم والعِجْلي وأبي زرعة الرازي وأبي داود الفَسَوي وأبي حاتم الرازي والترمذي وأبي زُرْعَة الدمشقي والنسَّائي والبزَّار والدَّار قطني، جمعه ورتَّبه: السيِّد أبو المعاطي النوري، وآخرون.

رابعاً ـ كتب الجرح والتعديل المختصَّة برجال كتب معيَّنة:

٢٤ ـ **رجال البخاري**: **المسمَّىٰ**: **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسّداد**: لأبي نصر الكَلاباذي (المتوفىٰ سنة ٣٩٨ هـ).

٢٥ ـ **التعديل والتجريح لمن روىٰ عنه البخاري في الجامع الصحيح**: لأبي الوليد الباجيّ الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٤٧٤ هـ).

٢٦ ـ **رجال صحيح الإمام مسلم**: لأحمد بن علي بن مَنْجُويه الأصفهاني (المتوفىٰ سنة ٤٢٨ هـ).

٢٧ ـ **إسعاف المبطأ برجال الموطأ**: للحافظ جلال الدين السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٢٨ ـ **التعريف برجال الموطأ**: لمحمَّد بن الحذَّاء التميمي: (المتوفىٰ سنة ٤١٦ هـ).

٢٩ ـ **تسمية شيوخ أبي داود في سننه**: لأبي عليّ الحسين بن

محمَّد بن أحمد الغسَّاني الجَيَّاني (المتوفىٰ سنة ٤٩٨ هـ).

٣٠ ـ **شيوخ أبي عيسىٰ الترمذي في سننه**: لأبي عبد الله محمَّد بن عبد العزيز الأنصاري الدَّورقي.

٣١ ـ **تسمية شيوخ النسائي**: لأبي عليّ الحسين بن محمَّد بن أحمد الغسَّاني الجَيَّاني (المتوفىٰ سنة ٤١٦ هـ).

٣٢ ـ **الإيثار بمعرفة رواة الآثارلمحمَّد بن الحسن الشيباني**: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٣٣ ـ **كشف الأستار عن رجال معاني الآثار** (تلخيص معاني الأخبار): لأبي التراب رشد الله السِّندِي.

٣٤ ـ **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم: للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).**

٣٥ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين**: لأبي الفضل محمد بن طاهر ابن علي المَقْدِسي المعروف بابن القَيْسَراني (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

٣٦ ـ **الكمال في معرفة أسماء الرجال**: لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجمَّاعيلي (المتوفىٰ سنة ٦٠٠ هـ).

٣٧ ـ **تهذيب الكمال**: للحافظ أبي الحَجَّاج جمال الدين المِزّي (المتوفىٰ سنة ٧٤٢ هـ).

٣٨ ـ **تذهيب تهذيب الكمال**: للحافظ شمس الدين الذهبي. (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

٣٩ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**: لصفيِّ الدِّين أحمد بن عبد الله الخَزْرَجي، (المتوفىٰ سنة ٩٢٣ هـ).

٤٠ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

٤١ ـ **تقريب التهذيب**: لابن حجر العسقلاني.

٤٢ ـ **الكاشف لمن له رواية في الكتب السِّتَّة**: للذهبي.

٤٣ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمَّة الأربعة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٤٤ ـ **التذكرة بمعرفة رجال العشرة**: لمحمَّد بن عليّ الحسيني (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ).

٤٥ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ علاء الدين مُغْلَطاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ).

٤٦ ـ **معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل**: للحافظ ابن كثير (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

٤٧ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للسراج عمر بن علي ابن المُلَقِّن (المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ).

خامساً ـ كتب الجرح والتعديل المختصَّة بمكان معيَّن (كتب التواريخ المحلِّيَّة):

٤٨ ـ **تاريخ علماء أهل مصر**: ليحيىٰ بن علي بن محمد بن إبراهيم الحَضْرَمي المعروف بابن الطَّحَّان (المتوفىٰ سنة ٤١٦ هـ).

٤٩ ـ **ذكر أخبار أصبهان**: لأحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني المعروف بابن نُعَيْم (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ).

٥٠ ـ **تاريخ جرجان**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السَّهمي (المتوفىٰ سنة ٤٢٧ هـ).

٥١ ـ **تاريخ بغداد**: للحافظ أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

٥٢ ـ **تاريخ دمشق**: للحافظ أبي الحسن علي بن حسن المعروف بابن عساكر (المتوفىٰ سنة ٦٢٣ هـ).

٥٣ ـ **القند في ذكر علماء سمرقند**: لنجم الدِّين عمر بن محمَّد الرافعي القزويني.

٥٤ ـ **التدوين في أخبار قزوين**: لعبد الكريم بن محمَّد السمعاني (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ).

٥٥ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لأبي سعد عبد الكريم بن محمَّد بن السمعاني.

٥٦ ـ **ذيل تاريخ مدينة السَّلام**: لمحمد بن سعيد بن يحيىٰ، أبي عبد الله ابن الدُّبَيْثي (المتوفىٰ سنة ٦٣٧ هـ).

٥٧ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لمحبّ الدِّين أبي عبد الله محمَّد بن محمود النجَّار (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

٥٨ ـ **تاريخ إربل**: **المسمَّىٰ**: **نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل**: لأبي البركات المبارك بن أحمد اللخمي الإربلي (المتوفىٰ سنة ٦٣٧ هـ).

سادساً ـ كتب السُّؤالات:

من أشكال التأليف في تراجم رجال الحديث ما يُسَمَّىٰ بكُتب السُّؤالات، وهي كتبٌ جمع فيها مؤلِّفوها أسئلتَهم لأحدٍ أئمّة الجرح والتعديل عن بعض المحدِّثين، وإجوبتَهم عنها.

٥٩ ـ سُؤالات ابن الجُنيد (المتوفىٰ سنة ٢٦٠ هـ) ليحيىٰ بن مَعِين (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ).

٦٠ ـ **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة** (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ) لعليٍّ بن المَدِيني المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

٦١ ـ **مسائل صالح ابن الإمام أحمد بن حنبل** (المتوفى سنة ٢٦٦ هـ) عن أبيه (المتوفى سنة ٢٤١ هـ) في الرِّجال.

٦٢ ـ **سؤالات المَيْمُوني** (المتوفى سنة ٢٧٤ هـ) عن الإمام أحمد (المتوفى سنة ٢٤١ هـ) في الرِّجال.

٦٣ ـ **سؤالات أبي داود السِّجِسْتاني** (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ) للإمام أحمد (المتوفى سنة٢٤١ هـ) في جرح الرُّواةِ وتعديلهم.

٦٤ ـ **مسائل أبي بَكْر المَرْوَزي** (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ) في الرِّجال عن الإمام أحمد (المتوفى سنة ٢٤١ هـ). في الجرح والتعديل.

٦٥ ـ **سؤالات التِّرْمِذي** (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ) للبُخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

٦٦ ـ **سُؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّيِّ أبا داود السِّجِسْتاني** (المتوفى سنة ٢٧٥هـ) في الجرح والتعديل.

٦٧ ـ **سؤالات أبي عبد الرحمـٰن السُّلَمي للدَّارقُطْنِي** (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) في الجرح والتعديل.

٦٨ ـ **سؤالات أبي عبد الله ابن بُكَيْر وغيره للدَّارقطني** (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٦٩ ـ **سؤالات البَرْقانِي للدَّارقطني** (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٧٠ ـ **سؤالات الحاكم للدَّارقطني** (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) في الجرح والتعديل.

٧١ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السَّهْمِي للدَّارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل.

٧٢ ـ سؤالات مسعود بن علي السَّجزي (المتوفىٰ سنة ٤٣٨ هـ) مع أسئلة البغداديِّين عن أحوال الرواة للحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

٧٣ ـ سؤالات الحافظ السِّلَفِي (المتوفىٰ سنة ٥٧٦ هـ) لخميس الحَوْزِي (المتوفىٰ سنة ٥١٠ هـ) عن جماعةٍ من أهل واسِط.

جرَى فِيْهِ على الجَادَّة:

انظر «الجادة».

الجُزْءُ:

انظر «الأجزاء» في حرف الألف.

الجَزْمُ في الرِّوَايَةِ

هو نحو قولك: «رَوَى»، و«ذَكَر»، و«قالَ»، وهذا صورةٌ من صُوَر المعلَّق، وقد وقع في «صحيح البخاري» من ذلك كثيرٌ، وأمَّا في «صحيح مسلم» فقليلٌ جدّاً.

وأمَّا حكمُ هذه الصِّيغة فقد قال ابنُ الصلاح في مقدمته (ص: ٢٢٦): «ينبغي أن نقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظٍ فيه جَزْمٌ، وحُكِم به على من عَلَّقه عنه فقد حكم بصحته، فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا كان عنده ذلك عنه، ثم إذا كان الذي علَّق الحديث عنه دون الصحابة فالحُكم بصحته يتوقَّف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي، وأمَّا ما لم يكن في لفظه جَزْمٌ وحكمٌ، مثل: رُوِي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو رُوِي عن فلانٍ كذا وكذا، أو في الباب

عن النبي ﷺ كذا وكذا، فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيءٍ منه حُكم فيه بصحة ذلك عمَّن ذَكَره عنه؛ لأن مثل هذه العبارات تُسْتَعمل في الحديث الضعيف أيضاً، ومع ذلك فإيرادُه له في أثناء الصحيح مُشْعِرٌ بصحة أصله إشعاراً يُؤْنَس به ويُرْكَن إليه».

وذكر الحافظُ ابنُ حجر وغيرُه أنَّ المعلَّق بصيغة التمريض منه ما هو صحيحٌ ومنه ما هو حسنٌ، ومنه ما هو ضعيفٌ، وهذا الضعيفُ منه ما يَنْجَبِر بأمرٍ آخر، ومنه ما لا يرتقي عن مرتبة الضعيف. (انظر «النكت على ابن الصلاح» ١/ ٣٢٦).

الجَعْدِيَّاتُ:

وهي اثنا عشر جزءاً من جمع (أبي القاسم عبد الله بن محمد البَغَوي) لحديث شيخ بغداد (أبي الحسن علي بن الجَعْد بن عبيد الهاشمي مولاهم، الجوهري، المتوفى سنة ٢٣٠هـ)، عن شيوخه مع تراجمهم، وتراجم شيوخهم. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٩١).

جِمَالُ الْمَحَامِلِ:

يعنون به في الإثبات، كمالَ عدالة الراوي، وإتقانَ وضَبْطَ المحدِّثِ، وأنه يَقْوَى على تحمُّل الحديث وبقاءِ حفظه في ذاكرته زماناً طويلاً، يؤدِّيه بطُرُقِهِ المختلفة، مع كمال معرفته بألفاظه دون تغييرٍ ولا تحريفٍ.

فهو كالبعير الذي يَقْوَى على حمل الأثقال المسافات الطويلة، يَشُقُّ بها الصحراءَ ويعرف طوقَها.

ومن أمثلة من ذكر فيه:

ومن أمثلة ذلك: (سالم بن قتيبة الشَّعيري أبو قتيبة) روى له

الجماعةُ، ووَثَّقه ابن مَعِين، وأبو داود، وأبو زُرْعَة والدَّارَقُطْنِي وغيرُهم كما قاله الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص: ٤٠٤).

ثم قال الحافظ، وقال يحيى بن سعيد: «ليس هو مِنْ جمال المحامل».

ثم قال الحافظ: قلتُ: له في البخاري ثلاثةُ أحاديثٍ أو أربعة.

جِمَالَاتُ المَحَامِلِ:

انظر «جمال المحامل».

الجَمْعُ:

يستعمل المحدِّثون هذه الكلمةَ في عَدِّ الاثنين فأكثر واحداً، مثل: (إسماعيل بن أبَان) هما اثنان بهذا الاسم اشتركا في الاسم، واسم الأب، أحدُهما كذَّابٌ وهو (إسماعيل بن أبان العَنْزي)، والثاني ثقةٌ وهو (إسماعيل بن أبَان الوَرَّاق) فإذا جاء في الإسناد بغير نسبةٍ يُتَوقَّف في أمرهما؛ لأن عدم التمييز بينهما هو بمثابة الجهالة بحالهما.

ومثله: (إسماعيل بن مسلم) هما اثنان بَصْرِيَّان في طبقةٍ واحدةٍ، وحَدَّثا جميعاً عن الحسن البصري، غير أنَّ أحدهما نزل مكَّةَ فنُسِبَ، إليها وكنيته أبو ربيعة، وكان متروكَ الحديث، والآخر ويُكْنىٰ أبا محمد، وهو ثقةٌ.

سُئل ابنُ مَعِين عن (إسماعيل بن مسلم المَكِّي) فقال: ليس بشيء، وسُئل عن (إسماعيل بن مسلم العَبْدي) فقال: ثقةٌ. (الكفاية: ص: ٣٧٢، وانظر أيضاً «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ١٢٧).

ويقابله «التفريقُ»: وهو عَدُّ الواحد اثنين فأكثر، انظر: «التفريق» في حرف التاء.

الجُمْهُوْرُ:

أي: جُمهور المحدِّثين.

الجَوَامِعُ:

انظر «الجامِعُ».

جَوَّدَ إِسْنَادَهُ:

أي: ساقه سِياقاً جيِّداً؛ لأنه ذكر من فيه من الأجواد وحَذَف غيرَهم من الضعفاء، فيستوى الإسناد كلُّه ثقاتٍ بحسب الظاهر لمن لم يَخْبُرْ بهذا الشأنِ.

انظر للمزيد من التفصيل «تجويد الإسناد» في حرف التاء.

جه:

رَمْزٌ للإمام ابن ماجَهْ في سننه.

الجَهَالَةُ:

لغة: مصدر (جَهِلَ) ضِدَّ (عَلِمَ)، وجهالة الراوي عدم معرفته.

واصطلاحاً: هي جهالة العين والحال. وقيل: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، ومجهول العدالة باطناً لا ظاهراً، مجهول العين. (ابن الجماعة).

انظر: «المجهول» في حرف الميم.

جهَالَةُ الصَّحَابِيِّ:

وهي غيرُ قادحةٍ؛ لأن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كلَّهم عدولٌ.

انظر «الصَّحابِيّ». في حرف الصَّاد.

جِهْبِذٌ:

نَقَّادٌ خبيرٌ، جمعه (جهابذة).

جَهْلَةُ الرَّاوِي:

انظر «الجهالة».

الجَهْمِيَّةُ:

وهم أتباعُ (جَهْمِ بن صَفْوان السَّمَرْقَنْدي، المتوفى سنة ١٢٨هـ)، وقال: بالإجبار، والاضطرار إلى الأعمال وأنكر الاستطاعاتِ كلِّها، وزَعَم أنَّ الجَنَّة والنَّار تبيدان وتفنيان، وزعم أنَّ الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، والكفر هو الجهلُ بالله فقط، ونفى صفاتِ الله عزَّ وجلّ، وقال بخَلْق القرآن. (انظر: «مقالات الإسلاميين» ١/٣٣٨، و«الفرق بين الفِرَق» ص: ١٩).

الجَيِّدُ (من الحديث):

الحديث «الجيِّد» و«المجوَّد» و«القَوِيّ» و«الصالح» و«المعروف» و«المُشَبَّه».

كلُّ هذه الألفاظ متقاربةٌ في الاصطلاح، والفرق بينها موجودٌ إلا أنه دقيقٌ جداً، ولا يكاد يلحظ من دِقَّته.

و«الجيد» أي الصحيحُ، وكثيراً ما يقول الإمام الترمذي مسوِّياً بين

(الجيِّد)، و(الصحيح) في الاصطلاح، ففي كتاب «الطِّب» عنده قال: «هذا حديثٌ جيِّدٌ حَسَنٌ».

قال المحدِّث الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي: «وكذا قال غيرُه: لا مغايرةَ بين جيِّدٍ وصحيحٍ عندهم، إلا أنَّ الجِهْبِذَ مِنْهُم لا يَعْدِل عن صحيح إلى جيِّدٍ إلا لنكتةٍ، كأن يرتقي الحديثُ عنده عن (الحسن لذاته) ويتردَّد في بلوغه الصحيحَ، فالوصفُ به أنزَلُ رتبةً من الوصف بصحيحٍ وكذا القويُّ». (انظر «قواعد في علوم الحديث» ص: ١١٦).

جَيِّدٌ (من الرُّواة):

هذه اللَّفْظَةُ من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الحافظ العراقي. (انظر «تدريب الراوي» ١/٢٩١).

حكمها:

يُكتَب حديث أهلها ويُنْظَر فيه.

جَيِّدُ الحَدِيْثِ:

عِبَارةُ تعديلٍ واحتِجاجٍ، مُستَعمَلَةٌ عندَهم بغيرِ شُيوعٍ، واستعملوها بما يُساوي (ثِقَةٌ)، ولذا فرُبَّما اقترَنَت بها في كلام بعضِ النُّقَّاد.

فمن ذلك، قولُ أحمدَ بن حنبلٍ في (زَكَرِيَّا بنِ أبي زائِدَةَ): «جَيِّدُ الحديثِ، ثِقَةٌ». انظر «العلل ومعرفة الرجال» النص: ٣٦٣».

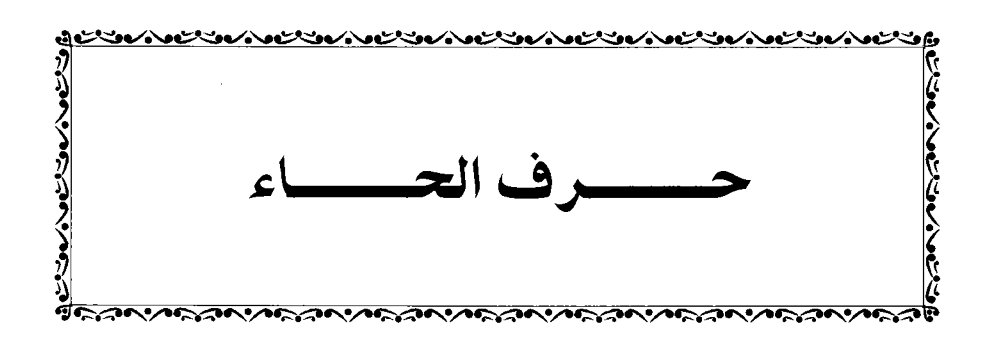
وفي (سليمان بنِ أبي مُسْلمٍ الأحْوَلِ): «ثِقَةٌ، جَيِّدُ الحديثِ» (انظر «العلل ومعرفة الرجال» النص: ٣٦٧).

وهذا اللفظ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: الحافظ الذَّهبي والعِراقي، ومن الخامسة عند: السُّيوطي، ومن السادسة عند: السَّخاوي، ولم يَذْكُرها ابنُ أبي حاتم ولا ابنُ الصلاح .

حُكمها :

يُكتب حديثُ أهل هذه المراتب ويُنظر فيه للاعتبار .

❑ ❑ ❑



حـــــرف الحـــــاء

ح :

تُكْتَب بحرف (ح) مفردةً مُهْمَلةً يَرْمُزُ بها المحدِّثون إلى الانتقال من سندٍ إلى سندٍ آخر إذا كان للحديث إسنادان فأكثر، ثم جمعوا بينها في مَتْنٍ واحدٍ.

انظر « التحويل » في حرف التَّاء .

الحَاشِيَةُ :

(الحاشية) و(الهامش): يَكْثُرُ استخدامُ لفظ «حاشية الكتاب» و«هامش الكتاب» في كتب الحديث وغيره.

فما هو المقصودُ من «الحَاشية» أو «الهامش»؟

قَالَ الأزْهَرِيُّ: الحَاشيةُ، النَّاحيةُ، وحَاشيةُ الثَّوب، وكلُّ شيءٍ: نَاحيته، وَحاشية كلُّ شيءٍ: طرفه الأقصى. (انظر «تهذيب اللغة» ٥/ ١٣٧).

وفي (تاج العروس): حَاشية الكِتاب: طرفُهُ وَطُرَّتُهُ.

فالمقصود بالحاشية: هو الفراغُ الموجودُ على جوانب الصفحة.

وأمَّا (الهامشُ) فهو: «حاشيةُ الكتاب، قال الصَّاغاني: يُقالُ: كَتَبَ علىٰ هامِشهِ، وعلىٰ الطُّرَّةِ، وهو مُولَّدٌ (تاج العروس).

وهَمَّشَ الكتاب: «عَلَّقَ على هامِشهِ ما يَعِنُّ لهُ» (المعجم الوسيط).

وعلى هذا فـ(الحاشيةُ)، و(الهامِشُ) مُصْطَلَحَان لِمعنىً واحدٍ، وهو الفراغُ الموجودُ على جوانب الصَّفحة.

وهكذا استخدمَ المحدِّثون لفظَ حاشية، وأرادوا بها الفراغَ الموجودَ على جانبي الصفحة. (انظر «الجامع لأخلاق الراوي...» ١/ ٢٦٨ـ٢٦٩).

حَاطِبُ لَيْلٍ:

استعمل هذا التشبيهَ سعيدُ بن عبد العزيز بن أبي يحيى الدِّمَشْقي الثقة الثَّبْت في تجريح (سعيد بن بشير الأزدي مولاهم البصري) حيث قال عنه: «كان حاطِبَ ليلٍ».

ومعناه كما قال أهلُ اللغة: رجلٌ حاطبُ ليلٍ: يتكلَّم بالْغَثِّ والسَّمِين، مخلط في كلامه وأمره، لا يتفقَّد كلامه كالحاطب بالليل يحطب كلَّ رديءٍ وجيِّدٍ.

ومن هذا المعنى اللُّغَوي نجد أنَّ تشبيه (سعيد بن عبد العزيز) ينطبق على حال سعيد بن بشير، فلكثرة مروياته عن قتادة وقعت فيها بعضُ الزيادات التي أنكرها النُّقَّادُ عليه، ويعود السَّببُ في كثرة روايته عن قتادة بالرغم من كونه دِمَشْقِيّاً، وقتادة بصريٌّ: صحبته لأبيه، وإقامته معه في البصرة، وذلك لأنّ اباه كان شريكاً لسعيد بن أبي عَرُوْبَة.

قال أبو حاتم الرَّازي لأحمد بن صالح: «سعيد بن بشير دمشقيٌّ،

كيف هذه الكثرةُ عن قتادة؟ قال: كان أبوه شريكاً لابن أبي عَرُوْبَة، فأقدم بشيرُ ابنَه سعيداً البصرة فبقي يطلب مع سعيد بن أبي عَرُوْبَة.

ولم يكن سعيدُ بن بشير مُتْقِناً ضابطاً لروايته عن قتادة، ومن أجل ذلك ضَعَّفه العلماء.

الحَافِظُ:

الحافظ: لَقَبٌ خاصٌّ للمحدِّثين، وهو أن يكون عارفاً بسُنَن رسول الله ﷺ، بصيراً بطُرُقها، مميِّزاً لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهلُ المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه.

قال تقي الدين السُّبْكي: «إنه سأل الحافظَ جمال الدين المِزِّي عن حدِّ الحافظ الذي إذا انتهى إليه الرجلُ جاز أن يُطْلَق عليه الحافظُ؟ قال: يرجع إلى أهل العُرْف. فقلتُ: وأين أهلُ العرف؟ قليلٌ جدّاً، قال: أَقَلُّ ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم، ويعرف تراجمهم، وأحوالَهم، وبلدانَهم، أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكمُ للغالب».

وقال ابن سَيِّد النَّاس: «المحدِّث إذا توسَّع في حفظه حتى عرف شيوخَه، وشيوخَ شيوخه طبقةً بعد طبقةٍ بحيث يكون ما يعرفه من كلّ طبقةٍ أكثر مما يجهله منها، فهذا هو الحافظُ».

ومن الحفَّاظ الذين يُضْرَب بهم المثلُ (الإمام أحمد بن حنبل) الذي يقول: انتقيتُ «المسند» من سبعمئة ألف حديثٍ وخمسين ألف حديثٍ.

وقال أبو زُرْعَة الرَّازي: «كان أحمد بن حنبل يحفظ ألفَ ألفَ حديثٍ، قيل له: وما يُدْرِيكَ؟ قال: ذاكرتُه فأخذتُ عليه الأبوابَ».

وممَّن يُضْرَب به المثلُ في الحفظ (يحيى بن مَعِيْن) الذي يقول: «كتبتُ بيدي ألفَ ألفِ حديثٍ»، وغيرهما مثل البخاري، وأبي زُرْعَة، ومسلم، وغيرهم.

وذكر الحافظُ ابن حجر شروطَ التسمية بالحافظ فقال:

١ ـ الشهرة بالطلب والأخذ مِن أفواه الرجال لا من الصُّحُف.

٢ ـ والمعرفة بطبقات الرُّواة ومراتبهم.

٣ ـ والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون.

قال: فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سَمَّوْه حافظاً. (انظر: «النكت على ابن الصلاح» ١/٢٦٨، و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ١٢٨).

حَافِظٌ:

هو من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، ومن المرتبة الرابعة عند السَّخاوي.

حكمها:

يُحْتَجُّ بحديث أهل هاتين المرتبتين.

الحَافِظَةُ:

أي: الذَّاكِرة.

الحَاكِمُ:

مِن ألقاب أهل الحديث، يقولون: من أحاط علمُه بجميع الأحاديث المروية مَتْناً وسنداً، وجرحاً وتعديلاً وتأريخاً، ولا يفوته إلا القليلُ.

وفي الحقيقة أن هذا اللَّقَب (الحاكم) وَصْفٌ لمن وَلِيَ القضاءَ، ولا دَخْلَ له في حفظ الحديث وروايتِه، جاء في كتاب «الألقاب الإسلامية» (ص: ٢٥٤): «الحاكمُ، فاعلٌ من الحُكْمِ بمعنى القَضاء، وهو من ألقاب القُضَاة».

حَالُ الصِّبَا:

تَلَقِّي الحديثِ حالَ الصِّبا، أي قبل البلوغ وروايته.

حَالُ الكُفْرِ:

تَلَقِّيُ الحديثِ حالَ الكُفْرِ وروايته.

حب:

رَمْزٌ للإمام ابن حِبَّان في صحيحه.

الحُجَّةُ:

لغةً: البُرْهان.

واصطلاحاً: من ألقاب المحدِّثين، يقولون: من أحاط علمُه بثلاثمئة حديثٍ، وقيل: هو أقوى من الثقة.

ملاحظة:

وقد ذكر الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى في رسالته «أمراء المؤمنين في الحديث» (ص: ١٢٦): أنَّ بعض المحدِّثين المتأخِّرين، ذكروا لبعض الألقاب ـ كلَقَبِ (الحافظ)، و(الحُجَّة)، و(الحاكم) ـ تحديدَ عددٍ كبيرٍ من الأحاديث يَحفظُهُ المُحدِّثُ صاحبُ اللَّقَبِ ليُطْلَق عليه، وذكر أنَّ هذه التحديدات لم تُعْرَف في اصطلاح المحدِّثين المتقدِّمين، وإنما هي اصطلاحٌ متأخِّرٌ جدّاً، وليس بمُسَلَّمٍ.

فهكذا لفظُ (الحُجَّة) ليس من ألقاب الرواية، بل هو من أعلى ألفاظ التوثيق والدراية، كما تراه في (مراتب ألفاظ التعديل) في كُتب المصطلح.

حُجَّة :

من ألفاظ التعديل، وهو من المرتبة الأولى عند: ابن أبي حاتِم، وابن الصَّلاح، ومن الثانية عند: الحافظ الذَّهبي والعِراقي، ومن الثالثة عند: ابن حجر والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: السَّخاوي .

حكمها :

يُحْتَجُّ بحديث أهل هذه المراتب .

حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ :

انظر «اسْتِقْلاَلُ السُّنَّةِ بِتَشْرِيْعِ الأَحْكام» في حرف الألف.

حَدَّثَ بِنُسْخَةٍ فِيْهَا بَلاَيَا :

أي : حَدَّث موضوعاتٍ وأكاذيبَ .

وعلى هذا المعنى تكون هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم الرازي، وابن الصَّلاح، والذَّهبي، والعِراقي والسُّيوطي، ومن الثانية عند: السَّخاوي .

حُكمها:

الموصوفُ بها لا يُحْتَجُّ بحديثه، لا اعتباراً ولا استشهاداً.

حَدَّثَنا:

مِن عبارات التحمُّل سماعاً من لفظ الشيخ إذا كان معه غيرُه، ويجوز أن يعبِّر بقوله: حَدَّثنا إذا قُرِىء على الشيخ وهو يسمعه.

فائدة :

هذه الصيغةُ (حَدَّثَنا) يستعملها الإمامُ البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسناده مَن لا يُحْتَجُّ به عنده (قواعد في علوم الحديث : للتهانوي : ص : ٤٠٦).

حَدَّثَنا إِجَازَةً :

من ألفاظ الأداء لمن تحمَّل الإجازةَ والمُنَاوَلةَ .

حَدَّثَنا بِقِرَاءَتِيْ عَلَيْهِ وأَنَا أَسْمَعُ :

مِن ألفاظ التحمُّل قراءةً على الشيخ .

حَدَّثَنا في إِذْنِهِ :

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة . انظر «أَخْبَرَنا إجازةً» و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف .

حَدَّثَنا فِيْما أَجَازَني ، أَوْ أَجَازَ لِي :

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة .

انظر «أَخْبَرَنا إجازةً» و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف .

حَدَّثَنا فِيْمَا أَذِنَ لِيْ فِيْهِ :

مِن ألفاظ الإجازة المجرَّدة .

انظر «أخبرنا إجازةً» و«حدَّثنا إجازةً» في حرف الألف .

حَدَّثَنا فِيْما أَطْلَقَ لِيْ رِوَايَتَهُ :

من ألفاظ الإجازة المجرَّدةِ .

انظر «أَخْبَرَنَا إجازةً» ، و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف .

حَدَّثَنا فِيْمَا نَاوَلَنِي:

من ألفاظ الأداء في المناولة.

انظر «المُنَاوَلَةُ» في حرف الميم.

حَدَّثَنا قِرَاءةً عَلَيْهِ وَأَنا أَسْمَعُ:

مِن ألفاظ التحمُّل قراءةً على الشيخ.

حَدَّثَنا مُذَاكَرةً:

من ألفاظ التحمُّل عن طريق المذاكرة.

حَدَّثَنا مُنَاوَلَةً:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة.

انظر «أخْبَرَنا إجازَةً» و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف.

حَدَّثَنا مُنَاوَلَةً وإجَازَةً:

من ألفاظ الأداء لمن تحمَّل الإجازةَ والمناولةَ.

انظر «أخبرنا إجازةً» و«حَدَّثَنا إجازةً». في حرف الألف.

حَدَّثَني:

مِن ألفاظ التحمُّل أن يقول الراوي (حَدَّثَني) إذا سمع الحديثَ من لفظ الشيخ وليس معه غيرُه، ويجوز استعمالُه أيضاً إذا سَمِعَ مع غيره أيضاً، كما يَجوز استعمالُه في العرض.

وقالَ الحاكمُ النَّيسابُوْري: «الذي أختارُه وعَهِدْتُ عليه أكثرَ مشايخي وأئمّةَ عصري أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ: (حدَّثني) ومع غيره: (حَدَّثَنا) (تدريب الراوي: ٢/ ٢١).

حَدَّثَنِيْ فُلَانٌ وَرَدَّ ذَلِكَ إلى فُلَانٍ:

أي: نَسَبَ ما رواه إلى فلانٍ.

الحَدِيْثُ:

لغة: (الحديثُ) ضِدُّ (القديم)، ومعناه: الجديدُ، والخَبَرُ، جمعه: أحاديث. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وهو ما أُضِيْفَ إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خَلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ، أو أُضِيفَ إلى الصحابي أو التابعي من قولٍ أو فعلٍ.

مثالُ ذلك:

وإليك أمثلةً موضِّحةً لهذا التعريفِ:

١ ـ مثال الحديث القَوْلي:

ما أُضيف إلى النبيّ ﷺ من قولٍ: قوله عليه الصَّلاةُ والسلام: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ». (أخرجه أحمد برقم: ١/ ٣١٣).

٢ ـ مثال الحديث الفعلي:

ما أُضيف إليه عليه الصَّلاة والسَّلام من فعلٍ: قولُ السيدة عائشة رضي الله عنها: «كان عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ يَصُوْمُ حتى نقولَ: لا يُفْطِرُ، ويُفْطِرُ حتى نقولَ: لا يَصُوْمُ». (أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب شعبان، برقم: ١٩٦٩).

٣ ـ مثالُ الحديث التقريري:

كإقرارِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ حديثَ مُعَاذ بن جَبَلٍ ـ رضي الله عنه ـ عندما أرسله النبيُّ ﷺ إلى اليَمَن حيث قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لمُعَاذٍ: «كيف تَقْضي إذَا عَرَضَ لكَ قضاءٌ؟» قال بكتابِ الله. قال:

«فإنْ لَمْ تَجِدْ في كتابِ الله»؟ قال: فبسُنَّة رسولِ الله ﷺ. قال: «فإنْ لَمْ تَجِدْ في سُنَّة رسولِ الله ولا في كتابِ الله؟» قال: أَجْتَهِدُ رَأْيِي ولا آلُوْ. فضَرَبَ رسولُ الله ﷺ صَدْرَه، وقال: «الحَمْدُ لله الذي وَفَّقَ رسولَ رسولِ الله لِمَا يُرْضِي رسولَ الله». (أخرجه أبو داود، في كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، برقم: ٣٥٩٢).

فقد أَقرَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ على طريقته في القَضَاء ولم يُنْكِرْ عليه.

٤ ـ مثالُ حديث الوصف الخُلُقِي:

ما أُضيف إليه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ من خُلُقٍ كما رواه أبو سعيد الخُدْري رضي الله عنه: «كان رسولُ الله ﷺ أَشَدَّ حياءَ من العَذْرَاء في خِدْرِها، وكان إذا كَرِهَ شيئاً رأيناه في وجهه». (أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، برقم: ٣٥٦٢).

٥ ـ مثال حديث الوصف الخَلْقي:

ما أُضيف إليه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ من وصفٍ خَلْقِيٍّ:

«كان رسولُ الله ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهاً، وأَحْسَنَه خَلْقاً، ليس بالطَّويل البائن، ولا بالقصير». (أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، برقم: ٣٥٤٩).

الْحَدِيْثُ الإلـٰهِيُّ:

انظر «الحَدِيْثُ الْقُدْسِيُّ».

حَدِيْثٌ جَيِّدٌ:

هو الحديثُ الذي اقتربَ من درجة الحديث الصحيح، ويَعْنون به الصحةَ أيضاً، ولكن المتأخّرين ربَّما استعملوه في منزلة تردُّدٍ بين الصحيح والحسن بعد التفريق الاصطلاحي.

وجرى استعمالُه في وصف الحديث في كلام المتقدِّمين قليلاً نادراً، ومنه قولهم في الرَّاوي: (جيِّدُ الحديث)، فهو في التحقيق يُساوي قولَهم: (هذا حديثٌ قويٌّ) و(إسنادٌ قويٌّ) وليس في القِسْمَة درجةٌ بين (الصحيح) و(الحَسَن)؛ فلذا فإنَّ هذين الاستعمالَيْن يُلْحَقان عندهم بـ (الصحيح).

وله أمثلةٌ كثيرةٌ في «الصحيحين» وغيرهما، وهو مثلُ أحاديثِ: عبد الملك بن عُمَيْر، وحَمَّاد بن سَلَمة، وسُهَيْل بن أبي صالحٍ، والعلاء بن عبد الرحمن، ومحمَّد بن إسحاق (صاحبِ السِّيْرَة)، وسِمَاك بن حَرْبٍ، وأبي بَكْر بن عَيَّاش. (انظر «تحرير علوم الحديث» ص: ٩٠٠).

حدِيْثٌ حسَنٌ:

مراد المحدِّثين منه: حسنٌ فيما ظَهَرلهم عملاً بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوعٌ بحسنه في نفس الأمر، بجواز الخطأ والنسيان على الثقة (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩)

حَدِيْثٌ حَسَنُ الإسْنَادِ:

قولُ المحدِّثين: «هذا حديثٌ حَسَنُ الإسناد» دون قولهم: «هذا حديثٌ حَسَنٌ»؛ لأنه قد يَصِحُّ أو يَحْسُنُ الإسنادُ دون المَتْنِ لشُذوذٍ أو عِلَّةٍ (تدريب الراوي: ١/ ١٤٣).

الحَدِيْثُ الرَّبَّانِيُّ:

انظر «الحَدِيْثُ الْقُدْسِيُّ».

الحَدِيْثُ الشَّاذّ:

انظر «الشَّاذ» في حرف الشِّين.

حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ:

مرادُ المحدِّثين منه: صحيحٌ فيما ظَهر لهم عملاً بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوعٌ بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنّسيان على الثقة. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩).

حَدِيْثٌ صَحِيْحُ الإسْنَادِ:

قولُ المحدِّثين: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد» دون قولهم: «هذا حديثٌ صحيحٌ»؛ لأنه قد يَصِحُّ الإسنادُ دون المَتْنِ. (تدريب الراوي: ١/ ٩٧).

حَدِيْثٌ غَيْرُ صَحِيْحٍ:

مراد المحدِّثين منه: الحديثُ الذي لم يَسْتَوفِ شروطَ الصحة أو الحَسَن بقسميهما في الظاهر، لا أنَّه مقطوعٌ بعَدَم صِحّته في الواقع لجواز صِدْق الكاذب، وإصابة مَن هو كثيرُ الخطأ. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩).

حَدِيْثٌ ضَعِيْفٌ:

مُراد المحدِّثين منه: ضعيفٌ إذا لم تظهر لهم فيه شروطُ الصحة أوالحسن، لا أنَّه كذبٌ في نفس الأمر لجواز صِدْق الكاذب، وإصابة مَن هو كثيرُ الخطأ. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩).

حَدِيْثُ فُلاَنٍ أَسْنَدُ:

يُرادُ بذلك أنَّ حديثه أَصَحُّ مِن غيره.

حَدِيْثُ فُلاَنٍ أَصَحُّ:

هذا مثل قولهم: «أَصَحُّ شيءٍ في هذا الباب كذا» (وقد تقدَّم تعريفهُ في حرف الألف).

حَدِيْثٌ فِيْهِ ضَعْفٌ وَالعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا:

يُكثِر الإمامُ الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ من هذه المقولةِ، ومعناها: أنّ الحديث وإن كان ضعيفاً من حيث الرواية لكنه جرى العملُ به في عصور الصحابة والتابعين، وبالتالي فإنَّ الحديث له أصلٌ قويٌّ قد يرتقي إلى الصحة أو الحسن.

وأمَّا إذا كان العملُ مَبْنِيّاً على هذا الحديث الضعيف، إمَّا تساهُلاً من بعض الفقهاء، فلا يَدُلُّ قطعاً على أنَّ الحديثَ له أصلٌ، وهنا نجد الفَرْق واضحاً بين قول الإمام الترمذي، وبين ما يردِّده كثيرٌ من المتأخِّرين في كتب الفقه: والله أعلم. (انظر «سؤالات حديثية» للدكتور المَلِيْباري، ص: ١٧٧ ـ ١٧٨).

الحَدِيْثُ القُدْسِيُّ:

لغة: (الحديثُ): «الجديدُ». انظر تعريفه اللُّغَوِيّ في «الحديث» في حرف الحاء.

و(القُدْسِيُّ): نِسْبَةً إلى «القُدْس» وهو الطُّهْرُ (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو ما نُقِلَ إلينا عن النبيِّ ﷺ مع إسناده إيّاه إلى ربّه عزَّ وجلَّ.

سُمِّيَ بذلِكَ لإضافتِهِ إلَى الذَّاتِ القُدْسِيَّةِ، أي المُنَزَّهَةِ عَمَّا لا يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، وهو يُسَمَّى أيضاً بـ «الحديث الإلٰهي» و«الحديث الربَّاني».

و«الحديث القدسي» من كلامِ الله، أي: إنَّ لَفْظَهُ ومعناهُ مُنْزَلٌ من عندِ الله تعالى.

عددُ الأحاديث القدسية:

الأحاديثُ القدسيةُ ليستْ بكثيرةٍ بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية، وعددُها يزيد على (٢٠٠) حديثٍ.

أشهر المصنَّفات فيه:

الاتحافات السُّنِّيَّة في الأحاديث القدسية: للعلاَّمة محمد عبد الرؤوف المَنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ)، جَمَع فيه (٢٧٢) حديثاً قدسياً.

حَدِيْثُهُ لَيْسَ بِشَيءٍ:

إذا قال الإمام الشافعي أو المُزَني في الراوي: «حديثه ليس بشيءٍ» فيَعني به: أنَّه كذَّابٌ. قال السَّخاوي في «فتح المغيث» (ص ١٦١):

«روينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذَّابٌ، فقال لي: يا إبراهيم أُكْسُ ألفاظَك، أَصُنْها، لا تقلْ: كذَّاب، ولكن قُلْ: «حديثه لَيْسَ بشيءٍ».

وهذا يقتضي أنها حيث وُجِدت في كلام الشافعي أو المُزني - تكون من المرتبة الأولىٰ» فهي عندهما مِن ألفاظ المرتبة السادسة التي هي أشدّ ألفاظ التجريح، ولكنها كنايةٌ وليست بالصريح (حاشية «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي، ص: ٢٥٢).

حَدِيْثُهُ لَيْسَ بالْمَحْفُوْظِ:

أي شَاذٌّ ولكن لا يعني هذا أنَّ مَن قيل فيه ذلك أنه ضعيفٌ، حتى تكْثُرَ منه المخالفةُ فيسقط الاحتجاجُ به؛ وذلك لأن الشَّاذ: هو ما رواه الثقةُ مُخالِفاً لمن هو أَوْثَقُ منه، أو هو ما رواه المقبولُ مُخالِفاً لمن هو

أَوْلَىٰ منه، ويُقابِله (المحفوظ): وهو ما رواه الأَوْثَقُ مُخالِفاً لِمَا رواه الثقةُ.

وإذا تبيَّن هذا فالراوي الذي يقال فيه: إنَّ حديثه ليس بمحفوظٍ لا يُعْتَبَرُ جرحاً له حتى يَكْثُر منه ذلك، فيُوصَف بالمخالفة، وهي السَّبَبُ السابعُ من أسباب الطعن في الراوي. (انظر «نزهة النظر» ص: ٤١).

الحَدِيْثُ الضَّعِيْفُ:

انظر «الضَّعِيْفُ» في حرف الضَّاد.

الحَدِيْثُ الْمُتَوَاتِرُ:

انظر «المُتَوَاتِرُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُحَرَّفُ:

انظر «المُحَرَّف» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُحْكَمُ:

انظر «المُحْكَم» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُخْتَلِفُ:

انظر «المُخْتَلِف» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المَرْدُوْدُ:

انظر «المَرْدُوْدُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُسَلْسَلُ:

انظر «المُسَلْسَلُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُضَعَّفُ:

انظر «المُضَعَّف» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المَعْلُوْلُ:

انظر «المَعْلُوْلُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ الْمَقْبُوْلُ:

انظر «المَقْبُوْلُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُنْقَطِعُ:

انظر «المُنْقَطِعُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُنْكَرُ:

انظر «المُنْكَر» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ النَّاسِخُ:

انظر «النَّاسِخُ» في حرف النون.

حَدِيْثُ فُلَانٍ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ فُلَانٍ، أَوْ أَحْسَنُ:

انظر: «أَصَحُّ شَيءٍ في البابِ» في حرف الألف.

حَدِيْثُهُ مُنْكَرٌ:

وهي من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجرحِ عند: الحافظ العراقي، ومن المرتبة الخامسة عند: السَّخاوي.

حُكمها:

الموصوف بها يُكْتَب حديثه، ويُنْظَر فيه للاعتبار.

حَدِيْثُهُ يُشْبِهُ حَدِيْثَ أَهْلِ الصِّدْقِ:

يَكْثُر استعمالُ هذه العبارةِ عند الحافظ ابن عدي رحمه الله تعالى

في كتابه: «الكامل في ضعفاء الرجال».

يعني بها أنَّ حديثَ هذا الراوي قريبٌ من حديث الرَّاوي الصَّدُوق. وهي عبارةُ التجريح والتضعيف، لا عبارةُ التعديل كما تراها.

حَرُوْرِيٌّ:

نسبةٌ إلى (الحَرُوْرِيَّة)، وهي إحدى فِرَقِ «الخوارج» الكثيرة. وهم الذين أَنكروا على عليٍّ رضي الله عنه التحكيمَ، وتبرَّؤُوا منه ومن عثمان ـ رضي الله عنه ـ وذوِيْه، وقاتلوهم.

وهذا الجرحُ غيرُ قادحٍ في روايته إن لم تكن (أي الروايةُ) مروِّجةً له بدعتَه. وقد أخرج الأئمَّةُ كالبخاري للحرورية، وذلك لشِدَّة تحرُّزِهم عن الكَذِبِ؛ لأنهم يرون: أنَّ أهل الكبائر مخلَّدين في النَّار، والكَذِبُ من أكبر الكبائر.

الحِسَانُ:

هذا اصطلاح الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغَوي (المتوفى سنة ٥١٦هـ) في كتابه «مصابيح السُّنَّة»، وقد اصطلحه على تقسيم أحاديث كلِّ بابٍ من أبواب كتابه إلى قسمين، هما (الصِّحَاحُ) و(الحِسَان).

وأراد بـ (الصِّحَاح) ما رُوي في الصحيحين أو أحدهما، وأراد بـ (الحِسَان) ما أَورده أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، أو أحدُهم. (انظر «علوم الحديث» ص ٣٧، و«تدريب الراوي» ١/ ١٣٢).

الحَسَنُ (لِذَاتِهِ):

لغةً: صفةٌ مُشَبَّهَةٌ من الحُسْنِ، بمعنى الجمال. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي اتَّصل سندُه بنقل عدلٍ خَفَّ ضَبْطُه غير شاذٍّ ولا مُعَلَّلٍ.

وبالموازنة بين هذا التعريف، وبين تعريف الحديث الصحيح، نجد بينهما تشابُهاً كبيراً، حيث اتَّفقا في سائر الشروط عدا ما يتعلَّق بالضَّبْط، فالحديثُ الصحيحُ راويْه تامُّ الضبطِ، وهو من أهل الحفظ والإتقان، أمَّا راوي (الحديث الحسن) فهو قد خَفَّ ضَبْطُه.

مثال الحديث الحسن:

ما رواه الإمامُ أحمدُ قال: ثنا يحيى بن سعيد، عن بَهْزِ بن حكيم، حدَّثني أبي عن جَدِّي قال قلتُ: «يا رسولَ الله! مَنْ أَبَرُّ؟ قال: أُمُّكَ. قال قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: ثم أُمُّكَ. قال قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: أُمُّكَ، ثم أباكَ، ثم الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ».

فهذا الحديثُ سندُه مُتَّصِلٌ، لا شذوذَ فيه ولا عِلَّةً قادحةً، حيث لم يقع في هذه السلسلة أيُّ اختلافٍ بين الرواة ولا في المَتْنِ.

والإمامُ أحمد وشيخُه يحيى بن سعيد ـ وهوالقَطَّان ـ إمامان جليلان، وبَهْزُ بن حكيم من أهل الصِّدق والصِّيانة حتى وَثَّقه عليُّ بن المَدِيْني ويحيى بن مَعِيْن والنَّسَائي وغيرهم، لكن استشكل العلماءُ بعضَ مروياته حتى تكلَّم فيه شعبةُ بن الحَجَّاج بسبب ذلك، وهذا لا يسلبه صفةَ الضَّبْطِ، لكنه يُشْعِر بأنه خَفَّ ضبطُه، ووالدُه (حكيم) وَثَّقه العِجْلِيُّ وابنُ حِبَّان. وقال النَّسَائي: ليس به بأسٌ. فيكون حديثُ بَهْزٍ هذا (حسناً لذاته) كما حكم العلماءُ: بل هو مِن أعلى مراتب (الحسن).

ومن هذا تبيَّن أنَّ ثَمَّة تشابُهاً كثيراً بين (الحسن) و(الصحيح) حتى إنَّ طائفة من أهل الحديث [كالحاكم النيسابوري وابن حِبَّان،

وابن خُزَيْمة وهم من المتقدِّمين] جَعَلَتْ (الحسنَ) مندرجاً في (الصحيح)، ولم يجعلوه نوعاً منفرداً، وهو الظاهرُ من كلام الحاكم أبي عبد الله النَّيْسَابُوري في تصرُّفاته.

لكن العمل بين المحدِّثين [المتأخِّرين] استقرَّ على اعتبار (الحسن) نوعاً منفرداً؛ لأن الحديثَ الذي يُحْتَجُّ به إمَّا أن يكون في أعلى درجاتِ القبول، وهو (الصحيح)، أو في أدناها وهو (الحسن).

حكم الحديث الحسن:

«الحديثُ الحسنُ» مقبولٌ عند الفقهاء كلِّهم في الاحتجاج والعمل به، وعليه معظم المحدِّثين والأصوليين؛ وذلك لأنه قد عُرِف صِدْقُ راويه وسلامة انتقاله بالسند، وخِفَّةُ الضَّبط كما عرفت لا تخرجه عن الأهلية للأداء كما سمع؛ لأن المقصود أنه درجة أدنى من (الصحيح)، من غير اختلالٍ في ضبطه، وما كان كذلك فإن النَّفس تميل إلى قبوله، ولا يأباه القلبُ، والظَّنُّ يحسن بسلامته، فيكون مقبولاً.

مراتب الحديث الحسن:

تتفاوت مراتبُ «الحديث الحسن» كما تفاوتت مراتبُ (الصحيح)، وذلك بحسب قُرْب راوي (الحسن لذاته) من الصحيح في ضبطه.

وقد ذكروا هنا أمثلةً من تفاوت مراتب (الحسن لذاته):

فذكر الذَّهبيُّ أنَّ أعلىٰ مراتبه:

بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جَدِّه.

وعَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه.

وأمثالُ ذلك مما قيل: إنه صحيحٌ، وهو من أدنى مراتب

الصحيح. ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضَمْرة.

وهكذا يتوسَّط «الحديث الحسن» بين منزلتي الصِّحَّة والضَّعْف، وقد يكون أدنى إلى الصحة حيناً، وأدنى إلى الضَّعْف حيناً آخر، ولا تزالُ مثلُ هذه الحال مثارَ اجتهادِ العلماء وتحرِّيهم، وموضع تخوُّفهم، حتى عَسُرَ التعبيرُ عن (الحسن) وضبطه على بعض منهم: لأنه أمرٌ نسبيٌّ، وشيءٌ ينقدح في نفس الحافظ، وربما تقصر عبارته عن تبريره تفصيلاً. (منهج النقد: ص: ٢٦٤ ـ ٢٦٦ بتصرُّفٍ يسير).

مصادر الحديث الحسن:

لم يُفرِدِ العلماء «الحديث الحسن» بالتصنيف، بل جمعوا معه «الصحيح»، ونزلوا إلى «الضعيف»، وإن كانوا لا ينزلون في هذه التصانيف إلى الضعيف التالف إلا قليلاً نادراً جداً.

وأهم مصادره فيما يلي:

١ ـ **جامع التّرمذي**: للإمام أبي عيسى محمَّد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرْمذِي، (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

٢ ـ **السُّنَن (المعروفة بـ«سنن أبي داود»)**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٣هـ).

٣ ـ **المُجْتَبَى (المعروف بـ«سنن النَّسائي»)**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ).

٤ ـ **سُنَن المصطفى (المعروف بـ«سُنن ابن ماجَهْ»)**: للإمام ابن مَاجَهْ محمَّد بن يزيد القَزْويني (المتوفى سنة ٢٧٣هـ).

٥ ـ **المُسْنَد**: للإمام أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

٦ ـ **المُسْنَد**: للإمام أبي يَعْلى المَوْصلي أحمد بن علي بن المُثَنَّى (المتوفى سنة ٣٠٧هـ).

حَسَنُ الإسْنَادِ:

أي: إسناد الحديث الذي استوفى صفاتِ الحُسْن، ولا يُعْتَبَر هذا حُكماً بحُسْن المَتْن. (تدريب الراوي: ١/ ١٤٢).

هو مثلُ: «إسنادُه حَسَنٌ». انظر تعريفه في حرف الألف.

حَسَنُ الْحَدِيْثِ:

من ألفاظ التعديل من المرتبة الرابعة عند: الحافظ العِراقي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُنظَر فيه للاعتبار.

حَسَنٌ صَحِيْحٌ:

هذه العبارةُ تَرِدُ كثيراً في «جامع الترمذي»، وفيها إشكالٌ عند العلماء، ومن ثم اختلفوا في المراد منها، فقال ابنُ الصلاح:

«إنَّ ذلك راجِعٌ إلى الإسناد، فإذا رُويَ الحديثُ الواحدُ بإسنادَيْن، أحدُهما إسنادٌ حَسَنٌ، والآخرُ إسنادٌ صحيحٌ استقام أن يقال فيه: إنَّه حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ، أي أنه حَسَنٌ بالنسبة إلى إسنادٍ، صحيحٌ بالنسبة إلى إسنادٍ آخر.

على أنه غيرُ مُسْتَنْكَرٍ أن يكون بعضُ من قال ذلك أراد بالحَسَن معناه اللُّغَوِيّ، وهو ما تَميل إليه النفسُ ولا يأباه القلبُ دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصَدَدِه، فاعْلَم ذلك» (علوم الحديث: ص: ٣٩).

وقال ابنُ دَقِيق العيد: «إنَّه لا يشترط في الحسن قيدُ القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصورُ ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله:

حَسَنٌ، فالقصور يأتيه من قيد الاقتصاد لا من حقيقته وذاتِه، قال: وللرُّواة صفاتٌ تقتضي قبولَ الرواية، ولتلك الصفات درجاتٌ بعْضُها فوق بعضٍ، فإذا وُجِدَت الدرجةُ العليا لم ينافِ ذلك وجودَ الدُّنيا كالحِفْظِ مع الصِّدْق، فيَصِحُّ أن يقال في هذا: إنَّه حَسَنٌ باعتبار وجود الصفة الدُّنيا وهي الصِّدْقُ مثلاً، صحيحٌ باعتبار الصِّفة العليا وهي الحِفْظُ والإتقانُ، ويَلْزَم على هذا أن يكون كلُّ صحيحٍ حسناً» (الاقتراح: ١٧٥ ـ ١٧٦).

وقال ابنُ كَثير: «والذي يَظْهَر لي: أنَّه يُشَرَّبُ الحكمُ بالصحة على الحديث كما يُشَرَّبُ الحسن بالصحة. فعلى هذا يكون ما يقول فيه: «حَسَنٌ صحيحٌ» أعلى رتبةً عنده من الحَسَنِ، ودون الصحيح، ويكون حكمُه على الحديث بالصحة المَحْضَة أقوى مِن حكمه عليه بالصحة مع الحُسْن، والله أعلم» (اختصار علوم الحديث: ص: ٥٣).

وذَكَر الحافظُ ابن حجر في ذلك جوابَيْن:

الأوَّل: أنه للتردُّدِ الحاصلِ من المجتهد في الناقِل، هل اجتمعَتْ فيه شروطُ الصحة أو قَصرَ عنها؟ وهذا حيثُ يحصلُ منه التفرُّدُ بتلك الرواية، وغايةُ ما فيه أنه حُذِفَ منه حرفُ التردُّدِ؛ لأنَّ حقَّه أن يقول: «حَسَنٌ أو صحيحٌ».

والثاني: أنَّ إطلاق الوصفَيْن معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادَيْن، أحدُهما صحيحٌ والآخرُ حَسَنٌ، وعلى هذا فما قيل فيه حَسَنٌ صحيحٌ فَوْق ما قيل فيه صحيحٌ فقط إذا كان فرداً؛ لأنَّ كثرة الطُّرُق تُقَوِّي» (شرح النخبة: ص: ٦٦ ـ ٦٧).

فعلى هذا يُمكن الفَرْقُ ما بين وَصْفِ الحديثِ بكونِهِ (صحيحاً) أو (حسَناً صحيحاً): أنَّ الوَصْفَ بالصِّحةِ المجرَّدةِ غيرُ مشروطٍ أن يكون

معناهُ جاءَ من وَجْهٍ آخر، فبهذا الاعتبارِ يكونُ قولُه: (حَسَنٌ صَحيحٌ) أقوى مرتبةً من القَولِ: (صحيحٌ) فقط؛ من جهةِ أنَّه صحيحٌ لذاتِه، وأنَّ معناهُ جاءَ من غيرِ وجهٍ، فله عاضدٌ من غيره (انظر معنى ذلك في «شرح علل الترمذي» ١/ ٣٨٨).

ولكثرةِ استعمالِ التِّرمذيِّ لهذه الصِّيغة ظَنَّ كثيرٌ من النَّاس أنَّهُ أقْدَمُ من عُرِفَ عنهَ ذلك، وليس كذلك، بل وَقَع استعمالُه في كلام شيخه البُخاريِّ، كما نقَل التِّرمذيُّ عنه شيئاً من ذلك، وأبي حاتمٍ الرَّازيِّ، لكن قليلاً.

فمنهُ قولُ ابنِ أبي حاتِمٍ، سألتُ أبي عن حديثٍ رواهُ إبراهيمُ بن شَيْبان، عن يُونُسَ بنِ مَيْسَرَة بنِ حَلْبَسٍ، عن أبي إدريسَ، عن عَبْدِ الله بنِ حَوالَةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: يُجَنِّدونَ أجناداً؟ قال: «هو صحيحٌ حَسَنٌ غَريبٌ». (علل الحديث: رقم: ١٠٠١).

وقال: سألتُ أبي عن حديثٍ رواهُ يَحْيَى بن حَمْزَةَ، عن زَيْدِ بنِ واقِدٍ، عن مُغيثِ بنِ سُمَيٍّ، عن عَبْدِ الله بنِ عَمْرٍو، قال: قيل: يا رسولَ الله، أيُّ النَّاسِ أفْضَلُ؟ قال: «مَخْمومُ القَلْبِ، صَدُوقُ اللِّسانِ»، قالوا: صَدُوقُ اللِّسانِ نَعْرِف، فما مَخْمُومُ القَلْبِ؟ قال: «هُو التَّقِيُّ النَّقِيُّ، لا إثْمَ فيهِ، ولا غِلَّ، ولا حَسَدَ»، قالوا: من يَليهِ يا رَسُولَ الله؟ قالَ: «الَّذي يَشْنَأ الدُّنْيا، ويُحِبُّ الآخِرَةَ»، قالوا: ما نَعْرِفُ هذا فينا إلَّا رافِعٌ مَولى رَسولِ الله ﷺ، فمَن يَليهِ؟ قال: «مُؤْمِنٌ في خُلُقٍ حَسَنٍ»؟ قال أبي: «هذا حَديثٌ صَحيحٌ حَسَنٌ، وَزَيْدٌ مَحِلُّهُ الصِّدْقُ، وكانَ يَرَى رَأي القَدَرِ» (علل الحديث: رقم: ١٨٧٣).

حَسَنٌ صَحِيْحٌ غَرِيْبٌ:

هو قولُ الإمام الترمذي في جامعه، يعنى: إنْ كان غريباً سنداً فقط فالمعنى: أنَّ الحديث قد جمع بين الصِّحَّةِ والغرابةِ أي تفرَّد الراويُ به،

والذي يُسَمَّى «الحديثَ الغريبَ» وقد يكون صحيحاً، (وقد يكون حَسَناً، وقد يكون ضعيفاً)، وغايةُ الأمر أنَّه أفاد أنَّ في الإسناد تفرُّداً عمَّا اشتهرتْ به الأسانيدُ الأخرى.

وإنْ كان غريباً سنداً ومَتْناً فيكون قد ذكر (الحَسَنَ) هنا لإفادةٍ أنه وَرَد ما يُوافِق معنَى الحديث. (منهج النقد: ص: ٢٧٢ بتصرُّفٍ وزيادةٍ).

يقول فضيلةُ أستاذنا الشيخُ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ: «أمَّا إنْ كان الحديثُ غريباً سنداً ومَتْناً، ولا يكون ثَمَّة شيء يُوافِق معناه، فهذا التعبيرُ يفيد التردُّدَ في الحديث بين الصحة والحَسَن للخِلاف بين العلماء فيه، أو عدم الجَزْمِ من المجتهد، على ما اتَّجه إليه الحافظُ ابن حجر. لكن لم أقع بعد على مثالٍ من الترمذي يَصْلُح لهذه الصورة الأخيرة، فالله تعالى أعلم. (منهج النقد: ص ٢٧٢).

حَسَنٌ غَرِيْبٌ:

هو اصطلاحُ الإمام الترمذي في جامعه، يعني به: إن كانت الغرابةُ في السَّند والمَتْنِ وهو الذي لم يُرْوَ إلّا بإسنادٍ واحدٍ، فهذا يعني أنَّ الحديثَ «حَسَنٌ لذاته» (انظر تعريفه في بابه) وقد يُحْكَم عليه بذلك لوجود دلائل تقوِّي معناه.

وإذا كان الحديثُ غريباً في السَّند فقط وهو الذي اشتهر من عِدَّة أوجُهٍ، ثم جاء من طريق غير مشهورةٍ ـ فهذا مُتَّفِقٌ مع تعريف (الحديث الحسن) عند الترمذي؛ لأنه يصدق عليه أنّه رُوِيَ من غير وجهٍ. (انظر: «منهج النقد»: ص: ٢٧٢).

حَسَّن فُلانٌ حَدِيْثَهُ:

أي: جعله حَسَناً، والراوي الذي حُسِّن حديثُه هو الذي يُقال فيه: «حَسَنُ الحديثِ».

الحَسَنُ لِذَاتِهِ:

هو «الحَسَنُ» نفسُه (انظر تعريفه في بابه) وسُمِّي حسناً لذاته؛ لأن شروط الحسن موجودةٌ في الحديث نفسِه، ولا يحتاج إلى تقويةٍ من حديثٍ آخر ليَصِلَ إلى درجة الحسن.

الحَسَنُ لِغَيْرِهِ:

لغةً: «الحسن» قد مَرَّ تعريفُه اللُّغَوي في «الحَسَن»، أمَّا «لغيره» أي: أنَّ صفة الحُسْنِ لم تأتِ من ذات السند الأوَّل، وإنما جاءتْ من انضمام غيره له.

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي فيه ضَعْفٌ غيرُ شديدٍ كأن يكون راويه ضعيفاً لا ينزل عن رتبةٍ من يعتبر به، أو مدلِّساً لم يصرِّح بالسَّماع، أو كان سنده منقطعاً، وكل ذلك مشروطٌ بأمرين: ألا يكون الحديث شاذاً، وأن يُروَى من وجهٍ آخر مثلِه أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه.

وإذا أَطلق الترمذيُّ قولَ «حديث حسن» فإنَّ الأصل فيه أن يراد به «الحَسَنُ لغيره».

مثالٌ للحسن لغيره:

قال الترمذي: «حدَّثنا عليُّ بن حُجْر، حدَّثَنا حَفْصُ بن غِيَاث عن حَجَّاج، عن عطية، عن ابن عمر قال: صَلَّيْتُ مع النبي ﷺ في السَّفر ركعَتيْن وبعدها ركعتَين».

قال أبو عيسى: «هذا حديثٌ حَسَنٌ، وقد رواه ابنُ أبي ليلى، عن عطية، ونافعٌ، عن ابن عمر:

حدَّثنا محمد بن عبيد المُحَارِبي، حَدَّثنا عليُّ بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن عطية ونافع، عن ابن عمر قال: صَلَّيْتُ مع النبيِّ ﷺ في الحَضَرِ والسَّفَر: فصَلَّيْتُ معه في الحضرِ الظُّهْرَ أربعاً وبعدها

ركعتَيْن ، وصَلَّيْتُ معه في السفر الظُّهرَ ركعتَيْن وبعدها ركعَتيْن .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حَسَنٌ» انتهى في (باب ما جاء في التطوع في السفر) : (٢/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨) .

فالحديثُ في إسناده الأول «الحَجَّاجُ» وهو ابن أَرْطَاْة . قال الحافظُ ابن حجر في «تقريب التهذيب» : «صدوقٌ كثيرُ الخطأ والتدليس» . وفيه عطيةٌ وهو ابن سعد بن جُنَادة العَوْفي ، وهو كسابقه أيضاً مع كونه شِيْعيّاً ، لكن كُلاًّ منهما لم يُتَّهَمْ بالكذب ولم ينزل عن رتبة الاعتبار .

وقد حَسَّنَ الترمذيُّ حديثَهما ؛ لأنه اعْتُضِدَ بروايته من وجهٍ آخر كما رأيتَ ، وهذا الطريقُ الآخرُ فيه ابنُ أبي ليلى وهو فقيهٌ جليلٌ لكن تكلَّم فيه المحدِّثون من قِبَل حفظه . لكن الحديث تقوَّى بوُروده من هذا الطريق ، ومن هنا حَسَّنه الترمذي .

حكم «الحديث الحسن لغيره» :

إنَّ «الحديثَ الحسنَ لغيره» حُجَّةٌ يُعْمَل به أيضاً عند جماهير العلماء من المحدِّثين والأصوليين وغيرهم ؛ لأنه وإنْ كان في الأصل ضعيفاً لكنه قد انْجَبَر وتَقَوَّى بوروده من طريقٍ آخر ، مع سلامته من أن يُعارِضه شيءٌ ، فزال بذلك ما نخشاه من سوء حفظ الراوي أو غفلته ، وتحصَّل بالمجموع قُوَّةٌ تَدُلُّ على أنه ضَبَطَ الحديثَ ، وحَسُنَ الظنُّ براويه أنه حفظه وأدَّاه كما سمعه ، لذلك سُمِّيَ الحديث حَسَناً . (منهج النقد : ص : ٢٦٩ ـ ٢٧١) .

«حَضَرَ» أو «حَضَرْتُ» أو «حَضَرُوا» :

يُقال هذا للصَّغير الذي حضر مجلسَ الحديث ، وهو دون سِنِّ التحمُّل .

الحِفْظُ حِفْظُ الثِّقَةِ:

أي: حفظُ الثِّقةِ لِمَا يقرأه على الشيخ.

حَقِيْقَةُ الرِّوَايَةِ:

أي: نقلُ السُّنَّةِ ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديثٍ أو إخبارٍ وغير ذلك.

الحَكُّ:

هو الكَشْطُ، ويُنْفَى به الزائدُ الذي ليس من الكتاب بسِكِّينٍ أو نحوه، والضربُ خيرٌ منه وأجوَدُ؛ لأن الحَكَّ تُهْمَةٌ عند المحدِّثين.

الحُكْمُ على إسْنَادِ الْحَدِيْثِ:

انظر «الحُكْمُ على الحَدِيْث».

الحُكْمُ عَلَى الْحَدِيْثِ:

المقصودُ بـ «الحكم على الحديث» أن نقرِّر النتيجةَ التي تَوَصَّلْنا إليها من خلال دراسة الإسناد بقولنا مثلاً: «هذا إسنادٌ صحيحٌ» أو «هذا إسنادٌ ضعيفٌ» أو «هذا إسنادٌ موضوعٌ»، وذلك حَسَب قواعد دقيقةٍ وأصولٍ محدودةٍ، لا يستطيع تطبيقَها بشكلٍ جيِّدٍ إلَّا من تمرَّس في بحث الأسانيد مُدَّةً طويلةً، وعرف طريقةَ القوم من تلك الممارسة الطويلة.

والحكمُ على مَتْنِ الحديث، فإنَّه يحتاج - زيادة على ما تقدَّم - إلى أمورٍ أخرى مهمَّةٍ، مثلُ النظر في ذلك المَتْنِ هل فيه شذوذٌ أو عِلَّةٌ قادحةٌ، أو هل رُوِيَ هذا المَتْنُ بإسنادٍ آخر أو بأسانيد أخرى يُمكن أن يتغيَّر الحكمُ بسببها؟

والحكمُ على مَتْن الحديث كقولنا مثلاً: «هذا حديثٌ صحيحٌ» أو «هذا حديثٌ ضعيفٌ» أصْعَبُ وأَدَقُّ من الحكم على الإسناد وحده، فلا

يقوى عليه إلا الأئمّة الجهابِذَةُ، أو مَن عانى هذه الصَّنْعة زمناً طويلاً جداً، وكان له اطِّلاعٌ واسعٌ على الأسانيد والمتون. (انظر: «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» ص ١٣٧ ـ ١٣٨).

الحُكْمُ عَلَى مَتْنِ الْحَدِيْثِ:

انظر: «الحكم على الحديث».

الحِكْمَةُ:

تناول الإمامُ الشافعيُّ باستفاضة استعمال لفظي: (الحكمة) و(الكتاب)، وخلصَ إلى أن الكتاب يقصد به القرآنُ الكريمُ، بينما (الحكمة) تشير إلى سُنَّة النبي ﷺ. (الرسالة: ص: ٢٤، و«جامع بيان العلم» ص ٢٤٧).

حُكِيَ:

وهي بمعنى «رُوِيَ».

حل:

رَمْزٌ لأبي نُعَيْم الأَصْبَهاني في «حِلْيَة الأولياء».

الحَلَقَةُ:

أي: مجلس التحديث.

حم:

رَمْزٌ للإمام أحمد بن حَنْبَل في مُسْنَده.

حَمَّادَان:

عند الإطلاق يُقْصَدُ بهما الإثنان من أئمة الحديث:

الأوَّلُ ـ حَمَّادُ زيد بن دِرْهم الأَزْدِي، الجَهْضَمي، أبو إسماعيل البَصْري، ثقةٌ ثَبَتٌ فقيهٌ، من كبار الثامنة، توفي في سنة ١٧٩هـ، وله إحدى وثمانون سنة.

والآخرُ ـ حَمَّاد بن سَلَمة بن دينار البَصْري، أبو سلمة، ثقةٌ عابدٌ، من كبار الثامنة، توفي في سنة ١٦٧ هـ .

حَمَّالَةُ الْحَطَب:

من عبارات الجَرَح في الراوي، استعملها الإمامُ يحيى بن مَعِين في (النَّضْر بن منصور الباهِلي، ويقال: العَنْزِي، ويقال: الغَنَوي، ويقال: الفَزَارِي، أبي عبد الرحمن، الكوفي).

قال عثمانُ بن سعيد الدَّارِمي: قلتُ: ـ أي: ليحيى بن معين ـ: النضر بن منصور العَنْزي تَعْرِفه؟ يروي عنه ابنُ أبي مَعْشر، عن أبي الجنوب، عن عليٍّ، من هؤلاء؟ فقال: هؤلاء حَمَّالة الحطب. (تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي: ص: ٢٢٠).

ولقد بَيَّن ابنُ أبي حاتم مُرادَ يحيى بن معين مِن قوله هذا، فقال بعد إيراده: يعني: أنهم ضعفاء.

وللوقوف على المعنى اللُّغَوِي لهذه اللفظة يقول الثَّعالبي: «حَمَّالة الحطب هي أمُّ جميل بنت حرب امرأة أبي لَهَبٍ، وأخت أبي سفيان التي ذكرها الله تعالى في سورة تبت، يضرب بها المثل في الخُسْران، فيقال: أَخْسَر من حمَّالة الحطب، قال الشاعر:

جَمَعْتَ شيئاً ولم تُحْرِز له بَدَلاً لأنتَ أَخْسَرُ مِن حَمَّالة الحَطَب

وبهذا يتبيَّن مراد ابن معين من تعبيره هذا، وهو توهين الراوي وتضعيفه.

الحُمْرَةُ:

علامةٌ بالمداد الأحمر تلحق الزيادات على الرواية في كتب الحديث.

الحَمْلُ فِيْهِ عَلَى فُلَانٍ:

أي : المُتَّهَم بوضعه فلانٌ، وعليه فتكون هذه العبارةُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند : الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والسُّيوطي، ومن الثالثة عند : السَّخاوي .

الحَوَاسُ الخَمْسُ :

هي : السَّماع، والمشاهدة، واللَّمس، والذَّوق، والشَّمّ.

❐ ❐ ❐



حــرف الخــاء

خ:

رَمْزٌ للإمام البخاري في صحيحه.

الخَبَرُ:

لغةً: (الخبَر) النَّبأُ، وجمعُه: أخبارٌ (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: فيه ثلاثةُ أقوالٍ.

١ ـ الخَبَرُ: مُرادِفٌ للحديث، أي: معناهما واحدٌ.

٢ ـ الخَبَرُ: مُغايِرٌ للحديث؛ لأن الحديث هو ما جاء عن النبيِّ ﷺ، و(الخَبَرُ) ما جاء عن غيره.

٣ ـ الخَبَرُ أعَمُّ من الحديث: أي: أنَّ الحديث ما جاء عن النبيِّ ﷺ، و(الخَبَرُ) ما جاء عنه، أو عن غيره (شرح النخبة: ص١٨).

كان (الخَبَرُ) مصطلحاً عامّاً لـ (المرفوع) و(الموقوف) من الأحاديث، وعليه فهناك عبارةٌ تقول «كلُّ حديثٍ يَعُدُّ خَبراً، وليس كلُّ خَبَرٍ يُعَدُّ حديثاً (قواعد التحديث: ص: ٦٢).

وذَهَب علماء خُرَاسان خطوةً أبعد من هذا: فقد ساوَوْا بين (الخبر) و(حديث) النبي ﷺ، وميَّزوا أيضاً بين (الموقوف) و(المرفوع) من الأحاديث، وأطلقوا على الأول: «الأثر»، والثاني أطلقوا عليه: «الخبر». وبهذه الطريقة أصبح الحديث والخبر متماثلين (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٣).

خَبَرُ الآحَادِ:

انظر «الآحَادُ» في حرف الألف.

الخَبَرُ المُتَوَاتِرُ:

انظر «المُتَواتِرُ» في حرف الميم.

خَبَرُ الْوَاحِدِ:

انظر «الآحَادُ» في حرف الألف.

خَبَّرَنا:

هي من الألفاظ التي خصَّص بها الإمام الأوزاعيُّ الإجازةَ المجرَّدة (تدريب الراوي: ٢/ ٣١).

خت:

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمامُ البخاريُّ في صحيحه معلَّقاً.

خد:

رَمْزٌ للإمام البخاري في كتابه «الأدب المفرد» كما ذكره السُّيوطيُّ في «الجامع الصغير».

خُذْ عَنِّي:

من ألفاظ التحمُّل التي ذكرها الرَّامَهُرْمُزِي في كتابه «المحدِّث الفاصل...». (تدريب الراوي: ٢/ ٢٣).

خَرَّجَ لِفُلَانٍ:

أي أَسْنَدَ له أو: خَرَّج لِغَير واحدٍ. أو: خَرَّج كتابَه، أو: خَرَّج التخاريجَ لنفسه.

خِرِّيْجُ فُلَانٍ:

انظر «تَخَرَّج بفلانٍ».

خَشَبِيٌّ:

أي: شِيعيٌّ، ولا يَضُرُّه ذلك، وليست هذه من ألفاظ الجَرْح إلَّا فيما يروي عن بدعته، أو يدعو إليها.

مثال من ذُكِر فيه ذلك: (مالك بن إسماعيل بن دِرْهَم أبي غَسَّان النَّهْدي، المتوفى سنة: ٢١٩ هـ) من كبار شيوخ الإمام البخاري، مُجْمَعٌ على ثقته، روى له الجماعةُ.

ذكره ابنُ عدي في «الكامل» من أجل قول الجُوْزَجاني: «إنَّه كان خَشَبِياً». قال الحافظ: «يعني شِيْعِياً» (انظر «هدي الساري» ص: ٤٤٢).

الخَصَائص:

نوعٌ من التأليف عند المحدِّثين يقصدون به جمعَ الأحاديث الواردة في خصوصية النبيِّ ﷺ، مثل: أنه ﷺ سيِّدُ ولدِ آدم يوم القيامة، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «أنا سيِّدُ وَلَدِ آدمَ يومِ القيامة، وأوَّلُ من يَنْشَقُّ عنه القَبْرُ، وأوَّل شافعٍ، وأوَّلُ مُشَفَّعٍ».

ولهذا اهتمَّ المحدِّثون بتأليف كتب الخصائص بالنبي ﷺ. ومن هذه الكتب:

١ ـ **الدُّرُّ الثمين في خصائص النبي الأمين**: للحافظ أبي الفرج

عبد الرحمـٰن ابن الجوزي (المتوفىٰ سنة: ٥٩٧ هـ).

٢ ـ **خصائص النبي ﷺ**: للحافظ علاء الدين مُغْلَطَاي، (المتوفىٰ سنة: ٧٦٢ هـ).

٣ ـ **غاية السّول في خصائص الرسول ﷺ**: للحافظ ابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

٤ ـ **الأنوار بخصائص المختار**: للحافظ ابن حجر العَسْقلاني، (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

٥ ـ **الخصائص الكبرى**: للحافظ أبي بكر جلال الدين السُّيوطي، (المتوفىٰ سنة: ٩١١ هـ).

خَط:

رَمْزٌ للحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد».

الخَطَّابِيّة:

فرقةٌ من فِرَق الشِّيعة المعروفة، وهم أتباعُ (أبي الخطَّاب بن أبي زينب) وهو مولىٰ لبني أسد، وهم خمسُ فِرَقٍ يزعمون: أنَّ رُسُل الله وحُجَجَه على خَلْقه لا يزال منهم رسولان، أحدهما ناطقٌ ـ وهو محمد ـ والآخرُ صامتٌ ـ وهو عليُّ بن أبي طالب ـ، وزعموا أنَّ أبا الخطَّاب نبيٌّ، وأنَّ الرُّسُل فرضوا عليهم طاعتَه. (انظر: «مقالات الإسلاميين» ١/ ٧٦).

خَفَّ الضَّبْطُ:

أي: قَلَّ. يقالُ: خَفَّ القومُ خفوفاً، قَلُّوا.

خَفِيْفُ الضَّبْطِ:

أي: قليل الضَّبْطِ.

الخَفِيُّ:

انظر «المُرْسَل الخَفِيّ» في حرف الميم.

خَفِيُّ الإرْسَالِ:

انظر «المُرْسَل الخَفِي» في حرف الميم.

الخِلَعِيَّاتُ:

لأبي الحسن علي بن الحسن بن الحسين المَوْصلي الأصل، المصري الشافعي الخِلَعي (المتوفى سنة ٤٩٢هـ)، وله (الفوائد العشرون) جَمَعها وخَرَّجها أبو نصر الشِّيرازي، وسمَّاها «الخِلَعِيَّات» (سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٧٦).

والخِلَعِيُّ هذا شيخٌ معتزليٌّ له عُلُوٌّ في الرواية، وعنده فوائد كما قال ابنُ العربي، حَدَّث عنه الحُمَيْدِيُّ. (سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٧٦).

خُلْفٌ:

لغَةً: بضَمِّ الخاء وإسكان اللاَّم: الإخلال بالوعد وعَدَم الوفاء به، وبكسر الخاء وإسكان اللاَّم (خِلْف) المختلف ـ العُشْبُ الذي يَنْبُتُ في الصَّيف، وشُبِّه الراوي الذي يأتي بما يخالف به الثقاتُ بالنَّبْتَة التي مَوْسِمُها الشِّتاءُ فشَذَّتْ واحدةٌ فنبتتْ في الصَّيف على غير العادة والمألوف.

معناه عند المحدِّثين: أي في الرَّاوي اختلافٌ بين العلماء، فوثَّقه بعضُهم وضَعَّفه بعضُهم. أو أنَّ الراوي المتكلَّم فيه يأتي في رواياته بما يُخالِف الثقات. فيُكْتَبُ حديثُه للاعتبار وهو دون قولهم: (لَيِّنٌ).

قال المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي: «وأمَّا ألفاظُ الجرح فلها مراتبُ سِتّ، فأدناها ما قَرُبَ من التعديل، فإذا قالوا: (لَيِّنُ الحديث)... فيه خُلْفٌ». (قواعد في علوم الحديث: ص: ٢٥١).

الخَمْسَةُ :

هم: الإمام أحمد، وأصحاب السُّنَن الأربعة.

الخُمَاسِيَّاتُ :

وهي كتبُ الأحاديث، يكون في إسنادها خمسةُ أشخاصٍ بين المصنِّف والنبيِّ ﷺ، وتوجد مثلُ هذه الكتب لمُسْنِدِ العراق في وقته: أبي الحسن أحمد بن محمَّد بن أحمد (ابن النقور) البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٠هـ)، وعند الإمام علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِيّ، (المتوفىٰ سنة: ٣٨٥هـ) في سُنَنه، وأبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد النَّيسابوري، (المتوفىٰ سنة: ٥٣٣ هـ). (انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٩٩).

الخَوَارِجُ :

هم الذين أنكروا على عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ التحكيمَ، وتبرّؤا منه ومن عثمان ـ رضي الله عنهما ـ وذريته وقاتلوهم، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغُلاة منهم.

وتعود نشأةُ الخوارج السياسية إلى حادثة التحكيم في صِفّين سنة ٣٧هـ في خلافة عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، حين اعتبر الخوارجُ قضيةَ التحكيم أمراً خارجاً عن الإسلام فضلاً عما يترتَّب عليه من نتائج، وتبعاً لذلك فإنهم طالبوا عليّاً بإعلان التوبة والبراءة حتى انتهى بهم الأمرُ إلى الخروج عليه.

الخوارج والحديث:

لقد شارك الخوارجُ غيرهم روايةَ الحديث، ولكنهم لم يبلغوا فيه ما بَلَغه باقي المسلمين، ويعود ذلك إلى انشغالهم بأمورٍ تبدو في نظرهم أكثرَ أهميةٍ، كالعمل على تنصيب الخلافة فيمن يقوى عليها في نظرهم، وما زالوا يُحارِبون في سبيل ذلك في وقتٍ كانت الروايةُ في

أحسن عصورها، لاعتقادهم أنَّ الولاة وقتئذٍ كانوا غاصبين للولاية، والخروج عليهم واجبٌ إحقاقاً للحقِّ، وتحكيماً لأمر الله.

والخوارجُ على ما يبدو لم يَرِثُوا أسلافاً في الحديث وعلمِ الرواية، لا من الصحابة ولا من التابعين، مما ساعد على اتساع الفَجْوة بينهم وبين الحديث وروايته.

ولا رَيْبَ: أنَّ اعتقاد الخوارج بكُفْر مرتكبِ الكبيرة ـ والكَذِبُ منها ـ قد خَفَّفَ إلى حدٍّ كبيرٍ من حِدَّة الصراع بينهم وبين المحدِّثين في موضوع قبول الرواية، على ما في هذا المعتقد من خطورةٍ، إلا أنه جعل من الخوارج أهلاً للثقة في نقل الحديث، وقد صَرَّح بذلك غيرُ واحدٍ، كالإمام أبي داود السِّجِسْتاني الذي يقول: «ليس في أصحاب الأهواء أصَحُّ حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حِطَّان، وأبان حسان الأعرج». (الكفاية: ١٣٠).

وهذا الذي جَرَى عليه الإمامُ البخاري وغيرهُ ممن روى لهم في مصنَّفاته.

الرواة الخوارج الذين أُخْرِج عنهم في الصحيحين:

١ ـ **عمران بن حِطَّان بن ظِبْيان السَّدُوسي البَصْري** (المتوفى سنة: ٨٤هـ):

٢ ـ **أبو حَسَّان الأَعْرَج** ويقال: الأَحْرَد البَصْري، واسمه مسلم بن عبد الله، (المتوفى سنة: ١٣٠ هـ).

خُوَيْلِطٌ:

انظر: «اخْتَلَطَ» في حرف الألف.

خِيَارٌ:

هو من الخَيْر، ضِدَّ الشَّرِّ. من ألفاظ التعديل، من المرتبة الثالثة

عند الحافظ العِراقي، ومن الرابعة عند: ابن حجر، والسُّيوطي، ومن الخامسة عند: السَّخاوي.

تفسير العبارة:

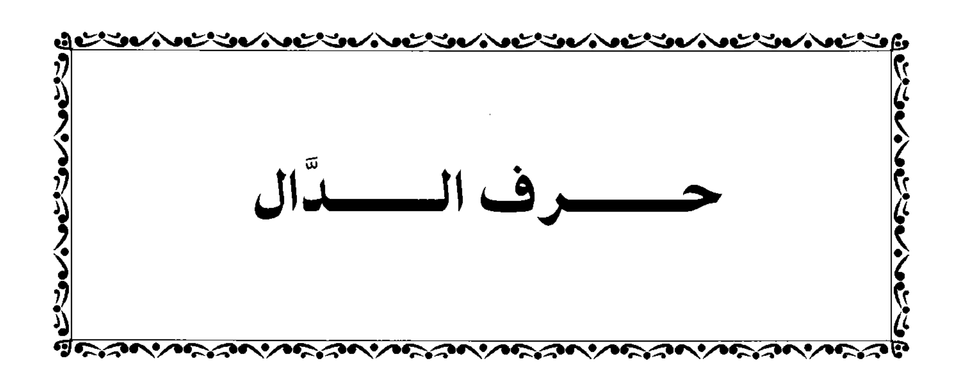
من وُصِفَ بذلك يكون مُنْحَطّاً عن درجة الثقة قليلاً، ولا خَدْشَ عليه بل هو من خيار الثقات، لكنه ما ارتقى ليُوصَف مع الثقات على سَرْجٍ واحدٍ.

والعبارةُ على كل حالٍ مَدْحٌ لا قَدْحٌ، كما هو مُشْعِرٌ من حروفها.

خِيَارُ الْخَلْقِ:

انظر: «خِيَار».





حرف الدَّال

د :

رَمْزٌ للإمام أبي داود في سُنَنه.

الدَّائِرَةُ أو «الدَّارة»:

هي علامةٌ (○) للفصل بين حديثَيْن أو فِقْرَتين لتمييزِ أحدِهما عن الآخر.

الدَّارَةُ:

انظر «الدَّائرةُ».

دَاعِيَةٌ:

هو من يدعو الناسَ لبِدْعَته، حتى يصير إماماً فيها، ويرجع إليه في ضلالتها.

ويلحق الحافظُ ابن حجر عامة المبتدعة بالمرتبة الخامسة حيث قال في مقدِّمة «التقريب»: «ويلحق بذلك من رُمِي بنوع من البدعة،

كالتشيُّع، والقَدَر، والنَّصْب، والإرجاء، والتجهُّم مع بيان الداعية من غيره».

وسُئِلَ الإمامُ أحمد: «تَكْتُب عن المُرْجِىء والقَدَرِي؟».

قال: «نَعَمْ إذا لم يكن يدعو إليه ويُكثِر الكلام فيه» (الضعفاء: لابن حبان: ١/ ٨٢).

ومع أنَّ أحوال المبتدعة وصفاتِهم منفرةٌ في الرواية عنهم، إلَّا أن أهل الورعِ والصَّلاح قَبِلُوا روايتَهم.

في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٧٣) في ترجَمة (ثَوْر بن زَيْد الدِّيْلي المدني، المتوفىٰ سنة: ١٣٥ هـ): شيخُ مالكٍ.

وسُئل مالك: كيف رَوَيْتَ عن «داود بن الحصين» «وثور بن زيد» وكانوا يرون القَدرَ؟ فقال: «كانوا لأن يَخِرُّوا من السَّماء إلى الأرض أفضل عليهم من أن يَكْذِبُوا».

فكَوْن الرجلِ مُتَّهَماً ببدعته لا يؤثِّر في روايته إلا إنْ كان يَكْذِب.

دثنا:

هو اختصارُ كلمةِ (حَدَّثَنا)، وممَّن كان يَفعل ذلك: الحاكم أبو عبد الله النَّيْسَابوري، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي، وأحمد بن الحُسَين البَيْهَقي. (انظر: «علوم الحديث» ص: ١٨٠).

دثني:

اختصارُ كلمة «حَدَّثَني».

دَجَّالٌ:

من أعلى ألفاظ الجرح، وهي من المرتبة الأولى عند: الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والسُّيوطي، ومن الثانية عند: ابن حجر، والسَّخاوي.

حكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ولا للاعتبار.

دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ:

هٰذا التعبيرُ استعمله اثنان من الأئمة النقاد، وهما:

١ ـ الإمامُ مالك بن أنس الأَصْبَحي، (المتوفىٰ سنة: ١٧٩ هـ).

٢ ـ وأبو حاتم محمَّد بن حِبّان البُسْتي، (المتوفىٰ سنة: ٣٥٤هـ).

والإمام مالك هو أوَّلُ من استعمله، وأورد به التضعيفَ والتخريجَ والكذبَ في رواية الحديث، أمَّا ابن حِبّان فقد أراد به هٰذا المعنىٰ، ومعنىٰ ثانٍ، وهو التنبيهُ علىٰ بعض المبتدعة المفارقين لأهل السنة والجماعة.

المعنىٰ اللُّغوي:

قال الأزهري: «كُلّ كذَّابٍ فهو دَجَّالٌ، وجَمْعه: دَجَّالون، قيل للكذَّاب: دجَّالٌ؛ لأنه يستر الحقَّ بكذبه». (انظر «تهذيب اللغة»).

معناه عند المحدِّثين:

وأمَّا في اصطلاح المحدِّثين: فإنهم يُطلِقون كلمةَ (دجَّال) ويريدون بها الضعيفَ الكذَّاب. ولقد عَدَّها الحافظ السَّخاوي في المرتبة الثانية من مراتب التجريح. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٤٣).

ويُطلِقونها علىٰ الضَّالّ المبتدع الذي لا يستحق أن يذكر ضِمن رواة الحديث، كما قاله ابن حِبّان في (صالح بن محمد التِّرْمِذي).

قول الإمام مالك: دَجَّالٌ من الدَّجَاجِلة:

استعمل الإمامُ مالك كلمة (دَجَّالٌ من الدجاجلة) حيث أطلقها في نعت إمام السِّير والمغازي (محمد بن إسحاق بن يَسَار، أبي بكر المطلبي مولاهم، المتوفىٰ سنة: ١٥١ هـ).

احتاط الأئمةُ والحفَّاظُ من المحدِّثين في قبول هٰذا التجريح في إمام المغازي محمد بن إسحاق، إذ هما من الأقران، ووقع بينهما ـ من تجريح أحدِهما للآخر ـ ما يقع بين الأقران.

استعمالُ ابن حِبّان لهٰذا القول «دجال من الدجاجلة»:

استعمل الإمامُ ابن حبان قول: (دجال من الدجاجلة) في نعت بعض الرواة وأراد به أنَّ صاحبه الموصوف به كذَّابٌ وَضَّاعٌ، وكذلك استعمله وهو يريد به أنَّ صاحبه الموصوف به مبتدعٌ ضالٌّ. فمن الاستعمال الأول قولُ ابن حبان في:

١ ـ محمد بن أبي الزعيزعة، قال فيه ابنُ حبان: «الذي روىٰ عنه أهلُ العراق، دَجَّالٌ من الدَّجاجلة كان يروي الموضوعات». (المجروحين: ٢/ ٤٨٩).

٢ ـ واستعمل هٰذا التعبيرَ في (أحمد بن عبد الله بن خالد بن موسىٰ بن فارس بن مِرْداس بن نهيك التَّيمي العَبْسي، أبي علىٰ الجُوَيباري)، فقال: «دَجَّالٌ من الدَّجاجلة، كذَّابٌ، يروي عن ابن عُيَيْنَة ووكيع وأبي ضَمْرة وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث، ويضع عليهم مالم يحدِّثوا، وقد روىٰ عن هؤلاء الأئمة ألوفَ الأحاديث، ما حدَّثوا بشيءٍ منها، كان يضعها عليهم، ولا يحلُّ ذِكْرُه في الكتب إلَّا علىٰ سبيل الجرح فيه»، (انظر: المجروحين: ١/ ١٤٢).

ومن استعماله للمراد الثاني قوله في: صالح بن محمد الترمذي

الذي يروي عن محمد بن مَرْوان السُّدّي، قال عنه: «مرجئ دجّالٌ من الدجاجلة».

قال عنه البخاري: منكر الحديث جداً لا يُكْتَب حديثُه. (العلل المتناهية: ١/ ٢٣٦).

دَخَلَ حَدِيْثُ بَعْضِهِمْ في بَعْضٍ:

إذا روى الحُفَّاظُ حديثاً في صِحَاحِهم أو سُنَنِهم أو مسانيدهم واتفقوا في لفظٍ أو معناه، ووُجِدَ عند كلٍّ منهم ما انفرد به عن الباقين، وأراد راوٍ أن يُخرجه عنهم بسياقٍ واحدٍ فيقول حالتئذٍ: أخرج فلانٌ وفلانٌ وفلانٌ، دخل حديثُ بعضهم في بعضٍ، إشارةً إلى أنَّ اللفظ لمجموعهم، وأنَّ عند كلٍّ ما انفرد به عن غيره. (قواعد التحديث: ص: ٢٢٠).

الدِّرَايَةُ:

لغةً: مصدر: دَرَى الشيءَ دَرْياً، ودَرْيَةً، ودِرْيَاناً، ودِرَايَةً، أي: عَلِمَه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو عِلْمٌ يُعْرَف به أحوالُ السَّنَدِ والمَتْنِ، أي: يُحَقَّق به معرفةُ القواعد وتطبيقها للوصول إلى الحُكْم على الحديث، كما يهدف هذا العلمُ إلى فهم المَتْن فهماً صحيحاً.

انظر: «علم الحديث درايةً» في حرف العين، فيه تعريفٌ مُفَصَّلٌ له.

دَرَجَةُ الْحَدِيْثِ:

يُراد بها المرتبة اللائقة به من الصحة، أو الحُسْن، أو الضَّعف، أو الوضع.

دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ:

نوعٌ من التصنيف عند المحدِّثين، يقصدون بذلك جَمْعَ الأحاديثِ الواردة في صِدْق نُبُوَّة النبيِّ ﷺ من معجزاتٍ وغيرها.

أشهر المصنفات في دلائل النبوَّة:

١ ـ دلائل النبوة: للحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبي نُعَيْم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

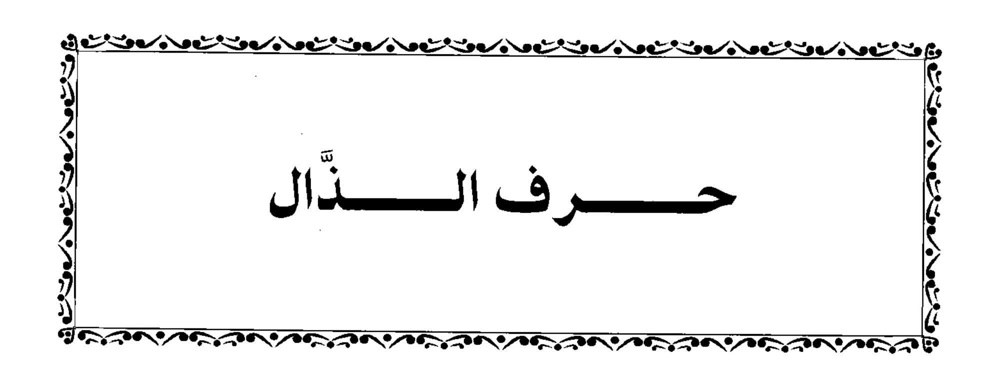
٢ ـ دلائل النبوَّة: للحافظ أبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البَيْهقي (المتوفىٰ سنة: ٤٥٨هـ).

ومنها: «دلائل النبوة» لابن قُتَيْبة (المتوفى سنة ٢٧٦هـ) وابن أبي الدُّنيا (المتوفىٰ سنة: ٢٨١هـ) وإبراهيم بن إسحاق الحَرْبي، (المتوفى سنة: ٢٨٥هـ) والفريابي، (المتوفىٰ سنة: ٣٠١ هـ)، والطَّبراني، (المتوفىٰ سنة: ٤٣٠ هـ) والشَّاشي، (المتوفىٰ سنة: ٣٦٦ هـ) وأبي الشيخ، (المتوفىٰ سنة: ٣٦٩ هـ)، والهَرَوي، (المتوفىٰ سنة: ٣٤٣ هـ)، والمستغفري، (المتوفىٰ سنة: ٤٣٠ هـ) وغيرهم.

دي:

رَمْزٌ للإمام الدَّارِمِيِّ في سُنَنه، كما في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي».





الذَّاكِرَةُ:

الحافظة.

ذَاهِبٌ:

أي: زائلٌ.

من ألفاظ الجرح، وهي من المرتبة الأُولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، ومن المرتبة الثانية عند: الحافظ العراقي والسُّيوطي، ومن المرتبة الثالثة عند: الذَّهبي، والسَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هذه المراتب للاحتجاج به ولا للاعتبار.

ذَاهِبُ الْحَدِيْثِ:

أي: زائلُ الحديثِ.

من أعلى ألفاظ الجَرْح، وهي من المرتبة الأولى من

مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابنِ الصَّلاح، ومن الثانية عند: العِراقي، والسُّيوطي، ومن الثالثة عند: الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديث أهل هٰذه المراتب للاحتجاج به ولا للاعتبار.

ذَكَرَ:

مِن ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ بشرط معرفة اللِّقاء، والسَّلامةِ من التدليس.

وهو به أَشْبَهُ من (حَدَّثَنا)، وأَوْضَحُ العبارات: (قال) أو (ذَكَر) من غير «لي» أو «لنا» وهو مع ذلك أيضاً محمولٌ على السَّماع إذا عُرِفَ اللِّقَاءُ وسَلِمَ من التدليس كما ذكرنا آنفاً (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٣٣).

ذَكَرَ فلانٌ إذا وَجَدَ حديثاً في تأليف شخصٍ، وليس بخَطِّه قال: (ذَكَرَ فُلاَنٌ)، أو (قالَ فُلاَنٌ)، أو (أَخْبَرَنا فُلاَنٌ)، وهذا منقطعٌ، لا شوبَ من الاتصال فيه (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٥).

ذَكَرَ لَنا:

من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ.

ذَكَرَ لَـنا فُلاَنٌ:

إذا قال أحدٌ: (ذَكَرَ لنا)، أو (ذَكَرَ لي)، أو (قالَ لنا)، أو (قالَ لي)، فهو كـ: (حَدَّثنا) في أنَّه لائقٌ بسَماع المُذَاكَرة، وهو به أَشْبَهُ من: (حَدَّثَنا) (انظر: «تدريب الراوي»٢/ ٣٥).

ذَكَرَ لِيْ:

من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ.

ذَكَرَ المُحَدِّثُ الْحَدِيْثَ:

أي: ذكره بدُون السَّند في كتابه أو محادثته.

ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّان في «الثِّقَات»:

تُستعمَل هذه العبارةُ كثيراً في توثيق راوٍ ما، ولكنَّ هذه العبارةَ لا تَدُلُّ على أنَّ ابن حِبَّان وَثَّق الرَّجُلَ الذي قيل فيه ذلك؛ لأن ذِكْرَه في «الثقات» لا يعني توثيقاً له، والدليلُ على ذلك أنه قال في (أيوب الأنصاري): «يروي عن سعيد بن جُبَيْر، روى عنه مهدي بن مَيْمون، لا أدري مَن هو، ولا ابنُ مَنْ هو» (الثقات: ٦/ ٦٠).

قال الحافظُ ابن حجر (في «لسان الميزان» ١/ ٤٩٢): «وهذا القولُ من ابن حِبَّان يؤيِّد ما ذهبنا إليه، من أنه يذكر في «كتاب الثقات» كلَّ مجهولٍ روى عنه ثقةٌ ولم يُجْرَحْ، ولم يكن الحديثُ الذي يرويه مُنْكَراً، هذه قاعدتُه، وقد نَبَّه على ذلك الحافظُ صلاح الدين العَلائي، والحافظ شمس الدين بن عبد الهادي، وغيرُهما رَحِمهم الله تعالى».

وعلى هذا فمِن الخطأ جدّاً أن يقال عن راوٍ ذكره ابنُ حِبَّان في ثقاته: أنَّه وثَّقه، ما لم يَنُصَّ على توثيقه صريحاً.

ولابن حِبَّان تناقُضٌ عجيبٌ، وقد يذكر بعضَ الرواة في الضعفاء وفي الثقاتِ معاً، وأمثلةُ ذلك تجدها كثيراً في كتابيه «الثقات» و«المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين» أعرض هنا مثالين لهذا التناقض عنده.

١ ـ بُكَيْر بن أبي السَّمِيْط المِسْمَعي مولاهم، البَصْري:

قال ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (١/ ١٩٥): «كثيرُ الوَهْمِ، لا يُحْتَجُّ بخَبَره إذا انفرد ولم يوافق الثقات».

وذكره في «الثقات» (٦/ ١٠٥) فقال: «مولى المسامعة من أهل البَصْرة، يروي عن قتادة، روى عنه حِبَّانُ بن هلال ومسلم بن إبراهيم».

أقول: مِن أجل كلام ابن حبان أدخله الحافظ الذهبيُّ في «الميزان» (١/ ٣٤٩) وفاته: أنَّ ابن حبان ذكره في «الثقات» أيضاً، وقد نَبَّه ابنُ حجر إلى ذِكْر ابن حِبَّان له في «المجروحين» و«الثقات» معاً (تهذيب التهذيب: ١/ ٤٩٠).

٢ ـ جعفر بن زِيَاد الأَحْمَر أبو عبد الله (المتوفى سنة: ١٦٧ هـ):

قال ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (١/ ٢١٣): «كثيرُ الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرَّد عنهم بأشياءَ في القلب منها».

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات» (٨/ ١٥٩) وسمَّاه: «جعفر الأحمر».

أقولُ: وهما شخصٌ واحدٌ بلا شَكٍّ، كما تَرْجَم له البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٩٢) وابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٠)، والخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد» (٧/ ١٥٠)، وقد غفل ابنُ حِبَّان لمَّا ذكره في «الثقات» و«المجروحين» معاً، ولَمْ أَرَ أحداً نَبَّه على ذِكْر ابن حِبَّان له في الثقات، فعامة من تَرْجَمَ لجعفر حكى كلامَ ابن حبان في المجروحين.

وجعفر الأحمر تكلَّم فيه جماعةٌ من أهل العلم لتشيُّعه، وقد خَرَّج له الترمذي في «الجامع» قال ابنُ حجر: «صَدوقٌ، يتشيَّع (تقريب التهذيب: ص ٩٤٠).

ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيْهِ جَرْحاً:

كثيراً ما يقوله الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة»؛ لأن كُلَّ من

ذَكَرَه الإمام البخاريُّ في «تواريخه» ولم يطعن فيه فهو ثقةٌ، فإنَّ عادتَه ذِكْرُ الجَرْح والمجروحين. (قواعد في علوم الحديث: ٢٢٣).

ذَكَرَهُ فُلَانٌ فِي كِتَابِهِ:

يقالُ في العَزْو إلى كتابٍ لا يروي فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ بسنده إلى النبيِّ ﷺ، مثل: الإمام النَّووي في «رياض الصالحين» والحافظُ المُنْذري في «الترغيب والترهيب»، والإمام السُّيوطي في «الجامع الصغير»، والحافظ ابن حجر «في بلوغ المرام» وغير ذلك من الكتب، فيُقال حينئذٍ: (ذَكَرَه فُلَانٌ)، ولا يُقال (رَوَاه فُلانٌ).

الذَّيْلُ:

لُغَةً: آخِر كُلِّ شيءٍ، وذَيْلُ الثَّوْبِ والإزارِ: مَا جُرَّ مِنه إذا أُسْبِلَ. (لسان العرب).

ويُقالُ: ذَيَّلَ كِتابَهُ، أو كلامَهُ: أرْدَفَهُ بكلامٍ كالتَّتِمَّةِ لَهُ. والتَّذييلُ: لَحَقُ الكتاب، والجَمْعُ: أَذْيَالٌ، وَذُيُولٌ.

واصطلاحاً: يُطْلَقُ «الذَّيْلُ» في الاصطلاح، ويُرادُ به أحياناً أسفل الصَّفحة كما في «سُنن الدَّارَقُطني» وبذيله «التَّعليق المُغْني على الدَّارَقُطني».

وَيُطْلَقُ «الذَّيْلُ» أحياناً وَيُرادُ بِهِ تَتِمَّةُ مَا فَاتَ المصنِّفَ، أو ما حَدَثَ أو جَاءَ بعده، ويكون هذا على الأغلب كتاباً مُسْتَقِلاً مُنْفَصِلاً عن الكتابِ «المُذَيَّل» عليه.

مثالُهُ:

١ ـ **الذَّيل على تاريخ الخطيب**: لأبي سَعْد السَّمْعَاني «في نحو ثماني مُجَلَّدات». (الوافي بالوفيات: ٣/ ٢١٠).

٢ ـ ذَيْل التَّقييد: لتقي الدِّين محمد بن أحمد الحُسيني الفاسي المَكِّي (المتوفىٰ سنة: ٨٣٢هـ)، وهو ذَيْلٌ على كتاب «التقييد لمعرفةِ الرُّواةِ والسُّنن والمسانيد» لأبي بكرٍ مُحَمَّد بْنِ عَبْدَ الغَني الشَّهير بابْنِ نُقْطة (المتوفىٰ سنة: ٦٢٩هـ).

٣ ـ الذَّيل على رَفع الإصْرِ: للحافظ شمسِ الدِّين أبي الخير مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحمٰن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢هـ)، وغير ذلك مِن «الذّيول».

❐❐❐



حـــرف الــــرَّاء

رَافِضِيٌّ كَذَّابٌ جَبَلٌ :

من أعلىٰ مراتب الجرح .

حُكمها :

من اتَّصف به لا يَصْلُح حديثُه للاحتجاج به ، ولا للاعتبار .

الرَّافِضَةُ :

إحدىٰ فِرَق الشِّيعة : وهم الذين تبرَّؤوا من أبي بَكْرٍ ، وعُمَرَ رضي الله عنهما، ورَفَضوهما، ويذهبون إلى القول بثبوت الإمامة لعليٍّ بالنَّصِّ، ويقطعون بضَلال الصحابة لتَرْكِهم توليةَ عليٍّ، والعمل على ذلك، وأكثر آرائهم تَدُور حول الإمامة، كما ذهبوا إلى القول بعِصْمَة عليٍّ، رضي الله عنه، وهؤلاء ينقسمون إلى أربع وعشرين فرقةً . (مقالات الإسلاميين : ص:١٦ ـ ٣٠).

الرَّاوِي :

لغةً : النَّاقل .

واصطلاحاً: هو الشَّخص الذي ينقل الحديثَ، أو الأثر بسنده إلىٰ منتهاه.

رَأْيُ جَهْمٍ:

تفسير العبارة:

قال الحافظُ ابن حجر: «الجَهْمِيُّ من ينفي صفاتِ الله تعالى، ويقول: إنَّ القرآن مخلوقٌ». (هدي الساري: ٣/ ٤٥٩).

يعني: من (المُرْجِئَة)، القسم الأوَّل، فهو مبتدعٌ احْتُمِلَتْ بدعتُه؛ لأنه لا يدعو لها، وليس كلُّ بدعةٍ قادحةٌ، كما أنَّ كل مبتدعٍ ليس بمطروح الحديث، ومُلَخَّص رأي جَهْم بن صَفْوان: «الإيمانُ إنما هو معرفةُ الله بالقلب فقط، وإنْ أظهر اليهوديةَ أو النصرانيةَ أو سائرَ أنواع الكفر بلسانه وعباراته، فإذا عرف الله بقلبه فهو مسلمٌ». (الملل والنحل لابن حزم: ٢/ ١١١).

مثال لمن وُصِفَ بذلك:

ومن ذلك وصفهم لـ «يحيى بن صالح الوُحَاظِيّ الحِمْصي» من شيوخ البخاري، وثَّقة يحيى بن مَعِين، وأبو اليَمان، وابنُ عَدِي.

وذَمَّه أحمدُ؛ لأنه نَسَبه إلى شيءٍ من رأي جَهْم، وقال إسحاق ابن منصور: كان مرجئاً. (هدي الساري: ص: ٤٥٢).

قال الحافظ ابن حجر: «روى له البخاريُّ حديثَيْن أو ثلاثةَ... وروى له الباقون سِوَى النَّسائي». (هدي الساري: ص: ٤٥٢).

الرُّبَاعِيَّاتُ:

وهي الكتبُ التي يكونُ في إسنادها أربعةُ رواةٍ بين المصنِّف وبين النبيِّ ﷺ، ومن أشهرها:

«الرُّباعيات» للإمام الشافعي من تخريج أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، وهي الجزء الرابع والثامن من فوائد أبي بَكْر محمد بن عبد الله الشافعي، وهي جزءٌ ضخمٌ، وقد تكون في جزءَيْن.

ولأبي عبد الله البخاري، وقد شرحها بعضُهم، وسَمَّاه دُرَرَ الدَّراري في شرح رباعيات البخاري».

ولمسلمٍ في صحيحه.

وللنَّسائي في سننه، وهي أعلىٰ ما عندهما.

وللطَّبرَاني في معاجمه، وهي على ما قال في صلة الخلف أربعة أحاديث.

وللتِّرْمذي في جامعه، وهي مئةُ وسبعون حديثاً.

وللبخاريِّ حديثان من الرباعيات الملحقة بالثلاثيات.

ولأبي داود منها حديثٌ واحدٌ في السؤال عن الحَوْض، وهي أن يروي تابعيٌّ عن تابعي عن الصحابيِّ، أو صحابيٌّ عن صحابيٍّ، فيحسب التابعيان أو الصحابيان في درجةٍ واحدةٍ، فهما اثنان في حكم الواحد، فإذا كان معهم راوٍ أخذ عنه المؤلِّفُ يقال فيه رباعيٌّ في حكم الثُّلاثي، وهو أعلى ما عند أبي داود.

وعندهم أيضاً رباعياتُ الصحابة لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزْدي.

ولأبي الحجَّاج شمس الدين يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي (المتوفى سنة ٦٤٨هـ) وله أيضاً ثمانيات لنفسه.

ورباعياتُ التابعين: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي، ولأبي المواهب، محدِّث دمشق ومفيدها، الحسن بن أبي العظائمِ

هبة الله بن محفوظ ابن صَصَرِيْ الرِّبْعي التَّغْلبي الدمشقي الحافظ (المتوفى سنة ٥٨٦هـ وله أيضاً «المعجم» و«فضائل الصحابة» و«فضائل بيت المَقْدِس» و«عوالي ابن عُيَيْنَة»، وغير ذلك. (الرسالة المستطرفة: ص: ٩٨ ـ ٩٩).

رُبَّمَا أَخْطَأَ:

هذه العبارةُ تَدُلُّ على وقوع الخطأ من الراوي ولكنه نادرٌ، والوصف بها يَدُلُّ على تضعيف الراوي، قال المحدِّثُ الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي: «إذا قالوا في رجلٍ: له أوهامٌ، أو يَهِمُ في حديثه، أو يُخطِىء فيه، فهذا لا يُنزِله عن درجة الثقة، فإنَّ الوَهْمَ اليسيرَ لا يَضُرُّ، ولا يخلو عنه أحدٌ».

قال الحافظُ الذهبيُّ في الميزان (٣/ ١٤٠ ـ ١٤١) رَدّاً على العُقَيْلِيّ في إدخاله (عليِّ بن المَدِيْنِيّ) في الضُّعفاء ما نَصُّه: «أفما لَكَ عَقْلٌ يا عُقَيْلِيّ؟! أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقةُ الثَّبْتُ الذي ما غَلِطَ، ولا انفرد بما يُتَابَعُ عليه، ثم ما كلُّ من له هفوةٌ، أو ذنوبٌ يُقْدَحُ فيه بما يُوْهِنُ حديثَه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعةٍ، أو لهم أوهامٌ يسيرةٌ في سَعَة علمهم: أن يُعْرف أنَّ غيرهم أرجَحُ منهم، وأوثَقُ إذا عارضَهم أو خالفهم، فزِن الأشياءَ بالعدل والوَرَع».

ثم عَقَّب الشيخ التَّهَانَوِي على كلام الذَّهبي هذا قائلاً: «وعُلِم بذلك أنَّ وجود أدنى بدعةٍ في الراوي لا يَضُرُّ أيضاً، ولا يُنزله عن الثِّقَة». (انظر: «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٧٦).

رُبَّما أَغْرَب:

هذا اللَّفْظُ يستعمله ابنُ حِبَّان كثيراً في كتابه «الثقات»، ومراده أنَّ

هذا الراوي أحياناً وليس دائماً يروي الأحاديثَ الغريبةَ أو المُنْكَرةَ.

ولا تظنّ أنَّ الراوي الذي قيل فيه ذلك هو ضعيفٌ، فإنَّ ابن حِبَّان يقول هذا في الثقات والحفَّاظ والصادقين ونحوهم.

فقد قال في ترجَمة (أحمد بن علي النُّميري): «يُغرِب». (كتاب الثقات: ٨/٧)، وقال فيه الحافظُ ابن حجر: «صدوقٌ، ضعَّفه الأَزْدِيُّ بلا حُجَّةٍ». (تقريب التهذيب: ص ٨٣).

وقال في ترجَمة (إسماعيل بن بَهْرام الكوفي): «يُغرب». (كتاب الثقات: ٨/ ١٠٠)، وقال فيه ابن حجر: «صدوقٌ» (التقريب: ص: ١٠٦).

وقال في ترجَمة (أحمد بن أيوب الضَّبِّيّ): «ربما أَغرب» (كتاب الثقات: ٨/ ١٩)، وقال فيه ابن حجر: «مقبولٌ» (تقريب التهذيب: ص: ٧٧).

ومما يَدُلُّ على أنَّ الثقة قد يُغرب ولا يؤثر ذلك فيه، قولُ ابن حجر في ترجَمة (إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الأموي مولاهم الحَرَّاني): «ثقةٌ، يُغرب»، والله أعلم. (انظر «تقريب التهذيب» ص: ١٠٩).

رُبَّمَا خَالَفَ:

أي رُبَّما خالَف الثقاتِ، فروى غير ما رووا، وهذا مثل عباراتهم: (رُبَّما أَخْطأ)، و(رُبَّمَا أَغْرَبَ) و(رُبَّما يَهِمُ)، انظر تعريف كلٍّ منها في بابها.

رُبَّمَا لُقِّنَ:

قَبُول الراوي التلقينَ في الحديث، إنما يَضُرَّ ذلك إذا لم يُحدِّث من أصلٍ صحيحٍ، بخلاف ما إذا حدَّث من ذاكرته. (انظر «تدريب الراوي»: ١/ ٢٢٧).

مثال مَن وُصِفَ بقريبٍ من ذلك: (بَكْرُ بن بَكَّار أبو عَمْرٍو القَيْسِي) في «ميزان الاعتدال». (١/ ٣٤٣): قال ابنُ حِبَّان: «ثِقَةٌ، رُبمَّا يُخْطِىء».

رُبَّما يُخَالِفُ:

انظر: «رُبَّما خَالَفَ».

رُبَّمَا يَهِمُ:

هذا اللَّفْظُ مثل: (ربَّما أَخْطأَ) رتبةً ومعنىً، وهو يُطْلَق على الثقة كما يُطْلَق على مَن دونه، فيقال: (ثقةٌ يَهِمُ)، أو: (له أوهامٌ) أو: (صَدُوقٌ يَهِمُ)، أو: (له أوهامٌ)، ونحو ذلك، فإذا أُطلِق على الثقة بأنه يَهِمُ؛ فإنَّ ذلك يقصر به عن درجة الثقة الذي لا يَهِمُ، وكذلك إذا قيل في الصَّدوق: إنه يَهِمُ؛ فإنه يقصر به عن درجة الصدوق الذي لا يَهِمُ، ولهذا نرى الحافظ ابنَ حجر رحمه الله تعالى في «التقريب»، جَعل درجة الصَّدوق الذي يَهِمُ، أو له أوهامٌ، أو يُخطِىء، أو الذي تغيَّر بأَخَرَةٍ قاصِرةً عن درجة الصَّدوق الذي لا يَهِمُ، أو من قيل فيه: (لابأسَ فيه)، أو: (ليس به بأسٌ)، فالأوَّلُ حديثُه ضعيفٌ، والثاني حديثُه حَسَنٌ، والله أعلم. (انظر: «معجم مصطلحات علوم الحديث»: ص ١٠٨).

الرُّتْبَةُ:

أي: الدَّرَجَةُ.

رُتْبَةُ الثِّقَاتِ:

الدَّرجة التي إذا بَلَغها الراوي صار ثقةً.

رِجَالُ الْحَدِيْثِ:

أي رواةُ الحديث.

رِجَالُهُ ثِقَاتٌ:

يُنْتَبه لهذه العبارةِ، إنَّها لا تَدُلُّ عند إطلاقها على صحة الحديث، أو الإسنادِ؛ لأنه قد يكون رجالُ الإسنادِ ثقاتٌ غير أنَّه منقطعٌ.

رِجَالُهُ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدِهِما:

انظر «رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيْحِ».

رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيْحِ:

يَحْكُم بعضُ العلماء على الإسناد بأنَّ رجالَه رجالُ الصحيح، كما يفعله الهَيْثَمي في «مجمع الزوائد»، ويُطِلق بعضٌ آخرون، فيقولون: رجالُه رجال «التهذيب»، وكلُّ هذا لا يعني به بأنَّ الإسناد صحيحٌ لاحتمال أن يكون فيه شذوذٌ، أو عِلَّةٌ قادحةٌ.

فيَغْتَرُّ من لا دراية له بعلم الحديث بأنَّ الحديثَ صحيحٌ. والصَّوابُ: أنه لا يَلْزَمُ ذلك حتى يخلو الإسنادُ من الشذوذ والعِلَّة القادحة.

وكذلك قولُهم: «رجالُه رجالُ الشَّيْخَيْن أو أحدهما»، أو «على شرط الشيخين أو أحدهما». فهذا لا يعني أيضاً عند المحقِّقين من علماء الحديث أنه صحيحٌ، فإنَّ شرط الشيخين يتوقَّف على النظر على أي وجهٍ رَوَيا.

فقد وُجِدَ في رجال الشيخين مَن هم (صدوقٌ) أو دونه، إلَّا أنَّ حديثهم في الصحيحين يُحْكَمُ عليه بالصحة، وفي غيرهما يُحْكَم عليه بما يستحقون، ونجد هذا كثيراً في «مستدرك الحاكم»، فإنه ـ رحمه

الله تعالى ـ لمجرَّد رجال أحدهما يحكم بأنه على شرطه.

قال الحافظُ ابن حجر: «ولا يَلْزَمُ مِنْ كَوْن رجالِ الإسناد من رجال الصحيح أن يكون الحديثُ الواردُ به صحيحاً، لاحتمال أن يكون فيه شذوذٌ أو عِلَّةٌ» (النكت: ١/ ٢٧٤).

مثاله: (هُشَيْم بن بَشِيْر السُّلَمي، عن الزُّهْري)، فكلٌّ من هُشَيْم، والزهري أخرجا له، فهو على شرطهما، فيقال: بل ليس على واحدٍ منهما؛ لأنهما إنما أخرجا عن هُشيم من غير حديث الزهري، فإنه يُضَعَّف فيه؛ لأنه كان دخل إليه فأخذ عنه عشرين حديثاً، فلقيه صاحبٌ له وهو راجعٌ، فسأله رؤيتَها، وكان ثَمَّ ريحٌ شديدةٌ، فذَهَبَتْ بالأوراق من يد الرجل، فصار هُشيم يحدِّث بما عَلِقَ منها بذهنه، ولم يكن أَتْقَنَ حِفْظَها فوَهِمَ في أشياء منها، فضُعِّف في الزهري بسببها.

(انظر: «الباعث الحثيث» ص:٣٧، و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ١٥٢).

رِجَالُ الصَّحِيْحِ:

انظر: «رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيْحِ».

رِجَالُهُ لابَأْسَ بِهِم:

هذا مثلُ قَوْلِهِم: «إسنادُه لابأسَ به» انظر معناه في حرف الألف.

رَجَعَ:

وهي كلمةٌ يكتبها بعضُ المحدِّثين عند تخريج السَّاقط في الحواشي، وهي (اللَّحْق)، وهي تُعادل (صَحَّ).

رَجُلٌ:

أَدْرَجَ الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في المنقطع الإسنادَ الذي

ذُكِرَ فيه بعضُ رُواته بلفظٍ مُبْهَمٍ، نحو: «رَجُل» أو «شَيْخ» إذا لم يَعْرِفْ اسمَه.

مثاله:

مثالُ ذلك الحديث الذي رواه الجُرَيْرِيُّ عن أبي العلاء بن عبد الله ابن الشِّخِّيْر، عن رَجُلَيْن من بني حَنْظَلة، عن شَدَّاد بن أَوْسٍ، قال: «كان رسولُ الله ﷺ يعلِّم أحدَنا أن يقول في صلاته: «اللَّهُمَّ إنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ في الأمرِ والعَزِيْمَةَ على الرُّشْد...» الحديث.
(المعرفة: ٢٧ ـ ٢٨).

وهذا يُفيدنا التَّنَبُّهَ إلى هذا الاصطلاح عند الحاكم خاصةً في مؤلَّفاته الحديثية.

أمَّا عبارات أهل هذا الفَنِّ، فقد جَعلتْ ذلك «متصلاً في إسناده مُبْهَمٌ»، قال الحافظ العلائي: «والتحقيق: أنَّ قول الراوي عن (رَجُلٍ) ونحوه متصلٌ، ولكن حُكمه حكم المنقطع لعَدمِ الاحتجاج به».
(انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٦٩).

رَجُلُ سُوءٍ:

أي: كَذَّابٌ يضع الحديثَ.

مثال من وُصِف بذلك:

١ ـ نُقَيْع بن الحارث أبو داود الأعمى الهَمْداني الدَّارِمي الكوفي القاصّ.

قال يحيى بن مَعِين: «أبو داود النَّخعي، رَجُل سوء، كذَّابٌ يضع الأحاديثَ، وانصرفنا من عند (هُشَيْم) في أبواب الطَّلاق، فقال: ليس منها شيءٌ إلا وعندي بإسنادٍ ـ كان يدخل فيضع الحديثَ ثم يخرج».

وقال أيضاً: «سمعتُ أبا داود النخعي يقول: «حَدَّثني خُصَيْفُ وخَصَّاف ومُخَصِّف، كَذِبٌ كلُّه» (تاريخ بغداد: ٩/ ١٩، و«الجرح والتعديل» ٤/ ١/ ٤٩٠).

٢ ـ طلحة بن زيد الرَّقِّي، وقيل الكوفي.

قال عليُّ بن المَدِيني: «كان طلحةُ بن زيد سَيِّئاً يضع الحديثَ». (ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٣٨).

الرِّحْلَةُ:

أي: الرِّحلةُ إلى الشيخ أو الرَّاوي لتَلَقّي الحديث.

انظر: «الرِّحْلَةُ في طَلَبِ الْحَدِيْثِ».

الرِّحْلَةُ في طَلَبِ الْحَدِيْثِ:

هي الخروجُ إلى الأمصار لملاقاة الشيوخ، وأخذِ الحديث عنهم بأحد طُرق التحمُّل المعروفة.

ولمَّا كان الحديثُ النبويُّ هو المصدرُ الثانيُ للإسلام، وكان منه بهذه المثابة فقد أعطاه العلماءُ غايةَ اهتمامهم، وبذلوا من أجل الحديث وأسانيده كلَّ ما في وُسْعِهم، حتى رحلوا المسافاتِ البعيدةَ، على بعد الشُّقة وعظم المشقَّة، طلباً للحديث وبحثاً عن أسانيد الأحاديث، بل عن إسناد الحديث الواحد امتثالاً لأمر الله تعالى، وتحقيقاً لما حَثَّ عليه النبيُّ ﷺ المسلمين:

قال تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةًۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وقال ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيْقاً يَلْتَمِسُ فِيْهِ عِلْماً سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقاً إلى الجَنَّةِ».

وقد كانت الرحلةُ في طلب الحديث من لوازم طريقة المحدِّثين ومنهجهم في التحصيل العلمي، قال الإمامُ ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص: ٢٤٥): «وإذا فَرَغَ من سماع العوالي والمهمَّاتِ التي ببلده فلْيَرْحَل إلى غيره».

وقال يحيى بن مَعِين: «أَربعةٌ لا تَأْنَسْ منهم رُشْداً: حارس الدَّرْب، ومنادي القاضي، وابن المحدِّث، ورجلٌ يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث». (علوم الحديث: ص:٢٤٦).

ويبدو أثرُ الرحلة للناظر في أسانيد الأحاديث واضحاً جلياً؛ فإذا ما تناولنا أيَّ إسنادٍ منها ودرسنا تاريخَ رواته نجد في أغلب الأحيان أنهم ينتمون إلى أكثر من موطنٍ، بل ربما وجدنا كلَّ واحدٍ منهم من بلدةٍ، جمعت الرحلةُ في طلب الحديث شَتَاتَهم وقَرَّبَتْ بُعْدَ ما بينهم حتى تسلسلوا في قرنٍ واحدٍ في سند الحديث الواحد... !!

أهـداف الرحلة عند المحدِّثين:

وللرحلة أهدافٌ ومقاصدٌ جليلةٌ لدى أهل الحديث، نوضِّح أهمَّها فيما يلي:

١ ـ تحصيل الحديث:

ولعلَّ هذا أوَّل أسبابِ الرحلة، خصوصاً في عهود الإسلام الأولى، ومنه جاءت رحلات الصحابة ثم التابعين، وهكذا...

وذلك أنَّ الصحابة رضي الله عنهم تفرَّقوا في البلاد، ومع كلِّ واحدٍ منهم علمٌ حَمَله عن النبي ﷺ، وإنْ كان هناك عددٌ منهم نستطيع أن نقول إنهم كانوا يحملون جملةَ الحديث، وهم الذين كان الخلفاء يُرْسِلونهم إلى البلاد دُعاةً ومعلِّمين، مثل عبد الله بن مسعود في العِراق، وأبي الدَّرْداء في الشام...

ثم انتشر علمُ الصحابة في تلامذتهم التابعين وتفرَّق بينهم، فاحتاج العلماءُ إلى تحصيل الحديث من صدور حملته استكمالاً لعلم السنَّة النبوية. وقد ضرب المسلمون في ذلك مثلاً عالياً، وبلغوا شأْواً عزيزَ المنال، حتى رحلوا في طلب الحديث الواحد.

٢ ـ التثبُّت من الحديث:

وهذا كان مقصدُ أبي أيُّوب رضي الله عنه في رحلته من المدينة المنوَّرة إلى مصر، ليتثبَّت من حديثٍ سَمِعَه من النبيِّ ﷺ لم يَبْقَ أحدٌ سمعه غيره وغير عُقْبَة بن عامر. (انظر «الرحلة في طلب الحديث: ص: ١١٨ ـ ١١٩).

٣ ـ طلبُ العُلُوِّ في السند:

والعُلُوُّ في السند: قِلّةُ عدد الوسائط في سند الحديث مع اتصال السند.

ويحصل العُلُوُّ بأن يسمع المحدِّثُ حديثاً من راوٍ عن شيخٍ موجودٍ، فيذهب المحدِّثُ إلى ذلك الشيخ ويسمعه منه، وهكذا يَقِلُّ عَددُ وسائط النقل في السند.

وللعُلُوِّ فائدةٌ عظيمةٌ، هي أنه يبعد الإسنادَ من الخَلَلِ؛ لأن كل رجلٍ من رجاله قد يحتمل أن يقع من جهته خللٌ في النقل، فإذا قلَّت الوسائطُ؛ تَقِلُّ جهاتُ الاحتمال للخلل، فيكون علوُّ السند قوةً للحديث.

لذلك عُنِيَ المحدِّثون بالعلو عنايةً كبيرةً، وألَّفوا فيه المصنَّفات وتجشَّموا لتحصيله المشقَّات، حتى رحلوا إلى الأقطار النائية سَعْياً وراء علوِّ السند، ما إن يسمع أحدُهم بحديثٍ عن محدِّثٍ في عصره حتى يرحل إليه ليسمعه منه مباشرة.

قال الإمام أحمد بن حنبل: «طلب الإسناد العالي سُنَّةٌ عمن سلف».

وقيل ليحيى بن مَعِين في مرض موته: «وما تشتهي؟»، قال: «بيتٌ خالي، وإسنادٌ عالي!». (علوم الحديث: ص: ٢٤٦).

٤ ـ البحث عن أحوال الرواة:

وذلك لأن معرفة أداء الراوي للحديث كما سمعه هو المقصدُ الذي عليه مدارُ هذا العلم، ومن أجله بُذِلَتْ كلُّ الجهود، ووُضِعَتْ قواعدُ النقد، فكان لا بُدَّ من تقصِّي أحوال الرواة وأخبارهم حتى يتميَّز مقبولهم من مردودهم.

٥ ـ مذاكرة العلماء في نقد الأحاديث وعللها:

وهو فنٌّ جليلٌ يحتاج إلى عُمْق النظر وتقصِّي الأسانيد والروايات، لذلك قال العلماء: إنَّ التعمُّقَ فيه وتحصيلَ الملكة العلمية لا يَتِمُّ إلا بالمجالسة والمذاكرة ولقاء جَهَابِذَة الفَنِّ.

وكان سفيان بن عُيَيْنَة بمكَّة يرحل إليه عليُّ بن المَدِيني من العِراق للمذاكرة في ذلك، فقال ابن عيينة: «يلومونني على حبِّ علي ابن المَدِيني، والله لما أتعلَّم منه أكثر مما يتعلَّم مني....» وقال يحيى القطان: «أنا أتعلَّم من عليٍّ أكثر مما يتعلَّم مني».

وكان الإمامُ أحمد بن حنبل يصلِّي من الليل مئةَ ركعةٍ وأكثر، فإذا زاره يحيى بن مَعِين اكتفى بالقليل من النافلة وجلس للمذاكرة مع يحيى، فقال له ابنُه في ذلك؟ فقال: «يا بُنَيَّ إنَّ ما يفوت من النافلة يُدْرَك، لكن إذا فاتَ ما عند هذا الفتى لا يُدْرَك».

أشهر الكتب في الموضوع:

١ ـ **الرحلة في طلب الحديث**: للحافظ أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة: ٤٦٣هـ).

٢ ـ صفحات من صبر العلماء علىٰ شدائد العلم والتحصيل:
للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (المتوفىٰ سنة: ١٤١٧هـ).

الرِّحْلَةُ لِلْحَدِيْثِ:

انظر «الرِّحْلَة في طَلَبِ الحَدِيْثِ».

رُدَّ حَدِيْثُهُ:

أو (رَدُّوْا حديثَه)، أو (مَرْدُوْدُ الحديثِ)، كلُّ هذه الألفاظِ بمعنىً واحدٍ، وهي تَدُلُّ **على** تَرْك حديث الرَّاوي ورَدِّه، وعَدَمِ الاحتجاج به.

وهي من المرتبة الثالثة **من** مراتب الجرح عند: العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ولا للاعتبار.

رَدُّوْا حَدِيْثَهُ:

انظر: «رُدَّ حَدِيثُه».

رِضَا:

في اللغة: رَجُلٌ رِضَا من قومٍ رضا: قنعان مرضيّ، وصفوا بالمصدر.

قال زُهَيْر: هم بيننا فهم رضا وهم عُدولٌ. والرضي: المرضي.
(انظر: «لسان العرب»).

وفي الاصطلاح: هو عند علماء الحديث بمعنى (ثقة) أو (عَدْل)، وهذا التعبيرُ عن (العدل) أو (الثقة) بلفظ (الرِّضَا) كثيرٌ جدّاً في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرَّازي.

الشواهد:

١ ـ قال ابنُ أبي حاتم في ترجَمة (عبد الله بن رجاء بن عمر الغُدَاني البَصْري، المتوفىٰ سنة: ٢١٩هـ): «ثقةً رِضاً» (انظر «الجرح والتعديل» ٢/ ٢: ٥٥).

٢ ـ وقال في ترجَمة (أحمد بن خالد الخلاَّل الفقيه، المتوفىٰ سنة: ٢٤٦هـ): «كان خَيِّراً، فاضلاً، عَدْلًا ثقةً، صدوقاً رِضاً» (انظر «تاريخ بغداد» ٤/ ١٢٦).

الرِّضَا:

انظر: «رِضَا».

رَضِيَ:

هو رَمْزُ «رَضِيَ الله عنه»، ولكنه يُكْرَه عند المحدِّثين كتابته بالرَّمْز.

الرَّفْضُ:

انظر: «الرافضة».

الرَّفْعُ:

انظر «المَرْفُوع» في حرف الميم.

رَكَاكَةُ اللَّفْظِ والْمَعْنَىٰ:

أي: رداءتهما، بحيث يعلم العارفُ باللغة العربية الفصيحة أنه لا يَصدر عن فصيح اللِّسان، فضلاً عن أفصح الفصحاء، وأبلغ البُلغاء: سيدنا رسول الله ﷺ، مثل الحديث الذي يقول: «إنَّ للهِ مَلَكاً من حجارةٍ، يُقال له عِمارة، يَنزل علىٰ حمارٍ من حجارة كلَّ يومٍ، فيُسَعِّر الأسعار». هو رديء اللَّفظ والمعنىٰ. (انظر: «المنار المنيف» ص: ١٨٣).

رُكْنُ الكَذِبِ:

من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهلها للاحتجاج به ولا للاعتبار.

رُكْنٌ مِنْ أَرْكانِ الكَذِبِ:

من أَشَدِّ عبارات الجَرْح، لا تَحِلُّ روايةُ من وُصِفَ بها.

الشاهد:

في «لسان الميزان» (٢/ ١٨١) في ترجمة (إسماعيل بن يحيى عُبَيْد الله بن طلحة بن عبد الله... أبي يحيى التَّيْميُّ) عن أبي سِنَان الشَّيْباني، وابن جُرَيج، ومِسْعَرٍ: بالأباطيل.

قال صالحُ بن محمَّد جَزَرَةَ: «كان يضعُ الحديث».

وقال الأزدي: «رُكْنٌ مِن أركان الكَذِب، لا تَحِلُّ الروايةُ عنه».

الرَّمْزُ:

ما يُرْمَزُ إلى الراوي، مثل (خ) للإمام البخاري، (فا) للفِرَبْرِي، و(س) للنَّسَفي، و(ح) لحَمَّاد ونحو ذلك.

رُمِيَ بالإرْجَاءِ:

أي: اتُّهِمَ بعقيدة (المُرْجِئَة) وهي تأخير العمل عن الإيمان، وأنَّه لا تَضُرُّ معه المعصيةُ، وقد يُطْلَق (الإرجاءُ) على غير هذا، ومن (الإرجاء) ما هو غُلُوٌّ كمن يقول: إنَّ مُظْهِر الشهادتين يدخل الجنَّةَ، وإنْ لم يعتقد ذلك بقلبه. (انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي: ١/ ١٦٦).

رُمِيَ بالاِعْتِزَالِ:

أي اتُّهِمَ بالانتساب إلى مذهب (المعتزلة)، (أصحاب واصِل بن عطاء الغَزَّال، المتوفى سنة: ١٣١ هـ)، ومذهبهم في الصفات هو التعطيلُ والنفيُ كالجَهْمِيَّة، وأنَّ صاحب الكبيرة ليس بمؤمنٍ ولا كافرٍ، ولكنه مُخلَّدٌ في النار، إلى غير ذلك.

انظر: «المعتزلة» في حرف الميم.

رُمِيَ بالتَّشَيُّعِ:

أي اتُّهِمَ بالإفراط في مَحَبَّة آل البيت، وتفضيل عليٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ على الشَّيْخَين (أبي بكر وعمر رضي الله عنهما)، مع سبِّ مَن حاربه من الصحابة، فإن كَفَّر الشيخين أو انتقص منهما؛ فهو (الرَّافِضِيُّ).

قال الحافظُ الذَّهبي: «فالشِّيْعيُّ الغالي في زمان السَّلَف وعُرْفِهم هو: مَنْ تكلَّم في عثمان، والزُّبَيْر، وطلحة، ومعاوية، وطائفةٍ ممَّن حاربَ علياً رضي الله عنه وتعرَّض لسَبِّهم، والغالي في زماننا وعُرْفِنا هو الذي يكفِّر هؤلاء السادةَ، ويتبرَّأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالٌّ معثرٌ». (ميزان الاعتدال: ١/ ١٦٦).

رُمِيَ بالزَّنْدَقَةِ:

يذكر الإمام النَّووي أنَّ (الزِّنْدِيق) هو الذي يُنكِر الشَّرْعَ جملةً. (انظر: «شرح صحيح مسلم» ١/ ١٥٧).

وبالتَّتَبُّع في أحوال الزنادقة، تبيَّن أنهم هم الذين كانوا يُطْلَق عليهم المنافقون في صدر الإسلام؛ لأنَّ هؤلاء (الزنادقة) يُظهِرون للناس الصَّلاحَ والاستقامةَ، وفي الخفاء يكيدون للإسلام ويعملون على هَدْمِهِ.

فكان من هؤلاء (محمد بن سعيد المَصْلوب الشَّامي)، قال الإمامُ أحمد بن حنبل: «قَتَله المنصورُ على الزندقة، وصَلَبَه». (انظر: «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص ١١٣ و«تقريب التهذيب»).

رُمِيَ بالرَّفْضِ:

أي: أنَّه يَدِيْنُ بمذهب (الرافضة) المتمثِّل في سَبِّ الصحابة، والحَطِّ على الشَّيْخَيْن (أبي بكر وعمر) ـ رضي الله عنهما ـ خاصَّةً.

انظر: «الرافِضَةُ» في حرف الرَّاء.

رُمِيَ بالقَدَرِ، أو تُكُلِّم فيه للقَدرِ: المراد بأنَّه يعتقد اعتقادَ (القدرية) النُّفَاة، وهو: أنَّ أفعال العباد وإنْ كان الله يعلمها، غير أنها تقع بغير إرادته وقدرته وخلقه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. («معجم مصطلحات الحديث» ص ١١٣).

انظر «القدرية» في حرف القاف.

رُمِيَ بالْكَذِب:

أي: قيل فيه: كَذَّابٌ، وعليه فتكون هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح والذَّهبي، والعِراقي والسُّيوطي، ومن الثانية عند: السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ولا للاعتبار.

رُمِيَ بالنَّصَب:

أي: اتُّهِمَ بمُعَاداة عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وبُغْضِه.
انظر: «الناصبة» في حرف النون.

رُمِيَ بَرأْيِ الخَوَارِجِ:

الخوارج هم الذين خرجوا على عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه وقاتلوه بسبب التحكيم، ومذهبهم التبرؤ من عثمان وعلي رضي الله عنهما، والخروج على الإمام إذا خالف السُّنَّة، وتكفير فاعل الكبيرة، وتخليده في النار.

انظر «الخوارج» في حرف الخاء.

رُمِيَ برأي جَهْم:

أي اتُّهِمَ بعقيدة (الجَهْمِيَّة) المنسوبة إلى (جَهْم بن صَفْوان، المتوفىٰ سنة ١٣١ هـ)، وعقيدتهم: نفي الصفات عن الله، وتأويلها لزعمهم أنَّ في إثباتها لله تعالى تشبيهاً له بالمخلوق، إلى أشياء أخرى في القدر والإيمان. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص ١١٣).

انظر: «الجهمية» في حرف الجيم.

الرُّواةُ:

جمع (راوٍ)، وهو ناقِلُ الحديثِ بإسنادِه.

رَوَاهُ الأَرْبَعَةُ:

المراد بهم: أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابنُ ماجَهْ.

رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ:

هم أصحاب السُّنَن الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابنُ ماجَهْ.

روَاهُ الثَّلاثَةُ:

المراد بهم: أبو داود، والترمذيُّ، والنَّسَائيُّ.

رواهُ الجَمَاعَةُ :

المقصود بـ (الجماعة) أصحاب الكتب السِّتَّة، مع الإمام أحمد بن حنبل.

رَواهُ الخَمْسَةُ :

المراد بهم: أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابنُ ماجَهْ، وأحمد (أي ما عدا البخاري ومسلم).

رَواهُ السَّبْعَةُ :

المرادُ بهم: الإمام البخاري، ومسلمٌ، وأبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابن ماجَهْ، وأحمدُ بن حنبل.

رَواهُ السِّتَّةُ :

المقصود بهم : الإمام البخاري ، ومسلمٌ ، وأبو داود ، والترمذي، والنَّسائي، وابن ماجَهْ، أي: أصحابُ الكتب السِّتَّة.

رَواهُ الشَّيْخَانِ

المراد بهما : الإمام البخاري، والإمام مسلمٌ.

رَواهُ بِصِيْغَةِ التَّمْرِيْضِ :

انظر : «التمريض في الرواية» في حرف التاء.

رَواهُ بِصِيْغَةِ الجَزْم :

انظر : «الجزم في الرواية» في حرف الجيم.

رَواهُ بِلَفْظٍ مُقَارَبٍ :

هذا مثلُ قولِهم : «رواه بنَحْوِه».

رَوَاهُ بِلَفْظِهِ:

هذا الاصطلاحُ يستعمله المخرِّجون عند سياق الأسانيد لحديثٍ ما، فإذا كانت ألفاظُه هي نفسها ألفاظ الحديث الأصل، وإنْ كان فيها تقديمٌ وتأخيرٌ قالوا: (رواه بلفظه)، وهذا عندهم لا يشعر بالمساواة في كلِّ شيءٍ، فإنَّ المراد اللفظ فقط دون أيِّ اعتبارٍ. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص ١١٥).

رَوَاهُ بِمِثْلِهِ:

الصحيحُ في هذا أنَّه لا يجوز للمخرِّج أن يقول عن حديثٍ ما: إنَّه (رواه فلان بمثله) وبينهما اختلافٌ ولو كان يسيراً؛ لأنه لا مثلية مع وجود الاختلاف، والذين أجازوا ذلك بناءً على جواز الرواية بالمعنى لا حُجَّةَ لهم؛ لأن من يروي بالمعنى لا يدَّعي المثليةَ بخلاف من يقول بمثله، فإنه يجزم بها، فكان لا بُدَّ من أن يكونا سواء. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص ١١٥).

قال الحاكم رحمه الله: «إنَّه لا يَحِلُّ للمحدِّث أن يقول: (مِثْلُه) إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظٍ واحدٍ، ويَحِلُّ أن يقول: (نَحْوُه) إذا كان على مثل معانيه»، (علوم الحديث: ص ٢٠٨).

وما وُجِدَ في تخاريج العلماء على خلاف ذلك فهو تَجَوُّزٌ منهم ـ رحمهم الله ـ في قولهم (مثله).

رَوَاهُ بِمَعْنَاه:

ويقال هذا في الحديثَيْن اللَّذَيْن اختَلَفَ لفظُهما واتَّفق معناهما.

رَوَاهُ بِنَحْوِهِ:

يقال هذا فيما إذا كانت ألفاظُ الحديثَيْن متقاربةً أو أكثرها، وقد

بيَّنه الحاكُم ـ رحمه الله ـ قال: «ويَحِلُّ أن يقول: (نَحْوُه) إذا كان على مثل معانيه».

ومراده بذلك: أنَّه إذا كانت أكثرُ ألفاظ الحديثِ المُخَرَّجِ موجودةً في الأصل جازَ له أن يقول: (نَحْوُه) (انظر: «علوم الحديث» ص: ٢٠٨).

رَوَوْا عَنْهُ:

انظر: «رَوَى النَّاسُ عنه».

الرِّوَايَةُ:

لغةً: نَقْلُ الحديث أو الشِّعْرِ إلى الغير. يقال: «رَوَى الحديثَ والشِّعْر يَرْوِيْه روايةً». (لسان العرب: ١٤/ ٣٤٨).

واصطلاحاً: هو حَمْلُ الحديث ونَقْلُه، وإسنادُه إلى من عُزِي إليه، بصيغةٍ من صِيَغ الأداء (انظر مقدمة «تدريب الراوي» ١/ ٤٠).

وقال بعض المحدِّثين: هي الإخبارُ عن عامٍّ لا ترافُعَ فيه إلى الحكَّام، وخلافها الشهادة، ولها أحكامٌ مذكورةٌ في كتب أصول الحديث. (انظر «معجم مصطلحات توثيق الحديث» ص: ٣٧).

رِوَايَةً:

قولُهم هذا: (روايةً)، أو (يَرْفَعُهُ)، أو (يَنْمِيْهِ) وشِبْهُه مرفوعٌ عند أهل العلم.

رِوَايَةُ الآبَاءِ الرُّواةِ عن الأبْنَاءِ:

انظر « الآباء الرُّواة عن الأبناء » في حرف الألف .

رِوَايَةُ الأَبْنَاء الرُّوَاةِ عن الآبَاءِ:

انظر « الأبناء الرُّواة عن الآباء » في حرف الألف .

رِوَايَةُ الأَقْرَانِ:

انظر «الأقران» في حرف الألف.

رِوَايَةُ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ:

لغةً: مَرَّ المعنى اللُّغَوِي لـ «الرواية» في تعريفها في حرف الراء.

واصطلاحاً: هو أن يَرْوِيَ الكبيرُ القدر، أو السِّنِّ، أو هما عمن هو دونه في كلٍّ منهما، أو فيهما ـ أي القدر والسِّنِّ. (الباعث الحثيث: ص: ١٨٤).

فائدة معرفته:

١ ـ أن لا يُتَوَهَّم كونُ المروي عنه أكبر، أو أفضلُ من الراوي، نظراً إلى أنَّ الأغلب كون المرويِّ عنه كذلك فيجهل منزلتهما.

٢ ـ أن لا يُظَنّ أنَّ في السَّند انقلاباً.

٣ ـ التنويهُ من الكبير بذكر الصغير، وإلفاتُ الناسِ إليه في الأخذ عنه، كما قيل: «لا يَنْبُلُ الرجلُ حتى يأخذ عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه».

مثاله:

١ ـ أن يكون الراوي أقدم طبقةً وأكبر سِنّاً من المروي عنه، كرواية الزهري عن مالك بن أنس.

٢ ـ أن يكون الراوي أكبرَ قدراً من المروي عنه لعِلْمِه وحِفْظِه، كرواية مالك عن عبد الله بن دينار.

٣ ـ أن يكون الراوي أكبر من الوجهين معاً، كرواية عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصُّوري، وكرواية الصحابة عن التابعين. (انظر: «التبصرة» ٣/ ٦٤ ـ ٦٦).

ومن «رواية الأكابر عن الأصاغر» نوعٌ طريفٌ؛ هو رواية صحابيٍّ، عن تابعيٍّ عن صحابيٍّ، وإنْ كان نادراً، مثل حديث السَّائب بن يزيد الصحابي، عن عبد الرحمن بن عبد القارّي التابعي، عن عمر بن الخطَّاب، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ نامَ عَنْ حِزْبِهِ، أو عن شَيْءٍ منه، فَقَرأهُ فيما بَيْن صلاة الفَجْر وصلاة الظُّهْر؛ كُتِبَ له كأنَّما قرأه من اللَّيْل...». (رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل...، برقم: ١٧٤٥).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ - كتاب ما رواه الكبارُ عن الصِّغار، والآباء عن الأبناء: للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس بن المِنْجَنيقي البغدادي الورَّاق، نزيل مصر (المتوفىٰ سنة: ٣٠٤ هـ).

الرِّوَايَةُ بِاللَّفْظِ:

هي أن يؤدِّي الرَّاوي المَرْوِيَّ علىٰ لفظه الذي سمعه من شيخه من غير تغييرٍ فيه أو تبديلٍ، أو تقديم أو تأخيرٍ، أو زيادةٍ أو نُقصانٍ، إذا توفَّرت فيها شروطُ الصحيح، أو الحَسَن، لا خِلاف بين الأئمة في جوازها وقبولها.

الرِّوَايَةُ بالمعنى:

لغة: انظر المعنى اللُّغَويّ لـ «الرواية» في حرف الرَّاء.

واصطلاحاً: هي إبدالُ ألفاظ الحديث، أو بعضها بألفاظٍ أخرى لا تخلُّ بمعناه الحقيقيِّ.

حكم الرواية بالمعنى:

اتَّفق العلماء على أنَّه لا يجوز للجاهل وللمبتدىء أن يروي الحديثَ بالمعنى.

قال الخطيبُ البغدادي في «الكفاية» (ص ٢٣٣): «وليس بين أهل العلم خِلافٌ في أنّ ذلك لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام وموقع الخطاب والمحتمل منه وغير المحتمل».

واختلفوا في جواز الرواية بالمعنى للعالم بالمعاني ومواقع الخطاب، قال ابن الصَّلاح: «فأمَّا إذا كان عالماً بذلك [أي بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يُحيل معانيها، بصيراً بمقادير التَّفاوُت بينها] فهذا ممَّا اختلف فيه السَّلَفُ وأصحابُ الحديث وأربابُ الفقه والأصول، فجوَّزه أكثرُهم، ولم يجوِّزه بعضُ المحدِّثين وطائفةٌ من الفقهاء والأصوليِّين من الشافعيين وغيرهم، ومَنَعه بعضُهم في حديث رسول الله ﷺ، وأجازه في غيره» (انظر: «علوم الحديث» ص: ١٩١).

ويجدر التنبيهُ هنا إلى أنَّه يشترط في الرواية بالمعنى أن لا يكون الحديثُ من جوامع كَلِمِهِ ﷺ ولا من الأحاديث المتعبّد بألفاظها كالتشهُّد والقُنوت ونحوِهما، بل هذه الأحاديث ممَّا اتَّفق على روايتها باللفظ. (انظر: «تدريب الراوي» ٣/ ١٠٢).

والخِلافُ في الرواية بالمعنى إنّما يجري في غير الكتب المصنَّفة، قال ابنُ الصلاح: «ثمّ إنَّ هذا الخلافَ لا نراه جارياً، ولا أجراه الناسُ ـ فيما نعلم ـ فيما تضمَّنته بطونُ الكتب، فليس لأحدٍ أن يغيِّر لفظَ شيءٍ من كتابٍ مصنَّفٍ ويُثْبِتَ بَدَلَه فيه لفظاً آخرَ بمعناه، فإنَّ الرواية رَخَّص فيها من رَخَّص لِمَا كان عليهم في ضَبْط الألفاظ والجُمود عليها من الحرج والنَّصَبِ، وذلك غيرُ موجودٍ فيما اشتملت عليه بطونُ الأوراق والكتب؛ ولأنَّه إنْ مَلَكَ تغييرَ اللفظ فليس يملك تغييرَ تصنيف غيره، والله أعلم». (انظر «علوم الحديث» ص: ١٩١).

رِوايَةُ بَعْضِ الحَدِيْثِ:

أي: روايةُ بعضِ الحديث الواحد دون بعضٍ، فمَنَعَه بعضُهم مُطْلَقاً بناءً على منع الرِّواية بالمعنى، ومَنَعه بعضُهم مع تجويزها بالمعنى، وجَوَّزه بعضُهم مُطْلَقاً.

والصحيحُ التفصيل وجوازُه من العارِف إذا كان ما تَركه غيرَ متعلِّقٍ بما رواه، بحيث لا يَخْتَلُّ البيانُ، ولا تختلف الدَّلالةُ بتركه فيما نَقَله بترك ما تركه، فيجوز هذا وإن لم تجز الرواية بالمعنى. (انظر «إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٥٧).

رِوَايَةُ الْحَدِيْثِ باللَّفْظِ:

انظر: «الرِّواية باللَّفظ».

رِوَايَةُ الحَدِيْثِ بالمَعْنَى:

انظر: «الرِّوايَةُ بالْمَعْنى».

الرِّوَايَةُ والدِّرَايَةُ:

«علمُ الرواية»: هو علمٌ يُعْلَم به أقوالُ النبيِّ ﷺ وأفعالُه وتقاريرُه، وضَبْطُها وروايتُها وتحريرُ ألفاظها.

و«علمُ دراية الحديث»: هو علمٌ يتعرَّف منه أنواعُ الرواية وأحكامها، وشروطُ الرواة وأصناف المرويات، واستخراجُ معانيها، ويحتاج ما يحتاج إليه علمُ التفسير من اللغة، والنحو، والتصريف، والمعاني والبديع والأصول، ويحتاج إلى تاريخ النقلة، والكلام في احتياجه إلى مِسْبَارٍ يميِّزه كالكلام فيما سبق، والكتب المنسوبة إلى هذا العلم. (انظر «توجيه النظر»: ١/ ٢٣ ـ ٢٤).

وقال ابنُ الأَكْفانِيّ: «علمٌ يُعْرَفُ منه حقيقةُ الرواية، وشروطُها، وأنـواعُهـا، وأحكـامُهـا، وحـالُ الـرواة، وشـروطُهـم، وأصنـافُ المرويات، وما يتعلَّق بها» (تدريب الراوي: ١/ ٤٠).

رِوَايَـةُ السَّابِق عَنِ اللاَّحِقِ:

انظر «السَّابِقُ واللاَّحِقُ» في حرف السِّين.

رِوَايَـةُ المُبْتَدِعَةِ:

اختلـف أَهْلُ العلـم فـي أهـلِ البِـدَع (كـالقَـدَرِيَّـة والـرافضـة، والخوارج) فقالت طائفةٌ: لا يُحْتَجُّ بحديثهم جملةً.

وذهبَتْ طائفةٌ إلى قبول أخبار أهل الأهواء، الذين لا يُعْرَفُ منهم استحلالُ الكَذِبِ، ولا الشهادةُ لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادةٌ.

وذهبَتْ طائفةٌ إلى قبول غيرِ الدُّعَاةِ من أهل الأهواء، فأمَّا الدُّعَاةُ فلا يُحْتَجُّ بأخبارهم.

ومنهم من ذهب إلى أنه يُقبَلُ حديثُهم إذا لم يكن فيه تقويةٌ لِبدعتهم. (انظر «جواب الحافظ المنذري عن أسئلة الجرح والتعديل» ص: ٦٧).

وقال قومٌ: تُقبَلُ روايتُه إذا لم يكن داعيةً إلى بدعته، وهذا مذهبُ الكثير أو الأكثر من العلماء، وقال أبو حاتم بن حِبَّان البُسْتِي من أئمة الحديث: الداعيةُ إلى البِدَع لا يجوز الاحتجاجُ به عند أئمتنا قاطبةً، لا أعلم بينهم فيه خلافاً.

وهذا المذهبُ الثالث أَعدَلُها وأولاها، والأَوَّلُ بعيدٌ مباعِدٌ

للشائع عن أئمّة الحديث، فإنَّ كُتبهم طافحةٌ بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثيرٌ من أحاديثهم في الشواهد والأصول».

واشترط الإمام الجَوْزَجاني شرطاً آخر لقبول رواية المبتدع غير الداعية هو أن لا يكون الحديثُ الذي رواه مؤيِّداً لبدعته، فقال: «ومنهم زائغٌ عن الحقِّ ـ أي عن السُّنَّة ـ صادقُ اللَّهْجة فليس فيه حيلةٌ إلا أن يُؤخَذ من حديثه ما لا يكون مُنْكَراً إذا لم يُقَوِّ به بدعته». (علوم الحديث: ص: ١١٤ـ ١١٥).

وأيَّد الحافظُ ابن حجر هذا الرأيَ فقال: «ما قاله ـ أي الجُوْزَجاني ـ مُتَّجِهٌ؛ لأن العِلَّة التي رُدَّ لها حديثُ الداعية واردةٌ فيما إذا كان ظاهر المروي يُوافِق مذهبَ المبتدع ولم يكن داعيةً». (انظر شرح النخبة: ص: ١٠٤).

رِوَايَةُ المُدَبَّجِ:

انظر «المُدَبَّجُ» في حرف الميم.

رَوَوْا عَنْهُ:

أو «رَوَى الناسُ عنه» أو «يُرْوَى عنه»، أو «يُرْوَى حديثُه». هذه الألفاظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الحافظ العِراقي، ومن الخامسة عند السُّيوطي، ومن السادسة عند السَّخاوي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المراتب ويُنظَر فيه للاعتبار فقط.

رَوَى أَحَادِيْثَ مُعْضَلَةً، أو: «يَرْوِي المُعْضَلاتِ»:

جاء استعمالُ (المُعْضَلِ) في كلام السَّلفِ بمعنى: الحديثِ المُنْكَرِ، أو شديدِ النَّكارةِ، أو الموضوعِ، وَقع ذلك في مَواضِعَ عِدَّةٍ

في كلامِ الجُوْزَجانيِّ، وابنِ عَديٍّ، وابنِ حِبَّان، كما وَقَع بِنَدْرَةٍ في كلامِ آخرينَ، كالبخاري، كقولِه في ترجَمة (عُمَر بن غِياثٍ): «مُعْضَلُ الحديثِ» (التَّاريخ الأوسَط ٢/ ١٨٦)، ونَقَلَه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٦/ ١١٧).

وهذا لا يَعنون به (المُعْضَلَ) بمعناه الاصطلاحيِّ الَّذي شاعَ استعمالُه عند المتأخِّرين، وكان يُذْكَرُ عند المتقدِّمين نادراً. (انظر «تحرير علوم الحديث» ص: ٦١٧).

رَوَى أَحَادِيْثَ مُنْكَرَةً

أو «يَرْوِي المَناكِيرَ»، أو «مُنْكَرُ الحديثِ».

هٰذه عبارةُ جرحٍ، لكن لا يَلْزَمُ منه جَرحُ ذاتِ الرَّاوي الَّذي وُصِفَ بها، حتَّى لا يكون في الإسناد مَن يُحمَلُ عليه سِواه، أو كان ذلك الرَّاوي لم يُعدَّل أصلاً.

والرَّاوي يأتي بالمُنكَراتِ من الرِّواياتِ، والمأخذُ فيها عليه دون سِواه من رجالِ الإسنادِ سبَبٌ شائعٌ من أسبابِ الطَّعنِ عليه، ويَنالُهُ من قَدرِ الضَّعفِ بحسبِ ما روى من المُنْكَراتِ بالنَّظَرِ إلى سائر مرويَّاته.

قال حَرْبُ بن إسماعيلَ الكِرْمانيُّ: قلتُ لأحمدَ بن حنبلٍ: قيسُ ابن الرَّبيعِ، أيُّ شيءٍ ضَعَّفَه؟ قال: «روى أحاديثَ منكرَةً». (الجرح والتعديل: ٣/ ٢/ ٩٨).

هذه العباراتُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الخامسة عند: السَّخاوي.

حُكمها:

يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاعتبار فقط.

رُوِيَ عَنْهُ:

انظر «رَوَوْا عنه».

رُوِيَ:

قال الحافظ زكي الدين المنذري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) في مقدِّمة كتابه «الترغيب والترهيب» (١/ ٥١):

«إذا كان في الإسناد من قيل فيه: كذَّابٌ، أو وَضَّاعٌ، أو مُتَّهَمٌ، أو مُجْمَعٌ على تَرْكِه، أو ضَعْفِه، أو ذاهِبُ الحديث، أو هالكٌ، أو ساقطٌ، أو ليس بشيءٍ، أو ضعيفٌ جدّاً، أو ضعيفٌ فقط، أو لم أَرَ فيه توثيقاً، بحيث لا يَتطَّرق إليه احتمالُ التحسين، صَدَّرْتُه بلفظة (رُوِيَ)، ولا أذكُرُ ذلك الراويَ، ولا ما قيل فيه البَتَّة، فيكون للإسناد الضَّعيفِ دلالتان: تصديرُه بلفظة (رُوِيَ)، وإهمالُ الكلام عليه في آخره».

رَوَى النَّاسُ عَنْهُ:

أو «رَوَوْا عنه»، أو «يُرْوَى حديثُه»، هذه الألفاظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: الحافظ العِراقي، ومن الخامسة عند: السُّيوطي، ومن السادسة عند: السَّخاوي.

حُكمها:

يَصْلُح حديثُ أهل هذه المراتب للاعتبار فقط.

رَوَى الْمَنَاكِيْرَ:

انظر «رَوَى أَحَادِيْثَ مُنْكَرَةً».

رَوَى لَهُ مَقْرُوناً

يُقْصَدُ بذلك أنَّ البخاري أو مسلماً روى له في صحيحه، لكن

لا على سبيل الاستقلال، وإنما قَرَنه بشخصٍ آخر هو أَوْثَقُ منه.

وصورةُ ذلك أن يقول: حَدَّثَني فلانٌ وفلانٌ، قالا: حَدَّثَنا فلانٌ.

وإذا كان الأمرُ كذلك فالشَّخْصُ الذي يُخْرَج له مقروناً لا يكون على شرط الصحيح، والله أعلم. (انظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١١٨).

رُوِيْنَاهُ وبُلِّغْناهُ:

أي: ما رواه لنا العَدَدُ الكبيرُ من الشيوخ وبلغوناه (علوم الحديث: ص: ٣٨٩).

وأكثر ما يستعملها المصنِّفون في سوقهم لخَبَرٍ مشهورٍ في كتبهم، فيكتفون بذلك عن الإسناد والعَزْو لشهرة الخبر المَرْوِيّ، وكثيراً ما تُسْتَعْمَل هذه العبارةُ فيما دون الموقوف ـ كالآثار وأقوال وآثار التابعين وأتباعهم.

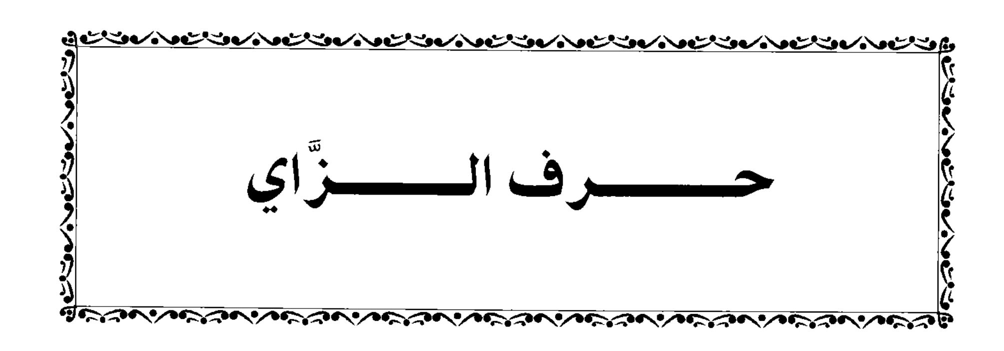
مثال ذلك:

قال السَّخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٦١) و«الإعلان بالتوبيخ» ص: (٦٨ ـ ٦٩) ما نَصُّه:

«رُوينا عن المُزَني، قال: سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فُلاَنٌ كَذَّابٌ، فقال لي: «يا إبراهيم اكْسُ ألفاظَكَ أَحْسِنَهَا، لا تَقُلْ: كَذَّابٌ، ولكن قُلْ: حديثُه ليس بشيءٍ».







حرف الزّاي

ز :

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمامُ البخاري في كتاب «جزء القراءة خلف الإمام» قاله الحافظُ المزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

وهو رَمْزٌ لـ «مسند زيد بن علي» أيضاً كما ذكره صاحبُ «مفتاح كنوز السُّنَّة».

زَائِداً:

عبارةٌ تُكْتَبُ في أوَّل الزيادة من مَتْن الكتاب.

زَاوِيَةٌ قَائِمَةٌ يَمِيْنِيَّةٌ:

وهي هكذا ⌝ ، تُوضَع في موضعِ سقطٍ بين الكلمتين، معطوفةً إلىٰ اليمين لكتابته علىٰ جهة اليمين في الهامش، ومثلها الزَّاوية القائمة اليسارية هكذا ⌞ عند كتابة السَّقط في اليسار.

زَعَمَ لَنا فُلانٌ عَنْ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل التي زادها الإمامُ الرَّامَهُرْمُزِيّ (انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٥٠٥).

الزَّوَائِدُ :

في اللغة :

(الزَّوائدُ) جمعُ : زيادة ، وتُطْلَق (الزيادة) في لغة العرب على النُّمو. وفي هـٰذا يقول ابن فارس: «زَيَد: الزاء والياء والدال أصلٌ يدلُّ على الفضل، يقولون: زاد الشيءُ يزيد فهو زائدٌ، ويقال شيءٌ كثيرُ الزيايد، أي: الزيادات، وربما قالوا: زوائد». (معجم المقاييس).

هـٰذا ويعرِّف أبو البقاء الكَفَوي (الزيادةَ) بقوله: «هي أنْ ينضم إلىٰ ما عليه الشيء في نفسه شيءٌ آخر»، ويقول أيضاً: «والشيء لا يوصف بالزيادة إلَّا إذا كان الزائد مقدَّراً بمقدارٍ معيَّنٍ من جنس المزيد عليه، وقد تتحقَّق الزيادةُ من غير جنسه، وحول الزيادة يقول: «والزيادة كما تُستعمل بمعنىٰ الزائد المستدرك، وهو المعنىٰ المشهور، كذلك تُستعمل فيما يَتِمّ به الشيء، ويكمل به في عين الكمال».

وحول نوع الزيادة يقول: «والزائد في كلامهم لا بُدَّ أن يفيد فائدةً معنويةً أو لفظيةً، وإلَّا كان عبثاً، أو لغوياً». (الكليات: ٢/ ٤٠٦).

هـٰذا ما وقفتُ عليه من تعريف للزائد عند أهل اللغة، ويلاحظ أنَّ معظم معاجم اللغة تذكر ما نقلناه عن ابن فارس، وليس فيها زيادة علىٰ المعنىٰ الذي عنده.

«الزَّائد» عند المحدِّثين :

و«الزَّائد» عند المحدِّثين هو: «كُلُّ حديثٍ تفرَّد به صاحبُ كتابٍ معيَّنٍ عن كتابٍ آخر معيَّنٍ بتمامه، أو زيادة في متنٍ أو سندِ حديثٍ شاركه فيه، وهـٰذه الزيادة تُوجب معنىً جديداً».

فقد راعينا في هـٰذا التعريف النظر إلىٰ المتن والسند معاً، والحديث بالمعنىٰ الأعم (مرفوع، موقوف، مقطوع) ونوع الزيادة عند المشاركة في الحديث، وإفادة الزيادة لحكم جديدٍ.

فالزائد عند المحدِّثين: حديثٌ زاد به صاحبُ كتابٍ معيَّنٍ، فمجموعُ الأحاديث المشتركة قد انضمَّ إليه أحاديث أخر لم يُورِدها صاحب الكتاب المعيَّن، فسمَّيناها (زوائد)، والحديث إذا تفرَّد أحدُهم فيه بزيادةٍ يدخل في مُسَمَّىٰ الزائد، فانضمامُ الزيادة إلىٰ أصل الحديث، انضمامُ شيءٍ آخر إلىٰ ما عليه الحديث في نفسه، يقول أبو البقاء: «والزيادة كما تُستعمل بمعنىٰ الزائد المستدرك، وهو المعنىٰ المشهور، كذلك تُستعمل فيما يتم به الشيء، ويكمل به في عين الكمال» . (الكليات: ٢/٤٠٧).

بهٰذا يظهر انسجامُ التعريف المختار عند المحدِّثين مع تعريف أهل اللغة، والله أعلم. (انظر «كتب الزوائد نشأتها، أهميتها» لمحمد عبد الله أبو صعليك، ص: ١٢ ـ ١٣).

كتب الزَّوائد:

عرَّف بعضُ الباحثين كتبَ الزوائد، وكان من تعريفاتهم ما يلي:

١ ـ قال الأستاذ الدكتور محمود الطَّحَّان: «هي المصنَّفات التي يجمع مؤلِّفها الأحاديثَ الزائدةَ في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرىٰ».

٢ ـ ويقول أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ: في تعريفها: «هي مصنَّفات تجمع الأحاديثَ الزائدةَ في بعض كتب الحديث علىٰ أحاديث كتب أخرىٰ دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين» . (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٢٠٦).

سأذكر هنا ما وقفتُ عليه من مصنَّفاتٍ للأئمة في هذا الفنّ، معرِّفاً بها، مراعياً في ترتيبها الأقدم وفاةً لمؤلِّفيها.

١ ـ **زوائدُ ابن حِبَّان على الصحيحين**: للإمام مُغْلَطَاي بن قَليج البَكْجَري الحَنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو في مجلَّدٍ كما قاله الحافظُ تقي الدين بن فهد المَكِّي في «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص: ١٣٩)، والظاهر أنَّ عمله هذا لم يُكْتَبْ له الذيوعُ والانتشارُ، ولم أَقِفْ على من ذكره أو أشاد به ممن صنَّف في هذا الفن أو غيرهم.

٢ ـ **غاية المقصد في زوائد المسند**: للإمام نور الدين عليّ بن أبي بكر الهَيْثَمي أبو الحسن (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

وقد جمع فيه زوائدَ «مسند الإمام أحمد» على الكتب الستة، مرتَّباً له على الأبواب، ملتزماً بذكر أسانيدها.

٣ ـ **كشف الأستار عن زوائد البَزَّار**: للإمام الهَيثمي.

وقد جَمَع فيه زائدَ «مسند البزَّار» المُسمَّى بـ «البحر الزَّخَّارِ» على الكتب الستة، وقد رَتَّبَ الكتابَ على الأبواب، وساق الأحاديثَ بأسانيدها، وقد بلغ عدد أحاديثه (٣٦٩٨) حديثاً.

٤ ـ **المقصد العلي في زوائد أبي يعلى المَوْصلي**: للإمام الهَيْثَمي.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «مسند أبي يَعْلى»، ـ الرواية المختصرة ـ على الكتب الستة، وأضاف إليه زوائد مسانيد العشرة المبشَّرين بالجنَّة من الرواية المطولة التي سمّاها «المسند الكبير» ورتَّبه على الأبواب، مورداً الأحاديث بأسانيدها.

وقد تبلغ أحاديثُه مجموعة ما يقارب ألفين وأربعمئة حديثاً».

٥ ـ **البدر المنير في زوائد المعجم الكبير**: للإمام الهَيْثَمي.

وقد جمع فيه زوائدَ «المعجم الكبير» للإمام الطَّبَراني على الكتب الستة، وهو في ثلاثة مجلَّداتٍ.

٦ ـ مجمع البحرين في زوائد المعجمين: للإمام الهَيْثَمِي.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «المعجمين»: «الأوسط» و«الصغير»، للإمام الطَّبراني، على الكتب الستة، مرتَّباً له على الأبواب مع ذكر الأسانيد.

٧ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للإمام الهَيْثَمي.

وهو موسوعةٌ حديثيةٌ قَلَّ نظيرُها بين موسوعات السُّنَّة النبوية، حيث جَمَع فيها الإمامُ الهيثمي بين كتبه الخمسة المتقدِّمة، بعد حذف أسانيدها، والكلام على مراتبها قبولاً وردّاً، مرتَّباً له على الأبواب.

٨ ـ بُغْيَة الباحث عن زوائد مسند الحارث: للإمام الهَيْثَمي.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «مسند الحارث بن أبي أُسامة» (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ) على الكتب الستة، وقد رَتَّبه على الأبواب، ذاكراً الأحاديث بأسانيدها، وعدد أحاديثه (١١١١) حديثاً.

٩ ـ مواردِ الظمآن إلى زوائد ابن حِبَّان: للإمام الهَيْثَمي.

جَمَع فيه رحمه الله زوائد «صحيح ابن حِبَّان» على «الصحيحين» للإمامين البخاري ومسلم، وقد بلغت أحاديثه (٢٦٤٧) حديثاً.

١٠ ـ إتحاف الخِيَرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة: للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكِنَاني البُوْصِيري (المتوفى سنة ٨٤٠هـ).

وقد جَمَع فيه زوائدَ عشرة «مسانيد» على الكتب الستة، وهذه «المسانيد» هي:

ـ مُسْنَد أبي داود الطَّيَالِسي سليمان بن أحمد (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ).

ـ مسند أبي بكر عبد الله بن الزُّبَير الحُمَيْدي (المتوفى سنة ٢١٩هـ).

ـ مسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَد الأَسدي (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ).

ـ مسند أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

ـ مسند إسحاق بن رَاهُوْيَه (المتوفى سنة ٢٣٨هـ) ـ القسم الموجود منه ـ.

ـ مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ).

ـ مسند أحمد بن مَنِيع البَغَوي الأصم (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ).

ـ مسند عَبْد بن حُمَيد الكَشِّي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

ـ مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة التَّميمي (المتوفى سنة ٢٨٢هـ).

«المسند الكبير» للإمام أبي يَعْلى المَوْصلي أحمد بن علي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

وقد رَتَّبَ كتابَه هذا على الأبواب في أربعة ومئة كتاب، وذكر الأحاديثَ بأسانيدها، وتكلَّم عليها ـ إلَّا قليلاً منها ـ قبولًا وردّاً.

وقد اختصره بعد أن جَرَّدَهُ من أسانيده بكتاب سَمَّاه: «مختصر إتحاف الخِيَرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة».

١١ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: للإمام البُوصيري.

جَمَع فيه زوائدَ «سنن ابن ماجه» على «الكتب الخمسة»: «الصحيحين» و«السنن الثلاثة» لأبي داود والترمذي والنَّسَائي. وعدد أحاديثه (١٣٣٩) حديثاً.

١٢ ـ **فوائد المنتقي لزوائد البيهقي**: للإمام البُوصيري.

جَمَع فيه زوائد «السنن الكبرى» للإمام البَيْهَقي أحمد بن الحسين (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ)، على الكتب الستة.

١٣ ـ **زوائد مسند البزَّار**: للحافظ ابن حَجر العسقلاني أحمد بن علي أبي الفضل (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

١٤ ـ **زوائد مسند أبي أُسامة**: للحافظ ابن حَجر.

جمع فيه زوائد «مسند الحارث بن أبي أسامة» على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد.

١٥ ـ **زوائد مسند أحمد** بن مَنِيع: للحافظ ابن حَجر.

١٦ ـ **زوائد الأدب المفرد للبخاري** للحافظ ابن حَجَر.

جمَع فيه زوائد كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري على الكتب الستة.

١٧ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد العشرة**: للحافظ ابن حَجَر.

وقد جَمَع فيه الحافظَ ـ رحمه الله ـ زوائدَ المسانيد العشرة المتقدمة عند الكلام على «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام البوصيري، على «الكتب الستة» و«مسند الإمام أحمد».

وإنما ذكَر ثمانية مسانيد فقط؛ لأن التاسع وهو «مسند إسحاق بن راهُوْيَه» لم يقف إلا على قدر نصفه فتتبَّع ما فيه، والعاشر هو «مسند أبي يَعْلى» ـ الرواية المطوَّلة ـ جمع منه الزوائد التي لم يذكرها الهيثميُّ في «مجمع الزوائد».

فموضوع كتاب «الإتحاف» و«المطالب» واحدٌ لا يختلف إلَّا في

الكتب المزيد عليها، حيث أضاف الحافظُ ابن حجر سابعاً هو «مسند الإمام أحمد».

وقد رَتَّبه على الأبواب الفقهية، ذاكراً الأحاديث الزوائد بأسانيدها، متكلِّماً على بعضها القليل قبولاً وردّاً، ثم قام باختصاره، مُجَرِّداً إيَّاه عمَّا فيه من الأسانيد، وحمل المختصرُ نفسَ اسم الأصل، والنسخة المجرَّدة هي المطبوعة المحققة المتداولة بتحقيق المحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى.

١٨ ـ **زوائد شعب الإيمان للبَيْهَقي**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو في مجلَّدٍ.

١٩ ـ **زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي**: للحافظ السُّيوطي.

زِيَادَاتُ الثِّقَاتِ:

لغةً: الزيادات: جمع (زيادَةٍ) بمعنى: النُّمُوّ، والزيادة: خلاف النُّقْصان. («لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

والثِّقات: جمع (ثِقَةٍ) والثقةُ: مصدرُ «وَثِقَ به يَثِقُ بمعنى: ائْتَمَنَه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هي ما ينفرد به الثقةُ في رواية الحديث، من لَفْظَةٍ، أو جملةٍ في السَّند أو المتن. (انظر «معرفة علوم الحديث» ص: ١٦٢).

مكان وقوع الزيادات:

في المتن: بزيادة كلمةٍ أو جملةٍ.

في الإسناد: برفع موقوفٍ، أو وصل مُرْسَلٍ.

ولكن المحدِّثين أفردوه بموضوعٍ خاصٍّ اسمُه «المزيدُ في مُتَّصِلِ الأسانيد» (انظر تعريفه في حرف الميم).

الزيادة في المتن:

أمَّا الزيادة في المَتْن فقد اختلف العلماء في حكمها على أقوال:

١ ـ فمنهم من قَبِلَهَا مُطْلَقاً سواء وقعتْ من الرَّاوي نفسه أو من غيره، وسواء كانت زيادة في اللفظ دون المعنى، أو كانت زيادة في اللفظ والمعنى.... وذهب إلى هذا القول جُمهور المحدِّثين والفقهاء.

٢ ـ ومنهم من رَدَّها مُطْلقاً، وهو محكي عن قومٍ من المحدّثين.

٣ ـ ومنهم من رَدَّ الزيادةَ من راوي الحديث الذي رواه أوَّلاً بغير زيادةٍ، وقَبِلَها من غيره. (انظر «علوم الحديث» ص: ٧٧، و«الكفاية» ص: ٤٢٤).

وقد قَسَّم ابنُ الصَّلاح الزيادةَ بحسب قبولِها ورَدِّها إلى ثلاثة أقسامٍ، وهو تقسيمٌ حَسَنٌ، وافقه عليه الإمامُ النَّووي وغيرُه، وهذا التقسيمُ هو:

١ ـ زيادةٌ ليس فيها منافاةٌ لِمَا رواه الثِّقاتُ أو الأوثقُ، فهذه حكمُها: القَبول؛ لأنها كحديثٍ تفرَّدَ برواية جملته ثقةٌ من الثِّقات.

مثاله:

ومثال هذه الزِّيادة حديثُ أُمِّ سَلَمة ـ رضي الله عنهما ـ أن النبيَّ ﷺ يقول: «الذي يَشْرَبُ في إِنَاءِ الفِضَّةِ إنَّما يُجَرْجِرُ في بَطْنِهِ نارَ جَهَنَّم».

فقد أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ من طريق نافعٍ مولى عبد الله بن عمر، وقد رواه عن نافعٍ عددٌ من الثِّقات، منهم: مالكٌ، واللَّيْثُ بن سَعْد، ويحيى بن سعيد وغيرُهم، وروىٰ عن كلِّ واحدٍ من هؤلاء عددٌ

من الرُّواة الثِّقات، وتفرَّدَ عليُّ بن مِسْهَر ـ وهو ثقةٌ ـ في روايته عن عُبيد الله عن نافعٍ بزيادةٍ ليستْ عند غيره ممَّن روى الحديث، وهي: «الذي يأْكُلُ ويَشْرَبُ في آنِيَةِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ» قال الإمامُ مسلمٌ بعد أنْ أَخرج هذه الرِّواية: «وليس في حديث أحدٍ منهم ذِكْرُ الأكلِ والذَّهَبِ إلَّا في حديثِ ابن مُسْهرٍ».

٢ ـ زيادةٌ مُنافِيةٌ لِمَا رواه الثِّقاتُ أو الأوثقُ، فهذه حُكمُها: الرَّدُّ كحُكم «الحديث الشَّاذ».

٣ ـ زيادةٌ فيها نوعُ منافاةٍ لِمَا رواهُ الثِّقاتُ أو الأوثقُ ولم يذكروها، وهذه مرتبةٌ متردِّدةٌ بين المرتبتين السابقتين.

وهذه الزيادةُ لم يَحْكُم عليها ابنُ الصَّلاح بالقَبول ولا بالرَّدِّ؛ لأنَّ أمر قبولها يعود للمجتهد، فإنْ رأى أنَّها موافقةً لأصل الحديث قَبِلَها، ومثلُ هذه الزيادةِ أحدُ أسباب اختلاف الأئمَّة.

مثاله:

ومثال هذه الزيادة: ما أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ، من طُرُقٍ كثيرةٍ عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «وجُعِلَتْ لي الأرضُ مَسْجِداً وطَهُوْراً. . .».

وجاء في حديث حُذَيْفَة بن اليَمَان رضي الله عنه زيادةٌ، وهي: «وجُعِلَتْ لنا الأَرْضُ كُلُّها مَسْجِداً، وجُعِلَتْ تُرْبَتُها لنا طَهُوْراً». روى هذه الزيادةَ أبو مالك سعد بن طارق الأَشْجَعّي، عن رِبْعي بن حِرَاشٍ، عن حذيفة.

فهذا يُشْبِه المردودَ من حيث أنَّ ما رواه الجماعةُ «عامٌّ» معنىً لشموله جميع أجزاء الأرض، وأمَّا ما رواه المنفردُ بالزيادة فـ «مخصوصٌ»؛ لأنَّه خَصَّ الطَّهورية بالتُّراب، وفي ذلك: مغايرةٌ في الصِّفة، ومخالفةٌ يختلف بها الحكمُ.

وهو يُشْبِه القسمَ المقبولَ من حيث إنه لا منافاةَ بينهما، بل يُمكِن الجمعُ بينهما.

ولذلك اختلف المجتهدون في هذا:

فذَهب الإمام أبو حنيفة ومن وافقه إلى ما دَلَّ إليه أصلُ الحديث بدون الزيادة، وأجازوا بناءً على ذلك التيمُّمَ بأيّ جزءٍ من الأرض، وقالوا: إنَّ ذِكْرَ بعض أفراد العام لا يُخصِّص.

وذهَب الإمام الشافعيُّ ومن وافقه إلى قبول هذه الزيادةِ؛ لأنها في رأيهم غيرُ منافيةٍ لأصل الحديث، بل أصلُ الحديثِ مُطْلَقٌ، والزيادةُ مقيَّدةٌ، والمُطْلَقُ يُحمل على المقيَّد، وبالتالي فإنهم لا يُجيزون التيمُّمَ إلا بالتُّراب خاصَّةً.

والخُلاصة: فإنَّ التقسيم الذي قسَّمه ابنُ الصلاح في مسألة «زيادة الثقة» تقسيمٌ وجيهٌ ورأيٌ حسنٌ.

الزِّيَادَةُ في الإسناد:

أمَّا الزيادةُ في الإسناد، فتَنْصَبُّ هنا على مسألتين رئيسيتين يَكْثُر وقوعُهما، وهما: تعارُض الوصل مع الإرسالِ، وتعارُضِ الرفع مع الوقف، أمَّا باقي صُوَر الزيادة في الإسناد فقد أفرد العلماءُ لها أبحاثاً خاصة مثلَ «المزيد في مُتَّصِل الأسانيد» انظر تعريفه في حرف الميم.

هذا وقد اختلف العلماءُ في قبول الزيادة وردِّها على أربعة أقوال وهي:

١ ـ الحُكْمُ لمن وَصله أو رَفَعه (أي: قبول الزِّيادة)، وهو قولُ جُمهور الفقهاء والأصوليِّين.

٢ ـ الحكم لمن أَرْسَله أو وَقَفه (أي: ردُّ الزيادة) وهو قول أكثر أصحاب الحديث.

٣ ـ الحكم للأكثر: وهو قول بعض أصحاب الحديث.

٤ ـ الحكم للأحفظ: وهو قول بعض أصحاب الحديث.

ومثاله:

حديث «لا نكاحَ إلَّا بِوَلِيٍّ» فقد رواه يونسُ بن أبي إسحاق السَّبِيعي، وابنُه إسرائيل، وقَيْسُ بن الرَّبيع عن أبي إسحاق مسنداً متَّصلاً، ورواه سفيان الثوري، وشعبة بن الحَجَّاج عن أبي إسحاق مُرْسَلاً. (انظر «فتح المغيث» للسخاوي: ١٩٩/١، و«الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح» ص: ٢٤٩ ـ ٢٥٢، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٣٧ ـ ١٤٠).

زِيَادَةُ الثِّقَةِ:

انظر «زِيَاداتُ الثِّقَّاتِ».

زِيَادَةُ السَّاقِطِ:

هو اللَّحْقُ، أي السَّاقطُ في الحواشي، يُسَمَّى بذلك عند أهل الحديث والكتابة.

الزِّيَادَةُ في الإِسْنَادِ:

انظر: «زِيَادَاتُ الثِّقْات».

الزِّيَادَةُ في الْمَتْنِ:

انظر: «زيادةُ الثِّقاتِ».

الزَّيْدِيَّة:

إحدى فِرَق الشِّيعة وأقربها لأهل السُّنَّة، وهم أتباعُ (زَيْد بن عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب) أيام أن بُويع بالكوفة في ولاية هشام بن عبد الملك.

هم يذهبون إلى القول بأفضلية عليٍّ على سائر الصحابة، لكنهم يتولَّون أبا بَكْرٍ وعمر رضي الله عنهما، ويرون أنَّ الخلافة في أولاد عليٍّ من فاطمة، واختلفوا في الإمامة هل هي بالنَّصِّ أو بغيره.

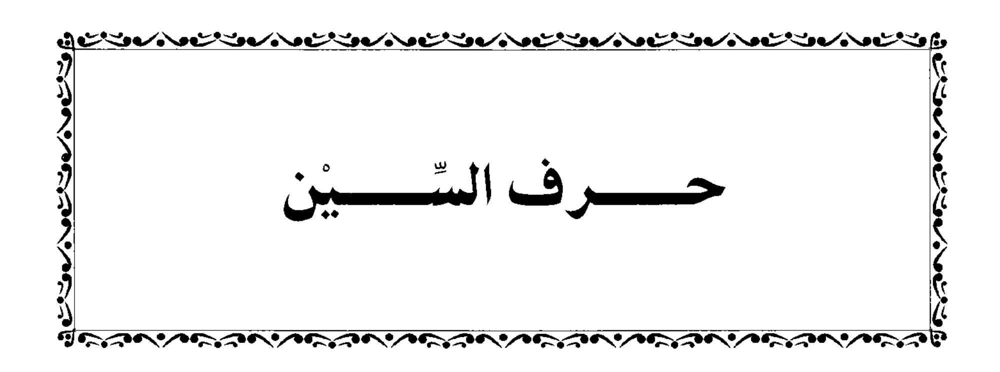
كما افترقوا في تعريف الإيمان على قولين: الإيمانُ هو المعرفةُ والإقرارُ، واجتنابُ ما جاء فيه وعيدٌ، والكفرُ ترك ما تقدَّم وفعل الإنسان لِمَا فيه وعيدٌ يُعْتَبر من باب الكفر، لكنه كفرُ النعمة، بمعنى أنَّ كفر الجحود لا يكون عندهم إلا بترك المعرفةِ والإقرارِ.

ومنهم مَنْ يرى أنَّ الإيمان إتيانُ جميع الطاعات، وأمَّا المعرفة والإقرار فليسا من مُسَمّى الإيمان، أي: إنَّ الإيمان عندهم فعلُ الطاعات، وتركُ كلِّ ما فيه وعيدٌ، ولذلك يذهبون إلى تكفير من فعل ما جاء فيه الوعيدُ مما توارَدَ في القرآن الكريم.

وقد اجتمعت (الزيديةُ) على القول بمذهب الخوارج والمعتزلة الذي يقضي بعذاب مرتكب الكبيرة، وخلودِه في النار من غير خروجٍ، ولهم من المبادىء غير ذلك، وجمهورهم على أن أفعال العباد مخلوقةٌ لله محدثةٌ بقدرته. ينقسم «الزيدية» إلى ست فِرَقٍ (مقالات الإسلاميين: ص: ٦٥ ـ ٧٥).

❐❐❐





حــــرف السِّــــيْن

س :

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في سننه كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

السُّؤَالات :

من أشكال التأليف في تراجم الحديث ما يُسَمَّىٰ بـ(كُتب السُّؤالات)، وهي كتبٌ جمع فيها مؤلِّفوها أسئلتَهم لأحدِ أئمّة الجرح والتعديل عن بعض المحدِّثين، وإجوبتَهم عنها، وقد ذكرنا هذه الكتب ضمن تعريف كتب الجرح والتعديل ، انظر « الجرح والتعديل » في حرف الجيم .

السَّابِقُ واللاَّحِقُ :

لغةً : (السابق) اسمُ فاعلٍ من السَّبْق، بمعنى (المتقدِّم)، يقالُ : سَبَقَه إلى الشيءِ سَبْقاً، أي : تقدَّمه . (القاموس المحيط) .

و(اللاَّحق) اسمُ فاعلٍ من اللَّحَق، بمعنىٰ (المُدرِك)، أي : ما يجيءُ بعد شيءٍ يسبقه .

واصطلاحاً: هو أن يشترك في الرواية عن الراوي راويان: أحدُهما متقدِّمُ الوفاة، والآخرُ متأخِّر في الوفاة، بينهما أَمَدٌ بعيدٌ، ثم يعيش ذلك الراوي بعد ذلك الرجل (متقدِّم الوفاة) زماناً إلى أن يُدْرِكه بعضُ أصاغر الرواة فيحدِّثون عنه.

فائدته:

ومن فوائد ذلك تقرير حلاوة الإسناد في القلوب، ورَفْعُ توهُّمِ الخطأ في الإسناد.

مثاله:

قال أبو داود: حدَّثنا محمَّد بن يحيى بن فارس، حَدَّثنا محمَّدُ بن عبد الله بن المُثَنَّى، حَدَّثني الأَشْعَثُ عن محمَّدِ بن سِيْرين، عن خالدٍ يعني: الحَذَّاء، عن أبي قِلاَبَةَ، عن أبي المُهَلَّبِ، عن عِمْرَان بن حُصَيْنٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى بهم فَسَها، فَسَجَد سَجْدَتَيْنِ، ثم تَشَهَّدَ، ثم سَلَّمَ. (رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب سجدتي السهو برقم: ١٠٣٩).

قال ابنُ حِبَّان: «ما رَوَى ابنُ سِيْرين عن خالدٍ غيرَ هذا الحديثِ، وخالدٌ تلميذُه». (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ٦/٣٩٣، برقم: ٢٦٧٠).

ومحمَّد بن سِيْرين مات سنة (١١٠هـ)، وبقي بعدَه شيخُهُ في هذا الحديث خالدٌ الحَذَّاءُ إلى أن مات سنة (١٤١ هـ)، فكان ممَّن أدركه وحَدَّث عنه: عبدُ الوهَّاب بن عطاءٍ الخَفَّافُ، ومات سنة (٢٠٤هـ).

قال الإمامُ أحمد: حَدَّثنا عبدُ الوهَّابِ الخَفَّافُ، حَدَّثنا خالدٌ عن أبي قِلاَبَةَ، عن أبي أسماءَ، عن ثَوْبانَ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إنَّ المسلم إذا عاد أخاهُ لم يَزَلْ في خُرْفَة الجَنَّةِ حتى يَرْجِعَ». (المسند: ٥/٢٨٣).

فهٰذان راويانِ اتّفَقا في التحديث عن خالدٍ الحَذَّاء، وبين وفاتَيْهِما (٩٤) سنة.

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد صنَّف الحافظ أبو بكر بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ) في هذا كتاباً سَمَّاه: «السَّابق واللاَّحق»، وهو أوَّلُ من أَطْلَق هذه التسميةَ على هذا النوع.

(انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص١٥٧، و«تحرير علوم الحديث»: ١/ ٩٣).

السَّابِقُوْنَ الأوَّلُوْنَ:

هم الَّذين صَلَّوا إلى القِبْلَتَين، وهم: أهلُ بَدرٍ، وأهل بَيْعَة الرِّضوان.

سَارِقُ الْحَدِيْثِ:

هذه عبارةُ الجرحِ الشديدِ، ومعناها: أن ينفردَ راوٍ بحديثٍ، فيجيء السارقُ ويدَّعي أنه شارَك هذا الراوي في سماع هذا الحديث من الشيخ نفسِه. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٣٨).

أو يجد الراوي كتاباً يُبَاع في السُّوق، فقبل أن يسمع من الشيخ المصنِّف يبدأ يحدِّث بهذا الكتابِ؛ فيقال: إنه سَرَقَ هذا الحديثَ من هذا الكتاب.

أن يكون الحديثُ عُرِفَ براوٍ، فيُضِيفه السَّارقُ لراوٍ غيره ممَّن شاركه في طبقته.

أن يركِّب مَتْناً على إسناد ليس له.

ورُوِي عن سفيان بن وَكِيْع أنه قال: «كان أبو أسامة [حمَّاد بن أسامة] يتتبَّع كتبَ الرواة، فيأخذها وينسخها». ثم قال سفيان بن

وكيع: «إني لأَعْجَبُ كيف جازَ حديثُه، وكان أمرُه بيّناً، وكان من أسرق الناس لحديث حُمَيد». (هدي الساري: ص: ٣٣٩).

وكَذَّب ابنُ مَعِيْن إبراهيمَ بن أبي اللَّيْث؛ لأنه كان يَسْرِق الحديثَ، ويقول للناس: «اذهبوا فقولوا له يخرجها من أصلٍ عتيقٍ، فهذه أحاديثُ حمَّاد بن سَلَمة، لم يشركه فيها أحدٌ». (تاريخ بغداد: ٦/ ١٩٤).

ومرتبة من يَسْرِق الحديثَ عموماً في المرتبة التي تلي الكَذَّابَ والوضَّاعَ، إلا الذي يسرق مَتْناً ضعيفاً ويركِّب له إسناداً صحيحاً، فإنه في مرتبة الكذَّاب والوضَّاع.

السَّافِلُ:

السَّنَدُ الذي كَثُر عددُ رجاله عن عدد رجال السَّند المُقابل له.

السَّاقِطُ:

لغةً: ما وقع من الأشياء وأسقط منها.

واصطلاحاً: هو «اللَّحْقُ». انظر تعريفَه في حرف اللاَّم.

سَاقِطٌ:

أي: ساقِطُ الحديثِ، هو من المرتبة الأولى من مراتبِ الجرح عند ابن أبي حاتِم، وابن الصَّلاح، ومن الثانية عند الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الثالثة عند الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هذه المراتب للاحتجاج به ولا للاعتبار.

ساقِطُ الحَدِيْثِ:

انظر «ساقطٌ».

السُّبَاعِيَّاتُ:

وهي الكتب التي تكون في أسانيد أحاديثها سبعةُ رواةٍ بين المصنِّفِ والنبيِّ ﷺ.

وتُوجَد «السُّبَاعيات» عند:

١ ـ أبي موسى المديني.

٢ ـ وأبي جعفر الصَّنْدلاني.

٣ ـ وأبي القاسم بن عَسَاكر.

٤ ـ وقاسم بن عساكر.

٥ ـ وأبي الفَرَج النجيب عبد اللطيف بن عبد المنعم بن الصَّيْقَل الحَرَّاني الحنبلي، مُسْنِد الديار المصرية، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ من تخريج السيِّد الشريف الحافظ عز الدين أحمد بن محمد الحسيني، ولغيرهم (الرسالة المستطرفة: ص: ١٠٠).

السَّبْرُ:

لغة: التَّجْرِبَة، وسَبَر الشيءَ سَبْراً: حَزَرَه وخَبَرَه، واسْبُرْ لي ما عنده، أي: اعْلَمْه، والسَّبْرُ: استخراجُ كُنْهِ الأمرِ.

و(السَّبْرُ): مصدر سَبَرَ الجُرْحَ يَسْبُرُه وَيسْبِرُه سَبْراً: نَظر مقدارَه، وقاسه ليعرف غَوْرَه، وفي حديث الغار: قال له أبو بكر: «لا تَدْخُلْه حتى أَسْبُرَه قَبْلَك؟ أي: أختبره وأعتبره وأنظر هل فيه أحدٌ أو شيءٌ يؤذي» (لسان العرب: ٤/ ٣٤٠).

واصطلاحاً: هو تتبُّع طُرُقِ الحديث واختبارُها، والنظرُ فيها لمعرفة ما إذا كان هذا الراوي قد تفرَّد به أم شاركه فيه غيرُه، وهو (الاعتبارُ) الذي قد مَرَّ تعريفه في حرف الألف.

سَبَبُ وُرُوْدِ الْحَدِيثِ :

انظر «أَسْبَابُ وُرُوْدِ الحَدِيْثِ» في حرف الألف .

السَّبْعَةُ :

يُراد بها : الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأصحاب السُّنن الأربعة .

السِّتَّةُ :

يراد بها : الإمام البخاري، ومسلم، وأصحاب السُّنن الأربعة .

سِدَادٌ مِنْ عَيْشٍ :

في اللغة: ما تُسَدُّ به الخَلَّةُ .

وقد جاء هذا الوصفُ على لسان الحافظ أبي بكر الأعين في حَقِّ (سُوَيْد بن سعيد بن سهل الهَرَوي الحَدْثَاني) حيث قال فيه : هو سِدَادٌ من عَيْشٍ، هو شيخٌ . (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٨) .

ومعناه : إذا لم يُوجَد الحديثُ إلا من طريقه فإنه يَسُدُّ عن غيره، كما يَدُلُّ عليه جوابُ مسلمٍ لإبراهيم بن أبي طالب حين سأله : كيف استجزتَ الرواية عن سُوَيْدٍ في الصحيح؟ فقال : «ومن أين كنتُ آتي بنسخة حَفْص بن مَيْسَرَة!» (ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٥٥) .

السُّدَاسِيَّات :

تلك الكتب التي تكون في أسانيد أحاديثها سِتَّةُ رواةٍ بين المصنِّفِ والنبيِّ ﷺ، وتُوَجد «السُّداسِياتُ» عند: مُسْنِد الديار المصرية: محمد بن أحمد بن إبراهيم الرَّازي (يُعْرَف بابن الخطَّاب، المتوفى سنة ٥٢٥ هـ)، من تخريج أبي طاهر السِّلَفِي، وعند أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشَّحَامي (المتوفى سنة ٥٣٣ هـ) .

سَرِقَةُ الْحَدِيْثِ :

انظر : «سَارِقُ الْحَدِيْثِ» .

سَعِيْدَان :

يُراد بهما الاثنان عند المحدِّثين إذا ذُكِرا مُطْلَقاً :

الأوَّل: سعيد بن المُسَيَّب بن حَزْن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القُرَشِي المخزومي : أحدُ العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أنَّ مُرْسَلاتِه أَصَحُّ المراسيل، وقال ابنُ المَدِيْني : «لا أعلم في التابعين أوسَع علماً منه» توفي في سنة ٩٤ هـ، وقد ناهز الثمانين، روى عنه الجماعةُ. (انظر : «تقريب التهذيب» ص : ٢٤١).

الثاني: وسعيد بن جُبَيْر الأسدي مولاهم، الكوفي، ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ، من الثالثة، وروايتُه عن عائشةَ وأبي موسى ـ رضي الله عنهما ـ مُرْسَلةٌ، قُتِلَ بين يدي الحجَّاج سنة ٩٥ هـ ولم يُكمِل الخمسين، روى عنه الجماعةُ. (انظر : «تقريب التهذيب» ص : ٢٣٤).

سُفْيَانَانِ :

إذا ذُكِرا مُطْلَقاً يراد بهما الاثنان :

الأوَّل: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوْرِي، الكوفي، وُلِد سنة ٩٧ ومات ١٦١ هـ. ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حُجَّةٌ، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربَّما دلَّس، ولكن عن الثقات، له «الجامع». (كما في «الرسالة المستطرفة» ص : ٤٢).

الثاني ـ أبو محمَّد، سفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عمران : مَيْمون الهلالي الكوفي ثم المَكِّي، وُلِدَ سنة ١٠٧ هـ، ومات سنة ١٩٨ هـ،

ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجَّةٌ، إلَّا أنه تغيَّر حفظُه بأخَرَةٍ وكان ربَّما دَلَّس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبتَ الناسِ في عمرو بن دينار، وله «الجامع» و«التفسير». (انظر «تقريب التهذيب» ص: ٢٤٥).

السَّقَطُ:

لغةً: هو ما وَقَع من الأشياء، وسَقَط منها.

واصطلاحاً: هو ما يَقَع به الناسخُ في نسخهِ، وقد يكون (السَّقَطُ) كلمةً، أو جُمْلَةً، أو سَطْراً كاملاً أو أكثر من ذلك.

ولـ (السَّقَط) تسمياتٌ أخرى، كـ: (اللَّحَق).

السَّقَطُ الخَفِيُّ:

هو ما لا يعرفه إلَّا الحُذَّاقُ المُطَّلِعون على طُرُق الحديث وعِلَل الأسانيد، تَفرَّع عنه نوعان من الحديث الضَّعيف، وهما: (المدلَّس) و (المُرْسَل الخفيّ) انظر تعريفَ كلٍّ منها في حرف الميم.

السَّقَطُ الظَّاهِرُ:

هو مايعرفه الأئمّةُ الحُذَّاقُ وغيرهم، ويُعْرَف هـٰذا السَّقطُ من عدم حصول اللِّقاء بين الراوي ومن روىٰ عنه؛ لأنه لم يُدرِكْ عصرَه، أو أدركه ولكنه لم يجتمع به، وليست له منه إجازةٌ، ولا وِجَادةٌ، تفرَّعت عنه أربعةُ أنواعٍ من الحديث الضَّعيف، وهي: (المعلَّق)، و(المُرْسَل) و(المُعْضَل) و (المنقطع). انظر تعريفَ كلٍّ مِن هـٰذه الأنواع في حرف الميم.

سَكَتُوْا عَنْهُ:

ظاهر هذه العبارةِ غيرُ مرادٍ، وعَدَّها كثيرٌ من العلماء من مراتب الجرح الذي لا ينجبر، فهي عند الحافظ العراقي في المرتبة الرابعة

من ست مراتب للجرح بمنزلة (الهالك)، وهي عند الحافظ الذهبي في المرتبة الثالثة من خمس مراتب للجرح بمنزلة (المتروك)، وعدَّها السُّيوطي بمنزلة (المتروك) أيضاً، لكنَّه جعلها في المرتبة الخامسة من ستّ مراتب للجرح.

إلَّا أنَّ السَّخاوي قد عَدَّها من مراتب الجرح الذي ينجبر، بل عَدَّها من أسهل مراتب الجرح مع الذين قيل فيهم: (فلانٌ فيه مقالٌ) أو (أدنى مقالٍ)... أو (فلانٌ لَيِّنٌ)... أو (تَكَلَّموا فيه). قال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٧٢): «وكذا (سكتوا عنه) أو (فيه نَظَرٌ) من غير البخاري».

وكذا عَدَّها أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر في كتابه «منهج النقد» (ص: ١١٢) من أسهل مراتب الجرح الذي ينجبر، فذكرها في المرتبة الأولى من مراتب الجرح السِّتّ.

فهذا موضعُ اجتهادٍ، ينبغي فيه التأمُّلُ والتحقيقُ قبل إصدار الحكم، لمراعاة مصطلح القائل كما عرفتَ. (انظر «الاجتهاد في علوم الحديث» ص ١٠٠).

معنى العبارة «سَكَتُوْا عَنْهُ» عنْدَ الإمام البُخَارِيِّ:

لم أجد هذه العبارةَ ـ أي: « سكتوا عنه » ـ عند الإمام البخاري من قالَ: إنها من أسوأ مراتب الجَرْح عنده، والصَّحيح: يقولها البخاريُّ فيمَن تركوا حديثَه.

سِلْسِلَةُ الذَّهَبِ:

المرادُ بذلك الإسنادُ الذي يُرْوَى من طريق:

١ ـ عُبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة، رضي الله عنها.

٢ ـ والزهريِّ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبَة، عن عبد الله بن عَبَّاس، عن عمر رضي الله عنهما.

٣ ـ ومالكِ بن أنسٍ، عن أبي الزِّنَاد عبد الله بن ذَكْوان، عن الأعرج عبد الرحمن بن هُرْمُزْ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٤ ـ وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جَدِّه، عن عليٍّ كرَّم اللهُ وجهه.

٥ ـ ومالكِ بن أنسٍ، عن نافعٍ مولى بن عمر، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وشَبَّهوا هذه الأسانيدَ بـ «سلسلة الذهب» لنَقائِه وخُلوصِه من شوائب الضَّعْف كالذهب الخالص الذي نقي مما سواه.

وقد روى الخطيبُ، عن ابن بُكَيْرٍ أنه قال لأبي زُرْعَة الرَّازي: «يا أبا زرعة! ليس ذا زَعْزَعَةٍ عن زَوْبَعَةٍ، فإنما ترفع السِّتْرَ تنظر إلى النبي ﷺ وأصحابِه بين يديه، ثنا مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عمر». (الكفاية: ص: ٣٩٩).

وقد ذَهَب الإمام البخاريُّ رحمه الله تعالى إلى أنَّ هذا الإسناد هو أَصَحُّ الأسانيد على الإطلاق.

سِلْسِلَةُ الْكَذِبِ:

انظر «أوهى الأسانيد» في حرف الألف.

السِّلَفِيَّاتُ:

وهي تزيد على مئة جزءٍ لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي

(المتوفى سنة ٥٧٦هـ) ، انتخبها من أصولِ الشَرْفِ الأنْمَاطِي، ومن أصولِ ابن الطُّيُوْري . (الرسالة المستطرفة: ص: ٩٢).

السَّمَاعُ:

وهو أحدُ طُرُقِ تحمُّلِ الحديث الثمانية، وأعلاها عند الجماهير.

قال الخطيب البغداديُّ رحمه الله تعالى: «من أرفعِ عبارات التحمُّل أن يقول الراوي (سمعتُ)».

وذلك أن يحدِّث الشيخُ بمَرْوِيَّاته سواءً من حفظه، أو من كتابه، والتلاميذُ يسمعونه.

أمَّا لفظُ الأداء الذي يستخدمه السَّامعُ، فقد قال الإمام النَّووي: «قال القاضي عِيَاض: لا خِلافَ أنه يجوز في هذا للسَّامع أن يقول في روايته: (حدَّثنا) و(أخبرنا) و(أنبأنا) و(سمعتُ فلاناً) و(قال لنا) و(ذكر لنا).

قال الخطيبُ: أرفعها: (سمعتُ)، ثم (حدَّثنا)، (حدَّثني)، ثم (أخبرنا)، وهو كثيرٌ في الاستعمال، وكان هذا قبل أن يشيع تخصيصُ (أخبرنا بالقراءة على الشيخ)، قال: ثم (أنبأنا) وهو قليلٌ في الاستعمال.

قال الشيخ ـ أي ابنُ الصَّلاح ـ: (حدَّثنا) و(أخبرنا) أرفعُ من (سمعتُ) من جهةٍ أخرى، إذ ليس في (سمعتُ) دلالةٌ على أن الشيخ رواه إيَّاه بخلافهما، وأمَّا (قال لنا فلانٌ)، أو (ذكر لنا فلانٌ)، فكحَدَّثنا غير أنه لائقٌ بسماع المذاكرة، وهو به أشبه من (حَدَّثنا)، وأوضح العبارات: (قال) أو (ذكر) من غير (لي)، أو (لنا).

وهو أيضاً محمولٌ على السماع إذا عُرِفَ اللِّقاء على ما تقدَّم في

نوع المُعْضلِ ـ راجِعْه ـ لاسيَّما إن عرف أنه لا يقول: (قال) إلا فيما سمعه منه، وخَصَّ الخطيبُ حَمْلَه على السماع به، والمعروف أنه ليس بشرطٍ». (انظر «تدريب الراوي» ١/ ١٠).

سَمَاعُ المُذَاكَرَةِ:

أي: السَّماع من الشيخِ.

السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ:

وهذه الطريقُ أعلى طُرُقِ التحمُّلِ عند الجُمْهُورِ، وهي تنقسم إلى:

أ ـ إملاء:

ويُقْصَدُ به أن يتَّخذ المحدِّثُ مَوْعِداً محدَّداً يجتمع إليه فيه طلاب الحديث، يقوم بينهم ويُملي عليهم الحديثَ وهم يكتبون، وبعد أن يَفْرَغ من إملائه يُقابِل ما أملاه لإصلاح ما يُمكِن أن يقع فيه مِن الخطأ.

ب ـ التحديثُ من غير إملاء:

أي: بسَرْد الحديث متتابعاً. وهذه الصُّورة هي الأكثر شيوعاً.

وفي الحالَيْن يُمكن أن يكون تحديثُ الشيخ من حفظه أو من كتابه.

كما أنَّ الإملاء أعلى من التحديث من غير إملاءٍ لِمَا فيه من شِدَّة التَحَرِّي والضَّبْطِ.

ويجوزُ لمن تحمَّل بالسَّماع أن يؤدِّي بقوله: (حدَّثَنا)، أو (أَخْبَرَنا)، أو (أَنْبَأَنا)، أو (أَمْلَى عَلَيْنا)، أو (سَمِعْتُ مِنْ فُلاَنٍ)، أو (قالَ لنا فُلاَنٌ)... أو ما شاء من الألفاظ التي تعبِّر عن تحقُّقِ السَّماع. (الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: ص: ٣٠٢ ـ ٣٠٣).

سَمِعَ مِنِّي الحَدِيْثَ وأجزْتُ لَهُ رِوَايَتَهُ:

وهـذا يُفيـد السَّمـاعَ والإجـازةَ فـي بـابهمـا. انظـر «السَّمـاع» و«الإجازة».

سَمِعْتُ:

من ألفاظ التحمُّلِ سَماعاً من الشيخِ.

سِمَعْتُ فُلَاناً:

من ألفاظ التحمُّلِ سَماعاً من الشيخِ.

سَمِعْتُ فُلَاناً يَأْثَرُ عَنْ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل التي ذكرها الإمام الرَّامَهُرْمُزِيّ، وعَقَد لها أبواباً. (انظر: «المحدِّث الفاصل...» ص: ٤٩١).

سمِعْتُ فُلَاناً يَقُوْلُ:

أجـازهـا قـومٌ عنـد القـراءةِ علـى الشيـخ، ورُوِيَ عـن مـالـكٍ والسُّفيانانِ. والصحيحُ: لا يجوز. (تدريب الراوي: ١/ ٢٧٦).

السُّنَّةُ:

في اللغة:

استعمل العربُ كلمة (السُّنَّة) منذ عهد الجاهلية قبل مَبْعَث النبيِّ ﷺ بمعنى (الطريقة) حسنةً كانت أو قبيحةً.

قال ابنُ منظور في «لسان العرب» (١٣/ ٢٢٥): «السُّنَّة: السيرة حسنةٌ كانت أو قبيحة» وقال: «والسيرة: الطريقة».

في الاصطلاح:

يعرِّف المحدِّثون (السنَّة) بأنَّها «ما أُضِيْف إلى النبيِّ ﷺ من

قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وصفٍ أو سيرةٍ»، هذا عند بعضِهم، وعند «الأكثر أنَّها تشمل ما أُضِيْفَ إلى الصحابيِّ أو التابعيِّ» ويشمل الوصف صفاته الخِلْقيّة والخُلُقيّة.

كما تشمل السيرة حياته ﷺ قبل البعثة وبعدها.

أقسام السُّنَّة:

١ ـ السُّنَّة القولية.

٢ ـ السنَّة الفعلية.

٣ ـ السنَّة التقريرية.

٤ ـ السنَّة الخِلْقِيَّةِ والخُلُقِيَّة.

انظر تعريف كلٍّ منها في حرفها.

السُّنَّةُ التَّشْرِيْعِيَّة:

يُعنىٰ بها: الأحاديث التي تُفيد أحدَ الأحكام الخمسة:

١ ـ الواجب.

٢ ـ المندوب.

٣ ـ الحرام.

٤ ـ المكروه.

٥ ـ المُبَاح.

هٰذا حَسبُ تعريف المحدِّثين لـ«السُّنة». وأمّا حسبُ تعريف الأصوليِّين لـ«السُّنة» فالتي تُطلَق عليها السُّنّة هي لا تكون إلا تشريعاً.

السُّنَّة التَّقْرِيْرِيَّة:

وهي عبارةٌ عن سُكوته ﷺ عن إنكار قولٍ، أو فعلٍ صدر من أحدٍ من أصحابه في حَضْرَته، أو غَيْبَتِه، وعَلِمَ به ﷺ، فهذا السُّكوت منه

ﷺ يَدُلُّ على جواز القَوْل أو الفعلِ؛ لأنه ﷺ لا يَسْكُت على باطلٍ.

ومن أمثلة ذلك:

ما رُوِيَ أنَّ صحابيَّيْن خرجا في سفرٍ، فانْعَدَم الماءُ منهما، فتيمَّما وصَلَّيا، ثم وَجَدا الماءَ قبل خروج الوقت، فتوضَّأ أحدُهما، وأعاد الصلاةَ، ولم يتوضَّأ الآخرُ، ولم يُعِدِ الصلاةَ، فلما رجعا قَصَّا ما حَدَث للرَّسول ﷺ، فقال ﷺ للَّذي توضَّأ وأعادَ: «لَك الأَجْرُ مرَّتَيْنِ»، وقال للذَّي لَمْ يَتوضَّأْ ولم يُعِدْ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ وأَجْزَأَتْك».

(أخرجه أبو داود في كتابه الطهارة، باب في المتيمم يجد الماء... برقم: ٣٣٨).

السُّنَّةُ الخِلْقِيَّة والخُلُقِيَّة:

فمِن صفته الخِلْقِيَّة: قَوْلُ كَعْب بن مالكٍ رضي الله عنه: «كان إذا سُرَّ استنارَ وَجْهُهُ كأنَّه فلقةُ قمرٍ».

ومن صفته الخُلُقِيَّة: قولُ أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ أَشَدَّ حياءً من العَذْراء في خِدْرِها».

سُنَّـةُ الزَّوائد:

هي تسمّى ما فعله النبيُّ ﷺ على سبيل العادة، كطريقته ﷺ في قيامه، وقعودِه، ومَشْيِه، ولباسِه، وأكلِه وغير ذلك.

السُّنَّةُ الفِعْلِيَّةُ:

هي ما صَدر عن النبيِّ ﷺ من أفعالٍ ليست جِبِلِّيَّةً، كـ: أداء الصَّلاة بهيئاتها المعروفة، وكيفية الوضوء، وقطع يد السارق من الرسغ، وقضائه ﷺ بشاهدٍ ويمينٍ، إلى غير ذلك.

السُّنَّةُ القَوْلِيَّةُ:

تمثِّل الأحاديثُ القوليةُ جَمْهرةَ السُّنَّة، وعليها مدارُ التوجيه والتشريع، وفيها يتجلَّى البيانُ النبويُّ، وتتمثَّل البلاغةُ المُحمَّديَّةُ

بأجلى صُوَرِها، وفيها «جوامع الكَلِم» التي خَصَّ اللهُ بها خاتَمَ رُسُلِهِ ﷺ.

ومنها ما يلي:

١ـ قال رسول الله ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إسْلاَمِ المَرْءِ تَرْكُهُ ما لاَ يَعْنيهِ». (أخرجه الترمذي، في أبواب الزهد، باب فيمن تكلم بكلمة... برقم: ٢٣٦٧).

٢ ـ قال رسول الله ﷺ: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ».

٣ ـ قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». (أخرجه البخاري في كتاب العلم، برقم: ١٠٧).

السُّنَّة المَعْرِفِيَّةُ:

هي الأحاديث التي كَشَفَتْ عما ليس تشريعياً، وإنما أفادَ علماً ومعرفةً فقط في الكون والطبيعة، والاجتماع، والاقتصاد، وما إلىٰ ذلك من العلوم والقضايا.

سُنَّةُ هُدَى :

هي تسمّى ما فعله النبيُّ ﷺ على سبيل العبادة ، كصلاة الضُّحىٰ ، وصلاةِ ركعتين قبل الفجر .

السَّنَدُ:

لغةً: المُعْتَمد، يقال: فلانٌ سَنَدٌ؛ أي: مُعْتَمَدٌ، وكذلك ما ارتفع من الأرض، والجمعُ: أسنادٌ، لا يكسر على غير ذلك، وكلُّ شيءٍ أَسْنَدْتَ إليه شيئاً هو مُسْنَدٌ . (لسان العرب: ٣/ ٢٢٠) .

وسُمِّي كذلك لأنَّ الحديثَ يُسْتند إليه، ويعتمد عليه.

واصطلاحاً: هو الإخبارُ عن طريق المتن، أي: سلسلةُ الرجال المُوصِلةُ للمَتْنِ.

انظر «الإسناد» في حرف الألف.

السَّنَدُ العالي:

انظر: «العالي» في حرف العين.

السَّنَدُ السَّافِلُ:

انظر: «النَّازل» في حرف النُّون.

السَّنَدُ النَّازِلُ:

انظر: «النَّازل» في حرف النُّون.

السُّنَنُ:

هي في اصطلاح المحدِّثين الكتبُ التي تجمع أحاديثَ الأحكام المرفوعة مرتَّبَةً على أبواب الفقه، من: الطهارة، والصَّلاة، والزَّكاة إلى العِتق... وتَخْلو غالباً من أبواب العقائد، والتاريخ، والفِتَن، والمناقب.

ولا يُذْكَر في كُتب السُّنَن شيءٌ من الموقوفات والمَراسِيل، فإنها لا تُسْمَّى (سُنَّةً) عند المحدِّثين، وإن ذُكِرَ شيءٌ منها فهو للاستشهاد به لا غير.

والكتبُ باسم (السُّنَن) كثيرةٌ جدّاً، نكتفي منها بذكر ما يلي:

١ ـ **سُنَن ابن جُرَيْج**، أبي الوليد عبد الملك بن عبد العزيز الرُّوْمي المَكِّي (المتوفى سنة ١٥١ هـ).

٢ ـ **سُنَن سعيد بن منصور** (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ)، وهي من مَظَانّ «المُعْضَل» و«المنقطع» و«المُرْسَل».

٣ ـ **سُنَن أبي جعفر** (محمد بن الصباح الدَّوْلابي) (المتوفى سنة ٢٢٧هـ).

٤ ـ **سُنَن الإمام الشافعي: (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)**، رواية أبي

إبراهيم إسماعيل بن يحيى المُزَني الدَّارِمي (المتوفىٰ سنة ٢٦٤ هـ)، ثم رواية أبي جعفر الطحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

٥ ـ **سُنن الدَّارِمي**: لأبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفَضْل الدَّارمي التَّمِيْمي السَّمَرْقَنْدي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

٦ ـ **سنن الترمذي أو الجامع الصحيح**: للإمام الحافظ أبي عيسىٰ محمَّد بن عيسىٰ بن سَوْرة الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٧ ـ **سنن ابن ماجَهْ**: لأبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجَهْ، وهو لقَبُ أبيه (المتوفى سنة ٢٧٣ ـ أو ٢٧٥ هـ).

٨ ـ **سنن أبي داود**: لأبي داود سليمان بن الأشْعَث بن إسحاق الأزْدي (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

٩ ـ **سنن النَّسائي**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ)، وهي تُسَمَّى «المجتبى».

١٠ ـ **سُنَن الكَشِّي**: لأبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكَشِّي (المتوفى ٢٩٢ هـ).

١١ ـ **سُنَنُ أبي بكر الأَثْرَم**: لأحمد بن محمد بن هانيء المعروف (بالأَثْرَم) صاحب الإمام أحمد (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ) هي تَدُلُّ على إمامته وسَعَةِ حفظه.

١٢ ـ **سُنَنُ الخَلَّال**: لأبي علي الحسن بن علي (الخَلَّال) (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ).

١٣ ـ **سُنَن** أبي قُرَّة: لموسى بن طارق اليَمَاني الزَّبِيْدِي المعروف بأبي قُرَّة، روى عنه أحمد وغيرُه.

١٤ ـ **سُنَن سَهْل بن أبي سهل**: لأبي عَمْرو (سهل بن أبي سهل) الرازي (المتوفَّى في حدود ٢٤٠ هـ).

١٥ ـ **سُنَن أبي الحسين**: لأحمد بن عبيد أبي الحسن، وقد أكثر البَيْهَقيُّ من التخريج عنها.

١٦ ـ **سُنَن أبي بكر**: لمحمد بن يحيى الشافعي الهَمَداني، أبي بكر.

١٧ ـ **سُنَن ابن لال**: لأبي بكر أحمد بن علي، المعروف (بابن لال) (المتوفى سنة ٣٩٨ هـ).

١٨ ـ **سنن الدَّارقُطْنِي**: للإمام أبي الحسن عليّ بن عُمَر بن أحمد بن مَهْدي الدَّارَقُطْني البَغْدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

١٩ ـ **سُنَن أبي بكر النجار**: لأحمد بن سليمان (النَّجّار) (المتوفى سنة ٣٤٨هـ)، وكتابه في السُّنَن كبيرٌ.

٢٠ ـ **سُنَن أبي إسحاق**: لإسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي الأَزْدِي البَصْري (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

٢١ ـ **سُنَنُ أبي محمد** ليوسف بن يعقوب بن حَمَّاد بن زيد البَصْري (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

٢٢ ـ **سُنَنُ أبي القاسم**: لهبة الله بن الحسن الرَّازي الشافعي، الشهير (باللاَّلْكَائي) (المتوفى سنة ٤١٨ هـ).

٢٣ ـ **السُّنن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين (البَيْهقِي) الخُسْروجَردي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

٢٤ ـ **السُّنن الصغرىٰ**: للبَيْهَقِي أيضاً.

● **ومما ينبغي أنْ يُعَدَّ في (السُّنَن)**:

١ ـ **كتاب الآثار**: لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (المتوفى سنة ١٨٢ هـ)، قال ابن مَعِيْن: «ليس في أصحاب الرَّأْي أَكْثَرُ حديثاً ولا أَثْبَتُ منه.

٢ ـ **كتاب الآثار**: لمحمَّد بن الحسن الشَّيْباني (المتوفى ١٨٩هـ).

٣ ـ **كتاب الأم**: لمحمَّد بن إدريس الشافعي (المتوفى ٢٠٤ هـ)، رواية الربيع بن سليمان المُرَادِي.

٤ ـ **شرح معاني الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطَّحَاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ). .

٥ ـ **تهذيب الآثار**: لأبي جعفر محمد بن جرير (الطَّبَري) (المتوفى سنة ٣١٠ هـ) بدأه بمسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وتحدَّث في فقه الحديث واختلاف العلماء وحُجَجِهم، مات قبل تمامه.

٦ ـ **كتاب الشريعة**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيّ الشافعي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

٧ ـ **معرفة السُّنَن والآثار**: لأبي سليمان حَمَد بن محمَّد البُسْتِي الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨هـ) وهو صاحب «معالم السُّنَن».

٨ ـ **شرح السُّنَّة**: لمحيي السُّنَّة أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغَوِي (المتوفى سنة ٥١٦هـ).

لكن من أشهر كتب السُّنَن هي الأربعةُ الآتيةُ:

١ ـ سنن أبي داود.

٢ ـ وسنن الترمذي (وهو يُسَمَّىٰ «جامع الترمذي» أيضاً).

٣ ـ وسنن النَّسائي.

٤ ـ وسنن ابن ماجه.

ويُطلَق على هذه السُّنَنِ «السُّنَن الأربعة» ويُرْمَز لها بـ «الأربعة».

وإذا قالوا: «الثلاثة» فمرادهم بها هذه ما عدا «سنن ابن ماجه».

وإذا قالوا: «الخمسة» فمرادُهم: «السُّنَن الأربعة» و«مُسْنَد أحمد».

وإذا قالوا: «السِّتَّة» فمرادهم: (الصحيحان) و(السُّنَن الأربعة).

السُّنَنُ الأَرْبَعَةُ:

يراد بها:

١ ـ سنن أبي داود.

٢ ـ سنن الترمذي.

٣ ـ السُّنن الصُّغرىٰ (المجتبىٰ) للنَّسائي.

٤ ـ سنن ابن ماجَهْ.

سُوءُ الْحِفْظِ:

هو السَّبَبُ العاشرُ من أسباب الطَّعْنِ في الراوي، والمرادُ به مَن لم يَرْجَحْ جانبُ إصابتِه على جانب خَطئه. (انظر «شرح النخبة» ص: ١٥٤).

أي: أن يكون الغالب علىٰ حديثه الخطأ.

سُوْءُ الحِفْظِ المُلاَزِمُ للرَّاوِي:

هو أن ينشأ سوءُ الحفظ من أوّل حياته، ويُلازمه في جميع حالاته، ويُسَمَّىٰ خبرُه «الشَّاذ» علىٰ رأي أهل الحديث.

سُوْءُ الحِفْظِ الطَّارِىءِ عَلىٰ الرَّاوِي:

هو أن يطرأ علىٰ الراوي لكِبَره؛ كـ(عطاء بن السَّائب)، أو لذهاب بصره؛ كـ(عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني)، أو لاحتراق كُتبه التي كان اعتمادُه عليها في الرواية؛ كـ(عبد الله بن لَهِيْعَة)، أو عدم وُجودها معه، وهـٰذا الرَّاوي يُسَمَّىٰ «المُختلط» والاختلاط هو فسادُ العقل، أو تغيُّره. انظر تعريفه في حرف الميم.

سَوَّغَ لِي أَنْ أَرْوِيَ عَنْهُ:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة، والتي ذكرها الحافظُ السُّيوطيُّ رحمه الله. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٩).

سي:

رَمْزٌ للإمام النَّسَائي في كتابه «عمل اليوم والليلة» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ رحمه الله في «تهذيب الكمال».

سَيِّىءُ الْحِفْظِ:

تُعَدُّ هذه العبارةُ من ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب الجَرْحِ عند الحافظ العراقي، وهي من الألفاظ التي زادها هو.

حُكمها:

يُكتب حديثُ أهلها، ويُنظر فيه للاعتبار.

السِّياقُ:

لغةً: مصدر (ساقَ، يَسُوْقُ، سَوْقاً، وسِيَاقاً)، وهو معروفٌ.

واصطلاحاً: هو الحالةُ التي وردَ بها السَّنَدُ أو المتنُ.

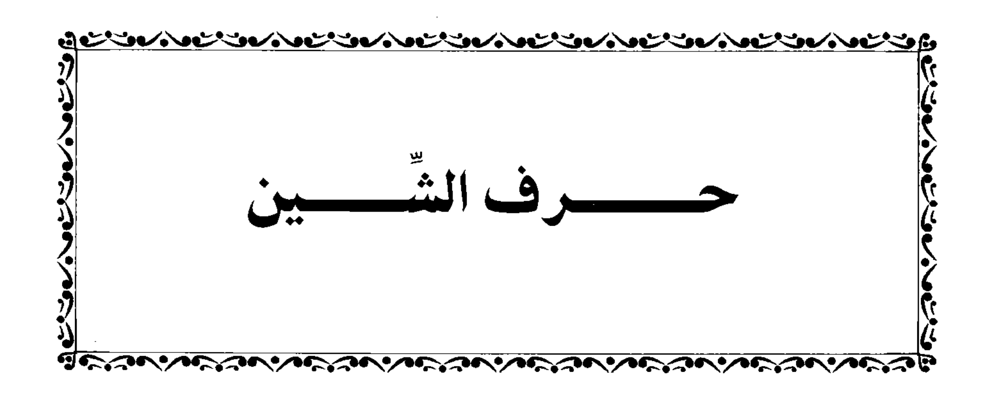
السِّيْرَةُ:

لغةً: هي الطريقةُ. يقال: سارَ بهم سيرةً حَسَنةً.

والسِّيْرَةُ: السُّنَّة والهيئةُ. (لسان العرب: ٤/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

واصطلاحاً: الطريقةُ التي سارَ عليها رسول الله ﷺ في حياته، منذ ولادته إلىٰ وفاته، وما تخلَّل ذلك من أحداثٍ.

❑ ❑ ❑



الشَّاذّ:

لغةً: المنفردُ عن الجُمْهورِ. (لسان العرب).

واصطلاحاً: «هو ما يرويه الثِّقةُ أو المقبولُ مخالفاً لمن هو أَولىٰ منه في الحفظ والإتقان أو الكثرة».

ويُقابِل الشَّاذَّ المحفوظُ (انظر: تعريفه في حرف الميم).

هذا هو المعتمدُ في تعريف «الحديث الشاذ»، وهذا مأخوذٌ من كلام الإمام الشَّافعي رحمه الله تعالىٰ، حيث قال: «ليس الشَّاذ من الحديث أن يرويَ الثِّقةُ مالا يرويه غيره ـ هذا ليس بشاذٍّ ـ إنما الشَّاذُّ: أن يروي الثِّقةُ حديثاً يُخالِف فيه النَّاسَ. هٰذا الشَّاذ من الحديث». (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ١١٩، و«الإرشاد» للخليلي، ص: ١٣).

وعرَّفه الحافظُ ابن حجر بقوله: «ما يُخالِف فيه الرَّاوي من هو أرْجَحُ منه». (شرح شرح النخبة، ص: ٢٥٢).

وعليه فإنَّه يُشْتَرطُ في الحديث الشَّاذ:

١ ـأن يكون رواية ثقةً، أو ما ينفرد في روايته مقبولاً.

٢ ـ أن يخالف في روايته من هو أولىٰ منه بالقبول، ويُقْصَدُ بالمخالفة: عَدَمُ إمكانية الجمع بين ما رواه وبين ما رواه غيرُه.

أقسام الشَّاذِّ:

ينقسم (الشَّاذُّ) بحسب موقعه في الحديث إلىٰ قسمين: شاذٌّ في السَّنَدِ، وشاذٌّ في المَتْن:

أ ـ الشَّاذُّ سنداً: «وهو أن يُخالِف ثقةٌ في إسناده لحديثٍ ما اشتهر عند الثِّقات».

مثاله:

أخرج الترمذيُّ من طريق: سفيان بن عُيَيْنَةَ عن عمرو بن دينار، عن عَوْسَجَةَ، عن ابن عبَّاس: «أنَّ رَجلاً مات علىٰ عهد رسول الله ﷺ لم يَدَعْ وارثاً إلَّا عَبداً هو أعْتَقَه، فأعطاه النَّبيُّ ﷺ مِيْرَاثَه». (أخرجه الترمذي في أبواب الفرائض، باب ميراث المولىٰ الأسفل برقم: ٢٠٦).

وقد روىٰ هـٰذا الحديثَ النَّسائيُّ أيضاً من طريق: ابن جُرَيْج، عن عمرو بن دينار، وعن عَوْسَجَة، عن ابن عبَّاس: أنَّ رَجُلاً... الحديث. (أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ في كتاب الفرائض، برقم: ٦٤٠٦).

فقد اتَّفق كلٌّ من سفيان بن عُيَيْنَةَ وابنُ جُرَيْج علىٰ روايةِ هـٰذا الحديثِ متصلاً مرفوعاً، رفعه سيدنا عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ.

وخالفهما في الرواية حَمَّادُ بن زَيْد ـ وهو ثقةٌ ـ فروىٰ هـٰذا الحديثَ مُرْسلاً حيث قال في روايته: عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَة: أنَّ رجلاً... الحديث. (أخرجه النسائي، في كتاب الفرائض، برقم: ٦٤١٠).

وعليه فإنَّ رواية «حَمَّاد» يُحْكَمُ لها بالشُّذوذ، بينما يُحْكَمُ لرواية عبد الملك بن جُرَيْجٍ وسفيانَ بن عُيَيْنَة بالحفظ.

ومن ثمَّ قال ابن أبي حاتم الرَّازي: «المحفوظُ حديث ابن عيينة». (علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢/ ٥٢).

ب ـ الشَّاذ مَتْناً: «وهو أن يُخالِف الرَّاويُ الثقةَ في ألفاظ الحديث من هو أوثق منه أو أرجح منه».

مثاله:

ومثال الشُّذُوذِ في المَتْنِ حديثُ: «... وحَلَّقَ حَلْقَةً ثُمَّ رَفَعَ إِصْبَعَهُ فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدْعُو بها». (أخرجه النسائي في كتاب التطبيق، باب موضع اليمين من الشمال، برقم: ٨٨٩).

فإذا فَهِمْنا (يُحرِّكُها) أي يَرْفَعُها ويَخْفِضُها بعد نَصْبها، فإنَّ ذلك يتعارضُ مع روايةِ كُلِّ من رَوىٰ الحديث، فقد رُوِيَ الحديثُ عن عددٍ كبيرٍ من الصَّحابة، منهم: أبو هُرَيْـرَةَ، وابْنُ عُمَرَ، وعَبْدُ الله بنُ الزُّبَيْرِ، وجابرُ بنُ سَمُرَةَ، وكُلُّ مَن رَوىٰ عنهم لم يَذْكُرْ كلمة (يُحَرِّكُها) أو ذَكَر كملة (لا يُحَرِّكُها) أو ذكَرَ عبارة (نَصَبَ أُصْبُعَهُ).

ولم تُـرْوَ كلمةُ «يُحَرِّكُها» إلَّا عن زائِدَةَ بِسَنده عن وائل بن حُجْرٍ، وقد خالَفَ زائِدَةُ في ذلك بِضْعَةَ عَشَرَ راوِياً رَوَوْا الحديثَ بالسَّنَدِ نفسِه عن وائِلٍ.

وهٰكذا فتُعَدُّ الزِّيادةُ زيادةً شاذَّةً.

حُكم الشَّاذِّ:

الحديث الشَّاذ ضعيفٌ مردودٌ؛ وذلك لأنَّ راويَه وإنْ كان ثقةً إلَّا أنَّه لمَّا خالف مَنْ هو أولىٰ منه بالقبول، دَلَّنا ذلك علىٰ أنَّه لم يَضْبِطْ في هٰذه الرِّواية التي خالف بها، فلذلك نقبل ما رواه الأضْبَطُ ونَرُدُّ ما عداه.

شَاذُّ الإِسْنَادِ:

انظر «الشَّاذُّ سنداً» في «الشَّاذ».

شَاذُّ المَتْنِ:

انظر «الشَّاذُّ مَتْناً» في «الشَّاذِّ».

شَافَهَنِي:

استعمله قومٌ من المتأخِّرين في الإجازة باللَّفْظِ (تدريب الراوي: ٢/٥٣).

الشَّاهِدُ:

١ ـ هو الحديثُ الذي يُرْوَى بمعنى حديثٍ آخر، أو لَفْظِه من طريق صحابيٍّ آخر، وإطلاق الشاهد على هذا كثيرٌ.

٢ ـ هو الحديثُ الذي يُرْوَى بمعنى حديثٍ آخر، أو لَفْظِه من غير متابعةٍ لذلك الحديث، وهذا يَشْمَل الصحابيَّ الذي رُوِيَ الحديثُ من طريقه ويَشْمَلُ غَيْرَه.

والغَرْضُ من إيراد الشَّواهد قد يكون لبيان التواتُرِ من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وقد يكون لإثبات زياداتٍ في المَتْن.

وقد يكون للتقوية إذا كان الضَّعْفُ يسيراً محتملاً.

وأمَّا إذا كان الضَّعْفُ شديداً كأن يكون في إسناده مُتَّهَمٌ، أو متروكٌ فلا يُسْتَشْهَدُ بحديثه.

وقد يكون لتوضيح بعض الغُموض في المَتْن.

وقد يكون لبيان الزَّمان والمكان وغيرهما.

والمحدِّثون القدماء لم يفرِّقوا بين «الشاهد» و«المتابعة» فأطلقوا

«الشاهدَ» على «المتابعة»، و«المتابعة» على «الشاهد»، والأمرُ فيه يُسْرٌ كما قال الحافظُ ابن حجر . (انظر «شرح النخبة» ص: ٧٥).

ولكن الآن بعد أن اسْتَقَرَّتْ الاصطلاحاتُ الحديثيةُ فمِن الأفضل أن يُسْتَعْمَلَ كلٌّ واحدٍ منهما في موضعه.

الشُّذُوْذُ:

هو مخالفة الثقة لمَن هو أوثق منه، أو لجماعةٍ من الثقات. انظر «الشَّاذ».

شَرْطُ البُخَارِيِّ:

وهو أن يأتي الحديثَ بنفس إسناد البخاريِّ الذي روى به.

شَرْطُ الشَّيْخَيْنِ أو أَحَدِهِمَا:

المراد به أن يكون الحديثُ مَرْوِيّاً برجال صحيحيهما أو أحدِهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في صحيحيهما في الرواية عنهم، علماً أنه لا شرطَ لهما مذكورٌ في صحيحيهما، ولا في غيرهما.

شَرْطُ مُسْلِمٍ:

وهو أن يأتي الحديثُ بنفس إسناد الإمام مسلمٍ الذي رَوى به.

شُرُوْحُ الحَدِيْثِ:

اهتمَّ العلماءُ بشرح الحديث النبويّ في فترةٍ مُبكِّرةٍ تعود للقرن الرابع، فشرحوا غريبَ ألفاظه، وبيَّنوا معانيه، وتكلَّموا على أسانيده مِن حيث الصِّناعة الحديثية، وبيَّنوا ما يُستنبط منه من أحكامٍ وما يُستفاد منه، نذكر فيما يلي أشهر الشروح التي التزمتْ بكتابٍ معيَّنٍ:

* شروح صحيح البخاري:

١ ـ إعلام السُّنن في شروح صحيح البخاري: لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَّطابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ)، ويُسَمَّىٰ أيضاً: «الإعلام بشرح ما أشكل في البخاري علىٰ الأفهام» و«إعلام المحدِّث».

٢ ـ شواهد التوضيح والتصحيح: لجمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك النحوي، المعروف بابن مالك (المتوفىٰ سنة ٦٧٢ هـ).

٣ ـ الكواكب الدُّراري في شرح صحيح البخاري: لمحمد بن يوسف بن علي البغدادي المعروف بشمس الكِرْماني (المتوفىٰ سنة ٧٨٦ هـ).

٤ ـ التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: لمحمد بن عبد الله بن بهادر المصري الشافعي المعروف ببدر الزَّركشي (المتوفىٰ سنة ٧٩٤ هـ).

٥ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي ابن محمد بن حجر العَسْقلاني المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

٦ ـ عُمدة القاري شرح صحيح البخاري: للإمام محمود بن محمد بدر العيني الحنفي (المتوفىٰ سنة ٨٥٦ هـ).

٧ ـ التوشيح علىٰ الجامع الصحيح: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)..

٨ ـ إرشاد السَّاري إلىٰ شرح صحيح البُخاري: للشهاب

أحمد بن محمد الخطيب القَسْطَلاَّني (المتوفىٰ سنة ٩٢٣ هـ) .

٩ ـ **فيض الباري علىٰ صحيح البخاري**: لمحدِّث العصر العلاَّمة محمد أنورشاه الكشميري (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ).

*** شروح صحيح مسلم:**

١ ـ **المُعْلِم بفوائد كتاب مسلم**: لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّميمي المازُرِي (المتوفىٰ سنة ٥٣٦هـ) .

٢ ـ **إكمال المُعْلِم بفوائد كتاب مسلم**: للقاضي عياض بن موسىٰ اليَحْصُبي السَّبْتي (المتوفىٰ سنة ٥٤٤ هـ).

٣ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلَط وحمايَتُه من الإسقاط والسَقَّط**: لأبي عمرو، عثمان بن عمرو الكردي الشافعي الدمشقي المعروف بابن الصَّلاح (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

٤ ـ **المُفهِم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم**: لأبي العباس، أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري، المعروف بابن المُزَيِّن المالكي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ) .

٥ ـ **المِنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج**: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

٦ ـ **إكمالُ إكمال المُعْلِم بفوائد كتاب مسلم**: لمحمد خِلْفَة بن عمر الوشتاتي المالكي الأُبِّيّ (المتوفىٰ سنة ٨٢٧ هـ) .

٧ ـ **الدِّيباج علىٰ صحيح مسلم ابن الحجّاج**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر الشافعي السّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) .

٨ ـ **فتح المُلْهِم في شرح صحيح مسلم**: للعلاَّمة شَبِّير أحمد العثماني (المتوفىٰ سنة ١٣٦٩ هـ). كان هذا الشرحُ ناقصاً، فكتب له الشيخ تقي العثماني تكملةً.

*** شروح سنن أبي داود:**

١ ـ **معالم السُّنن**: لحَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَطَّابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

٢ ـ **تهذيب سُنن أبي داود**: لمحمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيِّم الجَوزية (المتوفىٰ سنة ٧٥١ هـ).

٣ ـ **شرح سنن أبي داود**: للسراج عمر بن رَسْلان بن نصير البُلْقِيني المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٥ هـ).

٤ ـ **مِرْقَاة الصُّعود إلىٰ سنن أبي داود**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٥ ـ **عَوْن المعبود شرح سُنن أبي داود**: لأبي الطيّب محمد شمس الحق العظيم آبادي الهندي (المتوفىٰ سنة ١٣٢٩ هـ).

٦ ـ **بذل المجهود في حَلّ أبي داود**: للشيخ خليل بن أحمد السَّهَارَنْفُوري (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ).

٧ ـ **المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود**: للشيخ محمود خطّاب السُّبْكي المصري (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ).

*** شروح سنن الترمذي:**

١ ـ **عارضة الأَحْوَذي في شرح سنن الترمذي**: للقاضي أبي بكر، محمد بن عبد الله الإشبيلي المالكي المعروف بابن العربي (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ).

٢ ـ **النَّفح الشَّذي شرح جامع الترمذي**: لأبي الفتح محمد بن

محمد بن محمد اليَعْمُري الشافعي المعروف بابن سيّد الناس (المتوفىٰ سنة ٧٣٤ هـ).

٣ ـ **شرح سنن الترمذي**: للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ).

٤ ـ **قُوت المغتذي علىٰ جامع الترمذي**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٥ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ محمد بن عبد الرحمـٰن بن عبد الرحيم المُبارَكْفُوري الهندي (المتوفى ١٣٥٣هـ).

٦ـ **معارف السُّنن**: للمحدِّث الشيخ محمد يوسف البِنّوري (المتوفىٰ سنة ١٣٩٧ هـ).

*** شروح سنن النَّسائي:**

١ ـ **زَهر الرُّبَى علىٰ المُجْتَبَىٰ**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ).

٢ ـ **حاشية السِّنْدِي علىٰ المجتبىٰ**: لأبي الحسن، محمد عبد الهادي السِّندي الهندي (المتوفىٰ سنة ١١٣٨ هـ).

*** شروح سنن ابن ماجه:**

١ ـ **الإعلام بسُنّتِه عليه السلام**: لعلاء الدين مُغُلْطاي بن قليج (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ).

٢ ـ **ما تَمَسُّ إليه الحاجة علىٰ سُنن ابن ماجه**: للسراج عمر بن علي ابن الملقِّن المصري الفقيه الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ).

٣ ـ **الدِّيباجة في شرح سُنن ابن ماجه**: للكمال محمد بن موسىٰ الدَّميري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٨ هـ).

٤ ـ **مصباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجه**: لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ).

٥ ـ **مصباح الزُّجاجة علىٰ سُنن ابن ماجه**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

*** شروح الموطأ للإمام مالك:**

١ ـ **التمهيد لِما في الموطأ مِن المعاني والأسانيد**: للحافظ يوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ النِّمْري القرطبي المالكي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنّه الموطّأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كلِّه بالإيجاز والاختصار**: لابن عبد البَر أيضاً.

٣ ـ **المنتقىٰ شرح موطأ إمام الهجرة مالك بن أنس**: لأبي الوليد، سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٤٧٤ هـ).

٤ ـ **القَبَس في شرح موطّأ مالِك بن أنس**: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد المالكي ابن العربي (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ).

٥ ـ **تنوير الحوالك شرح علىٰ موطّأ مالك**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٦ ـ **أنوار الكواكب أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك، أو شرح الزَّرقاني**: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزَّرقاني (المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ).

٧ ـ **المُسَوَّىٰ شرح الموطأ**: للإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بولي الله الدِّهْلوي، (المتوفىٰ سنة ١١٧٦ هـ).

٨ ـ **دليلُ السَّالك إلىٰ موطأ مالك**: لمحمَّد حبيب الله بن مايَأْبَىٰ الجكني الشِّنقيطي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٣ هـ).

٩ ـ **التعليق الممجَّد علىٰ موطأ الإمام محمد (برواية محمد الشَّيباني)**: للإمام أبي الحسنات عبد الحي اللَّكْنَوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ).

١٠ ـ **أوجز المسالك إلىٰ موطأ مالك**: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفىٰ سنة ١٤٠٢ هـ).

* **شروح مسند أحمد**:

١ ـ **الكواكب الدُّراري في ترتيب مسند أحمد على أبواب البخاري**: لعلي بن حسين بن عُرْوَة الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٨٣٧ هـ).

٢ ـ **نفثات صدر المُكْمَد وقرّة عين المُسْعَد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد**: للشمس محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي السَّفاريني (المتوفىٰ سنة ١١٨٨ هـ).

٣ ـ **بلوغ الأماني من الفتح الربَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني**: للشيخ أحمد بن عبد الرحمٰن المصري البَنَّا السَّاعاتي (المتوفىٰ سنة ١٣٧١ هـ).

الشَّقُّ:

لغةً: مَصْدر (شَقَّ): وهو: الصَّدْعُ، أو: شَقَّ العَصا، وهو التفريقُ، كأنه فَرَّق بين الزَّائد وما قبله، وبعده من الثابت بالضَّرْب.

واصطلاحاً: هو مُقابِل (الضَّرْب) من اصطلاح أهل المغرب، كما أن (الضَّرْب) من اصطلاح أهل المشرق.

و«الشَّقُّ» هو أن يَخُطَّ فوق المضروب عليه خَطَّاً بيِّناً دالاً على إبطاله بكونه مختلطاً به (أي بأوائل كلماته) ولا يَطْمِسه، بل يكون ما تحته مُمْكِنُ القراءةِ (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٨٤ ـ ٨٥).

الشَّكْلُ:

هو مصدر (شَكَل الكتابَ يَشْكُلُه وأشْكَلَهُ) أي: قَيَّده بالإعراب (أي بالحركات) من الضَّمِّ والفتح والكسرة والسُّكون، مثل (عُمَيْر)، أو بالحروف بأن يقول في تشكيل (عمير): بضمِّ العين، وفتح الميم وسكون الياء التحتانية، وآخره الرَّاء المُهْمَلَة.

شَكْلُ الْحَدِيْثِ

انظر: «الشَّكل».

الشَّمَائِلُ:

لغةً: جمعُ (الشِّمَالِ) وهو: الطَّبْعُ والخُلُقُ.

واصطلاحاً: يُقْصَدُ بها عند الإطلاق: أخلاقُ النبيِّ ﷺ وأحواله المَعِيْشيَّةِ.

كذلك هو نَوْعٌ مستقلٌّ من التأليف عند المحدِّثين يَقْصِدون به جَمْعَ أخلاق النبيِّ ﷺ وشمائله.

ومن أشهر الكتب في الشمائل:

١ ـ الشمائل النبوية والخصائص المُصْطَفَوِيَّة: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

وعليه شروحٌ كثيرةٌ، منها «جمع الوسائل في شرح الشمائل» للعلاَّمة الفقيه علي بن سلطان محمد القاري المتوفى سنة (١٠١٦ هـ).

٢ ـ شمائل الرسول ودلائل نبوَّته وفضائله وخصائصه: للحافظ أبي الفداء عماد الدين ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

الشَّوَاهِدُ:

انظر «الشَّاهِدُ».

الشَّيْخُ:

الذي يُرْوَى عنه الحديثُ.

شَيْخٌ:

من ألفاظ التعديل من المرتبة الثالثة عند: ابن أبي حاتم، ومن الرابعة عند: ابن الصَّلاح، والذَّهبيِّ، والعِراقي، ومن الخامسة عند: السيُّوطي، ومن السادسة عند: السَّخاوي.

قال الحافظُ الذَّهبي رحمه الله تعالى: «ولم أتعرَّض لذِكْر من قيل فيه: (مَحَلُّه الصِّدْقُ)، ولا من قيل فيه: (لابأسَ به)، ولا من قيل فيه: (هو صالحُ الحديث) أو (يُكْتَبُ حديثُه) أو (هو شَيْخٌ) فإنَّ هذا وشِبْهُه يَدُلُّ على عدم الضَّعْف المُطْلَقَ» (ميزان الاعتدال: ١/ ٤٠٣).

وقال أيضاً في ترجمة (العبَّاس بن الفضل): «قال أبو حاتم: شَيْخٌ، فقولُه: (هُو شيخٌ) ليس هي عبارةُ جَرْحٍ، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي بعبارة توثيقٍ، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحُجَّةٍ» (ميزان الاعتدال: ٢/ ١٩).

قال الحافظ الزَّيْلَعِي (في نصب الراية: ٤/ ٢٣٢)، نَقْلاً عن ابن القَّطان في كتابه (الوَهْم والإيهام) ما نَصُّه: وسُئِلَ عنه ـ أي عن طالب بن حُجَيْر ـ الرَّازيان فقالا: شَيْخٌ، يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحبُ روايةٍ. (انظر «حاشية الرفع والتكميل»... ص: ١٤٩).

حُكمها:

المُتَّصفُ بهذا اللَّفظِ يُكتَب حديثُه ويُنظَر فيه للاعتبار.

شَيْخُ الإِسْلَام:

من أرفع ألقاب المحدِّثين، ومن أشهر من لُقِّبَ به:

١ ـ الإمامُ الحافظُ أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهَرَوِي (المتوفى سنة ٤٨١ هـ)، مصنِّفُ كتاب «ذَمّ الكلام» .

٢ ـ الإمام تقيُّ الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تَيْمِيَّة الحَرَّاني الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

٣ ـ الإمامُ الحافظُ العلامة أبو عبد الله وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة (المتوفى سنة ٣١١ هـ) ، صاحب «الصحيح» .

٤ ـ والحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل (الإسماعيلي) الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٣٧١هـ)، صاحب (المستخرج) وإمام أهل خراسان .

٥ ـ والحافظ سراج الدين أبو حفص بن عمر بن رَسْلان البُلْقِيني الشَّافعي (المتوفى سنة ٨٠٥هـ) ، صاحب «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح» .

٦ ـ والحافظ أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) ، صاحب التصانيف الكثيرة .

شَيْخُ الْحَدِيْثِ :

يُلقَّب به ـ في الجامعات الإسلامية في بلاد شبه القارة الهندية ـ مَن يقوم بتدريس «صحيح البخاري»، وقد لُقِّب به عددٌ من كبار العلماء والمحدِّثين أمثال: الشيخ حسين أحمد المدني (المتوفى سنة ١٣٧٧هـ)، والشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢هـ) وغيرهما .

شَيْخٌ وَسَطٌ :

من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التعديل عند الحافظ السَّخاوي .

حكمها:

المتَّصفُ به يُكتَب حديثُه ويُنْظَر فيه للاعتبار.

الشَّيْخَان:

إذا أُطْلِق عند المحدِّثين، يُقْصَدُ بهما:

١ ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيرة ابن بَرْدِزْبَه الجُعْفيّ مولاهم، (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)، جَبَلُ الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث، وصاحب «صحيح البخاري».

٢ ـ والإمام أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشَيْريّ النَّيسابوري، (المتوفى سنة ٢٦١ هـ)، ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ مصنِّفٌ عالمٌ بالفقه، صاحب «صحيح مسلم».

الشِّيْعَةُ:

التشيُّع في اللغة معناه: المناصرة: وسُمِّي (الشيعةُ) بذلك لمناصرتهم عليّاً، رضي الله عنه، وتقديمِهم إيَّاه على سائر الصحابة رضوان الله عليهم.

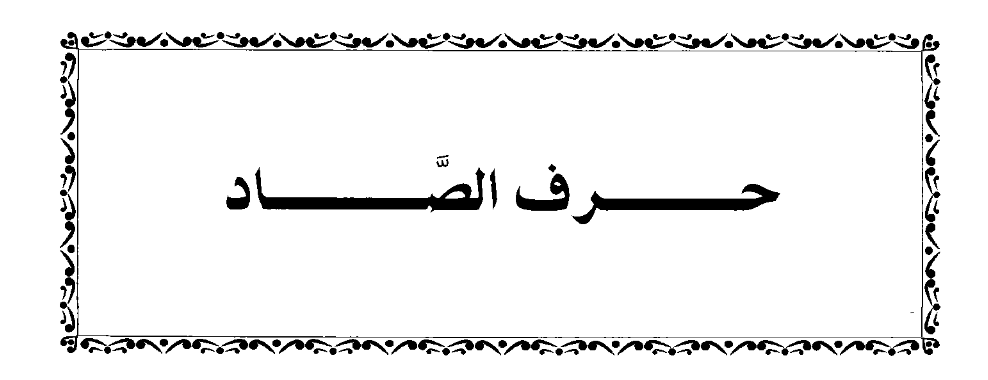
انظر « التَّشَيُّع » في حرف التاء.

شُيوخ الحديث:

أي كبارُ المحدِّثين.







حـــرف الصَّـــــاد

صـ:

هي علامةُ التضبيب، تُوضَع في كُتب المتقدِّمين فوق كلامٍ صحيحٍ نقلاً، لكنَّه فاسدٌ لفظاً ومعنًى أو خطأً، أو مصحَّفٍ، أو ناقصٍ. وتُسَمَّىٰ هـٰذه العلامةُ «ضَبَّة» أيضاً.

ص:

رَمْزٌ لسعيد بن منصور في سُنَنه عند السُّيوطي في «الجامع الصغير».

وهو كذلك رَمْزٌ للإمام النَّسَائي في كتابه «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» عند الحافظ المِزِّي في «تهذيب الكمال».

الصَّالِحُ:

لغةً: ضِدُّ الفاسدِ، مأخوذٌ من الصَّلاح، وهو ضِدُّ الفَسَاد (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: فيه قولان:

١ ـ هو الشاملُ لـ «الحديث الصحيح» و«الحديثِ الحَسَنِ» ـ لصلاحيتهما للاحتجاج ـ ولـ «الحديث الضعيفِ» الذي يَصْلُح للاعتبار. (تدريب الراوي: ١/ ١٧٨).

٢ ـ وقيل: هو «الضعيف» الذي يُكْتَبُ حديثُه. (انظر «تنقيح الأنظار مع شرح توضيح الأفكار» (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧).

الصَّالِحُ:

انظر «إسْنَادُه صَالِحٌ» في حرف الألف.

صَالِحُ الْحَدِيْثِ:

إذا قيل في الرَّاوي: إنه (صالحٌ)، أو: (شَيْخٌ صالِحٌ) ولم يُضَفْ إلى (الحديث)، فإنَّ المراد صلاحيتُه في دينِه، جَرْياً على عادة المحدِّثين في إطلاق الصلاحية حيث يريدون به الِّدين، أمَّا إذا أُضِيْفَ (صالحٌ) إلى (الحديث)، فإنَّ المراد به صلاحيةُ هذا الراوي في تحمُّل الحديث وأدائِه وكَتْب حديثِه والنظر فيه (انظر «فتح المغيث» ١/ ١٩١ ـ ١٩٢).

قال الحافظُ أحمد بن سِنان: «كان عبدُ الرَّحمن بن مَهْديِّ ربَّما جرى ذكرُ حديثِ الرجلِ فيه ضَعْفٌ، وهو رجُلٌ صدوقٌ، فيقولُ: رَجلٌ صالحُ الحديثِ» (الكفاية: ص ٤٠).

و يُعَدُّ هذا اللفظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم، والذهبي، والعراقي، ومن الخامسة عند: ابن الصلاح، ومن السادسة: عند ابن حجر، والسُّيوطي، والسَّخاوي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المراتب ويُنظَر فيه.

الصَّبِيُّ:

مَن ليس بِمُمَيِّزٍ، ولا ببالغٍ.

صَحَّ:

علامةُ التصحيح، تُوضَع في كتب المتقدِّمين فوق كلامٍ صحيحٍ معنىً وروايةً، وإزالةً للشَّكّ في صِحَّته أو الخلاف.

انظر «انتهى اللَّحَق» و«التصحيح» و«السَّقَط» و«اللَّحق» في حرفها.

صح:

رمْزٌ للانتقال من سندٍ إلى آخر، بدلاً من (ح).

قال ابنُ الصَّلاح: «وحسن إثبات (صح) هاهنا لئلا يُتَوهَّم أنَّ حديث هذا الإسناد سقطٌ، ولئلاَّ يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيُجْعَلا إسناداً واحداً». (علوم الحديث: ص: ١٩٥).

وقد كَتَب ذلك الحفَّاظُ: أبو عثمان الصَّابوني، وأبو مسلم اللَّيْثي البخاري، وأبو سعد الخَليلي وغيرُهم.

صَحَّ ورَجَعَ:

تُكْتَبُ بعد كتابة «اللَّحَق»: «صَحَّ»، انظر: «انتهىٰ اللَّحق» و«التصحيح» و«السَّقط»، و«اللَّحق» في حرفها.

الصَّحَابَـةُ:

لغةً: مأخوذٌ من الصُّحْبَة ـ بضَمِّ الصَّاد المُهْمَلة ـ وصاحَبَهُ: عاشَرَه، والصاحبُ: المُعاشِرُ، وكلُّ ما لازَمَ شيئاً فقد استصحبه. (انظر «لسان العرب» والقاموس المحيط).

والأصل في هذا الإطلاقُ: لمن حَصَل له رؤيةٌ ومُجالسَةٌ. (المصباح المنير).

واصطلاحاً: هو من لَقِيَ النبيَّ ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ في الأَصَحِّ. (انظر «شرح النخبة» ١١١ و«علوم الحديث» ص: ٢٩٤).

طبقات الصحابة:

١ ـ قومٌ تقدَّم إسلامُهم بمكَّة كالخلفاء الأربعة.

٢ ـ الصحابةُ الذين أسلموا قبل تشاوُرِ أهل مكَّة في دار النَّدْوَة.

٣ ـ مهاجرةُ الحَبَشة.

٤ ـ أصحاب العَقَبَة الأولى.

٥ ـ أصحاب العَقَبَةِ الثانية وهمُ من الأنصار.

٦ ـ أوَّلُ المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي ﷺ بقُبَاء قبل أن يدخل المدينة.

٧ ـ أهل بَدرٍ.

٨ ـ الذين هاجروا بين بدر والحُدَيْبِيَة.

٩ ـ أهلُ بَيْعَة الرِّضوان في الحُدَيْبِيَة.

١٠ ـ من هاجر بين الحُدَيْبِيَة وفتح مكَّةَ، كخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص وأبي هريرة.

١١ ـ مسلمة الفتح، الذين أسلموا في فتح مكَّة.

١٢ ـ صِبْيانٌ وأطفالٌ رأوا النَّبي ﷺ يومَ الفتح وفي حِجَّة الوداع وغيرِهما. (انظر «الباعث الحثيث» ص: ١٧١ و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

عَدَدُ الصحابة:

أولًا: عددُ الصحابة رضوان الله عليهم كثيرٌ.

قال كَعْبُ بن مالكٍ رضي الله عنه: «وأصحاب رسول الله ﷺ كثيرٌ لا يجمعهم كتابُ حافظ».

ثانياً: تفرَّقوا في البلدان: الشام والعراق ومصر فصَعُبَ حصرُهم وَعدُّهم.

ثالثاً: هناك نصوصٌ تَدُلُّ على عددٍ تقريبيٍّ، مثل عدد الذين حَجَّوا معه ﷺ وأنهم حوالي تسعين ألفاً. قال أبو زُرْعَة رحمه الله: «قُبِضَ رسولُ الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة». («فتح المغيث» ٤/ ٣٩)، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٢٠).

أشهر المصنَّفات في الصحابة:

١ ـ **الاستيعاب في أسماء الأصحاب**: للإمام الحافظ المحدِّث الفقيه أبي عمر يوسف بن عبد البَرّ النَمَري (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: للإمام المحدِّث الحافظ عِزِّ الدين علي بن محمد الجَزَري المعروف بابن الأثير (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ).

٣ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للإمام الحافظ البحر الحُجة أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

٤ ـ **حياة الصحابة**: للعلاَّمة الداعية المحدِّث الشيخ محمد يوسف الكَانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٨٣هـ).

الصَّحَابِيُّ:

انظر «الصَّحابة».

الصِّحَاحُ:

هو اصطلاحُ الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغوي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ)، والذي اصطلحه في كتابه «مصابيح السُّنَن»

على تقسيم أحاديث كلِّ بابٍ من أبواب الكتاب إلى قسمَيْن، هما «الصِّحاح» و«الحِسَان».

وأراد بـ«الصِّحَاح» ما رُوِيَ في الصحيحين أو أحدهما.

وأراد به «الحِسَان» ما أَورده أبو داود، والترمذي، والنَّسائي، أو أحدُهم.

الصِّحَاحُ

وهي الكتبُ التي التزم أصحابُها فيها الصحَّةَ، وهي كثيرةٌ، ولكن لم يستقم هٰذا بحسب واقع الحال إلّا للشَّيخين البخاري ومسلم، وأمَّا سِوَاهُما فقد وقع في تصانيفهم الحَسَنُ والضعيفُ، ومن أشهر هٰذه الكتب:

١ ـ **صحيح البخاري: واسمه «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفي البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري النَّيسابوري (ت ٢٦١ هـ).

٣ ـ **صحيح ابن خُزَيْمَة**: للإمام أبي بكر، محمد بن إسحاق ابن خُزَيْمَة بن المُغيرة النَّيسابوري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٣١١ هـ).

٤ ـ **صحيح ابن حِبَّان: أو «التقاسيم والأنواع»**: للإمام أبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد بن معاذ التَّميمي الدَّارِمي البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

٥ ـ **صحيح ابن السَّكَن**: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَّكَن البغدادي المصري (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

٦ ـ **صحيح الإسماعيلي** (المتوفي سنة ٣٧١ هـ).

٧ ـ **صحيح أبي عَوَانة** (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

٨ ـ **صحيح الحاكم النيسابوري** (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

٩ ـ **المنتقىٰ، لابن الجارُوْد** (ت ٣٠٧ هـ)، أي «**المنتقىٰ المختار من السُّنن المُسْنَدَة عن رسول الله ﷺ في الأحكام**»، للحافظ أبي محمد، عبد الله بن علي ابن الجارود النَّيسابوري الحافظ المجاور بمكّة (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

١٠ ـ **المنتقىٰ**: للحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرْطُبي المالكي (المتوفى سنة ٣٤٠هـ).

١١ ـ **الأحاديث المُختارة ممّا ليس في الصحيحين أو أحدهما**: للحافظ ضياء الدين، أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمـٰن السَّعْدي الدمشقي الصالحي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

١٢ ـ **صحيح ابن الشَّرقي**: للحافظ أبي حامد، أحمدبن محمد بن الحسن النَّيسابوري الشافعي من تلاميذ مسلم (المتوفى سنة ٣٢٥ هـ).

١٣ ـ **الإلزامات**: لأمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقطني البغدادي الشافعي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

الصِّحَاحُ السِّتَّةُ:

لقد اشتهر هذا الاصطلاحُ على لسان الكُتَّاب، والمقصود عندهم الكتب التَّالية:

١ ـ **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ** وسننه وأيامه (المعروف بـ: «صحيح البخاري») للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة الجُعْفي البخاري، أبي عبد الله (المتوفىٰ سنة: ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن**

رسول الله ﷺ (المعروف بـ: «صحيح مسلم»): للإمام مسلم بن الحجَّاج بن مسلم بن وَرْد بن كوشاذ القُشَيري النَّيسابوري (المتوفى سنة: ٢٦١ هـ).

٣ ـ **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ** ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل (المعروف بـ: «جامع الترمذي»): للإمام محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة بن موسىٰ بن موسى بن الضحَّاك السُّلَمي الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ)

٤ ـ **كتاب السنن، المعروف بـ: «سنن أبي داود»**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن شَدَّاد بن عمرو بن عامر السِّجِسْتاني (المتوفىٰ سنة: ٢٧٥ هـ).

٥ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمـٰن، أحمد بن علي بن سِنَان بن زكريا بن دينار النَّسائي (المتوفىٰ سنة: ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن يزيد بن ماجه الرِّبْعِي القزويني (المتوفىٰ سنة: ٢٧٥ هـ).

ولكن هذا الإطلاق ليس بصحيح، فإنَّ هؤلاء الأئمَّة غير الشيخين ـ لم يَشترِطوا صحةَ الأحاديث التي في كُتبهم، وهي وإن كان أكثرُ ما فيها من الصحيح الثابت؛ إلَّا أنها تَشتمل على (الحديث الحسن) و(الضعيف) بأنواع مختلفةٍ من الضَّعْف لذا كان المحدِّثون يُسَمّون هذه المجموعةَ بـ «الأصول السِّتَّة».

صَحَّحَه الحاكمُ ووَافقَه الذَّهَبِيُّ:

نجد كثيـراً هذه العبارةَ في الكُتُبِ الحديثية المحقَّقَةِ، وهي تعني أن الحـافـظَ الـذهبـيَّ وافـق علـى تصحيـح الحـاكـم الأحـاديـث فـي «المستدرك» حين يقول تعقيباً على كلام الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ

على شرط الشيخين ولم يُخرجاه» بقوله: «على شَرْطِهما».

وفي الحقيقة هذا من الذهبيِّ ليس موافقةً ولا مُخالفةً، وإنَّما هو سكوتٌ، فلا يَصْلُح أن يُضاف إليه القولُ بالموافقةِ ـ كما بدأ يفعل الكثيرُ من المتعالمين والمتطفِّلين على تحقيق كتب الحديث ـ فيقال في الحديث: «صَحَّحه الحاكمُ ووافقه الذهبيُّ».

إنَّما الصَّوابُ: «صَحَّحه الحاكمُ وسَكَت عنه الذهبيُّ»؛ لأن الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ لم يبيِّن أنَّ سكوته دالٌّ على الموافقة، فليتنبه إلى ذلك.

الصَّحِيحُ:

لغةً: الصحيحُ، ضدَّ السَّقيم، وهو البريءُ من كلِّ عَيْبٍ ورَيْبٍ. وأرضٌ صحيحةٌ: لا وَبَاءَ فيه، ولا تَكْثُر فيها العِلَلُ والأسقامُ.

والصحيحُ من الشِّعْرِ: ما سَلِمَ من النَّقْصِ، والصحيحُ من الأقوال: ما يُعْتَمَدُ عليه. (لسان العرب).

وهو حقيقةٌ في الأجسام، أمَّا في الحديثِ وسائرِ المعاني فمجازٌ من باب الاستعارة التبعية. (فتح المغيث: ١/ ١٥).

واصطلاحاً: ولـ: «الصحيح» تعريفاتٌ عديدةٌ، فمن أشهرها: تعريفُ الإمام ابن الصَّلاح: «وهو الحديثُ المُسْنَدُ الذي يَتَّصِلُ إسنادُه بنقل العَدْلِ الضَّابط عن العَدْلِ الضَّابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذَّاً، ولا مُعَلَّلاً». (انظر «علوم الحديث» ص١١ ـ ١٢).

شروطه:

يتبيَّن من شرح هذا التعريف أنَّ شروط الصحيح التي يجب توفُّرها حتى يكون الحديثُ صحيحاً خمسةٌ، وهي:

١ ـ اتصالُ السند.

٢ ـ عدالةُ الرُّواة.

٣ ـ ضَبْطُ الرُّواة.

٤ ـ عَدَمُ العِلَّة.

٥ ـ عَدَمُ الشُّذوذ.

فإذا اخْتَلَّ شرطٌ واحدٌ من هذه الشروط الخمسة فلا يُسَمَّى الحديثُ حينئذ صحيحاً.

مثاله:

ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه قال: «حَدَّثنا عبُد الله بن يوسف: قال: أَخْبَرَنا مَالكٌ عن ابن شهاب، عن محمَّد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن أبيه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ قرأ في المغرب بالطُّور». (أخرجه في كتاب الأذان).

فهذا الحديثُ صحيحٌ؛ لأن:

أ ـ سندَه مُتَّصِلٌ: إذ إنَّ كلَّ راوٍ من رواته سمعه من شيخه.

وأمَّا عنعنةُ مالكٍ، وابنِ شهابٍ، وابن جُبَيْرٍ فمحمولةٌ على الاتصال؛ لأنهم غير مُدَلِّسِيْنَ.

ب ـ ولأن رواته عدولٌ ضابطون. وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل:

١ ـ عبد الله بن يوسف: ثقةٌ مُتْقِنٌ.

٢ ـ مالكُ بن أنس: إمامٌ حافظٌ.

٣ ـ ابن شهاب الزهري: فقيهٌ حافظٌ مُتَّفَقٌ على جلالته وإتقانه.

٤ ـ محمَّد بن جُبَيْر: ثقةٌ.

٥ ـ جُبَيْر بن مُطْعِم: صحابيٌّ.

٦ ـ ولأنه ليس فيه عِلَّةٌ من العِلَل.

حكمه:

وجوبُ العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يُعْتَدُّ به من الأصوليِّين والفقهاء، فهو حُجَّةٌ من حُجَج الشَّرْع، لا يَسَعُ المسلمَ تركُ العملِ به.
(انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٣٤ ـ ٣٦).

مصادرُ الحديثِ الصحيح:

مصادرُ الحديثِ النَّبويِّ كثيرةٌ جِدّاً، فهي مِئاتُ المصادر، وكلُّها تقريباً تَحتوي على أحاديثَ صحيحةٍ، ولكنَّنا نَقصِدُ بهذا العنوان المصادِرَ الَّتي اقتَصَرَتْ على الحديثِ الصَّحيح فقطْ.

والصَّحيحُ أنَّ مصادرَ الحديثِ المُجَرَّد مصدران، هما:

١ ـ **صحيحُ البُخارِيِّ**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

٢ ـ **صحيحُ مُسلمٍ**: للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيْريّ (المتوفى سنة ٢٦١هـ).

وللحديث الصحيح مصادرُ كثيرةٌ، فيها كثير من الأحاديث الصحيحة، وإن كان فيها شيءٌ من غير الصحيح، ومن أهم هذه المصادر:

١ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس (المتوفى سنة ١٧٩هـ).

٢ ـ **صحيح ابن خزيمة**: للإمام محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة

(المتوفى سنة ٣١١ هـ)، وهو كتاب مصنَّف على الأبواب، والراجح أن فيه غير الصحيح، ولكنه قليل جداً.

٣ ـ صحيح ابن حبان: للإمام أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

٤ ـ المستدركات على الصحيحين:

و«المستدرك» هو: الكتاب الذي يذكر الأحاديثَ على شرط كتابٍ معيَّنٍ ولم يُخرجها.

ولقد أُلِّفت مستدركاتٌ كثيرةٌ على الصحيحين أو أحدهما، وأشهر مستدركٍ هو كتاب «المستدرك على الصحيحين» للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

٦ ـ المستخرجاتُ على الصحيحين

المُسْتَخْرَج هو: الكتاب الذي يذكر مؤلِّفه أحاديث كتابٍ معينٍ بسنده هو.

والمستخرجات على الصحيحين أو أحدهما كثيرةٌ أيضاً، وأهمها:

المستخرج على «صحيح البخاري»: لأبي بكرٍ الإسماعيلي.

المستخرج على «صحيح مسلم»: لأبي عَوَانة الإسفراييني.

المستخرج على «الصحيحين»: لأبي نُعَيم الأصفهاني.

٧ ـ السُّنن الأربعة ومسند أحمد.

فإن أكثر ما فيها صحيحٌ، وكثير مما فيها ليس في الصحيحين أو أحدهما.

الصَّحِيْحُ:

إذا أُطْلِق يُراد به عند المحدِّثين: «صحيح البخاري»، في مثل قول شخصٍ: «جاءَ في الصَّحيح».

صَحِيحُ الإسْنادِ:

يعني: أنّ الإسناد توفّرتْ فيه شروط الصحة الظاهرة، وهو دُون قولهم: «حديثٌ صحيحٌ»؛ لأنه قد يُقال: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ» ولا يَصِحُّ الحديثُ ذاته لكوْنه شاذّاً، أو معلاً.

صَحِيْحٌ على شَرْطِهِما:

يُكثِر الحاكم النَّيسابوري في «المستدرك» قولَه: «حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يُخرجاه»، ويختصر ذلك الحافظُ الذهبي بقوله في هامش «المستدرك»: (على شرطهما).

فهذا لا يكون من الذَّهبي موافقةً ولا مخالفةً، وإنما هو سكوتٌ، فلا يَصْلُح أن يُضاف إليه القولُ بالموافقة، فيقال في الحديث: «صحَّحه الحاكم ووافقه الذهبيُّ». إنما الصواب: «صحَّحه الحاكمُ وسكت عنه الذهبيُّ»؛ لأن الذهبيَّ لم يبيِّن أنَّ سكوتَه دالٌّ على الموافقة، فتنبَّهْ إليه.

صَحِيْحٌ غَرِيْبٌ:

قولُ الإمام الترمذي في جامعه، ومعناه: أنَّ الحديث قد جمع بين الصحة والغرابة (أي: تفرَّد به الراوي)، و«الحديث الغريبُ» قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسَناً، وقد يكون ضعيفاً. انظر تعريفه في «الغَرِيْب» في حرف الغين.

الصَّحِيْحُ لِذَاتِهِ:

هو الذي بَلَغ درجةَ الصحةِ بنفسه دون أن يحتاج إلى ما يُقوِّيه، ويُسَمَّى هذا بـ«الصحيح لذاته» وهذا لا يُشتَرط للحكم بصحته أن يكون عزيزاً (أي: أن يُرْوَى من وجهٍ آخر).

انظر: «الصَّحِيْحَ».

الصَّحِيْحُ لِغَيْرِهِ:

لغة: قد مَرَّ التعريفُ اللُّغَوي لـ (الصحيح) في تعريف (الصحيح).

واصطلاحاً: هو «الحديثُ الحسنُ لذاته» إذا رُوِي من وجهٍ آخرَ مثلِه أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه، فإنَّه يقوى ويرتقي من درجة (الحسن) إلى (الصحيح)، ويُسمَّى (الصحيح لغيره).

مثالُ ذلك:

ما رواه أحمد (في مسنده: ٥/ ٥) قال: ثنا يحيى بن سعيد عن بَهْزِ ابن حكيم حدَّثني أبي عن جدِّي قال: قلتُ: يا رسول الله مَن أبرُّ؟ قال: «أمُّك. قال: قلتُ: ثم مَن؟ قال: ثم أمُّك. قال: قلتُ: ثم مَن؟ قال: أمُّك، ثم أباك، ثم الأَقْرَبُ، فالأَقْرَبُ».

فهذا الحديثُ سنده متصلٌ، لا شذوذَ فيه ولا عِلّةً قادحةً، حيث لم يقع في هذه السلسلة أيُّ اختلافٍ بين الرواة ولا في المتن.

والإمام أحمد وشيخه يحيى بن سعيد القَطَّان إمامان جليلان، وبَهْزُ بن حكيم من أهل الصِّدْق والصِّيانة حتى وثَّقه عليُّ بن المَدِيني ويحيى بن مَعِين والنَّسائي وغيرُهم، لكنْ استشكل العلماء بعض مروياته حتى تكلَّم فيه شعبةُ بن الحجَّاج بسبب ذلك، وهذا لا يسلبه صفةَ الضَّبط، لكنه يشعر بأنه خَفَّ ضَبْطُه، ووالدُه حكيمٌ وثَّقه العِجْليُّ وابنُ حِبَّان. وقال النَّسائي: ليس به بأسٌ. فيكون حديثُ بَهْز هذا (صحيحاً لغيره).

والظاهر: أن السائل المُبْهَم فيه هو معاوية جَدُّ بهز، وقد ورد بلفظ: «مَن أبَـرُّ» في بعض طرقه عند مسلم، فقوي حديث بهز بذلك، وأصبح «صحيحاً لغيره».

والسَّبَبُ في هذا الارتقاء: أنَّ «الحَسَن» بهذا التعدُّدِ للسند تجتمع

له القُوَّةُ من الجهتين، ويزول بذلك ما كان يُخشى من جهة خِفَّةِ ضَبْطِهِ، وينجبر ذلك النقصُ اليسيرُ، فيلتحق الإسنادُ بدرجة الصحيح (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٢٦٧ ـ ٢٦٨).

الصَّحِيْحُ المُجَرَّدُ:

المراد به الجامِعُ لـ: «الحديث الصحيح» من الأحاديث النبوية غير ممزوجٍ بغيره، أو بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين وغيرهم، مثل: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

الصَّحِيْحان:

المراد بهما: «صحيح البخاري» و«صحيح مُسلم».

الصَّحِيْفَةُ:

لغة: جمعُها (الصُّحُف)، هو: ما يُكتب فيه من ورقٍ ونحوه، ويُطْلَق على المكتوب فيها.

واصطلاحاً: هي الأوراق التي كتب فيها بعضُ الصحابة الأحاديث.

ومن أشهر الصُّحف:

١ ـ **الصحيفة الصادقة**: لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٥هـ).

٢ ـ **الصحيفة الصحيحة**: لهمام بن مُنَبِّه (المتوفى سنة ١٣١هـ):

٣ ـ **صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنه**: (المتوفى سنة ٧٨هـ).

٤ ـ **صحف عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما**: (المتوفى سنة ٦٨هـ).

٥ ـ صحيفة عمرو بن حَزْم رضي الله عنه : (المتوفى سنة ٥١هـ) .

صد :

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «فضائل الأنصار»، ذكره الحافظُ المِزِّي في «تهذيب الكمال».

صَدُوقٌ :

هو مَن وُصِفَ بالصِّدْق في الحديث، وهو من ألفاظ التعديل، جعله ابنُ أبي حاتم، وابنُ الصَّلاح في المرتبة الثانية التي يُكْتب حديثُ أهلها، ويُنْظَر فيه.

وذكره الحافظُ الذهبيُّ والعراقيُّ في المرتبة الثالثة لألفاظ التعديل، ولم يذكرا بم يُحكم علىٰ حديث من وُصِفَ به، وذكر الحافظ ابن حجر بعد ذكر المرتبة الثالثة التي فَسَّرها بقوله: «من أُفرد بصفةٍ مثل: ثقةٍ، أو مُتقِنٍ، أو ثَبَتٍ، أو عَدْلٍ»، المرتبة الرابعة التي فَسَّرها بقوله: «من قَصُر عن الثالثة قليلاً» وذكر فيها: «صدوق» وغيرَه.

والحاصلَ كما ذكره أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به:

«إنَّ مرتبة الرواة الذين قيل فيهم «صدوق»، و « لا بأسَ به » ، «خِيَارٌ»، «مأمونٌ» ونحوها تَدُلُّ علىٰ إثبات صفة العدالة للراوي إثباتاً مؤكّداً، وبالتالي: صدقه، وأمانته.

إنَّ هـٰذه المرتبةَ ساكتةٌ عن صفة الضَّبط، والضَّبطُ شرطٌ أساسيٌّ، لا بُدَّ منه لكي يُحْتَجّ بحديث الراوي. لكن ألفاظ هـٰذه المرتبة لا تُشعِر بإثباتها للراوي ولا تُشعِر بنفيها عنه كذلك. ودلالة الصِّيَغ اللُّغَوية علىٰ ذلك واضحةٌ. ونَصَّ علىٰ ذلك أئمةُ علم هـٰذه المصطلحات، والعُمْدَةُ

في فهم المصطلحات على فهم أهلها وتداولها، لا خِلافَ في ذلك في أيِّ علمٍ من العلوم. (انظر «ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها . . .» ص : ٤٧).

صَدُوْقٌ إِنْ شَاءَ اللهُ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة مِن مراتب التعديل، عند: الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، ومن السادسة عند: ابن حجر، والسُّيوطي، والسَّخاوي.

حكمها:

يُكتَب حديثُ أهلها ويُنظَر فيه للاعتبار.

صدُوْقٌ تَغَيَّر بأَخَرَة:

أي: اختلَطَ بأخرة، هذا اللفظُ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند: الحافظ ابن حجر، والسُّيوطي.

حكمها:

يُكتَب حديثُ أهلها ويُنظَر فيه للاعتبار.

صَدُوْقٌ ثِقَةٌ:

انظر «صَدُوْقٌ».

صَدُوْقٌ حَسَنُ الْحَدِيْثِ:

لَفظةُ (صدوق) يقولونها فيمن ضَعُفَ ضَبْطُه بعضَ الشيءَ. (انظر «صدوقٌ»).

وقد وُجِدَ أيضاً التصريحُ بوصف (الصَّدوق) بأنه (حَسَنُ الحديثِ)، وقال أبو حاتم الرَّازي في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٩) في ترجمة (محمَّد بن راشد المَكْحولي): «كان صدوقاً حَسَن الحديثِ».

صَدُوْقٌ سَيِّءُ الْحِفْظِ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر، والسُّيوطي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهلها ويُنظَر فيه للاعتبار فقط.

صَدُوْقٌ إِلَى الضَّعْفِ ما هُوَ:

أي: ليس ببعيدٍ عن الضَّعْف بل إليه أقرَبُ من الصِّدق، وأنَّ الضعف غير مدفوعٍ عنه. (فتح المغيث: ١/١٥٨).

ولا يلتفت إلى احتمال كون (ما) نافيةٌ فينجر النفي على الضعف، وتنقلب العبارةُ إلى المدح. بل مقصد المتكلِّمين في الرجال جرح الراوي جرحاً لطيفاً، يخرجه من المراتب المتقدِّمة إلى ما يليق به، من قربه من الضعف.

صَدُوْقٌ في نَفْسِهِ:

يستعمل الحافظُ الذَّهبي هـٰذه العبارة كثيراً في «ميزان الاعتدال»، لعلَّه يذكرها غالباً فيمن نُسبوا إلى بدعة فيبيِّن أنهم صدوقون في أنفسهم لكنهم رُموا ببدعة النصب أو الخروج أو التشيُّع أو غير ذلك، ويستعملها كذلك فيمن كثر المجاهيل في شيوخه ليبيِّن أنه ـ وإن كان يذكر في أحاديث منكرة أو ضعيفة ـ صدوقٌ أمينٌ. كما لها استعمالاتٌ أخر ويقصد في الغالب أنه ينزل عن مرتبة «الصَّدوق» بيسير، كما أنه قد يقصد نزوله أكثر، وقد يقصد توثيقَه بهذه اللفظة وهو قليلٌ، كما أنَّ لفظة: «ثقة في نفسه» التي استعملها الذهبيُّ قليلاً يريد بها أنه ثقة لكنه دون الثقة المطلق.

صَدُوْقٌ كَثِيْرُ الأَوْهَامِ:

هذا اللَّفظُ من المرتبة الخامسة من مَراتِب التعديل عند الحافظ ابن حجر والسُّيوطي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة ويُنْظَرُ فيه.

صَدُوْقٌ لٰكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ:

هذا اللَّفْظُ مِنْ المرتبة الخامسة مِن مراتب التعديل عند الحافظ الذَّهبي وابن حجر.

حكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة ويُنْظَر فيه.

صَدُوْقٌ لَهُ أَوْهَامٌ:

أي أخطاءٌ، هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر والسُّيوطي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهلِ هذه المرتبة وَيُنْظَر فيه.

صَدُوْقٌ مُبْتَدِعٌ:

انظر «صَدُوْقٌ ولكنَّهُ مُبْتَدِعٌ»

صَدُوْقٌ يُخْطِىءُ:

هذا اللَّفْظُ مِن المرتبة الخامسة مِنْ مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر والسُّيوطي.

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذهِ المرتبة ويُنْظَرُ فيه.

صَدُوْقٌ يَهِمُ:

أي: يُخطئ. هذا اللَّفظُ مِنْ المرتبة الخامسة مِنْ مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر والسُّيوطي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة وَيُنْظَرُ فيه.

صِغَارُ التَّابِعِيْنَ:

هم الذين حَدَّثوا عن صِغّار الصحابة الَّذين تأَخَّرَتْ وفاتُهم فأدركوهم في حال صِغْر سِنِّهم، وكِبر سِنِّ الصحابة الذين كانوا صِغاراً في عهد رسول الله ﷺ.

صِغَارُ الصَّحابة:

هم الذين تأَخَّرَ إسلامُهم، أو كانوا صِغاراً في عهد رسول الله ﷺ.

صِفَةُ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ ومَنْ تُرَدُّ:

هذا النَّوعُ من علوم الحديثِ له أهميةٌ بالغةٌ، إذ إنَّه يبحث في شروط الراوي الذي يُقْبَل حديثهُ ويُحْتَجُ به.

وقد اختلفت عباراتُ العلماء في تعداد صفات القبول، فمن مُقِلٍّ، ومن مُكْثِرٍ، وجمع ابن الصَّلاح تلك الخِصَال في كتابه «علوم الحديث» (ص ٩٤)، فقال:

«أجمع جماهيرُ أئمة الحديث والفقه على أنه يُشْتَرَط فيمن يُحْتَجُّ بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لِمَا يروي. وتفصيله: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفِسْق وخَوارِم المروءة، متيقِّظاً غيرَ مُغَفَّلٍ، حافظاً إنْ حَدَّث من حفظِه، ضابطاً لكتابه إنْ حَدَّث من كتابه. وإنْ كان يحدِّث بالمعنىٰ اشترط فيه مع ذلك: أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني».

وبالتأمُّل في هذه الصِّفات وغيرِها ممَّا ذكره العُلماء نجد أنها لدى النظر ترجع كلُّها إلى أمرَيْن ذَكَرهُما ابنُ الصلاح هُما: العَدَالَةُ والضَّبْطُ.

ولتعريف كلِّ واحدٍ منهما يرجع إلى حرفهما.

الصِّفْرُ:

هو دائرةٌ صغيرةٌ تُوضَع أوَّلَ الزيادةِ من الكتاب وآخِرِها، وهي تُشعِر بإلغاء الكلام الخطأ من النسخة.

صُفَّرِيٌّ:

بضَمِّ الصَّاد والفاء المشدَّدة مفتوحة وكسر الراء. نسبة إلى (الصُّفَّرِية) من الخوارج

مثال من وُصِف بذلك: (إسماعيل بن سُمَيْع الحنفي، كوفيٌّ) بيَّاع السَّابُريّ.

في الضعفاء الكبير «للعُقَيْلي (١/ ٧٩) قال يحيى: «زعم عبدُ الرحمن أنَّ زائدة كان لا يحدِّثهم عن إسماعيل بن سُمَيْع. قال يحيى: إنما تركه زائدةُ لأنه صُفَّريّ، فأما في الحديث فلم يكن به بأسٌ».

صِفَةُ رِوَايَةِ الحديث:

انظر «صفة مَن تُقْبَل روايتُه ومَن تُرَدُّ».

صَلَّحَهُ فُلانٌ:

يقولون في الإخبار عن الرَّاوي إذا كان «صالحَ الحديثِ»: صَلَّحه فلانٌ، كما يقولون في الإخبار عن الرَّاوي الضعيف: مَرَّضه فلانٌ، وهو تعبيرٌ اصطلاحيٌّ حادثٌ، لم يَأتِ في لغةِ العربِ بهذا المعنى.

ومن شواهد هذا الاستعمالِ في كلامهم: قولُ الحافظِ الذهبي في «الميزان» (١ : ٥٨٩): «حمَّاد بن الجَعْد، ويُقالُ ابن أبي الجَعْد، قال

ابن مَعين: ليس بشيءٍ، وقال النَّسائي: ضعيفٌ، وقال أبو زُرْعَةَ: لَيِّنٌ وصَلَّحه أبو حاتم، وفي «الميزان» أمثلةٌ كثيرةٌ في هذا. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٣٨ ـ ١٣٩).

صلعم:

هو رَمْزُ كتابة «ﷺ»، يُكْرَهُ عند المحدِّثين كتابةُ ذلك سواء به أو بـ(ص)، كما يُكْرَه عندهم أيضاً كتابةُ الصَّلاة دون السَّلام.

صَوَابُهُ كَذا:

تُكْتَبُ هذه اللَّفْظَةُ إذا وَقَعَ في الكتاب خطأٌ، وحَقَّقه عليه (كذا) صغيرةٌ، وكتب في الحاشية (صوابُه كذا).

صُوَيْلِحٌ:

وهو تصغيرُ (صالحٍ)، وهو من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، ومن السادسة عند ابن حجر والسُّيوطي، والسَّخاوي.

حُكمها:

يُكتب حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاعتبار فقط.

صِيَغُ الأَدَاءِ:

انظر «ألفاظ الأداء» في حرف الألف.

صِيَغُ التَّحْدِيْثِ:

انظر «ألفاظ الأداء» في حرف الألف.

صِيَغُ التَّمْرِيْضِ:

هو أن يُرْوَى الحديثُ بغيرِ جَزْمٍ، مثل: (يُذْكَرُ)، أو (يُرْوَى)، أو

(ذُكِرَ) أو (رُوِيَ)، ونحوِها بصِيَغ المجهول، ولا تُستعمَل هذه الصِّيَغُ إلا في الأحاديثِ الضعيفةِ.

صِيَغُ الجَزْمِ:

هو أن يروي الحديثَ بجَزْمٍ، يستعمل في روايته من الأفعال المبنية للمعلوم، مثل: (قالَ) أو (يقول)، و(حكىٰ) أو (يحكي)، (ذكر) أو (يَذْكرُ)، (روىٰ) أو (يروي)، ونحوها من الألفاظ التي تُشعِر بصحة أو حُسْن ما ذُكِرَ بها.

صِيْغَةُ التَّمْرِيْضِ:

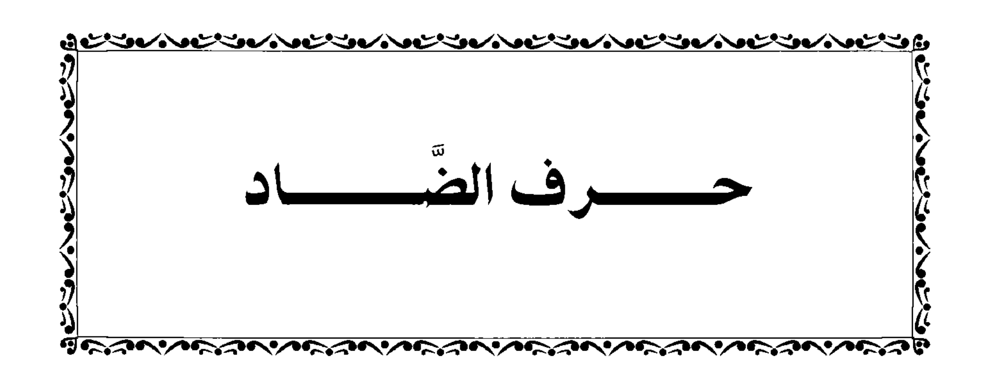
انظر «صِيَغ التمريض».

صِيْغَةُ الجَزْمِ:

انظر «صِيَغ الجزم».

❐ ❐ ❐





حرف الضَّاد

ض:

رَمْزٌ للضياء المَقْدِسي في «المختارة» كما ذَكَره الرُّوْدَاني في «جَمْع الفوائد».

الضَّابِطُ:

لغةً: اسم فاعلٍ من «ضَبَطَ يَضْبِط» أي حفظه بالحزم.

واصطلاحاً: هو الذي تُوافِق روايتهُ روايةَ الثِّقاتِ الضابطين في اللَّفظِ أو في المعنىٰ ولو في الغالب. وبعبارةٍ أخرى: هو الحافظُ المُتيقِّظُ.

ضَابِطٌ:

من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

يَصْلُح حديثُ أهل هذه المرتبة للاحتجاج به.

الضَّبَّةُ :

لغةً: الحديدة العريضة يُضَبُّ بها البابُ والخشب، جمعها: (ضِباب).

واصطلاحاً: هي رأسٌ ممدودةٌ لحرف الصَّاد فوق الكلام، هكذا (صـ) للإعلام بأنَّ ذلك الكلام سقيمٌ.

الضَّبْطُ:

لغةً: يقالُ «ضَبَطَ فُلانٌ الأمرَ ضَبْطاً وضِبَاطةً»، حَفِظه بالحزم، أي: أنه حازمُ الفُؤاد، ورَجُلٌ ضابطٌ قويٌّ شديدٌ، وأضبط يعمل بيديه معاً، وأضبط من ذرة؛ لأنها تجر ما هو على أضعافها، وربما سقطت وما تحمل من شاهق فلا ترسله.. وكلُّ ذلك صريحٌ في الدَّلالة على قُوَّةِ الحفظ وشدَّةِ اللُّزوم بين الحافظ والمحفوظ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وأمَّا مراد المحدِّثين فهو: أن يكون الراوي موصوفاً باليَقَظَة وعَدَمِ الغفلة، وبالحفظ إنْ حَدَّث من حفظه، والإتقانِ إنْ حَدَّث من كتابه، مع الدِّرايةِ بالمعنىٰ إن روى الحديثَ بغير لفظهِ. (انظر «التبصرة والتذكرة» ١/٢٩٣. و «تدريب الراوي» ١/٢٠١، و«فتح المغيث ١/٢٨٦»).

● **أنواع الضبط**:

لـ«الضَّبْط» نوعان، نذكر هنا كلَّ واحدٍ منهما:

١ ـ ضَبْطُ الصَّدر:

وهو الحفظُ بحيث يُثبِت الراوي ما سمعه مع القدرة على الاستحضار عند الحاجة إليه، بحيث يبعد زوالُه عن القُوَّةِ الحافظة، وشرطُ هذا النوع من الضبط أن يكون الراويُ حازمَ الفُؤادِ، حاضرَ الذِّهْنِ، سريعَ البَديهةِ، غيرَ مُغَفَّلٍ لا يميِّز الصوابَ من الخطأ كالنَّائم أو

السَّاهي، إذ الموصوفُ بذلك لا يحصل الركونُ إليه، ولا الاعتمادُ عليه من باب أولى. (فتح المغيث: للسخاوي ١/ ٢٨٦).

٢ ـ ضَبْطُ الكتاب:

ويُقْصَدُ به صونُ الكتاب الذي يكتب فيه الراوي مرويَّاتِهِ من أن يتطرَّق إليه خَلَلٌ من وقت السَّماع والكتابة إلى أن يؤدِّي ما سمعَ ويرويه، ويحول دون تغييرٍ ما فيهِ، وبخاصة إذا ما اقتصر عليه عند التحديثِ من جهة الزيادة والنقص أو التبديل، إضافةً إلى الرجوع عما قد يُخالِفُ فيه في مَتْنِ الحديث أو إسنادِه من لفظٍ أو اسمٍ، ودون قبولٍ لأيٍّ من مظاهر التلقين، فإنَّ هذا وأمثاله يُعتد بما رَوَوْه من صحيح كتبهم ولو لم يُرْزَقوا من الحفظ ومعرفة الحديث ما رُزِقَ غيرهُم. (انظر «الكفاية» ص ٢٢٠).

ضَبْطُ الصَّدْرِ:

انظر «الضَّبْطُ».

ضَبْطُ الكِتَابِ:

انظر: «الضَّبْطُ».

الضَّرْبُ:

لغةً: الإِبطالُ وَالإلغاءُ.

واصطلاحاً: إبطالُ ما يَقَعُ في الكتاب ممّا ليس منه.

الضُّعَفَاءُ:

انظر «الثِّقات والضعفاء» في حرف الثَّاء.

ضُعِّفَ:

أو يُضَعَّفُ، هذه العبارةُ لا تَدُلُّ على أنَّ هذا التضعيف شديدٌ، أو

متفقٌ عليه، ولذلك وَردتْ في المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار.

ضَعَّفُوْهُ:

انظر: «ضَعِيْفٌ».

الضَّعيفُ:

لغةً: ضِدَّ (القَوِيّ)، وضَعُفَ الشيءُ: هَزُلَ، أو مَرِضَ، وذَهَبتْ قُوَّتُه، أو صحتُه. (القاموس المحيط).

واصطلاحا: هو الحديث الذي فقد شرطاً مِنْ شُروطِ «الحديث المقبول». وشروط «الحديث المقبول» سِتَّةٌ، وهي: العَدالةُ، والضَّبطُ (ولو لم يكن تامّاً)، الاتصالُ، فَقْدُ الشُّذوذِ، فَقْدُ العِلَّةِ القادحةِ، العاضِدُ عند الاحتياج إليه. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص ٢٨٦).

تفاوته:

ويتفاوَتُ ضَعْفُه بحسب شِدَّةِ ضَعْفِ رُوَاتِهِ وخِفَّتِه، كما يتفاوَتُ «الصحيحُ»، فمنه «الضعيفُ» ومنه «الضعيفُ جداً»، ومنه «الواهي» ومنه «المُنْكَرُ» وشَرُّ أنواعهِ «الموضوع». (علوم الحديث: ص ٩٨).

مثاله:

ما أخرجه الترمذيُّ من طريق «حَكيم الأَثْرَمْ»، عن أبي تَمِيْمَةَ الهُجَيْمِيّ، عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَتَى **حائِضاً** أو امْرَأَةً في دُبُرِها، أوكاهِناً: فقَدْ كَفرَ بِمَا أُنْزِلَ على مُحمَّدٍ».

ثم قال الترمذيُّ بعد إخراجه: «لا نَعْرِفُ هذا الحديثَ إِلّا من

حديث حكيم الأَثرم، عن أبي تَمِيْمَةَ الهُجَيْمِي، عن أبي هريرة» ثم قال: «وضَعَّفَ محمد (أي: البخاريُّ) هذا الحديثَ من قِبَلِ إسناده».
(جامع الترمذي: أبواب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، برقم: ١٣٥).

قلتُ: لأنَّ في إسناده حكيماً الأثرم، وقد ضَعَّفه العلماء، فقد قال عنه الحافظُ ابن حجر: «فيه لِيْنٌ» (انظر «تقريب التهذيب» ص: ١٧٧).

حكم روايته:

يجوز عند أهل الحديث وغيرِهم روايةُ الأحاديث الضعيفة، والتساهُلُ في أسانيدها من غير بيانِ ضَعْفِها - بخلاف الأحاديث الموضوعة، فإنه لا يجوز روايتُها إلّا مع بيان وَضْعِها - بشَرْطين:

١ - ألا تتعلَّقَ بالعقائد، كصِفات الله تعالى.

٢ - ألا تكون في بيان الأحكام الشرعية ممَّا يتعلَّق بالحلال والحرام.

حكم العمل به:

اختلف العلماءُ في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جُمهور العلماء أنه يُستَحَبُّ العملُ به في فضائل الأعمال، لكن بشروط ثلاثة. أوضحها الحافظُ ابنُ حجر، وهي:

١ - أن يكون الضَّعْفُ غيرُ شديدٍ.

٢ - أن يندرج الحديثُ تحت أصلٍ مَعْمُوْلٍ به.

٣ - أن لا يُعْتَقَدُ عند العمل به ثبوتُه، بل يعتقد الاحتياطُ. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٩٨ - ٢٩٩، و«فتح المغيث» ١/ ٢٦٨).

أشهر المصنَّفات التي هي مَظِنَّة الضعيف:

١ ـ الكتب التي صُنِّفَتْ في بيان الضعفاء:

ككتاب «الضعفاء» لابن حِبَّان، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، فإنهم يذكرون أمثلةً للأحاديث التي صارت ضعيفةً بسبب رواية أولئك الضعفاء لها. انظر تعريف هٰذه الكتب في «الثقات والضعفاء» في حرف الثّاء.

٢ ـ الكتب التي صُنِّفَت في أنواع من الضعيف خاصَّةً: مثل كتب «المَراسِيل» و«العِلَل» و«المُدْرَج» وغيرها ككتاب «المراسيل» لأبي داود، وكتاب «العِلَل» للدَّارَقُطْنِيّ وغيرهما. انظر تعريف هٰذه الكُتب في حرفها.

ضَعِيْفٌ:

أي: ضعيفُ الحديثِ، هذا اللَّفْظُ و«ضعيف الحديث» و«ضَعَّفُوْه» من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح ـ وهما ذكرا فقط: «ضعيف الحديث»، ومن الرابعة: عند الحافظ الذهبي، والعراقي، والسُّيوطي، ومن الخامسة عند: السَّخاوي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهلِ هذه المرتبة للاعتبار فقط.

ضَعِيْفُ الْحَدِيْثِ:

انظر «ضعيفٌ».

ضَعِيْفٌ جِدّاً:

هذا اللَّفْظُ مِن المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ

العراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذَّهبي والسَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ولا للاعتبار.

ضَعِيْفٌ ضَعِيْفٌ:

وهو تعبيرٌ يَدُلُّ على أردأ المنازل، وقلَّما نجد من النُّقَّاد من يستعمله. ومن هؤلاء: الإمام عليُّ ابن المَدِيْني، الذي وَصَف به (سليمانَ بن أبي سليمان القافِلاَّني) قائلاً: «ضعيفاً ضعيفاً ليس بشيءٍ» (ميزان الاعتدال: ١/ ٢١٠).

❐ ❐ ❐





حـــــرف الطّـــــاء

ط :

رَمْزٌ للإمام مالك في «الموطأ» كما في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي».

وهو كذلك رَمْز للإمام أبي داود الطَّيالِسِي كما في «جَمْع الفوائد» و«مفتاح كنوز السُّنَّة».

الطَّالِبُ:

مِن مراتب أهل الحديث، وهو المبتدىءُ في طلب الحديث الذي شَرَع في تحصيله.

طَالِبُ الْحَدِيْثِ:

انظر «الطَّالِبُ».

طَامَّاتٌ:

لغةً: هي جمع (طامة)، معناها: الأمرُ العظيمُ، والداهيةُ تغلب ما سواها. (لسان العرب).

واصطلاحاً: قال ابنُ عَرَّاق في «تنزيه الشريعة»: (١/ ١٩):
«قولُهم: (له طامَّاتٌ) و(أوابدُ) و(يأتي بالعجائب) فلا أدري هل يقتضي اتِّهامَ المقول فيه ذلك بالكَذِب، أو لا يفيد غيرَ وصف حديثه بالنكارة؟

وقد سألتُ بعضَ أشياخي عن ذلك، فلم يُفِدْني فيه شيئاً، نعم رأيتُ الحافظَ ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك: «إنه لم يُتَّهَم بكَذِبٍ».

قال الشيُخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى، معلِّقاً على كلام ابن عَرَّاق السابق في حاشية «الرفع والتكميل» (ص: ١٧٢).

«قد يَصِحُّ جعلُ هذا مطَّرداً بالنسبة إلى قولهم: (له أوابد)، و(يأتي بالعجائب)، أمَّا بالنسبة إلى قولهم: (له طامَّاتٌ) فلا يَصِحُّ جعلُه مطَّرداً، بل يكون بحسب حال المُترجَم، ففي مثل الجُوَيْبَاريِّ ـ ويقال: الجُوْبَاري (أحمد بن عبد الله) الهَرَوي المشهور بوَضْع الحديث ـ يقتضي اتهامَه فيه بالكَذِب، وإليك بعضُ الشواهد في ذلك:

١ ـ في «الميزان» (١/ ١٠٧)، في ترجَمته، قال الذهبيُّ: قلتُ: الجُوْبَاري ممَّن يُضْرَب المَثلُ بكَذِبه، ومن طامَّاته عن إسحاق بن نَجِيح الكذَّاب، عن هشام بن حسان، عن رجاله قال: حضورُ مجلس عالمٍ خيرٌ من حضور ألفِ جنازةٍ، ومن ألفِ ركعةٍ، ومن ألفِ حجَّةٍ، ومن ألف غَزْوَةٍ، وبه مرفوعاً، قال: «أما علمتَ أن السنة تقضي على القرآن؟!».

وفي «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٠): أحمد بن علي الأفطح عن يحيى ابن زَهْدَم، بطامَّاتٍ. قال ابنُ عَدِي: لا أدري البلاءُ منه أو من شيخِه.

وفيه (١/ ١٠٧) أيضاً: (محمَّد بن عبد الله بن زياد أبو سلمة الأنصاري) قال ابنُ طاهر: كذَّابٌ له طامَّاتٌ.

وفيه (١/ ١٢٨) أيضاً: يزيد أبو الحسن المؤدِّب عن حازم بن جَبَلة والأوزاعي بحديثٍ لحذيفة طويل، وهو موضوعٌ، وفيه طامَّاتٌ من اختلاق الطُّرُقيَّة.

قلتُ: والذي يشهد أنَّ (الطَّامات) هي الموضوعات إضافةً إلى ما تقدَّم، ما جاء في «تنزيه الشريعة» (١/ ١٠٧) كذلك: (محمَّد بن عبد الله بن زياد أبو سلمة الأنصاري) قال ابنُ طاهر: «كذَّابٌ له طامَّاتٌ».

وقال ابن حِبَّان في «المجروحين» (٣/ ٧٣) في ترجَمة (النعمان ابن شِبْل): «يأتي عن الأثبات بالطامَّات، وعن الأثبات بالمقلوبات».

وقال (٣/ ١٤٨) أيضاً في ترجَمة (ابن سفيان الأَنْماري): «شيخٌ يروي الطامَّات من الروايات، لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفرد».

قال الحافظُ الذهبي في «الميزان» (٤/ ٥٣١) عنه: «مجهولٌ»، وهذا يعني عدمَ الاحتجاج به مطلقاً سواء انفرد أو لم ينفرد. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٧٢، و«معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١٤٢ ـ ١٤٤).

طب:

رَمْزٌ للإمام الطَّبَراني في «المعجم الكبير».

الطِّبَاقُ:

هو التحقُّقُ من مطابقة الكتاب المنسوخ لرواية الشيخ. انظر «التَّسميع» في حرف التَّاء.

الطَّبَقُ:

لُغَةً: (الطَّبَقُ) غِطاء كُلّ شيءٍ، والجَمْعُ: أطْباق.. والمطابقة: الموافقة، والطبقة: الأمَّة بعد الأمَّة.

وقال ابنُ سِيْده: (الطَّبَقُ) الجماعة من النَّاس يعدلون جماعةً.

وقال الأصْمَعيُّ: الطِّبْقُ، بالكسر، الجماعة من الناس.

والطِّباقُ: طبقةٌ فوقَ طبقة. وطبقةً طائفةً، ومضى طَبَقٌ بَعْدَ طَبَقٍ: عالَمٌ من النَّاس بعدَ عالَم. (انظر «تهذيب اللّغة» ٩/ ٩ ـ ١١).

واصطلاحاً: هو كتابة أهل العِلم أسماءهم، وأسماء من يحضر مجالسَ قراءة الكتاب في آخر الكتاب، أو أوَّله وتُسمَّى السَّماعات.

شرح التعريف:

كان من عادة المُحدِّثين، والقُرَّاء، وغيرهم من أهل العلم أن يُدوِّنوا أسماءهم، وأسماءَ من يحضر مجالسَ قراءة الكتاب في آخر الكتاب، وتُسمَّى السَّماعات، أو الطَّبق أو الطِّباق، نظراً لأنَّها تُكتب على طبقاتِ القُرَّاء للكتاب، مع الحرص على ذِكْرِ تواريخ تلك المجالس أحياناً. وتُكتب أحياناً تلك السماعات في أوَّل الكتاب أيضاً.

الطَّبَقَاتُ:

لغةً: جمع (طَبَقةٍ) وهي: القومُ المُتشابِهون في سِنٍّ، أو عَهْدٍ.

واصطلاحاً: هي اشتراكُ المتعاصرين في السِّنِّ ـ ولو تقريباً ـ والأخذ عن المشايخ.

تعريفٌ آخر: هي قومٌ تقاربوا في السِّنِّ والإسنادِ، أو في الإسناد فقطْ، بأن يكون شيوخُ هذا هم شيوخ الآخر، أو يُقارِبوا شيوخه.
(انظر: «فتح المغيث» ٣/ ٣٥١، و«تدريب الراوي» ٢/ ٣٨١).

وقال الحافظ ابن حجر: «الطبقة عبارةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخ». (نزهة النظر: ص: ٨٦).

قال ابنُ الصَّلاح: «والباحثُ الناظرُ في هذا الفَنِّ يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم ونحو ذلك». (علوم الحديث: ص: ٣٥٨).

فائدتُه:

الأمنُ من تداخُلِ المشتبهين، كالمتَّفقين في اسمٍ، أو كنيةٍ، أو نحو ذلك. (انظر «فتح المغيث» ٣/ ٣٥١).

طبقات الرواة:

هي اثنتان:

الأولى: الصَّحابة رضي الله عنهم، وهم يَنقسِمون إلى عِدَّة طبقاتٍ، أشهرها تقسيمُ الحاكم إلى اثنتي عشرة طبقة. (انظر «الباعث الحثيث» للعلاَّمة أحمد محمد شاكر، ص: ١٦٩ ـ ١٨٠).

والثانية: طبقةُ غير الصحابة، وهم يَنقسِمون حسب الضَّبْطِ والإتقان وطول الصحبة، والمشهورُ عند المحدثين أنهم على خمس طبقاتٍ.

الطبقات عند المحدِّثين:

والمثالُ على ذلك ما ذَكَره الحازِميُّ وغيرُه: أنَّ أصحاب الزهري على خمس طبقاتٍ:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظَ والإتقانَ، وطولَ الصحبة للزهري، والعلمَ بحديثه، والضَّبْطَ له: كمالكٍ، وابن عُيَيْنة، وعُبيد الله بن عمر، ومَعْمَر، ويونس، وعَقيل، وشُعَيْب، وغيرِهم. وهؤلاء مُتَّفَقٌ على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهلُ حفظٍ وإتقانٍ، لكن لم تَطُلْ صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مُدَّةً يسيرةً، ولم يُمارِسوا حديثَه، وهم في إتقانهم دون الطبقة الأولى: كالأوزاعي، واللَّيْث، وعبد الرحمن بن خالد بن مُسافِر، والنعمان بن راشد، ونحوِهم؛ وهؤلاء يُخرِج لهم مسلمٌ عن الزهري.

الطبقة الثالثة: قومٌ لازموا الزهريَّ وصحبوه ورووا عنه، لكن تُكلِّمَ في حفظِهم: كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح ابن أبي الأَخْضَر، وزَمْعَة بن صالح ونحوِهم، وهؤلاء يُخْرِج لهم أبو داود، والترمذيُّ، والنَّسائيُّ، وقد يُخرِج مسلمٌ لبعضهم متابعةً.

الطبقة الرابعة: قومٌ رووا عن الزهريِّ من غير ملازمةٍ، ولا طولِ صحبةٍ، ومع ذلك تكلِّم فيهم: مثل إسحاق بن يحيى الكَلْبي، ومعاوية ابن يحيى الصَّدَفي، وإسحاق بن أبي فَرْوَة، وإبراهيم بن يزيد المَكِّي، والمُثَنَّى بن الصَّباح، ونحوِهم؛ وهؤلاء يُخرِج الترمذيُّ لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قومٌ من المتروكين والمجهولين: كالحكم الأيْلي، وعبد القُدُّوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المَصْلوب، وبحر السَّقَّاء، ونحوِهم؛ فلم يُخرِج لهم الترمذيُّ، ولا أبو داود، ولا النَّسائيُّ، ويُخرِج لبعضهم ابنُ ماجه. (شرح علل الترمذي: ١/١/٣٩٩ - ٤٠٠).

فالطبقةُ الأولى هم على شرط البخاريِّ.

وقد يُخرِج من أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعابٍ.

قال الحافظ ابن حجر: «وأكثرُ ما يُخرِج البخاريُّ حديثَ الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسيرَ من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً».

ولكن ليس معنى هذا خُلُوَّ كتابِه من مواضع النقد؛ فالحُفَّاظُ والنُّقَّادُ تناولوه بالنقد بحُرِّيةٍ كاملةٍ، وأشهرهم جميعاً سيد الحفَّاظ الإمام الدَّارَقُطْني؛ فإنه انتقد الشيخَيْن من وَجْهَيْن:

الأول: مخالفتهما في إخراج بعض الأحاديث بأسانيدَ ليستْ على شرطِهما، وتَرْكِهما أسانيدَ أَصَحَّ منها.

الثاني: إلزامُهما بإخراج أحاديث تَرَكاها وهي صِحَاحٌ؛ بناءً على شرطهما.

إلَّا أنَّ أغلب هذه الأحاديث المُنْتَقَدةِ قد أُجيبَ عنها إجاباتٌ مقبولةٌ ومعقولةٌ، وبعضُها قد يعسر الإجابةُ عنها، وهي أحاديثُ قليلةٌ جدّاً. (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٢٤٤ - ٢٥٠).

ومن أشهر كُتُبِ الطبقات في الرواة:

«الطبقات الكبرى» لابن سَعْد، محمد بن سعد البَصْري (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ).

طَبقاتُ السَّنَدِ:

عموماً كلُّ راوٍ من الرُّواة في السَّند يمثِّل طبقةً، فالصحابيُّ يمثِّل طبقةَ الصحابة، والتابعيُّ يمثِّل طبقةَ التابعين، وتبعُ التَّابعيِّ يمثِّل طبقةَ تبع التابعين، وهٰكذا دواليك.

طَبقَاتُ الصَّحَابَةِ:

هي الخلفاء الأربعة، ثم تمام العَشَرة، ثم أهل بَدْرٍ، ثم أهل أُحُد، ثم أهل بَيْعَة الرِّضْوَان، وممَّن له مزيةُ أهل العقبتين من الأنصار. (انظر «المنهل الروي» ص: ١١٢).

انظر: «الصحابة» في حرف الصّاد.

طَبَقاتُ المُحَدِّثِيْنَ:

لغةً: قد سبق تعريفها اللُّغوي في «الطبقات».

واصطحلاحاً: انظر تعريفه الاصطلاحي في «الطبقات».

أشهر تقسيمٍ لطبقات الرُّواة ما قال به الحافظُ ابن حجر في مقدِّمة: «تقريب التهذيب» (ص: ٧٥) فقد جَعَلهم اثنتي عشرة طبقةً؛ إلا أنه حصر هذه الطبقاتِ فيمن له روايةٌ في الكتب الستة، وهي:

الأولى: الصحابةُ على اختلاف مراتبهم.

الثانية: طبقةُ كبار التابعين، كسعيد بن المُسَيَّب.

الثالثة: الطبقةُ الوسطى من التابعين، كالحسن البَصْري، وابن سِيْرين.

الرابعة: طبقةٌ تلي الوسطى، جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهريِّ، وقَتادة.

الخامسة: الطبقةُ الصغرى من التابعين، الذين رأوا الواحدَ أو الاثنين، ولم يثبت لهم السَّماعُ من الصحابة، كالأعمش.

السادسة: طبقةٌ عاصروا الخامسةَ، لكن لم يَثْبُتْ لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة، كابن جُرَيْجٍ.

السابعة: طبقةُ كبار أتباع التابعين، كمالكِ بن أنس، وسفيان الثَّوري.

الثامنة: الطبقةُ الوسطى من أتباع التابعين، كابن عُيَيْنة، وابن عُلَيَّة.

التاسعة: الطبقةُ الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطَّيالسي، وعبد الرَّزَّاق.

العاشرة: كبارُ الآخذين عن أتباع التابعين ممَّن لم يَلْقَ التابعين، كأحمد بن حَنْبَل.

الحادية عشرة: الطبقةُ الوسطى منهم، كالذُّهْلي، والبُخَاري.

الثانية عشرة: صغارُ الآخذين عن أتباع التابعين، كالتِّرْمِذيّ.

وألحق بهذه الطبقةِ باقيَ شيوخ الأئمَّة الستة الذين تأخَّرتْ وفاتُهم قليلاً، كبعض شيوخ النَّسائي.

ثم قال الحافظ: «من كان في الطبقة الأولى والثانية فوَفاتُه قبل المئة، وإنْ كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فوفاتُه بعد المئة، وإنْ كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فوفاتُه بعد المئتين».

وهذا التقسيمُ الذي ذكره الحافظُ ابن حجر مِن أنسب التقاسيم للرُّواة؛ حيث ينتهي عصرُ الرواية بآخرِ المئة الثالثة على رأي بعض أهل العلم، وهو عصرُ الأئمَّة الستة ومن معهم، كبقي بن مَخْلد (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)، وإسماعيل القاضي (المتوفى سنة ٢٨٢هـ)، والإسماعيلي أبي بكر محمد بن إسماعيل (المتوفى سنة ٢٨٩ هـ)، وأحمد بن عمرو أبي بكر البَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ)، ومحمد بن نصر المَرْوَزي (المتوفى سنة ٢٩٤هـ)، وغيرهم.

لذا يرى الحافظُ الذهبي عامَ ثلاثمئة حدّاً فاصلاً بين المتقدِّم والمتأخِّر.

إلا أنَّ عصرَ الروايةِ استمرَّ إلى نهاية القرن الخامس؛ لأنه تُوجَد رواياتٌ مُخرَّجةٌ في مصنَّفات البَيْهَقي، والخطيب، وابن عبد البَرِّ، وابن حَزْم، وغيرِهم من الحفَّاظ؛ ولذلك يُمكِن تأويلُ

كلام الذهبي بأنه لعلَّه يقصد بالحدِّ الفاصل ـ العصرَ الذَّهَبي.

مصادر طبقاتِ المحدِّثين:

قال العلاَّمة الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص:١٣٨): «ومنها كُتب الطَّبقات وهي التي تشمل علىٰ ذِكْر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقةً بعد طبقةٍ، وعصراً بعد عصر» وأشهر كتب الطبقات:

١ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لابن سَعْد، محمد بن سعد البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

٢ ـ **الطبقات**: لابن المَدِيني، علي بن جعفر السعدي البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٣ ـ **الطبقات**: لخليفة بن خَيَّاط العصفري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

٤ ـ **طبقات رُواة الحديث**: للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشيري النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

٥ ـ **طبقات الأسماء المُفْرَدة من الصَّحابة والتابعين وأصحاب الحديث**: للبَرْدِيجي أبي بكر، أحمد بن هارون بن روح (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ) مخطوطٌ.

٦ ـ **الطبقات**: لأبي عَرُوبة الحَرَّاني، الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلَمي (المتوفىٰ سنة ٣١٨ هـ) مخطوطٌ في الظاهرية.

٧ ـ **طبقات علماء إفريقيا وتونس**: لأبي العرب، محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَواني (المتوفىٰ سنة ٣٣٣هـ).

٨ ـ **طبقات المحدِّثين**: لأبي القاسم، مسلمة بن القاسم الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٣٥٣ هـ) ذكرها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١١٠٦/٢).

٩ ـ **طبقات علماء إفريقيا**: لمحمد بن الحارث بن أسد الخشني (المتوفىٰ سنة بعد ٣٦٦ هـ) طُبع مع «**طبقات علماء إفريقيا وتونس**» لأبي العرب، المتقدّم.

١٠ ـ **طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها**: لأبي الشيخ ابن حَيّان، أبي محمد، عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري الأصفهاني (المتوفىٰ سنة ٣٦٩هـ).

١١ ـ **المُسْتَخْرَج مِن كتب الناس للتذكرة والمستطرَف من أحوال الرجال للمعرفة، أو (الطبقات)**: لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق العَبْدِي الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٧٠ هـ). مخطوطٌ.

١٢ ـ **الحَثّ علىٰ حفظ العلم وذكر كبار الحُفَّاظ**: للحافظ أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي المعروف بابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧هـ).

١٣ ـ **التقييد لمعرفة رواة السُّنَن والمسانيد**: لابن نُقْطَة، أبي بكر، محمد بن عبد البغدادي الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩هـ).

١٤ ـ **السُّلوك في طبقات العلماء والملوك، أو (طبقات الجَنَدي)**: لأبي عبد الله، محمد بن يوسف بن يعقوب الجَنَدي اليَمَني (المتوفىٰ سنة ٧٣٢هـ)، مخطوطٌ في اليمن، وفي دار الكتب المصرية.

١٥ ـ **طبقات عُلماء الحديث**: لابن عبد المَقْدِسي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ).

١٦ ـ **تذكرة الحُفَّاظ، أو (طبقات الحفّاظ)**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

١٧ ـ المُعِين في طبقات المحدِّثين: للذهبي أيضاً.

١٨ ـ ذيل تذكرة الحفّاظ: للحُسَيْني، أبي المحاسن، محمد بن علي بن الحسن (المتوفىٰ سنة ٧٦٥هـ). ذيَّل به علىٰ كتاب «**تذكرة الحفاظ**» للذهبي من سنة ٧٤٢ إلىٰ سنة ٧٦٥هـ.

١٩ ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس أو (طبقات المدلِّسين): للحافظ ابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ).

٢٠ ـ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: لابن فَهْد المَكِّي، تقي الدين، محمد ابن فهد (المتوفىٰ سنة ٨٧١ هـ) ذيل به علىٰ «**تذكرة الحفاظ**» للذهبي.

٢١ ـ رونق الألفاظ بمعجم الحُفَّاظ: لسِبْط ابن حجر، يوسف ابن شاهين (المتوفىٰ سنة ٨٩٩هـ) مخطوطٌ في المكتبة الخالدية بالقُدْس، بخط ابن قطلوبُغا، في مجلدين.

٢٢ ـ طبقات الحُفَّاظ: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر المصري الشافعي (ت ٩١١هـ) لخَّصه من«**طبقات الحفاظ**» للذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨هـ) وزاد عليه من جاء بعده.

٢٣ ـ ذيل طبقات الحُفَّاظ: للسُّيوطي أيضاً، ذَيَّل به علىٰ «**تذكرة الحفّاظ**» للذهبي من سنة ٧٤٠ إلىٰ سنة ٩١١.

طَبَقَاتُ المُدَلِّسِيْنَ:

جعلها الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٣ ـ ١٠٤) سِتَّةَ أجناسٍ، إلا أنَّ فيها تداخُلاً كما

لحظ الحافظُ العَلائيُّ في كتابه «جَامِع التحصيل» (ص: ١١٣)، فأدخل العلائيُّ عليها تعديلاً، وجعلها خمسَ طبقاتٍ. (جامع التحصيل لأحكام المراسيل: ١١٣ ـ ١١٤).

ثم جاء الحافظُ ابن حجر فتبنَّى تصنيفَ العلائيِّ للطبقات مع تعديلٍ طفيفٍ عليه، فنُورِد تصنيف طبقات المدلِّسين أخذاً من العلائيِّ.

وهذا التقسيمُ هو كما يأتي:

الطبقة الأولى: من لم يُوصَفْ بذلك إلا نادراً، مثل (يحيى بن سعيد الأنصاري).

الطبقة الثانية: من احتَمل الأئمَّةُ تدليسَه وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقِلَّةِ تدليسه في جنب ما رَوَى كالثوريِّ، أو كان لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ كابن عُيَيْنة.

الطبقة الثالثة: من أكثرَ من التدليس، فلم يَحْتَجَّ الأئمةُ من أحاديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسَّماع، [ومنهم من رَدَّ حديثهم مطلقاً]، ومنهم من قَبِلَهم، كأبي الزُّبَيْر المكِّي.

الطبقة الرابعة: من اتُّفِقَ على أنه لا يُحْتَجُّ بشيءٍ من حديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسَّماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل كبَقيَّة بن الوَليد.

الطبقة الخامسة: مَنْ ضُعِّف بأمرٍ آخر سوى التدليس مع كونه مُدلِّساً، فحديثُهم مردودٌ ولو صَرَّحوا بالسَّماع كعطية بن عَوْف، إلا أن يُوَثَّقَ من كان ضَعْفُه يسيراً، كابن لَهِيْعَة.

يقول فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعقيباً على هذا التقسيم في كتابه القَيِّم «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» (ص: ١٠٣):

«إلا أنَّ هناك مَلْحَظاً على هذا التقسيم، هو أنَّ الطبقة الثانية فيها: من احتمل الأئمةُ تدليسَه لإمامته، مع أنَّ كون الراوي إماماً في العلم والتُّقَى ممَّا لا يحمل على قبول أحاديثه التي دَلَّس فيها، بقي إذاً سببانِ لاحتمال الأئمة تدليسَه: قِلَّةُ تدليسِه في جنب ما روى، وأنه لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ.

فالسَّبب الأول هو قِلَّةُ تدليسه يجعلنا نُدخِل أصحابه في الطبقة الأولى من طبقات المدلِّسين، فيكون التقسيم هكذا:

الطبقة الأولى: من لم يُوصَف بذلك إلا نادراً أو قليلاً بالنسبة لِمَا روى.

الطبقة الثانية: من كان لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ، وباقي الطبقات كما ذكرها الحافظُ العَلائِيّ، والله أعلم.

وبالنظر في أحكام هذه الطبقات نجدها تَؤُوْلُ إلى ثلاثٍ.

الطَّبَقَةُ:

انظر «الطَّبَقاتُ».

طَرَحُوْا حَدِيْثَهُ:

أي: رَمَوْا بحديثِه.

وهذه الألفاظ «طرحوا حَدِيْثَه» و«مُطَّرحُ الحديثِ» و«مُطَّرحٌ» كلُّها من المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به.

طَرَحُوْهُ (الرَّاوي):

هي من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجَرْح عند السَّخاوي .

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هذه المرتبة للاحتجاج به .

الطَّرَفُ :

انظر «الأَطْرَاف» في حرف الألف .

طُرُقُ التَّحَمُّلِ:

انظر «طُرُق تحمُّلِ الْحَدِيْثِ» .

طُرُقُ التَّحَمُّلِ والأَداءِ:

انظر «طُرُق تَحَمُّلِ الْحَدِيْثِ» .

طُرُقُ تَحَمُّلِ الْحَدِيْثِ :

المرادُ بها تلك الأوجُه التي أُخِذَ بها الحديثُ عن المشايخ، وقد حَصَرها العلماءُ بثمانية طُرُقٍ، وهي:

١ ـ السَّماعُ من لفظ الشيخ .

٢ ـ القراءةُ على الشيخ .

٣ ـ الإجازةُ .

٤ ـ المُناوَلةُ .

٥ ـ الكتابةُ .

٦ ـ الإعلامُ .

٧ ـ الوصيَّة .

٨ ـ الوِجَادَةُ.

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ من هذه الطُّرق في حرفه.

طُرُقُ الْحَدِيْثِ:

أي: أسانيدُ الحديث أو مخارجُه ومسانيده.

الطَّرِيْقُ:

لغةً: معناه السبيلُ.

واصطلاحاً: هو السَّنَدُ، وسببُ تسميته بذلك؛ لأنه يُوصِل إلى المَتْنِ.

الطَّرِيْقُ النَّاقِصَةُ:

المراد بها: تخريجُ الحديثِ بالنقص من رجال الإسناد.

الطَّرِيْقُ المُزَيَّدَةُ:

المراد بها: تخريجُ الحديث بالزيادة في رجال الإسناد.

طس:

رَمزٌ للإمام الطَّبراني في «المعجم الأوسط».

طص:

رَمْزٌ للإمام الطَّبَراني في «المعجم الصغير».

الطَّعْنُ في الرَّاوِي:

هو جرحُ الراوي في عدالته، أو ضبطِه، أو في كِلَيهما بما يُسَبِّبُ تضعيفَ حديثِه.

طَعَنُوْا فِيْهِ:

أي: تكلَّموا فيه وعابوه، و(الطَّعْنُ) في اللغة: الثَّلبُ.

وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجَرْح عند الحافظ العِراقي، ومن السادسة عند السُّيوطي، والسَّخاوي .

حُكمها :

يُكتَب حديثُ أهل هاتين المرتبتين ، ويُنظَر فيه .

طُوْلُ الصُّحْبَةِ :

أي طولُ صُحْبةِ الرَّاوي لمن يروي عنه .

طَيْرٌ طَرَأ عَلَيْنَا :

عبارةُ تضعيف الراوي، وقد أُثِرتْ هذه العبارةُ عن الحاكم أبي عبد الله النَّيْسابوري يُضعِّف بها (أحمدَ بن علي الأنصاري) المتوفى سنة ٣١٨ هـ، قال الحاكم: «طَيْرٌ طَرَأَ علينا» فتعقَّب عليه الحافظُ الذَّهبيُّ قائلاً: «يُوهِنه الحاكِمُ بهذا القول». (ميزان الاعتدال: ١/ ١٢٠).

وقد استُعْمِلتْ هذه العبارةُ تضعيفاً عند الآخرين أيضاً، كما ذكره الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (أبي ماجِدُ ـ ويقال: أبو ماجِدَة ـ الحَنَفِي العِجْلي الكوفيّ) قال: «قال البخاريُّ، قال الحُمَيْدَيُّ عن ابن عُيَيْنَةَ: قلتُ ليحيى الجابر: مَن أبو ماجِدْ؟ قال: طَيْرٌ طَرَأَ علينا، وهو مُنْكَرُ الحديثِ». (تهذيب التهذيب: ٤/ ٥٧٩).

طَيْرٌ غَرِيْبٌ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الحافظُ الذهبيُّ في تجريح:

١ ـ القاسم بن داود البغدادي. فقال عنه: «طيرٌ غريبٌ، أو لا وجودَ له. انفرد عنه أبو بكر النَّقَّاش ذاك التالفُ، وقال عنه: من حيوانات البرِّ، أو لا وجودَ له. . » (ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٧٠).

٢ ـ واستعمله أيضاً في تجريح (منصور بن الحكم الفرغاني) فقال في ترجَمته «عن أبي روى عن جعفر بن نِسْطور طيرٌ غريبٌ. متَّهمٌ بالكذب. (ميزان الاعتدال: ٤/ ١٨٣).

٣ ـ واستعمله أيضاً في تجريح (محمَّد بن إبراهيمُ السَّمَرْقَنْدي الكِسَائي). فقال في ترجمَته: شيخٌ لابن السَّماك في وصية النبي ﷺ لعليٍّ الموضوعة. طيرٌ غريبٌ لا يدرىٰ من هو (المغني في الضعفاء: ٢/ ٥٤٦).

الطُّيُوْرِيَّاتُ:

انتخبها الحافظُ أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي (المتوفىٰ سنة ٥٧٦ هـ)، من حديث أبي الحسين المبارك بن عبد الجبَّار الأَزْدِي الصَّيْرَفي، المعروف بابن الطُّيوري (المتوفى سنة ٥٠٠ هـ)، وهي في مجلَّدين.





حـــــرف الظّـــــاء

ظَاهِرُ الحَدِيْثِ:

ما تَدُلُّ عليه ألفاظُ الحديث بتركيبها الموجودة من المعنىٰ.

ظَاهِرُ السَّنَدِ:

ما عليه السَّنَدُ من ظاهر الحالات من الاتّصال وعدالة الرُّواة وضبطِهم مثلاً.

الظَّنُّ:

لغةً: هو ضِدّ (القطع) و(اليقين).

واصطلاحاً: هو التردُّدُ الراجحُ بين طَرَفي الاعتقاد غير الجازم.

الظَّنُّ الْغَالِبُ:

هو رُجحانُ أحد طَرَفي الاعتقاد غير الجازم.

الظِّنَّةُ:

أي: التُّهْمَة، مثل التُّهمة بكثرة الخطأ، أو التُّهمة بالكذب في الحديث أو غيرهما.

ظَنِّي الثُّبُوْتِ :

هو مالم يثبت بطريق التَّواتُر، أو ما ثبت بطريق أخبار الآحاد.

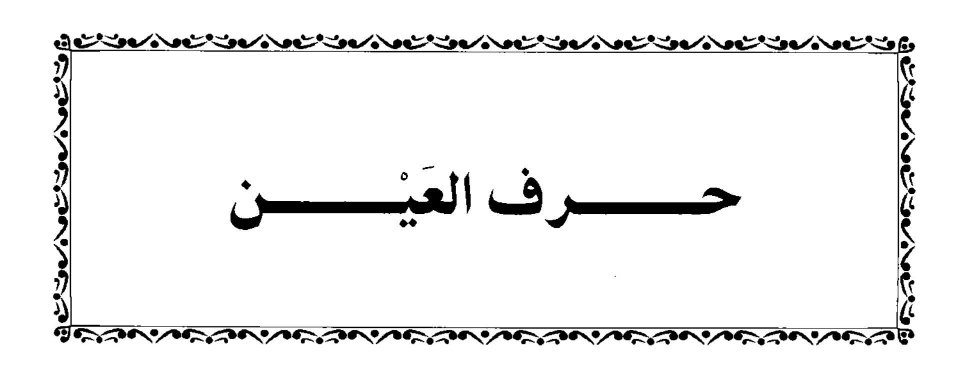
ظَنِّي الدَّلَالَة :

هو ما ليس صريحاً في معنىً من المعاني.

ظُهُوْرُ اللَّفْظِ في الْمَعْنَىٰ :

هو الَّذي دَلَّ عليه أنَّه موضوعٌ، أو الَّذي قامت عليه قرينةٌ واضحةٌ.

❐ ❐ ❐



حـــرف العَيْـــــن

ع :

رَمْزٌ لما اتَّفَقَ عليه الجماعةُ في الكتب السِّتَّة، ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال». وهي رَمْزٌ أيضاً لأبي يَعْلَى المَوْصلي في مُسنَده كما ذكره السُّيوطي في «الجامع الصغير».

العَارِضُ:

هو ما خَطَر ببال المحدِّث أثناء تحديثه من شَكٍّ أو احتمالٍ.

العَارِفُ:

الذي يَعْرِف مواطنَ الجرح والتعديل في الرواة.

العَاقِلُ:

الذي ليس بمجنونٍ.

العَالِي:

لغةً: الرفيع: مأخوذٌ من العُلُوِّ، وعُلُو كُلِّ شيء: أرفعه.

واصطلاحاً: الإسناد العالي: هو الذي قلَّ عددُ رجالِ إسنادِه بالنسبةِ إلى إسنادٍ آخرَ يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعددٍ أكثرَ.

العَالِي والنَّازِلُ:

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ منهما في حرفهما.

عب:

رَمزٌ للإمام عبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني في جامعه.

العَبَادِلَةُ (من الصَّحابة):

لغةً: هو جَمْعُ (عَبدِ) أو جمعُ (عَبْدلَ)؛ لأن من العرب من يقول في (عبدٍ) عَبْدَلْ.

واصطلاحاً: المقصود بهم عند المحدِّثين أربعةٌ، وهم:

١ ـ عبد الله بن عمر بن الخطاب.

٢ ـ عبد الله بن عباس.

٣ ـ عبد الله بن عمرو بن العاص.

٤ ـ عبدُ الله بن الزُّبَيْرِ. رضي الله عنهم جميعاً.

وأخرجوا عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ لتقدُّم موتِه، قال ابنُ الصَّلاح: «قال الحافظ البَيْهَقِي: وهذا لأنَّ ابن مسعود تقدَّم موتُه، وهؤلاء عاشوا حتى احْتِيْجَ إلى عِلمهم، فإذا اجتمعوا على شيءٍ قيلَ: هذا قولُ العَبَادِلَة». (علوم الحديث: ص: ٢٩٦).

العَبَادِلَةُ (من الرُّواة):

١ ـ عبد الله بن المبارك (المتوفى سنة ١٨١ هـ).

٢ ـ عبد الله بن وهب (المتوفى سنة ١٩٨ هـ).

٣ ـ عبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبِيّ (المتوفى سنة ٢٢١ هـ).

٤ ـ عبد الله بن يزيد المقرئ (المتوفى سنة ١٤٦هـ). رحمهم الله جميعاً.

عُثْمَانِيٌّ:

هو مَن يفضِّل عثمانَ بن عفَّان رضي الله عنه على عليٍّ بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، لكن على سبيل التقليل في عليٍّ - فهو قريبٌ من النَّاصِبي.

قال ابنُ معين: «كان طلحة عثمانِيّاً وزُبَيْدُ عَلَوياً». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٤٤).

وطلحةُ: هو ابن مُصَرِّف اليامي الكوفي (المتوفى سنة ١١٢ هـ). ثقةٌ قارىءٌ فاضلٌ من الخامسة كما في التقريب (ص: ٢٨٣).

زُبَيْد ـ مصغّراً ـ: هو ابن الحارث بن عبد الكريم اليَامي أبو عبد الرحمن (المتوفى سنة ١٢٢ هـ)، ثقةٌ ثَبْتٌ عابد من السَّادسة كما في التقريب (ص: ٢١٣).

العَجَائِبُ:

لغةً: قيل: إنَّها جَمْعُ (عجيب) مثل أَفِيْل، وأفائل، وتَبِيع وتبائع. وقال ابن منظور: إنها لا واحدَ لها من لفظها، والعجيبُ: الأمر يتعجَّبُ منه، وأمر عجيبٌ، مُعجِبٌ. (لسان العرب).

واصطلاحاً: معناها: الموضوعات، يُطلِقُ المحدِّثون هذا اللفظ على أحاديث الرجل الكذَّاب والوضَّاع.

وإليك الشواهدَ:

١ ـ الحسين بن داود بن معاذ أبو علي البَلْخي، عن عبد الرزَّاق والفُضَيل بن عياض، قال الخطيبُ: حديثه موضوعٌ، وقال الحاكمُ: له عجائبُ يُسْتَدَلُّ بها على حاله. (١/ ٥٢).

٢ ـ حَفْصُ بن أسلم الأصفر، عن ثابتٍ. قال ابنُ عَدِي: له عجايبُ، وقال ابن حِبَّان: يروي ما لا أَصْلَ لَهُ، حتى يسبق إلى القلب إنه الواضعُ لها. (تنزيه الشريعة: ١/ ٥٥٣، وانظر «الكامل» ٢/ ٨٠١، و«المجروحين» ١/ ٢٥٦).

٣ ـ عبد الله بن السَّرِّي المَدَائني، قال ابن حِبَّان: يروي عن أبي عِمْران الجُوْني العجايبَ التي لا يُشَكُّ أنها موضوعةٌ. (تنزيه الشريعة: ١/ ٧٣، و«المجروحين» ٢/ ٢٣).

هناك شواهدُ أخرى عن ابن حِبَّان أيضاً لا تَدُلُّ على ذلك المعنى، ولعلَّهُ أراد بلفظ (العجايب) هنا المعنى اللُّغَوي لا غيرَ، ومن ذلك:

١ ـ سهل بن عبد الله، شيخٌ يروي عن عبد الملك بن مِهْران، روى عنه مروانُ بن معاوية، منكر الحديث، يأتي بالعجايب التي تُنكِرُها القلوبُ. (المجروحين: ١/ ٣٤٥).

٢ ـ عبد الله بن عيسى الفَرَوِي، أبو عَلْقَمَة الأَصَمّ، من أهل المدينة، يروي عن ابن نافع ومُطَرِّف بن عبد الله بن الأَصَمِّ العجايبَ، ويَقلِب على الثقات الأخبارَ. (المجروحين: ٢/ ٤٥).

٣ ـ عبد الله بن صالح بن سليمان بن مَيْسَرَة، أبو الصَّلْتِ الهَرَوِي، يروي عن حَمَّاد بن زيد وأهل العراق العجايب في فضائل عليٍّ وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفردَ. (المجروحين: ٢/ ١٥٢).

عخ:

رَمْزٌ للإمام البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

عد :

رَمْزٌ لابن عَدِي في «الكامل في ضُعفاء الرجال»، وكذلك هو رَمْزٌ لابن سَعْد في طبقاته، كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

العَدَالَةُ :

هي ملكةٌ تحمل صاحبَها على التَّقوى، واجتناب الأدناس وما يخل بالمروءة عند الناس.

ويُشتَرط فيها الأمورُ الآتيةُ:

١ ـ **الإسلامُ**: لقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾، وغيرُ المسلم ليس من أهل الرِّضا قطعاً.

٢ ـ **البُلوغ**: لأنه مناطُ تَحَمُّلِ المسؤولية، والتزام الواجبات وترك المحظورات.

٣ ـ **العقل**: لأنه لا بُدَّ منه لحصول الصِّدْقِ وضَبْطِ الكلام.

٤ ـ **التَّقوى**: وهي اجتنابُ الكبائر وتَرْكُ الإصرار على الصغائر.

أما الكبائر فرُكوبها فِسْقٌ قطعاً، وكذا الإصْرَارُ على الصغائر؛ لأن الإصرار يجعلها كبيرةً ـ والعياذُ بالله ـ كما قالوا: «لا صغيرةَ مع الإصرار».

٥ ـ **الاتصاف بالمروءة**: وتَرْكِ ما يُخِلُّ بها، وهو كلُّ ما يحطُّ من قدر الإنسان في العُرْف الاجتماعي الصحيح، مثل التبوّل في الطريق، وكثرةِ السخرية والاستخفاف؛ لأن من فَعَل ذلك كان قليلَ المبالاة، لا نأمن أن يَسْتَهْتِرَ في نقل الحديث النبوي.

هذه الخِصَالُ إذا تَوفَّرت في الراوي عُرِفَتْ عدالتُه وكان صادقاً؛ لأنها إذا اجتمعتْ حمَلَتْ صاحبَها على الصِّدْقِ وصَرَفَتْه عن الكَذِبِ

لِمَا توفَّر عليه من الدوافع الدينية والاجتماعية والنفسية، مع الإدراك التَّامِّ لتصرُّفاته وتحمُّل المسؤولية. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٨١ ـ ٨٥).

عَدَالَةُ الرُّوَاةِ:

انظر: «العدالة».

عَدَالَةُ الصَّحَابَةِ:

المراد بها: استقامتهم على الدِّين، وائتمارهم بأوامره، وانتهاؤهم عن نواهيه، وأنّهم لا يتعمَّدون الكذبَ على رسول الله ﷺ.

انظر «الصحابة» في حرف الصَّاد.

العَدْلُ:

هو المسلمُ البالغُ العاقلُ، السَّالمُ من أَسْبابِ الفِسْقِ وخَوَارِمِ المُروءة.

وعليه فلا يُقْبَلُ حديثُ من كان: صغيراً، أَوْ مجنوناً، أو كافراً، أَوْ فاسقاً، أو مرتكباً لما يُخِلُّ بالمروءة.

عَدْلٌ حافِظٌ:

هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: الإمام ابن الصَّلاح، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي وابن حجر، ومن الثالثة عند: السَّخاوي.

حُكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها من هذه المراتب.

عَدْلٌ ضَابِطٌ :

هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند : الإمام ابن الصَّلاح ، ومن الثانية عند : الحافظ العِراقي ، وابن حجر ، ومن الثالثة عند : الحافظ السَّخاوي .

حُكمها :

يحتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها .

العَرْضُ :

انظر «القِرَاءةُ على الشَّيخِ» في حرف القافِ .

عَرْضُ القِرَاءَةِ :

انظر : «القِرَاءةُ» في حرف القاف .

عَرْضُ المُناوَلَةِ :

انظر : «المُناولَةُ» في حرف الميم .

العَزْوُ :

انظر : «عَزْو الحَدِيْثِ» .

عَزْوُ الحَدِيْثِ :

هو نسبةُ الحديث إلى مصادره الأصلية مع بيان حُكمِه إن أمكن بدون التنصيص على مَدار الإسناد .

العَزِيْزُ :

لغةً : العزيزُ : صفةٌ مُشبَّهَةٌ ، مأخوذٌ مِنْ (عَزَّ يَعِزُّ) بكسر العين أي : قَوِيَ واشْتَدَّ ، ومنه قولهُ تعالى : ﴿ فَعَزَّزْنَا ﴾ [يس : ١٤] .

وعزَّ الشيء يَعَزُّ بفتح العين : قَلَّ ، فلا يكادُ يُوجَد ، فهو : عزيزٌ .

وعَزَّ يَعُزُّ بضَمِّ العين كمَدَّ ورَدَّ: غَلَب. مأخوذٌ من قولهم: «مَنْ عَزَّ بَزَّ» أي: مَنْ غَلَبَ سَلَب. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: «ما كانت طُرُقُهُ محصورةً باثنين».

وعرَّفه الحافظ ابن حجر بقوله: «هو ألَّا يرويه أقَلُّ من اثنين عن اثنين». (انظر: «شرح شرح النخبة» ص١٩٧).

مثالهُ:

حديث: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ وَوَلَدِه وَالنَّاسِ أَجْمَعِيْنِ». (أخرجه البخاري في كتاب الإيمان: باب حب رسول الله ﷺ، برقم: ١٥).

فقد رواه اثنان من الصحابة، ورواه عنهما عددٌ مِنَ التابعين كما يَلي:

١ ـ رواه أَنسُ بن مالك رضي الله عنه، ورواه عن أنسٍ: عبدُ العزيز ابن صُهَيْب وقَتادة، ورواه عن عبد العزيز كلٌّ مِنْ: عبد الوارث وإسماعيل بن عُلَيَّة، ورواه عن قتادة كلٌّ من: شعبَة وحسين المعلِّم.

٢ ـ ورواه أبو هريرة رضي الله عنه، ورواه عن أبي هريرة: الأَعْرَجُ عبد الرحمن بن هُرْمُزْ، وعنه رواه أبو الزِّناد (أخرجه ابن ماجه في الجهاد، في باب «التكبير في سبيل الله» رقم: ٢٧٦٩، والحاكم في المستدرك: ٢/ ٨٦).

ممَّا تقدَّم يتبيَّن لنا أنَّ الحديث مرويٌّ عن اثنين من الصحابة، وهذا أَقَلُّ عددٍ في طبقاتِ سندِه، وجاء عددُ الرواة في الطبقة التي تليها (طبقة التابعين) ثلاثة، وهكذا يزداد عددُ الرّواة في الطبقة التي تليها.

حكمه:

لا يَلْزَمُ من كَوْنِ الحديث «عَزيزاً» أَنْ يكون «صحيحاً»، فقد يكون

صحيحاً أو حَسَناً، أو ضَعيفاً، وذلك تَبَعاً لتوافُرِ شروط الصحيح أو تخلفها.

وكما لا يلزم من عِزَّة الحديث الصِّحَّةُ، ولا يُشترط في الصحيح أَنْ يكون عزيزاً، بل قد يكون غريباً. (الإيضاح في علوم الحديث: ص٢٣٨ - ٢٣٩ بتصرفٍ وزيادةٍ).

عس:

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في «مُسْنَد علي رضي الله عنه» كما ذكره الحافظُ المِزِّي في «تهذيب الكمال».

العَشَارِيَّاتُ:

وهي الكتبُ التي توجَدُ فيها الأسانيدُ عشرة أنفسٍ بين المصنِّف وبين النبي ﷺ. وقد وقع من ذلك للإمام الترمذي، والنَّسائي في كتابيهما، وهي أنزَلُ ما عندهما، ومن الحُفَّاظ المتأخِّرين الذين وَقعَ لهم ذلك أيضاً: الحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر، والسَّخاوي، والسُّيوطي، وهم من علماء التاسع الهجري. (انظر: «الرسالة المستطرفة» ص ١٠١).

عَصْرُ الرِّوايَةِ:

من العلماء مَن جعله خمسَ طَبَقاتٍ، وهي:

١ ـ عصرُ الصحابة.

٢ ـ عصرُ التابعين.

٣ ـ عصرُ أتباع التابعين.

٤ ـ عصر أتباع أتباع التابعين.

٥ ـ عصر أتباع أتباع أتباع التابعين.

وتنتهي هذه الطَّبَقَاتُ الخمسُ حتى نهاية القرن الثالث؛ لأن الروايات المنتشرة في الآفاق قد جُمِعَتْ ودُوِّنَتْ في الكتب بانتهاء هذه الفترةِ .

العَظَائِمُ :

أي: «الموضوعات» قال الحافظ الذَّهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ «إسحاق بن بِشْر، أو حُذَيْفَة البخاري، صاحبُ كتاب «المبتدأ»، تركوه، وكذَّبهُ عليُّ بن المَدِيْني، وقال ابن حِبَّان: لا يَحِلُّ حديثه إلَّا على وجه التعجُّب، وقال الدَّارقُطْنِيُّ: كذَّابٌ مَتروكٌ». قلتُ: يَروي العَظائمَ عن ابن إسحاق، وابنِ جُرَيْجٍ، والثَّوْرِيِّ». (ميزان الاعتدال: ١/ ١٨٤) .

عق :

رَمْزٌ للعُقَيْلِيِّ في «الضعفاء الكبير» .

عَقَبِيٌّ :

يقال للصَّحابي الذي بايَعَ النبيَّ ﷺ عند العَقَبة .

عَلَاقَةُ السُّنَّةِ مَعَ الْقُرْآنِ :

هي عبارةٌ عن تأكيد لِمَا جاء في القرآن، وتفسيرها لشرح إجماله، أو تخصيص عامِّه، أو تقييد مُطْلَقِه، وزيادتها عليه ما ليس فيه .

عِلَلُ الحَدِيْثِ :

انظر «العِلَّةُ» .

العِلَّةُ :

لغةً: العِلَّةُ : المَرَضُ، والحَدَثُ يشغل صاحبَه عن حاجته، والسبب .

قال ابن منظور: «العِلَّةُ: المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ أي مَرَضَ، فهو عليلٌ، وأَعلَّهُ الله، ولا أَعلَّكَ اللهُ، أي: لا أصابك بِعِلَّةٍ، والعِلَّةُ: الحَدَثُ يشغل صاحبَهُ عن حاجته، كأَنَّ تلكَ العِلَّةَ صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول، وهذا عِلَّةٌ لهذا، أي سببٌ». (لسان العرب).

واصطلاحاً: هي عبارةٌ عن سببٍ غامضٍ خَفِيٍّ قادحٍ في الحديث مع أنَّ الظاهِرَ السَّلامةُ منه.

وتُدْرَكُ هذه العِلَّةُ: بتفرُّدِ الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تَنْضَمُّ إلى ذلك تنبِّهُ العارِفَ بهذا الشأن على وَهْمٍ وقع بإرسالٍ في الموصول، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخولِ حديثٍ في حديثٍ، أو غير ذلك، بحيث يَغْلِبُ على ظَنِّهِ فيحكم بعدم صحةِ الحديث، أو يتردَّدُ فيتوقَّف فيه، وربما تقصر عبارة المعلِّل عن إقامة الحُجَّة على دعواه كالصَّيْرفيِّ في نقد الدينارِ والدرهم. والطريق إلى معرفته: جمع طُرُقِ الحديث والنظر في اختلاف رواتِه وضَبْطِهم، وإتقانِهم. (انظر «تدريب الراوي» ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

صُوَرٌ مِنَ العِلَّة:

لقد قسم الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري أجناسَ العِلَّةِ إلى عشرة أقسامٍ، فلخَّصها الحافظ السُّيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٥٨ ـ ٢٦١)، فأذكر هنا تلخيصه فيما يلي:

أحدها: أن يكون السَّنَدُ ظاهرهُ الصِّحَّةُ، وفيه مَنْ لا يُعْرَف بالسَّماع ممَّنْ روىٰ عنه: كحديث موسى بن عُقْبَةَ، عن سُهَيْلِ بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «من جَلَسَ مَجْلِساً فكَثُرَ فيه لغطُه فقال قبل أن يَقُوم: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لا إِلَه إلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوبُ إِلَيْكَ، غُفِرَ لَهُ ما كَانَ فِي مَجْلِسه ذَلِكَ).

فَرُوِي أنَّ مُسلماً جاء إلى البخاريِّ، وسأله عنه، فقال: هذا حديثٌ مَلِيحٌ، إلا أنه معلولٌ، حَدَّثَنا به موسى بن إسماعيل، ثنا وُهَيْبُ، ثنا سُهَيْلٌ، عن عَوْن بن عبد الله قوله. وهذا أولى؛ لأنه لا يُذْكَر لموسى بن عُقْبَةَ سَماعٌ من سُهَيْلٍ.

الثاني: أن يكون الحديثُ مُرْسَلاً من وجهٍ رواه الثقاتُ الحُفَّاظُ، ويُسْنَدَ من وجهٍ ظاهرهُ الصِّحَّةُ، كحديث قَبِيْصَةَ بن عُقْبَةَ، عن سفيان، عن خالد الحَذَّاء، وعاصِمٍ عن أبي قِلابَةَ عن أنسٍ مرفوعاً: (أَرْحَمُ أُمَّتي أَبُوْ بَكْرٍ، وأَشَدُّهُمْ في دِيْنِ اللهِ عُمَرُ. . . . .) الحديثُ.

قال: فلو صحَّ إسنادُه لأُخرِج في الصحيح، إنما روى خالدٌ الحَذَّاءُ عن أبي قِلابَة مُرْسَلاً.

الثالث: أن يكون الحديثُ محفوظاً عن صحابيٍّ، ويُرْوَى عن غيرهِ لاختلاف بلادِ رواتِه، كرواية المَدَنيِّين عن الكُوفيين، كحديثِ موسى بن عُقْبَةَ عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة عن أبيه مرفوعاً: (إنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللهَ وأَتُوْبُ إليه في اليَوْمِ مئةَ مَرَّةٍ).

قال: هذا إسنادٌ لا يَنْظُر فيه حَدِيْثِيٌّ؛ إلا ظَنَّ أنه من شرطِ الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زَلَقُوا، وإنما الحديثُ محفوظٌ مِنْ رواية أبي بُرْدَة عن الأَغَر المُزَنيّ.

الرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابيٍّ فيُرْوَى عن تابعيٍّ يقع الوَهْمُ بالتصريح بما يقتضي صحتَه، بل ولا يكون معروفاً من جهته. كحديث زُهَيْر بن محمَّد عن عُثمان بن سليمان، عن أبيه أنَّه سمع رسولَ الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطُّور.

قال: أخرج العسكريُّ وغيرهُ هذا الحديث في الوُحْدان، وهو معلولٌ، أبو عثمان لم يسمع من النبيِّ ﷺ، ولا رآه، وعثمان إنما رواه

عن نافعِ بن جُبَيْر بن مُطْعِم عن أبيه، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان.

الخامس: أن يكونَ رُوِيَ بالعنعنة، وسقط منه رجلٌ دلَّ عليهِ طريقٌ أخرىٰ محفوظةٌ: كحديث يونس عن ابن شهاب، عن عليِّ بن الحسين عن رجلٍ من الأنصار: (أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلةٍ فرُمِيَ بنجمٍ فاستنارَ...) الحديث.

قال: وعِلَّتُه: أنَّ يونس مع جلالته قَصَّر به، وإنما هو عن ابن عبَّاسٍ، حَدَّثني رجالٌ، هكذا رواه ابنُ عُيَيْنَة، وشُعَيْبٌ وصالحٌ الأوزاعيُّ وغيرهم عن الزهريِّ.

السادس: أن يُخْتَلَفَ على رجلٍ بالإسنادِ وغيرِه ويكون المحفوظُ عنه ما قابل الإسناد: كحديث عليِّ بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن عبد الله بن بُرَيْدَة، عن أبيه، عن عمر بن الخَطَّاب قال: قلتُ يا رسول الله: (مالَك أَفْصَحُنا...؟) الحديثُ.

قال: وعِلَّتُه ما أسند [أبي الحاكم نفسهُ] عن عليِّ بن خَشْرَم، حَدَّثَنا عليُّ بن الحسين بن واقِدٍ بَلَغَني أنَّ عُمَرَ...، فذكره.

السابع: الاختلافُ على رجلٍ في تسمية شيخه أو تجهيله: كحديث الزهريِّ، عن سفيان الثوريِّ، عن حَجَّاج بن فُرافِصَةَ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة مرفوعاً: (المُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيْمٌ، والفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيْمٌ).

قال: وعلَّتُه ما أَسْنَدَ عن محمَّد بن كثير، حَدَّثنا سفيان، عن حجَّاج، عن رجلٍ، عن أبي سلمة... فذكره..

الثامن: أن يكون الراوي عن شخصٍ أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديثَ مُعَيَّنَةً، فإذا رواها عنه بلا واسطةٍ فعِلَّتُها: أنَّه لم

يسمعها منه: كحديث يحيىٰ بن أبي كثير عن أنس أنَّ النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: «أفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُون. . .» الحديث.

قال: فيحيى رأى أنساً، وظهر من غير وجهٍ أنه لم يسمع منه هذا الحديث، ثم أَسْنَد عن يحيى قال: حُدِّثْتُ عَنْ أنسٍ فذكره. . .

التاسع: أن تكون طريقهُ معروفةً، يروي أحد رِجالِها حديثاً من غير تلكَ الطريق فيقع مَنْ رواه من تلك الطريق ـ بناءً على الجادَّة ـ في الوهم ـ كحديثِ المُنْذِرِ بن عبد الله الحِزَامِي عن عبد العزيز بن الماجِشُون، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمَرَ: أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاةَ قال: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ. . .» الحديثُ:

قال: أخذ فيه المُنْذِرُ طريقَ الجادة، وإنما هو من حديث عبد العزيز، ثنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبد الله بن أبي رافع، عن عليٍّ.

العاشر: أن يُرَوىٰ الحديثُ مرفوعاً من وجهٍ، وموقوفاً من وجهٍ آخر، كحديث أبي فَرْوَةَ. . يزيد بن محمد، ثنا أبي عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: «من ضَحِكَ في صَلاَتِهِ يُعِيْدُ الصَّلاَةَ، ولا يُعِيْدُ الوُضُوءَ».

قال: وعِلَّتُهُ ما أسنَد وكيعٌ عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابرٌ. . . فذكره.

قال الحاكمُ: وبقيت أجناسٌ لم نذكرها، وإنما جعلنا هذه مثالاً لأحاديثَ كثيرة، وما ذكره الحاكمُ من الأجناس يشمله القسمان المذكوران فيما تقدّم، وإنما ذكرناه تمريناً للطَّالب، وإيضاحاً لما تقدَّم». (انتهى تلخيص السيوطي من «تدريب الراوي»).

التصنيفُ في عِلَلِ الحديث:

إنَّ أوَّل ما بدأ التأليف في «علم علل الحديث» كان جَمْعاً لأسئلةٍ

وأجوبةٍ وفوائدَ متفرِّقةٍ تتعلَّقُ بالرجال وعِلَلِ الحديث، وتنتقل من موضوعٍ إلى موضوعٍ، ممَّا استفيد من أعلام أئمة الحديث المتقدِّمين، وربما كان الأكثرُ فيها في معرفة الرجال، وقد يَسَّر الله تعالى إخراجَ جملةٍ منها، وهي:

١ ـ **التاريخ والعِلَلُ**: للإمام يحيىٰ بن مَعِين. (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ) رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدُّوْري.

٢ ـ **العِلَل**: للإمام عليِّ بن عبد الله المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ). ولابن المديني كتبٌ كبيرةٌ في العِلَل ومتعدِّدةٌ، وطُبعَ منها هذا الجزءُ برواية تلميذه الثقة: محمد بن أحمد المعروف بابن البَرَاء. ويمتازُ هذا الكتابُ ببعض أصول في علم العِلَل وطبقات الرُّواة في مختلف الأمصار، ومن يدور عليه الإسنادُ من عصر الصحابة إلى عصر ابن المَدِيني.

٣ ـ **العِلَل**: للإمام أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١هـ)، وقد روى عددٌ من تلامذة الإمام أحمد تآليفَ جمعوها من كلامه طُبع منها كتابان:

ـ العِلَلُ ومعرفة الرجال: رواية ابنه عبد الله عنه.

ـ الجامعُ في العِلَل ومعرفة الرجال: رواية ابنيه عبد الله وصالح، وتلميذيه المَرْوَزِي والمَيْمُوني كلُّهم عنه.

٤ ـ **العِلَل الكبير**: للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ)، وهو غير مرتَّبٍ، ثم رتَّبه أبو الوليد القاضي.

المصادر المصنَّفة في العِلَل عامة:

١ ـ **التمييز**: للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

٢ ـ العِلَل لابن أبي حاتم الرَّازي: الإمام عبد الرحمن بن الإمام محمد بن إدريس الرازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ). وهو يمتاز بسُهولةِ المأخذ، مُرتَّبٌ على الأبواب، مطبوع في مجلّدين.

٣ ـ العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٤ ـ العِلَلُ المتناهية في الأحاديث الواهية: للحافظ عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجَوْزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ). وهو مُرتَّبٌ على الأبواب، طُبِعَ في مجلَّدين.

المصادر المصنَّفة في العلل خاصّة:

ومنها ما صنِّف في عِلَل أحاديث إمام بعينه مثل «علَل أحاديث الزهري (المتوفى سنة ١٢٥ هـ) لمحمد بن يحيى (المتوفى سنة ٢٥٨ هـ)، و«عِلَلُ حديث الزهري» لابن حِبَّان البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، أو عِلَل حديثٍ معيَّنٍ من الأحاديث مثل «عِلَل الحديث المُسَلسل في يوم العيد» للحافظ عبد الله بن يوسف الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٤٨٩ هـ).

ومنها ما صنِّف في عِلَلِ كتابٍ أو كتبٍ مُعَيَّنةٍ، وأهَمُّ ذلك كتابان:

١ ـ الإلزامات و التتبُّع: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ). انتقدَ فيه أحاديثَ في الصحيحين أو أحدِهما لم تتوفَّر فيها شروطُهما في رأيه وبيَّن عِلَلَها، وقد ناقشه العلماءُ ورَدُّوا عليه.

٢ ـ تقييد المُهْمَلْ وتمييز المشكل: للحافظ أبي علي محمد بن أحمد الغَسَّاني: (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ). ضبطَ وقَيَّدَ فيه ما أغفل بعضُ رواة للصحيحين عن مؤلِّفيهما البخاري ومسلم، ونَبَّه على أغلاطٍ وقعوا فيها.

العِلَّةُ القَادِحَةُ:

هي أمرٌ خَفِيٌّ يؤثِّر في صحة الحديث مع أنَّ الظاهر السَّلامةُ منه، ولا يَطَّلِعُ عليه إلَّا أهلُ المعرفة والنقد من جَهابِذَةِ الحفَّاظ المُتقِنين، فلا يكون الحديثُ صحيحاً إذا وُجِدَتْ فيه عِلَّةٌ قادِحَةٌ.

عِلْمُ الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

هو علمٌ يبحث في الرُّواة من حيث ما وَرَد في شأنهم من تعديلٍ يزينهم، أو تجريحٍ يشينهُم.

انظر: «الجرح والتعديل» في حرف الجيم، فيه تعريف مفصّلٌ عنه.

عِلْمُ تَأْرِيْخِ الرُّواة:

انظر: «تأريخ الرواة» في حرف التّاء.

عِلْمُ الحَدِيْثِ:

انظر «علم الحَدِيْثِ دِرَايَةً».

عِلْمُ الحَدِيْثِ دِرَايةً:

هو علمٌ بقوانين يُعْرَف بها أحوالُ السَّند والمَتْن، ويتوصَّل بهـٰذه القوانين إلىٰ معرفة المقبول والمردود وفهمِ المُراد من الأحاديث.

عِلْمُ الحَدِيْثِ رِوَايَةً:

قال ابن الأكفاني: «وهو عِلْمٌ يشتَمِل على أقوال النبيِّ ﷺ. قيل: أو إلى صحابيٍّ فيمن دونه: قولاً، أو فعلاً، أو هَمَّاً، أو تقريراً، أو صِفَةً».

(توضيح الأفكار: ١/ ٦).

عِلْمُ دِرَايَةِ الحَدِيْثِ:

انظر «عِلْم الحدِيْثِ دِرايَةً».

عِلْمُ الرِّجَالِ:

يُعبَّر عنه بـ«علوم رجال الحديث»؛ لأن كلّ فنٍّ فيه يعدّونه علماً.
والمراد بالرجال رواة الحديث رجالاً ونساء، عبَّروا بالرجال تغليباً.

وقد بحث أئمةُ الحديث أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً، وخَصّوا جوانبها بعلوم كالجرح والتعديل. ومعرفةِ الصحابة، والتدليس والمدلِّسين، ومَن اختلط منهم وغير ذلك.

لكن لِمَا أنَّ الحُكم علىٰ الراوي يتوقَّف علىٰ معرفة عينه، وتمييز شخصِه عن غيره بغاية الدِّقَّة لِمَا قرَّر الحكماء من قبلُ: «الحكمُ علىٰ الشيء فرعٌ عن تصوّره» فقد بحث المحدِّثون الوسائلَ التي تحقِّق ذلك من جميع الجوانب، وجعلوا دراسة كلِّ جانبٍ علماً ألّفوا فيه المؤلَّفات، نعرِّف هنا ببعضٍ من هٰذه العلوم التي تُعَرِّف بشخص الراوي، وذلك بتقسيمها إلىٰ قسمين:

القسم الأول: علوم الرُّواة من حيثُ التاريخُ.

القسم الثاني: علوم الرُّواة من حيثُ الأسماءُ.

القسم الأوّل: علوم الرواة من حيث التاريخ:

وقد شملت دراسات المحدِّثين جوانبَ الزمان المتعلِّقة بالرواة في علوم كثيرة، نذكر منها هٰذه السَّبعة ونعرِّف بها باختصارٍ؛ ونضمِّنُها علوماً تُلازِمها:

١ ـ علم التاريخ:

أي تاريخ الرُّواة:

التاريخ في اللغة: تعيينُ الوقت لأمرٍ ما.

وعند المحدِّثين: هو التعريفُ بالوقت الذي تُضْبَطُ به الأحوال

في المواليد والوَفَيات، وما يلتحق به من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنةٌ من تعديل وتجريح ونحو ذلك». (فتح المغيث: للسَّخاوي ص: ٤٥٩).

٢ ـ الطبقات:

الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون في صفة ما.

وفي اصطلاح المحدِّثين: القوم المتعاصرون إذا تشابهوا في السِّنّ وفي الإسناد، أي: الأخذ عن المشايخ.

وربَّما اكتفوا بالاشتراك في الأخذ عن المشايخ، وهو ملازمٌ للاشتراك في السِّنّ غالباً. (انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: ٣٩٨).

٣ ـ الإخوة والأَخَوات:

أي معرفة الرُّواة الذين تربطهم ببعضهم قرابةُ الأُخُوّة:

فائدته:

ومن فائدته: أنه إذا اشتهر أحدُهم بالرواية فلا يُظَنّ الغلطُ في الرواية عن أخيه.

مثل: محمَّد بن سِيرين، وأنس بن سِيرين، وحفصة بنت سِيرين، كذلك عَمْرو بن شعيب مشهورٌ كثيراً وأخوه عُمر بن شعيب، وشعيب أيضاً». (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ١٥٢).

٤ ـ المُدَبَّج ورواية الأقران بعضُهم عن بعض:

الأقران: هم الرُّواة المتقاربون في السِّنّ والإسناد، واكتفىٰ بعضُهم بالتقارب في الإسناد فقط.

قال الحافظ ابن حجر: «فإن تشارك الراوي ومَن رَوىٰ عنه في أمرٍ من الأمور المتعلِّقة بالرواية، مثل السِّنِّ واللُّقِيِّ والأخذِ عن المشايخِ

فهو: النوع الذي يُقال له: رواية الأقران.. وإن روىٰ كل من القرينَيْنِ عن الآخر فهو: المُدَبَّج». (شرح النخبة: ص: ١١٨).

٥ ـ رواية الأكابرُ عن الأصاغر:

وهو أن يروي الراوي عمَّن دُونه في السِّنِّ، أو التلقِّي عن المشايخ، أو المِقْدَار.

وكانوا يفعلون ذلك كثيراً، لِحِرْصِهم علىٰ العلم.

ويندرج تحت هٰذا النوع جملةٌ من علوم الرُّواة، منها:

أ ـ رواية الصحابة عن التابعين:

مثاله:

مثل رواية بعض الصَّحابة، ومنهم: عبد الله بن عبَّاس، وعبد الله ابن عَمرو وغيرهما عن كَعْب الأحبار، بعضَ ما كان يحدِّث به من أخبار السابقين.

ب ـ رواية الآباء عن الأبناء:

فائدته:

أمنُ الخطأ عن توهُّم الابن أباً، أو توهُّمِ انقلاب السَّند.

مثاله:

ومن أمثلتِه في الصحابة: رواية العباس بن عبد المُطَّلب عن ابنه الفضل بن عباس رضي الله عنهما: «أنَّ رسول الله ﷺ جمع بين الصَّلاتين بالمُزْدَلِفة».

وغير ذلك كثيرٌ جمعه الخطيبُ البغدادي كتاباً قيماً. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣١٣).

ج ـ رواية الشيخ عن تلميذه:

ومن مقاصد الأئمة فيها التنويهُ بذكر تلامذتهم، وترسيخُ الثقة من الناس بهم.

مثاله:

وأمثلة ذلك كثيرة، منها روايةُ الإمام الزهري عن مالكٍ، كذلك روايةُ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن مالك، وروايةُ الإمام البخاري عن تلميذه الترمذي.

٦ ـ رواية الأبناء عن الآباء:

وهي قسمان:

الأول: رواية الابن عن أبيه، وذلك كثيرٌ جداً.

الثاني: رواية الابن عن أبيه عن جَدِّه، وهي كثيرةٌ، لكن دُون كثرة الأول.

٧ ـ السَّابق واللاَّحق:

وهو أن يشترك في الروايةِ عن الراوي راويان، أحدهما متقدِّمُ الوفاة والآخرُ متأخِّر في الوفاة، وبينهما أمدٌ بعيدٌ.

قال الحافظ ابن حجر:

«وإنِ اشتركَ اثنانِ عن شيخٍ وتقدَّم مَوْتُ أحدِهما علىٰ الآخَرِ فهو السَّابِقُ واللاَّحِقُ.

ومِنْ قديمِ ذلك أنَّ البُخاريَّ حَدَّث عن تلميذه أبي العباسِ السَّرَّاج أشياءَ في التاريخ وغيرِه، وماتَ سنةَ سِتٍّ وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ)، وآخِرُ مَن حَدَّث عن السَّرَّاج بالسَّماع أبو الحُسين الخفّاف وماتَ سنةَ ثلاثٍ وتسعين وثلاثمئة (٣٩٣ هـ)، وغالبُ ما يقع من ذلك أنَّ المسموعَ منه قد يتأخَّرُ بعدَ أحدِ الراويَيْن عنه زماناً، حتىٰ يَسْمَعَ منهُ بعضُ الأحداثِ ويعيشَ بعدَ السَّماع دَهْراً طويلاً فيَحْصُلَ مِن مجموعِ ذلك نحوُ هـٰذه المُدَّةِ. واللهُ الموفِّق». (انظر «شرح النخبة» ص: ١٢٠).

وهي نوعان: علومٌ تُظهِر أسماءَ الرُّواة، وعلومٌ تميِّز أسماءَ الرُّواة بعضها عن بعضٍ.

أولًا: العلوم التي تُظهِر أسماءَ الرواة:

وهي علومٌ تُعَرِّفُ اسمَ الرَّاوي بعد أنْ كان غيرَ معروفٍ بشيءٍ، أو تعرّف به وقد عُرِفَ بغير اسمه الأصلي، أهمُّها:

١ ـ المُبْهَمات:

المُبْهَم: مَن أُغْفِل ذكرُ اسمه في الحديث من الرِّجال والنِّساء:

وهو أقسامٌ بحسب نوع الإبهام، فَمِنْ أَبْهَمِهَا: رجلٌ، امرأةٌ، ثم ابنٌ أو ابنةُ فلانٍ، أو عمُّ فلانٍ أو عَمَّتُه، أو زوجُ فلانةٍ.

ويُسْتَدَلُّ علىٰ معرفة المُبْهَم بوُروده مُسَمًّىً من طريقٍ أخرىٰ.

وينقسم بحسب موضع الإبهام قسمين: مُبْهَمٌ في السند، ومُبْهَمٌ في المتن.

قال ابن كثير: «وأهَمُّ ما فيه ما رفع إبهاماً في إسنادٍ. . .، فوردت تسميةُ هـٰذا المُبْهَم من طريقٍ أخرىٰ، فإذا هو ثقةٌ، أو ضعيفٌ أو ممَّن يُنْظَر في أمره». (اختصار علوم الحديث: ص: ٢٣٧).

قال الحافظ ابن حجر: «ولا يُقبلُ حديثُ المُبْهَم ما لم يُسَمَّ ـ أي وتثبت ثقتُه ـ لأنَّ شرط قبول الخبرِ عَدَالةُ رواتِه، ومَن أُبْهِمَ اسْمُه لا يُعْرفُ عينهُ، فكيف عدالتُه؟!» (شرح النخبة: ص ١٠٠ ـ ١٠١).

٢ ـ مَنْ ذُكِرَ بأسماءٍ مختلفة:

قد تَكْثُر نعوتُ الراوي من اسم أو كنيةٍ أو لَقَبٍ، أو حِرْفَةٍ، أو غير ذلك، فَيُذكرُ بغير ما اشْتَهَرَ به، فَيُظَنُّ أنه آخر، فيحصل الجهلُ بحاله،

أو الخطأُ فيه، فيُحتاجُ لمعرفة مَن له نعوتٌ متعدِّدةٌ، تجنُّباً لِلَّبْسِ أو الغَلَط.

٣ ـ الأسماء والكُنىٰ:

والمراد به: بيان أسماء ذوي الكُنىٰ، وكنىٰ المعروفين بالأسماء.

وذلك ليأْمَن الباحثُ في السند من الخطأ.

ومن ذلك معرفةُ مَن اسْمُه كُنْيَتُه، وهم قليلٌ، ومَنِ اخْتُلِفَ في كُنيته، وهم كثيرٌ، ومَن كَثُرَتْ كُنَاه، كابْنِ جُرَيْجٍ، له كنيتان: أبو الوليد، وأبو خالد.

وغيرُ ذلك كثيرٌ من فروع هٰذا الفنِّ.

٤ ـ الألقاب:

اللَّقَبُ: ما يُطْلَق علىٰ الشَّخص ممَّا يُشِعر بمدحٍ أوذم.

مثال مادَلَّ علىٰ رفعةٍ:

الصِّدِّيق ـ الفاروق ـ ذُو النُّورين، أبو تراب (للخلفاء الراشدين، وزين العابدين (لعلي بن الحسن رضي الله عنهم).

ومثال ما دَلَّ علىٰ ضعةٍ: أنف النَّاقة..

وهناك ألقابٌ أُطلِقت علىٰ بعض المحدِّثين لزمتهم، ولم يكونوا كذلك، نحو: «الضَّعيف» (لقب عبد الله بن محمد بن يحيىٰ أبي محمد الطَّرَسُوسي، وكان ضعيفاً في جسمه، لا في حديثه.

ونحو: «الضَّالّ» (وهو: معاوية بن عبد الكريم، وليس بضالٍّ، وإنما لُقِّبَ بذلك؛ لأنه ضَلَّ في طريق مكَّه.

٥ ـ من نُسِب لغير ما يَسْبِق للفهم:

معرفةُ نَسَب الراوي علىٰ حقيقته مُهِمّةٌ لمعرفة شخصه، لكن بعض

الرُّواة قد يُنْسَبُ نَسَباً غيرَ حقيقيٍّ؛ لسببٍ ما، فمَسَّتِ الحاجة لمعرفة هٰذا النوع.

فمنهم من نُسِبَ لغير أبيه: كأُمِّه، كمعاذٍ ومعوِّذٍ ابْنَيْ عفراء هي أُمُّهما، وأبوهما الحارثُ بن رفاعة الأنصاري.

أو نُسِبَ إلىٰ جدِّه كالإمام أحمد بن حنبل، وهو أحمد بن محمد بن حنبل.

أو نُسِبَ إلىٰ رجلٍ غير أبيه لِسببٍ كالتربية، مثل المِقْدَاد بن الأسود الصحابي، أبوه عَمْرو، والأسود زوجُ أمِّه رباه فنُسِبَ إليه.

ومنهم مَنْ نُسِب نسبةً خلافَ ظاهر الأمر، كخالد الحَذَّاء، كان يجالس الحذَّائين فنُسِبَ إليهم، ومثل مِقْسم مولىٰ ابن عباس. هو مولىٰ عبد الله بن حارث. لزم ابنَ عبَّاسٍ فقيل له: مولىٰ ابن عباس. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣٧٠ ـ ٣٧٣).

٦ ـ أوطان الرُّواة

والنَّظر إليها من حيث انتساب الرواة إليها، أو تأثرهم بالانتقال بينها.

انتسب كثيرٌ من الرواة إلىٰ بُلدانهم الأصلية، أو إلىٰ بُلدانٍ نزلوا فيها، كما أنّ مَنْ كان في قريةٍ له الانتساب إليها أو إلىٰ مدينتها.

فائدته:

ومِن فوائد هٰذا العلم: معرفةُ شيخ الراوي؛ فضلاً عن تعيين شخص الراوي نفسِه، وقد يتعيَّن المُهْمَل، ويظهر الراوي المدلِّس.

ومن المُهِمَّات معرفةُ ما وَقع من ضَعْفٍ في حديث الراوي بسبب المكان، مثل مَعْمَرِ بن راشد الحافظ، قال يعقوب بن شيبة: «سماعُ

أهل البصرة من مَعْمَرٍ حين قَدِمَ فيه اضطرابٌ؛ لأن كُتبه لم تكن معه».
(انظر «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٠٢).

٧ ـ الموالي:

قد يُنْسَب الرجلُ إلىٰ قبيلةٍ أو شخصٍ وهو منهم صلباً، وربما يُنْسَب إليهم وليس منهم؛ لكونه مولىً لهم؛ لأنهم أعتقوه، أو كانوا سببَ إسلامه، أو غير ذلك، لذلك لزم معرفةُ الموالي.

أمثلة ذلك:

فمن ذلك: ١ ـ أبو البَخْتَرِيّ الطَّائي: مولىٰ طيِّيء، كان سيِّدُه من طيِّيء فأعتقه فنُسِب إليهم.

٢ ـ محمد بن إسماعيل البخاري الجُعْفِي: مولىٰ الجُعْفِيِّين. أسلم جدُّه الأعلىٰ علىٰ يد بعض الجُعْفِيِّين فَنُسِبَ. إليهم (انظر: «علوم الحديث» ص: ١٩٦).

ثانياً: علوم تميز أسماء الرواة

وهي علومٌ تُزيل إشكالَ التشابه بين اسم الراوي أو كنيته أو نَسَبِه مع غيره، أو أيَّ وجهٍ من الاستشكال.

وأهمُّ هـٰذه العلوم.

١ ـ المتفق والمفترق.

٢ ـ المؤتلف والمختلف.

٣ ـ المتشابه (يتركَّب من النوعين السابقين).

٤ ـ المتشابه المقلوب (عكس سابقه).

نسوق بيانها من «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر؛ لما فيه من تلخيصٍ وربط لها بعضها ببعض. قال رحمه الله تعالىٰ:

١ ـ المُتَّفِق والمُفترِق:

ثم الرُّواةُ إنِ اتفقَتْ أسماؤهُمُ وأسماءُ آبائِهم فَصاعَداً واختلَفَتْ

أشخاصُهَم سواءٌ اتَّفَقَ في ذلك اثنانِ مِنهم أو أكثرُ، وكذلك إذا اتَّفَق اثنانِ فصاعداً في الكُنْيَةِ والنِّسْبَةِ فهو النَّوعُ الذي يُقال له «**المُتفقُ والمُفْتَرِق**»، [وهو أقسامٌ، منها:

١ ـ مَن اتفقَتْ أسماؤهم وأسماءُ آبائهم، مثلُ: محمدِ بنِ عُبَيدٍ، في رجالِ الكتب السِّتة عَشَرةٌ اسمُهم: «محمدُ بن عبيد».

٢ ـ مَن اتفقت كنيتُهم ونِسبتُهم معاً.

مثالُه:

أبو عِمْران الجَوْني، اثنان: عبد الملك بن حبيب، وموسىٰ بن سهل].

فائدته:

وفائدة معرفتِه خَشْيَةُ أنْ يُظَنَّ الشخصانِ شخصاً واحداً، وقد صَنَّفَ فيه الخطيبُ كتاباً حافِلاً، وقد لَخَّصْتهُ وزِدْتُ عليه شيئاً كثيراً.

٢ ـ المُؤتلِف والمُختلِف:

وإن اتفقَتِ الأسماءُ خَطّاً واختلفَتْ نُطْقاً سَوَاءٌ كان مرجعُ الاختلاف النَّقْطَ أم الشَّكْلَ فهو «المُؤتَلِفُ والمُخْتَلِف».

[أي: هو ما يتّفِقُ في الخطِّ صُورَتُه، وتَختِلفُ في النُّطْقِ صِيغَتُه.

مِثالُه:

حزام وحَرَام. يَزيد وتزيد وبَرِيد وبُرَيْد].

ومَعْرِفتهُ مِنْ مُهِمَّاتِ هـٰذا الفنِّ، حتىٰ قال عليُّ بنُ المَدِيني: أشدُّ التصحيفِ ما يقعُ في الأسماءِ، ووجَّهَهُ بعضُهم بأنه شيءٌ لا يدخُلُه القياسُ، ولا قَبْلَه شيءٌ يدُلُّ عليه ولا بَعْدَه.

٣ ـ المتشابه:

وإنِ اتفَّقتِ الأسماء خَطّاً ونُطقاً، واختَلَفَ الآباءُ نُطقاً مع ائتلافِهما

خَطّاً، كمحمدِ بنِ عَقيل ـ بفتح العين ـ ومحمدِ بنِ عُقَيْل ـ بضَمِّها ـ : الأولُ نَيسابورِيٌّ والثاني فِرْيابيٌّ، وهما مشهورانِ وطبقتُهُما متقاربةٌ.

أو بالعكس: كأنْ تختلفَ الأسماءُ نُطقاً وتأتلفَ خَطّاً، وتتَّفقَ الآباءَ خَطّاً ونُطقاً كشُرَيْحِ بن النعمانِ وسُرَيج بن النعمان، الأولُ بالشِّينِ المُعْجَمة والحاءِ المُهْمَلَة وهو تابعيٌّ يَروي عن عليٍّ رضي الله عنه، والثاني بالسِّين المُهْمَلَةِ والجيمِ وهو من شُيوخِ البخاريّ، فهو النوعُ الذي يُقالُ له «**المُتَشَابِه**».

وكذا إنْ وَقَعَ ذلك الاتفاقُ في الاسمِ واسمِ الأب والاختلافُ في النِّسبَةِ.

ويَتركَّبُ منه وممَّا قَبْلَه أنواعٌ:

منها: أَنْ يَحصُلَ الاتفاقُ أو الاشتباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ مثلاً إلّا في حرفٍ أو حرفَيْن فأكثرَ مِنْ أحدِهما أو مِنْهُما.

وهو على قِسْمَين [أي النوعُ الذي يَحصُلُ فيه الاتفاقُ أو الاشتباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ فهذا على قِسْمَين، ذَكَرهُما المُصنِّفُ]:

إمّا بأنْ يكونَ الاختلافُ بالتغيير مع أنَّ عددَ الحروفِ ثابِتٌ في الجِهتَين. أو يكونَ الاختلافُ بالتغيير مع نُقْصَانِ بعضِ الأسماءِ عن بعضٍ.

أمثلته:

فَمِنْ أمثلةِ الأَوّلِ:

١ ـ محمدُ بنُ سِنَانٍ ـ بكسرِ المُهمَلَةِ ونونَيْنِ بينَهما أَلِفٌ ـ وهم جماعةٌ، منهم العَوَقِيّ ـ بفتحِ العين والواو ثم القاف ـ شيخُ البخاري.

٢ ـ ومحمدُ بن سَيَّارٍ ـ بفتح المُهْمَلَة وتشديدِ الياء التحتانيةِ وبَعْدَ

الألفِ راءٌ ـ وهُمْ أيضاً جماعةٌ منهم اليَمَانيُّ شيخُ عُمَرَ بنِ يُونُسَ.

٣ ـ ومنها: محمدُ بنُ حُنين ـ بضمِّ المُهْمَلَةِ ونونَيْن الأُولىٰ مفتوحةٌ بينهما ياءٌ تحتانيةٌ ـ تابعيٌّ يَروي عن ابنِ عبّاسٍ وغيرِه.

٤ ـ ومحمدُ بنُ جُبَيْرٍ ـ بالجيم بَعْدَها مُوَحَّدَةٌ وآخِرَهُ راءٌ ـ وهو محمدُ بنُ جُبَيْرِ بنُ مُطْعِم تابعيٌّ مشهورٌ أيضاً.

٥ ـ ومن ذلك: أحمدُ بنُ الحُسين صاحبُ إبراهيمَ بنِ سَعْدٍ وآخرون.

٦ ـ وأَحْيَدُ بن الحُسيْنِ مِثْلُه لكنْ بدلُ الميمِ تحتانيةٌ، وهو شيخٌ بُخاريٌّ يروي عنه عبدُ الله بنُ محمدٍ البِيكَنْدِي.

٧ ـ ومن ذلك أيضاً: حَفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ شيخٌ مشهورٌ من طبقةِ مالِكٍ، وجعفرُ بنُ مَيْسَرَةَ شيخٌ لِعُبَيْدِ الله بن موسىٰ الكُوفيّ، الأولُ بالحاءَ المُهْمَلَةِ والفاءِ بعدَها صادٌ مُهْمَلَةٌ، والثاني بالجيمِ والعَيْنِ المُهْمَلَةِ بعدَها فاءٌ ثم راءٌ.

ومن أمثلةِ الثاني [أي القِسْم الثاني الذي سَبَق في هـٰذه الصفحة، وهو أن يكونَ بين الاسمَيْنِ المُتَّفِقَيْنِ أو الأسماء اختلافٌ بالتغيير مع نُقْصَانِ بعضِ الأسماءِ عن بعضٍ بِحَرْفٍ أو حرفَيْن فأكثرَ]:

١ ـ عبدُ الله بنُ زَيْد وهُمْ جماعةٌ، منهم في الصَّحابةِ صاحِبُ الأذانِ واسمُ جَدِّه عبدُ رَبِّه، وراوي حديثِ الوُضوءِ واسمُ جَدِّهِ عاصِمٌ، وهمُا أنصاريَّانِ.

٢ ـ وعبدُ الله بنُ يزيدَ بزيادةِ ياءٍ في أوّلِ اسم الأبِ والزاي مكسورةٌ، وهُمْ أيضاً جماعةٌ منهم في الصَّحابَةِ الخَطْمِيُّ يُكْنَىٰ أبا موسىٰ وحديثُه في الصحيحين، والقارىءُ له ذِكْرٌ في حديثِ عائِشةَ، وقد زَعَمَ بعضُهم أنّه الخَطْمِيّ وفيه نَظَرٌ.

٣ ـ ومنها: عبدُ الله بنُ يحيىٰ وهُمْ جماعةٌ، وعبدُ اللهِ بنُ نُجَيّ ـ بضَمِّ النُونِ وفتحِ الجيم وتشديدِ الياء ـ تابعيٌّ معروفٌ يَرْوِي عن عليٍّ.

٤ ـ المتشابه المقلوب:

أو أنْ يحصلَ الاتفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ لكنْ يَحصُلُ الاختلافُ أو الاشتباهُ بالتقديم والتأخير إمّا في الاسمَيْن جُملةً، أو نحوِ ذلك كأنْ يَقَعَ التقديمُ والتأخيرُ في الاسمِ الواحدِ في بعضِ حُرُوفِهِ بالنسبة إلىٰ ما يَشْتَبِهُ به.

أمثلته:

مثالُ الأولِ: الأسودُ بنُ يزيدَ، ويزيدُ بنُ الأسودِ، وهو ظاهرٌ، ومنه عبدُ اللهِ بنُ يزيدَ، ويزيدُ بنُ عبدِ الله.

ومثالُ الثاني: أيوبُ بنُ سَيّارٍ، وأيوبُ بنُ يَسارٍ، الأولُ مَدَنِيٌّ مشهورٌ ليس بالقويِّ، والآخَرُ مجهولٌ.

ثم قال الحافظ ابن حجر:

ومن المُهِمِّ في هٰذا الفنِّ: معرفةُ مَنْ وافقَتْ كُنيتُهُ اسمُ أبيهِ، كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المَدَنيّ أحدِ أَتْباعِ التابعين.

فائدته:

وفائدةُ معرفتِه نَفْيُ الغَلَطِ عمَّن نَسَبَهُ إلىٰ أبيه فقال: أخبرنا ابنُ إسحَاقَ فنُسِبَ إلىٰ التصحيفِ وأنَّ الصوابَ: أنا أبو إسحاق، أو **بالعكس**، كإسحاق بنِ أبي إسحاق السَّبِيعي، أو وافقتْ كُنيَتُه كُنيةَ زوجتِه، كأبي أيوب الأنصاريّ وأمِّ أيوبَ، صحابيَّانِ مشهورانِ، أو وافَقَ اسمُ شيخِهِ اسمَ أبيه، كالرَّبيعِ بنِ أنسٍ عن أنسٍ، هٰكذا يأتي في الرِّواياتِ فَيُظَنُّ أنه يَروي عن أبيه ـ كما وَقَع في الصحيح عن عامرِ بنِ

سَعْدٍ عن سَعْدٍ وهو أبوه ـ وليس أنسٌ شيخُ الربيع والدَه، بل أبوه بَكْرِيٌّ وشيخُه أنصاريٌّ، وهو أَنَسُ بنُ مالكٍ الصحابيُّ المشهورُ، وليس الربيعُ المذكورُ مِن أولاده. . .

ومعرفةُ مَن اتَّفقَ اسمُه واسمُ أبيه وجدِّه كالحَسَنِ بنِ الحَسَنِ بنِ الحَسَنِ بن عَليِّ بنِ أبي طالِبٍ رضي اللهُ عنهم، وقد يقع أكثرُ مِن ذلك وهو مِن فُروعِ المُسَلْسَلِ.

وقد يَتَّفِقُ الاسمُ واسمُ الأبِ مع الاسم واسمِ الأبِ فصاعداً، كأبي اليُمْنِ الكِنْدِيّ، هو زيدُ بنُ الحَسَنِ بنِ زَيْدِ بنِ زَيْد بنِ الحَسَنِ.

أو يَتَّفقُ اسمُ الراوي واسمُ شيخِهِ وشيخِ شيخِه فصاعداً: كَعِمْرانَ عن عِمْرانَ عن عِمْرانَ، الأول: يُعْرَفُ بالقصيرِ، والثاني: أبو رَجَاءٍ العُطَارِدِيُّ، والثالثُ: ابنُ حُصَينٍ الصحابيُّ. وكَسُليمانَ عن سُلَيمان عن سُلَيمانَ، الأولُ: ابنُ أحمدَّ بن أيوبَ الطَّبَرانِيُّ، والثاني: ابنُ أحمدَ الواسِطِيّ، الثالثُ: ابنُ عبدِ الرحمنِ الدِّمشقيُّ المعروفُ بابْنِ بنْتِ شُرَحْبِيل.

وقد يَقَعُ ذلك [أي الاتفاق بين الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب] للراوي ولِشَيْخِه معاً، كأبي العلاءِ الهَمَذَانيِّ العَطَّارِ، مشهورٌ بالرِّوايةِ عن أبي عليٍّ الأصبهانيّ الحَدَّادِ، وكُلٌّ منهما اسمُه الحَسَنُ بنُ أحمدَ بن الحَسَنِ بنِ أحمدَ، فاتَّفقَا في ذلك، وافْتَرقا في الكُنْيَةِ والنِّسْبَةِ إلىٰ البَلدِ والصِّناعَةِ، وصنَّفَ فيه أبو موسىٰ المَدِيني جُزْءاً حافِلاً.

ومعرفةُ مَنِ اتَّفَقَ اسمُ شيخِه والراوي عنه، وهو نوعٌ لطيفٌ لم يَتعرَّضْ له ابنُ الصلاح.

وفائدتُه:

رفْعُ اللَّبْسِ عمَّنْ يَظُنُّ أنَّ فيه تكراراً أو انقلاباً، فمِنْ أمثلتِه،

البخاريُّ: رَوىٰ عن مسلم ورَوىٰ عنه مسلمٌ، فشَيخُه مسلِمُ بنُ إبراهيمَ الفَراهِيدي البَصْريّ، والراوي عنه: مسلمُ بنُ الحَجَّاجِ القُشَيريُّ صاحبُ الصحيح.

وكذا وَقَعَ ذلك لِعَبْدِ بنِ حُمَيْد أيضاً: روىٰ عن مسلم بنِ إبراهيمَ، ورَوىٰ عنه مسلمُ بنُ الحجَّاجِ في صحيحهِ حديثاً بهٰذه الترجمةِ بِعَيْنِها.

ومنها يحيىٰ بنُ أبي كَثِير: رَوىٰ عن هِشَامٍ وروى عنه هِشامٌ: فشيخُهُ هِشامُ بنُ عُروَةَ وهو من أَقْرانِه، والراوي عنه هشامُ بنُ أبي عبدِ اللهِ الدَّسْتُوَائيّ.

ومنها ابنُ جُرَيْجٍ: رَوىٰ عن هشامٍ ورَوىٰ عنه هِشامٌ، فالأَعلىٰ ابنُ عُرْوَةَ، والأَدنىٰ ابنُ يوسُفَ الصَّنْعَانِيُّ.

ومنها الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ: يَروي عن ابنِ أبي لَيْلى: وعنه ابن أبي ليلىٰ، فالأَعلىٰ عبدُ الرَّحمنِ، والأَدْنىٰ محمدُ بنُ عبدِ الرحمٰن المذكورِ، وأمثلتُه كثيرةٌ.

وغيرُ ذلك من فنون اختصرناها خوف الإطالة، تنظر في المصادر.

وهكذا نجد أئمةَ الحديث يُعِدُّون لكلِّ شيءٍ عِدَّته الكاملة، فقد اتَّبعوا لتحديد شخص الراوي أصولاً علمية شاملة دقيقة غاية الدقة، ثم ترجموها في مؤلَّفات تفصيليةٍ تشمل أسماءَ الرّواة كلّهم، مفصَّلةً علىٰ العلوم التي أشرنا إليها، لكي يصدر الحكم علىٰ الراوي جرحاً وتعديلاً دقيقاً في وقوعه في مواقعه، كما هو دقيق في صوابه. (من «أصول الجرح والتعديل» للدكتور نور الدين عتر» ص: ١٨٩ ـ ١٩٠ بتصرُّفٍ واختصارٍ).

عِلْمُ رِوَايَةِ الحَدِيْثِ:

انظر «عِلْم الحَدِيْثِ رِوَايَةً».

عِلْمُ زَوَائِدِ الْحَدِيْثِ:

انظر «الزّوائد» في حرف الزّاء.

العِلْمُ الصَّحِيْحُ:

قال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «العلمُ: هو الفهمُ والدِّرايةُ، وليس بالإكثار والتوسُّع في الرواية». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١٧٤).

وقال الحافظُ ابن قيِّم الجَوْزِيَّةِ: «صحةُ الفهم، وحسنُ القصد مِنْ أعظم نِعَمِ الله التي أَنْعَمَ على عبده، ما أعطى عبداً عطاءً بعد الإسلام أفضل، ولا أجلَّ منها». (إعلام الموقعين: ١/ ٨٧).

عِلْمُ غَرِيْبِ الْحَدِيْثِ:

هو علمٌ يبحث في الحديث الذي وقعت فيه لفظةٌ غامضةٌ بعيدةٌ عن الفهم لِقلة استعمالها. (تيسير مصطلح الحديث: ص: ١٧٤).

انظر: «غريب الحديث» في حرف الغين.

عِلْمُ مُصْطَلَحِ الحَدِيثِ:

انظر: «أُصُوْلُ الحَدِيْثِ» في حرف الألف.

عِلْمُ مَعْرِفَةِ التَّابِعِيْنَ:

هو علمٌ «يُعرَف به التَّابعون. انظر: «التّابعون» في حرف التّاء.

عِلْمُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ:

هو علمٌ يُعرَف به الصَّحابة. انظر: «الصَّحابة» في حرف الصَّاد.

العُلُوُّ :

هو الإسنادُ الذي قَلَّ عددُ الوسائط فيه مع الاتِّصال .

انظر : «العالي» .

العُلُوّ بتَقَدُّمِ السَّمَاعِ :

أي : بتقدُّمِ السَّماع من الشيخ ، فمن سمع منه متقدِّماً كان أعلى ممَّنْ سمع منه بعده .

مثاله :

أن يسمع شخصان من شيخ ، وسَماعُ أحدِهما منذ ستِّين سنة مثلاً ، والآخر منذ أربعين سنةً ، وتساوى العددُ إليهما ، فالأول أعلى من الثاني ، ويتأكَّد ذلك في حقِّ من اختلط شيخه أو خَرِفَ . انظر «العالي» .

العُلُوُّ بِتَقَدُّمِ وَفَاةِ الرَّاوي :

ومثاله فيما قاله الإمام النَّوَوِيُّ : «فما أرويه عن ثلاثةَ عن البَيْهَقِي ، عن الحاكم أعلى من أَن أرويه عن ثلاثة عن أبي بَكْرِ بن خَلف ، عن الحاكم لتقدُّم وفاة البَيْهَقِي عن ابن خلف . (تدريب الراوي) .

العُلُوُّ بالصِّفَةِ :

أي : بصفة الرُّواة .

العُلُوُّ بالمَسَافَةِ :

أي : بِقَلَّةِ الوسائط .

عُلُوُّ التَنْزِيْلِ :

انظر «العالي» .

عُلُوُّ السَّنَدِ:

هو قِلّةُ عدد رجال السَّند بالنسبة للسَّند المقابل، وهو يُسَمّىٰ أيضاً: «العُلُوُّ المُطْلَق».

العُلُوُّ المُطْلَقُ:

هو القُرْبُ من رسول الله ﷺ بإسنادٍ صحيحٍ نظيف.

وقيل: هو الحديثُ الذي يَقِلُّ عَدَدُ رِجال السَّند وينتهي إلى النَّبيّ ﷺ بذلك العددِ القَليل بالنسبة إلى أي سندٍ آخر يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعينه بعددٍ كثيرٍ. (شرح شرح النخبة: ص ٦١٥).

العُلُوُّ النِّسْبِيُّ:

هو القُرْبُ مِن إمامٍ من أئمة الحديث، وإنْ كَثُرَ بعده العددُ إلى رسولِ الله ﷺ.

وقيل: هو الحديثُ الذي يَقِلُّ عددُ رجال السَّند وينتهي إلى إمامٍ من أئمة الحديث ذو صفة عالية كالحفظِ، والفقهِ، والضَّبْطِ، والتَّصنيفِ، وغير ذلك من الصِّفات المقتضية للترجيح كشُعْبَةَ وَمالِكٍ. (شرح شرح النخبة: ص ٦١٧).

عُلُومُ الحَدِيْثِ:

هي تشتمل على روايةٍ ودرايةٍ. وتفرَّع عن الدراية علومٌ كثيرةٌ، من أهمِّها ما يلي:

١ ـ علمُ الجَرْحِ وَالتَعديل.

٢ ـ علمُ مختلف الحديث.

٣ ـ علمُ عِلَلِ الحديث.

٤ ـ علمُ غريب الحديث.

٥ ـ علم ناسخ الحديث ومنسوخه.

٦ ـ علم سبب ورود الحديث.

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ منه في بابه.

عُلُومُ أَسْمَاءِ الرُّواةِ:

انظر: «أسْمَاءَ الرِّجَالِ» في حرف الألف.

عَلى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ أو أَحَدِهِما:

أي: الإمام البخاري ومسلم.

والمرادُ بقولهم: «على شرطهما» أن يكون رجالُ إسناده في كتابَيْهِما؛ لأنه ليس لهما شرطٌ في كتابيهما ولا في غيرهما.

تنبيه:

حين يقول الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري «حديث صحيح» على شرط الشَّيْخين» يختصر ذلك الحافظُ الذَّهبي بقوله: مثلاً: «على شرطهما» فهذا من الذهبي ليس موافقةً ولا مخالفةً، وإنما هوسكوتٌ، فلا يصلحُ أن يُضافَ إليه القولُ بالموافقة ـ كما يفعل الكثيرون في هذه الأيام ـ فيُقالُ في الحديثِ صَحَّحه الحاكمُ ووافقه الذهبيُّ، إنَّ الصَّوابَ «صحَّحه الحاكمُ، وسَكَتَ عنه الذهبيُّ؛ لأن الذهبي لم يُبَيِّن أَنَّ سُكوته دالٌّ على الموافقة:

عَلَى شَرْطِهِما:

انظر «عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدِهما».

على يَدَيْ عَدْل:

هذا المثلُ يُقْرَأ بالإِضافَةِ، أي: بإضافة اليَدَيْن إلى عَدْلٍ، وعَدْلٌ، هذا هو ابن سعد العشيرة، على وزنِ فِعْلٍ، وكان على شرطة تُبَّعٍ، وكان

تُبَّعٌ إذا أرادَ هلاكَ رجلٍ دَفَع به إلى عَدْلٍ، فيقولون: على يَدَيْ عَدْلٍ، كنايةً عن هلاكِه، فصار يُذْكَرُ مثلاً في الميؤوس منه.

وعلى هذا فاستخدامُ نُقَّادِ الحديث لهذا المَثَلِ إنما هو من قبيل الجَرْحِ، بل هو من أبلغه، فهو بمرتبة من يقال فيه: هالكٌ، وساقطٌ، وهذا شأنُ من لا تُقْبَل روايتُه بحالٍ.

وممّن استشكل أمرَ هذه العبارةِ الحافظُ ابن حجر، فظَنَّها من ألفاظ التعديل ابتداءً حتى تبيَّن له وجهُ الصَّوابِ في استعمال أبي حاتم الرَّازي لها، كما جاء في ترجَمة (جُبَارَة ابن المُغَلِّس) في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وجُبَارَةُ هذا لم يُنْقَلْ عن أحدٍ فيه توثيقٌ. . قال الحافظُ: «ومع ذلك فما فهمتُ معناها، ولا اتجه لي ضَبْطُها، ثم بانَ لي أنها كنايةٌ عن الهالك، وهو تضعيفٌ شديدٌ». كما اسْتَشْكَلَ أَمْرَها ابنُ دقِيقِ العِيْد، فأثبت فيها الوجهين، وكذا العِرَاقِي شيخُ الحافظ ابن حجر. (انظر: «تهذيب التهذيب» ٩/ ١٤٢ و«فتح المغيث» للسَّخاوي، ١/ ٣٤٩).

عليه أَدْرَكْتُ النَّاسَ:

يَستعمِل الإمامُ مالكُ بن أنسٍ ـ رحمه الله تعالى ـ هذا الاصطلاحَ عندما لا يكون في المسألة إجماعٌ كُلِّيٌّ لأهل المدينة، إنما هو رأيُ الأغلبية، وهناك قِلَّةٌ مخالفةٌ ولها رأيٌ آخرُ؛ فهو يَقِلُّ في رتبته عن رتبة الإجماع الكُلِّيِّ الذي لا يُعْلَمُ له مُخالِفٌ. (عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص ٢٩٦).

ولهذا الاصطلاحُ مرادفاتٌ كثيرةٌ نذكر بعضها:

١ ـ هو الأَمْرُ الذي لم يَزَلْ عليه الناسُ عندنا.

٢ ـ وعلى هذا رأيتُ الناسَ.

٣ ـ وهذا أمرٌ قد مَضَىٰ وجازَ عليه الناسُ.

٤ ـ إنَّ من أمر الجائز بينهم .

٥ ـ ما أدركتُ الناسَ إلّا على هذا .

٦ ـ الذي أردكتُ عليه الناس وأهل العلم ببلدنا .

٧ ـ وهو الأمرُ الذي لم يَزَلْ عليه أهلُ العِلم ببلدنا .

٨ ـ وعلى هذا أدركتُ مَنْ أرضى مِن أَهل العلم .

عم

رَمْزٌ لعبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على مُسْنَدِ أبيه .

عَنْ :

وهي المرتبةُ الثامنةُ من صِيَغَ الأداء عند الحافظ ابن حجر ؛ لأنه يحتمل الإجازةَ بدون سَماعٍ ، كما أنه يحتمل التدليسَ .

انظر «العنعنة» في موضعها .

العَنْعَنَةُ :

لغةً : العَنْعَنَةُ : مصدرٌ مأخوذٌ من «عَنْ فلانٍ عَنْ فلانٍ» ، كالسَّبْحَلة والحَوْقَلَة . . . وهي مصدر عنعن الحديث ، أي مصدرٌ جَعْلِيٌّ ، مأخوذٌ من لفظ «عن فلان» ، كأخذهم : حَوْلَقَ ، وحَوْقَلَ من : قال : «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله العلي العظيم» ، وسَبْحَلَ من قول : «سبحان الله» . (توضيح المغيث : ١/ ١٨٩) .

واصطلاحاً : هي روايةُ الحديثِ بصيغة «عَنْ فُلَانٍ» من غير بيانٍ للتحديث ، أو الإخبار أو السَّماع .

قال السَّخاوي : (والعنعنة فعللة ، مِن : «عَنْعَنَ الحديثَ» : إذا رواه بـ«عَنْ» ، من غير بيانٍ للتحديث أو الإخبار أو السَّماع) . (فتح المغيث : ١/ ١٨٩) .

«والإسناد المعنْعَن: فلانٌ عن فلانٍ عن فلانٍ عن فلانٍ». (انظر: التمهيد: ١/ ١٢، علوم الحديث، ص: ٨٣، التبصرة والتذكرة: ١/ ١٦٢، ١٦٣، الاقتراح: ص: ٢٠٦).

عَنْ فُلَانٍ:

انظر «العَنْعَنَةُ» في حرف العين و«المُعَنْعَنُ» في حرف الميم.

عو:

المُرَادُ بها: أنَّ النسخةَ قد «عُوْرِضَتْ»، يوجد هذا الرَّمزُ عموماً في هوامش المخطوطات.

العَوَالِي:

المرادُ بها كتب الأسانيد العالية لبعض المحدِّثين، وممَّن صَنَّف في ذلك:

١ ـ **كتاب عوالي الأعمش**: لأبي الحَجَّاج يوسف بن خليل الدمشقي.

٢ ـ **وعوالي عبد الرزَّاق**: للضياء محمد بن عبد الواحد المَقْدِسي، في ستة أجزاء.

٣ ـ **وعوالي سفيان بن عُيَيْنَةَ**: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه.

٤ ـ **وعوالي مالك**: لأبي عبد الله الحاكم.

٥ ـ **وعوالي الحاكم**: لأبي الفتح سليم بن أيوب بن سليم الرازي.

٦ ـ **وعوالي اللَّيْث بن سعد**: لأبي العدل قاسم بن قُطْلُوبغا الحنفي.

٧ ـ **وعوالي البخاري**: لتقي الدين ابن تيمية الحَرَّاني.

٨ ـ **وعوالي أبي الشيخ**: لابن حِبَّان.

٩ ـ **وعوالي الرشيد**: لأبي الحسين يحيى بن علي العَطَّار.

١٠ ـ **وعوالي أبي المحاسن**: لعبد الواحد بن إسماعيل الرُّوياني الطَّبري الشافعي، صاحب المصنَّفات السائرة في الآفاق، القائل: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي، المتوفى شهيداً سنة إحدى أو اثنين وخمسمئة.

١١ ـ **وعوالي أبي محمَّد**: لعبد الرحمن بن مفتي قُرطبة وعالمها أبي عبد الله محمد بن عتاب الجُزَامي الأندلسي المالكي.

١٢ ـ **وعوالي أبي علي** الحسين بن محمد بن فيرة بن حيون الصَّدَفي المعروف (بابن سكرة) السَرَقَسْطي الأُنْدُلسي الإمام الحافظ البارع.

١٣ ـ **وعوالي محبِّ الدين**: لأبي عبد الله محمد بن محمود النجار البغدادي الحافظ.

١٤ـ **والدُّرر الغوالي في الأحاديث العوالي**: لشمس الدين محمد ابن طولون الشامي، إلى غير ذلك مما هو كثيرٌ جداً. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ١٦٤، ١٦٥).

العَيْنُ المَالِحَةُ:

هذا اللَّفْظُ أطلقه حَمَّادُ بن زَيْد الأَزْدي في (مَهْدي بن هِلال البَصْري) لما جلس للناس، روى ذلك مسلمٌ في المقدِّمة، قال: سمعتُ عبيد الله ابن عمر القَوَارِيري يقول: سمعتُ حَمَّاد بن زيدٍ يقول لرجل بعدما جلس مهدي بن هلال بأيَّامٍ: ما هذه العينُ المالحةُ التي نَبَعَتْ قبلكم؟ قال: نعم يا أبا إسماعيل. (شرح صحيح مسلم: للنووي ١١/ ٧٤).

قال النووي: «قولُه: العين المالحة، كنايةٌ عن ضَعْفِه وجَرْحِه». (شرح مسلم: ١/ ٧٤).

قلتُ: مهدي بن هلال هذا مُتَّفقٌ على ضَعْفِه. قال النَّسائي: متروكُ الحديث.

وقال الدَّارَقُطْني: «يَضَعُ». وقال ابن مَعِين: «كَذَّابٌ». (انظر «الضعفاء والمتروكين» رقم ٥٩٢ ـ ٥٠١، و«التاريخ» ٤/ ١٢٤).

❐ ❐ ❐



حـــــرف الغَيْـــــن

الغَالِيَةُ:

إحدىٰ فِرَق الشِّيعة، وسُمِّيَتْ بذلك لغُلُوِّ أتباعها في عليّ رضي الله عنه، وقولهم فيه قولاً عظيماً، فمنهم من قال برجعته إلى الدُّنيا وعدمِ موته، ويؤمن بعضُهم بالتناسُخِ والبداء على الله تعالىٰ، وما إلى ذلك ممَّا لا سبيلَ إلى قبوله لمنافاته للعقل والنقل. وهؤلاء ينقسمون إلى خمس عشرة فرقةً. (انظر «مقالات الإسلاميين» ص: ٥).

الغَرَائِبُ:

جَمْعُ (غَريبةٍ)، وهي جمعُ كثرةٍ، والمرادُ بذلك: (الأفرادُ).

انظر تعريفه في حرف الألف.

الغَرَابَةُ:

أي: «التفرُّدُ» انظر «الغَرِيْب».

الغَرِيْبُ:

لغةً: (الغريب) هو صفةٌ مُشَبَّهَةٌ من الغرابة، و(الغريبُ) هو:

الوحيد الذي لا أهلَ له عنده. (لسان العرب).

والرجلُ الذي ليس من القوم، ولا من البَلَد. (المعجم الوسيط).

واصطلاحاً: هو ما يتفرَّدُ بروايتهِ راوٍ واحدٌ، في أيِّ مَوضِعٍ وَقَع التفرُّدُ به من السَّنَد. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٧١)، و«شرح شرح النخبة» ص: ٥٠).

يعني هو الحديثُ الذي يَسْتَقِلُّ بروايته شخصٌ واحدٌ، إمَّا في كلّ طَبَقةٍ من طَبَقات السند، أو في بعض طبقات السَّند ولو في طبقةٍ واحدةٍ، ولا تَضُرُّ الزيادةُ عن واحدٍ في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة للأَقلِّ.

تسميةٌ ثانيةٌ له:

يُطْلِق كثيرٌ من العلماء على (الغريب) اسماً آخرَ هو «الفَرْدُ» على أنهما مُترادِفان، وغايَرَ بعضُ العلماء بينهما، فجعل كُلاً منهما نوعاً مستقلاً، لكنَّ الحافظ ابن حجر يعتبِرهما مترادفَيْن لغةً واصطلاحاً، إلا أنه قال: «إنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقِلَّتِه، فـ«الفَرْدُ» أكثر ما يُطْلِقونه على «الفَرْد المُطْلَق» و«الغريب» أكثر ما يُطلِقونه على «الفَرْد النِّسْبي». (شرح شرح النخبة: ص: ٥٧).

يُقْسَم (الغريبُ) بالنسبة لموضع التفرُّد فيه إلى قسمين، هما:

١ ـ غريبٌ مُطْلَقٌ.

٢ ـ غريبٌ نِسْبِيّ.

انظر تعريف كلِّ واحدٍ منهما في حرفهما.

من مظانِّ الغريب:

أي: مكان وجود أمثلة كثيرة له:

١ ـ مُسْنَد البَزَّار:

لأحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢هـ).

٢ ـ **المُعْجَم الأَوْسَط**: لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني (المتوفى سنة ٣٦٠هـ).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ـ **غرائب مالك**: لعليّ بن عمرو الدَّارَ قُطْنِي (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

٢ ـ **الأفراد**: للدَّارقُطْني أيضاً.

٣ ـ **السُّنَن التي تفرَّد بكل سُنَّةٍ منها أهلُ بلدة**: لسليمان بن أشعث أبي داود السِّجِسْتَاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ).

غَرِيْبُ الْحَدِيْثِ:

لغةً: الغامضُ من الكلام، يُقال: غَرُبَ الكلامُ غَرَابَةً: غَمُضَ وخَفِيَ، فهو: غريبٌ. وأَغْرَبَ في كلامه: أتى بالغريب البعيد عن الفهم. (المعجم الوسيط).

واصطلاحاً: هو ما وَقَع في مَتْن الحديث من لَفْظَةٍ غامِضةٍ بعيدةٍ من الفهم لِقِلَّة استعمالها. (تدريب الراوي: ٢/ ١٨٤).

المصنَّفات في «غريب الحديث»:

١ ـ **غريب الحديث والآثار**: لأبي عبيد القاسم بن سَلاَّم البغدادي (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ).

٢ ـ **غريب الحديث**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدِّيْنوري (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

٣ ـ **غريب الحديث**: لأبي سليمان حَمْد بن محمّد الخطَّابي البُسْتي (المتوفى سنة ٣٨٨هـ).

٤ ـ **كتاب الغريبين**: (أي: غريب القرآن وغريب الحديث): لأبي عبيد أحمد بن محمد الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٠١ هـ).

٥ ـ **الفائق في غريب الحديث**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَري الخوارزمي (المتوفىٰ سنة ٤٣٨ هـ).

٦ ـ **المغيث في غريب القرآن والحديث**: لأبي موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

٧ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لأبي السَّعادات المبارك بن محمَّد المعروف بابن الأثير الجَزَري (المتوفىٰ سنة ٦٠٦ هـ).

قال الحافظ السُّيوطي: «النهاية لابن الأثير، وهي أحسن كُتب الغريب جمعاً وأجمعها وأشهرها إلىٰ الآن، وأكثرها تداوُلاً». (تدريب الراوي: ٢/ ١٨٥).

٨ ـ **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار**: للعلاّمة محمد طاهر الفَتَّني الغُجْراتي الهندي (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ).

والذي جمع فيه كُلَّ غريب الحديث وما أُلِّف فيه، وجاء كالشرح للصحاح السِّتّة.

ولم نَقِفْ على أحدٍ صَنَّف في (غريب الحديث) بعد الفَتَّني.

الغَرِيْبُ الْحَسَنُ:

أو «الفَرْدُ الحَسَنُ» وهو: ما توفَّرتْ فيه صفاتُ «الحَسَنِ لذاتِه» ومنه كثيرٌ في «جامع الترمذي» يقول فيه: «حَسَنٌ غريبٌ لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه».

الغَرِيْبُ الصَّحِيْحُ:

أو«الفَرْدُ الصحيحُ» وهو: ما توفَّرتْ فيه شروطُ الصحة، كحديث «إنَّما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّات» وسائر الأفراد والغرائب التي بَلَغَتْ درجةَ الصحة. ويعبِّر عنه الإمامُ الترمذي بقوله«صحيحٌ غريبٌ». (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٤٠١).

الغَرِيْبُ الضَّعِيْفُ:

أو «الفَرْدُ الضَّعيفُ» وهو: ما لم تتوفَّرْ فيه صفاتُ (الحديثِ الصحيحِ) و(الحديثِ الحسنِ)، وهو الكثيرُ الغالبُ في الأحاديث الغريبة؛ لأنَّ تفرُّدَ الراوي بالحديث مظنَّةُ الخطأ والوَهْمِ، وقد كَثُرَ الضَّعْفُ والعِلَلُ الخَفِيَّةُ في الغرائب حتى حَذَّر علماءُ الحديث منها، ونهوا عن الاستكثار من روايتها، وأطلق بعضُهم على (الغريب الفَرْدِ) اسمَ «المُنْكَر». (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٤٠٢).

الغَرِيْبُ إسْناداً لا مَتْناً:

هو الحديثُ الذي اشتهر بوُروده من عِدَّة طُرُقٍ عن راوٍ، أو عن صحابيٍّ أو عِدَّةِ رواةٍ، ثم تفرَّد به راوٍ فرواه من وجهٍ آخَرَ غير ما اشتهر به الحديثُ.

ويعبِّر الترمذيُّ عن هذا القِسمِ بنحو قولِه: «غريبٌ مِن هذا الوجهِ» (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٧).

غَرِيْبُ أَلْفَاظِ الْحَدِيْثِ:

انظر «غريب الحديث»

الغَرِيْبُ بَعْضُ المَتْنِ:

هو ما انفرد فيه راويه بزيادةٍ في مَتْنه.

مثلُ حديثِ «جُعِلَتْ لي الأرضُ مسْجِداً وطُهُوْراً» رُوِي هذا الحديثُ عن تسعة من الصحابة على هذا اللَّفْظِ، ورواه عمرو بن يحيى ابن عُمَارة المازِنيُّ، عن أبيه، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ بلفظِ: «الأَرْضُ كُلُّها مَسْجِدٌ إلَّا المَقْبَرَةُ والحَمَّامُ». (أخرجه الترمذي، وأعَلَّه).

فزاد الاستثناءَ، وهذا يَرْجِع إلى «الغريب مَتْناً لا إسناداً» فإنه غريبٌ

إسناداً ومَتْناً من حيثُ هذه الزيادة». (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٩).

الغَرِيْبُ بَعْضُ السَّنَدِ:

هو ما انفرد فيه راويْه بزيادةٍ في سند الحديث.

مثلُ حديثِ يحيى بن أيُّوب الغافِقِي في النهي عن الرِّياء في العلم، حيثُ رواه مُتَّصِلاً، ورواه غيرُه مُرْسَلاً، قال الحافظ الذهبيُّ (في «المغني» برقم ٦٩٣١): «ومن غرائبه: ثنا ابنُ جُرَيْج، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تعلَّمُوا العِلْمَ لِتُبَاهُوا به العُلَمَاءَ، ولا لِتُمَارُوْا به السُّفَهَاءَ، ولا تَخَيَّروا به المَجالِسَ، فَمَنْ فَعَلَ ذلك فَالنَّارُ النَّارُ». (أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، برقم: ٢٥٤).

فالحديثُ مشهورٌ بروايته عن غير يحيى مُرْسَلاً، لكنَّه غريبٌ من طريق يحيى بن أيوب الغافقي المتصلةِ، فهو يرجع إلى «الغريب إسناداً لا مَتْناً» وهذا القسم له صِلةٌ بعلم «زيادات الثقات» (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٨ ـ ٣٩٩).

الغَرِيْبُ مَتْناً وإسْنَاداً:

هو الحديثُ الذي لا يُرْوَى إلا من وجهٍ واحدٍ.

مثل حديث محمَّد بن فُضَيْل عن عُمَارة بن القَعْقَاع، عن أبي زُرْعَة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبيُّ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيْبَتَانِ إلى الرَّحْمٰنِ، خَفِيْفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيْلَتَانِ فِي الْمِيْزانِ: سُبْحَانَ اللهِ وبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيم». (أخرجه البخاري ومسلم).

فهذا الحديثُ تَفرَّد به أبو هريرة، ثم تفرَّد به عنه أبو زُرْعَة، وتفرَّد به عن أبي زُرْعَة عُمَارَةُ، وتفرَّد به أيضاً عن عُمَارة محمَّدُ بن فُضَيْل. (انظر: «فتح الباري» في آخره).

ويعبِّر الترمذيُّ عن هذا القسمِ بمثل قوله: «غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجهِ».

الغَرِيْبُ الْمَشْهُوْرُ:

هو الحديثُ الذي تفرَّد برواية مَتْنِه راوٍ واحدٌ.

الغَرِيْبُ الْمُطْلَقُ (أو الفَرْدُ المُطْلَقُ):

تعريفه:

هو ما كانت الغرابةُ في أصل سنده، أي ما ينفرد بروايته شخصٌ واحدٌ في أصل سنده.

مثاله:

حديثُ «إنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ» تفرَّد به عُمَرُ بن الخَطَّاب رضي الله عنه: هذا وقد يَستمِرُّ التفرُّدُ إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المتفرِّدِ عددٌ من الرواة.

غَرِيْبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ:

من اصطلاحات الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ الخاصَّة في جامعه، ويَقصِد به: «الغريبَ إسناداً لا مَتْناً».

انظر «الغَرِيْبُ إسْنَاداً لَا مَتْناً».

الغَرِيْبُ النِّسْبِيُّ أو (الفَرْدُ النِّسْبِيُّ)

هو ما كانت الغرابةُ في أثناء سنده، أي أن يرويه أكثرُ من راوٍ في أصل سنده ثم ينفرد بروايته راوٍ واحدٌ عن أولئك الرُّواةِ.

مثاله:

حديثُ «مالكٍ عن، الزُّهْرِيّ، عن أنسٍ رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ

دَخَل مَكَّةَ وعلى رأسِه المِغْفَرُ» تفرَّد به مالكٌ عن الزهريِّ .

سبب التسمية : وسُمِّي هذا القسمُ بـ «الغريب النِّسْبي» ؛ لأن التفرُّدَ وقع فيه بالنسبة إلى شخصٍ مُعَيَّنٍ .

من أنواع الغريب النِّسْبي :

هناك أنواعٌ من الغرابة أو التفرد يُمكِن اعتبارُها من (الغريب النّسبي) ؛ لأن الغرابة فيها ليست مُطْلَقةً، وإنما حصلت الغرابةُ فيها بالنسبة إلى شيءٍ مُعَيَّنٍ، وهذه الأنواعُ هي :

١ ـ تَفَرُّدُ ثقةٍ برواية الحديث : كقولهم : لم يَرْوِه ثقةٌ إلَّا فلانٌ .

٢ ـ تفرُّدُ راوٍ مُعَيَّنٍ عن راوٍ مُعَيَّنٍ : كقولهم : «تفرَّدَ به فلانٌ عن فلانٍ» وإن كان مروياً من وجوهٍ أخرى عن غيره .

٣ ـ تفرُّدُ أهلِ بلدٍ أو أهل جهةٍ : كقولهم : «تفرَّدَ به أهلُ مكَّةَ، أو أهلُ الشام» .

٤ ـ تفرُّدُ أهلِ بلدٍ أو جهةٍ عن أهل بلدٍ أو جهةٍ أخرى : كقولهم : «تفرَّد به أهلُ البَصْرة عن أهل المدينة، أو تفرَّد به أهلُ الشام عن أهل الحجاز» . (تيسير مصطلح الحديث : ص : ٢٩ ـ ٣٠) .

الغَفْلَةُ :

لغةً : هي مصدرُ (غَفَلَ عنه ، يَغْفُل ، غُفولًا) وأَغفله عنه غيرُه : تَرَكه وسَهَا عنه ، والمُغَفَّلُ : الذي لا فِطْنَةَ له . (لسان العرب) .

واصطلاحاً : هي عَدَمُ الفِطْنَةِ لتمييز الصَّواب من الخطأ .

غَيْرُ ثِقَةٍ :

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند : الحافظ الذهبي ، والسَّخاوي ، ومن الثانية عند : الحافظ العِراقي والسُّيوطي .

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

غَيْرُ ثِقَةٍ وَلَا مَأْمُوْنٍ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي.

حكُمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

غَيْرُ مُعْتَمَدٍ:

هذا اللَّفْظُ كقولهم: «ليس بعُمْدَةٍ»، وهو على هذا من المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به.

قال الحافظُ الذهبيُّ رحمه الله تعالى في ترجَمة (الحُسين بن عبد الرحمن): «قال عليُّ بن المَدِيْني: تركوا حديثَه. قلتُ: لعلَّه الاحتياطيُّ، فإنَّه غَيْرُ معتمدٍ..». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٩٤).

غَيْرُ مُغَفَّلٍ:

أحدُ أحوالِ الرُّواة، أن يكون مستورَ الحالِ بالنِّسبة لأحكام الجرح والتعديل.

غَيْرُهُ أَثْبَتُ مِنْهُ:

هذا اللَّفظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبةِ، ويُعْتَبَرُ به.

فائدةٌ:

يقول الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على هذا اللَّفْظِ وغيرِه من أمثاله:

«أمَّا عبارتُهم في الوجه الأول، وهي قولهم: (غيرُهُ أَوْثَق منه)، فهي كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنها مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَمٍ غيرِ معيَّنٍ، مع تفضيل ذاك المُبْهَمِ عليه، فَتصْدُق في صُورتها على تفضيل كلِّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً.

وهذه العبارةُ تأتي صيغتُها مشتقّةً من ألفاظٍ متعدِّدةٍ، فيقولون: (غيرُه أَوْثَقُ منه)، ويقولون: (غيرُه أَحْفَظُ منه)، و(غيرُه أَقْوَى منه)، و(غيرُه أَمْتَنُ منه)، و(غيره أَرْضَى منه)، و(غيرُه أَثْبَتُ منه).

ويُرَادُ من هذه العباراتِ: الإخبارُ عمَّن قيلت فيه بأنه في أدنى درجات ذلك الوصف، أو في أدانيه، أو دون وسطه عند واصفِهِ به، وليس هو في أعلاه أو أعاليه طبعاً.

غَيْرُهُ أَحَبُّ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند: الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به.

غَيْرُهُ أَحْفَظُ مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها علىٰ تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهـٰذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند: الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

غَيْرُهُ أَرْضَى مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها علىٰ تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهـٰذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبةِ، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

غَيْرُهُ أَقْوَى مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها علىٰ تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهـٰذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها :

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة ، ويُعْتَبَرُ به .

انظر : «غَيْرُه أَثْبَتُ منه» .

غَيْرُهُ أَمْتَنُ مِنْهُ :

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي .

حُكمها :

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبةِ، ويُعْتَبَرُ به .

انظر : «غَيْرُه أَثْبَتُ منه» .

غَيْرُهُ أَوْثَقُ مِنْهُ :

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي .

حُكمها :

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به .

انظر : «غَيْرُه أَثْبَتُ منه» .

الغَيْلَانِيَّاتُ :

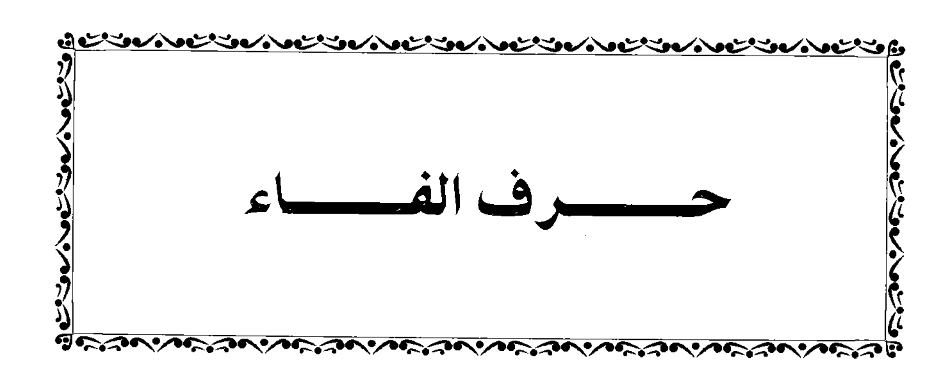
هي الفوائدُ المنتخبةُ عن الشيوخ، جَمَعها أبو طالب محمد بن

محمد بن إبراهيم بن غَيْلان البَزَّار (المتوفى سنة ٤٠٤ هـ) عن شيخه الإمام المحدِّث محمد بن عبد الله بن إبراهيم مُسنِد العِراق، أبو بكر البغدادي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

واشتهرت هذه الفوائدُ بـ(الغَيْلاَنيَّات)؛ لأن ابن غَيْلان تفرَّد برواية النسخة عن شيخه أبي بكر الشافعي من تخريج الحافظ الدَّارَقُطْني له، وهي في أحد عشر جزءاً، وهي من أعلى الحديث، وأحسنه.

❑ ❑ ❑





حرف الفاء

ف:

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمام أبو داود في كتاب «التفرُّد» وهو ما تفرَّد به أهلُ الأمصار من السُّنن كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

فَاحِشُ الغَلَطِ:

من ألفاظ الجرح.

فَاسِدُ الإِسْنَادِ:

انظر «إِسْنَادُهُ فاسِدٌ» في حرف الألف.

فَاسِقٌ:

أي: من ارتكَبَ معصيةً حدّيَّةً وقامت البيِّنةُ عليه، وحُدَّ على فعله الحَدَّ الشرعي كشُرْب الخَمَر ونحوه.

و«الفاسقُ» ضِدّه: «العدل» وهو من استقام دينه، وحسن خُلُقُه، وسَلِمَ من الفِسْق وخَوارم المُروءة.

فُحْشُ الغَلَطِ في الرِّوَايَةِ :

أي : غلبةُ غلطِه على صوابه .

فــر :

رَمْزٌ للدَّيْلَمي في «مُسْنَد الفِرْدَوس» .

الفَرْدُ :

انظر : «الأَفْرَاد» في حرف الألف .

الفَرْدُ الحَسَنُ :

انظر : «الغَرِيْبُ الحَسَن» في حرف الغين .

الفَرْدُ الصَّحِيْحُ :

انظر : «الغَرِيْب الصَّحيح» في حرف الغين .

الفَرْدُ الضَّعِيْفُ :

انظر : «الغَرِيْب الضَّعِيْف» في حرف الغين .

الفَرْدُ المُطْلَقُ :

انظر : «الغَرِيْب المُطْلَق» في حرف الغين .

الفَرْدُ النِّسْبِيُّ :

انظر : «الغَرِيْب النِّسْبِيّ» في حرف الغين .

الفِسْقُ :

لغةً : الفِسْقُ : العِصْيانُ ، والتَّرْكُ لأمر الله عزَّ وجلَّ ، والخروجُ عن طريق الحقِّ .

وقيل : الفُسوقُ : الخروج عن الدِّين ، وكذلك المَيْلُ إلى المعصية كما فسق إبليسُ عن أمر ربِّه . (لسان العرب) .

واصطلاحاً: في الشرع: ارتكابُ المسلمِ كبيرةً أو صغيرةً مع الإصرار عليها، والمسلمُ المُرتكِبُ الكبيرةَ، أو المُصِرُّ على الصغيرة يُسَمَّى فاسقاً. (انظر «كشَّاف اصطلاحات الفنون» ص: ١١٣٢، و«إرشاد الفحول» ص: ١٥).

والموصوف بالفِسْق مسلوبُ العدالة.

قال ابنُ حبَّان: «ومنهم المُعْلِن بالفسق والسفه، وإنْ كان صدوقاً في روايته؛ لأن الفاسق لا يكون عدلاً، والعَدْلُ لا يكون مجروحاً، ومن خرج عن حَدِّ العدالة لا يُعْتَمَدُ على صِدْقه، وإنْ صَدَق في شيءٍ بعينه في حالةٍ من الأحوال، إلا أن يظهر عليه ضِدُّ الجرح، حتى يكون أكثر أحواله طاعة لله عزَّ وجلَّ؛ فحينئذ يُحْتَجُّ بخبره، فأمَّا قبل ظهور ذلك عنه فلا». (المجروحين: ١/ ٧٩).

فِسْقُ الرَّاوي:

هو ارتكابُ الراوي إحدىٰ الكبائر، أو إصراره علىٰ الصَّغائر.

انظر: «الفسق».

فَسْلٌ

لغة: الفَسْلُ: جمع (أَفْسُل وفُسُول وفِسَالٌ)، ومنه (دِرْهَمٌ فَسْلٌ) أي: مغشوشٌ ورديءٌ. (تهذيب اللغة).

يعني الضعيفُ الذي لا مروءةً له، وكل مُسْتَرْذل.

تفسير العبارة عند المحدِّثين:

يعني أنه ضعيفٌ، وأنه متكلَّمٌ فيه.

ومِن ذلك وصفُ شعبة بن الحجَّاج لـ(ميمونَ أبو عبد الله البَصْري الكِنْدي، ويقال القُرَشي)، قال ابن المَدِيني: سألتُ يحيىٰ بن سعيد عن

ميمون أبي عبد الله الذي روىٰ عنه عوفٌ، فحمض وجهه وقال: «زعم شعبة: (أنه كان فَسْلاً) وقال أيضاً: كان يحيىٰ لا يحدِّث عنه». (ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٣٥).

ومن ذلك أيضاً وصفُ شعبة لـ(سيف بن وهب التَّيْمِي، أبي وهب البصري) حيث قال: «كان فَسْلاً». (تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٩٨).

فق:

رَمْزٌ للإمام ابن ماجَهْ في «كتاب التفسير» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

فَقْدُ اتِّصالِ السَّنَدِ:

يُقْصَد به أن لا يكون بين رُواة السَّند ترابُطٌ علميٌّ، بحيث لا يتلقَّى اللاَّحِقُ عن السَّابقِ، والمتحمِّلُ عن المؤدِّي، ويكون بين الاثنين من رواةِ الحديث فجوةٌ زمنيّةٌ أو مكانيةٌ يتعذَّرُ معها اللِّقاءُ، أو يستحيل التَّلَقِّي.

فَقْدُ العَدَالَةِ:

هو فَقْدُ أحدِ الشروطِ المطلوبةِ لكَوْن ـ أو ـ لاعتبار الرَّاوي عَدْلاً.

فِقْهُ البُخَارِيِّ في تَرَاجِمِهِ:

أبرَزَ الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في صحيحه إمامتَه الباهرةَ في الحديث الشريفِ وعلومِه، وأبرَزَ إلى جانب ذلك فِقْهَهُ الذي تميَّزَ به على سائر المحدِّثين، وذلك في تراجم كتابه، وعناوين أبوابه، إذْ جَسُرَ على ما جَبُنَ عنه غيرُه، فبوَّب كتابه أبواباً، أوْدَعُ في عناوينها فقهَهُ وفَهْمَهُ للأحاديث بحسب ما أدَّاهُ إليه اجتهادُه، فوَافقَ في فقهه وعناوينِ مباحثِهِ بعض الأئمَّة السابقين وخالف بعضهم، وهو في الحالين ـ كما قال العلاَّمة المحدِّث الحاذق البصيرُ الشيخُ محمد بدر عالم المِيرتهي رحمه الله تعالى في مقدِّمته لكتاب شيخه الإمام محمد أنور شاه الكشْميري «فيض الباري على صحيح

البخاري» (١/ ٤٠-٤٤): «سَبَّاقُ غاياتٍ، وصاحبُ آياتٍ، في وَضْعِ التراجم، لم يسبقه به أحدٌ من المتقدِّمين، ولم يستطع أن يحاكيه أحدٌ من المتأخِّرين، فكان هو الفاتحَ لذلك الباب، وصار هو الخاتمَ.

وضَع في كلِّ ترجمةٍ آياتٍ تُناسِبها وربما استقصاها، ممَّا يتعلَّق من هذا البابِ، ونبَّه على مسائل الفروع وطُرُقِ استنباطها من الحديث، مع الإيماء إلى مختاراته، وعَلَّم مظانَّ أبواب الفقه في القرآن، بل أقامها منه ودَلَّ على طُرقِ التَّأْنِيسِ من القرآن، وبه يتضحُ ربطُ الفقه والحديث والقرآن بعضهِ مع بعض.

ومن رفعةِ اجتهاده ودِقَّتِه في الاجتهاديات وبَسْطِها في التراجم، قيل: (إنَّ فقه البخاري في تراجمه) فكان في تراجمه علومٌ متفرِّقةٌ من الفقه وأصولِه والكلام، وأومأ إليها بغايةِ إيجازٍ واختصارٍ، قَلَّ من يهتدي إليها، وذلك لِمَعَانٍ: منها...».

فِقْهُ الْحَدِيْثِ:

هو ما تَضَمَّنه مَتْنُ الحديثِ من الأحكام والآداب المستنبطة. (انظر: «الخلاصة في أصول الحديث» للطيبي، ص: ٦٢).

بعد معرفة صحةِ الحديث وضَعْفِه يجب الاشتغالُ بفهمه، إذ هو ثمرةُ هذا العلمِ، فإنَّ الأساس بدون البناء بيتٌ خَرِبٌ. (انظر: مقدّمة الخطابي في «معالم السُّنَن»).

الفَقِيْهُ الْمُحَدِّثُ:

يُلَقَّبُ من جَمَع الثلاثةَ من علوم الحديثِ:

١ - حفظ متونِ الحديث، ومعرفة غريبِه وفِقْهِه.

٢ - حفظُ أسانيدِ الحديث، ومعرفةُ رجالِه، وتمييزُ صحيحِه من سقيمه.

٣ ـ جَمْعُ الحديثِ وكتابتُه وسَماعُه، وطلبُ العُلُوِّ فيه، والرحلةُ ـ في طلبه ـ إلى البُلْدان.

فاللهُ الْمُسْتَعانُ:

انظر: «واللهُ المُسْتَعانُ» في حرف الواو.

فُلَانٌ:

إشارةٌ لأحد الرُّواة الذين أَخَذ عنهم الرَّاوي، ولم يَجْرِ ذِكْرُهم في الإسناد.

فُلَانٌ أَحَبُّ إليَّ منه، أو فلان أوثَقُ منه:

ليست هذه عبارةُ جرحٍ، وإنما يقولونها في المفاضلة بينه وبين من أشبهه، لبيان موقع مستواه من الحفظ والضبط ونحوهما. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٠).

فُلانٌ تَعْرِفُ وتُنْكِرُ:

انظر: «تَعْرِفُ وتُنْكِرُ» في حرف التَّاء.

فُلَانٌ حَدَّثَنَا أو أَخْبَرَنا:

هي من ألفاظ الأداء التي ذكرها الإمامُ الرَّامُهُرْمُزي، وعقد لها أبواباً، وهذا اللَّفْظُ من قبيل تقديم الإسم. (تدريب الراوي: ٢/ ٢٨).

فُلَانٌ لَا يُتَابَعُ على حَدِيْثِهِ:

انظر: «لا يُتَابَع عليه».

فُلَانٌ لَا يُسْأَلُ عَنْهُ:

هذه اللَّفْظَةُ من أعلى مراتب التعديل التي زادها الحافظُ السُّيوطيُّ. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٩٣).

حُكمها :

يُحتَجّ بحديث مَن اتَّصفَ بها .

فلَانٌ لَهُ بَلَايا :

من ألفاظ الجرح . انظر : «البَلاَيا» في حرف الباء .

فَنُّ الشَّيْءِ :

ما تُذكَر فيه مسائلُه ومباحثُه من قواعد وضبط وغيرها .

الفَوَائِدُ

هي أجزاءٌ حديثيَّةٌ يُدَوَّن فيها ما يُلقيه الشيخُ على التلاميذ . وغالب كتب الفوائد لا تتقيَّدُ بنظامٍ في التصنيف من حيث الموضوع، ومن تقديمٍ وتأخيرٍ .

ومن كتب الفوائد المشهورة :

١ ـ **فوائد علي بن الجَعْد** : أبي الحسن الهاشمي البغدادي الجوهري (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ) جَمْعُ أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَوي (المتوفى سنة ٣١٧ هـ). وتُعرَف أيضاً بـ«**الجَعْدِيّات**» .

٢ ـ **فوائد خَيْثَمة** : لابن خيثمة سليمان القُرشي الإطرابلسي (المتوفى سنة ٣٤٣ هـ) .

٣ ـ **فوائد أبي علي : لأبي علي محمَّد بن أحمد بن الحسن الصَّوَّاف (المتوفى سنة ٣٥٩ هـ)** : انتقاء أبي الحسن علي بن عمر الدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٠ هـ)، روايةُ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) .

٤ ـ **فوائد ابن ماسي**: أبي محمد، عبد الله بن إبراهيم بن أيوب البغدادي (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

٥ ـ **فوائد تمّام**: لأبي القاسم تَمَّام بن محمد الرَّازي (المتوفى سنة ٤١٤ هـ).

٦ ـ **فوائد العراقِيِّين**: لأبي سعيد، محمد بن علي بن عمرو النَّقَّاش الحنبلي الإصبهاني (المتوفى سنة ٤١٤ هـ).

وغير ذلك كثيرة، وهي صعبةُ الحَصْر.

فائدتها:

ومن أهمِّ ما يستفاد من كتب الفوائد: زيادةُ الألفاظ الواردة في الحديث، والأسانيد العالية.

الفَوائِدُ الْحَدِيْثِيَّةُ:

انظر «الفَوَائد».

الفَوَاطِمُ:

إذا أُطْلِق هذا الإسمُ في الحديث يرادُ بها:

١ ـ فاطمةُ الزهراء، بَضْعَةُ رسولِ الله ﷺ.

٢ ـ وفاطمة بنتُ أسدٍ أمُّ عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

٣ ـ وفاطمةُ أمُّ أسماءَ بنت حَمْزَةَ رضي الله عنها.

٤ ـ وقيل: والرابعة: فاطمةُ بنت شَيْبَة بن ربيعة. (انظر «فتح الباري» ١٠/ ٢٣١).

فَهَارِسُ الْحَدِيْثِ:

الفهرسة هي ترتيبُ مجموعةٍ من المعلومات على نسقٍ معيَّنٍ وغالباً ما تكون على ترتيب حروف المعجم، وهي تُعين الباحثَ في

الحصول علىٰ معلومته بسهولةٍ ويُسْرٍ وسرعةٍ، فتوفِّر عليه الجهدَ والوقتَ.

أشهر فهارس الحديث :

١ ـ **ترتيب أحاديث «الكامل في الضعفاء لابن عدي**: لابن طاهر المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ) .

٢ ـ **ترتيبات الموضوعات**: للحافظ شمس الدين الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ) .

٣ ـ **ترتيب شرح المشارق**: لعبد اللَّطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكِرْماني، ابن ملك (المتوفىٰ سنة ٨٠١ هـ) .

٤ ـ **ترتيب أحاديث «المشارق للرضي الصَّاغاني»**، لعبد الغني (المتوفى بعد ٩٠٣ هـ) .

٥ ـ **الجامع الكبير**: للحافظ جلال الدين أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٦ ـ **الجامع الصغير** : للسُّيوطي.

٧ ـ **زيادات الجامع الصغير**: للسيوطي .

٨ ـ **ترتيب أحاديث أربعين حديثاً**: للشيخ الإمام ابن جَمَاعة، للسُّيوطي أيضاً: مخطوطٌ .

٩ ـ **أنوار البوارق في «مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار» لابن ملك**، لعلي بن الحسن (حياً ٩٣٧ هـ) .

١٠ ـ **كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**: للإمام عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

١١ ـ **الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور**: للمُنَاوي أيضاً:

١٢ ـ المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز، لعبد الله الميرغني (المتوفىٰ سنة ١٢٠٧ هـ).

١٣ ـ رموز الأحاديث علىٰ ترتيب حروف الهجاء: لأحمد ضياء الدين بن مصطفىٰ الطَّرابزوني الكَمُشْخانَوي (المتوفىٰ سنة ١٣١١هـ).

١٤ ـ مفتاح الصحيحين: الحافظ السيّد محمد الشريف بن مصطفىٰ التَّوْقَادي (المتوفى بعد ١٣١٣هـ).

١٥ ـ مفتاح البخاري، للأنْقَرَوي: الشيخ محمد شكري بن حسن التُّركي (المتوفىٰ سنة ١٣١٣ هـ).

١٦ ـ نبراس السَّاري في أطراف البخاري، وهو مفتاح الصحيح بعون الله الباري، للفِنْجَابي (المتوفىٰ بعد ١٣٤٥ هـ): المحدِّث محمد عبد العزيز، الدِّيُوبَنْدي السَّهالي الهندي.

١٧ ـ الفتح الكبير بضَمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير: للشيخ يوسف ابن إسماعيل النَّبهاني (المتوفىٰ سنة ١٣٥٠ هـ).

١٨ ـ دليل فهارس البخاري للكتب والأبواب الأساسية: محمد المصري الكتب البَيّومي (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ).

١٩ ـ هداية الباري إلىٰ ترتيب أحاديث البخاري: لعبد الرحيم بن عنبر المصري الطَّهْطاوي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٥ هـ).

٢٠ ـ فهارس البخاري: للشيخ رضوان محمد رضوان.

٢١ ـ أطراف البخاري: للأستاذ لمحمد فؤاد عبد الباقي المصري (المتوفىٰ سنة ١٣٨٨ هـ).

٢٢ ـ كَشَّاف صحيح أبي عبد الله البخاري، بالترتيب الأبجدي

للألفاظ والموضوعات وأسماء الأشخاص والأعلام: لمصطفىٰ كمال وصفي.

٢٣ ـ دليل القاري إلىٰ مواضع الحديث في صحيح البخاري: لعبد الله بن محمد الغنيمان.

٢٤ ـ الفهرس العام لأحاديث سنن أبي داود: لعبد المهيمن الطَحَّان.

٢٥ ـ مفتاح سنن الترمذي: لـ: عبد البَر عباس.

٢٦ ـ المُرشِد إلىٰ أحاديث سُنن التِّرمذي: لصدقي البيك.

٢٧ ـ فهارس سنن النَّسائي: للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (المتوفىٰ سنة ١٤١٧ هـ).

٢٨ ـ فهارس سنن ابن ماجه: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٩ ـ فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد: لأبي هاجر، محمد السعيد بن بَسْيُوني زغلول المصري.

٣٠ ـ فهارس أحاديث وآثار سُنن الدَّارمي: إعداد أحمد عبد القادر الرِّفاعي.

٣١ ـ فهرس أحاديث موطَّأ مالك: إعداد الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٢ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف: رَتَّبه جماعةٌ من المستشرقين، فقد فَهْرَسوا جميعَ ألفاظ الكتب السِّتّة و«موطأ مالك» و«مسند الإمام أحمد بن حنبل»، «وسنن الدَّارمي».

٣٣ ـ مفتاح كنوز السُّنَّة: قام بوضعه بالإنكليزية الدكتور المستشرق أ. ي. فِنْسِنْك الهولندي، (المتوفىٰ سنة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م)

ونقله إلىٰ العربيَّة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وبقي في ترجَمته ومراجعة نصوصه أربعَ سنواتٍ .

خَدَمَ هٰذا الكتابُ أربعةَ عَشَرَ كتاباً من كتب السُّنّة. هي الكتب التسعة المتقدمة في «المعجم المفهرس» والخمسة الباقية هي : «مسند أبي داود الطيالسي»، و«سيرة ابن هشام»، و«المغازي» للوَاقِدي، و«الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد، و«المسند» المنسوب للإمام زيد بن علي .

٣٤ ـ تيسير المنفعة بكتابَيْ مفتاح كنوز السُّنَّة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : إعداد الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

الفِهْرِسُ :

بكسر الفاء والرَّاء، يجمع على فهارس، وهو مُعرَّبٌ من الفارسية من «فهرست» .

والفِهْرِسُ عند المحدِّثين: هو الكتاب الذي يَجْمَعُ فيه الشيخُ شيوخَه، وأسانيدَه، وما يتعلَّق بذلك، وهو مثل: الأثبات. (انظر: «الأثبات» في حرف الألف).

ومن أشهر الفهارس :

١ ـ فهرسة ابن عطية الإمام الحافظ، الناقد المجوِّد أبو بكر بن عطية المُحارِبي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥١٨ هـ) .

٢ ـ فهرس شيوخ القاضي عياض (المتوفىٰ سنة ٥٤٤ هـ) .

٣ ـ فهرست ابن خير الأشبيلي (المتوفىٰ سنة ٥٧٥ هـ) .

الفَهْرَسَةُ :

انظر «البَرْنَامِج» في حرف الباء .

فِي أُخْرَى :

بعضُ الكُتب تُعارَضُ وتُقابَلُ بأكثر مِنْ نُسْخَةٍ، وقد يكون النَّاسِخُ من أهلِ العِلْمِ، فيأخذ بالمقارنةِ بين هذهِ النُّسَخ ويُشيرُ إلى الفروق بين نُسختهِ والنُّسَخ الأخرى في الحاشية إمَّا بقوله: «في أخرى. . .» أو «زيادة في أخرى بِخَطِّ البَيْهقي». («المؤتلف والمختلف» للإمام الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي نسخة الفاتح الورقة: ٣ أ).

وأحياناً يكْتُب: «خ» أو «خـ» ثُمَّ يَذْكُرَ الفروقَ وأحياناً يَضَعُ النَّاسخُ هذهِ الزِّيادةَ في الأصل.

فِي أَحَادِيْثِهِ نَظَرٌ :

هذا قولُ الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في بعض الرواة، وقد اخْتُلِفَ في معناه، وقال المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانوي في: «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٤٠١):

«قولُ البخاري: (في إسناده نَظَرٌ) لا يَستلزم ضَعْفَ الرَّاوي مطلقاً، قال في ترجمة (أَوْس بن عبد الله الرَّبَعي): ذكره ابنُ عدي في «الكامل» (ص: ٣٨٩ ، و٢/ ١١٧)، وحكى عن البخاريِّ: أنه قال: في إسناده نَظَرٌ ويختلفون فيه، ثم شرح ابنُ عَدِي مرادَالبخاري فقال: يريد أنه لم يَسمَع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرِهما، لا أنه ضعيفٌ لمسنده».

أمَّا إذا قال البخاري: «فيه نَظَرٌ» فيكون المراد به فِيمن تركوا حديثَه».

(انظر: «فيه نَظَرٌ»).

فِي الْبَابِ :

انظر: «وفي الْبَابِ» في حرف الواو.

فِي حَدِيْثِهِ ضعْفٌ:

هذا اللَّفْظ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هاتين المرتبتين ويُنْظَر فيه للاعتبار فقطْ.

في حَدِيْثِهِ نَظَرٌ

انظر: «فيه نظر».

في دَارِ فُلَانٍ شَجَرٌ يَحْمِلُ الْحَدِيْثَ:

هذه العبارةُ تحتمل التوثيقَ والتجريحَ، فيُمكِن أن تكون كنايةً عن حمل الحديث دون فهمِه، أو كنايةً عن روايته دون أخذه عن الشيوخ.

ولكن ظاهرها أقرَبُ إلى التجريح، وهوما يقصده الإمامُ عليُّ بن المَدِيْني حين أطلقها على اثنين من الرواة، حيثُ قال: «في دار(عبد الرحمن ابن عمرو بن جَبَلة) و(شباب بن خَيَّاط) شجرٌ يَحْمِل الحديثَ».

والراوي الأوَّلُ ضعيفٌ باتفاقٍ، وأمَّا (شباب) فالأكثرُ على توثيقه، ومنهم من ضَعَّفه، وجَمْعُ ابنُ المديني لهما في هذا القولِ يَدُلُّ على أنَّ مراده فيهما واحدٌ هو تليينهما، والله أعلم. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ٣٠).

فِيْهِ أَدْنَى مَقَالٍ:

أي فيه ضَعْفٌ قليلٌ، وهي من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حكمها:

يَصْلُح حديث أهل هـٰذه المرتبة للاعتبار فقطْ.

فِيْهِ جَهَالَةٌ :

هذه اللَّفْظَةُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والعِراقي، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي .

حكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار فقطْ .

فِيْه خُلْفٌ (الرَّاوي):

من ألفاظ الجرح، ومعناها: اخْتَلَف فيه الجارحون والمعدِّلون، فوثَّقه بعضُهم، وجرحه آخرون، وهي من أقرب ألفاظ الجرح إلى مراتب التعديل. وقد عدَّها الحافظُ الذهبيُّ والعِراقيُّ في المرتبة الخامسة، والحافظُ السَّخاويُّ والسُّيوطيُّ في السادسة .

وأما الإمامُ ابنُ أبي حاتم وابنُ الصَّلاح فلم يَذْكُراها، ولكن لِكَوْنها هي و«لَيِّنُ الحديثِ» في رتبةٍ واحدةٍ عند الأئمَّة، فتكون عندهما أيضاً من المرتبة الأولى.

حُكمها:

يُكْتَب حديثُ أهل هـذه المراتب للاعتبار فقطْ .

فِيْهِ شَيْءٌ :

أي : شيءٌ من الضَّعْفِ، وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبيِّ، والعِراقيِّ، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي .

حكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـذين المرتبتين، ويُنْظرُ فيه للاعتبار .

فِيْهِ ضَعْفٌ :

أي ضَعْفٌ يسيرٌ، هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ العراقي، والسادسة عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المرتبتين ، ويُنْظَر فيه للاعتبار.

فِيْهِ لِيْنٌ :

أي : ضَعْفٌ، وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظِ الذَّهبيِّ، والعِراقيِّ، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي .

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار.

فِيْهِ مَقَالٌ :

أي : ضَعْفٌ، هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والعِراقي، ومن المرتبة السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي .

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار.

فِيْهِ نَظَرٌ:

قَرَن هٰذه اللَّفظةَ كلٌّ من الذَّهبي، والعِراقي، والسَّخاوي، والسُّيوطي بمنزلة: «سكتوا عنه» وجعلوا اللَّفْظَتَيْن في مرتبةٍ واحدةٍ.

فهي من الجَرْح الذي لا يَنْجَبِرُ عند: الذَّهبي، والعِراقي، والسُّيوطي. لكنَّها من أسهل مراتب الجرح الذي ينجبر عند

السَّخاوي. حيث قَرَنَها بمن قيل فيهم: (فيه مقالٌ) أو (أدنى مقالٌ) أو (فلانٌ لَيِّنٌ) أو (تكَلَّمُوا فيه). قال السَّخاوي: «وكذا: (سكتوا عنه) أو (فيه نَظَرٌ) من غير البخاري». (فتح المغيث: ١/ ٣٢٧).

وكذا عَدَّها أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في كتابه «منهج النقد» (ص: ١١٢) مِن أسهل مراتب الجرح، فهذا مَوضِعُ اجتهادٍ، ينبغي فيه التأمُّلُ، والتحقيقُ قبل إصدار الحكم.

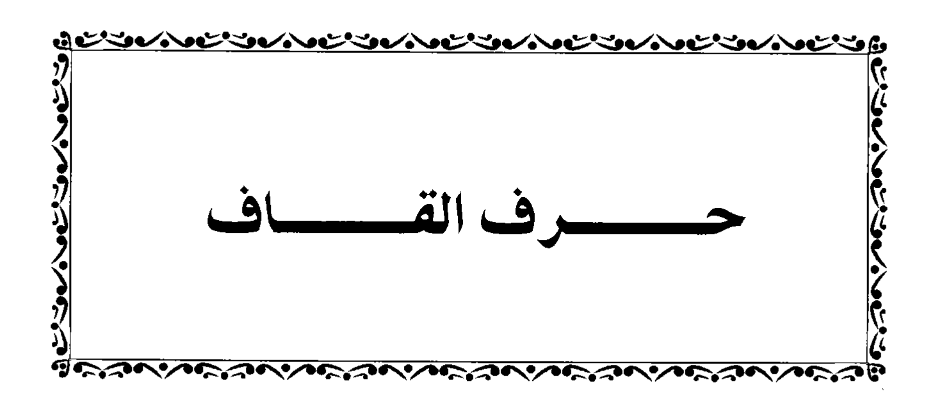
أمّا معنى هذه اللفظة عند الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ فليست بمنزلة «سَكَتُوا عنه» عنده، وإنْ كان الحافظُ العِراقي قد قال: « (فيه نَظَرٌ) و(سكتوا عنه) وهاتان العبارتان يقولهما البخاريُّ فيمن تركوا حديثَه » . (انظر « التقييد والإيضاح » ص : ١٦٣) .

وكذا قال السُّيوطي: «البخاري يُطلِق: (فيه نَظَرٌ) و(سكتوا عنه) فيمن تركوا حديثَه». (تدريب الراوي: ١/ ٣٤٩).

والصحيح: ينبغي الاجتهادُ في كشف المراد من هذه الكلمة عند ذِكْرِها في راوٍ مُعيَّنٍ بمقارنة أقوال جميع الأئمّة في هذا الراوي، خاصّةً أنّ البخاري نفسَه قال في (حبيب بن سالم): فيه نظرٌ (التاريخ الكبير: ٢/ ٣١٨). ثمّ صَحَّح حديثَه. قال الترمذيُّ: حَدَّثَنا قتيبةُ نا أبو عَوَانة، عن إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشِر، عن أبيه عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير: «أن النبيّ ﷺ كان يقرأ في العيدين والجُمُعَة بسَبِّح اسم ربِّك الأعلى، وهل أتاك حديثُ الغاشية، وربّما اجتمعا في يوم فيقرأ بهما»، سألتُ محمداً [يعني البخاري] عن هذا الحديث، فقال: هو حديثٌ صحيحٌ. (علل الترمذي الكبير ١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦).

❑ ❑ ❑





حرف القاف

ق :

رَمْزٌ لـ (قال) عند بعض المحدِّثين، وللبخاري ومسلمٍ إذا اتفقا على حديثٍ، وللبَيْهَقي في «جمع الجوامع» ولابن ماجَهْ لمقدِّمة سننه، كما في «تحفة الأشراف» و«تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي.

ق ثنا :

رَمْزٌ لـ (قال حَدَّثَنا) وهو اصطلاحٌ متروكٌ كما قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٣).

قَابَلَ :

أي : عَرَضَ النُّسَخَ المكتوبةَ على الأصل الذي نَقَل منه.

القَارِئُ :

قارىء الحديثِ للحاضرين بمجلس الشيخ.

قَالَ :

من ألفاظ التحمُّلِ سَماعاً من الشيخ بشرط اللِّقاء والسَّلامة من التدليس.

قَالَ أَصْحَابُنَا:

يَكْثُر استعمالُ هذا اللفظ عند الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ في جامعه، هو يُراد به الفقهاءَ المجتهدين من أهل الحديث كمالك بن أنسٍ، ومحمَّد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ، وغيرِهم.

قَالَ أَهْلُ الكُوْفَة:

أكثر الإمامُ الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ استعمالَ هذه العبارة في «جامعه» في بيان المذاهب، ويذكره في مقابل الأئمَّة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد في كثير من الأحيان، فيقول: «قال أهل الكوفة» أو «قال بعض أهل الكوفة» ونحوُ ذلك من العبارات، فظَنَّ بعضُهم: أنَّ مراده بـ «أهل الكوفة»: الإمام أبو حنيفة، وأنه أَغفل ذكرَ اسمِه تعصُّباً عليه!!

ولكنَّ هذا القولَ غيرُ صحيح، فإنَّ تأمُّلَ استعمالِ الترمذي هذا اللفظَ يَدُلُّ على أنه لم يَخُصَّ أبا حنيفة، بل أراد مَنْ كان فيها من الفقهاء كوكيعٍ، والسُّفْيَانَيْن، كقوله في باب ما جاء: أنَّه يبدأ بمؤخَّر الرأس «وقد ذهب بعضُ أهل الكوفة إلى هذا الحديث منهم وكيع بن الجَرَّاح». (انظر «أبواب الطهارة» برقم: ٣٣).

وهذا يَدُلُّ على أنه يريد بقوله: «أهل الكوفة» أعَمَّ من الحنفية وإلا ما جاز قوله بعد: «منهم وكيعُ بن الجَرَّاح»، وذلك تعبيرٌ دارجٌ في كتب الحديث بالذات حتى عند الحنفية، فالعَيْنِيُّ في كتابه: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» يُكثِر من استعمال هذا اللفظ مريداً به ما أراد الترمذيُّ أعني من كان بالكوفة من الأئمة.

ولا نستطيع أن نجزم بأنَّ تَرْكَ الترمذيِّ ذكرَ الإمام الأعظم في

صدد بيانه للمذاهب كان للتعصُّب، فلعلَّه لم يَبْلُغْه مذهبُه بطريق يطمئنُّ إليه. (انظر «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»: للدكتور نور الدين عتر، ص: ٣٤٣ـ٣٤٤).

قَالَ بَعْضُ النَّاسِ:

ذكر الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ هذه العبارة في مواضِعَ معدودةٍ من صحيحه بلغت نحو (٢٥) موضعاً، عَقِبَ ذكرِ ترجَمة الباب؛ وذلك ردّاً على مَن رأى غير رأيه في تلك المسائل أو الأبواب، واشتَهَر من غير تحقُّقٍ: أنَّ الإمامَ البخاريَّ يعني بجميع ذلك القولِ: الإمامَ أبا حنيفة رحمهما الله تعالى. وهذا غيرُ مطَّرِدٍكما نبَّه إليه غيرُ واحدٍ من العلماء.

قال محدِّث العصر الإمامُ محمَّد أنور شاه الكَشْمِيري ـ رحمه الله تعالى ـ في: «فيض الباري على صحيح البخاري» (٣/ ٥٤) في كتاب الزكاة في (بابٌ في الرِّكازِ... وقال بعضُ الناس..): «اعْلَمْ: أنَّ هذا أوَّلُ موضعٍ استَعمل المصنِّفُ ـ البخاريُّ ـ فيه هذا اللفظ. ولم يُرِدْ به أبا حنيفة في جميع المواضع كما زُعِمَ، وإنْ كان المرادُ ها هنا هو الإمامَ الهُمَام، بل المرادُ في بعضها عيسى بنُ أبان، وفي بعضٍ آخَرَ: الشافعيُّ نفسُه، وفي آخر: محمَّدُ ـ بنُ الحسن ـ.

ثم ـ هذا اللفظُ: (وقال بعضُ الناس..) لا يستعمله المصنِّفُ للردِّ دائماً، بل رأيتُه قد يقولُ: (بَعْضُ الناس..) ثم يختارُه وقد يتردَّدُ فيه».

قَالَ فُلَانٌ:

إذا وجد حديثاً في تأليف شخصٍ وليس بخطِّه قال: (ذَكَرَ فلانٌ) أو (قَالَ فلانٌ)، أو (أَخْبَرَنا فلانٌ)، وهـٰذا منقطعٌ لا شوبَ من الاتصال فيه. (تدريب الراوي: ٢/ ١٣).

قَالَ لِيْ :

هي مثلُ: (حَدَّثَنا)، أي من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ، غير أنه لائقٌ بسَماع المذاكرة، وهو به أشبَهُ من: (حَدَّثنا). (تدريب الراوي: ٢/ ١٥).

القَبُوْلُ :

هو قَبُولُ الرِّواية والعَمَلُ بها.

قَالَ لَـنَا :

من ألفاظِ التحمُّل سَماعاً من الشيخ، غير أنه لائقٌ بسَماع المذاكرة، وهو به أشبَهُ من: (حَدَّثنا). (انظر «تدريب الراوي» ٢/١٣).

قثنا :

رَمْزٌ لـ: (قال: حَدَّثَنا)، وهو اصطلاحٌ متروكٌ كما قال الحافظ السُّيوطي. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

قثني :

هو رَمْزُ: (قال: حَدَّثَني) وهو اصطلاحٌ متروكٌ كما قال الحافظُ السُّيوطي. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

قد :

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «الرَّدّ على أهل القدر» كما ذكره الحافظ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال»، وهو رَمْزٌ أيضاً للوَاقِدي في «المغازي» كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

قَدَرِيٌّ :

قال الحافظ ابن حجر: «من يزعم أنَّ الشَّرَّ فعل العبد وحده».

هٰذه ليست عبارةُ الجرح في الراوي تمنع من الأخذ عنه؛ إلَّا فيما يروي في بدعَتْه.

القَدَرِيَّـةُ:

القَدَرِيَّة فِرَقٌ كثيرةٌ، ولهم مقالاتٌ عديدةٌ، وسُمُّوا با«القدَرية» لقولهم جميعاً بأنَّ الله تعالىٰ غير خالقٍ لكسب الناس، ولا لشيءٍ من أعمال الحيوانات، وزعموا: أنَّ النَّاس هم الذين يقدرون أكسابهم، وأنه ليس لله عزَّ وجلَّ في كسبهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنعٌ ولا تقديرٌ، ومقالاتٌ أخرى.

القُدْسِيُّ:

انظر «الحديثُ القُدْسِيّ» في حرف الحاء.

قَدْ فُرِغَ مِنْهُ منذ دَهْرٍ:

من عبارات التجريح النادرة، قالها الحافظُ إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني، ويَقْصِد به أنَّ الراوي متروكُ الحديثِ. وممَّن أُثِرَ أنه قال فيه ذلك: (حَفْص بن سليمان الأسدي البَزَّار الكوفي) قال: «أبو عمر حَفْص بن سليمان قد فُرِغَ منه منذ دَهْر». (انظر: «أحوال الرجال» ١/ ١١٠).

القِرَاءَةُ:

من أقسام التحمُّلِ، وأكثرُ المحدِّثين يُسَمُّونه (عَرْضاً) من حيث إنَّ القارىء يَعْرِضُ على الشيخ ما يقرأه.

(انظر: «القِراءَةُ على الشَّيْخِ»).

قُرِىءَ عَلَى فُلَانٍ:

يَستعمِله الراوي عن الشيخ الذي سَمِعَه، في أماكن لم يَسْمَعْها.
قال ابنُ طاهر «للدَّارَقُطْني مذهبٌ خفيٌّ في التدليس، يقول فيما لم

يَسْمَعْه من البَغَوِي: قُرِىءَ على أبي القاسم البَغَوي حَدَّثكم فلانٌ».
(انظر: «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٩٤).

وهي من المرتبة الثالثة من صِيَغِ الأداء عند الحافظ ابن حجر.

انظر «صِيغ الأَدَاءِ» في حرف الصَّاد.

قُرِىءَ عَلَى فُلَانٍ أَخْبَرَك فُلَانٌ:

قال الإمامُ النَّووي رحمه الله تعالى: «جرت عادةُ أهل الحديث بحذف (قال) ونحوِه فيما بين رجال الإسناد في الخَطِّ، وينبغي للقارىء أن يَلْفِظَ بها، وإذا كان في الكتاب: (قُرِىءَ على فلانٍ، أخْبَرَك فلانٌ) فيقولون: (قُرِىء على فلانٍ، قيل: أخْبَرَك فلانٌ) وإذا تكرَّرتْ كلمةُ (قال) كقوله (حدَّثنا صالحٌ، قال؛ قال الشَّعْبِيُّ) فإنهم يَحْذِفون إحداهما في الخطِّ فليلفظ بهما القارىءُ. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ١١٤).

قُرِىءَ عَلَيْهِ وَأَنا أَسْمَعُ:

من أقسام الأداء عند القراءة على الشيخ. انظر: «القِرَاءَةُ على الشَّيْخِ.

قُرِىءَ عَلَى فُلَانٍ وَانا أَسْمَعُ فَأَقَرَّ بِهِ:

من ألفاظِ التحمُّلِ قراءةً على الشيخ.

قَرأْتُ على فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّلِ قراءةً على الشيخ.

قَرَأْتُ فِي كِتَابِ فُلَانٍ بِخَطِّهِ:

انظر: «قَرَأْتُ في كِتَابِ فلانٍ».

القِرَاءَةُ عَلى الشَّيْخِ:

ويُسَمِّيها بعضُ المحدِّثين: «العَرْضُ» إذ إنَّ القارىء يَعْرِضُ ما يقرؤه على الشيخ كما يُعْرَض القرآنُ على المقرىء، والرّواية بها صحيحةٌ وجائزةٌ عند جُمهور العلماء، لا خلافَ عندهم في الاعتداد بها عند من يعتدُّ به عند أهل الفنِّ. وذلك سواء أكان الراوي يقرأ من حفظِه أم من كتابِه، أم سمع من غيره يقرأ على الشيخ، بشرطٍ: أن يكون الشيخُ حافظاً لِمَا يُقْرَأ عليه، أو يقابل على أصله الصحيح، وسواء أكان أصلُه بيده أم بيد ثقةٍ آخرَ.

وإذا أراد أن يحدِّث بما تحمَّله بالقراءة على الشيخ جازَ أن يقول: (قرأتُ) أو (قُرِىءَ على فلان وأنا أسمع فأقَرَّ به)، أو (أَخْبَرَنا)، و (حَدَّثَنا قراءةً عليه).

القُرَنَاءُ:

انظر «الأَقْرَان» في حرف الألف.

قَرِيْبُ الإسْنَادِ:

من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التعديل.

حُكمها:

يُكتب حديثُ أهلها ويُنظَر فيه.

ومعناه: عُلُوُّ إسناده مع شِدَّة ضَعْفِه. (انظر: حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٦٢).

القَرِيْنُ:

انظر: «الأَقْران» في حرف الألف.

القَشْطُ:

انظر: «الكَشْط» في حرف الكاف.

قط:

رَمْزٌ للحافظ الدَّارَقُطْنِيّ في سُنَنه.

القَطْعُ:

انظر: «تَدْلِيْس القَطْعِ» في حرف التَّاء.

قَطْعُ الحُرُوْفِ:

هو أن تقطع حروف الكلمة المُشكِلة في هامش الكتاب ليظهر شكلُ الحرفِ بكتابته مُفْرَداً في بعض الحروف كالنُّونِ والياء التحتيَّة بخلافٍ ما إذا كُتِبَت الكلمةُ كلُّها.

قَعَدِيٌّ:

قال الحافظ: «والْقَعَدِيَّةُ الذين يزينون الخروجَ على الأئمة ولا يباشرون ذلك». (هدي الساري: ص: ٤٥٩).

وإنْ كان في ذلك خطرٌ عظيمٌ وشَرٌّ، وأنَّ الواجب طاعةُ الإمام العادل، وجمع كلمة الناس عليه، وتحبيبهم فيه، وغَضّ الطّرفِ عن هفواته.

مثال من وُصِف بذلك: «عمران بن حِطّان» رُمِي برأي القَعَدِيَّة من الخوارج. (انظر: «هدي الساري» ص: ٤٦٠).

القَلْبُ:

انظر: «المَقْلُوْب» في حرف الميم.

القَلْبُ في السَّنَدِ:

انظر: «المَقْلُوْب» في حرف الميم.

القَلْبُ في المَتْنِ:

انظر: «المَقْلُوب» في حرف الميم.

قُلْتُ لِفُلَانٍ: أَحَدَّثَكَ فُلَانٌ؟

من ألفاظ الأداء التي زادَها الإمام الرَّامَهُرْمُزِي. (انظر: «المحدِّث الفاصل...» ص: ٣٩).

قَلِيْلُ الحَدِيْثِ:

يقول المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي في معنى هٰذه اللَّفْظَةِ:

«قال الحافظُ ابنُ حجر في «التهذيب»: قال إبراهيم بن أبي طالب: سألتُ أبا قُدَامة عن الشَّافعي وأحمد وإسحاق وأبي عُبيد فقال: الشافعي أفهَمُهُم؛ إلّا أنه قليلُ الحديث، وأحمد أَوْرَعُهُم، وإسحاق أَحفظُهم، وأبو عُبَيْد أَعلمُهم بلُغَاتِ العرب.

وهنا لا بُدَّ مِنَ التنبيه إلى مراده في الإمام الشافعي بأنه قليل الحديث: فمعناه أنه كان قليل التحديث، لم يكن يسرد الحديثَ كسردِ المحدِّثين له، وإنَّما يذكر الحديثَ في كُتبه في غضون الكلام على الأحكام والمسائل، وليس معناه أنه كان قليلَ العلم به، حاشاه عن ذلكَ فإنه إمامٌ مجتهدٌ كبيرٌ، والاجتهادُ لا يتيسَّر لمن كان قليل المعرفة بالحديث والآثار، وهٰذا هو معنى قول من قال في الإمام أبي حنيفة: «إنه كان قليل الحديث». فافهمْ ولا تكن من الجاهلين. (قواعد في علوم الحديث: ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

القَوِيُّ:

من الحديث، أي: قريبٌ من الجيِّد. انظر: «إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ» في حرف الألف.

قَوِيُّ الإِسْنَادِ:

انظر: «إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ» في حرف الألف.

قَوِيُّ الإِسْنَادِ:

إذا كان في الإسناد راوٍ أخرَجَ له صاحبُ «الصحيح»، وفيه مقالٌ: لا يُقال فيه: (صحيحٌ) بل يُقال: إنه «قويُّ الإسناد» كما قاله الحافظُ ابن حجر في «الفتح» في الحديث الذي وَرَدَ: أنّ النبي ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بعد النبوَّةِ: أخرجه أبو الشيخ من وجهين، فذكر الأوّلَ، ثم قال: ثانيهما من رواية أبي بكر المستملي عن الهَيْثَمْ بن جميل وداود بن المجبَّر قالا: حَدَّثَنا عبدُ الله بن المُثَنَّى، عن ثُمَامَةَ، عن أنسٍ.

وداود ضعيفٌ، لكن الهيثم ثقةٌ، وعبدُ الله من رجال «البخاري»، فالحديثُ قَوِيُّ الإسناد، ولولا ما في عبد الله بن المُثَنَّى من المقال لكان هذا الحديث صحيحاً. (قواعد في علوم الحديث: ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧).

قَوَّى أَمْرَهُ فُلَانٌ:

لا تعني هذه العبارةُ التوثيقَ الكاملَ لِمَنْ قيلتْ فيه، بل ولا حتى التعديل الذي يقبل معه حديث الراوي، ولكنها تعني تقويةً ترفع أمرَ هذا الراوي من الضَّعْفِ المُطْلَقِ الذي يُرَدُّ به حديثُه إلى الضَّعْفِ الهَيِّنِ الذي يُكْتَبُ معه حديثُه.

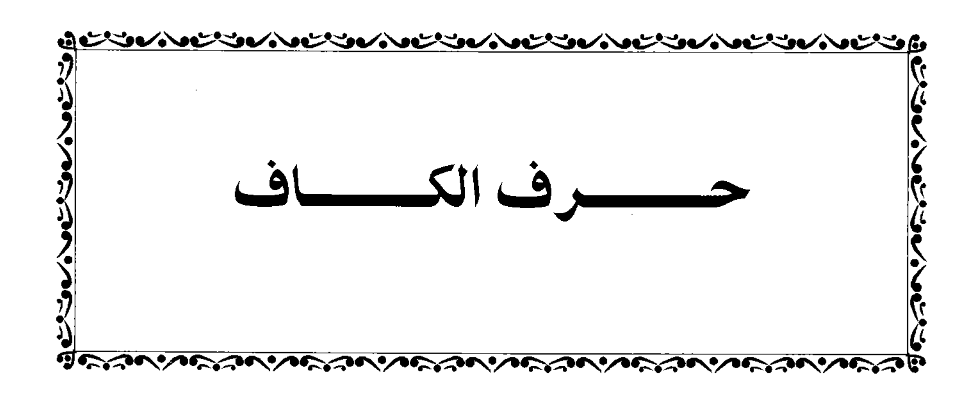
وشاهدُ ذلك ما قاله الإمامُ الترمذي في (عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي): رأيتُ البخاريَّ يُقَوِّي أَمْرَهُ، ويقول: هو مُقارب الحديثِ.

قال السَّخاوي، معلِّقاً على ذلك: «فانظر إلى قول الترمذي؛ إنَّ قوله: مقارب الحديث تقويةٌ لأمره وتفهُّمه فإنه من المُهِمِّ الخافي الذي أوضحناه». (فتح المغيث: ١/ ٣٣٩).

ومعنىٰ (مقارب الحديث) أنَّ حديثَه مقاربٌ لحديث الثِّقات، أي: إنَّ هٰذا الراويَ وَسَطٌ، لا ينتهي إلى درجةِ السُّقوطِ ولا الجَلالَة، وهو نوعُ مدحٍ. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٣٩، و«معجم مصطلحات علوم الحديث» ص ١٦٦).

❐ ❐ ❐





حرف الكاف

ك

رَمْزٌ للإمام أبي عبد الله الحاكم النَّيسابُورِي في مُسْتَدْرَكِه.

كأَنَّهُ مُصْحَفٌ:

أي: الراوي، الذي اشتهر بالحفظ والضَّبْطِ والصِّدْقِ والإتقان.

أدرج الحافظُ السَّخاويُّ والسِّنْدِيُّ هٰذا اللّفْظَ في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وهي ما انفرد فيه بصيغةٍ دالّةٍ على التوثيق.

الكَاتِبُ:

أي: كاتِبُ الحديثِ.

كَاتَبَ إلَيَّ شَيْخِي:

أو كَتَبَ إلَيَّ شَيْخِي: من صِيَغِ «المُكاتبة»، أي حَدَّثني كتابةً أو مكاتبةً.

كَاتِبُ الطِّبَاق:

الطِّباق: التحقيقُ من مطابقةِ الكتاب لرواية الشيخ، ويُسَمَّىٰ المُطابِقُ: «كاتبَ الطباق».

انظر «الطَّبَقَة» في حرف الطَّاء.

كَاذِبٌ:

من تعمَّد الكذب في حديث رسول الله ﷺ، وهو من أعلىٰ مراتب ألفاظ الجرح. انظر «كذَّابٌ».

كانَ بَحْراً لا تُكَدِّرُهُ الدِّلَاءُ:

من عبارات التوثيق النادرة، استعملها الإمامُ الزُّهْرِيُّ في (عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر) قائلاً: «رأيتُ عُرْوَةَ بَحْراً لا تُكَدِّرُهُ الدِّلَاءُ». (سير أعلام النبلاء: ٣/ ٩٩٤).

عروةُ بن الزُّبَيْر أحدُ علماء المدينة وفقهائها، المتوفي سنة ٩٤هـ).

واستعمله يحيى بن أكْثَم المَرْوَزي القاضي المشهور الفقيه الصدوق في الثناء على مفتي المدينة العلامة الفقيه (عبد الملك بن عبد العزيز ابن الماجِشُون التيمي مولاهم المدني المالكي، المتوفىٰ سنة٢١٣ هـ).

فقد رُوي عن ابن أَكْثَم أنه قال: «كان عبد الملك بحراً لا تُكدِّره الدِّلاء». (سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٨٥٧).

واستعمل هذا التعبيرَ الحافظُ الذهبيُّ حيث وثَّق به (الإمامَ الحافظ الناقد شيخ الإسلام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ).

فقال عنه بعد ذكره رحلتَه وطائفةً من شيوخه: «وكان بحراً لا تُكَدِّرُهُ الدلاء». (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٦٤).

وأراد الحافظُ الذهبيُّ بتعبيره هذا سعةَ اطِّلاعه وغزارةَ علمِه في علوم شَتَّى.

واستعمله أيضاً في توثيق (الإمام العلامة الثَّبْت شيخ الإسلام، عالم العصر أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر، الكِنَانيِّ، المصري الشافعي ابن الحداد، المتوفىٰ سنة ٣٤٥ هـ).

حيث قال عنه بعد ذِكْره لملازمته الإمامَ النَّسائي، تخريجه به، وتعويله عليه: «وكان في العِلْم بحراً لا تكدره الدلاء، وله لَسَنٌ وبلاغة وبَصَرٌ بالحديث ورجاله، وعربيَّة مُتقَنةٌ، وباعٌ في الفِقْه لا يجارىٰ فيه مع التألُّه والعبادة والنَّوافل، وبُعد الصِّيت والعظمة في النفوس». (سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٤٤٦).

كَانَ فَسْلاً:

أُثِرَتْ هٰذه العبارةُ عن الإمام شُعْبَةَ بن الحَجَّاجِ في اثنين من الرواة، ويَقْصِد منها تجريحَهما.

المعنى اللُّغَوي:

والمعنى اللُّغَوي للفَسْل يُعين على ذلك، فإنَّ معناه: الرَّدِيءُ الرَّذِل من كل شيءٍ، إضافةً إلى أنَّ هٰذين الراويين مجروحان عند أئمَّة الحديث، وهما: ميمون أبو عبد الله البَصْرِي، وسيف بن وَهْب التَّيْمِي. (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ١٠).

كَانَ مُغَفَّلاً:

أي: ضعيفٌ مجروحٌ. ضعف ذاكرة؛ لأن الفِطْنَةَ والذَّكاء من

مقوِّمات الضَّبط، واستدامة الحِفظ ورُسوخه في الذِّهْن. فإذا فقد الراوي هذه الخاصيةَ؛ لم يأمنه النُقَّادُ على ما ينفرد به، وعامة من وُصِفَ بهذا أحاديثُه إما تُخرَّج مُتَابَعَةً، أو شواهدَ، أو معلَّقاتٍ. وقد تكون العبارةُ بالنسبة لبعض شيوخه، أو لبعض الوقت في عمره، كأن يطرأ عليه ذلك في آخر عمره.

مثال من وُصِفَ بذلك:

١ ـ «محتضر المودِّع الكوفي» من مشايخ أحمد، وقال النَّسائي: «ليس به بأسٌ».

وقال أحمد: «كان مُغَفَّلاً، ولم يكن من أصحابِ الحديث».

وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين؛ فيُكْتَب حديثه».

قال الحافظُ: أخرج له البخاري حديثين بصورةِ التعليق، الموصول عن بعض شيوخه عنه وعلّق له غيرهما. (انظر: «هدي الساري» ص: ٢٤٣).

٢ ـ «جرير بن عبد الحميد بن القرط الضَّبِّي» أبو عبد الله الرَّازي.

قال أحمد بن حنبل: «لم يكن بالذَّكِيِّ».

وقال اللاَّلْكَائي: «أَجْمَعوا على ثقته».

قال الحافظ: «احْتَجَّ به الجماعةُ». (هدي الساري: ص: ٣٩٥).

ولعلَّ ذلك بالنسبة إلى آخر عُمره، وأنَّ أحمد ما شاهده إلا على تلك الحال، فنقده عليها، ويشهد لذلك قول البيهقي: «نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ». (انظر «هدي الساري» ص: ٣٩٥).

كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ:

أي: من الذين يقدِّمون الرَّأْيَ على النَّصِّ الجَليّ الصحيح.

و(أهلُ الرأي) هم أصحابُ مدرسةِ أبي حنيفة رحمه الله، وقد وَرَدَ عن الإمام أحمد: أنه قال: «لا يُروىٰ عن أهل الرأي»، وقال أيضاً: «أصحابُ الرأي لا يُرْوَىٰ عَنهُم الحَديثُ»، وترك الروايةَ عن بعضهم، وعابَ بعضُ الأئمة على بعض الرواةِ القولَ بالرأي، غير أنَّ هـٰذا ليس بجرحٍ على الصحيح، وما فعله أحمدُ هو من بابِ هجر المبتدع؛ لأنه قد صَرَّحَ بتوثيق أبي يوسف ونحوه، وهو من أهل الرأي. (انظر: «حاشية الرفع والتكميل» ص ٨٣ ـ ٨٥).

وللاستزادة من الاطلاع على «أهل الرأي» فانظر تعريفَه المُفَصَّل في حرف الألف.

كَانَ يُثَبِّجُ الحَدِيْثَ:

التثبيج في اللغة: هو التخليطُ.

وقد أَطْلَقَ هـٰذه العبارةَ مَعْمَرُ بن راشد الأزدي في: (إسماعيل بن شَرُوْس الصَّنْعاني) ويقصد به: أنه وَضَّاعٌ، فقد روىٰ البخاري عنه أنه قال فيه: كان يثبِّج الحديثَ، وروى ابنُ عَدِي أنه قال: كان يَضَع الحديثَ، وهـٰذهِ الأخيرة تفسِّر الأولى، والله أعلم. (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ٨٠).

كانَ يَجْلِدُ في الحَدِيْثِ:

من عباراتِ التجريح النادرة، وردت هـٰذه العبارةُ على لسان الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ في (مُجَالِد بن سعيد الهَمْداني الكوفي). ويَقْصِد بها أنه كان يَكْذِبُ، بيَّن هـٰذا أهل اللغةِ فقالوا: وفي حديثِ الشافعيِّ مجالد يجلد ـ أي: يكذب ـ أي: كان يُتَّهَمُ، ويُرْمَى بالكَذِب، فكأنَّه وَضَعَ الظَّنَّ مَوْضِعَ التُّهْمَةِ. (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ٨١ ـ ٨٢).

كَانَ يُسَوِّي الأَحَادِيْثَ:

أي: يُدَلِّسُها تَدْلِيْسَ التسوية. (انظر تعريفه في حرف التاء).

ذكر الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «مراتب المدلِّسين» (ص ١٠٩) في ترجمة (محمد بن مُصَفَّى): «قال أبو حاتم بن حِبَّان: سمعتُ أبا الحسن ابن جوصا يقول: سمعتُ أبا زُرْعَةَ الدِّمشقي يقول: كان (صَفْوان بن صالح) و(محمد بن مُصَفَّى) يُسَوِّيان الحديثَ كبَقِيَّةِ بن الوليد».

وقال الحافظ ابن حجر في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢١٣) في ترجمة: (صَفْوان بن صالح) «قال أبو زُرْعَة الدمشقي: محمد بن مُصَفَّى كان ممَّنْ يدلِّس تدليسَ التسوية».

فبهذا قد اتَّضح مرادُه من قوله: «كانا يسوِّيان الحديث».

كَانَ يُلَقِّنُ المَشَايِخَ:

تلقين المشايخ، هي من التُّهَمِ الخطيرةِ في الرَّاوي، ولذا قَرَنَهُ الإمام أبو داود بالكذب، قال الحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ص: ١٦٤) في ترجمة (الحسن بن مُدرِك السَّدُوسي): «لا بأسَ به، ونَسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ».

والحَسَنُ بن مدرك هذا ـ كما قال أبو داود ـ كذَّابٌ، كان يأخذ أحاديثَ فهد بن عَوْفٍ، فيُلقيها على يحيى بن حَمَّاد. (انظر: «تهذيب التهذيب» ١/ ٤١٥).

كِبَارُ التَّابِعيْنَ:

وهم الذين رَوَوْا عن كبار الصحابة، وهؤلاء يَقَع حديثُهم موقِعَ حديث متأخرِّي الصحابة، أكثر ما يُوجَد عند تابعيٍّ.

كسَعِيْد بن المُسَيَّب ، وجَعَلَهُمْ الحافظ ابن حجر الطَبَقَةَ الثانيةَ بعد الصحابة . (انظر «تقريب التهذيب» ص : ٧٥) .

انظر «التابعين» في حرف التَّاء .

كِبَارُ الصَّحابة :

كالعشرة المبشَّرين بالجنَّة ، ومَنْ تقدَّمَ إسلامُهم .

انظر «الصحابة» في حرف الصَّاد .

كُتَّابُ الحَدِيْثِ :

انظر «كِتَابَة الحَديْث» .

الكِتابَةُ :

انظر «المُكَاتَبة» في حرف الميم .

كِتَابَةُ التَّسْمِيْعِ :

انظر «التَّسْمِيْعُ» في حرف التَّاء .

كِتَابَةُ الحَدِيْثِ :

أي : تقييده كيفما اتَّفق دون ترتيبٍ أو تنظيمٍ .

ومن أهمِّ المؤلَّفات في (كتابة الحديث) في عهد الصحابة :

١ ـ **دراساتٌ في الحديث النبوي**: للدكتور محمَّد مصطفى الأعظمي .

٢ ـ **كتابة الحديث بأقلام الصحابة**: للدكتور ساجد الرحمن الصِّدِّيقي .

٣ ـ **تدوين الحديث** : للدكتور محمد عَجَاج الخطيب .

الكِتَابَةُ المُجَرَّدَةُ:

أي: من قوله: «أَجزتُ..» مَنَعَ الروايةَ بها قومٌ، منهم القاضي الماوَرْدِي الشافعي، وأجازها كثيرون من المتقدِّمين والمتأخِّرين، منهم أَيُّوبُ السِّجِسْتَاني.. وغيرُ واحدٍ من الشافعيِّين وأصحاب الأصول، وهو الصحيحُ المشهور بين أهل الحديث (تدريب الراوي: ٢/ ٥٣).

الكِتَابَةُ المَقْرُونَةُ بالإِجَازَةِ:

وهي مقرونةٌ بـ: «أَجَزْتُكَ ما كتبتُ لك أو إليك» ونحوِه من عبارةِ الإِجازةِ، وهٰذا في الصحة والقُوَّةِ كـ: «المناولة المقرونة». انظر تعريفها في حرف الميم.

كَتَبَ إليَّ:

من ألفاظ الأداء في الإجازة بالمكاتبة.

كَتَب إِلَيَّ شَيْخي:

من ألفاظِ الأداء في الإجازَةِ بالمكاتبة أي: حدَّثني شيخي كتابةً أو مكاتبةً، أو أنبأني كتابةً أو مكاتبةً.

كُتُبُ الأَطْرَاف:

انظر: «الأطراف» في حرف الألف.

كُتُبُ التَّخَارِيْج:

انظر: «التخريج» وقد ذكرنا فيه الكُتُبَ المتعلِّقة به.

كُتُبُ التَّرْتِيْبِ:

هي الكُتب التي يجمع فيها مؤلِّفوها أحاديثَ كتابٍ أو أكثر، مؤلَّفةً أصلاً علىٰ طريقة المسانيد، أو علىٰ أوائل الأحاديث، أو علىٰ

ترتيبٍ آخر، فيُرتِّبوها علىٰ الأبواب الفقهية، ومن تلكم الكتب نذكر البعضَ ما يلي:

١ ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حِبَّان**: للأمير علاء الدين أبي الحسن علي بن بُلْبَان الفارسي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ).

٢ ـ **منحة المعبود بترتيب مسند الطَّيالِيسي أبي داود**: للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البَنّا السَّاعاتي المصري (المتوفىٰ ١٣٧١ هـ).

٣ ـ **الفتح الرَّبَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيْباني**: للسَّاعاتي أيضاً.

الكُتُبُ التِّسْعَةُ:

هي:

١ ـ **صحيح البخاري** (واسمه الصحيح: «الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»): للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيْرَةِ بن بَرْدِزْبة الجُعْفِي مولاهم (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

٢ ـ **صحيح مسلم** (واسمه الصحيح «المُسْنَد المختصر من السُّنن بنقل العدل عن رسول الله ﷺ»): للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج القُشَيْري النَّيسابُوري (المتوفى سنة ٢٦١هـ).

٣ ـ **سُنَنُ أبي داود**: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأَشْعَث بن إسحاق الأَزْدِي السِّجِسْتَاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

٤ ـ **جامع الترمذي**: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسىٰ الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٥ ـ **سُنَنُ النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **سُنَن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القَزْوِيني المعروف بـ: «ابن ماجه» وهو لقبُ أبيه (المتوفىٰ سنة ٢٧٣ هـ).

٧ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس بن مالك أبي عبد الله الأصبحي (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ).

٨ ـ **سُنَنُ الدَّارِمي**: للإمام محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدَّارمي التَّمِيْمي السَّمَرْقَنْدِي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

٩ ـ **مُسْنَدُ أحمد**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

كُتُبُ التَّوَارِيْخِ:

هي الكتبُ التي تعنى بتراجم الرواة، كـ:

١ ـ **تاريخ بغداد**: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **تاريخ دمشق**: للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله أبي القاسم ثقة الدين ابن عساكر الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ٥٧١ هـ).

كُتُبُ الثِّقَاتِ:

انظر «الجَرْحُ والتَّعْدِيْل» ذكرنا فيه الكُتب المتعلِّقة بالثقات.

كُتُبُ الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

انظر «الجَرْحُ والتَّعْدِيْل» في حرف الجيم، وقد ذكرنا فيه جميعَ كُتب الجرح والتعديل.

كُتُبُ الجَمْعِ:

يُقصَد بها الكُتب التي جَمَع فيها مؤلِّفوها أحاديثَ عِدَّةِ كُتب كلها، أو مختارة منها، مثل:

١ ـ **الجمع بين الصَّحيحين**: لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحُمَيْدي الأُندلسي القُرْطُبي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ).

٢ ـ **والجمع بين الصَّحيحين**: لأبي محمد عبد الحقِّ بن عبد الرحمن الإشبيلي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

٣ ـ **الجمع بين الصَّحيحين**: لأبي عبد الله محمد بن حسن المَرِي (المتوفى سنة ٥٨٢ هـ).

٤ ـ **الجمع بين الصَّحيحين**: لأبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصَّنعاني (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ).

كَتْبُ الحَدِيْثِ:

أي: كِتابَةُ الحديث وروايتُه. انظر: «كِتَابَة الحدِيْثِ».

الكُتُبُ الخَمْسَةُ:

هي الكتب السِّتَّةُ ما عدا «سنُنَ ابن ماجَهْ» كما عَدَّها الحازِميُّ في رسالته: «شروط الأئمة الخمسة» ولم يَذْكُرْ فيها «سننَ ابن ماجَه».

وأمَّا ابن تَيْمِيَّة الجَدّ في «منتقى الأخبار» والحافظُ ابن حجر «في بلوغ المَرام» أراد بها الكُتبَ ما عدا «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

الكُتُبُ السِّتَّةُ:

انظر «الصِّحاح السِّتَّة» في حرف الصَّاد.

كُتُبُ السُّنَّة:

المرادُ بالسُّنَّةِ هنا ما يُقابِل البدعةَ، وهي الكتبُ التي تَحُضُّ على التمسُّك بالسُّنَّةِ واتِّباعها والعمل بها، وتركِ ما حَدَث بعد الصَّدر الأوَّل من البِدَع والأهواء، ومن أشهر هـٰذه الكتب:

١ ـ كتاب السُّنَّة: للإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني(المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

٢ ـ كتاب السُّنَّة: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

٣ ـ كتاب السُّنَّة: لأبي بَكْر الأَثْرَمْ (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

٤ ـ كتاب السُّنَّة: عبد الله بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٢٩٠ هـ).

٥ ـ كتاب السُّنَّة: لأبي القاسم اللاَّلكائي (المتوفىٰ سنة ٤١٨هـ).

٦ ـ كتاب السُّنَّة: لأبي بكر الخَلاَّل (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

٧ ـ كتاب السُّنَّة: لأبي عاصم الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٨٧هـ).

كُتُبُ الصِّحَاحِ:

انظر «الصِّحاح السِّتَّة» في حرف الصَّاد.

كُتُبُ الضُّعَفَاء:

انظر «الجرح والتعديل» في حرف الجيم، وقد ذكرنا فيه الكتب المتعلِّقة بالضعفاء.

كَتَبَ عَمَّنْ دَبَّ ودَرَجَ:

مِنْ عبارات الجرح النادرة، تُستعمَل فيمن يَكتبُ عن شيوخٍ ضعفاء، وإن كان هو في نفسهِ صدوقاً، قال الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٤/٩٣) في ترجمة (مَرْوان بن مُعَاوية الفَزَاري الكوفي) وهو من رواة الكتب السِّتَّة: «ثقةٌ عالمٌ صاحبُ حديثٍ، لكن يروي عَمَّنْ دَبَّ ودَرَجَ».

الكُتُبُ المُخَرَّجَةُ:

وهي كتبٌ يروي فيها أصحابُها أحاديثَ كتابٍ مُعَيَّنٍ بأسانيدَ لنفسهِ، فيلتقي في أثناء السَّند مع صاحب الكتاب الأصلي. انظر «المُسْتَخْرَجَاتُ» في حرف الميم.

كُتُبُ الْوَفَيَاتِ:

مِن أشكال التأليف في تراجم الرِّجال التأليف علىٰ أساس سِنِي وفياتهم، وذلك لضَبْط لقاء الشيوخ بعضهم ببعضٍ وسماعهم منهم، فيتميَّز به الصادقُ من الكاذب.

انظر تعريف «كُتب الوفيات» في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» في حرف التَّاء.

كَثْرَةُ غَفْلَةِ الرَّاوي:

أي: غلبةُ غفلته علىٰ تيقُّظِه

كَثِيْرُ الخَطَأ:

هو مَن غَلَب خطؤه علىٰ صوابه.

كَثِيْرُ السَّهْوِ:

هو مَن غَلَب سَهْوُهُ علىٰ عمده.

كَثِيْرُ الغَلَطِ:

هو مَن غَلَب غلطُه علىٰ صحيحه.

كَثِيْرُ النِّسْيانِ:

هو مَن غَلَب غلطُه علىٰ صحيحه.

كَثِيْرُ الوَهْمِ:

هو مَن غَلَب وهمُه على علمه.

كـد:

رَمْزٌ للإمامِ أبي داود في «مُسْنَدِ حديثِ مالكِ بنِ أنسٍ» كما ذكرهُ الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

كَذَا وَكَذَا:

كان الإمامُ أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ إذا سُئِلَ أحياناً عن ضعيفٍ يحرِّك يدَه ويقول: «هو كذا وكذا» ذكر الحافظُ الذهبي ذلك عنه، عَقَّبَ عليه بقوله: «هٰذه العبارةُ ـ يعني: كذا وكذا ـ يَستعملها عبدُ الله كثيراً فيما يُجيبه به والدُه، وهي بالاستقراء كنايةٌ عمَّن فيه لِيْنٌ». (انظر: «ميزان الاعتدال» ٣/ ٥٥٤، و٤/ ٤٨٣).

والظاهرُ: أنَّ الإمام أحمد قد أكثرَ من ذلك، وشواهده في كتاب «العِلَل ومعرفة الرجال» واضحةٌ.

كَذَّابٌ أو «كاذبٌ»:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، والذهبي، والعِراقي، والسُّيوطي، ومن الثانية عند: السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰاتين المرتبتين، للاحتجاج به، ولا للاعتبار، وهو من أنواع «الموضوع».

الكَذِبُ:

لغةً: هو الإخبارُ عن الشيء بخلافِ ما هو عليه، سواء كان متعمِّداً أم مخطئاً.

واصطلاحاً (عند المحدِّثين): في اصطلاحِ المحدِّثين: هوأن يفتري الرجلُ على رسول الله ﷺ، سواء بقصدٍ سيِّىء أو بقصدٍ حَسَنٍ، كما نُقِلَ عن بعض الصُّوفِيَةِ أنهم قالوا: نحن ما نكذب عليه، بل له.

والكَذِبُ على النبيِّ ﷺ من أكبر الكبائر؛ لأن السُّنَّةَ من مصادر التشريع، فإذا كَذَبَ أحدٌ على النبي ﷺ فكأنه يُشرِّعُ في الدين ما ليس منه؛ ولذا حَذَّر رسولُ الله ﷺ منه، وتوعَّد صاحبَه العقابَ الشديدَ في الدنيا والآخرة فقال: «لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلِجُ النَّارَ». وقال صلىٰ الله عليه وسلم: «مَنْ تَعَمَّدَ عليَّ كَذِباً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار». وقال ﷺ: «إِنَّ كَذِباً علَيَّ لَيس كَكَذِبٍ علىٰ أَحَدٍ؛ فمَنْ كَذِبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار» وغيرها، وهي كثيرة جداً.

كَذِبُ الرَّاوي:

أن يثبت عليه الكذبُ والوَضعُ علىٰ رسول الله ﷺ وحديثه.

كسر:

رَمْزٌ للحافظ ابن عَساكر في «تاريخ بغداد» كما ذكره الرُّوْدَانِيُّ في: «جمع الفوائد».

الكُرَّاسَةُ:

لُغَةً: بالضَّمِّ واحدةُ (الكُرَّاس والكَرَاريس، والكُرَّاسات، وأكْرَاسٍ)... وكُلُّ ما جُعِلَ بعضُه فوقَ بعضٍ، فقد كُرِّسَ وتَكرَّسَ. (انظر: «تاج العروس» و«لسان العرب»).

واصطلاحاً (عند المحدِّثين): عبارةٌ عن الجُزْءِ من الكتاب، أو الصَّحيفة، يقالُ: قرأتُ كُرَّاسةً من كتاب سيبويه، وهـٰذا الكتابُ عِدَّةُ

كَرَاريس. (انظر: «أساس البلاغة» ص: ٥٤٠، و«تاج العروس» ٤/ ٢٣٢).

الكَشْطُ:

ويقال له أيضاً: «القَشْطُ».

لغةً: أمَّا (الكشْطُ) في اللغة فهو القَلْعُ، والنَّزْعُ، والكَشْفُ عن الشيء، تقول: كَشَط الغطاءَ عن الشيء، يَكْشِطُه كَشْطاً، أي: قَلَعه، ونَزَعه، وكَشَف عنه. (لسان العرب). وكَشَط الحرفَ: أي: مَحَاه، وأزالَه.

واصطلاحاً وهو في اصطلاح المحدِّثين: سَلْخُ القِرْطاس بالسِّكِّين، ونحوِها؛ ويُسَمَّى أيضاً: (الحَكّ). انظر تعريفَه في حرف الحاء.

كَمَا قَالَ:

انظر: «أَوْ كَمَا قَالَ» في حرف الألف.

كن:

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في «مُسْنَد حديثِ مالكٍ» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

كُنَّا نَرَى كَذَا:

أو قولهم «كُنَّا نَفْعَلُ كذا».

فالصحيحُ: أنَّه مرفوعٌ كقول جابرٍ: «كُنَّا نَعْزِلُ على عَهْدِ رسول الله ﷺ والقرآنُ يَنْزِل». متفق عليه، وكقوله: «كُنَّا نأكُل لُحُوْمَ الخَيْلِ على عهد رسول الله ﷺ» رواه النَّسائي، وابن ماجه، وغيرهما، وإسناده صحيحٌ.

لأنَّ الظاهر من قولهم هذا: أنَّ رسول الله ﷺ قد اطَّلَعَ على

فِعْلِهم، وقَرَّرَهم على ذلك، والتقريرُ أحد وجوه السنن المرفوعة. (فتح الباري: ٢/ ٢٦).

واختلفوا إذا لم يَكُنْ مقيَّداً بعصر النبيِّ ﷺ فجَعَله الحاكمُ من قبيل (المرفوع) وجعله الخطيبُ وغيرُه من قبيل (الموقوف). (الكفاية: ص: ٤٢٣).

ورَجَّح الحافظ ابن حجر: أنه موقوفٌ لفظاً مرفوعٌ حكماً؛ لأن الصحابي أورده في مقام الاحتجاج، فيُحْمَل على أنه أراد كَوْنَه في زمن النبي ﷺ. (انظر «فتح الباري» ٢/ ١٨).

كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا:

انظر «كُنَّا نَرَى كَذَا».

الكُنَى:

لغةً: (الكُنَى) جمع: كُنْيَةٍ، وهو ما صُدِّر بأبٍ أو أُمٍّ، كأبي فلانٍ، وأُمِّ فلانٍ.

واصطلاحاً: مجيءُ الرَّاوي بكُنْيَتِه في الإسنادِ كثيرٌ جِداً، ولا يقالُ (كُنْيَةٌ) إلَّا لما جاءَ من الأسماء مضافاً إلى (أبو) أو (أُمّ).

ومجيئُه في الأسانيد على صورتين:

الأولى: بلفظِ الكُنْيَة مجرَّداً من قيدٍ زائدٍ، كقولِ المُحدِّثِ: (عن أبي الأحْوَصِ).

والثَّانيةُ: بلفظِ الكُنْيَةِ مع قيدٍ زائدٍ في التَّعريفِ، كقولِ المُحدِّثِ: (حَدَّثَنا أبو كُرَيْبٍ مُحمَّدُ بنُ العَلاءِ)، أو: (حدَّثنا أبو بَكْرِ بنُ خَلاَّدٍ)، أو: (حَدَّثنا أبو الطَّاهِرِ بنُ السَّرْح)، أو: (عن أبي إسحاقَ الهَمْدانيِّ)، أو: (عن أبي حَمْزَةَ القَصَّاب)، أو (حَدَّثنا أبو سعيدٍ مولى بني هاشِمٍ).

والصُّورةُ الثَّانيةُ أسْهَلُ في الوقوفِ عليها من الصُّورةِ الأولى، لِما في القيدِ من فائدة التَّمييزِ، ومن ذُكِرَ منها باسمه مع كُنْيَتِه كـ (أبي كُرَيْبٍ) فلا يُشْكِلُ ذِكْرُ كُنْيَتِهِ في شيءٍ.

فائدةٌ:

واعْلَمْ أنَّ الَّذين يُذْكَرون من الرُّواةِ بالكُنى على أقْسامٍ:

١ ـ من تكونُ كُنْيَتُه اسْمَهُ.

مثالُه:

(أبو بَكْرِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامٍ المَخْزوميُّ) أحدُ فقهاءِ المدينةِ السبعةِ.

(أبو حَصين بنُ يحيى بن سُلَيْمانَ الرَّازيُّ) قال أبو حاتم الرَّازيُّ: قلتُ له: هل لكَ اسْمٌ؟ قال: لا، اسمي وكُنْيَتي واحدٌ، فقلتُ: فأنا قد سَمَّيْتُك عبدَ اللهِ، فتَبَسَّمَ. (الجرح والتعديل: ح/ ٢/ ٣٦٤).

٢ ـ من اشْتَهَر بكُنْيَتِه، ولا يُدْرى إن كان له اسمٌ غيرُها أم لا.

مثالُه:

(أبو بَكْر بنُ نافِعٍ مولى ابنِ عُمَرَ)، و(أبو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ).

٣ ـ مَن اشْتَهَر بكُنْيَتِه، واخْتُلِفَ في اسمِه.

مثاله:

(أبو بَكْرِ بنُ عبدِ الله بنِ أبي مَرْيَمَ)، فقيلَ في اسمِه: (بُكَيْر) وقيل غيرُ ذلكَ.

فهٰذا إذا بحثتَ عنه في «التاريخ الكبير» للبُخاري وجدتَه في «الكنى»، بينما ذَكَره ابنُ أبي حاتم فيمَن اسمُه (بُكَير) من حرفِ الباء، وفي «تهذيب الكمال» في (الكُنى)، فتفطَّنْ لمثلِ هٰذا فليس له قاعدةٌ.

أمَّا كتبُ الكُنى المستقلَّةُ كالثَّلاثةِ الَّتي ذكَرْتُ. ، فذِكْرُه فيها من شرطِها.

٤ ـ من اشْتَهَر بكُنْيَةٍ وله اسمٌ معروفٌ.

مثالُه:

(أَبو عاصِم النَّبيل) و(أبو العاليةَ الرِّيَاحيُّ) و(أبو إدريسَ الخَوْلَانيُّ).

وهـٰذا أَكْثَرُ الأَقْسامِ وُروداً في الأسانيدِ، وهو لا يُذْكَرُ في فصلِ (الكنى) في كتابَي البُخاريِّ وابنِ أبي حاتمٍ، إنَّما من كان منهم من شرطِ «تهذيب الكمال» وجدتَه فيه، ومن لم يكن من شرطه فربَّما وجدتَه في كُتب الكُنى المستقلَّة، وربَّما لم تَجِدْه؛ لأنَّها لم تستوعِب جميعَ ذلك.

على أنَّكَ إذا جئتَ إلى مَن يُذْكَرُ بالكُنى ممَّن بعدَ مسلِم والدُّوْلَابيِّ ومن قَرُبَ من طَبَقَتِهما ممَّن ألَّف في ذلك، فإنَّه يَشُقُّ الوُقوفُ عليه، وبخاصَّةٍ من كان من هـٰذا القِسم منهم، وابنُ عبدِ البَرِّ مع تأخُّر زمانِه إلَّا أنَّه اقْتَصَرَ على أصحابِ الكُنى قبلَ شُيوعِ التَّصانيفِ في الحديث، إلى نحوِ أواسِطِ المئة الثَّالثةِ.

فالطَّريقُ الأَقْرَبُ لاكتشافهم بعَلامَةٍ أخرى في الإسناد.

٥ ـ من ذُكِرَ بكُنْيَةٍ، وهو مشهورٌ باسمِه.

مثالُه:

(أبو حَفْص عُمَر بن الخطَّاب) و(أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أبي طالبٍ) و(أبو عبد الله مالكُ بنُ أنَسٍ) و(أبو بِسْطام شُعْبَةُ بنُ الحجَّاجِ).

وهـٰذا الصِّنْفُ ذِكْرُهُ على سبيلِ التَّتِمَّةِ للأقْسامِ، وإلَّا فإنَّهم لا يُذْكَرون في الأسانيدِ بكُناهم دون أسمائِهم.

(انظر: «تحرير علوم الحديث» ١/ ٧٧ ـ ٨٠).

أهَمُّ كُتب الكُنَىٰ المطبوعة:

١ ـ **الأسامي والكُنَىٰ**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ) رواية ابنه صالح (المتوفى سنة ٢٦٥هـ) عنه.

٢ ـ **الكُنَىٰ**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ) صاحب «الصحيح» وهو جزءٌ من «التاريخ الكبير» له.

٣ ـ **الكنىٰ والأسماء**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) صاحب «الصحيح».

٤ ـ **الكُنَىٰ والأسماء**: لأبي بِشْر، محمد بن أحمد بن حمّاد الدَّوْلَابي (المتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ).

٥ ـ **مَن وافقت كُنْيَتُه زوجه من الصحابة**: لابن حَيُّوَيْه، محمد بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٣٦٦ هـ).

٦ ـ **من وافق اسمُه اسمَ أبيه، من وافق اسمُه كُنْيَة أبيه**: لأبي الفتح، محمد بن الحسين الأزدي الموصلي (المتوفىٰ سنة ٣٦٧ هـ).

٧ ـ **من يُعترف بكنيته ولا يُعْلَمُ اسمُه ولا دليل علىٰ اسمه**: لأبي الفتح الأزدي أيضاً.

٨ ـ **الكُنىٰ لمن لا يُعْرَفُ له اسْمٌ مِن أصحاب رسول الله ﷺ**: لأبي الفتح الأزدي أيضاً.

٩ ـ **الكُنىٰ والأسماء**: لأبي أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد الكَرَابيسي (المتوفىٰ سنة ٣٧٨ هـ).

١٠ ـ **فتح الباب في الكُنىٰ والألقاب**: لابن مَنْدَه، أبي عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ).

١١ ـ الاستغنا في معرفة المشهورين من حَمَلَة العلم بالكنىٰ: لابن عبد البَرّ، يوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ النَّمري القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

١٢ ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المُؤتلِف والمُختِلف من الأسماء والكُنىٰ والألقاب: لابن ماكولا، علي بن هبة الله (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ). أكمل به «المؤتلف تكملة المختلف» للخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

١٣ ـ المُقْتَنَىٰ في سَرْد الكنىٰ: للحافظ شمس الدِّين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

١٤ ـ انتخاب كتاب مَن وافقت كُنْيَتُه اسمَ أبيه مِمّا لا يُؤْمَنُ وقوعُ الخطأ فيه: للحافظ الخطيب البغدادي. انتخاب علاء الدين مُغْلَطاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ).

١٥ ـ رسالة في معرفة حملة الكُنَىٰ والأسماء والألقاب: للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيُوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

١٦ ـ المُنىٰ في الكُنىٰ: للسُّيوطي أيضاً.

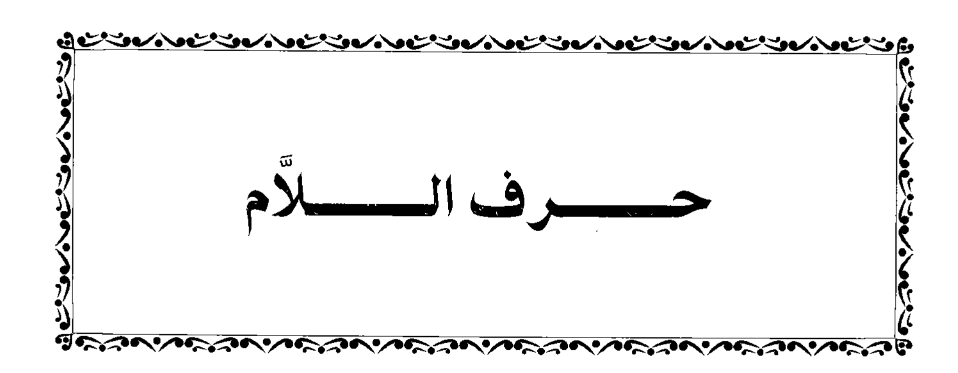
١٧ ـ المُغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كُنىٰ الرُّواة وألقابهم وأنسابهم: للشيخ محمد طاهر بن علي الفَتَّني الهندي (المتوفىٰ سنة ٩٨٦هـ).

كَيْفِيَّةُ سَمَاعِ الْحَدِيْثِ:

أي: شروط تحمُّل الحديث، وطُرُقُ تلقِّيه، وأحكامها.

انظر: «صِيَغ الأداء» في حرف الصاد، و: «طُرُق تحمُّل الحديث» في حرف الطَّاء.





حرف اللَّام

ل :

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «المسائل» التي سأل عنها الإمامَ أحمدَ بن حنبل، كما ذكره الحافظ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

لا :

عبارةٌ تُكْتَبُ عند أوَّل الزيادة في المَتْنِ.

لَا أَحَدَ أَثْبَتُ مِنْهُ :

من ألفاظ التعديل، ذكره الحافظ السُّيوطي في المرتبة الأولى من مراتب التعديل عنده. (انظر «تدريب الراوي» ١٠/ ٢٩١).

حكمها :

يُحتَجُّ بحديث مَن اتَّصَفَ به.

لَا أَحَدَ أَثْبَتُ مِنْ مِثْلِ فُلَانٍ :

من ألفاظ التعديل.

لا أَخْتَارُهُ فِي الصَّحِيْح :

أي: لم يرتفع الراوي، ويتقدَّم في الضبط والإتقان إلى درجة الإتقان بانفراده.

وليس هذا بتقليلٍ من قدر الراوي إلى درجة الضَّعْف، وإنما حديثُه من قبيل الحسن إذا انفرد. وبالمتابعة حديثه يكون من قبيل الصحيح، وبغيرها لا يُحْتَجُّ به، فمحلُّه الصِّدق إلا أنه مغفَّلٌ.

مثال من وُصِفَ بذلك وأخرج له البخاريُّ بالمتابعة:

«إسماعيل بن أبي أُوَيس عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، ابن أخت مالك بن أنس».

قال الحافظ: قال الدَّارقطني: «لا أختاره في الصحيح» (هدي الساري: ص: ٣٩١).

ثم قال الحافظ: احْتَجَّ به الشيخان، إلا أنهما لم يُكثِرا من تخريج حديثه، وقد أخرج له البخاريُّ مما تفرَّد به سِوى حديثين، وأمَّا مسلمٌ فأخرج له أقلَّ مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون سِوى النَّسائي، فإنه أطلق القول بضعفه.

ونقل الحافظُ كلامَ النقاد فيه حيث قال أبو حاتم: «محلُّه الصدق وكان مغفَّلاً».

لا أَدْرِي ما هُوَ:

هٰذا اللَّفْظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هٰذه المرتبة للاعتبار فقط.

لَا أَصْلَ لَهُ:

قولُهم في الحديث: (لا أَصْلَ له)، له إطلاقاتٌ مُتعدِّدةٌ، أُوجِزُها فيما يلي:

أ ـ تارةً يقولون: هٰذا الحديثُ لا أَصْلَ له، أو: لا أَصْلَ له بهٰذا اللَّفْظِ، أو: ليس له أصْلٌ، أو: لا يُعرَف له أَصلٌ، أو: لم يُوجَد له أصلٌ، أو: لم يُوْجَدْ، أو نحوَ هٰذه الألفاظِ، يريدون بذلك أنَّ الحديث المذكور ليس له إسنادٌ يُنقَلُ به.

قال الحافظُ السُّيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «تدريب الراوي» (١/ ١٩٥) «قولُهم: هٰذا الحديثُ ليس له أَصْلٌ، أو: لا أَصْلَ له، قال ابنُ تيمية: معناه ليس له إسنادٌ». انتهى.

وإذا كان الحديثُ لا إسنادَ له، فلا قيمةَ له ولا يُلتَفَت إليه، إذ الاعتمادُ في نقل كلام سيِّدنا رسول الله ﷺ إلينا، إنما هو على الإسناد الصحيح الثابت أو ما يقَعُ موقعه، وما ليس كذلك فلا قيمةَ له.

لا أَصْلَ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ».

لَا أَعْرِفُهُ:

قولهم في الحديث: «لا أَعْرِفُه»، أو «لم أَعْرِفْه»، أو «لم أَقِفْ عليه»، أو «لا أَعْرِفُ له أَصْلاً»، أو «لم أجِدْ له أصلاً»، أو «لم أَقِفْ له على أصلٍ»، أو «لا أعرفه بهٰذا اللَّفْظِ»، أو «لم أَرَهُ بهٰذا اللفظِ»، أو «لم أَجِدْهُ»، أو «لم أَجِدْه هكذا» أو «لم يَرِدْ فيه شيءٌ» أو «لا يُعْلَمُ من أخرجه ولا إسنادُه».

ونحوَ هٰذه العباراتِ إذا صَدَر من أحَدِ الحُفَّاظ المعروفين، ولم يَتعقَّبه أحدٌ، كفى للحكم على ذلك الحديث بالوَضْع.

قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٩٥) «قال الحافظُ ابن حجر: إذا قال الحافظُ المُطَّلِع الناقدُ في حديثٍ: (لا أعرفه)، اعْتُمِدَ ذلك في نَفْيه»، قال السُّيوطي عَقِبَه: «لأنه بعد تدوين الأخبار، والرُّجوع إلى الكتب المصنَّفة، يَبعُدُ عدمُ الاطِّلاع من الحافظ الجِهْبِذ على ما يُورِده غيرُه، فالظاهرُ عَدَمُه».

لَا بَأْسَ بِهِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، ومن الثالثة عند الحافظ الذهبي، والعراقي، ومن الرابعة عند السُّيوطي، ومن الخامسة عند الحافظ السَّخاوي.

وهو عند الإمام يحيى بن مَعين وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْمٍ بمعنى: ثقة.

قال أبو بَكْر بن أبي خَيْثَمَة: قلتُ ليحيى بن مَعِينٍ: إنَّك تقول: (فُلانٌ ليس به بأسٌ)، و(فلانٌ ضعيفٌ)؟ قال: «إذا قلتُ: (ليس به بأسٌ) فهو ثقةٌ، وإذا قلتُ لك: (هو ضعيفٌ) فليس هو بثقةٍ، ولا يُكتَبُ حديثُه» (تاريخ ابن أبي خيثمة: ص: ٣١٥).

وقال أبو زُرْعَة الدِّمَشْقِيُّ: قلتُ لعبدِ الرَّحمن بن إبراهيمَ: ما تقول في عليِّ بن حَوْشَبٍ الفَزَاريِّ؟ قال: «لا بأسَ به»، قلتُ: ولِمَ لا تقول (ثقةٌ) ولا تعلَمُ إلا خيراً؟ قال: «قد قلتُ لك: إنَّه ثقةٌ» (تاريخ أبي زرعة: ١/ ٣٩٥).

ولك أن تقول: إنَّما جَعَلها ابنُ مَعِينٍ ودُحَيمٌ تُساوي الوَصْفَ بقولِهم: (ثقِة)، على اعتبارِ أنَّها مَرْتَبَةٌ من مَراتبِ الثِّقاتِ، لا أنَّها تُعادِلُها من كُل وَجْهٍ عِنْدَ الإطلاقِ.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هـٰذه المراتب ، يُنظر فيه للاعتبار .

لا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي .

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰذه المرتبة للاحتجاج به ، ولا للاعتبار .

لَا تَحِلُّ كِتَابَةُ حَدِيْثِهِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي .

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰذه المرتبة للاحتجاج به ، ولا للاعتبار .

لَا شَيْءَ:

هي عبارةٌ كثيرةُ الاستعمالِ، وهي من أَلْفاظِ التَّجريحِ المُجْمَلَةِ.

ومن أكثرِ النُّقَّادِ استعمالًا لها: الإمامُ يحيى بنُ مَعِيْنٍ، كما وَقَعت في كلامِ غيرِه بِقلَّةٍ، كسفيانَ بنِ عُيَيْنَة، وأحمد بن حنبلٍ، والبخاريِّ وأبي زُرْعَة الرَّازيِّ وغيرِهم.

ولم أجِدها خارجةً عن دلالة قولِهم: (ليسَ بشيءٍ)، فأكثَرُ مَن قِيْلَتْ فيهم ضعفاءُ، ومراتبُهم في الضَّعفِ تَتَفاوَتُ بين خِفَّتِه كاللِّين، وشِدَّتِه كالتُّهْمَةِ بالكَذِبِ.

وفَسَّرها ابنُ أبي حاتمٍ الرَّازيُّ في استعمالِ ابنِ مَعِيْنٍ، فنَقَل عن

إسحاقَ بن منصورٍ عن يحيى بنِ مَعِيْنٍ في (خالد بن أيُّوبَ البَصْريِّ) قال: «لا شيء»، قال: «يعني ليس بثقةٍ» (انظر «الجرح والتعديل» ١/ ٢/ ٣٢١).

قِيْلَتْ في الرَّاوي المُقِلِّ الَّذي لم يتبيَّنْ حفظُه وإتقانُه لقِلَّةِ حديثِهِ، كما قالها مثلاً يحيى بنُ مَعينٍ في (هُبَيْرَةَ بن حُدَيْرٍ العَدويِّ) (الجرح والتعديل: ٤/ ٢/ ١١٠)، وقالَها الدَّارَقطنيُّ في (الهَجَنَّعِ بن قَيْسٍ) (انظر «سؤالات البرقاني» النص: ٥٢٧).

تُعدُّ هذه العبارةُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذهبي: والسَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيْثِهِ:

قال ابنُ القطَّانِ الفاسيُّ: «يُمَسُّ بهذا مَن لا يُعْرَفُ بالثِّقَةِ، فأمَّا مَن عُرِفَ بها فانفرادُه لا يَضُرُّه، إلَّا أن يَكْثُرَ ذلك منه» (بيان الوهم والإيهام: ٥/ ٣٦٣).

قلتُ: والأمرُ كما قال، وأكْثَرُ مَن استَعمَلَ هذهِ العبارةَ مِن المتقدِّمين: الإمامُ البخاريُّ، وإذا قالها في راوٍ فإنَّه يَعني تَفَرُّدَه بِما لا يُعْرَفُ إلَّا من طريقه، وفي الغالبِ هو حديثٌ مُعيَّنٌ ليس لذلك الرَّاوي سِواه، ولذا فهذِهِ اللَّفْظَةُ إذا قالها البخاريُّ في راوٍ فهو تضعيفٌ؛ لأنَّها غالباً إمَّا في مجهولٍ أو مُقِلٍّ، ومن كان بـهٰذه المنزِلَةِ ولا يَروي إلَّا حديثاً واحداً يتفرَّدُ به، فلا يُحْتَجُّ به.

وتَبِعَه على استِعمالها العُقَيْلِيُّ، وأطلَقَها على جماعةٍ من الرُّواةِ هم بـهٰذه المثابة.

لكنَّه ذَكَرَ بعضَ الثِّقاتِ أيضاً، وقال فيهم مثلَ ذلك، ورُبَّما أورد الحديثَ مِمَّا يعنيهِ أنَّ ذلك الرَّاويَ لم يُتابَعْ عليه.

فقالها مثلاً في سَعْدِ بن طارقٍ الأشْجَعيِّ، وسلاَّمِ بن سليمانَ أبي المُنذرِ، وعُقْبَةَ بن خالدٍ السَّكُونيِّ، ويحيى بن عُثمان الحربيِّ، وغيرِهم، وهؤلاء ثقاتٌ، والتَّفرُّدُ لا يَضُرُّ في قَبولِ ما رَوَوْا. (انظر الضعفاء: ٢/ ١١٩ ـ ١٦٠ و٣/ ٣٣٥ و٤/ ٤٢٠).

وقال في (عبد الله بن خَيرانَ البَغداديِّ): «لا يُتابَعُ على حديثه». (الضعفاء: ٢/ ٢٤٥).

فتَعقَّبَه الخطيبُ فقال: «قد اعتَبَرْتُ من رواياتِهِ أحاديثَ كثيرَةً، فوَجَدتُها مُستَقيمَةً تَدُلُّ على ثقتِه». (تاريخ بغداد: ٩/ ٤٥١).

فمثلُ هـٰذا مِن العُقَيْلِيِّ يُتَثبَّتُ فيه، ولا يُسَلَّمُ ابتداءً كَسَبَبٍ في رَدِّ حديثِ الموصوفِ به. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٦١١).

رُبَّما يَطْعَن العُقَيْلِيُّ أحداً ويجرحه بقوله: (فلانٌ لا يُتابَعُ على حديثه)، فهـٰذا ليس من الجرح في شيءٍ، وقد رَدَّ عليه العلماءُ في كثيرٍ من المواضع بجرحه الثقات بذلك.

قال الحافظ الذَّهبي في الميزان (٣/ ١٤٠): «وإنما أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقةُ الثَّبْتُ الذي ما غَلِطَ، ولا انفرد بما لا يُتابَعُ عليه؟ بل الثقةُ الحافظُ إذا انفرد بأحاديث كان أرفعَ وأكملَ لرتبته، وأدلَّ على اعتنائه بعلمِ الأثر وضَبْطِه دون أقرانه لأشياءَ ما عرفوها، إلا أن يتبيَّن غَلَطُه ووَهْمُه في الشيء فيُعْرَف ذلك.

فانظرْ أوَّلَ شيءٍ إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبارِ والصغارِ، ما فيهم أحدٌ إلا وقد انفرد بسُنَّةٍ، أفيُقال له: هـٰذا الحديثُ لا يُتابَع عليه؟ وكذلك التابعون، كلُّ واحدٍ عنده ما ليس عند الآخر من العلم،

وما الغَرَضُ هـٰذا، فإنَّ هـٰذا مقرَّرٌ على ما ينبغي في علم الحديث، وأنَّ تفرُّدَ الثقةِ المُتقِنِ يُعَدُّ صحيحاً غريباً » .

لا يُحْتَجُّ بِهِ :

يتبادر إلى الذِّهْن من لفظ هـٰذه العبارةِ أنها جَرْحٌ، مع أنَّها قد تُطْلَق على راوٍ صالحِ الأمر يُعْتَبَرُ بحديثه في المتابعات والشواهد، ولا يُحْتَجُّ به .

وهي في الحقيقة جَرْحٌ مُبْهَمٌ، فإذا لم يوجَد تفسيرٌ مؤثِّرٌ لسَبَبِها، فالأصلُ: أن لا عبرةَ بها إذا عارَضَت التَّعديلَ من أهله، إلَّا مراعاةُ معنى استثنائيٍّ يأتي التَّنبيهُ عليهِ.

قال الحافظ الضِّيَاءُ المَقْدِسيُّ في «الأحاديث المختارة» (٢/ ١١٤) في (شُرَيح بن النُّعمانِ الصَّائديِّ) بعد أن ذَكَر قولَ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ فيه: «وكان رَجُلَ صِدْقٍ»، وقال أبو حاتم: « لا يُحتَجُّ به، وكذا عادةُ أبي حاتمٍ يقول في غيرِ واحدٍ ممَّن رَوى له أصحابُ الصَّحيحِ: لا يُحتَجُّ به، ولا يُبيِّنُ الجَرْحَ، فلا نَقْبَلُ إلَّا ببيانِ الجرحِ » .

وكذلك قال أبو الحسنِ ابنُ القطَّان الفاسيُّ رادّاً قول أبي حاتم في (بَهْزِ بن حَكيمٍ): «وقولُ أبي حاتمٍ: لا يُحْتَجُّ به، لا يَنْبغي أن يُقْبَلَ منه إلَّا بحُجَّةٍ» . (انظر «بيان الوهم والإيهام» ٥/ ٥٦٦).

وقد انْتقد شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ قولَةَ أبي حاتم هـٰذه في بعض الرُّواةِ: (يُكْتَبُ حديثُه ولا يُحْتَجُّ به) وجَعَلها من تشدُّدِه وتعنُّتِه في التعديل، جاء في «مجموع الفتاوى » (٢٤/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠) له قولُه: «قولُ أبي حاتم: يُكْتَبُ حديثُه ولا يُحْتَجُّ به. أبو حاتم يقول مثل هـٰذا في كثيرٍ من رجال (الصحيحين)، وذلك أنَّ شرطه في التعديل صعبٌ .

و(الحُجَّةُ) في اصطلاحه، ليس هو (الحُجَّةَ) في اصطلاح جُمهور أهل العلم. وأبو حاتم مِنْ أصعب الناسِ تزكيةً».

لَا يُسْأَلُ عَنْهُ:

من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند الحافظ السُّيوطي، ومن الثانية عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث من اتَّصَفَ به من أهل هاتين المرتبتين.

لا يُسَاوِيْ شَيْئاً:

من ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لا يُسَاوِيْ فَلْساً:

من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

و(الفَلْسُ): هو القِشْرَةُ على ظهر السَّمَكَةِ.

لا يُسْتَشْهَدُ بِحَدِيْثِهِ:

انظر «لا يُسْتَشْهَد به».

لا يُسْتَشْهَدُ بِهِ:

من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي وابن الصَّلاح.

حُكمها:

حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ يُكْتَبُ ولا يُعْتَبَر به.

لَا يُشْتَغَلُ بِهِ:

أي: لا يُكْتَبُ حديثُه، ولا تَحِلُّ الروايةُ عنه، فهو مردودُ الحديثِ، فيكون على هٰذا من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لا يَصِحُّ:

قولُهم في الحديث: «لا يَصِحُّ»، أو «لا يَثبُتُ»، أو «لم يَصِحَّ»، أو «لم يَثبُتْ»، أو «ليس بصحيحٍ»، أو «ليس بثابتٍ»، أو «غيرُ ثابتٍ» أو «لا يَثبُتُ فيه شيءٌ»، ونحوَ هٰذه التعابيرَ، إذا قالوه في كتب الضعفاء أو الموضوعات، فالمرادُ به: أنَّ الحديث المذكور موضوعٌ، لا يتصف بشيءٍ من الصحة وإنما عبَّروا هٰذا التعبيرَ، مع وُضوح الحكم على الحديث في نظرهم، حفاظاً على وَرَع التعبيرِ الذي يراعونه في أحكامهم وألفاظهم، ولا يَخرجون عنه إلى اللفظ الواضح الصريح إلا في النادر لمناسبةٍ.

وإذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام، فالمرادُ به نفيُ الصحة الاصطلاحية.

لَا يَصِحُّ حَدِيْثُهُ:

أو «لَمْ يَصِحَّ» أو «لَمْ يَصِحَّ حَدِيْثُه» ، هـٰذه العباراتُ يقولها الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في بعض الرُّواة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولا يريد بها تضعيفَ الراوي كما يتبادر إليه الذِّهْنُ ، وإنما يريد به تضعيفَ حديثِه.

قال الحافظ ابنُ حجر «في تعجيل المنفعة» (ص:١٢٩) في ترجَمة (ربيعة بن النابغة): «قال البخاري: لم يَصِحَّ، فذكره العُقَيْلِيُّ في الضعفاء بذلك، ومرادُ البخاري: أنَّ الذي رواه ـ أي ربيعة ـ عن أبيه، عن عليٍّ، في النهي عن زيارة القبور، وعن ادِّخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث، وعن الأوعية، لا يعمل به؛ لأنه منسوخٌ».

لا يُعْتَبَرُ بِهِ:

أي : لا يُعْتَبَرُ بحديثه.

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي والسُّيوطي، ومن الثالثة عند الحافظ السَّخاوي .

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ، ولا للاعتبار .

لا يُعْتَبَرُ بحَدِيثِهِ:

انظر «لا يُعْتَبَرُ به».

لا يُعْرَفُ:

أي : مجهولٌ .

حُكمه:

وحكمُ روايتِه الرَّدُّ عند الجماهير، ومنهم من قَبِلَها كذلك.

انظر «المَجْهُول» في حرف الميم.

لا يُعْرَف لَهُ أَصْلٌ:

انظر «لا أصْلَ له».

لَا يُعْرَفُ لَهُ حَالٌ:

هٰذا اصطلاحٌ خاصٌّ بالإمام أبي الحسن بن القَطَّان الفاسي، ولا يريد به تجهيلَ الراوي، ولا أنه غيرَ ثقةٍ.

قال الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (١/ ١٦٠) في ترجَمة (حَفْص بن بُغَيْل): «قال ابن القَطَّان: (لا يُعْرَف له حالٌ) قلتُ: لم أذكر هٰذا النوعَ في كتابي هٰذا؛ لأن ابن القَطَّان يتكلَّم في كلِّ من لم يَقُلْ فيه إمامٌ عاصَرَ ذلك الرجلَ، أو أخذ عمَّن عاصَرَه ما يَدُلُّ على عدالته، وفي الصحيحين من هٰذا النَّمَطِ كثيرون ما ضَعَّفهم أحدٌ ولا هم مجاهيل».

لَا يَكَادُ يُعْرَفُ:

أي: أنَّه مجهولٌ، وحكمُ روايتِه الرَّدُّ عند الجماهير، ومنهم من قَبِلَها كذلك.

انظر «المَجْهُوْل» في حرف الميم.

لَا يُكْتَبُ حَدِيْثُهُ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاحتجاج به.

لا يُكْتَبُ عَنْهُ إلَّا زَحْفاً:

سُئل الإمام أبو حاتم الرَّازي عن بعض الرواةِ: هل يُكْتَبُ عنهم؟ فقال: «زَحْفاً».

قال العلاَّمة الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي ـ رحمه الله تعالى ـ: تعليقاً عليه «يريد أبو حاتم من أراد أن يتكلَّف الكتابةَ عنه فلا بأسَ كالذي يمشي زَحْفاً».

وبالنَّظر في حال الرُّواة الذين قال فيهم ذلك؛ تَبيَّن أنهم جميعاً ضعفاء، فدَلَّ على أنَّ قوله هٰذا هو من ألفاظ التجريح، لكنه ليس بجَرْحٍ قويٍّ. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٤٢).

لَا يُوْثَقُ بِهِ:

من ألفاظ الجَرْح مثل قولهم: «ليس بالمرضي» أو «ليس بمأمونٍ».

انظر تعريفهما في حرفهما.

اللاَّحِقُ:

هو الراوي الذي تأخَّر موتُه عن راوٍ آخر بأمَدٍ بعيدٍ، وقد اشترك معه في الرواية عن شخصٍ آخرَ.

انظر تعريفَه الموضَّح بالأمثلة في «السَّابق واللاَّحق» في حرف السِّين.

اللَّحَّانُ:

المراد به عند المحدِّثين: من يُكْثِرِ اللَّحْنَ في الأحاديث. انظر «اللَّحْن في الحديث».

اللَّحَقُ:

لغةً: شيءٌ يُلْحَق بالأوَّل، واللَّحَقُ من التَّمْر: الذي يأتي بعد الأوَّل، واللَّحَقُ: كلُّ شيءٍ لحق شيئاً، أو لحق به من الحيوان والنبات وحملِ النخل، واللَّحَقُ: الشيءُ الزائدُ، ويجمع: ألحاقاً (انظر «الصحاح» و«لسان العرب»).

واصطلاحاً: قال الحافظ العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ: «هو ما سَقَط من أصلِ الكتاب فلحق بالحاشية أو بين السطور» (انظر «التبصرة» ٢/ ١٣٧).

اللَّحْنُ في الْحَدِيْثِ:

لغةً: (اللَّحْنُ): هو الخطأُ في الإعراب، ومنه «اللَّحَّان» صيغةٌ مبالغةٌ عند المحدِّثين: هو كثيرُ اللَّحْن في الأحاديث.

اللَّحْنُ الواقع في الحديث على قسمين:

أولهما: أن يكون من جهة الرَّاوي بحيث أنَّ الرواية ملحونةٌ، وتحمَّلها الراوي كذلك، وثبتت الروايةُ على ذلك الوجه، وهـٰذا القسمُ على وجهين؛ لأنه إمَّا أن يكون اللَّحْنُ والخطأُ في مَتْنِ الحديث، أو في سندِه، والأول قسمان؛ لأنه إمَّا أن يكون مُغيِّراً للمعنى أو لا.

ثانيهما: أن يكون اللَّحْنُ من جهة القارىء بحيث أنَّ الرواية جاءت على القانون النحوي، والمَهْيَعِ العربيِّ، إلا أنَّ القارىء لعَدَمِ تضلُّعه بعلم العربية أو جهله به رأساً، لحَنَ فحرَّف الكلامَ عن مواضعه.

للضَّعْفِ مَا هُوَ:

أي: الراوي ليس ببعيدٍ عن الضَّعْفِ، وهـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة

الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع .

حُكمها :

يُكْتَب حديثُ أهل هـٰذه المرتبة للاعتبار فقط .

لَفْظاً :

أي الحديثَ بلفظِه لا بمعناهِ .

لَطَائِفُ الإسْنَادِ :

يندرج تحت هـٰذا المُصْطَلحِ هـٰذه المصطلحاتُ :

١ ـ الإسناد العالي والنازل .

٢ ـ المُسَلْسَل .

٣ ـ روايةُ الأكابر عن الأصاغر .

٤ ـ روايةُ الآباء عن الأبناء .

٥ ـ رواية الأبناء عن الآباء .

٦ ـ المُدَبَّجُ .

٧ ـ روايةُ الأقران .

٨ ـ السَّابق واللَّاحق .

انظر تعريفَ كلِّ واحدٍ منه في حرفه .

اللَّفْظُ لِفُلَانٍ ، أو «اللَّفْظُ لَهُ» :

يُكْتَب إذا كان الحديثُ عن اثنين أو أكثر ، وبينهما تفاوُتٌ في اللفظ والمعنى واحدٌ ، فله جَمْعُها في الإسناد ، ثم يسوقه على لفظ أحدِهما فيقول : «أَخْبَرَنا فلانٌ ، وفلانٌ ، واللَّفْظُ لفلانٍ» وشِبه ذلك .

وللإمام مسلم في صحيحه عبارةٌ أخرى حسنةٌ كقوله : «حَدَّثَنا

أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة، وأبو سعيد الأشجِّ، كلاهما عن أبي خالدٍ»، قال أبو بكر: «ثنا أبو خالد الأحمرُ عن الأعمش» فظاهرُه أنَّ اللَّفْظَ لأبي بَكْرٍ (انظر «المنهل الروي» لابن جماعة، ص: ١٠١).

اللَّفْظُ لَهُ:

انظر: «اللَّفظ لفلانٍ».

اللِّقَاءُ:

أي لقاء الراوي لشيخه.

اللَّقَبُ:

انظر «الأَلْقاب» في حرف الألف.

لَمْ أَجِدْ فِيْهِ جَرْحاً ولَا تَعْدِيْلاً:

هٰذه العبارة إذا صدرتْ من حافظٍ إمامٍ مُطَّلِعٍ، فهي تعني الحكمَ منه على الراوي الذي وُصِفَ بها بجهالة حاله. أمَّا لو قالها مَنْ دونَه فهو حكمٌ منه على نفسِه دون غيره.

لَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُهُ:

هذا اصطلاحٌ خاصٌ بالإمام أبي الحسن بن القطَّان الفاسي، ولا يريد به تجهيلَ الراوي، ولا أنه غيرَ ثقةٍ.

قال الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٣/٣) في ترجَمة (مالك المصري): «قال ابنُ القَطَّان: هو ممَّن لم تَثْبُتْ عدالتُه. يريد أنه ما نَصَّ أحدٌ علىٰ أنه ثقةٌ، وفي رواة (الصحيحين) عددٌ كثيرٌ ما علمنا أنَّ أحداً وثَّقهم، والجمهُور علىٰ أنَّ من كان من المشايخ قد رویٰ عنه جماعةٌ ولم يَأْتِ بما يُنكَر عليه أنَّ حديثه صحيحٌ».

لَم يَجْتَمِعْ اثْنان مِنْ عُلَمَاءِ هـٰذا الشَّأْنِ قَطُّ عَلَىٰ تَوْثِيْقِ ضَعِيْفٍ وَلَا عَلَىٰ تَضْعِيْفِ ثِقَةٍ:

أي: لم يقع الاتِّفاقُ مِن العلماء على توثيقِ (ضعيفٍ)، بل إذا وَثَّقَه بعضُهم ضَعَّفَه آخرون، كما لم يقع الاتِّفاقُ من العلماء على تضعيف (ثقةٍ)، فإذا ضَعَّفهُ بعضُهم وَثَّقَه آخرون، فلم يَتَّفِقوا على خِلاف الواقع في جرحِ راوٍ أو في تعديله، فهم بمجموعهم محفوظون من الخطأ، ولفظُ «اثنان» هنا المرادُ به الجميع، كقولهم: «هذا أمرٌ لا يختلف عليه اثنان»، أي: يَتَّفِقُ عليه الجميعُ، ولا يُنازِعُ فيه أحدٌ.

(انظر «حاشية الرفع والتكميل» ص: ٢٨٦).

لم يُحَدِّثْ عَنْهُ فُلَانٌ:

قد تُساوي هذه العبارةُ عبارةَ «ترَكَه فلانٌ»، فيكون لها مَعناها.

قال الإمام أحمدُ بنُ حَنْبَل في (أبي الزُّبير مُحمَّدِ بن مُسْلم): «قد رَوَى عنه قومٌ واحتَمَلوهُ، رَوَى عنه أيُّوب وغيرُ واحدٍ، إلَّا أنَّ شُعْبَةَ لم يُحَدِّثْ عنه» (العلل ومعرفة الرِّجال، رواية المروذيِّ وغيرِه، النَّص: ٦٧).

ولم يُحَدِّث مالكُ بن أَنَسٍ عن جماعةٍ من أهل المدينةِ، وقد قال عليُّ بنُ المَدِينيِّ: «كُلُّ مَدَنِيٍّ لم يُحَدِّثْ عنه مالكٌ ففي حديثِهِ شيءٌ، ولا أعلَمُ مالكاً ترَكَ إنساناً إلَّا إنساناً في حديثِهِ شيءٌ» (أخرجَه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/ ١٧٧) وإسنادُه صَحيحٌ).

لَمْ يَخْتَلِفْ فِيْهِ اثْنَان:

انظر: «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قطّ علىٰ توثيق ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقةٍ».

لَمْ يَذْكُرْ فِيْهِ البُخَارِيُّ وابنُ أبي حاتمٍ جَرْحاً:

(لم يَذكُر فيه البخاريُّ جرحاً)، و(لم يَذكُر فيه ابنُ أبي حاتم

جرحاً)، و(لم يَذكُر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جرحاً).. يُقصَدُ من هذه العبارات كلِّها ما يلي:

١ ـ توثيقُ من لم يَعرِف عنه مُورِدُها غيرَ التعبير بذلك، وأمثلةُ ذلك كثيرة، منها: (هشام بن سعيد)، قال الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص: ٤٣٢): «ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحاً».

٢ ـ تعقُّب طعنِ بعض الحفَّاظ في الراوي بإحدى تلك العبارات، كتعقُّبِ الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص: ٢٥)، قولَ الحسيني الدمشقي في (أخشَن السَّدُوسي): مجهولٌ، بقوله: «قلتُ: لم يَذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً».

وتعقُّبِه قولَ الحسيني في «تعجيل المنفعة» (ص: ١٣٢) (رَوْح بن عابد الشامي): فيه جهالةٌ، بقوله: «كذا ذكر الحسيني، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم في رَوْح هـٰذا جرحاً».

وتعقُّبِه قولَ الحسيني في (ص: ١٥٧). في (سُقَير العَبْدي): مجهولٌ، بقوله: «لم يُصِبْ في ذلك، فقد ذكروه في حرف الصاد المهملة ـ أي صُقَير ـ، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه قَدْحاً».

وتعقُّبِه في (ص: ١٧١) تجهيل (سُوَيد بن الحارث) بقوله بعدَ بحْثٍ طويلٍ في روايته لحديثِ: «ما أُحِبُّ أنَّ لي أُحُداً ذهباً، أموتُ يوم أموت وعندي منه دينار، إلا أن أَرصُدَه لغريم»، وفي تحقيقٍ أنَّ اسمَه سُويدُ بنُ الحارث، قال بعدَ ذلك: «وقد ذكر البخاري سُويداً ولم يذكر فيه جرحاً وتبعه ابن أبي حاتم».

٣ ـ تأييدُ توثيقِ بعض أئمة الجرح والتعديل للرواي بعبارة من تلك العبارات، ومن هـٰذا النوع تقويةُ الحافظ ابن حجر في «تعجيل

المنفعة» (ص:١٠٧) قولَ أبي زُرْعَة في (حُمَيد بن علي أبي عِكْرِشَة العُقَيلي) لا بأسَ به، بقوله: «قلتُ: لم يذكر البخاري فيه جرحاً»، جاء هٰذا في مقام الردِّ علىٰ قول الدارقطني فيه: لا يستقيمُ حديثُه ولا يُحتجُّ به.

وتأييدُه توثيقَ ابن معين لـ(شيبة بن مُسَاوِر) (في ص:١٧٩)، بقوله: «ولم يذكر فيه البخاري جرحاً»، فقد رَدَّ الحافظُ ابن حجر بهٰذين الأمرين: توثيقِ ابن معين وسكوتِ البخاري: تجهيلَ الحسيني لشيبة بن مساور المذكور.

٤ ـ قد قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (٢/ ١٢٣)، في ترجَمة (الحسن بن مُدْرِك السَّدُوسي)، متعقِّباً ـ قولَ أبي داود فيه: كان كذّاباً، يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها علىٰ يحيى بن حمَّاد ـ بقوله:

«قلتُ: إن كان مستنَدُ أبي داود في تكذيبه هٰذا الفعلَ، فهو لا يوجبُ كذباً؛ لأنَّ يحيى بنَ حمَّاد وفهدَ بنَ عوف جميعاً من أصحاب أبي عَوَانة، فإذا سأل الطالب شيخَه عن حديثِ رفيقِه ليَعرِفَ إن كان من جملةِ مسموعه، فحدَّثه به أم لا، فكيف يكون بذلك كذَّاباً؟! وقد كَتَبَ عنه أبو زرعة وأبو حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً، وهمَا ما همَا في النقد». وقَولُ الحافظ ابن حجر هٰذا: لا يَدَعُ مجالاً للشَّكِّ فيمَا لهٰذه العبارة عند الحافظ ابن حجر من قُوّةٍ في الباب، حتى تعقَّب بها قولَ أبي داود ورَدَّه.

كما أنَّ ما جاء في ترجمة (إياس الكِنْدي) من «لسان الميزان» (١/ ٤٧٥) إذ تعقَّب الحافظُ ابن حجر قولَ البخاري فيه: فيه نظر. بقوله: «قال ابنُ أبي حاتم: رَوَى عن أبيه عن النبي ﷺ، ورَوَى عنه

ابنُه إسمَاعيل، يُعَدُّ في الحجازيين، ولم يَذكر فيه جرحاً»: يفهَمُ منه أن عبارة (لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً)، قد يَتعقَّبُ بها طعنَ البخاري في الراوي.

وهٰذه النماذج ـ وأمثالُها ـ تفيدُ أنَّ هٰذه العباراتِ تأتي علىٰ أنحاءٍ شَتّى: للتوثيق، وللتعقيب علىٰ تجهيل الراوي، ولتأييد التوثيق، ولتعقُّبِ الطعن في الراوي، كما لا يخفىٰ علىٰ كل مشتغل بهٰذا العلم الشريف، والله ولي التوفيق. (انظر استدراكات الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، في أواخر «الرفع والتكميل..» ص: ٥٥٦ ـ ٥٥٨).

لَمْ يَذْكُرْ فيه البُخاريُّ جَرْحاً:

انظر «لم يذكر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جَرْحاً».

لَمْ يَذْكُرْ فيه ابنُ أبي حاتِم جَرْحاً:

انظر «لم يذكر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جَرْحاً».

لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ فُلَانٍ:

يُقْصَد بذلك أنَّ الموصوفَ به مجهولُ العين.

لَمْ يَرْوِ عَنْهُ فُلَانٌ:

يتبادر إلى الذِّهْن بادئَ ذي بدء أنَّ هٰذه العبارةَ عبارةُ الجَرْح، والحقيقةُ ليست كذلك. لاحتمال أنه لم يَلْقَه، أو لَقِيه لكنه لم يَسْمَع منه، بخلاف قولهم: (تركه فلانٌ) فإنها تحتمل جَرْحاً وغيره.

قال الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «هدي الساري» (ص: ٤٠٠) في ترجمة (الزُّبَيْر بن خَرِّيْت البَصْري): «وحكى الباجيُ في رجال البخاري عن عليِّ بن المَدِيْني أنه قال: تَرَكه شُعْبَةُ، قلتُ: والذي رأيتُه عن عليٍّ أنه قال: لَمْ يَرْوِ عنه شُعْبَةُ، وبين اللَّفْظَين فَرْقٌ».

لَمْ يَصِحَّ:

انظر «لا يَصِحُّ حديثُه».

لَمْ يَصِحَّ حَدِيْثُهُ:

انظر «لا يَصِحُّ حديثُه».

لَمْ يُضَعِّفْهُ أَحَدٌ:

لا تَدُلُّ هٰذه العبارةُ على أنَّ الراوي ثقةٌ، أو أنَّ أحداً وَثَّقه، وإنما تَدُلُّ على أنه لم يُوجَد فيه تضعيفٌ لأحدٍ، وعليه فقد يكون الراويُ مجهولَ الحالِ؛ لأنه لم يُوجَد فيه توثيقٌ ولا تضعيفٌ، وبهٰذا يُعْرَف أنَّ هٰذه العبارةَ ليست من عباراتِ التوثيق، والله أعلم . (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص: ١٨٥).

لَمْ يُوْجَدْ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ».

لَمْ يُوْجَدْ لَهُ أَصْلٌ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ».

لَنَا مَا رَوَى لَا مَا رَأَى:

هٰذه مقولةٌ يَسْتَعْمِلها المحدِّثون، إذا كان العالمُ أو المحدِّثُ روى حديثاً، ولكن عمل بما يخالف هٰذا الحديثَ، فلا تقدح مخالفتُه في عمله بصحة الحديث؛ لأنه من المُمكِن أنَّه عَدَل عنه لمعارضٍ عنده كالنسخ، أو بما هو أرجَحُ عنده، والأمةُ متعبِّدةٌ بخبر الصادق لا باجتهاد العلماء وفُهُومِهِمْ . (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص٣٣٣).

يقول ابن التُّرْكَماني «العبرةُ عند المحدِّثين لرواية الراوي لا لرأيه» (انظر «الجوهر النقي في الردِّ على البيهقي» ١/ ٤٦١).

لَهُ أَوَابِدُ:

يراد بها: أحاديثه المُنْكرة المتروكة والموضوعة.

انظر «الأَوَابِدَ» في حرف الألفِ.

لَهُ بَلاَيَا:

انظر «البَلاَيَا» في حرف الباء.

لَهُ رُؤْيَةٌ:

يقالُ في هؤلاء الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ الذين توفِّي عنهم رسولُ الله ﷺ وهم دون سِنِّ التمييز.

لَهُ طَامَّاتٌ:

انظر «طَامَّات» في حرف الطَّاء.

لَهُ طَامَّاتٌ وأوَابِدُ:

انظر «الطَّامَّات» في حرف الطَّاء، و«الأوَابِد» في حرف الألف.

له غَرَائِبُ:

هو مثلُ قولهم: «له مَنَاكير»، والذي يكون من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ يُكْتَبُ للاعتبار به.

لَهُ ما يُنْكَرُ:

أي يروي أشياءَ تفَّرد بها، أو خالَفَ فيها، وهو من ألفاظ

المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي .

حُكمها :

يُكتَب حديثُ أهل هذه المرتبة ، ويُنظَر فيه للاعتبار .

لَهُ مَنَاكِيْرُ :

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي .

حُكمها :

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ للاعتبار فقط .

لَيْسَ بالثِّقَةِ :

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح عند : الحافظ الذهبي ، والسَّخاوي ، ومن الثانية عند : الحافظ العِراقي والسُّيوطي .

حُكمها :

لا يُحْتَجُّ بحديث أهل هاتين المرتبتين ولا يُعْتَبَرُ به .

لَيْسَ بِالْحَافِظِ :

مِمَّن يَكثُرُ استعمالُه لها : أبو أحمَدَ الحاكِمُ ، ولفظُه بها : «ليس بالحافظ عندهم» ، فهو يُلخِّصُ بذلك عبارةَ من تَقدَّمَه من نُقَّادِ المحدِّثين ، وقد يَعني بها المنزلةَ المتوسِّطَةَ للرَّاوي ، ورُبَّما عَنى الضَّعْفَ الَّذي لَحِقَ الرَّاويَ بسَبَبِ سُوءِ الحفظِ والوَهْمِ والخطأ ، وقد يكونُ أثَرُ ذلك في حديثِهِ قليلاً ، وقد يكون كثيراً .

وتُقايَسُ بِها عِباراتٌ هي في معناها ، كقولِهم : (ليس بالمتْقِنِ) .

وتُعَدُّ هـٰذه العبارةُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع .

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهلِ هـٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِالْقَوِيِّ:

قال الحافظ الذهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في «الموقظة» (ص: ٨٢): «... وقد قيل في جماعاتٍ: ليس بالقويِّ، واحْتُجَّ به. وهـٰذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: ليس بالقويِّ، ويُخرِج لهم في (كتابه)، فإنَّ قولَنا: (ليس بالقويِّ) ليس بجَرْحٍ مُفْسِدٍ.

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على هـٰذا اللَّفْظ في حاشية «الرفع والتكميل» (ص: ١٥٤): «لكن يَعترِض هـٰذا التعميمَ قولُ الحافظ ابن تيمية في «إقامة الدليل» (٣/ ٢٤٣) ضِمن «الفتاوى الكبرى» عند ذكر (عُتْبَة بن حُمَيْد الضَّبِّي البَصْري): «قال الإمامُ أحمد: ضعيفٌ ليس بالقويِّ، لكن أحمد يقصد بهـٰذه العبارةِ (ليس بالقوي) أنه ليس ممَّن يُصَحَّح حديثُه، بل هو ممَّن يُحَسَّن حديثُه، وقد كانوا يُسَمُّون حديثَ مثل هـٰذا ضعيفاً ويَحْتَجّون به؛ لأنه حَسَنٌ، إذ لم يكن الحديثُ إذ ذاك مقسوماً إلَّا إلى صحيحٍ وضعيفٍ» انتهى فتأمَّلْ.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهلِ هـٰذه المرتبةِ للاعتبار فقط.

لَيْسَ بِالْمَتِيْنِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ :

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع .

حُكمها :

يُكْتَبُ حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاعتبار به .

لَيْسَ بِبَعِيْدٍ مِنَ الصَّوَابِ :

من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التعديل عند الحافظ السَّخاوي .

حُكمها :

يُكتَب حديثُ أهلها ويُعتَبر به .

لَيْسَ بِثِقَةٍ :

من ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند : الحافظ الذهبي ، والسَّخاوي ، ومن الثانية عند : الحافظ العِراقي والسُّيوطي .

حُكمها :

لا يَصلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ، ولا للاعتبار .

لَيْسَ بِثِقَةٍ ولا مَأْمُوْنٍ :

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند : الحافظ الذهبي ، والسَّخاوي ، ومن الثانية عند : الحافظ العِراقي ، والسُّيوطي .

حُكمها :

لا يَصلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ، ولا للاعتبار .

لَيْسَ بِحُجَّةٍ :

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع .

حُكمها :

يُكْتَبُ حديث أهل هـٰذه المرتبةِ ، ويُنظَر فيه للاعتبار .

لَيْسَ بِذَاكَ :

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع .

حُكمها :

يُكْتَبُ حديث أهل هـٰذه المرتبةِ ، ويُنظَر فيه للاعتبار .

لَيْسَ بِذَاكَ القَوِيِّ :

هذا اللفظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع .

حُكمها :

يُكْتَبُ حديث أهل هـٰذه المرتبةِ ، ويُنظَر فيه للاعتبار .

لَيْسَ بِذَاكَ الْمَتِيْنِ :

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع .

حُكمها :

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ ويُنظَر فيه للاعتبار .

لَيْسَ بِشَيْءٍ :

هـٰذا اللَّفْظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح عند الحافظ العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند الذهبي والسَّخاوي .

حُكمها:

لا يَصلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

فائدة:

قال السَّخاوي: «وما أُدْرِجَ في هـٰذه المرتبةِ من (لا شيءَ) هو المُعْتَمَدُ، وإن قال ابنُ القَطَّان: إنَّ ابن مَعِيْن إذا قال في الراوي: (ليس بشيءٍ) إنما يريد أنه لم يَرْوِ حديثاً كثيراً، هـٰذا مع أنَّ ابن أبي حاتم قد حكى أنَّ عثمان الدَّارِميَّ سأله عن أبي دَرَّاس، فقال: إنما يروي حديثاً واحداً ليس به بأسٌ.

على أنَّا قد روينا عن المُزَنِيِّ قال: سَمِعَني الشافعيُّ يوماً وأنا أقول: فلانٌ كذَّابٌ، فقال لي: يا أبا إبراهيم! أُكْسُ ألفاظَك أَحْسِنْها، لا تَقُلْ: فلانٌ كذَّابٌ، لكن قُلْ: حديثُه ليس بشيءٍ، وهـٰذا يقتضي أنها حيث وُجِدَتْ في كلام الشافعي تكون من (المرتبة أي: المرتبة الأولى) (فتح المغيث: ١/ ٣٤٥).

وقد أورد الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على «الرفع والتكميل» (ص: ٢١٣ ـ ٢٢١) واحداً وثلاثين شاهداً على أنَّ مراد ابن مَعِين من قوله في الراوي «ليس بشيءٍ» تضعيفَ الرَّاوي وإسقاطه، لا قِلَّةَ أحاديثِهِ.

لَيْسَ بِعُمْدَةٍ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديث أهل هـٰذه المرتبةِ، ويُنظَر فيه للاعتبار.

لَيْسَ بِقَوِيٍّ :

انظر «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ» .

لَيْسَ بِمَأْمُوْنٍ :

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع .

حُكمها :

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ ، ويُنظَر فيه للاعتبار .

لَيْسَ بَمَرْضِيٍّ لِلضَّعْفِ :

انظر «لَيْسَ بالْمَرْضِيِّ» .

لَيْسَ بِمُسْتَقِيْمِ الْحَدِيْثِ :

تعني هـٰذه العبارةُ أنَّ أحاديث هـٰذا الراوي مُنْكَرَةٌ وغيرُ محفوظةٍ، فهي رتبةُ : (مُنْكَر الحديث) .

قال ابنُ عَدِي في «الكامل» (٣/ ١١٣٩) في ترجَمة (سليمان بن الفَضْل الزَّيْدي): «ليس بمستقيم الحديث»، ثم قال في آخر ترجَمته: «وسليمان بن فضل هـٰذا قد رأيتُ له غيرَ حديثٍ مُنْكَرٍ» .

وقال أيضاً (٣/ ١١٥٣) في ترجَمة (سَلام بن أبي مُطِيع): «ليس بمستقيم الحديث خاصَّةً عن قَتَادة»، لكنه لم يُرِدْ أنه مُنْكَرَ الحديثِ، وإنما أراد أنه روى أحاديثَ ليست بمحفوظةٍ تفرَّد بها ولم يُتابع عليها؛ وذلك لأنَّ سلاماً ثقةٌ، والثقةُ إذا خالف غيرَه من الثقات قيل في حديثه الذي خالف فيه على الصحيح إنه شاذٌّ لا مُنْكَرٌ، والله أعلم . (انظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١٨٨) .

لَيْسَ بِمُسْتَقِيْمِ اللِّسَانِ :

هـٰذا اللَّفْظُ كنايةٌ عن الكَذِبِ، فقد روى الإمام مسلمٌ ـ رحمه الله

تعالى ـ في مقدِّمة صحيحة (١/ ١٠٤) عن أيُّوب السَّخْتِياني البَصْري ـ تلميذ ابن سيرين ـ، أنه ذَكَر رجلاً يوماً فقال: « لم يكن بمستقيم اللِّسان » ، وذكر آخَرَ فقال: « هو يزيد في الرَّقْم » . انتهى وكنى ـ رحمه الله تعالى ـ بهٰذين اللَّفْظَين عن أنَّ رَجُلَين يَكْذِبان .

جاء في ترجَمته (أي ابن سيرين) أنه كان إذا مَدَحَ أحداً ـ أي زكَّاه وعَدَّله ـ قال: « هو كما يشاءُ الله » ، وإذا ذَمَّه ـ أي جَرَّحه ـ قال: « هو كما يَعْلَمُ الله » .

وهٰذا الأسلوبُ الرفيع منه في الجرح، في غاية اللُّطْف والبراعة والوَرَع ، لم يُدْرِك شأوَه فيه البخاريُّ على كمال فِطْنَتة ، وبارعِ لطافتِه ، ودِقَّةِ عبارتِه. (انظر هامش «الرفع والتكميل» ص: ١٥٢).

لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ:

انظر «لا بَأْسَ به».

لَيْسَ في هٰذا الْبَابِ شَيءٌ أَصَحُّ مِنْ هٰذا:

هو مثلُ قولهم: «أَصَحُّ شيءٍ في هٰذا البابِ كذا». انظر تعريفه في حرف الألف.

لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ:

حديثٌ ليس له إسناد. انظر «لا أَصْلَ له».

لَيْسَ مِثْلَ فُلَانٍ:

قال الإمامُ عبد الحيِّ اللَّكْنَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الرفع والتكميل» (ص: ٢٦١):

«كثيراً ما يقول أئمةُ الجَرْح والتعديل في حقِّ راوٍ: (إنَّه ليس مثلَ فلانٍ) كقول أحمد في (عبد الله بن عُمَر العُمَري): إنَّه ليس مثلَ أخيه

ـ أي عُبَيْدِ الله بن عُمَر العُمَري ـ، أو إنَّ غيرَهُ ـ لمُعَيَّنٍ ـ أحَبُّ إليَّ، ونحوَ ذلك، وهـٰذا كلُّه ليس بجرحٍ.

قال الحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٣) في ترجَمة (أزهر بن سعد السَّمَّان): «حكى العُقَيْلِيُّ في (الضعفاء) أنَّ الإمام أحمد قال: ابنُ أبي عَدِيّ أَحَبُّ إليَّ من أزهر. قلتُ هـٰذا ليس بجرحٍ يُوجِب إدخالَه في الضعفاء».

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في إحدى تعليقاته على «الرفع والتكميل» (ص: ١٨٠ ـ ١٨١) «هـٰذه العبارةُ لا يقولونها لجرح الراوي، وإنما يقولونها في المفاضلة بينه وبين أشباهه، لبيانِ موقع مستواه من الحفظ والضَّبْطِ ونحوِهما، فالمُفَضَّلُ عليه فيها واحدٌ مُعَيَّنٌ، وهو الذي يُسَمَّى في تلك العبارةِ، ومن أمثلتها الكثيرةِ ما جاء في «تعجيل المنفعة» للحافظ ابن حجر (ص: ٧٥) في ترجَمة (جُهَيْر بن يزيد العَبْدي البَصْري): لَيَّنه يحيى القطَّان بقوله: حَوْشَبُ بن عَقِيْل أثبَتُ منه. قلتُ ـ القائل ابن حجر معقِّباً الحسينيَّ مؤلِّف أصل كتاب تعجيل المنفعة: وهـٰذه الصيغةُ ليست صريحةً في التليين، بل احتمالُها قُوَّته أقوى، ووَثَّقه أحمدُ وابنُ مَعِين، وقال أبو زُرْعَة وأبو حاتم: لا بأسَ به».

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديث أهل هـٰذه المرتبةِ، ويُنظَر فيه للاعتبار.

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِبَابِ:

أي: ليس من الجِمال التي يُحْمَل عليها الهَوَادِجُ.

و(القِبَاب) جمع القُبَّةِ، وهي: بناءٌ مستديرٌ مُقَوَّسٌ مُجَوَّفٌ، والمراد بها هنا: الهَوَادِج.

ويُراد من هـٰذا التشبيهِ تضعيفَ الراوي الذي قيلت فيه، وأنه ليس بقويٍّ في الحديث حتى يتحمَّله.

واستعمل هـٰذه العبارةَ الإمامُ مالكُ بن أنسٍ ـ رحمه الله تعالى ـ في تضعيف حديث (عَطَّاف بن خالد بن عبد الله المدني) حين بَلَغه أنَّ عطَّاف هـٰذا قد حَدَّث، فقال: «ليس هو من أهل القِبَابِ».

لَيْسَ مِنْ جَمَّازَاتِ المَحَامِلِ:

الجَمَّازُ: البعيرُ، أي: ليس من أبعرة المحامل، وهي عبارة تضعيف الراوي. والمراد بها: أنه ليس بقويٍّ في الحديث.

قالها داود بن رشد في (سريج بن يونس): «ليس من جَمَّازات المحامل».

قال الحافظ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ نقلاً عن شيخه الحافظ ابن حجر: «وهـٰذه العبارةُ ـ ونحوُها ـ يُؤخَذ منها أنه يروي حديثه، ولا يُحْتَجُّ بما انفرد به». (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٤٦).

لَيْسَ مِنْ جِمَالِ المَحَامِلِ:

(المحامل) جمع: المَحْمَلِ، وهو شقانٌ على البعير، يحمل فيها العديلان.

وهـٰذه عبارةُ تضعيف الراوي، والمرادُ بها أنه ليس بقويٍّ في الحديث.

قال الحافظ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ نقلاً عن شيخه الحافظ ابن حجر ـ: «... وهـٰذه العبارةُ ـ ونحوُها ـ يُؤخَذ منها أنه يروي حديثه، ولا يُحْتَجُّ بما انفرد به». (انظر «فتح المغيث»: ١/ ٣٤٦).

لَيْسَ يَنْشَرِحُ لهُ الصَّدْرُ:

هٰذا التعبيرُ استعمله الإمامُ أحمد بن حنبل في توهين (إسماعيل ابن زكرياء بن مُرَّة الخُلقاني الكوفي، شقوصا).

فقد نقل العُقَيْلِيُّ عن الإمام عبد الملك بن عبد الحميد المَيْمُوني أنه قال: «قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل: إسماعيل بن زكريا كيف هو؟ فقال لي: أمَّا الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارِب الحديث، ولكنه ليس ينشرح الصدرُ له، هو شيخٌ ليس يعرف هكذا ـ يريد بالطلب ـ. (الضعفاء: ١/ ٧٨).

لَيْسَ يَحْمَدُوْنَهُ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ ويُنظَر فيه للاعتبار.

لَيِّنٌ:

قال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: حَدَّثني عليُّ بن محمد بن نصر الدَّيْنوري، قال: سمعتُ حمزة بن يوسف السَّهْمي يقول: سألتُ أبا الحسن الدَّارَقُطْنِي فقلتُ له: إذا قلتَ «فلانٌ لَيِّنٌ»، أَيْش تريد به؟.

قال: «لا يكون ساقطاً متروكَ الحديثِ، ولكنَّه مجروحٌ بشيءٍ لا يُسقِط عن العدالة». (انظر «الكفاية» ص: ٢٣، و«ميزان الاعتدال» ١/ ١٣).

لَيِّنُ الْحَدِيْثِ:

تُعَدُّ هذه العبارة في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ العراقي، والذهبي، ومن السادسة عند السَّخاوي.

حُكمها :

يُكتَب حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاعتبار به .

فائدة :

وتُعدُّ هذه العبارةُ عند الحافظ ابن حجر في المرتبة السَّادسة، والمقصود منها عنده: مَن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترَك حديثُه من أجله، وإليه الإشارةُ بلفظ : مقبولٌ حيث يُتابَع، وإلّا فليِّنُ الحديث. وهو اصطلاحٌ خاصٌّ لابن حجر في «التقريب» فقط، وقِلَّة حديث الراوي ليس سبباً لتضعيفه عند العلماء، خاصّةً إذا لم يَثْبُتْ فيه ما يُردُّ به حديثُه، بل ربما ثبت فيه توثيقٌ مُعْتَبَرٌ، ولذلك نرىٰ من الأئمة من صَحَّح حديثَهما أو حَسَّنه، منهم: البخاري، ومسلم، والتِّرمذي، وابن خُزَيْمَة، وابن حِبّان، والحاكم، والذهبي، وابن حجر. بل قد احتجَّ البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما بعَدَدٍ من المقبولين، إذاً هذه المرتبة من مراتب التعديل، لا من مراتب الجرح . (انظر : «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ٢١٤).

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ القِبَاب ، أو « من إبِلِ القِبَابِ » :

أهل القِبَاب، هي الجِمَالُ التي يُحَمَّل عليها الهَوَادجُ، والهَوْدَجُ: مَحْمَلٌ له قُبَّةٌ تُسْتَر بالثِّياب تَرْكَب فيه النساءُ . (تاج العروس).

وإذا قالوا بالنَّفْي (ليس) فمعناه الجرحُ الخفيفُ للراوي، وأنَّه ما بلَغ مَبْلَغَ العِظام.

مثالُ مَن وُصِفَ بذلك :

قال مالكُ بن أنسٍ يصف (عَطَّافَ بن خالد المَدَني) حين بَلَغه أنَّ (عطَّافَ) قد حَدَّث فقال: «ليس هو من أهل القِبَاب» . (تهذيب التهذيب : ٣/ ١١٢).

لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ المَحَامِلِ :

انظر «جِمَال المَحَامِل» في حرف الجيم .

لَيْسَ هُوَ مِنْ جِمَالِ المَحَامِلِ :

انظر «ليس مِن جِمال المحامل» .

لَيْسَ عَلَيْهِ العَمَلُ :

يَسْتَعمِلُ الإمامُ مالك ـ رحمه الله تعالىٰ ـ هٰذا الاصطلاحَ لنفي العمل عن المسألة أو الحديث الذي ذَكَره؛ رغم أنَّ هناك طائفةً من الصحابة والتابعين يرون العملَ به؛ إلَّا أنَّ جُمهورهم لا يرى ذلك .

ولهٰذا الاصطلاح مرادفاتٌ عِدَّةٌ نذكر منها :

ـ ليس لهٰذا حَدٌّ معروفٌ .

ـ ليس ذلك بمعمولٍ به ببلدنا .

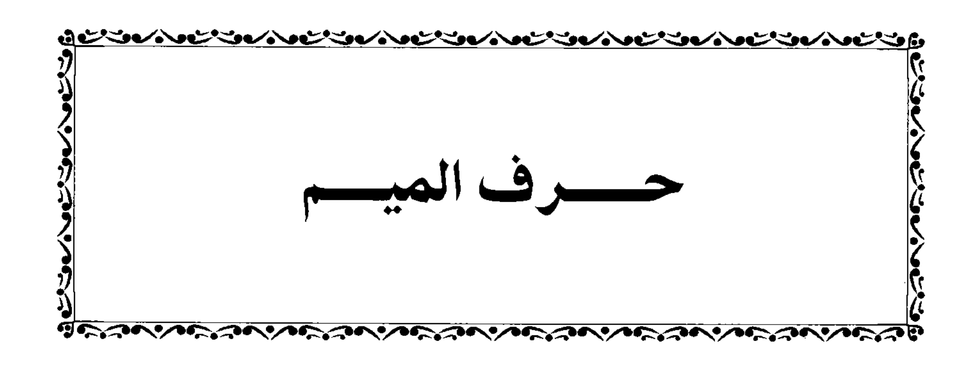
ويُضيف رأيَه أحياناً فيقول :

ـ ليس عليه العملُ ولا أرى أن يُعْمَل به .

ـ ليس عليه العَملُ، وأَحَبُّ إلينا كذا .

ـ ليس العملُ عندي .





حـــرف الميـــم

م :

رَمْزٌ للإمام مسلم في صحيحه.

ما :

رَمزٌ للإمام مالكٍ في «الموطَّأ» كما في «مفتاح كنوز السنَّة».

مَائِلٌ عَنِ الحَقِّ :

من عبارات الجرح النادرة.

قال الجُوْزَجاني في (إسماعيل بن أَبَان الوَرَّاق الكوفي): «كان مائلاً عن الحقِّ، ولم يكن يكذب في الحديث».

قال ابن عدي: يعني ما عليه الكوفيون من التشيُّع.

قال الحافظ ابن حجر: الجُوْزَجاني كان ناصبياً منحرفاً عن عليٍّ، فهو ضِدَّ الشيعيِّ المنحرف عن عثمان. والصواب موالاتها جميعاً، ولا ينبغي أن يُسْمَع قولُ مبتدعٍ في مبتدعٍ. (انظر «هدي الساري» ص: ٣٩٠).

ملاحظة:

يعني الجُوْزجاني بـ «الحقّ» هنا في زعمه: النَّصْب، وهو: التَّديُّنُ ببُغْض سيِّدنا علي ـ رضي الله عنه ـ، والميلُ عن الحق، يعني به ما عليه الكوفيون من التشيُّع، وكان إسماعيل هـٰذا شديدَ التشيُّع. (انظر حاشية «قواعد في علوم الحديث» ص: ٤٠٠).

مَا أَجْوَدَهُ مِنْ حَدِيْثٍ:

هـٰذه العبارةُ أطلقها الإمامُ أحمد بن حنبل رحمه الله على حديث (عُبَيْدِ الله بن عَدِيِّ بن الخَيَّار) أنَّ رجلين حَدَّثاه أنهما أتيا رسولَ الله ﷺ يسألانه من الصَّدَقة، فَقَلَّب فيهما البَصَرَ فرآهما جَلْدَيْنِ، فقال: «إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا! ولا حَظَّ فيها لِغَنِيٍّ مُكْتَسِبٍ» رواه أحمد وأبو داود، والنَّسائي، وأورده ابنُ عبد الهادي في «المحرَّر في الحديث» (برقم: ٥٩٠)، وذكر عبارة الإمام أحمد هـٰذه.

ومعناه عنده: ما أصحَّه من حديثٍ، ويَدُلُّ على ذلك استخدام الإمام أحمد لعبارة (أجود) بمعنى: (أَصَحّ) في كلامه على أصح الأسانيد، حيث قال: أَجْوَدُ الأسانيد كذا وكذا... ومراده بذلك: أَصَحُّ الأسانيد (انظر «تدريب الراوي» ١/ ١٧٨).

ما أَشْبَه حَدِيْثُه بِثِيَابِ نَيْسَابُور:

هـٰذا التشبيهُ استعمله الحافظُ إبراهيم الجَوْزَجاني لتضعيف رواية (إسماعيل بن عَيَّاش)، وتجريحُه مأخوذٌ من طريقة أهل نَيْسَابور في بيعهم للثِّياب، حيث يضعون عليها الأثمانَ العاليةَ كي يَغِرُّوا بها المشتريَ، ولعلَّهم اشتروها بأبخسِ الأثمان!

قال الجَوْزَجانيُّ: قلتُ لأبي اليَمَانِ: «ما أشبه إسماعيلُ بثياب نَيْسابور، يرقم بائعَه على الثوب مائه، ولعلَّه اشتراه بعشرة أو بدونها»

وكان إسماعيلُ من أروى الناسِ عن الكذَّابين، وهو في حديث الثِّقات من الشَّاميين أحمدُ منه في حديثِ غيرهم.

قال ابنُ عَدِيّ: إذا روى إسماعيلُ عن قومٍ من أهل الحجاز فلا يخلو من غَلَطٍ فيغلط، أمَّا أن يكون حديثاً برأسه أو مُرْسَلاً يُوصِله أو موقوفاً يرفعه. (انظر «أحوال الرجال» للجوزجاني، ١٧٤، و«تهذيب الكمال» ٣/ ١٧٨، و«تاريخ دمشق» ٩/ ٤٦).

مَا أَعْلَمُ بِهِ بأْساً:

قال الحافظُ العِراقيُّ في تفسير هـٰذه العبارة: «... وهـٰذه أرفع في التعديل؛ لأنه لا يلزم من عَدَمِ العلم بالبأس حصول الرجال بذلك». (انظر: «تدريب الراوي» ١/ ٣٤٨).

وهي نظير «أرجو أنه لابأسَ به» كما ذكره العِرَاقيُّ أيضاً في «التبصرة» (٢/ ٦).

وتُعدُّ هـٰذه العبارةُ في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند ابن الصَّلاح، قال: «وهو دون قولهم: (لابأسَ به)»، وعند العِراقي من المرتبة الرابعة، وعند السُّيوطي والسَّخاوي من السادسة.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المراتب ويُنظَر فيه للاعتبار.

ما أَقْرَبَ حَدِيثهُ:

ذكرها الحافظُ السَّخاوي في المرتبة السادسة من مراتب التعديل.

ومعناها: ما أقرب حديثه من حديث الثقات، أي ليس بعيداً عنهم، فهي نحو قولهم: معاريب الحديث. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٤٠).

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُنظَر فيه.

مَا رَوَاهُ الصَّحابَةُ عَن التَّابِعِيْنَ عَنِ الصَّحَابَةِ:

قال الحافظ السُّيوطي: «. . . هـٰذا النوعُ زِدْتُه أنا، وقد أَلَّف فيه الخطيبُ، وقد أنكر بعضُهم وجودَ ذلك، وقال: إنَّ رواية الصحابة عن التابعين إنما هي في الإسرائيليات والموقوفات. وليس كذلك، فمِن ذلك حديثُ سَهْل بن سعد السَّاعِدي، عن مَرْوان بن الحَكَم، عن زيد بن ثابتٍ ـ رضي الله عنه ـ: أنَّ النبيَّ ﷺ أَمْلَى عليه ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] فجاءَ ابنُ أمِّ مكتوم. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٣٨٨).

ما عَلِمْتُ فِيْهِ جَرْحاً:

ذكر الحافظُ السَّخاويُّ وزكريا الأنصاري: أنَّ الذهبي أَدْرَجَ هـٰذا اللفظ في مرتبةٍ واحدةٍ مع قولهم: روى الناسُ عنه، وشيخٌ، وصُوَيْلِحٌ، ومُقارَب الحديث، ويُكْتَب حديثُه. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٤٠، و«فتح الباقي» ٢/ ٥).

لكنَّ الذي وُجِدَ في «الميزان» أنَّ (محلَّه الصِّدْقُ، وجَيِّدَ الحديث، وصالحَ الحديث، وشيخاً وسطاً، وشيخاً حسن الحديث، وصدوقاً إن شاء الله، وصُوَيْلِحاً) مرتبةٌ واحدةٌ، فلستُ أدري أين وَقَفا على ذلك، والله أعلم. (انظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١٩٤، بتصرُّفٍ).

المِئَات:

جمع: (مئة)، وهي الكتبُ التي يجمع فيها مؤلِّفوها مئةَ حديثٍ، مثل:

١ ـ **المئتان المنتقاة**: لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمـٰن الصَّابوني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٤٩ هـ).

٢ ـ **المئة حديث**: لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري (المتوفى سنة ٤٨١ هـ).

٣ ـ **الأحاديث المئة**: لابن أبي شُرَيْح، أبي محمد عبد الرحمـٰن ابن أحمد الأنصاري (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ).

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ:

لغةً: (المُؤْتَلِف): اسمُ فاعلٍ من «الائتلاف» بمعنى «الاجتماع والتلاقي» وهو ضِدُّ النُّفْرَةِ. («القاموس المحيط»).

و(المُخْتَلِفُ) اسمُ فاعلٍ من «الاختلاف» ضِدَّ الاتفاق. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: «أن تتَّفِق الأسماءُ، أو الألقابُ، أو الكُنَى، أو الأنسابَ خَطّاً، وتختلف لفظاً. (انظر «علوم الحديث» ص: ٣٥٨).

أمثلة:

يقول أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر موضِّحاً هـٰذا النوعَ وممثِّلاً له: «وهو منتشرٌ لا ضابطَ في أكثره يُعَوَّل عليه، وإنما يُضْبَط بالحفظ تفصيلاً.

والضَّبْطُ في الأسماء التي أمكن ضبطها من هـٰذا النوع على قسمين، نذكرهما مع الإيضاح بالمثال:

القسم الأول: الضَّبْطُ على العموم، أي ضبط الاسم بالنسبة لكافة الرُّواة الذي يُسَمَّون به من غير اختصاصٍ بكتابٍ مُعَيَّنٍ.

من ذلك: «حِزَام» بالزَّاي والحاء المكسورة في قُرَيْشٍ، «حَرَام» بالراء وفتح الحاء في الأنصار.

«أبو عُبَيْدة»: كلُّه بضَمِّ العين، قال الدَّارَقُطْنِي: لا نعلم أحداً يُكنى أبا عَبِيْدَة بالفتح.

«الأَذْرَعِي»: بالذَّال المعجمة، إسحاق بن إبراهيم الأذرعي، والأدرْعِي بالدَّال المهملة جماعةٌ يُنْسَبُوْن إلى (الأَدرْع) وهو أبو جعفر محمَّد بن عبيد الله من أشراف آل البيت، قتل أسداً أدرع فسُمِّي به» (الإكمال: ١٣٧ ـ ١٣٨).

«عيسى بن أبي عيسى الحَنَّاط»: بالحاء المهملة والنُّون، نسبة إلى بيع الحنطة، و«الخَبَّاط» بالمعجمة مع الموحّدة نسبة إلى بيع الخبط الذي تأكله الإبلُ، و«الخَيَّاط» بالخاء المعجمة مع الياء نسبة إلى الخِيَاطة، كلُّها جائزةٌ في هـٰذا الرجل؛ لأنه باشر هـٰذه الحِرَفَ الثلاث، وأوَّلُها أشهر. (علوم الحديث: لابن الصلاح: ص: ٣٥٩).

القسم الثاني: الضَّبْطُ على الخصوص، أي: ضَبْطُ ما كان من هـٰذا النوع في كتاب مُعَيَّنٍ أو كتابين، كضبط ما في الصَّحيحين من ذلك، أو فيهما مع «الموطَّأ»، أو في أحد هـٰذه الثلاثة، وقد خَصَّ ضَبْطَ ألفاظِها وشرحَها، وَضَبْطَ رواتِها القاضي عِيَاض بكتابٍ سَمَّاه «مشارق الأنوار على صحاح الآثار».

ومن أمثلة ما جاء فيه قوله: «فيها ـ أي الكتب الثلاثة المذكورة ـ (بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة): بضَمِّ الباء وفتح الرَّاء بعدها ياء التصغير لا غيرَ، و(محمد بن عَرْعَرَة بن البِرِنْد) هـٰذا بكسر الباء والرَّاء، وبعدها نونٌ ساكنةٌ، و(عليّ بن هاشم بن البَرِيد) هـٰذا بفتح الباء وكسر الراء بعدها ياء باثنتين تحتها ساكنةٌ، وما عدا هؤلاء الثلاثة فيها «يزيد» بياء باثنتين تحتها، بعدها زاي». (مشارق الأنوار: ١/ ١٠٠).

«(حُصَيْن): كلُّه بالضَمِّ والصَّاد المُهْمَلة، إلا أبا (حَصِيْن

عثمان بن عاصم) فبالفتح، و(أبا سَاسَان حُضيْن بن المنذر) فبالضَّمِّ والضَّاد المعجمة، و(حُضَيْر) والد (أُسَيْد بن حُضَيرْ) أحدُ النقباء ليلة العَقَبَة» . (مشارق الأنوار: ١/ ٢٢٢).

وغير ذلك من أمثلة القسمين كثيرٌ توسَّع فيها ابنُ الصلاح وذكر جملةً مهمةً لو رحل فيها طالب العلم لما كان كثيراً.

فائدته :

وفائدةُ هٰذا النوع: مَنْعُ وقوع الوَهْمِ في اسم الراوي، أو خلطه بغيره، ومن لم يعرفه كَثُرَ عِثاره، ولم يعدم مُخَجِّلاً.

أشهر المصنَّفات فيه :

وقد صُنِّفت في هٰذا الفَنِّ كتبٌ كثيرة جداً، نذكر منها بعض الكتب المطبوعة :

١ ـ **تصحيفات المحدِّثين**: لأبي أحمد، الحسن بن العسكري (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ)، ضمنه فصلاً في المؤتلف والمختلف، وهو أوَّلُ من ألَّف فيه، لكن لم يُفرِده .

٢ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي الحسن، علي بن الدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) .

٣ ـ **المؤتلف والمختلف**: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ) .

٤ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال**: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد بن علي الأزدي المصري (المتوفى سنة ٤٠٩هـ) .

٥ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي سَعْد، أحمد بن محمد بن أحمد الأنصاري الماليني الهَرَوي (المتوفى سنة ٤١٢ هـ) .

٦ ـ الزيادات في كتاب المختلف والمؤتلف لأبي محمد الأزدي: لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المُعْتَز المُسْتَغْفِري النَّسفي (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ).

٧ ـ المؤتلف تكملة المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال للدَّارقطني: للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (المتوفى سنة ٤٦٣هـ).

٨ ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكُنىٰ والأنساب: لابن ماكولا، الأمير أبي نصر، علي بن هِبَة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥هـ).

٩ ـ المختلف والمؤتلف: لابن ماكولا.

١٠ ـ تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكَل أو (ما ائتلف خطّه واختلف لفظُه مِن أسماء رجال الصحيحين): لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨هـ).

١١ ـ المختلف والمؤتلف أو (ما اختلف وائتلف في أنساب العرب): لأبي المُظفَّر، محمد بن أحمد بن محمد الخُرَاساني الأَبِيْوري (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

١٢ ـ الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدَّارِقطني من الأوهام: للرُّشَاطِي، أبي محمد، عبد الله بن علي بن عبد الله اللَّخَمي المَرِيّي الأندلسي (المتوفى سنة ٥٤٢هـ).

١٣ ـ إكمال الإكمال لابن ماكولا: لابن نُقْطَة، معين الدين أبي بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ)، ذَيَّل به علىٰ كتاب «**الإكمال**» لابن ماكولا.

١٤ ـ المؤتلف والمختلف: لابن النَّجَّار، محمد بن محمود بن الحسين البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣هـ).

١٥ ـ المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال: لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمـٰن الشَّهْرَزُوْري الكُرْدي (المتوفى سنة ٦٤٣هـ).

١٦ ـ ذيل مشتبه الأسماء والنسب لابن نُقْطَة المذيلْ علىٰ كتاب ابن ماكولا البغدادي: لابن العِمَادِيَّة، وجيه الدين أبي المُظفَّر، منصور بن سليم الهَمْداني الإسكندري (المتوفى سنة ٥٧٣ هـ).

١٧ ـ تكملة إكمال الإكمال: لابن الصَّابوني، جمال الدين، محمد بن علي المحمودي (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ).

١٨ ـ مشتبه النسبة أو (المختلف والمشتبه من الأسماء والألقاب والكُنَىٰ): للحافظ شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

١٩ ـ المختلف والمؤتلف: لابن التُّركماني، علاء الدين، علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٥٠هـ).

٢٠ ـ الاتصال في مختلف النسبة أو (ذيل علىٰ المؤتلف والمختلف لابن نُقْطَة): لعلاء الدين، أبي عبد الله، مُغْلَطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

٢١ ـ المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة في كتب الحديث: لأبي الوفا، نصر بن يونس الوفائي الأحمدي الهوريني الأشعري (المتوفى سنة ١٢٩١ هـ).

مَأْمُوْنٌ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند: الحافظ العِراقي، ومن الرابعة عند: السُّيوطي، ومن الخامسة عند: الحافظ السَّخاوي.

حكمها:

يُكتَب حديث أهل هـٰذه المراتب، ويُنظر فيه للاعتبار.

المُؤَنَّنُ :

لغةً : اسمُ مفعولٍ من (التأنين)، أي : قال : أنَّ فلاناً قال .

واصطلاحاً: هو قولُ الرَّاوي في إسناد الحديث : أنَّ فلاناً قال كذا وكذا، وذلك من غير بيانٍ للتحديث أو الإخبار أو السماع .

المُبْتَدِىءُ :

من ألقاب مراحل قراءة الحديث، قال زكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (١/ ٨) : «هو الذي حَصَل شيئاً ما من فَنِّ الحديث، أو غيرِه من العلوم» .

المُبْتَدِعُ :

لغةً : اسمُ فاعلٍ من «ابْتَدَعَ» أي : اخْتَلَقَ .

واصطلاحاً: هو من خالَف عقيدةَ السُّنَّةِ متأوِّلاً .

حكمه :

يُقْبَلُ خَبَرُهُ إذا كان ثقةً وكان المَرْوِيُّ غير موافقٍ لبدعته .

انظر «رواية المبتدعة» في حرف الرَّاء .

المُبْهَمُ مِن الرُّواة :

لغةً : اسم مفعول من «أَبْهَمَ» أي : أَخْفى وأَغْمَضَ .

واصطلاحاً: هو الحديث الذي لا يُسَمِّي الرَّاوي اختصاراً من الرَّاوي عنه، كقوله : أَخْبَرَني فلانٌ، أو شيخٌ، أو رجلٌ، أو بعضُهم، أو ابنُ فلانٍ . (انظر «شرح النخبة» ص : ١٠٠ ـ ١٠١) .

ويُسْتَدَلُّ على معرفة اسم «المُبْهَم» بوروده من طريقٍ أخرى مُسَمَّى، وصَنَّفُوا فيه «المُبْهَمات» . انظرها في بابه .

حكمه:

لا يُقْبَل حديثُ «المُبْهَم» ما لم يُسَمَّ؛ لأن شرط قبول الخَبَرِ عدالةُ رُواتِهِ، ومن أُبْهِمْ اسمُه لا يُعْرَفُ عينهُ فكيفَ عدالتُه؟.

وكذا لا يُقْبَل خَبَرُه، ولو أُبْهِمَ بلفظ التعديل، كأن يقول الراويُ عنه: أخبرني الثِّقةُ؛ لأنه قد يكون ثقةً عنده، مجروحاً عند غيره.

وهٰذا على الأصحِّ في المسألة، ولهٰذه النُّكْتَةِ لم يُقْبَل «المُرْسَلُ» ولو أرسله العَدْلُ جازماً به لهٰذا الاحتمال بعينه (انظر «شرح النخبة» ص:١٠٠ ـ ١٠١). انظر «المُبْهَمات» في بابه.

المُبْهَمَاتُ:

لغةً: وهي جمع (المُبْهَم) مفعولٌ من «أبْهَمَ» أي: أخفى وأغمَضَ.

واصطلاحاً: هي معرفة اسمٍ من أغْفِلَ ذكرُ اسمه في الحديث من الرجال والنساء.

ويُعرف ذلك بوُروده مُسَمَّىً في بعض الروايات، وبتنصيص أهل السِّيرَ على كثيرٍ منهم، وبغير ذلك، وكثيرٌ منهم لم يُوقَف على أسمائهم.

وقد قَسَّمه ابنُ الصَّلاح أقساماً بحسب نوع الإبهام، ذكر منها:

١ ـ ما قيل فيه (رجلٌ) أو (امرأةٌ)، وهو من أبهمها.

٢ ـ ما أبهم بأن قيل (ابنُ أو ابنةُ فلانٍ) أو (ابنُ الفلانِّي).

٣ ـ عَمُّ فلانٍ أو عمَّتُه.

٤ ـ زوجُ فلانةٍ، أو زوجةُ فلانٍ. (لا خِلافَ بين المحدِّثين في تسمية هٰذه الأقسام بالمُبْهَم، وكتبهم في المبهمات ناطقةٌ بذلك،

فليحرّر قولُ بعضِ الكاتبين: «إن الحافظ ابن حجر يفرِّق بين (المجهول عيناً) وبين (المبهم) من حيث الاصطلاح . . . . أمَّا غيرُ ابن حجر فقد اعتبر (مجهولَ العين) المبهمَ الذي لم يُسَمَّ، ومن سُمِّي وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه». ففي النفس منه شيءٌ).

وأرى أن نقسم الإبهام بحسب موضعه إلى قسمين:

١ ـ الإبهامُ في السَّند.

٢ ـ الإبهام في المَتْن.

القسم الأول: الإبهامُ في السَّند:

قال ابنُ كثير: «وأَهَمُّ ما فيه ما رفع إبهاماً في إسنادٍ، كما إذا وَرَد في سندٍ: عن فلانٍ بن فلانٍ، أو عن أبيه، أو عن عمِّه، أو أُمِّه، فوردت تسميةُ هـٰذا المُبْهَم عن طريقٍ أخرى فإذا هو ثقةٌ أو ضعيفٌ أو ممن ينظر في أمره، فهـٰذا أنفع ما في هـٰذا».

القسم الثاني: الإبهام في المَتْن:

ومن فوائد رفع الإبهام في المَتْن: تعيين من نُسبت إليه فضيلةٌ أو ضِدَّها، أو أن يكون الحديثُ وارداً بسببه وقد عارضه حديثٌ آخر، فيُعرفُ التاريخ إنْ عُرِفَ زمنُ إسلامه، فيتبين الناسخ من المنسوخ.

وهـٰذه أمثلةٌ حيويةٌ لهـٰذا النوع:

روى أبو داود (في كتاب الخاتم والذهب للنساء برقم: ٩) وقال: حدَّثنا مُسَدَّدٌ، حَدَّثنا أبو عَوَانة، عن منصورٍ، عن رِبْعيٍّ بن حِرَاشٍ، عن امرأته، عن أختٍ لحذيفة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يا معشرَ النِّساءِ، أما لكُنَّ في الفِضَّة ما تَحَلَّيْنَ به، أما إنه ليس منكن امرأةٌ تحلى ذهباً تُظْهِرُه إلا عُذِّبَتْ به». أختُ حذيفة بن اليَمَان اسمها فاطمة، وقيل خَوْلة، وامرأة رِبْعِيٍّ لم تُعْرَف، مما يضعف الحديث.

وأخرج الخطيبُ البغداديُّ في كتاب «الرحلة» (ص: ١٣٦ ـ ١٣٧): بسنده: عن مَعْن بن عيسى، حَدَّثنا معاويةَ بن صالح عن ربيعة بن يزيد قال: سمعتُ ابنَ الدَّيْلَمِيِّ يقول: بَلَغني حديثٌ عن عبد الله بن عمرو بن العاص فركبتُ إليه إلى الطائف أسأله عنه. . . ».

ابن الدَّيلمي هٰذا هو عبدُ الله بن فَيْرُوز، وهو ثقةٌ.

ونسوق إليك هٰذا المثالَ استقصيناه من مراجع هٰذا الفنِّ الخاصَّةِ، وهو حديثُ ابن عبَّاسٍ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ أختي حَلَفَتْ أن تمشي إلى البيت. . .

«الرجل: عُقْبَةُ بن عامر الجُهَنّي» («المبهمات» للنووي، ق ٢١ آ). أخرج الشيخان عن عُقْبَة قال: نَذَرتْ أختي أن تمشي إلى بيت الله حافيةً، فأمرتني أن أستفتي لها رسولَ الله ﷺ فقال: «لِتَمْشِ وَلْتَرْكَب» (وأخرجه البخاري في آخر كتاب الحج، ومسلم في كتاب النذور).

وأختُ عقبة من المُبْهَم أيضاً، فقال العِراقي، وقطب الدين القَسْطَلاَّنِيُّ: «هي أمُّ حِبَّان بنت عامر»، وهٰذا وَهْمٌ منه، تعقَّبه الحافظُ أبو ذَرٍّ الحلبي، ثم قال: «إنما هي أمُّ حِبَال. . . . » (من «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٦٤ ـ ١٦٥).

كُتب المُبْهَمات:

ومن أهمِّ الكُتب في المُبْهَمات فيما يلي:

١ ـ **الغوامض والمُبْهَمات في الحديث**: لعبد الغني بن سعيد المصري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ) ذكره النَّووي في «التقريب».

٢ ـ **الأسماء المُبْهَمة في الأنباء المُحْكَمة**: للخطيب البغدادي، أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٣ ـ تقييد المُهْمَل وتمييز المشكل: لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغسَّاني الجيّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨هـ)، وهو في رجال الصحيحين.

٤ ـ إيضاح الإشكال فيما أُبهِمَ اسمُه مِنَ النساء والرجال: لابن القَيْسَراني، أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المَقْدِسي الشيباني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

٥ ـ غوامِض الأسماء المُبهَمة الواقعة في متون الأحاديث المحكمة: لابن بَشْكُوَال، أبي القاسم، خلف بن عبد الملك بن سعود الخَزْرَجي الأنصاري الأندلسي (المتوفى سنة ٥٧٨ هـ).

٦ ـ الإشارات إلىٰ بيان أسماء المُبْهَمات أو (المُبُهم علىٰ حروف المعجم): الإشارات إلىٰ بيان أسماء المُبْهَمات أو (المُبْهم علىٰ حروف المعجم): للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي الحَوْراني (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

٧ ـ الإفصاح عن المُعْجَم من الغامض والمُبْهَم أو (المبهمات): لقطب الدين، أبي بكر، محمد بن أحمد بن علي القَسْطَلاَّني المصري (المتوفى سنة ٦٨٦هـ).

٨ ـ الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام: لجلال الدين، القاضي أبي الفضل عبد الرحمـٰن ابن سراج الدين أبي حفص عمر البُلْقِيني (المتوفى سنة ٨٢٤هـ).

٩ ـ المستفاد من مبهمات المتن والإسناد: لولي الدين ابن العراقي، أبي زُرْعَة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المصري (المتوفى سنة ٨٢٦هـ).

١٠ ـ مختصر غوامِض الأسماء المبهمة لابن بَشْكُوال: لأبي الحسن

علي بن عمر بن علي ابن المُلَقِّن الأنصاري الأندلسي المصري .

١١ ـ مختصر الغوامض والمبهمات في الأسماء الواقعة في الأحاديث، لابن بَشْكُوال: لسبط ابن العَجَمي، أبي الوَفا، إبراهيم بن محمد بن خليل الطَّرابلسي الحلبي الشافعي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ) .

١٢ ـ الإفهام لما وَقَع في البخاري من الإبهام: للحافظ ابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن حجر المصري (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) .

١٣ ـ ترتيب المبهمات على الأبواب: لابن حجر أيضاً .

المُتَابِعُ :

يُسَمَّى : «التَّابِعُ» : أيضاً .

لغةً: «المُتابِعُ» هو اسمُ فاعلٍ مِن «تابَعَ» بمعنى : وافَقَ .

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي يُشارك فيه رواتُه رواةَ الحديث الفَرْدِ لفظاً ومعنىً، أو معنىً فقطْ، مع الاتحاد في الصحابي .

المُتَابَعَةُ :

لغةً: مصدر «تابَعَ» بمعنى : «وافَقَ» ، فـ(المتابعةُ) إذاً : الموافقةُ .

واصطلاحاً: أن يُشارِكَ الراوي غيرَه في رواية الحديثِ.

والمتابَعَةُ لها نوعان:

١ ـ متابعةٌ تامَّةٌ.

٢ ـ متابعةٌ قاصِرةٌ.

١ ـ أمَّا «المتابعةُ التامَّةُ» فهي: أن تحصل المشاركةُ للرَّاوي من أوَّلِ الإسنادِ.

٢ ـ أمَّا «المتابعة القاصِرَة» فهي: أن تحصل المشاركةُ للرَّاوي في أثناء الإسناد.

أمثلة:

سأذكر مثالاً واحداً مَثَّلَ به الحافظُ ابن حجر في «شرح النخبة» (ص: ٣٧)، فيه «المتابعةُ التامَّةُ» و«المتابعةُ القاصرةُ» و«الشاهدُ»، وهو: ما رواه الإمامُ الشافعيُّ في «الأُمِّ» عن مالكٍ عن عبد الله بن دِيْنارٍ عن ابن عُمَرَ أنَّ رَسول الله ﷺ قال: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وعِشْرُوْنَ، فلا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الهِلاَلَ، ولا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فإنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، فأكْمِلُوا العِدَّةَ ثلاثِيْنَ».

فهٰذا الحديثُ بهٰذا اللَّفْظ ظَنَّ قومٌ أنَّ الشافعي تفرَّد به عن مالكٍ، فعَدُّوه في غرائبهِ؛ لأن أصحاب مالكٍ رَوَوْه عنه بهٰذا الإسناد، وبلفظ: «فإنْ غُمَّ عليكم فاقْدِرُوْا له» لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعي متابعةً تامةً، ومتابعةً قاصرةً، وشاهداً.

أمَّا (المتابعة التامة): فمَا رواه البخاريُّ عن عبد الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبي عن مالكٍ بالإسناد نفسِه، وفيه «فإنْ غُمَّ عليكم فأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثلاثين».

وأمَّا (المتابعة القاصرة): فما رواه ابنُ خُزَيْمَةَ من طريق عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جَدِّه عبد الله بن عمر بلفظ: «فكَمِّلوا ثلاثين».

وأمَّا (الشاهد): فما رواه النَّسائي من رواية محمد بن حُنَيْن عن ابن عبَّاس عن النبيِّ ﷺ قال، وفيه: «فإن غُمَّ عليكم فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثينَ».

المُتَابَعَاتُ :

انظر : «المُتَابَعَة» .

المُتَابَعَةُ التَّامَّةُ :

هي : أن يشترك اثنان في رواية حديث صحابيٍّ واحدٍ عن شيخٍ واحدٍ .

مثالها :

روىٰ شعبةُ بن الحجَّاج ، عن قَتادة ، عن سالم ابن أبي الجَعْد ، عن مَعْدام بن أبي طلحة ، عن أبي الدَّرْدَاء ، عن النبيِّ ﷺ قال : «أيعجز أحدُكم أن يقرأ في ليلةٍ ثُلُثَ القرآن؟» قالوا : وكيف يقرأ ثُلُثَ القرآن؟ قال : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص:١] ، تعدل ثلثَ القرآن» . والحديث نفسه رواه أَبَان العَطَّار عن قتادة به . فأبان متابعٌ تامٌّ لشعبة بن الحجَّاج ، وشعبة لأَبان ، بسبب روايتهما حديثَ أبي الدَّرداء عن شيخٍ واحدٍ وهو قتادة . (والحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ، برقم : ٨١١) .

المُتَابَعَةُ القَاصِرَةُ :

هي : أن يشترك راويان في رواية حديث صحابيٍّ واحدٍ ، واجتمعا فيمن فوق شيخيهما .

مثالها :

روىٰ مالكٌ ، عن صالح بن كَيْسان ، عن عُرْوَة بن الزُّبير ، عن عائشةَ زوج النبيِّ ﷺ قالت : «فُرضت الصَّلاةُ ركعتين ركعتين في الحَضر والسَّفر ، فأُقِرَّتْ صلاةُ السَّفر ، وزِيْدَ في صلاة الحضر» . والحديثُ نفسُه يرويه سفيانُ بن عُيَيْنَة عن ابن شهاب الزُّهري عن

عُرْوَة بن الزُّبير عن عائشةَ، فشارك ابنُ عيينة مالكاً في عروة الذي هو فوق شيخه صالح، فكلٌّ منهما متابعٌ قاصرٌ أو ناقصٌ للآخر. (والحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، برقم: ٦٨٥).

المُتَأَخِّرُوْنَ (من المحدِّثين):

يُقصَد بهم الذين كانوا بعد المئة الثالثة الهجرية.

مُتَثَبِّتٌ في التَّعْدِيْلِ:

انظر «متعنِّت في التوثيق».

المَتْرُوْكُ (من الحديث):

لغةً: هو اسمُ مفعولٍ مأخوذٌ من التَّرْكْ، وتَرَكَه الناسُ: وَدَعُوْهُ.

ويُسَمِّي العربُ المرأةَ التي تُتْرَكُ ولا تزوَّج «التَّرِيْكَةُ» ـ كسفينة ـ وكذا البَيْضَةُ بعد أن يخرج منها الفَرْخُ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي يرويه من يُتَّهَمُ بالكَذِب، ولا يُعْرَف ذلك الحديثُ إلَّا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عُرِفَ بالكذب في كلامه العاديِّ، وإنْ لم يَظْهر منه الكَذِبُ في الحديث النبويِّ. (انظر: «النزهة» ص: ٤٦، و«تدريب الراوي» ١/ ٢٩٥).

وقال الحافظ السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤١): «فالحديثُ الذي لا مخالفةَ فيه، وراويه مُتَّهَمٌ بالكذب، بأن لا يُرْوَى إلَّا من جهته، وهو مخالفٌ للقواعد المعلومة، أو عُرِفَ به في غير الحديث النبوي، أو كان كثيرَ الغلطِ»، أو الفِسْقِ، أو الغفلة يُسَمَّى (المتروك)».

مثاله:

حديثُ عمرو بن شَمِر الجُعْفي الكوفي الشِّيعي، عن جابرٍ، عن

أبي الطُّفَيْل، عن عليٍّ وعَمَّار، قالا: كان النبيُّ ﷺ يَقْنُتُ في الفجر، ويكبِّر يوم عَرَفَةَ من صلاة الغَداة، ويقطع صلاةَ العصر آخر أيَّام التشريق.

وقد قال النَّسائي والدَّارَقُطْنِيّ وغيرُهما عن عمرو بن شَمِر: «متروكُ الحديث».

رتبته:

«المتروكُ» يلي «الضعيفَ» و«الموضوعَ». ثم «المُنْكَرَ»، ثم «المُعَلَّلَ»، ثم «المُدْرَجَ»، ثم «المَقْلُوبَ» ثم «المُضْطَرِب» كذا رَتَّبه الحافظُ ابن حجر. في شرحه لـ «نخبة» (انظر صفحة: ٩٥).

مَتْرُوكٌ :

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي، ومن الثالثة عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المراتب للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مَتْرُوْكُ الْحَدِيْثِ :

قال ابن مهدي: سُئل شُعْبةُ: من الذي يُتْرَك حديثه؟ قال: «من يُتَّهَمَ بالكذب، ومن يُكثِر الغلطَ، ومن يُخطِئ في حديثٍ يُجمَع عليه فلا يَتهم نفسه ويُقيم علىٰ غلطه، ورجلٌ رَوَى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون».

وقال أحمد بن صالح: «لا يُترك حديثُ الرجل حتى يَجتمع الجميعُ علىٰ ترك حديثه»، يعني بخلاف قولهم: ضعيفٌ. انتهى من «شرح الألفية» للسخاوي (ص: ١٦٠ ـ ١٦١).

وعبارة الخطيب في «الكفاية (ص: ١١٠) وابن الصلاح في «مقدمته» (ص: ١٣٦ في النوع ٢٣) أَتَمُّ وضوحاً، وهي: «وقال أحمد بن صالح: لا يُترك حديثُ رجلٍ حتى يجتمع الجميعُ علىٰ ترك حديثه، قد يقال: فلانٌ ضعيفٌ، فأمَّا أن يقال: فلانٌ متروكٌ فلا، إلا أن يَجتمع الجميعُ علىٰ تركِ حديثه». انتهى.

يعني: أنه لا يقال: فلانٌ متروكٌ، أو متروكُ الحديث، إلا عند إجماعهم علىٰ تركه.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالىٰ:

ولا يَعني هٰذا الذي قاله أحمد بن صالح، أنه لا يقالُ في رجلٍ (متروك)، إلا وقد اجتمع الجميعُ كافةً علىٰ تركه، فهٰذا الذي قاله أحمد بن صالح ثم النَّسائي ثم غيرهما، هو الأصلُ لمدلول لفظِ (متروك) عندهم، ولكنَّ هٰذا لا يَمنع أن يقول أحدُ النُّقَّاد في راوٍ: (ثقة)، ويقول فيه ناقد آخر: (متروك).

وقد وقع هٰذا في كلامهم غيرَ قليل، ففي «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٣) في ترجمة (أبَان بن إسحاق الأسدي الكوفي): «قال ابنُ معين: ليس به بأس ـ أي ثقة ـ وقال العِجْلي: ثقة. وأمَّا الأَزْدِي فقال: متروكُ الحديث، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». انتهى.

وفي «تهذيب التهذيب» أيضاً، (١/ ١٥٨ ـ ١٥٩) في ترجَمة شيخ الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ: (إبراهيم بن محمد بن محمد بن أبي يحيى الأَسْلَمي المَدَني)، الذي كذَّبه غيرُ واحدٍ من أئمة الجرح والتعديل، وأغلظوا فيه الطعنَ والذمَّ، جاء من قولهم فيه مما يتصل بالمقام هنا ما يلي:

«قال أحمد: لا يُكْتَبُ حديثُه، تَرَكَ الناسُ حديثَه، وقال بشر بن المُفَضَّل: سألتُ فقهاءَ المدينة عنه، فكلُّهم يقولون: كذَّابٌ. وقال

البخاري: تركه ابنُ المبارك والناسُ. وقال النَّسائي: متروكُ الحديث. وقال الدَّارقطني: متروكٌ. وقال الربيع عن الشافعي كان يقول: كان ثقةً في الحديث». انتهى.

فهٰذا كذَّابٌ متروكٌ، كلُّ بلاءٍ فيه كما قالَهُ الإمامُ أحمد، وثَّقه الشافعي واحتجَّ بحديثه. فقولهم فيه: متروكٌ)، لا يلزمُ منه أنَّ الجميعَ قاطبةً تركوه، كما أسلفتُ بيانَه قريباً. وأمثالُ هٰذا الحكمِ فيمن قِيلَ فيه: (متروك) كثيرٌ جداً في كلام المحدِّثين وتراجم الرواة.

ولعلَّ هٰذا الذي أشرتُ إليه، هو الذي دعا العلامةَ علياً القاري، أن يُفسِّر لفظة (الجميع) بالأكثر، وكان دقيقاً مصيباً، فقال رحمه الله تعالىٰ في «شرح شرح النخبة» (ص: ٢٣٨) عند قول الحافظ ابن حجر: «ولهٰذا كان مذهبُ النَّسائي أن لا يُتركَ حديثُ الرجل، حتى يجتمع الجميعُ ـ أي الأكثرُ ـ علىٰ تركه». انتهى كلام علي القاري دون زيادة. وهٰذه فائدةٌ غاليةٌ فاقبضْ يَدَك عليها.

ومما ينبغي أن يُنتبَه إليه ما استُفيد من النصوص السابقة، وهو أنَّ هناك فرقاً بين قولِهم: (تركوه) وقولِهم: (تركه فلان)، فإنَّ لفظ (تركوه) يَدُلُّ علىٰ سقوط الراوي وأنه لا يُكتَبُ حديثُه، بخلاف لفظ (تركه فلان)، فإنه قد يكون جرحاً وقد يكون غير جرح، قال الشيخُ ابن تيمية في «مجموع الفتاوي» (٢٤/ ٣٤٩): «قولُهم: تركه شعبة، معناه أنه لم يَرْوِ عنه، وتَرْكُ الرواية قد يكون لشبهةٍ لا توجب الجرح، وهٰذا معروفٌ في غير واحدٍ قد خُرِّج له في الصحيح». انتهىٰ.

وقد يقولون: (تركه فلان) بمعنى تَرَك الكتابةَ عنه، لا بمعنى التَّرْك الاصطلاحي، كما نَبَّه إليه الحافظ الذهبي. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٤٠ ـ ١٤١).

المُتَسَاهِلُوْنَ في الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

وهم كما ذكر الحافظ الذهبيّ:

١ ـ الإمام أبو عيسىٰ بن سَوْرة بن الضَّحَّاك السُّلَمي الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٢ ـ والإمام محمد بن حِبّان بن أحمد بن حِبّان التَّميمي، أبو حاتم البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤هـ).

٣ ـ والإمام محمد بن عبد الله بن حَمْدُوْيَه بن نعيم الضَّبِّي. أبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

المُتَشَابِهُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من «التشابه» بمعنى: التماثل، ويراد بالمتشابه هنا «الملتبس».

واصطلاحاً: هٰذا النوعُ يتركَّب من «المُتَّفِق والمُفْتَرِق» و«المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» وهو: أن يتفق اسمُ شخصين أو كنيتهما التي عُرِفَا بها، ويُوجَد في نسبهما أو نسبتهما الاختلافُ والائتلافُ، أو على العكس من هٰذا، بأن يختلف ويأتلف أسماؤُهما، ويتفق نسبتهما أو نسبهما اسماً أو كنيةً.

ويلتحق بالمؤتلف والمختلف فيه ما يتقارَبُ ويشتبه، وإنْ كان مختلفاً في بعض حروفه في صورة الخَطِّ.

أمثلة القسم الأول:

فمِن أمثلة الأول: (موسى بن عَلِيّ) بفتح العين، يُطْلَق على جَمَاعةٍ، و(موسى بن عُلَيٍّ) ـ بضَمِّ العين وفتح اللاَّم ـ (ابن رباح اللَّخْمي)، عرف بضمِّ العين في اسم أبيه.

ومنه: (محمد بن عبد الله المُخَرِّمي) و(محمد بن عبد الله المَخْرَمي).

ومنه: (أبو عمرو الشَّيْبَاني)، و(أبو عمرو السَّيْبَاني).

ومما يتقارب ويشتبه مع الاختلاف في الصورة: (ثور بن يزيد الكَلاَعِي)، و(ثور بن يزيد الدَّيْلي).

أمثلة القسم الثاني:

ومن أمثلة القسم الثاني: الذي هو العكس: (عَمْرو بن زُرَارَة)، و(عُمَر بن زُرَارَة)، (حَيَّان الأسَدي)، و(حَنَان الأسدي). (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٨٥).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **المتشابه في أسماء رُواة الحديث وكناهم**: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

٢ ـ **مشتبه النسبة**: لأبي محمد، عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (المتوفىٰ سنة ٤٠٩هـ).

٣ ـ **إيضاح الإشكال في الرُّواة**: للأزدي أيضاً.

٤ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد الفرضي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

٥ ـ **المعجم في مشتبه المحدثين**: لأبي الفضل، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

٦ ـ **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**: لأبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ)، قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٩): «وهو مِن أحسن كتبه».

٧ ـ **تالي التلخيص**: للخطيب البغدادي أيضاً، قال الكتَّاني في

«الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٩): «ثم ذَيَّل عليه بما يتَّفق من أسماء الرواة وأنسابهم، غير أنَّ في بعضه زيادة حرف، وسمَّاه: «**تالي التلخيص**» في أجزاء، وهو كتابٌ جليلُ القدر، كثيرُ الفائدة، بل قال ابن الصلاح: إنّه مِن أحسن كتبه، وقد اختصره علاء الدين ابن التركماني، واختصره أيضاً السيوطي» .

٨ ـ **المشتبه**: لابن ماكولا، الأمير سعد الملك أبي نصر، علي بن هبة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ)، مخطوطٌ .

٩ ـ **الفيصل في مشتبه النسبة**: لأبي بكر، محمد بن موسى الهمذاني الحازمي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ).

١٠ ـ **مشتبه الأسماء والنسب أو (إكمال الإكمال لابن ماكولا)**: لابن نُقْطَة محب الدين أبي بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

١١ ـ **ذيل مشتبه الأسماء والنسب لابن نقطة المُذيَّل على كتاب ابن ماكولا**: لابن العمادِيّة، وجيه الدين أبي المظفّر، منصور بن سليم الإسكندراني (المتوفى سنة ٦٧٣ هـ).

١٢ ـ **تكملة إكمال الإكمال**: لابن الصَّابوني، جمال الدين، محمد بن علي (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ).

١٣ ـ **مشتبه النسبة**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

١٤ ـ **مختصر تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب**: لابن التَّركماني، القاضي علاء الدين، علي بن عثمان بن مصطفى المارديني الحنفي (المتوفى سنة ٧٥٠هـ)، ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٩ ـ ١٢٠).

١٥ ـ تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب: لابن خطيب الدهشة، نور الدين أبي الثناء، محمد بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٨٣٤هـ).

١٦ ـ توضيح المشتبه في أسماء الرجال: لابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ).

١٧ ـ الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام: لابن ناصر الدين الدمشقي أيضاً.

١٨ ـ تبصير المنتبه بتوضيح المشتبه: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

١٩ ـ تحفة النّابه بتلخيص المتشابه: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١هـ). لَخَّص فيه كتابَ الخطيب البغدادي، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٧٥).

المُتَشَابِهُ المَقْلُوبُ:

وهو أن يحصل الاتفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ، لكن يقع الاختلافُ والاشتباهُ بالتقديم والتأخير، (الأسود بن يزيد) و(يزيد بن الأسود).

فالأوّل: هو: النَّخَعِيُّ التابعيُّ المشهورُ، والثاني اثنان: (يزيد بن الأسود الصحابي الخُزَاعِيّ)، و(يزيد بن الأسود الجُرَشِي المُخَضْرَم).

وقد يحصل التقديمُ والتأخيرُ في الاسم الواحد في بعض حروفه مثل (أيُّوب بن سَيَّار)، وهو مَدَنِيٌّ مشهورٌ وليس بقويٍّ، والآخَرُ (أيوب بن يَسَار)، مجهولٌ. (انظر «شرح النخبة» للملاَّ علي القاري، ص: ٤٧٥).

المُتَشَابِهُوْنَ:

انظر «المُتَشَابِه».

المُتَشَدِّدُوْنَ في الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

هم كما ذكرنا في كتابنا «المدخل إلىٰ دراسة علم الجرح والتعديل»:

١ ـ **شعبة بن الحجَّاج** بن الوَرْد العَتَكي الأزدي، أبو بِسْطام (المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ).

٢ ـ **يحيىٰ بن سعيد القطَّان**، أبو سعيد القطّان البَصْري (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ).

٣ ـ **مالك بن أنس** بن مالك أبو عبد الله الأصبحي، صاحب، «الموطأ» (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ).

٤ ـ **عفَّان بن مسلم** بن عبد الله الصفَّار، أبو عثمان البصيري (المتوفىٰ سنة ٢٢٠ هـ).

٥ ـ **يحيىٰ بن مَعِين**، أبو زكريا البغدادي، (المتوفىٰ سنة ٢٣٣هـ).

٦ ـ **عليُّ بن المديني**، أبو الحسن البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤هـ).

٧ ـ **أبو حاتم الرَّازي**، محمد بن إدريس بن المنذر بن داوود بن مِهْران الحَنْظَلي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ).

٨ ـ **الجُوْزَجاني**، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ).

٩ ـ **النَّسائي**، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شُعَيب بن سِنان (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

١٠ ـ **ابن حِبّان**، محمد بن حِبّان بن أحمد، أبو حاتم البستي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

١١ ـ **الأزدي**، أبو الفتح محمد بن حسين بن أحمد بن الحسين (المتوفى سنة ٣٩٤ هـ).

١٢ ـ **ابن حَزْم**، علي بن أحمد بن سعيد بن حَزْم، أبو محمد (المتوفى سنة ٤٥٦ هـ).

١٣ ـ **ابن القَطَّان**، علي بن محمد بن عبد الملك الكتَّامي الحِمْيَري الفاسي، أبو الحسن بن القطَّان (المتوفى سنة ٦٢٨ هـ).

المُتَّصِلُ :

لغةً: (المُتَّصِلُ) اسمُ فاعل من «الاتصال» ضِدَّ «الانقطاع» و«المُتَّصِلُ» ضِدَّ «المُنْقَطِع» . (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو ما اتَّصل سندُه مِن أوَّله إلى منتهاه مرفوعاً كانَ أو موقوفاً.

مثاله:

١ ـ مثال (المتصل المرفوع): «مالكٌ، عن ابن شهاب، عن سالمٍ بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: كذا. . .».

٢ ـ مثال (المتصل الموقوف): «مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ أنه قال كذا. . .».

المُتَّصِلُ المَرْفُوْعُ :

انظر تعريفه لغةً واصطلاحاً في «المُتَّصِل».

مثالُه :

مالكٌ، عن ابن شهابٍ، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه ـ رضي الله عنهم ـ عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «كذا. . .».

المَّتصِلُ المَوْقُوفُ:

انظر تعريفه لغةً واصطلاحاً في «المُتَّصِلُ».

أمثلة:

عن مالكٍ، عن نافعٍ أنَّ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ كان يُحلِّي بناتَه وجواريه الذَّهَبَ ثمَّ لا يُخرِج من حليِّهن الزكاةَ. (الموطأ في الزكاة، باب: ما لا زكاة فيه من الحلي والتِّبر، رقم: ١٠).

عن مالك عن نعيم بن عبد الله المُجمر أنه سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «إذا صَلَّى أحدُكم ثم جَلَس في مصلاَّه لم تَزَلْ الملائكةُ تصلِّي عليه، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، فإذا قام من مصلاَّه، فجلس في المسجد ينتظر الصَّلاةَ لم يَزَلْ في صلاةٍ حتى يُصلِّي». (أخرجه مالك في «الموطأ» قصر الصلاة في السفر، باب انتظار الصلاة والمشي فيها، برقم: ٥٤).

ومن أمثلة الأحاديث المتصلة إلى أحد التابعين:

أخرج ابنُ أبي الدُّنيا عن الفضل بن سَهْلٍ: حَدَّثنا أبو النَّضْر، عن محمد بن طَلْحَة، عن خَلَف بن حَوْشَب، عن الحسن البَصْري ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾ [العاديات:٦] قال: «يذكر المصيبات وينسى النعم» (انظر «المرض والكفارات»: ص: ١٠٥).

حكم (الحديث المُتَّصِل):

(الحديثُ المُتَّصِلُ) قد يكون صحيحاً وقد يكون حَسَناً، وقد يكون ضعيفاً، فإن استكمل بقيةَ شروط الصحيح ـ إضافةً إلى اتِّصاله ـ حُكِمَ بصحته، فإنْ خَفَّ ضَبْطُ بعض رواته كان حَسَناً، فإن فقد أحدَ شروط الصحيح الأخرى كفَقْد عدالة الراوي أو ضَبْطِه، أو كان

الحديثُ شاذاً أو مُعَلَّلاً حُكِمَ بضَعْفِه، ولا اعتبارَ لاتصال السند عند ذلك. والله أعلم. (انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٣٦ ـ ١٣٧، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١١٣ ـ ١١٤).

مُتَعَنِّتٌ في التَّوْثِيقِ مُتَثَبِّتٌ في التَّعْدِيْلِ:

ناقدٌ يغمز الراويَ بالغلطتين والثلاث، كشعبة، وسفيان الثَّوري، ويحيىٰ القَطَّان، وعبد الرحمن بن مهدي فهٰذا إذا وثَّق شخصاً فعضَّ علىٰ قوله بنواجذك، وتمسَّكْ بتوثيقه، وإذا ضَعَّف رجلاً فانظرْ هل وافقه غيرُه علىٰ تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثِّقْ ذلك الرجلَ أحدٌ من الحُذَّاق فهو ضعيفٌ، وإن وثَّقه أحدٌ فهٰذا هو الذي قالوا: لا يُقْبَل فيه الجرح إلا مفسَّراً، يعني لا يكفي فيه قولُ ابن معين مثلاً، هو ضعيفٌ، ولم يبيِّنْ سببَ ضَعْفِه، ثم يجيء البخاري وغيره يوثِّقه. ومثل هٰذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه. ومن ثم قال الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال ـ: «لم يجتمع اثنان من علماء هٰذا الشأن قطُّ علىٰ توثيق ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقةٍ، ولهٰذا كان مذهبُ النَّسائي أن لا يترك حديثَ الرجل حتىٰ يجتمع الجميعُ علىٰ تركه». (انظر «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص: ١٥٨، و«فتح المغيث» للسخاوي: ٣/ ٣٨٥).

مُتَعَنِّتٌ في تَضْعِيْفِ الأَحَادِيْثِ:

هو الذي يضعِّف بأدنىٰ سببٍ، مثل يعقوب بن سفيان الفَسَوي، والنَّسائي، وابن حِبّان، والجُوْزَقَاني، وابن الجوزي، وعمر بن بدر الموصلي وابن تيمية، والفيروز آبادي وغيرهم.

مُتَعَنِّتٌ في الْجَرْحِ:

انظر متشدِّدٌ.

مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الحافظ الذهبي، ومن الثالثة عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ:

المُرادُ به أنَّ الحديثَ الذي قيل فيه هٰذه العبارةُ اتفق على إخراجه الإمامُ البخاريُّ والإمام مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ.

ويقصد به اتفاقَ البخاريِّ ومسلم، لا اتفاقَ الأمَّةِ عليه، لكنَّ اتفاق الأمةِ عليه لازمٌ من ذلك، وحاصلٌ معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. (انظر «علوم الحديث» ص: ١٤).

فائدة:

كثيراً ما يقولُ الحافظُ أبو يعلىٰ الخليل بن عبد الله الخليلي القَزْويني (المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ) في كتابه «كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (مُتَّفَقٌ عليه)، ومراده بهٰذه العبارة: متَّفقٌ عليه في عدالتِه، ولهٰذا أمثلةٌ كثيرةٌ جدّاً، منها: أنه قال في ترجَمة عبَّاس بن محمد الدُّورِي «متَّفق عليه».

قال الحافظ ابن حجر ـ بعد أن نَقَل عنه العبارةَ ـ «يعني في عدالته»، وإلَّا فالشَّيخان لم يخرِّج له واحدٌ منهما» (تهذيب التهذيب: ٥/ ١٣٠).

وأحياناً يقولُ: «ثقةٌ» «متفق عليه» كما في ترجمة ابن كُناسَة رقم (٢٩٥) مع أنه لم يخرِّج له إلَّا النَّسائيُّ.

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ:

لغةً: (المُتَّفِقُ) اسمُ فاعلٍ من الاتفاق، معناه: المُتوافِق بعضُه مع بعضٍ، أو المُتقارِبُ، والمُلائِم. (انظر: «لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

و(المُفْتَرِقُ) اسمُ فاعلٍ من الافتراق، معناه: المنفردُ عن غيره، مأخوذٌ من التفرُّق، المُنْفَصِلُ عن غيره والمُبايِنُ. (انظر: «لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: وهو ما يَتَّفِقُ لفظاً وخَطّاً، أي أن يكون الاسمُ الواحدُ قد أُطْلِقَ على أكثر من راوٍ، فهم مُتَّفِقون في اسمهم مُفْتَرِقون في شخصهم.

فائدته:

وهٰذا فَنٌّ مُهِمٌّ جداً، لا غِنى عن معرفته للأمن من اللُّبْس، فربما يَظُنّ الأشخاص شخصاً واحداً، وربما يكون أحدُ المَتفِقين ثقةً والآخرُ ضعيفاً، فيُضَعَّف ما هو صحيحٌ، أو يُصَحَّح ما هو ضعيفٌ.

وقد ذكر له ابنُ الصلاح أقساماً، نذكر منها:

القسم الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

مثاله:

أنس بن مالِكٍ، عشرة. روى منهم الحديثَ خمسةٌ: الأوَّل: خادمُ النبيِّ ﷺ، والثاني كَعْبِيٌّ قُشَيْري روى حديثاً واحداً، والثالث والدُ الإمام مالكٍ، والرابع حِمْصِيٌّ، والخامس كوفيٌّ.

القسم الثاني: من اتفقت أسماؤهم وأسماءُ آبائهم وأجدادهم:

مثاله:

أحمد بن جعفر بن حَمْدان، أربعة: القَطِيْعي (راوية المسند) والبَصْري، والدَّيْنَوَري، والطَّرَسُوسي.

القسم الثالث: ما اتفق في الكنية والنسبة معاً:

مثاله:

أبو عمران الجَوْني، اثنان: أحدُهما (عبد الملك بن حبيب التابعي)، الثاني اسمه (موسى بن سهل) بَصْرِيٌّ، سكن بغدادَ.

القسم الرابع: المشترك المتفق في النسبة خاصة:

ومن أمثلته:

«الآمُلِي»، و«الآمُلي». الأوَّل إلى آمُل طبرستان، والثاني إلى آمُل جَيْحُون، قال أبو سعد السَّمْعَاني: «أكثر أهل العلم من أهل طبرستان مِن آمُل». وأكثر من ينسب إليها يعرف بالطَّبري، وشُهِر بالنسبة إلى آمُل جَيْحُون عبدُ الله بن حَمَّاد الآمُلي شيخ البخاري. (الأنساب المتفقة: ص: ٤، و«اللُّبَاب» ١/١٦).

«السَّرَوِي» و«السَّرَوِي»: الأول منسوبٌ إلى بلدة «سَارِية» من طَبَرستان، منهم: محمد بن صالح السَّرَوِي الطَّبَري، ومحمد بن حفص السَّرَوي، الثاني: منسوبٌ إلى مدينة بأردَبيل يقال لها «سَرْو»، منها نصر السَّرْوِي الأردبيلي (المؤتلف والمختلف: ص: ٧٧).

ثم إنَّ ما يُوجَد من «المتفق والمفترق» غير مقرونٍ ببيانٍ فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته، فكثيراً ما يأتي مميّزاً في بعضها، وقد يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه.

وقد زَلَق بسبب الاتفاق بين الرواة في الاسم أو غيره غيرُ واحدٍ من الأكابر، ولم يزل الاشتراكُ من أسباب الغلط في كلِّ علمٍ. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٨١).

أشهر المصنفات فيه:

١ ـ **المُتَّفق الكبير**: لأبي بكر الجَوْزَقِي، محمد بن عبد الله بن محمد الخراساني (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

٢ ـ **غنية الملتَمِس وإيضاح الملتبس**: للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٣ ـ **المُتَّفِق والمُفْتَرِق**: للخطيب البغدادي أيضاً، وهو مخطوطٌ.

٤ ـ **الأنساب المُتَّفِقَة في الخط المُتَماثِلة في النُّقاط والضَّبط**: لابن القَيْسَراني، أبي الفضل، محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

٥ ـ **المُتَّفق والمفترق**: لابن النجّار، أبي عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، نسبه له الذهبي في «السير» (٣٢/ ١٣٣).

٦ ـ **ترتيب المُتَّفق والمفترق للخطيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ). ذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٦).

المُتَقَدِّمُوْنَ (من المحدِّثين):

يُقصد بهم: المحدِّثون الذين كانوا قبل المئة الثالثة الهجرية.

المُتْقِنُ:

مَن وُصِفَ بالحِفظ والضَّبْطِ والتَيَقُّظِ.

مُتْقِنٌ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: ابن الصَّلاح، والثانية عند: الحافظ العِراقي، والثالثة عند: السُّيوطي.

حُكمها:

يُحتَجّ بحديث من اتَّصَفَ به من أهل هذه المراتب .

مُتْقِنٌ ثَبْتٌ:

قال الحافظُ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح المغيث» (١٥٧/١) تعليقاً على وصف الراوي بالحفظ أو الضَّبْط: كأن يُقَال: حافظٌ، أو ضابطٌ لعَدْلٍ، إذ مجرَّدُ الوصف بكل منهما غيرُ كافٍ في التوثيق، بل بين العدالة وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ لأنه تُوجَد العدالةُ بدونها، ويوجَدان بدونها، وتُوجَد الثلاثة .

ويَدُلُّ لذلك أنَّ ابن أبي حاتم سأل أبا زُرْعَةَ عن رجلٍ، فقال: حافظٌ . فقال: أهو صدوقٌ ـ أي عَدْلٌ ـ؟ .

وكان أبو أيوب سليمان بن داود الشَّاذَكُوني من الحفَّاظ الكبار، إلا أنه كان يُتَّهَم بشُرْب النَّبيذ وبالوَضْع، قال البخاري: هو أضْعَفُ عندي من كل ضعيفٍ .

ثم إنَّ الوصف بالضبط والحفظ، وكذا الإتقانُ وجيِّدُ المعرفة، لابُدَّ أن يكون في (عَدْل)، فيكون الموصوفُ بأحد هـٰذه الأوصاف من هـٰذه المرتبة الرابعة، إذا لُوحِظ فيه أنه (عَدْلٌ) مع هـٰذه الأوصاف، دون أن يُصرِّح ذاك الإمامُ في وصفه بلفظ (عَدْل) ـ أمَّا لو صَرَّح به فقال: (عَدْلٌ حافظٌ) كان أعلى، ولذا أدرج شيخُنا ـ ابن حجر ـ (عدل ضابط) في «شرح النخبة» في المرتبة الثانية بحسب تقسيم الحافظ ابن حجر ـ في التي قبلها ـ وهي الثالثة هنا في تقسيم السَّخاوي .

ويُعَدّ هـٰذا اللَّفْظُ «مُتْقن ثَبْتٌ» من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم، والرابعة عند: السَّخاوي .

حُكمها :

يُحتَجُّ بحديث من اتَّصَف به من أهل هاتين المرتبتين .

المُتَلَقِّنُ :

هو الشيخُ الذي يقبل كلَّ ما يقال فيه إنَّه حديثٌ، دون التحقيق والتفتيش فيه، وذلك بسبب النِّسيان أو الاختلاط .

مُتَمَاسِكٌ :

هٰذا اللَّفْظُ ذكره المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل في رتبة «صَدوق»، أو «محلُّه الصِّدْقُ»، أو «لابأسَ به»، أو «ليس به بأسٌ»، أو «ثقةٌ إن شاء الله»، أو «مأمونٌ»، أو «خِيارٌ»، أو «خِيَارُ الخَلْق»، ونحوِها . (قواعد في علوم الحديث : ص: ٢٤٩).

حُكمها :

يُكتَب حديثُ أهل هذه المرتبة ، ويُنظَر فيه .

المَتْنُ :

لغةً: ما صَلُبَ وارتفع من الأرض . (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ما ينتهي إليه السَّنَدُ من الكلام. (تدريب الراوي: ١/ ٤٢).

مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ :

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبيِّ والعِراقي والسُّيوطي، ومن الثالثة عند: الحافظ السَّخاوي .

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مُتَّهَمٌ بالوَضْعِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند: الحافظِ الذهبيِّ والعِراقي والسيوطي، ومن الثالثة عند: الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

المُتَوَاتِرُ:

لغةً: هو اسمٌ مشتقٌّ من «التَّوَاتُرِ» أي التتابُع. المتواتر: المُتتابعُ، والمُؤَاتَرَةُ: المتابعةُ. (انظر «لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: «هو ما رواه جماعةٌ غيرُ محصورةٍ بعددٍ في كلِّ طبقةٍ من طبقاته، تُحيل العادةُ تواطؤهم أو توافُقَهم على الكَذِب، ويكون مستندَهم الحِسُّ».

شروط «الحديث المتواتر»:

يُؤخَذ من التعريف شروط «المتواتر» وهي:

١ ـ أن يكون رواتُه في كلِّ طبقةٍ من طبقات إسناده جَمْعٌ كبيرٌ من الرّواة، وقد اختلف العلماءُ في عِدَّة هٰذا الجمع، فمنهم من قَيَّده بـ «عشرة»، ومنهم من قَيَّده بـ «أربعين»، ومنهم من قَيَّده بأكثر من هٰذا العدد حتى أوصله بعضُهم إلى أكثر من «ثلاثمئة».

وقد قَرَّر الحافظُ ابن حجر في «نزهة النظر في توضيح نخبة

الفكر» (٣٨ ـ ٣٩) أنَّ القول الصحيح عَدَمُ تعيين العدد، وأنَّ العبرة بإفادة العلم، فكلُّ عددٍ يُفيد العلمَ بنفسه معتبرٌ، والله أعلم.

٢ ـ استحالةُ اتفاق جمع الرُّواة على الكذب، وكذلك استحالةُ وقوع الكذب دون قصدٍ منهم، والمرادُ إحالة العادة أن يتفقوا على الكذب عَمْداً أو سَهْواً.

٣ ـ استمرارُ عدد التواتر المُفيد للعلم من ابتداء السَّند إلى انتهائه، والمقصودُ أن لا تنقص الكثرةُ فلو زاد فلا يؤثِّر.

٤ ـ أن يكون مستندُ الخبر «الحِسّ» من مشاهدةٍ أو سمَاعٍ... فخرج ما كان مستنده العقلُ كالقول مثلاً: «إنَّ الواحد نصف الاثنين»، أو «إنَّ العالَم حادثٌ».

فكلُّ حديثٍ جَمَع بين هٰذه الشروط الأربعة كان «متُواتِراً»، وكلُّ حديثٍ لم تتوفَّر فيه هٰذه الشروطُ مجتمعةً بأنْ فقدَ ولو شرطاً واحداً منها سُمِّيَ «حديثاً آحادياً».

أقسام المتواتر:

ينقسم «الحديثُ المُتواتِرُ» إلى قسمين:

١ ـ مُتواتِرٌ لفظيٌّ.

٢ ـ مُتَواتِرٌ معنويٌّ.

أ ـ المتواتر اللَّفظي: هو ما اتَّفق رواتُه على رواية لفظٍ واحدٍ.

مثاله:

ويمثِّل له العلماءُ بحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأ مَقعَدَهُ مِنَ النَّار» فقد رواه أكثرُ من سبعين صحابياً بهٰذا اللَّفظ. (انظر «نظم المتناثر» للعلاَّمة الكتاني، ص: ٢٠ ـ ٢٤).

ب ـ «**المتواتر المعنوي**: هو ما تعدَّدت ألفاظُه، فرواه بعضُ الرواة بلفظٍ، ورواه البعضُ بلفظٍ آخرَ، ورواه بعضٌ بلفظٍ ثالثٍ... وهكذا، إلا أنَّ جميعَ تلك الألفاظِ تُفيد معنىً واحداً.

ومن «المتواتر المعنوي» أنْ تُنْقَل إلينا وقائع مختلفةٌ، كلُّ واقعةٍ على حِدَةٍ لا تصل إلى حدِّ التواتر، ولكن بين هٰذه الوقائع أمراً مشتركاً، فيكون هٰذا الأمرُ المشتركُ بين جميع تلك الوقائع مُتواتِراً تَواتُراً معنوياً.

مثاله:

ويمثِّل العلماءُ لهٰذا النوع من التواتر بـ «رَفْع اليدين في الدعاء»، فقد وَرَد رفعُ اليدين في الدعاء من حديث أكثر من عشرين صحابياً عن النبيِّ ﷺ، كلُّ حديثٍ في واقعةٍ مختلفةٍ عن الواقعة التي ذكَرها الحديثُ الآخَرُ، وبين هٰذه الوقائع قاسمٌ مشتركٌ هو أنَّ النبيَّ ﷺ دعا ورفع يدَيْه أثناء الدعاء، وإليك طرفاً منها توخّياً لإيضاح المراد:

١ ـ أَخرج البخاريُّ عن أبي موسى الأَشْعَرِيِّ أنَّ النبيَّ عليه الصَّلاة والسَّلام توضَّأ ثم رَفَع يديه فقال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لعُبَيد أبي عامِرٍ....» (أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب: نزع السهم من البدن، رقم: ٢٨٨٤).

٢ ـ وأخرج البخاريُّ عن أبي هريرة أنَّ الطُّفَيْل بن عمرو الدَّوْسِي جاء إلى النبيِّ ﷺ وطلَب منه أَن يدعو على دَوْسٍ، فرفع النَّبيُّ ﷺ يديه، وقال: «اللَّهم اهْدِ دَوْساً وائْتِ بهم» (أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب: الدعاء للمشركين بالهدي ليتألفهم، رقم: ٢٩٣٧).

٣ ـ وأخرج البَزَّارُ والطَّبَرانِيُّ عن أنسٍ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ رفع يَدَيْه بعَرَفَة يَدْعُو. (انظر «مجمع الزوائد» في الأدعية، باب: ما جاء في الإشارة في الدعاء ورفع اليدين، رقم: ١٧٣٣٨).

وهكذا إلى خمسين حديثاً، كلٌّ منها في واقعةٍ خاصةٍ، وكلُّها تَشترِك بكون النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام رَفَع يَدَيْه أَثناء دعائه، فهٰذا الأمرُ الذي اتفقت عليه الوقائعُ أصبح متواتراً تواتراً معنوياً.

أهمُّ مصادر «الحديث المتواتر»:

١ ـ **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). وبلغ عددُ الأحاديث فيه (١١٣) حديثاً.

٢ ـ **نظم المتناثر في الحديث المتواتر**: للعلاَّمة المحدِّث السيِّد محمد بن جعفر الكَتَّاني (المتوفىٰ سنة ١٣٤٥ هـ)، وقد بلغ عددُ الأحاديث التي أوردها (٣١٠) حديثاً.

هٰذا وقد وقع في الكتابين تساهُلٌ في الحكم بتواتر بعض الأحاديث فحكما على عِدَّة أحاديث بذلك، مع أنها لم تتوفَّر فيها شروطُ التواتر، والله أعلم.

وممَّن جمع كتاباً في الأحاديث المتواترة أيضاً:

١ ـ ابن طُولون الحنفي محمد بن عليّ الدِّمَشْقي (المتوفىٰ سنة ٩٥٣ هـ).

٢ ـ والعلاَّمة أبو الفَيْض محمد بن مرتضى البِلْجِرَامِي الهِندي ثُمّ الزَّبِيْدِي (المتوفىٰ سنة ١٢٠٥ هـ).

٣ ـ والشيخ صِدِّيق حسن خان القَنُّوْجي الهندي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٧هـ)، وغيرُهم.

المُتَواتِرُ الْعَمَلِيّ:

هو ما نَقَله أهلُ المشرق والمغرب عن أمثالهم جِيْلاً عن جيلٍ،

لا يختلف فيه مؤمنٌ، مثل الصَّلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، والحجّ. فهذه كلُّها تواترت تواتُراً عملياً عن النبي ﷺ، عملها هو، وعمل معه الصحابة، ثم نقل ذلك المسلمون جيلاً عن جيلٍ، حتىٰ يومنا هٰذا، ولا يختلف في عمومه المسلمون شرقاً وغرباً، وإن اختلفوا في بعض الفروع والجزئيات. (انظر «معجم المصطلحات الحديثية» للخيرآبادي، ص: ٨١).

المُتَواتِرُ اللَّفْظِيُّ:

انظر «المُتَواتِرُ».

المُتواتِرُ الْمَعْنَوِيُّ:

انظر «المُتَواتِر».

المُتَوَسِّطُ:

هو من شَرَع في فنٍّ، واسْتَقَلَّ بتصوُّر مسائله، غير أنه لا يستحضِر غالبَ أحكامه، ولا يمكنه الاستدلالُ عليها. (انظر «فتح الباقي» ١/٢٨).

المُتيَقِّظُ:

الراوي الذي لا يكون مغفَّلاً.

مُثَلَّثَةٌ:

ثاءٌ ذاتُ ثلاث نُقَطٍ.

مُثَنَّاةٌ تَحت:

أو (تحتية): ياءٌ ذات نقطتين تحت.

مُثَنَّاةٌ فَوْق:

تاءٌ ذات نقطتين فوق.

مج :

رَمْزٌ للإمام ابن ماجهْ في سُنَنِه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

مُجَالِدٌ يَجْلِدُ في الْحَدِيْثِ :

هـٰذا من قول الإمام الشافعي في تجريح الرواة، وهو نوعٌ من تخفيف الجرح وتجنُّبِ الألفاظ الشديدة التي يستعملها بعصر الأئمة النقاد.

قال إبراهيم المُزَنِيِّ: سمعني الشافعيُّ يوماً وأنا أقول فلانٌ كذا، فقال: يا إبراهيم أُكْسُ ألفاظَك، أَحْسِنْها فلا تَقُلْ: فلانٌ كذَّابٌ، ولكن قُلْ: حديثُه ليس بشيءٍ.

المُجالَسَةُ :

مجالسةُ الراوي لمن يروي عنه.

مَجَامِيْعُ الْحَدِيْثِ :

هي كتبٌ تجمع أحاديثَ أكثر من كتابٍ في تصنيفٍ واحدٍ، واتَّخذت مناهج شَتَّىٰ، منها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ الأبواب كـ: «مجمع الزوائد» للهَيْثَمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم كـ: «الجامع الصغير» للسُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ومنها ما هو جامعٌ بين المنهجين كـ: «جامع الأصول» لابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) و«كنز العمال» للمُتَّقي الهندي (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ).

ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ أسماء الصحابة علىٰ ترتيب المعجم، يجمع أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ علىٰ حِدَة، ويفرِّع تحت اسم الصحابي

أسماء الرواة عنه من التابعين على حروف المعجم أيضاً، ويذكر مرويّاتِهم كـ: «تحفة الأشراف» للمِزّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ).

المُجَرَّحُ:

الحديث الضَّعيف أو المتروك.

مَجْرُوحٌ:

مطعونٌ في عدالته أو ضَبْطِه.

المَجْلِسُ:

مجلس تَلَقِّي الحديث.

مَجْلِسُ الإِمْلَاءِ:

أي: مجلس إملاء الحديثِ.

مُجْمَعٌ عَلَى تَرْكِهِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند: الحافظ الذَّهبي، ومن الثالثة عند: الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

المَجْهُولُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الجهل)، وهو ضِدُّ (المعلوم)، يقال: جَهِلَه كسَمِعَه، جَهْلاً وجهالةً، ضِدَّ (عَلِمَه). (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو من لم يُعْرَفْ وصفُه.

وهٰذا يقسم بحسب نوع الجَهالة إلى ثلاثة أقسام:

وذلك أنَّ الجهالة إمَّا أن تكون في عَيْنِ الراوي وهو «مجهول العين».

أو في صفته الظاهرة والباطنة معاً وهو «مجهول الحال»، أو في صفته الباطنة مع العلم بحاله الظاهر أنه على العدالة ويُسَمَّى «المستور».

فانقسم (المجهولُ) بذلك إلى ثلاثة أقسام درج عليها المحدِّثون في مصنَّفات علوم الحديث، ثم جاء الحافظ ابن حجر، فذهب إلى تقسيمه قسمين، تكلَّم عليهما في «النخبة وشرحها». (ص: ١٠١ ـ ١٠٢). فقال: «فإن سُمِّيَ الرَّاوي وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه فهو (مجهولُ العين)... أو إنْ روى عنه اثنان فصاعداً ولم يُوفَّق فهو (مجهول الحال) وهو (المستور)».

مَجْهُولٌ:

المرادُ به عند الإمام أبي حاتم الرَّازي:

إذا قال أبو حاتم في رجلٍ: «إنَّه مجهولٌ» يريد به جهالةَ الوصف غالباً دون جهالةِ العَيْن، والحافظ الذهبي نَقَل عنه ذلك في «الميزان» كثيراً، كما قال في ترجَمة (أبَان بن حاتم): اعلمْ أنَّ كل من أقول فيه: مجهولٌ، ولا أُسنِده إلى قائله فإنَّ ذلك هو قولُ أبي حاتم.

وقال الحافظ السَّخاوي في «فتح المغيث»: على أنَّ قول أبي حاتم في الرجل: «إنه مجهول» لا يريد به أنه لم يَرْوِ عنه سوى واحدٍ، بدليلِ أنه قال في (داود بن يزيد الثَّقَفي): «إنَّه مجهولٌ، مع أنه قد رَوى عنه جماعةٌ، ولذا قال الذهبيُّ عقيبَه: هذا القولُ يُوضِّح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو رَوى عنه جماعةُ ثقاتٍ. يعني أنه مجهول الحال. اهـ. (انظر «الرفع والتكميل» ص: ١٦٤ ـ ١٦٥).

قال العلاَّمة المحدِّث ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي ـ رحمه الله تعالى ـ: «وكذا جَهَّلَ أبو حاتم قوماً من الرُّواة قد عَرَفهم غيرُه ووثَّقوهم، فالأَمانُ مرتفعٌ مِنْ جَرْحِهِ أَحداً بالجهل، ما لم يُوافِقه على ذلك غيرُه من النقاد، وقد عرفتَ أنَّ الذهبي في «الميزان» تابعٌ لأَبي حاتم في الحكم بالجهل غالباً، فليتنبه من يُطالع «الميزان» لذلك.

تنبيه:

وقد يُجَهِّل أبو حاتم الرَّاويَ لبُعْدِ بلدِه عنه وعَدَمِ معرفته به أيضاً، فقد جاء في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض في ترجمة (عبد الله بن غانم الإفريقي القاضي): قال أبو سعيد بن يونس: كان أَحَدَ الثِّقات الأثبات، ولم يَعْرِفه أبو حاتم لبُعْد قُطْرِه، وقال: مجهولٌ».

لذا قال الإمامُ ابنُ دَقيق العِيْد: «لا يكون تجهيلُ أبي حاتم حُجَّةً ما لم يُوافِقه غيرُه».

معنى عبارة (مَجْهُوْلٌ) عند الإمام ابن حَزْم:

يُعبِّر به ابنُ حَزْم في «المُحَلَّى» عمَّن لا يَعْرِفه من الرُّواة.

مثالُ ذلك:

قال ابنُ حَزْم في (إسماعيل بن محمَّد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن الصَّفَّار، المتوفَّى سنة ٣١٤ هـ): «إنَّه مجهولٌ!».

وقال فيه ـ أي في إسماعيل بن محمد ـ الحافظُ ابن حجر: الثقة الإمام، النحوي المشهور، حدَّث عن الحسن بن عَرَفَةَ وأحمد بن منصور الزِّيَادي والأكابر، وانتهى إليه عُلُوُّ الإسناد، روى عنه الدَّارَقُطْني وابنُ مَنْدَه والحاكمُ ووثَّقُوْه...». (انظر «لسان الميزان» ١/ ٤٣٢).

ولم يعرفه ابنُ حَزْم فقال: «إنَّه مجهولٌ» ! وهذا هو رَمْزُه، يَلْزَم منه أن لا يُقْبَل قولُه في تجهيل من لم يطَّلع على حقيقة أمره.

من عادة الأئمَّة أن يعبِّروا في مثل هذا بقولهم: «لا نَعْرِفه»، أو «لا نَعْرِف حالَه» وأمَّا الحُكْمُ عليه بالجهالة بغير زائدٍ: لا يقع إلَّا من مُطَّلعٍ عليه أو مُجازفٍ. («لسان الميزان» ١/ ٤٨٢).

وقال أيضاً في ترجَمة (أحمد بن علي بن حَسَنَوْيَهْ): «أمَّا ابنُ حزم فقال: أحمد بن علي حسنويه مجهولٌ، وهذه عادته فيمن لا يَعْرِف». (انظر «لسان الميزان» ١/ ٢٤١).

مَجْهُولُ الْحَالِ:

لغةً: انظر تعريفه اللُّغَوي في «المجهول».

واصطلاحاً: ويُسَمَّى «المَسْتُورَ».

هو من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يُوثَّق، وهو عَدْلُ الظاهرِ خفيُّ الباطن.

حكم روايته:

الرَّدُّ عند الجماهير، ومنهم من قَبِلَها، قال الحافظُ ابن حجر: «قد قبل روايتَه جماعةٌ بغير قيد» أي بغير اعتبارٍ لعصرٍ دون عصرٍ ورَدَّها الجمهورُ؛ وذلك لأنه يجوز أن يكون غيرَ عدلٍ، فلا تُقْبَل روايتُه، حتى يتبيَّن حاله.

والتحقيقُ: أنَّ رواية «المستور» ونحوه مما فيه الاحتمالُ ـ أي احتمال العدالة وضِدَّها ـ، لا يُطْلَق القولُ بَرَدِّها ولا بقَبولها: بل هي موقوفةٌ إلى استبانة حاله. (انظر «شرح شرح النخبة» ص: ٥١٧).

وما اختاره الحافظُ من التوقُّف في خبر «المستور» حتى يتبيَّن حاله، لا يختلف كثيراً عما ذكرناه عن الجمهور من عدم قبول روايته.

غاية الأمر: أنه أراد ألا يُعْتَبَرَ ذلك جرحاً له وطَعْناً فيه، وذلك ما تقضي به العدالة في الحكم، والتحري فيه. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٩١).

مَجْهُوْلُ الْعَيْنِ:

لغةً: انظر تعريف اللُّغَوي في «المجهول».

واصطلاحاً: قال الخطيبُ البغدادي في تعريفه: «المجهولُ عند أصحاب الحديث هو كلُّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عَرَفه العلماءُ به، ومن لم يُعْرَف حديثه إلا من جهة راوٍ واحدٍ».

وحاصلهُ:

أنَّ (مجهول العين) هو من لم يَرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٌ، ومن أمثلته: عمرو ذو مُرٍّ، وجبَّار الطَّائي، لم يرو عنهما غيرُ أبي إسحاق السَّبيعي.

«ولا تزول جهالةُ العين عن الراوي إلا أن يروي عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكمُ العدالة بروايتهما عنه».

وإنما يصبح من طبقة «مجهول الحال» وهو من لم تُعْرَف عدالتُه الظاهرة ولا الباطنة أو «المستور» وهو من عُرِفَتْ عدالتُه الظاهرةُ أي لم يوقف منه على مُفسِّقٍ، لكن لم تثبت عدالتُه الباطنةُ، وهي التي يَنُصُّ عليها علماءُ الجرح والتعديل ولو واحدٌ منهم. (انظر: «تنقيح الأنظار وشرحه توضيح الأفكار» ٢/ ١٩٢).

حكمه:

وحكمُ هـٰذا على الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم أنه لا يُقْبَل حديثُه، وقيل يُقْبَل مطلقاً، وهو قولُ مردودٌ لا يُلْتَفَتُ إليه، وقيل غير ذلك مما لا نُطيل بذكره.

نعم يُقْبَل حديثُ (مجهول العين) على الأصحِّ، بأحد أمرين ذكرهما الحافظُ ابن حجر:

الأوّل: أن يُوثِّقه غيرُ من ينفرد عنه على الأصح.

الثاني: وكذا أي الأصح إذا زَكَّاه من يتفرَّد عنه إذا كان متأهِّلاً لذلك، أي إذا كان هـٰذا المتفرِّدُ من أئمَّة الجرح والتعديل، ثم زَكَّى من انفرد بالراوية عنه قُبِلَ حديثه. (انظر «شرح شرح نخبة الفكر» لملاً علي قاري، ص: ٥١٩).

المُجَوَّدُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مُشْتَقٌّ من (الجَيِّد) وهو: نقيضُ الرديء.

اصطلاحاً: يُقْصَدُ به (الصحيحَ) أو (المقبولَ) أو (الحَسَن) عموماً، ونظيره «الثَّابتُ».

المُحَامِلِيَّاتُ:

وهي ستةُ عشر جزءاً، من رواية البغداديِّين والأصبهانيِّين، للقاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضَّبي المُحامِلي (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ) (الرسالة المستطرفة: ص:٩٣).

مُحْتَجٌّ بِهِ:

تَدُلُّ هـٰذه العبارةُ على أنَّ البعضَ قد احْتَجَّ بالراوي دون البعضِ الآخر، لا أنَّ الراوي محتجٌّ به قولًا واحداً.

يُنتبَه إلى ذلك فهي كقولهم: «اخْتُلِفَ فيه». انظر تعريفه في حرف الألف.

المُحَدِّثُ:

لغةً: هو اسمُ فاعلٍ من (التحديثِ)، بمعنى نقل الحديث وإسماعه للطَّلَبَة.

واصطلاحاً: (المحدِّث) لَقَبٌ يُطْلَقُ على من اشتغل بالحديث النبوي الشريف، وأحرز فيه صفاتٍ ذكروها، فيُطْلَقُ عليه عندئذٍ: (المحدِّث) قال الإمام الحافظ تاج الدين السُّبْكي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه النافع الماتع «مُعِيد النِّعَم ومُبيد النِّقَم» (ص: ٨١):

«المحدِّثُ من عَرَف الأسانيدَ والعِللَ وأسماءَ الرجال، والعاليَ والنازلَ، وحَفِظ مع ذلك جملةً مستكثرةً من المُتون، وسمع «الكتبَ السِّتَّةَ» و«مُسْنَدَ أحمد بن حنبل» و«سُنَنَ البيهقي» و«مُعْجَمَ الطَّبَراني» وضَمَّ إلى هٰذا القدر: ألفَ جزءٍ من الأجزاء الحديثيَّةِ، هٰذا أقلُّ درجاته.

فإذا سَمِعَ ما ذكرناه، وكتَبَ الطِّبَاق ـ جمع طَبَقة، وهم القومُ المتعاصرون، الذين تقاربوا في السِّنِّ، واشتركوا في الروايةِ، والأخذِ عن شيوخ الطَّبقة التي قبَلهم ـ ودارَ على الشيوخ، وتكلَّم في العِلَلِ والوفياتِ والمسانيدِ: كان في أول درجاتِ (المحدِّثين)، ثم يزيدُ الله من يشاء ما يشاء.

ومن النَّاس فِرقةٌ ادَّعَتْ الحديثَ! فكان قُصَارى أمرِها النظرَ في «مشارق الأنوار» للصَّاغَاني، فإن ترفَّعت إلى «مصابيح البَغَوي» ظَنَّتْ أنها بهٰذا القدر تصِلُ إلى درجة (المحدِّثين)، وما ذلك إلا لجهلها بالحديث، فلو حَفِظ من ذكرناه هٰذين الكتابَيْن عن ظهر قلبٍ، وضَمَّ إليهما من المتون مثليهما: لم يكن (محدِّثاً) ولا يصيرُ بذلك (محدِّثاً) حتى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاط!

فإن رامَتْ بلوغَ الغاية في الحديث على زعمها! اشتغلَتْ بـ «جامع الأصول» لابن الأثير، فإن ضَمَّتْ إليه «كتابَ علوم الحديث» لابن الصلاح، أو مختصرَه المُسَمَّى بـ «التقريب والتيسير» للنَّووي، ونحو ذلك فحينئذٍ يُنادَى من انتهى إلى هٰذا المقام: (مُحدِّث

المحدِّثين) و(بُخَارِيَّ العصر)، وما ناسب هٰذه الألفاظ الكاذبة! فإنَّ من ذكرناه لا يُعَدُّ (مُحدِّثاً) بهٰذا القدر». انتهى.

نَقَل الحافظُ السُّيوطيُّ في «التدريب» (ص: ١١)، عن الحافظ المحدِّث فتح الدين بن سيِّد الناس، شيخ الحافظ الذهبي، (المتوفى سنة ٧٣٤ هـ) رحمه الله تعالى قولَه: «المحدِّثُ في عصرنا هو من اشتغل بالحديث روايةً ودرايةً وجَمْعَ رُوَاةٍ، واطَّلعَ على كثيرٍ من الرواة والروايات في عصره، وتميَّز في ذلك حتى عُرِفَ فيه خَطُّه، واشتَهر فيه ضَبْطُه» انتهى.

وقال العلاَّمةُ المحدِّثُ الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٢٧): «المحدِّثُ هو من عَلِمَ طُرُقَ إثباتِ الحديث، وعَلِمَ عدالةَ رجالِه وجَرْحَهم، دون المقتصرِ على السَّماع». انتهى.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ تعقيباً على هٰذا التعريف: «هٰذا التعريف قاله التاج بن يونس والزَّرْكَشي، كما نقله عنهما السُّيوطي في «التدريب» (ص: ٧)، وهو منظورٌ فيه إلى حالِ تدني العلم وأهلِه، لا حال ما ينبغي أن يكون عليه المحدِّثُ في عُرْف العلماء السابقين».

وقال العلاَّمةُ المحدِّثُ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ في «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص: ١٧٦) بعد أن ذكر لقبَ (الحافظ) و(المحدِّث) وما قيل فيهما: «وأمَّا عصرُنا هٰذا فقد تَرَكَ الناسُ فيه الروايةَ جملةً، ثم تركوا الاشتغالَ بالأحاديث إلَّا نادراً، وقليلٌ أن ترى منهم من هو أهلٌ لأن يكون طالباً لعلوم السُّنَّة! وهيهات أنْ تجد من يَصِحُّ أن يكون (محدِّثاً)؟! انتهى.

وقال ـ قبله بنحو سبعة قرون ـ حافظُ عصرِه في أول القرن الثامن الإمام شمس الدين الذهبي في جزئه «بيان زَغَل العلم والطلب» (ص: ١١)، وهو يتحدَّث عن علم الحديث: «وكم من رجلٍ مشهور بالفقه والرأي في الزمن القديم، أفضلُ في الحديث من المتأخِّرين، وكم من رجلٍ من متكلِّمي القدماء أعرف بالأثر من مشيخة ـ أي شيوخ ـ زماننا!» (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ٥٨ ـ ٥٩).

المَحْذُوْفُ:

السَّاقِطُ من سلسلةِ الإسناد.

المُحَرَّفُ:

لغةً: اسم مفعولٍ من «حَرَّفَ» أي: غَيَّر وبَدَّل.

واصطلاحاً: هو ما كان التغييرُ فيه بالنسبة إلى شَكْل الحروف، مع بقاء صورة الخطِّ (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٩٥).

مثال ذلك: (سِتاً) فتُقْرَأ (شيئاً).

ويحصل (التحريفُ) أيضاً بتغيير شكل الكلمة بتقديم وتأخير بعض الحروف على بعض.

انظر «التَّحْرِيْف» في حرف التَّاء.

مُحَرَّفُ السَّنَدِ:

هو ما وَقَع التحريفُ في سند الحديث.

انظر «التَّحرِيْف» في حرف التاء، و«المَحرَّف» في حرف الميم.

مُحَرَّفُ الْمَتْنِ:

هو ما وَقَع التحريفُ في مَتْنِ الحديث.

انظر «التَّحْرِيْف» في حرف التاء، و«المُحَرَّف» في حرف الميم.

المَحْفُوظُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (حَفِظَه) أي: حَرَسَه، والقرآنَ: اسْتَظْهَرَه، والمالَ: رَعَاه، ورجلٌ حافظ العَيْن: لا يَغلِبه النومُ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وهو ما رواه الأوثقُ مُخالِفاً لِمَا رواه الثقةُ، أو ما رواه المقبولُ مُخالِفاً لمن هو أَوْلى منه. (انظر: «نزهة النظر» ص: ٣٦) ويُقابِلُه «الشَّاذُّ».

المُحْكَمُ:

لغةً: اسمُ مَفعولٍ مأخوذٌ مِن (أَحْكَمَهُ): إذا أَتْقَنَه، فاسْتَحْكَمَ، ومَنَعه من الفسادِ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ المقبولُ الذي سَلِمَ من مُعارضَة مثله. (انظر: «نزهة النظر» ص: ٣٩، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٠٢).

ويُوجَد أكثرُ الأحاديث في كتب الحديث من هـٰذا النوعِ.

وهو نوعٌ جليلٌ ذكره الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٢٩ ـ ١٣٠) وسَمَّاه تسميةً تَصْلُح لتعريفه: «الأخبار التي لا مُعَارِضَ لها بوجهٍ من الوجوه».

مثال ذلك:

١ ـ حديثُ عائشة رضي الله عنها أنَّ رسول الله ﷺ دخَل عليها وهي مُتَسَتِّرةٌ بِقِرَام فيها صورةُ تماثيلَ، فتلوَّن وَجْهُهُ، ثم أَهوى على القِرَام فهَتَكَه بيده، ثم قال: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِيْنَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللهِ». (أخرجه البخاري).

هـٰذه سُنَّةٌ صحيحةٌ لا مُعارِضَ لها.

٢ ـ وحديثُ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَقْبَل اللهُ صلاةً بغير طُهُورٍ، ولا صَدَقَةً من غُلُوْلٍ». (أخرجه مسلم).

وهذه سُنَّةٌ صحيحةٌ لا مُعارِضَ لها.

قال الحاكم: «وقد صَنَّف عثمانُ بن سعيد الدَّارِمي كتاباً كبيراً».

(انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ١٣٠).

مُحْكَمُ الْحَدِيْثِ:

انظر «المُحْكَمُ».

مَحِلُّهُ الصِّدْقُ:

هذا اللَّفْظُ دالٌّ على أنَّ صاحبه محلّه ومرتبته مُطْلَق الصِّدْق.

(تدريب الراوي: ١/ ٣٤٥).

وهو من المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم وابن الصَّلاح، وعند: الحافظ الذهبي والعِراقي من الرابعة، وعند: الحافظ السَّخاوي من السادسة.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المراتب ويُنظَر فيه.

المِحْنَةُ:

انظر «مَسْأَلة اللَّفْظِ».

المَحْوُ:

لغةً: مصدر (مَحَا) الشيءَ يمحوه ويمحاه مَحْواً ومحياً، أي: أَذْهَبَ أثره.

واصطلاحاً: نَفْيُ ما ليس من الكتاب بمَحْو الكلمة، وهي مَسْحُها

في حال طراوة المكتوب بغير سلخٍ بسكِّينٍ، إمَّا بأصبعٍ، أو بخِرقةٍ ونحو ذلك.

مخَارِجُ الْحَدِيْثِ:

انظر «المَخْرَج».

المُخْتَصَرُ:

هو ما ذُكِرَ بعضُه وطُرِحَ بعضُه عند الرواية، انظر «اخْتِصَار الْحَدِيْثِ» في حرف الألف.

المُخْتَلَطُ:

انظر «المُخْتَلطُون».

المُخْتَلَطُوْنَ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (اختلط)، و(الاختلاطُ) هو فساد العقل، واخْتَلطَ فلانٌ: أي: فسد عَقْلُه.

واصطلاحاً: عَدَمُ انتظام الراوي في أقواله أو أحاديثه بسبب حرقٍ أو عمىً، أو احتراق كتبٍ أو غير ذلك.

وقد ذكر الحافظُ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ ثلاثةَ أنواعٍ لـ«المختلط» في «شرح تحليل الترمذي» وأضاف إليها النوعَ الرابعَ فضيلةُ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ وكلُّها فيما يلي:

النوع الأول: معرفةُ من ضُعِّفُ حديثُه في بعض الأزمان دون بعضٍ:

ومن أمثلة هؤلاء:

عَطَاء بن السَّائب الثَّقَفِي الكُوفي (المتوفى سنة ١٣٧ هـ).

ذكر الترمذي أنه يقال: «إنَّ عطاء بن السَّائب كان في آخر عمره قد ساء حفظُه». (انظر للتفصيل «شرح علل الترمذي» ٢/ ٥٥٥ ـ ٥٥٨).

ومن ذلك من كان يعتمد في الرواية على كتابه فحَدَّث من حفظه ما ليس في كتابه:

مثال ذلك:

حديث هشام بن عُرْوَة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: «أنَّ النبي ﷺ كان يُسْتَعْذَبُ له الماء من بيوت السقيا» (أخرجه أبو داود).

قال أبو عبد الله الإمام أحمد: قالوا: هٰذا ليس له أَصْلٌ في كتابه. (شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧).

النوع الثاني: معرفة من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دون بعضٍ:

ومن هؤلاء: مَعْمَر بن راشد الأزدي الحُدَّاني، أبي عَرْوَة (المتوفى سنة ١٣٥هـ): فقد كان حديثُه بالبَصْرة فيه اضطرابٌ كثيرٌ، وحديثُه باليمن جَيِّدٌ، فممّا اختلف فيه باليمن والبصرة حديث: «أنَّ النبيَّ ﷺ كَوَى أسعدَ بن زُرَارة من الشَّوكة» (أخرجه الترمذي في أبواب الطب).

فهٰذا الحديثُ رواه مَعْمَرٌ باليمن عن الزهريِّ عن أبي أُمَامَة بن سَهْل: مُرْسَلاً، ورواه بالبَصْرة عن الزهري عن أنسٍ، والصواب المُرْسَل.

النوع الثالث: معرفة من ضُعِّفَ حديثُهُ عن بعض الشيوخ دون بعضٍ.

وهٰذا يندرج أيضاً في معرفة من اخْتَلَطَ.

أي: معرفةُ قومٍ هم ثقاتٌ في أنفسهم، لكنَّ حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضَعْفٌ، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.

مثل: إسماعيل بن عَيَّاش الحِمْصِي، عن موسى بن عُقْبَةَ، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أنَّه قال: «لا يَقْرَأ الجنبُ والحائضُ شيئاً من القرآن». (رواه الترمذي).

قال أبو حاتم الرَّازي: «هـٰذا خطأٌ، إنما هو عن ابن عُمَرَ قوله» (علل الرازي: ١/ ٤٩)، يعني: أنَّ إسماعيل بن عَيَّاش وَهِمَ فيه. قال الشيخ نور الدين عِتْر تعقُّباً على هـٰذا الكلام: «إسماعيلُ بن عَيَّاش صَدوقٌ في روايته عن أهل بلده، مخلطٌ في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى ـ أو اثنتين ـ وثمانين ومئة، وله بضع وسبعون سنة».

وإسماعيل يروي هنا عن موسى بن عُقْبَة، وموسى مَدَنيٌّ ثقةٌ فقيهٌ، إمامٌ في المغازي، مات سنة إحدى وأربعين ومئة، فضُعِّفَ الحديثُ بسبب ذلك.

النوع الرابع: من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الموضوعات دون بعضٍ:

وهـٰذا النوع من إضافة أستاذنا الشيخ عِتْر إلى الأنواع الثلاثة السابقة، يقول ـ حفظه الله تعالى ـ في تعريفه مع الأمثلة في كتابه القيِّم «لمحات موجزة في أصول علم الحديث» (ص: ١١٥ ـ ١١٦).

«... ويقع ذلك في الرُّواة الذين تخصَّصوا وأَفرغوا عنايتَهم لنوعٍ مُعيَّنٍ من أبواب الحديث، أو العلوم الأخرى، ثم تعرَّضوا لغير ما تخصَّصوا به.

وذلك كمَن يتخصَّص بالقراءة دون السُّنَن: مثل (عاصم بن أبي النَّجُود) إمامُ القراءة المشهور، قال الحافظ ابن حجر: صَدوقٌ، له أوهامٌ، حُجَّةٌ في القراءة.

أو كمَن تخصَّص في السِّيرة أو التاريخ: مثل (محمد بن إسحاق)

صاحب المغازي، وهو إمامٌ فيها، قال عنه ابنُ حجر: إنه صدوقٌ، يدلِّس، ورُمِيَ بالتشيُّع والقَدَر.

ومثل: (سيف بن عمر التَّمِيْمي): ضعيفٌ في الحديث، عُمْدَةٌ في التاريخ.

ومنهم: (نَجِيح بن عبد الرحمن السِّنْدِي أبو مَعْشَر) قال يحيى بن مَعِين: «اكتبوا عن أبي معشر حديثَ محمَّدِ بن كَعْب في التفسير، وأمَّا أحاديثُ نافعٍ وغيرِها فليس بشيءٍ، التفسير حَسَنٌ». (شرح علل الترمذي: ٢/٦٥٨).

ومثله: (سعيدُ بن بشير الأَزْدي) قال فيه سعيد بن عبد العزيز الدِّمَشْقِي: «كان غالبُ علمِه التفسيرُ، خُذْ عنه التفسيرَ، ودَعْ ما سِوى ذلك».

ومنهم: (إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي) قال الإمامُ أحمد: «هو حَسَنُ الحديث، وحديثُه مقاربٌ، إلا أنَّ هٰذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه»، فجعل يستعظمه ويقول: «من أين قد جعل له أسانيد؟ ما أدري ما ذاك».

ومنهم: (عبد الجَبَّار بن عمر الأَيْلي) قال أبو زُرْعَة: «واهي الحديث، وأمَّا مسائله فلا بأسَ». (شرح عِلل الترمذي: ٢/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠).

مُخْتَلِفُ الْحَدِيْثِ:

لغةً: «مختلف» اسمُ فاعلٍ من (الاختلاف) وهو ضِدُّ التردُّد. (القاموس المحيط).

والأحاديث المختلفة: التي يُخالِف بعضُها بعضاً، فليس بينهما اتفاقٌ في المعنى، أو أنها تتردَّدُ بين معانٍ مختلفةٍ، يُعارِض بعضُها بعضاً.

واصطلاحاً: هو الحديثُ المقبولُ المُعارِضُ بمثله مع إمكان الجمعْ بينهما (نزهة النظر: ص: ٣٩).

أي هو (الحديثُ الصحيحُ) أو (الحَسَنُ) الذي يجيء حديث آخر مثله في المرتبة والقوَّة ويُناقِضه في المعنى ظاهراً، ويمكن لأولى العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكلٍ مقبولٍ.

مثاله:

حديثُ «لا عَدْوَى ولا طِيَرةَ...» الذي أخرجه مسلمٌ مع حديث «فِرَّ من المَجْذوم فِرَارَكَ من الأَسَدِ» الذي رواه البخاريُّ.

فهٰذان حديثان صحيحان، ظاهرُهما التعارُضُ؛ لأن الأول يَنْفي العَدْوَى، والثاني يُثْبِتُها، وقد جَمَع العلماءُ بينهما ووفَّقوا بين معناهما على وجوهٍ متعدِّدةٍ، أذكر هنا ما اختاره الحافظُ ابن حجر، ومُفَادُه ما يلي:

كيفية الجمع:

وكيفية الجمع بين هٰذين الحديثين أن يقال: أنَّ العَدْوَى منفيةٌ وغيرُ ثابتةٍ، بدليل قوله ﷺ: «لا يُعْدِي شيءٌ شيئاً» (أخرجه الترمذي).

وقولهُ لمن عارضَه بأنَّ البعير الأجرب يكون بين الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب: «فمَنْ أَعْدَى الأول؟» يعني أنَّ الله تعالى ابتدأ ذلك المَرَضَ في الثاني كما ابتدأه في الأول، وأمَّا الأمرُ بالفرار من المجذوم فمن باب سَدِّ الذرائع، أي لئلا يتفق للشخص الذي يُخالِط ذلك المجذومَ حصول شيء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعَدْوى المنفية، فيظنّ أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقد صحة العدوى، فيقع في الإثم، فأُمِرَ بتجنُّب المجذوم دفعاً للوقوع في هٰذا الاعتقاد الذي يسبِّب الوقوعَ في الإثم.

ماذا يجب على من وَجَد حديثَيْن مُتعارضَيْن مَقبولَيْن؟

عليه أن يتبع المراحل الآتية:

أ ـ إذا أمكن الجمعُ بينهما: تَعَيَّنَ الجمعُ، ووجب العملُ بهما.

ب ـ إذا لم يُمكِن الجمعُ بوجهٍ من الوجوه:

١ ـ فإن عُلِمَ أَحَدُهما ناسخاً: قَدَّمْناه وعملنا به، وتركنا المنسوخَ.

٢ ـ وإن لم يُعْلَم ذلك: رَجَّحْنا أحدَهما على الآخر بوجهٍ من وجوه الترجيح التي تبلغ خمسين وجهاً أو أكثر، ثم عملنا بالراجح.

٣ ـ وإن لم يترجَّح أحدُهما على الآخر ـ وهو نادرٌ ـ توقَّفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجِّحٌ.

أهميته ومَنْ يَكْمُلُ له:

هٰذا الفَنُّ من أهمِّ علوم الحديث، إذ يُضْطَرُّ إلى معرفته جميعُ العلماء، وإنَّما يَكْمُل له ويَمْهَر فيه الأئمَّةُ الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغوَّاصون على المعاني الدقيقة، وهؤلاء هم الذين لا يُشْكِلُ عليهم منه إلَّا النادرُ.

وتعارُضُ الأدلةِ قد شغل العلماءَ، وفيه ظهرتْ موهبتُهم ودِقَّةُ فهمِهم وحُسْنُ اختيارِهم، كما زَلَّتْ فيه أقدامُ من خاض غِمَارَه من بعض المتطفِّلين على موائد العلماء.

أشهر المصنَّفات فيه:

أ ـ اختلاف الحديث: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ)، وهو أوَّلُ من تكلَّم وصَنَّف فيه.

ب ـ تأويل مختلف الحديث: لابن قُتَيْبَة ـ عبد الله بن مسلم (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

ج ـ **مشكل الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن سَلاَمة الطَّحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

مُخْتَلَفٌ فِيْه:

من ألفاظ الجرح، ومعناها: اختلف فيه الأئمَّةُ، فمنهم من عَدَّله، ومنهم من ضَعَّفه، وقد عَدَّها الحافظُ الذهبيُّ والعِراقيُّ في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، وعَدَّها السَّخاويُّ والسيوطيُّ في المرتبة السادسة، وأمَّا ابنُ أبي حاتم وابنُ الصلاح فلم يذكراها، ولكن لكونها هي و(ليِّن الحديث) في رتبةٍ واحدةٍ عند الأئمة، فتكون عندهما من المرتبة الأولى.

حُكمها:

يُعتَبر بحديث أهل هاتين المرتبتين، لإشعار هـٰذه الصيغة بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها. (انظر «فتح المغيث» ٢/ ١٢٥).

المَخْرَجُ:

لغةً: هو مَوضِعُ الخروج، يقالُ: خَرَج مَخْرَجاً حسناً، وهـٰذا مَخْرَجُه. (لسان العرب).

واصطلاحاً: والمقصودُ به في عبارة المحدِّثين «هـٰذا حديثٌ عُرِفَ مَخْرَجُه» أي: موضِع خُروجِه، وهو رواةُ إسناد الذين خرج الحديثُ من طريقهم. (أصول التخريج ودراسة الأسانيد: ص: ٨).

المُخَرِّجُ:

أو «المُخْرِجُ»، هو الذي يَذْكُر الروايةَ في كتابه، أي: الذي يُخرِجها ويرويها في كتابه بإسناده كأصحاب الكتب الستة وغيرهم.

المُخْرِجُ:

انظر «المُخَرِّج».

المُخَضْرَمُ:

لغةً: المُخَضْرَم بالخاء والضَّاد المعجمتين علىٰ صيغة إسم مفعول.

وقال ابن بري: «أكثر أهل اللغة علىٰ أنه مُخَضْرِمٌ بكسر الراء علىٰ صيغة اسم الفاعل.

وحكىٰ ابن خلّكان: مُحَضْرِم بالحاء المهملة والكسر أيضاً والأول أصح إلىٰ ما نحن في مبحثه.

قال العراقي في «التقييد والإيضاح» (٢/ ٩٥٤):

(المخضرم) كأنه مأخوذٌ من الشيء المتردّد بين أمرين هو من هٰذا ؟.

واصطلاحاً (عند المحدِّثين) هو من أدرك الجاهليةَ، وحياةَ النبيِّ ﷺ، ولم يُسلِم إلَّا بعد وفاته ﷺ، أو أَسلم في حياته ولكنه لم يَلْقَه فكأنه خُضْرِمَ أي: قُطِعَ عن نُظرائه الذين أدركوا الصُّحبةَ.

قال الحافظ العِراقي: «ولم يَشْتَرِط بعضُ أهل العلم نفيَ الصحبة، قال صاحبُ (المحكم): «رجلٌ مُخْضَرَمٌ: إذا كان نصفُ عِمرِه في الجاهلية، ونصفُه في الإسلام، وبمقتضى هٰذا أنَّ (حكيم بن حِزَام)، ونحوه مُخَضْرَمٌ، وليس كذلك حيث الاصطلاح؛ لأنه متردِّدٌ بين طبقتين لا يدري من أيتهما هو، فهٰذا مدلولُ الخضرمة.

قال صاحبا المحكم والصحاح: لحم مُخَضْرَمٌ لا يدرى من ذكر هو أو أنثى، فكذلك المُخَضْرَمُون متردِّدون بين الصحابة للمعاصرة

وبين التابعين لعدم الرؤية، وفي كلام ابن حِبَّان في صحيحه موافقةٌ لكلام صاحب (المحكم) فإنه قال: والرجلُ إذا كان في الكفر له ستون سنةً وفي الإسلام ستون سنةً يدعى مُخَضْرَماً، لكنه ذكر ذلك عند ذكر أبي عمرو الشَّيْبَاني وأنه كان من المخضرمين، فكأنه أراد ممَّن ليست له صحبةٌ، وحكى الحاكمُ عن بعض مشايخه أنَّ اشتقاق ذلك من أن أهل الجاهلية كانوا يُخَضْرِمون آذانَ الإبل، أي يقطعونها لتكون علامةً لإسلامهم إن أُغِيْرَ عليها أو حُوربوا، فعلى هٰذا يحتمل أن يكون المخضرم بكسر الراء كما حكاه فيه بعضُ أهل اللغة؛ لأنهم خَضْرَموا آذانَ الإبل، ويحتمل أن يكون بالفتح وأنه اقتطع عن الصحابة وإن عاصر لعدم الرؤية، والله أعلم». (انظر «التبصرة والتذكرة» ٣/ ٥٥).

حكم المخضرمين:

قيل إنهم في حُكم التابعين، وأحاديثُهم تُعْتَبَرُ مُرْسَلَةً، وعَدَّهم بعضُ العلماء من الصحابة.

المؤلَّفات في المخضرمين:

لم يُفْرِد أحدٌ من العلماء كتاباً خاصاً في المخضرمين سِوىٰ الإمامين الجليلين: الإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيري صاحب الصحيح (المتوفى سنة ٢٦١هـ)، والإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط الأعجمي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

أمّا كتاب الإمام مسلم: فقد ذكره النَّووي في شرح صحيح مسلم بعد أن ذكر مصنَّفات إمام أهل الحديث مسلم رحمه الله فقال: وكتاب المخضرمين. (انظر: «شرح النووي علىٰ صحيح مسلم»: ١/ ١٠، تهذيب الأسماء للنووي: ٢/ ٣٩٧، سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٣٩٧).

ولكني لم أجد هذا الكتاب مطبوعاً مفرداً.

وأمَّا كتاب «تذكرة الطالب المعلم لمن يقال أنه مُخَضْرمٌ» للإمام ابراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط الأعجمي . فهو مطبوعٌ .

مد :

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «المراسيل» كما ذكره الحافظُ المزِّيُّ في «تهـٰذيب الكمال» .

المُدَبَّجُ :

لغةً : اسمُ مفعولٍ من «التَّدْبِيج» بمعنى التزيين، والتدبيج مُشْتَقٌ من دِيْبَاجَتَي الوجه أي الخَدَّين، وكأنَّ المُدَبَّج سُمِّيَ بذلك لتساوي الراوي والمروي عنه، كما يتساوى الخَدَّان .

واصطلاحاً : أن يروي القرينان كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر .

أمثلة المُدَبَّج :

١ ـ **في الصحابة** : روايةُ عائشةَ عن أبي هريرة، وروايةُ أبي هريرة عن عائشة ـ رضي الله عنهما ـ .

٢ ـ **في التابعين** : روايةُ الزُّهريِّ عن عُمَرَ بن عبد العزيز، وروايةُ عُمَرَ بن عبد العزيز عن الزهريِّ .

٣ ـ **في أتباع التابعين** : روايةُ مالكٍ عن الأوزاعيِّ، وروايةُ الأوزاعيِّ عن مالكٍ .

من فوائده :

١ ـ ألا يُظَنَّ الزيادة في الإسناد؛ لأن الأصل أن يروي التلميذُ عن شيخه، فإذا روى عن قرينه ربما ظَنَّ من لم يدرس هـٰذا النوعَ أنَّ ذكر القرين المروي عنه زيادة من الناسخ .

٢ ـ ألا يُظَنَّ إبْدال «عن» بـ «الواو» أي لا يتوهَّم السامع أو

القارىء لهٰذا الإسناد أنَّ أصل الرواية: حدَّثنا فلان (و) فلانٌ، فأخطأ فقال: حَدَّثَنا فلانٌ «عن» فلانٍ.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ المُدَبَّجُ: لعلي بن عمرو الدَّارَقُطْني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

٢ ـ ورواية الأقران: لأبي الشيخ الأصبهاني.

المَدْخَلُ:

هو نوعٌ من التصنيف، ولا يختصُّ بعلم الحديث إلا أنَّ المحدِّثين سبقوا إلى اختيار هذا الاسمِ وقصدهم التقدمة والتوطئة لما يختصُّ بعلم الحديث، ولحقهم أهل العلم والأدب.

ومِن أشهر كتب الحديث باسم المدخل.

١ ـ **المدخل**: للإمام أبي بكر الإسماعيلي الجُرجاني (المتوفى سنة ٣٧١هـ)، ذكره الحافظُ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري» (١/ ٢٢٤).

٢ ـ **المدخل إلى الصحيح**: للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

٣ ـ **المدخل إلى السُّنن الكبرى**: للحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨هـ).

المُدْرَجُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن (أَدْرَجَ) الشيءَ في الشيء، إذا طَوَاه وأدْخَله وأَدْرَجَ الميِّتَ في الكفن والقبر، أي: أَدْخَله، والإدراجُ: كفُّ الشيءِ في الشيءِ. («لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: ما غُيِّرَ سِياقُ إسنادِه، أو أُدْخِلَ في مَتْنِه ما ليس منه، بلا فَصْلٍ. (انظر ما قاله الحافظ ابن حجر في «نزهة» ص: ٤٨).

أقسامه:

ينقسم «المُدْرَج»: إلى قسمين:

- المُدْرَجُ في الإسناد.

- المُدْرَج في المَتْنِ.

١ - الإدراج في المَتْن:

هو أنْ يُذْكَر في مَتْن الحديث شيءٌ من كلام بعض الرُّواة ليس في أَصل الرِّواية، بحيث يتَوهَّم من يسمع الحديثَ أنَّ هـٰذا الكلامَ منه.

وهـٰذا النوعُ من الإدراج قد يكون في أَوَّل المَتْن، أو في وسطه، أو في آخره.

مثالُ الإدراجِ في أَوَّل المَتْن:

حديثُ ابن مسعود رضي الله عنه: «تَعَاهَدَوْا القرآنَ، فلهو أشد تفصياً مِنْ صُدُورِ الرِّجَال من النّعم في عُقلها، ولا يَقُلْ أحدُكُمْ: نَسِيْتُ كَيْتَ وكَيْتَ، بل هو نُسِّيَ» (أخرجه أحمد مرفوعاً بتمامه في المسند، برقم: ٤٠١٠).

فقوله: «تعاهدوا القرآن....» موقوفٌ من كلام عبد الله بن مسعود، وقولُه: «لا يَقُلْ أَحَدُكُمْ...» مرفوعٌ من كلام النَّبي ﷺ فالتبس الأمرُ على بعض الرُّواة، فرواه تارةً كلَّه من قول النَّبي ﷺ، وتارةً كلَّه من كلام ابن مسعود.

والصَّوابُ التَّفصيل.

ومثالُ الإدراج في وسط المَتْن:

حديثُ عائشة في الهجرة: «واستأجَرَ رسولُ الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدِّيل هادياً خِرِّيتاً - والخِرِّيْتُ: الماهر بالهداية - قد

غَمِسَ. . . . الحديث» (أخرجه البخاري في الإجارة، باب: استئجار المشركين عند الضرورة، برقم: ٢٢٦٣).

فقوله: «الخِرِّيْتُ: الماهر بالهداية» مُدْرَجٌ من كلام الزُّهري راوي الحديث، وليس من كلام السيدة عائشة، فَسَّر به كلامها.

مثال المُدْرَج في آخر المتن:

حديثُ ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ قال وهو على المِنْبَر، وذكر الصَّدَقَة والتَّعفُّفَ عن المسألة: «اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، واليَدُ العُلْيَا هِيَ المُنْفِقَةُ، والسُّفْلَىٰ هي السَّائِلَة» (أخرجه الدارمي في الزكاة، باب فضل اليد العليا، برقم: ١٦٥٢).

فقوله: «اليَدُ العُلْيَا هِيَ المُنْفِقَةُ. . . الخ» مُدْرَجٌ من كلام ابن عمر في تفسير الحديث، والدَّليل على ذلك ما نُقِلَ عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: «إنِّي لأحسب اليدَ العليا المعطية، والسُّفلى السائلة» (أخرجه أحمد في مسنده، برقم: ٦٣٦٦).

وغالبُ الإدراج يقع في آخر المَتْنِ.

ويأتي الإدراجُ في الأكثر على سبيل الشرح من الرَّاوي لما وَقَع في الحديث من غريبٍ، أو على سبيل التَّفسير لبيان المعنى المراد من الحديث.

٢ ـ الإدراجُ في السَّند:

ذكر العلماءُ لإدراج السَّند صُوَراً متعدِّدةً:

الصُّورةُ الأُولى:

أن يروي جماعةٌ الحديثَ بأَسانيدَ مختلفةٍ فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكلَّ على إسنادٍ واحدٍ من تلك الأسانيد ولا يُبيِّن.

مثاله:

ما رواه بُنْدَارٌ عن عبد الرحمن بن مَهْدي، عن سفيان الثَّوري، عن وَاصِلٍ ومنصورٍ والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شُرَحْبِيْل، عن عبد الله بن مسعود قال: قلتُ يا رسولَ الله: أيُّ الذَّنْبِ أعظم؟ قال: «أنْ تجعل لله نِدّاً وهو خَلَقَك».

فإنَّ هٰذا الحديثَ يرويه سفيانُ الثوري من طريقين كالتالي:

أ ـ سفيانٌ، عن منصور والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن عبد الله.

ب ـ سفيانٌ، عن واصِلٍ، عن أبي وائل، عن عبد الله، بدون ذكر عمرو بن شُرَحْبِيل.

فجمع عبدُ الرحمن بن المهدي بين الرِّوايات دون أن يُبيِّن الاختلافَ. (انظر: مسند أحمد، رقم: ٤١٢٠ والترمذي في التفسير، باب ومن تفسير سورة الفرقان، رقم: ٣١٨٢).

الصورةُ الثانيةُ:

أن يكون المَتْنُ عند راوٍ إلّا طَرفاً منه فإنَّه عنده بإسنادٍ آخر، فيرويه راوٍ عنه تامّاً بالإسناد الأَوّل.

أو يروي الحديثَ عن شيخه بدون واسطة إلَّا طرفاً من الحديث فإنَّه يرويه عن شيخه بواسطةٍ فيرويه راوٍ عنه تاماً بحذف الواسطة.

مثاله:

روى أبو داود (في الصلاة، باب: رفع اليدين في الصلاة، رقم: ٧٢٦) من طريق زائدة وشريك، عن عاصم بن كُلَيْبٍ، عن أبيه، عن وائل بن حُجْر، في صفة صلاة رسول الله ﷺ قال فيه: ثم جئتُهم

بعد ذلك في زمانٍ فيه بَرْدٌ شديدٌ، فرأَيتُ النَّاسَ عليهم جُلُّ الثياب تحرَّكُ أيديهم تحت الثياب.

فقوله: «ثم جئتُهم.... الخ الحديث» ليس بهـٰذا الإسناد، وإنما أدرج عليه، ويرويه: عاصم، عن عبد الجَبَّار بن وائل، عن بعض أهله عن وائل». (أخرجه أحمد في مسنده برقم: ١٨٣٩٧).

الصورة الثالثة:

أن يكون عند الرَّاوي مَتْنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً على أحَد الإسنادين، أو يروي أحدُهما بإسناده الخاص به، يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

مثاله:

ما رُوي من طريق مالكٍ، عن الزُّهري، عن أَنس: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا تَبَاغَضُوْا، ولا تَحاسَدوا، ولا تَدَابَرُوا، ولا تَنَافَسُوا».

فقوله: «لا تَنَافَسُوا» مُدْرَجٌ من حديث آخر مروي بإسنادٍ آخر من طريق أَبي الزِّنَاد عن الأعرج عن أبي هريرة (حديث أبي هريرة. أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب تحريم الظن والتجسُّس، برقم: ٢٥٦٣. وأما حديثُ أنس ـ رضي الله عنه ـ بدون إدراجٍ فقد أخرجه البخاريُّ في كتاب الأدب، باب الهجرة، برقم: ٦٠٧٦).

الصورة الرابعة:

أن يسوق المحدِّثُ إسنادَ حديثٍ ثمَّ يعرض له أمرٌ فيأتي بكلامٍ من عند نفسه لا علاقةَ له بالإسناد المَسُوق، فيُظَنّ أنَّ هـٰذا الكلام هو مَتْنٌ لذلك الإسناد فيرويه على ذلك.

ومثاله:

ما رُوِيَ أنَّ ثابت بن موسى دَخَل على شَرِيك بن عبد الله القاضي

وهو يسوق الإسنادَ التالي: «حَدَّثَنا الأعمشُ عن أبي سفيان عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ. . . .

ثم نظر شريكٌ إلى ثابتٍ فقال: «من كَثُرَتْ صلاتُه باللَّيل حسن وجهه بالنَّهار» يُريد بذلك ثابتاً لصلاحه، فظنَّ ثابتٌ أنَّ ذلك الكلامَ هو مَتْنٌ لذلك الإسناد.

وإنَّما متن هٰذا الإسناد هو قول النبي ﷺ: «يعقد الشَّيطان على قافية رأس أحدكم». («انظر تدريب الراوي» ١/ ٢٤٣، والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، برقم: ١٣٣٣).

حكمُ الإدراج:

١ ـ إنْ كان الإدراجُ لتفسير لفظةٍ في الحديث كما في حديث بدء الوحي الذي أخرجه البخاري: «كان النَّبيُّ ﷺ يتحنَّث في غار حِرَاء ـ وهو: التَّعبد ـ اللَّيالي ذوات العدد. . .» فكلمة «وهو التَّعبد» إدراجٌ من كلام الزُّهري لشرح لفظة «التَّحنُّث».

فمثل هٰذا يُمِكن أَنْ يُتسامح به، والأَولى أَنْ يُشير الراوي إلى أنَّه ليس من الحديث.

٢ ـ وقد يكون الإدراجُ وقع من الرَّاوي خطأً من غير تعمُّدٍ فهٰذا يُبيِّن ما أدرجه، ولا حرجَ علىٰ المخطئ إلَّا أن يتكرَّر ذلك منه فيكون عند ذلك ضعيفاً في ضبطه وحفظه وإتقانه.

٣ ـ أمَّا إنْ وقع الإدراجُ عَمداً بقصد الإيهام والإغراب فهٰذا يُسقِط العدالةَ، ويصبح فاعل ذلك متَّهماً بالوضع مُلحقاً بالكذَّابين.

قال ابن السَّمْعَاني: «من تعمَّد الإدراج فهو ساقطُ العدالة، ومن يُحرِّف الكَلِمَ عن مواضعه، وهو مُلْحَقٌ بالكذَّابين». (انظر: «تسهيل المدرج» ص: ١٣).

بم يُعْرَف الإدراجُ:

يُعرَف الإدراج بواحدٍ من أَربعة أُمور:

١ ـ مجيء روايةٍ أُخرى للحديث خاليةٌ من الإدراج.

٢ ـ أن يَنُصَّ الرَّاوي نفسُه في حديث على إدراجه.

مثاله:

كما في حديث أبي هريرة: «أَسْبِغُوا الوضوءَ، وَيْلٌ للأَعقاب من النَّار» فإنَّه وردَ التَّفصيلُ في هٰذا الحديث عن أبي هريرة: «أَسْبغوا الوضوءَ، فإنِّي سمعتُ أبا القاسم ﷺ يقول: وَيْلٌ للأَعْقَاب مِنَ النَّارِ».

(أخرجه مدرجاً الخطيب البغدادي، وأخرجه مبيناً: البخاري في الوضوء، باب: غسل الأعقاب، رقم:١٦٥، ومسلم في الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكمالها، رقم: ٢٤٢).

٣ ـ أَنْ يكشف لك أَحدُ الحفَّاظ المُتقِنين أمرَ الحديث فيُبيِّن الأصلَ ممَّا أُدْرِجَ فيه.

ومن أَوْضَح أمثلته:

ما أخرجه البخاري من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع حَبَلَ الحَبَلَةِ، وكان بيعاً يتبايعه أهلُ الجاهلية، كان الرجلُ يبتاع الجَزورَ إلى أن تُنْتَجَ النَّاقة، ثم تُنْتَج التي في بطنها». (انظر: «صحيح البخاري» كتاب البيوع باب بيع الغرر... برقم:٢١٤٣).

فقوله: «أن تُنْتَج النَّاقَة....» مُدْرَجٌ من كلام نافع في تفسير معنى «حَبَل الحَبَلَة» بيَّن ذلك البخاريُّ نفسُه عندما أعاد تخريجَ الحديث في موضع آخر من صحيحه. (انظر «صحيح البخاري» كتاب السَّلم... رقم:٢٢٥٦).

٤ ـ أن يكون الكلامُ المُدْرَجُ ممّا يَبْعُدُ أن يقوله النَّبيُّ ﷺ.

ومثاله:

حديثُ أبي هريرة مرفوعاً: «لِلعَبْدِ الْمَمْلُوْكِ الصَّالِح أَجْرَان، والَّذِي نَفْسِي بِيَدِه لَوْلا الْجِهَادُ في سَبِيْلِ الله، والحَجُّ وبِرُّ أُمِّي لأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوْتَ وأنا مَمْلُوكٌ». (أخرجه هكذا بالإدراج البخاري في العتق، باب: العبد إذا أحسن عبادة ربه، رقم: ٢٥٤٨، وأخرجه مفصلاً مبيناً مسلمٌ في الإيمان، باب: ثواب العبد وأجره، رقم: ١٦٦٥، ولفظه: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد...).

فقوله: «والذي نفسي بيده لولا الجهادُ....» مُدْرَجٌ من قول أبي هريرة؛ لأنَّه يستحيل أن يَصْدُر عن النَّبي ﷺ فإنَّه يمتنع عليه ﷺ أن يتمنَّى الرِّقَّ؛ ولأنَّ أُمّه تُوفِّيت وهو صغيرٌ. (من كتاب «الإيضاح في علوم الحديث»: ص: ٢١٦ ـ ٢٢٢).

مصادر الحديث المدرج:

١ ـ الفصل للوصل والمُدْرَجُ في النقل: للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ تقريب المنهج بترتيب المدرج: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

٣ ـ المَدْرج إلى معرفة المُدْرج: للحافظ جلال الدين أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) وهو تلخيص كتاب ابن حجر.

٤ ـ تسهيل المَدْرج إلى المُدْرَج: للسيِّد عبد العزيز الغُماري، وهو رَتَّب كتابَ السيوطيِّ وأضاف إليه بعضَ الاستدراكات.

مُدْرَجُ الإِسْنَادِ:

انظر «المُدْرَج».

مُدْرَجُ المَتْنِ :

انظر «المُدْرَج» .

المُدَلَّسُ (الحديث) :

انظر «التَّدْلِيْس» في حرف التاء .

المُدَلِّس (الرَّاوِي) :

لغةً : اسمُ فاعلٍ من «دَلَّسَ» .

واصطلاحاً : هو من يحدِّث عمَّن سَمِعَ منه ما لم يَسْمَعْ منه بصيغة تَوهُّمٍ أنه سمعه منه .

حكمه :

يُقْبَل حديثُه إذا كان ثقةً ورواه بصيغةٍ صريحةٍ في السَّماع .

انظر «التدليس» في حرف التاء ، و « طبقات المدلِّسين » في حرف الطَّاء .

المُذَاكَرَةُ:

من آداب طالب الحديث أن يُكثِر من المذاكرة، فإنها تُقَوِّي الذاكرةَ، عن أنس بن مالكٍ قال: «كنَّا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديثَ، فإذا قُمْنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه» .

قال الخطيبُ البغدادي : «أفضلُ المذاكرةِ مذاكرةُ الليل، وكان جماعةٌ من السَّلَفِ يبدؤون المذاكرةَ من العِشَاء، فربما لم يقوموا حتى يسمعوا أذانَ الصُّبْحِ» .

«فإن لم يجد الطالبُ من يذاكره ذاكرَ نفسه بنفسه، وكَرَّر معنى ما سمعه، ولفظه على قلبه، ليعلق ذلك على خاطره، فإنَّ تكرار المعنى على القلب كتكرار اللفظ على اللِّسان سواءٌ بسواءٍ، وقَلَّ أن

يُفْلِحَ من يقتصر على الفكر والتعقُّل بحضرة الشيخ خاصةً، ثم يتركه ويقوم ولا يُعاوِده» (تذكرة السامع والمتكلم: ص: ١٤٥).

مَرَاتِبُ الأَصَحِّيَّةِ:

ينقسم ترتيب الكتب الصِّحاح إلى هٰذه المراتب:

١ ـ ما اتَّفق عليه الشيخان.

٢ ـ ثم ما انفرد به الإمام البخاريُّ.

٣ ـ ثم ما انفرد به الإمام مسلمٌ.

٤ ـ ثم ما وافق شرطهما ولم يخرِّجاه، والمقصودُ به رجالَهما وكيفيةَ إخراجهما خلافاً لما فعله الحاكمُ بتلفيق الأسانيد، وحَكَم عليه بأنه على شرطهما.

٥ ـ ثم ما وافق شرط البخاري وحدَه ولم يخرِّجه.

٦ ـ ثم ما وافق شرطُ مسلمٍ وحده ولم يخرِّجه.

٧ ـ ثم ما ليس على شرطهما، وصَحَّ عند غيرهما كابن خُزَيْمَةَ، وابن حِبَّان، وأصحابِ السُّنَن والمَسَانيد؛ لأن الشيخين لم يستوعبا جميعَ الصحيح، ولم يلتزما بذلك، ولذا قال الحاكمُ في خطبة كتابه (المستدرك): «لم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما خرجه».

والأوَّل يقال له «متفق عليه» والعلم القطعي حاصِلٌ به، وهو يُساوي «المُتواتِرَ» في حصول العلم (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد»، ص: ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

مَرَاتِبُ الْجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

المراد بذلك ألفاظُها، ومنزلةُ كلٍّ لَفْظَةٍ منها، وعدد عند علماء

هٰذا الشأن أمثال: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، والحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والحافظ ابن حجر، والسَّخاوي، والسُّيوطي.

وقد أوردنا كلَّ لَفْظٍ من ألفاظ الجرح والتعديل في حرفه مع بيان مرتبته عند هؤلاء الأئمَّة النُّقَّاد.

مَرْحَلَةُ الرِّوَايَةِ:

هي الفترةُ الممتدَّةُ من عصر الصحابة إلىٰ نهاية القرن الخامس الهجري تقريباً، وأبرَزُ خصائصها كون الأحاديث لا تتلقَّىٰ فيها، ولا تنقل إلا بواسطة الأسانيد، والرواية المباشرة، والإسناد في هٰذه المرحلة يشكل العمودَ الفقريَّ، عليه يتم الاعتمادُ في تلقي الأحاديث والآثار ونقلها. (انظر «نظرات جديدة في علوم الحديث» للمليباري).

مَرْحَلَةُ مَا بَعْدَ الرِّوَايَةِ:

هي مرحلة الاعتماد علىٰ الكتب التي صَنَّفها حُفَّاظُ المرحلة الأولىٰ تنقل الأحاديث بأسانيدها الخاصة، فإن جُلَّ الكتب التي ظهرتْ في المرحلة الثانية إنما تنقل الأحاديثَ بالاعتماد علىٰ الكتب السابقة، وإن كانت أساليب النَّقل وطُرُق الأخذ تختلف من كتاب إلىٰ آخر. (انظر «نظرات جديدة في علوم الحديث» للمليباري).

المَرْدُوْدُ:

وهو الضعيفُ على اختلاف الدَّرجات، ومُوجِبُ الرَّدِّ إمَّا أن يكون لسَقْطٍ من إسنادٍ، أو لطَعْنٍ في راوٍ على اختلاف وجوه الطَّعْن.

مَرْدُوْدُ الْحَدِيْثِ:

انظر «رُدَّ حَدِيْثُهُ» في حرف الرَّاء.

المُرْسَلُ :

لغةً : «المُرْسَلُ» اسمُ مفعولٍ من (الإرسال) بمعنى (الإطلاق) (القاموس المحيط) .

فكأنَّ ـ المُرْسِلَ أَطلق الإسنادَ ولم يُقَيِّده براوٍ معروفٍ .

واصطلاحاً : «هو ما رفعه التَّابعيُّ إلى النبي ﷺ من غير ذكر الواسطة» وقولنا «التابعي» بإطلاقٍ شاملٍ للتابعي الصغير والكبير .

مثال المرسل :

ما أخرجه الإمامُ مسلمٌ في صحيحه في كتاب البيوع قال : «حَدَّثَني محمَّدُ بن رافع ، ثنا حُجَيْن ، ثنا اللَّيْثُ عن عُقَيْل ، عن ابن شهابٍ ، عن سعيد بن المُسَيَّب أنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عن المُزَابَنَةِ» .

فسعيدُ بن المُسَيَّب تابعيٌّ كبيرٌ ، روى هـٰذا الحديثَ عن النبيِّ ﷺ بدون أن يَذْكُرَ الواسطةَ بينه وبين النبيِّ ﷺ ، فقد أسقط من إسناد هـٰذا الحديث آخِرَهُ وهو مَنْ بَعدَ التابعيِّ ، وأَقَلُّ هـٰذا السَّقَط أن يكون قد سَقَط الصحابيُّ ، ويُحْتَمَلُ أن يكون قد سقط معه غيرُه كتابعيٍّ مثلاً .

حكمُ «المُرْسَل» وحُجِّيته :

«**المُرْسَلُ**» في الأصل ضعيفٌ مردودٌ ، لفُقْدِه شرطاً من شروط المقبول وهو اتصالُ السند ، وللجهل بحال الراوي المحذوف ، لاحتمال أن يكون المحذوفُ غيرَ صحابيٍّ ، وفي هـٰذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفاً .

لكن العلماء من المحدِّثين وغيرهم اختلفوا في حكم «المرسل» والاحتجاج به ؛ لأن هـٰذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السَّند ؛ لأن الساقط منه غالباً ما يكون صحابياً ، والصحابةُ كلُّهم عُدُولٌ ، لا يَضُرُّ عَدَم معرفتِهم .

ومُجْمَلُ أقوال العلماء في المرسل ثلاثةُ أقوالٍ هي:

١ ـ **ضعيفٌ مردودٌ**: عند جُمهور المحدِّثين وكثيرٍ من أصحاب الأصول والفقهاء.

وحُجَّةُ هؤلاء هو: الجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون غيرَ صحابيٍّ.

٢ ـ **صحيحٌ يُحْتَجُّ به**: عند الأئمَّة الثلاثة ـ أبو حنيفة ومالكٍ وأحمدَ في المشهور عنه ـ وطائفةٍ من العلماء بشرطٍ أن يكون المُرْسِلُ ثقةً ولا يُرسِل إلَّا عن ثقةٍ.

وحُجَّتُهم: أنَّ التابعي الثقة لا يَسْتَحِلُّ أن يقول: قال رسولُ الله ﷺ إلَّا إذا سمعه من ثقةٍ.

٣ ـ **قبوله بشروطٍ**: أي يَصِحُّ بشروط، وهٰذا عند الإمام الشافعيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ وبعضِ أهل العلم.

وهٰذه الشروطُ أربعةٌ، ثلاثةٌ في الراوي المُرْسِل، وواحدٌ في الحديث «المُرْسَل» وإليك هٰذه الشروطُ.

١ ـ أن يكون المُرْسِلُ من كبار التابعين.

٢ ـ وإذا سَمَّى من أَرْسَل عنه سَمَّى ثقةً.

٣ ـ وإذا شاركه الحُفَّاظُ المأمونون لم يُخالِفوه.

٤ ـ وأن يَنْضَمَّ إلى هٰذه الشروط الثلاثة واحدٌ مما يلي:

أ ـ أن يُرْوَى الحديثُ من وجهٍ آخر مُسْنَداً.

ب ـ أو يُرْوَى من وجهٍ آخر مُرْسَلاً، أرسله من أخذ العلمَ عن غير رجال «المُرْسَل» الأول.

ج ـ أو يُوافِقُ قولَ صحابيٍّ.

د ـ أو يُفْتِيَ بمقتضاه أكثرُ أهل العلم. (انظر «الرسالة» للشافعي، ص: ٤٦١).

فإذا تحقَّقت هٰذه الشروطُ تبيَّن صحةُ مَخْرَج «المُرْسَلِ» وما عَضَدَهُ، وأنَّهما صحيحان، لو عارضَهما صحيحٌ من طريقٍ واحدٍ رَجَّحْناهما عليه بتعدُّدِ الطُّرُق إذا تعذَّر الجمعُ بينهما.

أشهر المُرسِلين من التابعين:

وأكثر ما تُرْوَى المراسيلُ:

من أهل المدينة عن: سعيد بن المُسَيَّب (المتوفى سنة ٩٤ هـ).

ومن أهل الكوفة عن: عطاء بن أبي رَباح (المتوفى سنة ١١٤هـ).

ومن أهل مصر عن: سعيد بن أبي هِلال (المتوفى سنة ١٣٥ هـ).

ومن أهل الشام عن: مَكْحُول الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ١١٢ هـ).

ومن أهل البصرة عن: الحسن بن يَسَار أبي الحسن البَصْرِي (المتوفى سنة ١١٠ هـ).

ومن أهل الكوفة عن: إبراهيم بن يزيد النَّخَعي (المتوفى سنة ٩٦هـ).

مصادر الحديث المرسل:

أفرد الحديثَ المُرْسَلْ عددٌ من العلماء بالتَّصنيف، أشهرهم:

١ ـ **المراسِيل**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ)، وهو مُرتَّبٌ على الأبواب الفقهية، ويبلغ عدد الأحاديث التي أوردها في الكتاب (٥٤٤) حديثاً، وهو مطبوعٌ مع الأسانيد، وطبعة أخرى محذوفة الأسانيد.

٢ ـ **المراسيل**: للإمام ابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ)، وهو

مُرتَّبٌ على أسماء التابعين في حروف المعجم، وهو مطبوعٌ أيضاً.

٣ ـ بيان المُرْسَل: لأبي بكر أحمد بن هارون البَرْدِيْجي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ).

٤ ـ جامع التحصيل بأحكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدي العَلائَي (المتوفى سنة ٨٦١ هـ) تكلَّم على أنواع الانقطاع في الأسانيد مع الأمثلة على ذلك، وكيفية معرفة الانقطاع، وذكر طبقاتِ المُرسِلين، وغير ذلك من الأبحاث. (مستفادٌ من «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٩٩، و«تيسير مصطلح علوم الحديث» ص: ٧١ ـ ٧٣ و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٣٥ ـ ١٤١).

المُرْسَلُ الخَفِيُّ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «الإرسال» بمعنى «الإطلاق» (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي رواه الراوي عمَّن عاصَره أو لَقِيَه، ولم يَسْمَعُ منه، بلفظٍ يحتمل السَّماعَ وغيرَه، كـ «قال» أو «عن» (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٨٩، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٠٥).

أمثلة «المُرْسَل الخفيّ»:

ومن أمثلة (المُرْسَلِ الخَفِيّ) ما رواه في «العلل الكبير»: «حدَّثنا إبراهيمُ بن عبد الله الهَرَوي، ناهُشَيْمٌ، أنا يونسُ بن عُبيد، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مطل الغني ظلم، وإذا أحلت على مليء فاتبعه، ولا تبع بَيْعَتَيْن في بَيْعَةٍ».

فهٰذا الإسنادُ ظاهرهُ الاتصالُ، ويونسُ بن عبيد أدرك نافعاً وعاصره معاصرةً حتى عُدَّ فيمن سمع من نافع، لكن أئمَّةَ النقد قالوا: إنه لم يسمع منه، قال البخاري: «ما أرى يونس بن عبيد سمع من

نافع» وهو رأيُ ابن مَعِين وأحمد بن حنبل وأبي حاتم أيضاً، فهو من المُرْسَل الخَفِيِّ (انظر «جامع التحصيل» ص: ٣٧٧، و«تهذيب التهذيب» ٤/ ٤٧٢).

مُرْسَلُ الصَّحَابيِّ:

هو «ما أخْبَرَ به صحابيٌّ عن النبيِّ ﷺ ممَّا يُعْلَم أنَّه لم يَسْمَعْه أو يحضره لصِغَر سِنِّه أو لتأخُّر إسلامِه أو غير ذلك».

مثاله:

قولُ السيدةِ عائشةَ رضي الله عنها: أوَّلُ ما بُدِيءَ به رسولُ الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصَّالحة في النوم، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءتْ مثل فَلَقِ الصُّبْحِ، وحُبِّبَ إليه الخلاءُ، فكان يخلو بغار حِرَاء فيتحنَّث فيه ـ وهو التَّعبد ـ اللَّيالي ذوات العَدَدِ قبل أن ينزع إلى أهله ويتزوَّد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزوَّد لمثلها حتَّى جاءه الحقُّ وهو في غارِ حِرَاء . . . . الحديث (أخرجه البخاري في بدء الوحي، برقم: ٣).

فالسيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ لم تكن موجودةً زمنَ بدءِ الوحي، ولم تبيِّن لنا عمَّن سمعتْ ما يتعلَّق ببدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، فحديثها «مُرْسَلٌ» إلا أنَّ أهل الحديث اصطلحوا على تسميته بـ «مُرْسَلِ الصَّحابي».

حكمه:

ذهب جُمهورُ أهل العلم إلى الحكم باتصال هـٰذا النَّوع، وأنَّ إرسال الصحابيّ لا يَضُرُّ، وأنَّه يُحْتَجُّ به إن استكمل بقيةَ شروط القبول؛ وذلك لأن رواية الصَّحابي لا تكون في الغالب إلا عن صحابيٍّ مثله، والصحابةُ كلُّهم عدولٌ ولو لم تعرف أعيانهم.

مَرَّضَهُ فُلَانٌ:

مُرَادُهم بذلك: أنه ضَعَّفَه.

المَرْفُوْعُ:

لغةً: اسم مفعولٍ من «رَفَع» ضِدَّ: وَضَع (القاموس المحيط).

كأنَّه سُمِّي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبيُّ ﷺ.

واصطلاحاً: هو ما أُضيف للنبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ.

و«المرفوعُ» قد يكون مُتَّصِلَ السند وقد يكون منقطعاً أو مُرْسَلاً.

مثال المرفوع:

الأمثلة التي تُذْكَر في تعريف «الصحيح» و«الحَسَن» و«الضَّعيف» تَصْلُح أن تكون أمثلةً للمرفوع.

أنواعه:

قد تبيَّن من تعريف «المرفوع» أنَّ أنواعه أربعة، وهي:

١ ـ المرفوع القَوْلي.

٢ ـ المرفوع الفِعْلي.

٣ ـ المرفوع التقريري.

٤ ـ المرفوع الوصفي.

وانظر تعريف كلِّ واحدٍ منهما في حرفه.

حكمه:

«المرفوع» قد يكون صحيحاً إذا استوفى شروطَ الصِّحة الخمسة، وقد يكون «حسناً»، وقد يكون «ضعيفاً» إذا فقد شرطاً من شروط الصحيح أو أكثر ولا يُفيد عند ذلك إضافة الحديث للنبي ﷺ.

المَرْفُوعُ حُكْماً:

هو ما قاله الصحابيُّ الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات، وممَّا لا مجالَ فيه للاجتهاد، كتوقيت العبادات، وتحديد الثواب والعِقاب .
(انظر ما قاله الحافظُ ابن حجر في «شرح النخبة» ص: ١١٤).

وهو حُجَّةٌ عند جُمهور أهل الحديث، وكذا عند الشافعية، والحنفية، وسائِر أصحاب المذاهب المشهورة، فقد أخذوا بقول أبي هريرة رضي الله عنه: «مَنْ صام اليومَ الذي يَشُكُّ فيه فقد عَصَى أبا القاسم»، رواه أصحابُ السُّنن الأربعة، وكذا قولُه: «مَنْ خَرَجَ من المسجد بعد الأذان فقد عَصَى أبا القاسم»، وكذا قولُ عائشة رضي الله عنها: «كُنَّا نُؤْمَرُ بقضاء الصَّوم»، وكذا قولُ ابن مسعود رضي الله عنهم جميعاً: «من أتى عرَّافاً أو ساحراً فقد كَفَر بما أُنْزِلَ على محمَّدٍ ﷺ».

فهٰذه كلُّها في حكم المرفوع عند عامة العلماء، غير أنَّ البُلْقِيني يرى أنَّ الأقرب أنه ليس بمرفوعٍ لجواز إحالة الإثم على ما ظهر من القواعد . (انظر «محاسن الاصطلاح» ص: ١٢٨).

والأَصَحُّ ما قاله الجُمهورُ .

ومن قبيل المرفوع أيضاً: ما قيل عند ذكر الصحابي: يَرْفَع الحديثَ، أو يَبْلُغ به، أو يَنْميه، ومنه أيضاً إذا قال الصحابيُّ: أُمِرْنَا بكذا، أو نُهِيْنَا عن كذا، أو من السُّنَّة كذا، فهٰذه كلُّها في حكم المرفوع. (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٣٩٩).

المَرْفُوعُ الحُكْمِيُّ:

انظر «المَرْفُوع حُكْماً».

المَرْفُوْعُ التَّقْرِيْرِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «فُعِلَ بحضرة النبيِّ ﷺ كذا. . .» ولا يَرْوِي إنكارَه لذلك الفعل.

المَرْفُوْعُ الفِعْلِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «فعَل رسولُ الله ﷺ كذا. . .».

المَرْفَوعُ القَوْلِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «قال رسولُ الله ﷺ كذا».

المَرْفُوعُ الوَصْفِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «كان رسولُ الله ﷺ أحسَنَ الناسِ خُلُقاً».

المُرُوْءَةُ:

هي كلُّ ما يحطُّ من قدر الإنسان في العُرْف الاجتماعي الصحيح، مثل التبوُّل في الطريق، وكثرةِ السخرية والاستخفاف؛ لأن مَن فعل ذلك كان قليلَ المبالاةِ، لا نأمن أن يستهتر في نقل الحديث النبوي، وأمَّا الأكلُ والشُّرْبُ في السُّوق ـ كما عَدَّهما البعضُ خلاف المروءة ـ فهما يُنْظَر فيهما إلى العُرْفِ، فشُرْبُ المشروبات من الشَّاي والبارد، وتناوُلِ بعضِ الأشياء في السُّوق لايُعَدُّ في عُرْفِ اليوم مخالفاً للمروءة.

المُزَكِّي:

المحدِّثُ الذي يزكِّي الراويَ تعديلاً باعتباره ثقةً.

المَزِيْدُ في مُتَّصِلِ الأَسانِيْدِ:

لغةً: (المَزِيْدُ): اسمُ مفعولٍ من «الزيادة» أي: السُّمُوّ، خلاف النُّقْصان. (لسان العرب).

و(المُتَّصِلُ): ضِدُّ «المنقطع» و(الأسانيدُ): جمع إسنادٍ، والإسنادُ: «الاعتمادُ» (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وهو أن يزيد راوٍ في الإسنادِ المُتَّصِل رجلاً لم يَذْكُرْه غيرُه.

مثاله:

ما رَوَاه ابنُ المبارك قال: حدَّثنا سفيانُ عن عبد الرحمن بن يَزِيْد، حَدَّثَني بُسْرُ بن عُبيد الله، قال سمعتُ أبا إدريس قال: سمعتُ وَاثِلَةَ يقول: سمعتُ أبا مَرْثَدَ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا تَجْلِسُوا على القُبُورِ، ولا تُصَلُّوا إليها» (أخرجه مسلم في كتاب الجنائز).

الزيادة في هٰذا المثال:

الزيادةُ في هٰذا المثال في مَوضِعَين، الموضع الأول في لفظ «سفيان» والموضع الثاني في لفظ «أبا إدريس» وسببُ الزيادة في الموضعين هو الوَهْمُ.

أمَّا زيادة «سفيان» فوَهْمٌ ممَّن دون ابن المبارك؛ لأن عدداً من الثقات رووا الحديثَ عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد، ومنهم من صَرَّح فيه بالإخبار.

وأمَّا زيادة «أبا إدريس» فوَهْمٌ من ابن المبارك؛ لأنَّ عدداً من الثِّقات رووا الحديثَ عن عبد الرحمن بن يزيد فلم يذكروا «أبا إدريس»، ومنهم من صَرَّح بسَماع بُسْرٍ من وَاثِلَة.

شروط رَدِّ الزيادة:

يشترط لِرَدِّ الزيادة واعتبارها وَهْماً ممَّن زادها شرطان، وهما:

١ ـ أن يكون من لم يَزِدْها أتقنَ ممَّن زادها.

٢ ـ أن يقع التصريحُ بالسَّماع في موضع الزيادة.

فإن اختلَّ الشرطان أو واحدٌ منهما ترجَّحت الزيادةُ وقُبِلَت، واعْتُبِرَ الإسنادُ الخالي من تلك الزيادة منقطعاً، لكن انقطاعه خَفِيٌّ، وهو الذي يُسَمَّى «المُرْسَلُ الخَفِيُّ» (وانظر تعريفه في بابه). (تيسير مصطلح الحديث: ص: ١١٠ ـ ١١١).

أشهر المصنَّفات فيه:

تمييز المزيد في متصل الأسانيد: للخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)

مس:

رَمْزٌ للإمام مُسْلمٍ في صحيحه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّةِ».

مَسْأَلَةُ اللَّفْظِ:

أو «مسألة خَلْقِ القرآن»، **المراد به** هو قول: إنَّ القرآن كلامُ الله غير مخلوقٍ، ولفظ العبد به مخلوقٌ، أي: تلاوتُه للقرآن واللَّفظ به مخلوقٌ. (انظر مجموع فتاوى ابن تيمية» ١٢/ ٤٢).

هي مسألةٌ دقيقةٌ خطيرةٌ، أَثَّرَتْ على الفكر الإسلامي تأثيراً كبيراً، وأثارتْ خلافاً اتَّسعتْ فيه الشُّقَّةُ جداً، وقد سُمِّيَتْ هذه المسألة في التاريخ باسم (المِحْنَة) أيضاً، يكثر ذكرُها والتعليلُ بها والإحالةُ إليها، في كُتب الجَرْح والتعديل، وكُتب الرجال والرُّواة والضعفاء والتاريخ.

المَسَانِيْدُ:

لغةً: «المسانيد» جمعُ مُسْنَدٍ، والمُسْنَدُ: اسمُ مفعول مِن «أَسْنَدَ» بمعنى «أضاف» أو (نَسَبَ) والمُسْنَدُ من الحديث: ما أُسْنِدَ إلى قائله. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: «المسانيد» جمعُ مُسْنَدٍ، والمسانيد هي الكتبُ التي ليست مُرَتَّبةً على الأبواب الفقهية؛ بل موضوعها جعلُ حديث كُلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ صحيحاً كان، أو حَسَناً، أو ضَعيفاً مُرَتَّبين على حروف الهِجَاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشَّرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر فيها على أحاديث صحابيٍّ واحدٍ كَمُسْنَدِ أبي بكر الصِّدِّيق، أو أحاديث جماعةٍ منهم كمسند الأربعة، أو العشرة، أو طائفةٍ مخصوصةٍ جَمَعها وصفٌ واحدٌ، كَمُسْنَد المُقِلِّين، ومُسْنَدِ الصحابة الذين نزلوا مصر وغير ذلك، ورَتَّبَ بعضُ المحدِّثين المسانيدَ على الأبواب الفقهية كـ«مُسْنَد بقِيّ بن مَخْلَد الأندَلُسِيّ» (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

وقد يُطْلَق اسمُ «المُسْنَد» على كتابٍ مُرتَّبٍ على الأبواب، أو الحروف، أو الكلمات، لا على أسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم؛ لكَوْن أَحاديثه مُسْنَدَةً مرفوعةً، كـ«صحيح البخاري»، فإنه يُسَمَّى: «الجامع المُسْنَد الصحيح» وهو مُرتَّبٌ على الكتب فالأبواب.

و«مُسْنَد السَّرَاج» (المتوفى سنة ٣١٣ هـ) كذلك على الأبواب.

والمُرَتَّبُ على الحروف مثل: «مُسْنَد الفِرْدوس» للدَّيْلَمي (المتوفىٰ سنة ٥٥٨ هـ).

والمرتَّب على الكلمات غيرُ متقيِّدٍ بترتيب حروف المعجم، مثل: « مُسْنَد الشهاب » للقُضَاعي (المتوفى سنة ٤٥٤هـ) ـ رحمهم الله تعالى ـ.

وأمَّا: «مُسْنَد بَقِي بن مَخْلَد» فهو: مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفٌ؛ لأنه رَتَّبَهُ على مَسانيد الصحابة ورَتَّبهم على مراتب الصحابة في الرواية، فبدأ بأصحاب الأُلوف، حتى وصل إلى الوُحدان ثم جَعَلها على الأبواب الفقهية.

• **أهمُّ المسانيد:**

١ ـ مسند أبي داود سليمان بن داود الطَّيالسي القرشي مولىٰ آل الزُّبير البصري الحافظ الثِّقة، (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ). وقال السَّخاوي: «هٰذا المسند يسير بالنسبة لما كان عنده، فقد كان يحفظ أربعين ألف حديثٍ، ثم قال: تولَّىٰ جَمْعَه بعضُ حفاظ الأصبهانيين من حديث يونس بن حبيب الراوي عنه» (فتح المغيث: ١/١٠٣).

٢ ـ مسند إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد الحَنْظَلي المَرْوَزي المعروف بابن رَاهُوْيَهُ، الإمام الحافظ (المتوفىٰ سنة ٢٣٨)، يَقَعُ في ست مجلَّداتٍ، وقد فقد أكثره، ولا يُوجَد من مخطوطته سِوىٰ المجلَّد الرابع بدار الكتب المصرية، وهو مطبوع.

٣ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١)، وهو أكبر المسانيد كما أنه أشهرها علىٰ الإطلاق.

٤ ـ مسند أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزَّار الحافظ (المتوفىٰ سنة ٢٩٢)، له مسندان: مسندٌ صغيرٌ، وهو مفقودٌ، ومسندٌ كبيرٌ، وهو المسند المُعَلَّل، ويُسَمّىٰ: «البحر الزَّخَّار»، يبين فيه أحياناً الصحيحَ وغيره، ويُشير كثيراً إلىٰ التفرُّد وبيان الغريب، وقد وَصَل إلينا ناقصاً، وهو مطبوعٌ.

وقام الامام أبو الحسن علي بن أبي بكر الهَيْثَمي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧)، بأفراد زوائده علىٰ الكتب السِّتَّة في كتابٍ سَمَّاه «كشف الأستار عن زوائد البَزّار» وقد طُبع في أربع مجلَّدات، كما قام أيضاً الحافظُ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) بأفراد زوائد البزار علىٰ الكتب الستة ومسند أحمد، وطُبع في مجلَّدتين.

٥ ـ مسند أبي يعلىٰ أحمد بن علي بن المُثَنَّى الموصلي، الحافظ

الثقة (المتوفىٰ سنة ٣٠٧)، له مسندان: كبيرٌ وصغيرٌ، فأمَّا الكبيرُ فهو مفقودٌ، وقد اعتمده ابن حجر (ت ٨٥٢) في كتابه: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» وكذا البوصيري (ت ٨٤٠) في كتابه: «إتحاف الخيرة المَهَرة بزوائد المسانيد العَشَرة» وأمَّا الصغير فقد طُبع في ثلاثة عشر مجلّداً.

٦ ـ مسند أبي بكر محمد بن هاروت الرُّوياني (المتوفىٰ سنة ٣٠٧)، وهو أحدُ الأئمة الأعلام المشهود له بالثقة والعدالة في الدين.

ومسنده قال عنه الحافظُ ابن حجر العسقلاني: أنه ليس دون السنن في الرتبة، وقد وَصَل إلينا هٰذا المسند ناقصاً، وطُبع في ثلاث مجلدات.

٧ ـ مسند أبي سعيد الهيثم بن كُليب الشاشي (المتوفىٰ سنة ٣٣٥)، الإمام الحافظ محدِّث بلاد ما وراء النهر وحافظها.

وقد وصل إلينا مسنده ناقصاً، وطُبع في ثلاث مجلدات.

● مسانيد الأئمَّة الثلاثة:

واشتهر من الأئمَّةِ الأربعةِ ثلاثةٌ بمسانيدهم: أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد.

١ ـ مسانيد الإمام أبي حنيفة:

فأمَّا الإمامُ أبو حنيفة فلم يَصِحَّ عنه تصنيفٌ في المُسْنَدِ، ولكن جَمَع رواياتِه بعضُ أتباعِهِ، وسَمَّوها «مسانيدَ الإمام أبي حنيفة»، وقد أوصَلَ الإمامُ أبو الصبر أيوب الخَلْوَتي مسانيد الإمام أبي حنيفة إلى (١٧) مسنداً.

وجَمَع بين خمسة عشر منها أبو المُؤَيَّدِ محمد بن محمود بن محمد بن الحسن الخطيب الخَوَارِزْمِي (المتوفىٰ سنة ٦٥٥ هـ) وسَمَّاه

« جامع المسانيد » ورتَّبه على أبواب الفقه فهو باسم(السُّنن) أولى .

٢ ـ مُسْنَد الإمام الشافعي :

كذلك الإمام الشافعي، له مُسْنَدٌ، ولكنه ليس من تأليفه، إنَّما هو عبارةٌ عن الأحاديث التي أسنَدها، مرفوعها وموقوفها، ووَقَعتْ في مسموع أبي العبَّاس محمد بن يعقوب بن يوسف الأصَمّ (المتوفىٰ سنة ٣٤٦ هـ) عن الرَّبيع بن سليمان المُرَادِي (المتوفىٰ سنة ٢٧٠ هـ) عن الشافعي .

٣ ـ مُسْنَدُ الإمام أحمد بن حنبل :

وأمَّا الإمام أحمد فَمُسْنَدُه أَشْهَرُ من نارٍ على علم، ويَشْتَمِلُ على (٩٠٤) مسانيدٍ من مسانيد الصحابة، بعضها بلغت المئاتِ، وبعضها اشتمل على حديثٍ أو حديثين .

وابتدأ بمسانيد العشرة، ثم حديثِ عبد الرحمن بن أبي بَكْرٍ، ثم ثلاثةِ أحاديث لثلاثة من الصحابة، ثم مسانيد أهل البيت .

وليس ترتيبهُ إذاً على حروف المعجم، بل راعى في ترتيبهم كما يبدو أموراً متعدِّدةً، منها أفضليتهم، ومواقع بلدانهم وقبائلهم وغير ذلك .

ويشتمل هـٰذا المُسْنَدُ على ثلاثين ألف حديثٍ .

والمسانيدُ كثيرةٌ، فقد ذكر الكَتَّانِيُّ في «الرسالة المستطرفة» مُسنداً ثم قال : «والمسانيدُ كثيرةٌ سوى ما ذكرناه، وفيما يلي بعض المسانيد الأخرى :

١ ـ مُسْنَدُ أبي داود الطَّيَالِسيّ البَصْرِي : (المتوفىٰ سنة ٢٠٣ هـ)، جَمَعه بعضُ حُفَّاظِ خُرَاسان، جَمَع في ما رواه يونسُ بن حبيب عنه خاصَّةً، قيل : كان يحفظ أربعين حديثاً ! .

٢ ـ مُسْنَدُ أبي إسحاق المَطُوْعِي النَّيسَابُوري (المتوفىٰ سنة ٢١٣هـ).

٣ ـ مُسْنَدُ أسد بن موسى البَصْرِي المعروف (بأسد السُّنَّةِ) (المتوفىٰ سنة ٢١٢ هـ).

٤ ـ مُسْنَد مُسَدَّدِ بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٢٨هـ).

٥ ـ مُسْنَد أبي خَيْثَمة زُهَيْر بن حرب. (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٦ ـ مسند ابن أبي عمر العَدَني: لقاضي عَدَن أبو عبد الله محمد بن يحيىٰ بن أبي عمر الدَرَاوَرْدِي (المتوفى سنة ٢٤٣) .

٧ ـ مسند ابن مَنِيع: الحافظ الثقة أبو جعفر، أحمد بن مَنيع بن عبد الرحمٰن البصري (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) .

٨ ـ مسند سعد بن أبي وَقَّاص (ت ٥٥): تخريج أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي (المتوفى سنة ٢٤٦ هـ) .

٩ ـ مسند عبد بن حَميد: لأبي محمد، عبد بن حَمِيد بن نصر الكِسِّي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ) .

١٠ ـ مسند يعقوب بن شَيْبَة: للحافظ أبي يوسف، يعقوب بن شيبة السَّدُوْسي (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ) .

١١ ـ مسند عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب (المتوفى سنة ٧٣ هـ): تخريج أبي أمية، محمد بن إبراهيم الطَرَسُوسِي (المتوفى سنة ٢٧٣هـ) .

١٢ ـ مسند الحُمَيدِي: عبد الله بن الزُّبير بن عيسىٰ (المتوفى سنة ٢٩١هـ) .

١٣ ـ مسند أبي بكر الصِّدِّيق: (المتوفى سنة ١٣هـ): لأبي بكر، أحمد بن علي بن سعيد المَرْوَزي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

١٤ ـ مسند البَزَّار، ويُسَمَّىٰ «البحر الزخّار»: لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

١٥ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز (المتوفى سنة ١٠١ هـ): تخريج أبي بكر، محمد بن محمد الباغَنْدِي (المتوفى سنة ٣١٢ هـ).

١٦ ـ مسند عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٥٨ هـ) تخريج ابن أبي داود: أبي بكر، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

١٧ ـ مسند أبي عوانة الإسفرائيني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

١٨ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (المتوفى سنة ٢٣ هـ): لأبي بكر، أحمد بن سلمان النَّجَّاد البغدادي (المتوفى سنة ٣٤٨ هـ). ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسس» ١/ ١٣٤).

المُسَاوَاةُ:

لغةً: مصدرُ «ساواه» أي: ماثَلَه.

واصطلاحاً: وهي استواء عدد الإسناد من الرَّاوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنِّفين.

مثاله:

مثالُ ذلك كما قال الحافظ ابن حجر: «كأن يروي النَّسائي ـ مثلاً ـ حديثاً يقع بينه وبين النبيِّ ﷺ فيه أحدُ عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديثُ بعينه بإسنادٍ آخرَ إلى النبيِّ ﷺ يقع بيننا فيه وبين النبيِّ ﷺ أحدُ

عشر نفساً، فنُساوي النَّسائيَّ من حيث العدد، مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص». (انظر: «نزهة النظر» ص: ٧١).

المُسْتَتَرُ:

هو الحديثُ الذي لم يُقابَل بَردٍّ ولا قَبولٍ، كبعض الأحاديث المروية في فضائل الأعمال. (انظر «المختصر في علم الأثر» ص: ١٢٥).

المُسْتَخْرَجاتُ:

لغةً: (المُسْتَخْرَجات) جمع «مُسْتَخْرَجٍ»، وهو مشتقٌّ من (الاستخراج) بمعنى: الاستنباط، وخَرَّجه في الأدب فتخرَّج، وهو خِرِّيْجٌ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: (المُسْتَخْرَجُ) هو: أن يَعْمِدَ المُحدِّثُ إلى كتابٍ من كُتُبِ الحديثِ المُسْنَدَةِ كـ «صحيح البُخاري»، فيَرْوي أحاديثَ ذلك الكتاب بأسانيدِه الخاصَّةِ بحيثُ يَلْتَقي مع البُخاري في كلِّ حديثٍ في شيخه، أو من فَوْقَهُ، ولا يتجاوَزُ الشيخَ الأقربَ إلى البُخاري حتَّى لا يجد في مسموعاته ذلك الحديثَ عن ذلك الشيخ، ويجب أن يَسْتَخْرِجَ الحديثَ من طريقِ نَفْسِ الصَّحابيِّ الَّذي أخْرَجَ البُخَاريُّ عنه الحديثَ. هٰذه صِفَةُ ما يُسَمَّى بـ «المُسْتَخْرَجِ».

فوائدُ المُسْتَخْرَجات:

وللمستخرجات فوائدُ كثيرةٌ، نَبَّه عليها كثيرٌ من المتأخِّرين، أوْصَلها ابنُ ناصرِ الدِّين الدِّمشقيُّ في «افتتاح القاري لصحيح البخاري» إلى عَشَرَةٍ، هي:

أوَّلاً: زيادةُ ألفاظٍ، كتَتِمَّةِ محذوفٍ، أو زيادةِ شرحٍ في حديثٍ، ونحو ذلك، ورُبَّما دلَّت على زيادةِ حُكمٍ.

ثانياً: عُلُوُّ الإسنادِ.

قلتُ: وذلك أنَّ المُستخرِجَ مع تأخُّرِ وفاتِه أو زمانِه عن وفاة البُخاري مثلاً، إلَّا أنه يروي الحديث الَّذي رواه البُخاريُّ بعددٍ من الرِّجال يتساوى مع عَدَدِ رجال إِسنادِ البُخاريِّ، فيكونُ المُستخرِجُ كأَنَّهُ عاشَ مع البُخاريِّ في زَمَنٍ واحدٍ.

ثالثاً: قُوَّةُ الحديثِ بكثرةِ الطُّرُقِ؛ للتَّرجيحِ عند المعارضةِ.

قلتُ: لدَفْعِ الغَرابَةِ عنه كذلك.

رابعاً: وَصْلُ تعليقٍ عَلَّقَه الشيخان أو أحدُهما.

خامساً: بيانُ من تابعَ من الرُّواةِ الرَّاويَ من رجال «الصَّحيحَيْنِ» على حديثه.

سادساً: معرفةُ اتِّفاقِهما أو اختلافهما في الحَرف أو الحرفين فصاعداً.

سابعاً: بيانُ الزيادة التي على لفظ «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحدِهما من حديثٍ من وَقَعت، وهل انفرَد بها أم لا؟

ثامناً: ذِكْرُ قصَّةٍ في الحديثِ لم تَقَعْ للبخاريِّ في «صحيحهِ» مثلاً، ووقَعت في المُستخرَجِ.

تاسعاً: رَفْعُ إشكالٍ وَقَعَ في لفظٍ من «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحِدهما.

عاشراً: مَنْ فاتَه سَماعُ «الصَّحيحين» أو أحدِهما قد يَصل إلى ذلك بأحاديثِه وتراجِمه بسَماعِ أحدِ الكتُبِ المستَخْرَجةِ على الكتاب الَّذي فاتَه سَماعُه». انتهىٰ ما ذكره ابنُ ناصر الدين.

ومن أشهر المستخرجات:

المستخرجات على «صحيح البخاري»:

١ ـ المستخرج علىٰ صحيح البخاري للإسماعيلي (المتوفىٰ سنة

٣٧١ هـ): ويُسَمّيه ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٣): «صحيح الإسماعيلي» للإمام الحافظ أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجُرْجَاني الشافعي.

٢ ـ المستخرج علىٰ صحيح البخاري للغِطْريفي: الحافظ أبي أحمد، محمد بن أبي حامد أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغِطْريف ابن الجَهَم الغِطريفي (المتوفىٰ سنة ٣٧٧ هـ).

٣ ـ المستخرج علىٰ صحيح البخاري: لأبن أبي ذُهْل: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عُصَيم، الضَّبِّي العُصْمِي الهروي (المتوفىٰ سنة ٣٧٨ هـ).

٤ ـ المستخرج علىٰ صحيح البخاري: لابن مَرْدُوْيَهْ أبي بكر، أحمد بن موسىٰ بن مَرْدُوْيَه الإصبهاني (المتوفىٰ سنة٤١٦ هـ) صاحب «التاريخ» و«التفسير».

٥ ـ المستخرج علىٰ صحيح البخاري: للإمام أبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله بن أحمد الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ) صاحب «حِلْيَة الأولياء».

المستخرجات على « صحيح مسلم »:

٦ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: لأحمد بن سَلَمَة النَّيسابوري: الحافظ أبي الفضل البَزَّار (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ)، رفيق مسلم في الرحلة إلىٰ بلخ والبصرة.

٧ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: أبي بكر الأَسْفِرَائيني، الحافظ محمد بن محمد بن رجاء النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٨٦هـ)، شارَكَ الإمام مسلم في كثير من شيوخه.

٨ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: لأبي جعفر الحِيَري، الحافظ

أحمد بن حمدان بن علي بن عبد الله بن سِنَان النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

٩ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: أبي عَوَانَة الأَسْفِرائيني، ويُسمّىٰ بـ«**صحيح أبي عوانة**» و«**مُسند أبي عوانة**» و«**المسند المستخرج علىٰ صحيح مسلم**»، وهو للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الأسفرائيني النَّيسابوري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٣١٦ هـ).

١٠ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: لأبي عمران الجُوَيني، الحافظ موسىٰ بن محمد بن عباس النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٢٣هـ).

١١ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: لأبي محمد الطُّوْسي، الحافظ أحمد بن محمد بن إبراهيم البُلاَذَرِي الواعظ (المتوفى سنة ٣٣٩هـ).

١٢ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: لابن أصبغ، الحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرطبي الأندلسي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

١٣ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: لأبي الوليد القَزْويني، الحافظ حسّان بن محمد بن أحمد بن هارون القُرشِي الأموي النيسابوري الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٤ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم، لأبي النَّضر الطُّوسِي، الحافظ محمد بن يوسف الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٥ ـ المسْتخرج علىٰ صحيح مسلم: لأبي سعيد الحِيَري، الحافظ أحمد بن أبي بكر محمد ابن الحافظ الكبير أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النَّيْسابوري (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

١٦ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: للشاركي، الحافظ أبي حامد، أحمد بن شارك الهَرَوي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٥ هـ).

١٧ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: للجَوْزَقي، الحافظ أبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشَّيْباني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

١٨ ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم: لأبي نُعَيْم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

المستخرجات على «الصحيحين»:

١٩ ـ المستخرج علىٰ الصحيحين: لابن الأخْرَم، الحافظ أبي عبد الله، محمد بن يعقوب بن يوسف الشَّيباني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

٢٠ ـ المستخرج علىٰ الصحيحين: للماسَرْجِسي، الحافظ أبي علي الحسن بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين(المتوفى سنة ٣٦٥ هـ).

٢١ ـ المستخرج علىٰ الصحيحين: لأبي بكر الشِّيرازي، الحافظ أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج، محدِّث الأهواز (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

٢٢ ـ المستخرج علىٰ الصحيحين: لأبي بكر البَرْقاني، الحافظ أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخَوارِزْمِي الشافعي، (المتوفىٰ ببغداد سنة ٤٢٥ هـ).

٢٣ ـ المستخرج علىٰ الصحيحين: لابن مَنْجُوْيَه، الحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٢٨هـ).

٢٤ ـ المستخرج على الصحيحين: لأبي نُعَيْم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

٢٥ ـ المستخرج على الصحيحين، لأبي ذَرْ الهَرَوِي، الحافظ عبْد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري (المتوفى سنة ٤٣٤هـ).

٢٦ ـ المستخرج على الصحيحين، لأبي محمد الخَلاَّل، الحافظ الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٣٩ هـ).

٢٧ ـ المستخرج على الصحيحين، لأبي مسعود المُلِيحي الحافظ سليمان بن إبراهيم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٨٦ هـ).

المستخرجات على «سنن أبي داود»:

٢٨ ـ المستخرج على سنن أبي داود: لابن فرج القُرْطُبي، أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج، (المتوفى سنة ٣٣٠هـ).

٢٩ ـ المستخرج على سنن أبي داود: لقاسم بن أصبغ (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

٣٠ ـ المستخرج على سنن أبي داود: لأبي بكر ابن مَنْجُوَيْه الإصفهاني (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ).

المستخرجات على «سنن الترمذي»:

٣١ ـ مستخرج أبي علي الطَّوسي على سُنَن التِّرمذي. للحسن بن علي بن نصر الخراساني (المتوفى سنة ٣١٢هـ)، شيخ أبي حاتم الرازي.

٣٢ ـ المستخرج على سنن الترمذي، لأبي بكر ابن مَنْجُوَيْه (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ).

المستخرجات على كتب أخرى :

٣٣ ـ مستخرج أبي نُعَيْم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ) على التوحيد لابن خُزَيْمَة .

٣٤ ـ المنتقى لابن الجارود (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ) ، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٥): «وهو كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة، في مجلَّدٍ لطيفٍ» .

٣٥ ـ المستدرك على الصحيحين، لأبي ذَرْ الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ) .

المُسْتَدْرَكَاتُ :

لغةً : (المُسْتَدْرَكات) جمع «مُسْتَدَرَكٍ»، وهو اسمُ مفعولٍ من «الاستدراك»، يقال: أدْرَكَ الشيءَ بالشيءِ، حاوَلَ إدراكَه به، وأدْرَكَ الشيءَ بَلَغ وَقْتَه، وانْتَهى وفَنِي. (القاموس المحيط) .

واصطلاحاً : (المُسْتَدْرَكات) جمع «مُسْتَدْرَكٍ» ـ كما سَبَق ـ وهو : كلُّ كتابٍ جَمَع فيه مُؤلِّفُه الأحاديثَ التي استدركها على كتابٍ آخَرَ، ممَّا فاتَتْه على شرطه، مثل «المُسْتَدْرَك» للإمام أبي عبد الله الحاكم النَّيسابُوري . (انظر «علوم الحديث» ص : ٢١ ـ ٢٢ و«تدريب الراوي» ١/ ١٠٥) .

أشهر المستدركات :

١ ـ مُسْتَدرَك الحاكم : للإمام أبي عبد الله بن محمد بن حَمْدُويه ابن نُعَيْم البَيِّع الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) .

وقد رتَّب الحاكمُ مُستدركه على الأبواب، واتَّبع في ذلك أصلَ الترتيب الذي اتَّبعه الإمامُ البخاري ومسلمٌ ـ رحمهما الله تعالى ـ في صحيحيهما .

وقد ذكر الحاكمُ في هـٰذا «المستدرك» ثلاثةَ أنواعٍ من الأحاديث، وهي:

١ ـ الأحاديثُ الصحيحةُ التي على شرط الشَّيخين، أو على شرط أحدهما، ولم يخرِّجاها.

٢ ـ والأحاديثُ الصحيحةُ عنده وإنْ لم يكن على شرطهما، أو شرط واحدٍ منهما، وهي التي يعبِّر عنها بأنَّها «صحيحةُ الإسناد».

٣ ـ وذكر أحاديثَ لم تَصِحَّ عنده، لكنه نَبَّه عليها.

وقد كان الحاكمُ ـ رحمه الله ـ مُتساهِلاً في الحكم على الأحاديث بالصِّحة، فلذا انتقده العلماءُ والحفَّاظ في كثيرٍ من الأحاديث، وتعقَّبوه، ومنهم الحافظ الذهبيُّ فلخَّص كتاب «المستدرك» وتعقَّب ما يحتاج إلى تعقُّبٍ.

واعتذر الحافظُ ابن حجر عن الإمام الحاكم بقوله: «إنَّما وَقَع للحاكم التَّساهُلُ؛ لأنَّه سَوَّد لينقِّحه فأعجلته المَنِيَّةُ، وقد وَجَدْتُ قريبَ نصفِ الجزء الثاني ـ من تجزئة ستة من المستدرك ـ: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم».

قال: «ما عدا ذلك من الكتاب لا يُؤخَذ منه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المُمْلَى قليلٌ جداً بالنسبة إلى ما بعده».

هـٰذا وقد ذَهَب ابنُ الصلاح ـ رحمه الله ـ إلى أنَّ ما حكم الحاكمُ بصحته ولم نجد أحداً غيره تَعَقَّبه أو صَحَّحه فهو من قبيل الحديث الحَسَن يُحْتَجُّ به ويُعْمَل به إلا أن تظهر فيه عِلَّةٌ تُوجِب ضَعْفَه. (علوم الحديث: ص: ٢٢).

ملاحظةٌ مُهِمَّةٌ:

يَجْدُرُ بالمُلاحَظَةِ أنَّ الحافظَ الذَّهبيَّ اخْتَصَر «المستدرَك» وتعقَّبَ

الحاكمَ في مواضِعَ كثيرةٍ، وأهْمَلَ مواضِعَ أخرى، ونُشِرَ «مختصر الذَّهبيِّ» في هامش «المستدركِ» وحين يقول الحاكمُ مثلاً: «حديثٌ صحيحٌ على شَرْطِ الشَّيخين ولم يُخرجاهُ» يختصِرُ ذلك الذَّهبيُّ بقوله مثلاً: «على شرطهما»، فهٰذا من الذَّهبيِّ ليس موافَقَةً ولا مُخالَفَةً، وإنَّما هو سُكوتٌ، فلا يصلح أن يُضافَ إليه القولُ بالموافَقَةِ، فيُقالَ في الحديثِ: «صَحَّحَه الحاكمُ ووافَقَهُ الذَّهبيُّ»، إنَّما الصَّوابُ: «صحَّحَهُ الحاكُم وسَكَتَ عنه الذَّهبيُّ»، ولم يُبيِّنِ الذَّهبيُّ أنَّ سُكوتَهُ دالٌّ على الموافَقَة فيُنْتَبه إلىٰ ذلك.

٢ ـ **المستدرك علىٰ الصحيحين**: لأبي ذر الهَرَوي، ابن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عُفَيْر الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٤٣٤ هـ). قال الكتاني في «الرسالة السمتطرفة» (ص: ٢٣): «وهو كالمستخرج علىٰ كتاب الدَّارقطني في مجلَّد لطيفٍ أيضاً».

٣ ـ **الإلزامات**: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّرَاقُطْني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٣): «وهو أيضاً كالمستدرك علىٰ الصحيحين، جمع فيه ما وَجَده علىٰ شرطهما من الأحاديث، وليس بمذكورٍ في كتابيهما، وألزمها ذكره، وهو مرتَّبٌ علىٰ المسانيد في مجلَّدٍ لطيفٍ».

المُسْتَفِيْضُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من (استفاضَ) أي: سأل إفاضةَ الماء، يقال: «انتشر الخَبَرُ» فهو مستفيضٌ، ومستفاضٌ فيه (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: له ثلاثةُ معانٍ، وهي:

١ ـ هو مُرادِفٌ لـ «المشهور»، وهو: «ما رواه ثلاثةٌ فأكثَرُ، في كلِّ طبقةٍ من طبقات السَّند، ما لم يَبْلُغْ حدَّ التَّواتُرِ».

٢ ـ هو أخَصُّ من «المشهور»؛ لأنه يُشْتَرطُ في «المستفيض» أن يستوي طَرفا إسنادِه، ولا يُشْتَرَطُ ذلك في «المشهور» . (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٦٥).

٣ ـ هو أعَمُّ من «المشهور»؛ وذلك بأنَّ (المستفيض) يكون العددُ في ابتدائه وانتهائه سواء . (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٧٣).

فحديثُ «إنّما الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ» لا يكون مشهوراً، ولا مستفيضاً؛ لأنه تفرَّد به عن رسولِ الله ﷺ، عُمَرُ بن الخطَّاب رضي الله عنه، وعنه عَلْقَمَةُ، وعنه التَّيْمِيُّ، وعنه يحيى بنُ سعيد، ثم انتشر بعد ذلك، فلم تَسْتَوِ أزمنتُه في انحصار الطُّرُق الكثيرةِ . (انظر «ظفر الأماني»).

المُسْتَقْصَى:

هو الحديثُ الذي رُوِيَ كلُّه بلا اختصارٍ .

المُسْتَقِيْمُ:

هو الحديثُ الذي يَشْمُلُ (الصحيحَ) و(الحَسَنَ) .

المُسْتَمْلِي:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (اسْتَمْلَى) يقال: فلانٌ استملى الكتابَ، أي: سأل أن يُمْلى عليه .

واصطلاحاً: هو الذي يتلقَّن الكلامَ من المُمْلِي يبَلِّغه إلى من بعد في الحلقة .

يقول الخطيبُ البغدادي : «ويجب أن يكون المستمليُ متيقِّظاً مُحصِّلاً، ولا يكون بَليداً مُغفَّلاً كما حُكي عن مستملي يزيد بن هارون، يقول إسحاقُ بن وهب: كنا عند يزيد بن هارون، كان له مستملٍ يقال له: بَرْبَخ، فسأله رجلٌ عن حديثٍ: فقال يزيد: نابه عِدَّة، قال: فصاح به المستملي، يا أبا خالد: عِدَّةُ بنُ مَن؟ قال: عِدَّة ابن فَقِدَتْك» . (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٦٦ ـ ٦٧).

ولهـٰذا احتاط المحدِّثون في اختيار مستملٍ، إلا أن من سمع لفظَ المستملي، ولم يسمع من المُملي لا يجوز أن يقول: سمعتُ فلاناً يقول: فإنَّ السَّماع بالاستملاء كالعرض؛ لأن المستملي في حُكم من يقرأ على الشيخ، ويعرض حديثَه. (انظر «شرح شرح نخبة الفكر» ص: ٧٨٥).

المَسْتُوْرُ:

هو أحدُ أنواع «المجهول» وذكر العلماءُ أنَّه من روى عنه واحدٌ ولم يُوثَّق فهو مجهولٌ، ومن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يُوثَّق فهو (مستورٌ).

انظر «المجهول» في بابه.

المُسْتَوْفَي:

هو الحديثُ الذي رُوِيَ كلُّه مع الإسناد والروايات.

المَسْرُوْقُ (من الحديث):

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «سَرَق».

واصطلاحاً: أن يأتي إلى حديثٍ تفرَّد به بعضُ الرُّواة فيَدَّعي أنه سمعه من شيخ ذلك المحدِّثِ المُتَفرِّدِ (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٤٣٨).

حكمه:

لا يُعْتَبَرُ بحديثه.

المُسَلْسَلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (السَّلْسَلَةِ) وهي اتصال الشيءِ بالشيءِ، واحدتُها «سِلْسِلَةٌ» (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو تَتابُعُ رجالِ إسناده على صفةٍ أو حالةٍ، للرُّواة تَارةً، وللرِّواية تارةً أخرى (انظر «معرفة علوم الحديث» ص: ٢٩، و«علوم الحديث» ص: ٢٤٨).

وله أنواعٌ كثيرةٌ بحسب تعدُّدِ أحوالِ الرُّواة وصفاتِهم وأحوالِ الرواية.

أمَّا أحوالُ الرواة، فهي إمَّا أقوالٌ أو أفعالٌ، أو أقوالٌ وأفعالٌ معاً، وكذا القولُ في صفاتهم أيضاً.

وينقسم (المُسَلْسَلُ) أقساماً كثيرةً، فمنها:

الأول: المُسَلْسَلُ بأحوال الرُّواة القولية:

مثل حديث مُعاذ بن جَبَلٍ ـ رضي الله عنه ـ أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: «يا مُعاذ إنِّي أُحِبُّكَ، فقُلْ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي على ذِكْرِكَ وشُكْرِك وحُسْنِ عِبَادَتِكَ».

تَسْلَسَلَ بقول كلِّ واحدٍ من رواته: «وأنَا أُحِبُّكَ فَقُلْ» (أخرجه أبو داود في الوتر، باب الاستغفار: ٢/ ٨٦ مسلسلاً لراويين فقط، والنَّسائي في الصلاة باب الدعاء بعد الذكر: ١/ ١٩٢ غير مسلسل. ووقع مسلسلاً خارج الكتب الستة لجماعةٍ من العلماء، أخرجه مسلسلاً في «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة»: ص: ١٣ ـ ١٥).

وكحديث عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ من الشِّعْرِ حِكْمَةً».

وقالت عائشةُ رضي الله عنها: يَرْحَم الله لُبَيْداً وهو الذي يقول:

ذَهَب الذين يُعاش في أكنافهم   وبقيت في خلَفٍ كجلد الأجرب
يتأكَّلون خيانةً مذمومةً   ويُعاب سائلهم وإنْ لم يشغب

قالت عائشةُ: «يَرْحَم اللهُ لُبَيْداً كيف لو أدرك زمانَنا هـٰذا؟ قال

عُرْوَةُ بن الزُّبَيْر ـ الرَّاوي عن عائشة: «رحم الله عائشةَ كيف لو أدركت زمانَنا هـٰذا؟!».

تَسَلْسَلَ بقول كلِّ راوٍ: رَحِمَ اللهُ فلاناً كيف لو أدرك زمانَنا هـٰذا؟!
(أخرجه المحدِّث محمد عبد الباقي الأيوبي في كتابه «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة» ص: ٧١ ـ ٧٣).

قال الشيخُ محمد عابد السِّنْدِي: «قد جَزَم العَلائيُّ وغيرُه بصحة تسلسله» (انظر «المناهل السلسلة» ص: ٧٣).

الثاني: المُسَلْسَلُ بأحوالهم الفعلية:

مثل حديث أبي هريرة: شَبَّكَ بيدي أبو القاسم ﷺ، وقال: «خَلَقَ اللهُ الأرضَ يَوْمَ السَّبْتِ».

تَسَلْسَل بتشبيك كلِّ واحدٍ من رواته يَدَه بيدٍ من رواه عنه. (أخرجه تامَّ التسلسل الحاكمُ في المعرفة ص: ٣٣ ـ ٣٤، وتسلسل أيضاً للعلاَّمة الشيخ محمد الأمير الكبير، أخرجه من طريقه بسنده العلاَّمة الدكتور محمد السماحي في قسم المصطلح: ٢٨٥، وصاحب «المناهل السلسلة»: ٣١ ـ ٣٣).

وكالمُسَلْسَلِ بوَضْع اليد على الكَتِف، والمُسَلْسَل بوَضْع اليد على الرَّأس.

الثالث: المسلسل بأحوالهم القولية والفعلية:

مثاله حديث أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَجِدُ العَبْدُ حَلاَوَةَ الإيْمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ، حُلْوِهِ ومُرِّه» وقَبض رسولُ الله ﷺ على لِحْيَتِه، وقال: «آمنتُ بالقدر خيره وشَرِّه، حلوه ومُرِّه».

تَسَلْسَلَ بصُدور ذلك من كلِّ رواته. (أخرجه الحاكم تامَّ المسلسل في «معرفة علوم الحديث» ص: ٣١ـ٣٢ وصاحب «المناهل السلسلة» ص: ٣٥ـ٣٨).

الرابع: المُسَلْسَلُ بصفات الرُّواة القولية:

وهي تقاربُ الأحوال القولية، بل تماثلها على التحقيق. (انظر «شرح الألفية» ٤/ ١٣).

الخامس: المُسَلْسَلُ بصفات الرُّواة الفعلية:

مثلُ اتفاق أسماء الرُّواة، كالمُسَلْسَل بالمحمَّدِين، ومثل اتفاق صفاتهم، كالمُسَلْسَل بالفقهاء، أو الحفَّاظ، أو المعمَّرين، أو الصُّوفيِّين.

السادس: المُسَلْسَل بصفات الرواية:

وهي تتعلَّق بصِيَغ الأداء أو زمانه أو مكانه.

مثال صفات الرواية المتعلِّقة بِصِيَغ الأداء: المسلسل بقول كلِّ واحدٍ من رُواته سمعتُ فلاناً، أو أَخْبَرَنا فلانٌ، أو أَخْبَرَنا فلانٌ والله...

مثال صفات الرِّواية الزمانية: المُسَلْسَل بروايته يوم العيد.

ومثال صفات الرِّواية المكانية: المُسَلْسَلُ بإجابة الدعاء في الملتزم.

وغير ذلك من أقسام يُعْرَف مما ذكرناه.

فائدة التسلسل:

قال ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص: ٢٤): «وخيرُها ما كان فيه دلالةٌ على اتصال السَّماع، وعدم التدليس، ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضَّبْطِ من الرواة».

حكم الحديث المسلسل:

ممَّا تقدَّم نعرف أنَّه ليس كلُّ مُسَلْسَلٍ من الأحاديث يُعَدُّ صحيحاً،

فالمُسَلْسَلُ قد يكون صحيحاً وقد يكون حَسَناً وقد يكون ضعيفاً، وذلك راجعٌ إلى تَوافُرِ الشروط المعتبرة عند علماء الحديث للحُكم على صِحَّة الحديث. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٥٤ ـ ٣٥٨، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ٦٦١ ـ ٦٦٣).

أشهر المؤلَّفات في هٰذا النوع:

١ ـ **العذب السلسل في الحديث المسلسل**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

٢ ـ **الجواهر المفضَّلات في الأحاديث المسلسلات**: لابن الطَّيلسان أبي القاسم القاسم بن محمد بن أحمد الأوسي الأنصاري القُرطبي (المتوفى سنة ٦٤٢هـ).

٣ ـ **جياد المسلسلات**: للحافظ جلال الدين أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ).

٤ ـ **المسلسلات الكبرى**: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

٥ ـ **الفضل المبين في المسلسل من حديث النبيِّ الأمين ﷺ**: للإمام شاه ولي الله بن عبد الرحيم الدِّهْلَوي (المتوفى سنة ١١٧٦هـ).

٦ ـ **المناهل السَّلسلة في الأحاديث المسلسلة**: للشيخ محمد عبد الباقي الأيوبي (المتوفى سنة ١٣٦٤هـ).

المُسَلْسَلُ بِصِفَاتِ الرِّوايَةِ:

انظر: «المُسَلْسَل».

المُسَلْسَلُ بِصِفَات الرُّوَاةِ:

انظر «المُسَلْسَلَ».

المُسَلْسَلُ بأَحْوَالِ الرُّوَاةِ:

انظر «المُسَلْسَلَ».

المُسَلْسَلُ مِنَ الْحَدِيْثِ:

انظر «المُسَلْسَل».

المُسْلِمُ الْبَالِغُ:

من شروط رواية الحديث.

انظر «العَدَالة» في حرف العين.

المُسْنَدُ:

جَمْعُه: «المَسَانِيد»، انظر «المَسَانِيْد».

المُسْنَدُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «أَسْنَدَ» بمعنى: أضاف، أو نَسَب، و«المُسْنَدُ من الحديث»: ما أُسْنِدَ إلى قائله (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي اتَّصَل سندُه مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ.

وبعبارة أخرى هو «الحديثُ المرفوعُ».

أمثلة من الحديث المسند:

١ ـ روى البخاري في صحيحه (في كتاب الحدود، في باب لعن السارق إذا لم يُسَمَّ، برقم: ٦٧٨٣) قال:

حدَّثنا عُمَرُ بن حفص بن غياث: حَدَّثني أبي: حَدَّثنا الأعمشُ قال: سمعتُ أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لعن اللهُ السَّارقَ يسرق البيضةَ فتقطع يَدُه، ويسرق الحبل فتقطع يَدُه» قال الأعمش: كانوا يرون أنَّه منها بَيْض الحديد والحبل كانوا يرون أنَّه منها ما يساوي دراهم.

٢ ـ روى البخاريُّ في صحيحه (في كتاب الحدود، في باب ظَهرُ المؤمن حِمىً. . .، برقم: ٦٧٨٥) قال:

حَدَّثَني محمدُ بن عبد الله: حَدَّثنا عاصمٌ بن علي: حَدَّثنا عاصمُ بن محمد: عن واقِدِ بن محمد سمعتُ أبي قال: قال عبدُ الله بن عمر: قال رسولُ الله ﷺ في حَجَّة الوداع: «ألا أيُّ شهرٍ تَعْلَمُونه أعظم حُرْمَةً؟ قالوا: ألا شَهْرُنا هـٰذا. قال: ألا أيُّ بلدٍ تَعْلَمُونه أعظم حُرْمَةً؟ قالوا: ألا بَلَدُنا هـٰذا. قال: ألا أيُّ يومٍ تعْلَمُونه أعظم حُرْمَةً؟ قالوا: ألا يَوْمُنا هـٰذا، قال فإنَّ الله تبارك وتعالى قد حَرَّم عليكم دماءَكم وأموالكم وأعراضكم إلَّا بحَقِّها كحُرْمَة يَوْمِكم هـٰذا، في بَلَدِكم هـٰذا، في شَهْرِكم هـٰذا، ألا هل بَلَّغْتُ؟ (ثلاثاً) كلُّ ذلك يُجيبونه: ألا نَعَمْ، قال: وَيْحَكُم ـ أو وَيْلَكُم ـ لا تَرْجِعُنَّ بعدي كُفَّاراً يَضْرِبُ بعضُكم رِقَابَ بعضٍ».

ففي كل مِن هـٰذين الحديثين اتَّصل السَّندُ من الراوي الأول ـ الذي هو البخاري ـ إلى منتهاه، وكان منتهاه النبي ﷺ حيث أُضيف الكلام إليه عليه الصلاة والسلام.

حكم «الحديث المسند»:

لاحظنا أنَّ «الحديث المُسْند» توفَّر فيه أحدُ شروط «الحديث الصحيح» وهو اتصالُ السند، فإذا انضاف إلى ذلك بقية شروط الصحيح حكمنا عليه بالصحة، فإن خَفَّ ضَبْطُ راويه حكمنا عليه بالحَسَن، فإن فقد شرطاً من شروط الصحة كان ضعيفاً ولا عبرةَ عند ذلك باتصال السند.

أي أنَّ «الحديث المُسْنَد» قد يكون صحيحاً أو حسَناً أو ضعيفاً ولا يختص بواحدٍ من الأحكام الثلاثة، والله أعلم.

العلاقة بين «المسند» و«المتصل»:

يلتقي «المسندُ» مع «المتصل» في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُشْتَرطُ فيه

أن يكون كل راوٍ من رواته قد تلقَّاه عمَّن هو فوقه من غير انقطاعٍ من أول سلسلة السند إلى آخرها.

ويفترقان في أنَّ «المسند» بتعريفه المعتمد يُشْتَرَطُ فيه الإضافةُ إلى رسول الله ﷺ، ولا يُشْتَرَطُ في «المتصل» ذلك.

إذاً فبين «المتصل» و«المسند» عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ، «فالمتصل» أعَمُّ مُطْلَقاً، فكلُّ مُسْنَدٍ مُتَّصِلٌ ولا عكسَ.

العلاقة بين «المرفوع» و«المسند»:

«المرفوع» و«المسند» يلتقيان في الإضافة إلى رسول الله ﷺ.

ويفترقان في أنَّ «المرفوع» لا يُشْتَرَطُ فيه اتصالُ السند بينما يشترط ذلك في «المُسْنَد».

إذاً فبين «المرفوع» و«المُسْنَد» عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ أيضاً، «فالمرفوع» أعَمُّ مُطْلَقاً من «المسند»، فكلُّ مُسْنَدٍ مرفوعٌ ولا عكسَ.

العلاقة بين «المرفوع» و«المتصل»:

«المرفوع» و«المتصل» يلتقيان في الحديث المتصل المرفوع (المسند) ويفارق الحديثُ المرفوعُ الحديثَ المتصلَ في «المنقطع» والمُرْسَل» و«المُعْضَل».

بينما يُفارق «المتصلُ» «المرفوعَ» في الحديث الذي يُضاف إلى الصحابي أو التابعي إذا كان متصل الإسناد.

فبين «المُتَّصِلُ» و«المرفوع» عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١١٦ ـ ١١٩).

ملاحظة:

قد يُطْلَق «المُسْنَدُ» على الكتاب الذي جُمِعَتْ فيه مَرْوِيَّاتُ كلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ. انظر «المَسَانِيْدَ».

المُسْنِدُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من «أَسْنَدَ» الحديثَ، بمعنى: رَفَعَه (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو من يروي الحديثَ بسنده، سواءٌ عنده علمٌ به، أو ليس له إلَّا مُجرَّدُ الروايةِ. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٤٣).

مَشَّاهُ فُلَانٌ:

يَستعمل الحافظُ الذهبيُّ في كتابه «ميزان الاعتدال» عبارةً قريبةَ المعنى من هٰذه في بعض استعمالاتها، فيقول في الراوي الضعيفِ أو المُضَعَّفِ أو المُوَثَّق: (ومشَّاه فلانٌ) بمعنى: قَبِلَه، أو اعْتَدَّ به في الجملة، أو اعْتَدَّ به ورَضِيَه.

قال في «الميزان» (١/ ٢٧) في ترجَمة (إبراهيم بن الحكم): «تركوه، وقَلَّ من مَشَّاه».

وقال (١/ ١٩٣) في ترجَمة (إسحاق بن عبد الله المَدَني): «المتفق على تركه: قلتُ: ولم أحداً مَشَّاه».

المُشَاهَدَةُ:

هي مشاهدةُ الراوي لمن يروى عنه.

المَشْقُ:

هو في الخطِّ سرعة الكتابة.

المُشَبَّهُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (شَبَّهَ) الشيءَ بالشيء: مَثَّلَه به، والشبيهُ: المِثْلُ:

واصطلاحاً: يُطْلَق على (الحسن) وما قاربَه، فهو بالنسبة إليه كنسبة (الجَيِّد) إلى (الصحيح). (انظر «تدريب الراوي» ١/ ١٧٨).

المُشْبَهُ الْمَقْلُوبُ :

يتركَّبُ هـٰذا من نوعي «المُتَّفِق» و«المُخْتَلِف» وهو : أن يكون اسمُ أحد الرَّاوِيَيْن كاسم أب الآخر خَطّاً ولفظاً، واسم الآخر كاسم أب الأوَّل، فينقلب على علماء الحديث، كما انقلب على الإمام البخاري ترجمة (مسلم بن الوليد المَدَني) فجَعَله (الوليدَ بن مسلم الدِّمشقي) المشهور.

ومن أمثلته :

(الأسودُ بن يزيد) و(يزيد بن الأسود) فالأوَّل : النَّخَعِي : أحد كبار التابعين. والثاني : الخُزَاعِيُّ، له صحبةٌ.

مُشْكِلُ الآثَارِ :

هو «مُخْتَلِفُ الْحَدِيْثِ» نفسُه، انظر تعريفه في بابه.

مُشْكِلُ الْحَدِيْثِ :

هو «مُخْتَلِفُ الْحَدِيْثِ» نفسُه، انظر تعريفه في بابه.

المَشْهُوْرُ :

لغةً : اسمُ مفعولٍ من (الشُّهْرة)، وهي : الظُّهور. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً : ما رواه ثلاثةٌ فأكثَرُ ـ في كلِّ طَبَقةٍ من طَبَقات السَّند ـ ما لم يَبْلُغ حدَّ التواتُر. (انظر «معرفة علم الحديث» ص:٦٢، و«علوم الحديث» ص: ٢٦٥).

مثالُه :

حديثُ «إنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزاعاً يَنْتَزِعُهُ...». (أخرجه البخاري).

وقيل : «المُسْتَفِيْض» مُرادِفٌ لـ «المشهور» وقيل : هو أَخَصُّ منه ؛

لأنه يُشْتَرَطُ في «المستفيض» أن يستوي طَرَفا إسناده، ولا يُشْتَرَط ذلك في «المشهور» وقيل: هو أَعَمُّ منه (أي عكس القول الثاني).

(المشهور) غيرُ الإصطلاحي:

ويُقْصَدُ به ما اشْتَهَر على الألسنة من غير شروطٍ تعتبر، فيشمل:

١ ـ ما له إسنادٌ واحدٌ.

٢ ـ وما له أكثرُ من إسنادٍ.

٣ ـ وما لا يُوجَد له إسنادٌ أصلاً.

أنواع (المشهور) غير الاصطلاحي:

له أنواعٌ كثيرةٌ، أشهرها:

١ ـ مشهورٌ بين أهل الحديث خاصَّةً:

مثالهُ:

حديث أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ رسول الله ﷺ قَنَت شهراً بعد الرُّكوع يدعو على رِعْلٍ وذَكْوَان» (أخرجه الشيخان).

٢ ـ مشهورٌ بين أهل الحديث والعُلماء والعَوام:

مثالُه:

«المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُوْنَ مِنْ لِسَانِهِ ويَدِهِ» (متفق عليه).

٣ ـ مشهورٌ بين الفُقهاء:

مثالُه:

حديث «أبْغَضُ الحَلاَلِ إلى الله الطَّلاَقُ». (صحَّحه الحاكم في المستدرك وأقرَّه الذهبي لكن بلفظ «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق»).

٤ ـ **مشهورٌ بين الأصوليِّين:**

مثالُه:

حديث «رُفِعَ عن أُمَّتي: الخَطأُ والنِّسْيَانُ، وما استكرهوا عليه» (صَحَّحه ابن حِبَّان والحاكم).

٥ ـ **مشهورٌ بين النُّحَاة:**

مثالُه:

حديث «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ» (لا أصلَ له).

٦ ـ **مشهورٌ بين العامَّة:**

مثالُه:

حديث «العَجَلَةُ من الشَّيطان» (أخرجه الترمذيُّ وحَسَّنه).

حكم المشهور:

(المشهور) الاصطلاحيُّ وغير الاصطلاحيِّ لا يُوصَف بكَوْنه صحيحاً أو غيرَ صحيحٍ، بل منه (الصحيحُ) ومنه (الحَسَن) و(الضعيفُ) بل و(الموضوعُ)، لكن إن صَحَّ المشهورُ الاصطلاحيُّ فتكون له مِيْزَةٌ ترجِّحه على (العَزيز) و(الغريب) (انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٢٤ ـ ٢٥).

أشهر المصنَّفات فيه:

المراد بالمصنَّفات في الأحاديث المشهورة هو الأحاديث المشهورة على الألسنة وليس المشهورة اصطلاحاً، ومن هٰذه المصنَّفات:

١ ـ **المقاصد الحَسَنة فيما اشتهر على الألسنة:** للحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ).

٢ ـ تمييز الطَّيِّب من الخبيث فيما يَدور على ألسنة الناس من الحديث: لابن الدَّيْبَع الشَّيباني (المتوفى سنة ٩٤٤ هـ).

٣ ـ كشف الخَفاء ومُزِيل الإلْباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد العَجْلوني (المتوفى سنة ١١٦٢هـ).

المَشْيَخَاتُ:

هي الكتبُ التي تَشتمِل على ذكر الشيوخ الذين لَقِيَهم المؤلِّفُ وأخذ عنهم، أو أجازوه، وإنْ لم يَلْقَهم مع إسنادهم إلى مؤلِّفي الكتب، وقد يُسَمّونه «فِهْرِساً»، وقد يُسَمُّونه «ثَبْتاً».

انظر (الأثبات) في حرف الألف.

ومن كتب المَشيَخَات المشهورة:

١ ـ مَشْيَخَةُ يعقوب بن سفيان الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ).

٢ ـ ومَشْيَخَةُ ابن شاذان (المتوفى سنة ٤٢٦ هـ).

٣ ـ ومَشْيَخَةُ أبي يعلى الخَليلي (المتوفى سنة ٤٤٦ هـ).

٤ ـ ومَشْيَخَةُ أبي القاسم القَزْويني الفقيه (المتوفى سنة ٥٨٢هـ).

٥ ـ ومَشْيَخَةُ أبي حفص السَّهْرَوَرْدِي (المتوفى سنة ٦٣٢ هـ).

المَشْيَخَةُ:

انظر: «المَشْيَخَاتُ» في بابه.

المَصَائِبُ:

لغةً: جمعُ (مُصيبةٍ) على غير قياسٍ، وهي: ما أصابكَ من الدهر.

واصطلاحاً: يريد بها المحدِّثون «الموضوعاتِ»، وسبب التشبيه

لها عندهم بـ «المصائب» لعظَم ضَرَرِها، وسوءِ أثرها على الدين، كعظم وقع المصيبة على الإنسان.

ومن شواهد ذلك:

السَّرِيُّ بن عاصم بن سهل، أبو عاصم الهَمْداني، مؤدِّب (المعتز بالله)، قال ابنُ عدي: «يَسْرِق الحديثَ، وكَذَّبه ابنُ خِرَاش» قال الحافظ الذهبيُّ: «ومن مصائبه: أنه أتي بحديث مَتْنِه: (رأيتُ حول العرش وردةً مكتوبٌ فيها: محمَّد رسول الله أبو بكر الصديق) ومن مصائبه: حَدَّثَنا عليُّ بن عاصم عن حميد، عن أنسٍ، مرفوعاً: (لله ملكٌ من ياقوتةٍ على زمردةٍ كُلَّ يوم يسعر)» . (ميزان الاعتدال: ٢/ ١١٧).

المُصَافَحَةُ:

من أنواع «الإسناد العالي»، أن تقع المساواةُ لشَيْخِك فيكون لك مصافحةً كأنَّكَ صافحتَ (مسلماً) فأخذتَ عنه، فإنْ كانتْ المساواةُ لشيخ شيخِك كانت المصافحةَ لشيخك، وإنْ كانتْ المساواةُ لشيخ شيخِ شيخكِ فالمصافحةُ لشيخ شيخِك، وسُمِّيتْ (المصافحةُ) لأن العادة في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا.

وهـٰذا العُلُوُّ تابعٌ لنزولٍ غالباً، فلولا نزولُ (مسلمٍ)، وشِبْهُه لم تَعْلُ أنتَ، وقد يكون مع عُلُوِّه أيضاً فيكون عالياً مُطْلَقاً.

المَصْدَرُ الأَصْلِيُّ لِلْحَدِيْثِ:

هو الكتاب الذي يروي فيه مؤلفه الأحاديث بإسناده، سواء أكان ذلك الكتاب في الحديث، أو العقيدة، أو التفسير، أو الفقه، أو التاريخ أو غيرها من الموضوعات، مثل الكتب الستة، وتفسير ابن جرير الطبري، وغيرهما. (انظر «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ١٢).

المَصْدَرُ شِبْهُ الأَصْلِيِّ لِلْحَدِيْثِ:

هو الكتاب الذي ينقل فيه مؤلفه الأحاديث من المصادر الأصلية بأسانيدها، مثل تفسير ابن كثير، والبداية والنهاية له، وغيرهما من الكتب. (انظر «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ١٢).

المَصْدَرُ غَيْرُ الأَصْلِيِّ لِلْحَدِيْثِ:

هو الكتاب الذي ينقل فيه مؤلفه الأحاديث من المصادر الأصلية بدون أسانيدها، مثل الجامع الصغير للسيوطي، والدر المنثور للسيوطي، وبلوغ المرام لابن حجر وغيرها. (انظر «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ١٢).

المُصَحَّفُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «التصحيف» وهو: الخطأُ في قراءة الصحيفة، ومنه «الصَّحَفِيُّ» وهو: من يُخطِىء في قراءة الصحيفة.

والتصحيف: الخطأ في الصحيفة. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو تغييرُ الكلمةِ في الحديث إلى غير ما رواها الثقاتُ لفظاً أو معنىً.

وعرَّفه الحافظُ ابن حجر بأنه ما وقع التغييرُ فيه في النُّقَط لا في الحروف، (تيعر)، فيقرؤها: (تنعر) بالنون. (انظر «نزهة النظر» ص: ٤٩).

أقسامه:

ينقسم (المُصَحَّفُ) إلى قسمين رئيسيين:

١ ـ تصحيفٌ في الإسناد.

٢ ـ تصحيفٌ في المَتْن.

وهناك تقسيماتٌ فرعيةٌ تابعة للقسمين السابقين، وهي:

١ ـ تصحيف السَّمع.

٢ ـ تصحيف البَصَر.

٣ ـ تصحيف في اللفظ.

٤ ـ تصحيف في المعنى.

انظر تعريف كلٍّ منها في حرفه.

مُصْحَفٌ:

من ألفاظ التعديل، سأل ابنُ أبي حاتم أباه: إذا اختلف الثوريُّ ومِسْعَرٌ؛ فقال يُحْكَمُ لمِسْعَرٍ فإنه قيل: مِسْعَرٌ مُصْحَفٌ (تهذيب التهذيب: ٤/ ٦١).

ومعنى مُصْحَف: أنه في حفظه وإتقانه للحديث كالمصحف، فإنك إن نقلتَ شيئاً من المصحف فإنك لا تُخطىء فكذلك إذا حدَّث مِسعرٌ بحديثٍ فإنه لا يخطىء.

مُصْطَلَحُ الْحَدِيْثِ:

انظر «أُصُول الْحَدِيْثِ» في حرف الألف.

المُصَنَّفُ:

انظر «المُصَنَّفات».

المُصَنَّفَاتُ:

لغةً: (المُصَنَّف) جمع: المُصَنَّفات وهو اسمُ مفعولٍ من (الصِّنْف)، وهو: النَّوْعُ والضَّرْبُ (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو كلُّ كتابٍ حديثيٍّ مُرَتَّبٌ على الأبواب الفقهية،

وتَشتمِل أحاديثُه على (المرفوع)، و(الموقوف)، و(المقطوع) أي: فيه: الأحاديثُ النبويةُ، وأقوالُ الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٧٤).

أشهر المصنَّفات:

١ ـ مُصَنَّف أبي سفيان (وَكِيْع بن الجَرَّاح) بن مَلِيْح الرُّؤَاسِي الكوفي (المتوفى سنة ١٩٦ هـ).

٢ ـ مُصَنَّفُ أبي سَلَمة (حَمَّاد بن سَلَمة) البَصْرِي (المتوفى سنة ١٦٧ هـ) نَصَّ عليه الحافظُ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣) والكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٤٠).

٣ ـ مُصَنَّفُ أبي الرَّبِيْع سليمان بن داود العَتَكي البَصْري (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

٤ ـ مُصَنَّف ابن أبي شَيْبَة: أبي بَكْر عبد الله بن محمد (ابن أبي شَيْبَة) إبراهيم بن عثمان الكوفي (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

٥ ـ مُصَنَّف عبد الرَّزَّاق: أبي بَكْر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الحِمْيَري الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

٦ ـ مُصَنَّفُ بَقِي بن مَخْلَد القُرْطُبِي (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

الفرق بين «المُصَنَّفات» و«السُّنَن»:

«المصنَّفات» تَشتمِل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، على حين أنَّ «السُّنَن» لا تشتمِل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادراً؛ لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا يُسمَّى في اصطلاحهم «سُنناً».

وما عدا هٰذا الفارِق فإنَّ «المصنَّفات» و«السُّنَن» مُتشابِهان كلَّ التشابه.

المُضْطَرِبُ:

لغةً: هو اسمُ فاعلٍ من «الاضطراب» وهو اختلالُ الأمر وفسادُ نظامِه، وأصلُه من: اضطراب المَوْج، إذا كَثُرَتْ حركتُه وضرب بعضُه بعضاً. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ما رُوِيَ على أَوْجُهٍ مختلفةٍ متساويةٍ في القوة. (انظر «علوم الحديث» ص: ٩٣).

أي هو الحديثُ الذي يُرْوَى على أشكالٍ متعارضةٍ متدافعةٍ، بحيث لا يُمكِن التوفيقُ بينها أبداً، وتكون جميع تلك الروايات متساويةٌ في القوَّة من جميع الوُجوه، بحيث لا يُمكِن ترجيحُ إحداهما على الأخرى بوجهٍ من وجوه الترجيح.

أقسامه:

ينقسم «المضطربُ» بحسب موقع الاضطراب فيه إلى قسمين، «مضطرب السند» و«مضطرب المَتْن» ووقوعُ الاضطراب في السَّند أكثَرُ:

الأول: مُضْطَرِبُ السند:

مثالُه:

حديثُ أبي بَكْرٍ ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: يا رسول الله، أراكَ شِبْتَ، قال: «شَيَّبَتْني هُوْدٌ وأخواتُها» (أخرجه الترمذي).

قال الدَّارَقُطْنِيّ: «هـٰذا مضطربٌ فإنَّه لم يُرْوَ إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اخْتُلِفَ عليه فيه على نحو عشرة أَوْجُهٍ، فمنهم من رواه مُرْسَلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جَعله من مُسْنَد أبي بَكْر، ومنهم من جعله من مُسْنَد سَعْدٍ، ومنهم من جَعَله من مُسْنَد

عائشةَ، وغير ذلك، ورواته ثقاتٌ لا يُمكن ترجيحُ بعضِهم على بعضٍ، والجمعُ مُتَعذّرٌ.

الثاني: مُضْطَرِبُ المَتْن:

مثالُه:

ما رواه الترمذيُّ عن شَرِيْكٍ عن أبي حَمْزَة، عن الشَّعْبيِّ، عن فاطمةَ بنت قَيْسٍ ـ رضي الله عنهـا ـ قالتْ: «سُئل رسولُ الله ﷺ عن الزَّكاة فقال: إنَّ في المال لَحَقّاً سِوَى الزَّكاة».

ورواه ابن ماجَهْ من هـٰذا الوجهِ بلفظ «ليس في المال حَقٌّ سِوى الزَّكاةِ».

قال العِراقيُّ: «فهـٰذا اضطرابٌ لا يحتمل التأويلَ».

حُكم الاحتجاج بـ «المضطرب»:

الاضطرابُ سواء أكان في السَّنَد أو في المَتْنِ مُوجِبٌ لضَعْف الحديث، لإشعاره بعَدَمِ ضبط راويه ـ أو رواته ـ ومن شرط الصَّحة: أنْ يكون كلُّ راوٍ من رواة الحديث ضابطاً لِمَا رواه.

هـٰذا وقد يجتمع الاضطرابُ مع الصحَّة في حالة وقوع الاختلاف في اسم راوٍ واحدٍ أو اسم أبيه أو نسبته، ويكون هـٰذا الراوي معروفاً ثقةً، فعند ذلك لا يَضُرُّ مثل هـٰذا الاضطراب، ويحكم للحديث بالصَّحة مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديثُ كثيرةٌ بهـٰذه المثابة. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٣٥، وانظر «معرفة السُّنن والآثار» ٥/ ٣٨٦ و«منهج النقد في علوم الحديث» ص:٤٣٣، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١١٢ ـ ١١٣).

مُضْطَرِبٌ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي، ومن الخامسة عند الحافظ السَّخاوي .

حُكمها:

يُكْتبُ حديثُ أهلِ هاتين المرتبتين للاعتبار فقطْ .

مُضْطَرِبُ الإِسْنَادِ:

انظر «المضطرب» .

مُضْطَرِبُ الْحَدِيْثِ:

انظر « مضطرب » .

مُضْطَرِبُ المَتْنِ:

انظر «المُضْطَرِب» .

المُضَعَّفُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الضَّعْفِ) أي: خِلاف القُوَّةِ. (لسان العرب) .

واصطلاحاً: وهو الذي لم يُجْمَعُ على ضَعْفِه، بل ضَعَّفه بعضُهم وقوَّاه آخرون إمَّا في المَتْن أو في السَّند، أَفْرَدَ هـٰذا النوعَ ابنُ الجَوْزيِّ، واستدرك عليه الحافظُ السَّخاوي ـ رحمهما الله تعالى ـ بأنه يُشْتَرط فيه أن يترجَّح التضعيفُ أو يتساويَا، ولا يترجَّح شيءٌ منهما .

وهو شرطٌ لابُدَّ منه، فكم من الأحاديث الصحيحة ما وقع في سنده راوٍ ضعَّفه بعضُ العلماء، لكن لم يُعْتَدَّ بجرحه .

وهـٰذا النوعُ أعلى مرتبةً من «الضعيف» المُجْمَعِ عليه . (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٩ و«توجيه النظر» ص: ٢٣٩) .

ويقول فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعقُّباً على هـٰذا الكلام: «لكن هـٰذا على إطلاقه غيرُ مُسَلَّمٍ في رأينا؛ لأنه قد يترجَّح التضعيفُ ويكون أشدَّ جرحاً ممَّا أُجْمِع على ضَعفِه، كما إذا فُسِّرَ بجارحٍ مُفَسِّقٍ، وصَحَّ ثبوتُ ذلك عنه ثبوتاً مؤكَّداً، فإنه أشَدُّ ممَّا أُجمع على ضَعْفِه لسُوء حفظِ راويه.

ولهـٰذا فإنَّ الأولى ما دَرجَ عليه جُمهور المحدِّثين من عَدم إفراد هـٰذا النوع. (منهج النقد: ص:٢٩٨).

مَطْرُوْحٌ:

انظر «طَرَحُوْا حَدِيْثَهُ» في حرف الطَّاء.

المَطْرُوْحُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الطَّرْحِ)، وطَرَحه يَطْرَحه طَرْحاً، أي: رَمَى به. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو ما نَزَل عن مرتبة «الحديثِ الضعيف» وارتفع عن مرتبة «الموضوع». (تدريب الراوي: / ٢٩٦).

ومَثَّل له الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٨٤) بحديث جُوَيْبَر بن سعيد، عن الضَّحَّاك، عن ابن عَبَّاسٍ.

وهي سلسلةٌ يُرْوَى بها أحاديثُ كثيرةٌ، منها: عن جُوَيْبَر، عن الضَّحَّاك، عن ابن عَبَّاسٍ، مرفوعاً قال: «تَجِبُ الصَّلاَةُ على الغُلاَمِ إذا عَقَل، والصَّوْمُ إذا أَطَاقَ». (انظر «ميزان الاعتدال»: ١/ ٤٢٧).

جُوَيْبَر: قال ابنُ مَعِيْن: «ليس بشيءٍ»، وقال الجُوْزَجاني: «لا يُشْتَغل به»، وقال النَّسائي، والدَّارقُطْنِيّ وغيرُهما: «مَتروكٌ».

وقد أدَّى نَظَرُ بعضِ العلماء إلى أنَّ هـٰذا القِسْمَ هو «الحديث المتروك» فيكون هـٰذا القسمُ ممَّا له اسمان.

ولعلَّك ترى تقارُبَ ما بين النوعين، خلا أنَّ «المتروك» أدنى إلى «الموضوع» هـٰذا. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٠٠ ـ ٣٠١).

مَطْرُوْحُ الْحَدِيْثِ:

انظر «طَرَحُوْا حَدِيْثَهُ» في حرف الطَّاء.

مُطَّرَحٌ:

من ألفاظ الجرح، وهو من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الحافظ العراقي، ومن المرتبة الرابعة عند الحافظ السَّخاوي.

حكمها:

لا يَصْلُح حديث أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مَطْعُوْنٌ فِيْهِ:

انظر «طَعَنُوا فيه» في حرف الطَّاء.

مُظْلِمُ الأَمْرِ:

المرادُ به أنَّ حال الرَّاوي لم يتبيَّن للناظر فيه.

المَعَاجِمُ:

لغةً: «معجم» هو مصدرٌ ميميٌّ من (أَعْجَمَ)، يقال: أعجم الكلامَ أو الكتابَ، أي: أزال عُجمتَه وإبهامَه بالنُّقط والشكل، وهي مفردة: (معاجم).

واصطلاحاً: هو الكتابُ الذي تُرَتَّبُ فيه الأحاديثُ على مسانيد الصحابة، أو الشيوخ، أو البُلْدان، أو غير ذلك، والغالب أن يكون ترتيبُ الأسماء فيه على حروف المعجم.

أشهر المعاجم:

١ ـ **المعجم الكبير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ) وهو مُرَتَّبٌ على مسانيد الصحابة على حروف المعجم ـ عدا مُسْنَد أبي هريرة، فإنه أفرده في مُصَنَّفٍ ـ ويقال إن فيه ستِّين ألف حديثٍ، وفيه يقول ابنُ دحية: وهو أكبَرُ معاجم الدنيا، وإذا أُطْلِق في كلامهم «المعجمُ» فهو المرادُ. وإذا أُريدَ غيرُه قُيِّدَ.

٢ ـ **المعجم الأوسط**: له أيضاً، وهو مُرَتَّبٌ على أسماء شيوخه (أي الطَّبَراني) وهم قريبٌ من ألفي رجلٍ، ويقال إنَّ فيه ثلاثين ألف حديثٍ.

٣ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً، خَرَّج فيه عن ألف شيخٍ من شيوخه، يَقتصرِ فيه غالباً على حديثٍ واحدٍ عن كلٍّ واحدٍ من شيوخه.

٤ ـ **معجم الصحابة**: لأحمد بن علي بن هلالٍ الهَمْداني (المتوفى سنة ٣٩٨ هـ).

٥ ـ **معجم الصحابة**: لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

٦ ـ **معجم أبي بكر الإسماعيلي**: لأحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرجاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ) جمعه لنفسه وأخرج فيه عن (٤١٠) شيوخ، عن كل واحدٍ حديثاً يُستغرَب أو يُستَفاد أو يُسْتَحْسَن، أو حكايةً مع نقدها.

٧ ـ **معجم ابن المُقرىء**: لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي

الإصبهاني (المتوفى سنة ٣٨١ هـ) قال الذهبي في «السير» (١٦/ ٤٠١): «سمع ابن المقرئُ الحديثَ في نحو خمسين مدينةً. وقال ابن المقرىء: طُفْتُ الشرقَ والغربَ أربع مرَّات، وقال: دخلتُ بيت المَقْدِسَ عشر مرّات، وحَججتُ أربع حَجّات، وأقمتُ بمكَّة خمسة وعشرين شهراً».

٨ ـ **معجم ابن جُميع**: لأبي الحسين، محمد بن أحمد بن محمد الغسّاني الصَيْداوي (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ)، أخرج فيه عن (٣٨٧) شيخاً، رَتَّبهم على حروف المعجم، وبدأ بمن اسمُه محمّد تَبَرُّكاً، وروىٰ عن كلّ شيخٍ حديثاً أو حكايةً.

وغير ذلك، هناك معاجم كثيرة، انظر للتفصيل «موسوعة علوم الحديث وفنونه».

المَعَاجِمُ الثَّلاثَةُ:

يُرَادُ بهما: «المعجم الكبير» و «المعجم الأوسط» و «المعجم الصغير» للطَّبَراني.

انظر «المعاجم».

المُعَارَضَةُ:

لغةً: وهي في اللُّغةِ من قولِهم: قَابَلْتُ الكتابَ قِبَالاً ومُقابَلَةً، أي جعلتُه قبالتُه وصَيَّرتُ في أحدِهما كُلّ ما في الآخر.

وعارَضتُ بالكتاب الكتابَ: أي جَعَلْتُ ما في أحدِهما مِثْلَ ما في الآخَرِ. (انظر «فتح المغيث» ١/ ١٦٥، و«التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٣٢).

واصطلاحاً: أنْ يُقَابِلَ النَّاسِخُ نُسْخَتَه أو ما نَقَلهُ بأَصْل شيخِه، أو بأَصْلٍ موثوقٍ به، وإصلاح ما يُوجَدُ من فُروقٍ أو تصحيفٍ، أو تحريفٍ، أو زيادةٍ أو نقصٍ، وتُسَمَّى النُّسْخَةُ القديمةُ الأصلَ، وتُسَمَّى

النُّسْخَةُ الجديدةُ الفَرْعَ. (انظر: «المحدِّث الفاصل» ص: ٤٣٣، و«الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» ١/ ٢٧٥، و«الكفاية» ص: ٢٣٧).

المُعَاصَرَةُ:

لغةً: مصدرُ (عاصَرَ) يُعاصِرُ معاصَرَةً: عاصَرَ فلانٌ فلاناً، أي: عاشَ معه في عصرٍ واحدٍ.

واصطلاحاً: هي وجودُ الراوي والمروي عنه في عصرٍ واحدٍ، سواء التقيا أو لا، واكتفى بها الإمامُ مسلمٌ في قبول السَّند المُعَنْعَن إذا كان رواتُه عدولاً لم يُوصَموا بالتَّدليس.

المُعْتَزِلَةُ:

هم من الفِرَق الضَّالَّة عند أهل السُّنَّة والجماعة، وهم علىٰ عِدَّة فِرَقٍ تجمعها في بدعتها أمورٌ، منها:

نَفْيُها كلُّها عن الله عزَّ وجلَّ صفاته الأزلية، وأنه ليس لله عزَّ وجلَّ علمٌ، ولا قدرةٌ، ولا حياةٌ، ولا سمعٌ، ولا بصرٌ، ولا صفةٌ أزليةٌ، وأنَّ الله تعالىٰ لم يكن له في الأزل اسمٌ ولا صفةٌ.

وقولُهم باستحالة رؤية الله عزَّ وجلَّ بالأبصار، وأنه لا يرى نفسَه ولا يراه غيره.

وقولُهم بحدوث كلام الله عزَّ وجلَّ وحدوث أمره ونهيه وخبره، ويزعمون أنَّ كلام الله عزَّ وجلَّ حادثٌ وأكثرهم اليوم يُسَمّون كلامه مخلوقاً.

وقولُهم بأنَّ الله تعالىٰ غيرُ خالقٍ لأكساب الناس ولا لشيءٍ من أعمال الحيوانات، وقد زعموا أنَّ الناس هم الذين يقدرون أكسابهم، وأنه ليس لله عزَّ وجلَّ في أكسابهم، ولا في أعمار سائر الحيوانات صنعٌ ولا تقديرٌ، ولأجل هـٰذا القول سَمَّاهم المسلمون «قَدَرِيَّة».

واتفاقهم علىٰ أنَّ الفاسق من أمة الإسلام بالمَنْزلة بين المَنْزلَتين، وهي أنه فاسقٌ، لا مؤمنٌ ولا كافرٌ، ولأجل هـٰذا سَمَّاهم المسلمون «معتزلة» لاعتزالهم قول الأمة بأسرها.

وقولهم إنْ كل ما لم يأمر الله تعالىٰ به أو نهى عنه من أعمال العباد لم يشأ الله شيئاً منها (انظر: «تخريج الحديث نشأته ومنهجيته «للخيرآبادي، ص: ٩١).

المُعْجَمُ:

انظر «المَعَاجم».

المُعْجَمَةُ:

هي الحروفُ ذاتُ النُّقَطِ كالخاء، والذَّال، والشِّين، والضَّاد، والغَيْن.

المُعَدَّلُ:

الحديثُ الصحيحُ أو الحَسَنُ.

المُعَدِّلُ:

الذي يُبيِّن الأسبابَ المُوجِبةَ لتقوية الراوي أو إخراجه ممَّا يقدح به من جرحٍ وضعفٍ.

مَعْدِنُ الكَذِبِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجَرْح عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مَعْرِفَةُ الإخْوَة والأَخَواتِ:

انظر «الإِخْوَةُ والأخواتُ» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ أَسْمَاء مَن اشْتَهَرُوا بكُناهم:

انظر: «أَسْمَاءَ مَنْ اشتهروا بكُناهم» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ الأَلْقَاب:

انظر «الأَلْقَاب» في حرف الألف.

مَعْرِفَة أَوْطَانِ الرُّوَاة وبُلْدَانِهِمْ:

انظر «أَوْطَان الرُّواةِ وبُلْدَانِهم» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ التَّابعين:

لغةً: «التَّابعون» جمع تابعيٍّ أو تابعٍ، والتابعُ اسم فاعِل من «تَبِعَه» بمعنى مَشَى خلفه. (المعجم الوسيط).

واصطلاحاً: هو من لقي صحابياً مسلماً وماتَ على الإسلام.

وقيل: هو من صحب الصَّحابيَّ.

انظر «التَّابِعيّ» في حرف التاء.

مَعْرِفَةُ تَواريخِ الرُّوَاة:

أي: مواليدهم ووفياتهم. انظر «تَوارِيخ الرُّواة» في حرف التاء.

مَعْرِفَةُ تَوَارِيْخِ المُتُون:

ذكره البُلْقِيني وقال: «فوائدُهُ كثيرةٌ، وله نفعٌ في معرفة الناسخ والمنسوخ».

وقال: «والتاريخُ يُعْرَف بأوَّل ما كان كذا، ويذكر القبلية والبعدية

وبآخر الأمرين، ويكون بذكر السنة والشهر وغير ذلك». (تدريب الراوي: ٣٠٤).

مَعْرِفَةُ الثِّقَات والضُّعَفَاء مِن الرُّوَاة:

هو فَنٌّ يبحث عن عدالة الرَّاوي وضَبْطِه.

انظر «الثقات والضعفاء من الرُّواة» في حرف الثاء.

مَعْرِفَةُ الحُفَّاظ:

انظر «الحافظ» في حرف الحاء.

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَة:

انظر «الصحابة» في حرف الصاد.

مَعْرِفَةُ طَبَقاتِ العُلمَاء والرُّوَاة:

هم قومٌ تقاربوا في السِّنِّ والإسنادِ، أو في الإسناد.

انظر «الطَّبقات» في حرف الطاء.

مَعْرِفَةُ العُلَمَاء والرُّوَاة:

انظر «الطبقات» في حرف الطاء.

مَعْرِفَةُ المُؤتَلِفِ والمُخْتَلِفِ:

انظر «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف».

مَعْرِفَةُ المُبْهَمَاتِ:

هو مَن أُبْهِمَ اسمه في المَتْن، أو الإسناد من الرُّواة، أو ممَّن له علاقة بالرَّواية.

انظر «المُبْهَمات».

مَعْرِفَةُ المُتشَابِهِ:

هو أن تتفق أسماءُ الرُّواة لفظاً وخطًّاً، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطاً أو بالعكس.

انظر «المتشابه».

مَعْرِفَةُ المُتَّفِقِ والمُفْتَرِقِ:

هو أن تتفق أسماءُ الرُّواة، وأسماء آبائهم فصاعداً خطّاً ولفظاً، وتختلف أشخاصُهم، ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبتهم.

انظر «المتفق والمفترق».

مَعْرِفَةُ المُفْرَداتِ مِن الأسْمَاءِ والكُنَى والأَلْقَابِ:

هو أن يكون لشخصٍ من الصَّحابة أو الرُّواة عامةً، أو أحد العلماء اسمٌ أو كنيةٌ أو لقبٌ لا يُشارِكه فيه غيرُه من الرُّواة والعلماء.

وهو أقسام:

الأول: في الأسماء، فمن الصَّحابة «أحمد» ابن عُجَيْلان.

الثاني: الكُنَى، مثاله: أبو العبيدين، وأبو العُشَرَاء.

الثالث: الألقاب، مثاله: سَفِيْنَةُ مولى النَّبي ﷺ.

انظر: «الألقاب» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ من أُسْنِدَ عنهُ من الصَّحَابَةِ الَّذين مَاتُوا في حياة رسول الله ﷺ:

قال السيوطيُّ: وهـٰذا النوع زِدْتُهُ أنا، وفائدةُ معرفةِ ذلك: الحكمُ بإرساله إذا كان الرَّاوي عنه تابعيّاً.

ومن ذلك: أبو سَلَمَة زوجُ أُمّ سَلَمة رضي الله عنهما، توفِّي

مرجع رسول الله ﷺ من بدر. (تدريب الراوي: ٢/ ١٨٤).

مَعْرِفَةُ مَن خَلَطَ مِنَ الثِّقَاتِ:

انظر «من اختلط من الثقات» و«المختلطون».

مَعْرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاء أو صِفَاتٍ مُخْتَلِفَة:

هو راوٍ وُصِفَ بأسماء، أو ألقابٍ، أو كُنىً مختلفةٍ من شخصٍ واحدٍ أو من جماعةٍ.

ومثاله:

محمد بن السَّائب الكَلْبِيّ، سمَّاه بعضُهم «أبا النَّضْر» وقيل: حَمَّاد بن السَّائب، وقيل: «أبا سعيد». (تدريب الراوي: ٢/ ٢٣٥).

مَعْرِفَةُ المهل:

هو أن يروى الرَّاوِيُّ عن شخصين مُتَّفِقين في الاسم فقطُّ، أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم يتميَّز بما يخصّ كلَّ واحدٍ منهما.

انظر «المهل».

مَعْرِفَة المَنْسُوْبِيْنَ إلى غَيْر آبَائِهِم:

انظر «المَنْسُوبِيْنَ إلى غير آبائهم».

مَعْرِفَةُ المَوَالي مِنَ الرُّواة والعُلَمَاء:

انظر «المَوالي من الرُّواة والعُلَماء».

مَعْرِفَةُ النِّسَبِ التي على خِلاَفِ ظاهِرِها:

انظر «النِّسَب التي على خِلاَفِ ظاهِرِها» في حرف النّون.

مَعْرِفَةُ الوُحْدَان:

لغةً: الوُحْدان: جمعُ واحدٍ.

واصطلاحاً: وهو معرفة من لم يَرْوِ عنه إلَّا راوٍ واحدٌ من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. (علوم الحديث: ص: ٣١٩).

المَعْرُوْفُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (عَرَفَ) بمعنى عَلِمَ (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ما رواه الثقةُ مُخالِفاً لِمَا رواه الضعيفُ (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٤٠).

فهو بهـٰذا المعنى مُقابلٌ لـ «المُنْكَرِ»، أو بتعبير أَدَقَّ هو «مُقابِلٌ لتعريف «المُنْكَر» الذي اعتمده الحافظُ ابن حجر.

مثاله:

ما رواه ابنُ أبي حاتم من طريق حُبَيِّب بن حَبِيبٍ الزَّيَّات، عن أبي إسحاق، عن العَيْزَار بن حُرَيْثٍ، عن ابن عبَّاسٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَقَامَ الصَّلاةَ، وآتى الزَّكَاةَ، وحَجَّ البَيْتَ، وصامَ، وقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ».

قال أبو حاتم: «هو مُنْكرٌ؛ لأنَّ غيرَه من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروفُ. (انظر «علل الرازي»).

مَعْرُوْفٌ:

هل تعني هـٰذه العبارةُ التَّعديلَ أم لا، نوضِّحها فيما يلي:

قال أبو حاتمٍ الرَّازيّ في (الحَجَّاج بن سُليمان ابنِ القُمْريِّ): «شيخٌ معروفٌ» (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ١٦٢).

والتَّحقيقُ: أنَّه هو الرُّعَينيُّ، مِصريٌّ اختلَفوا فيه جرحاً وتعديلاً، وقَرينُ أبي حاتم أبو زُرْعَةَ الرَّازيُّ قال في (الرُّعَينيِّ) هـٰذا: «مُنْكَرُ الحديثِ» (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ١٦٢)، فكأنَّ أبا حاتمٍ أراد بالمعرفةِ أنَّه ليس بمجهولٍ، فتأمَّلْ!.

بينما قال عليُّ بن المدينيِّ في (حصين بن أبي الحُرِّ مالك العَنْبَريِّ): «معروفٌ»، وهو ثقةٌ. (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ١٩٥).

والتَّحقيقُ: أنَّها عبارَةٌ مُجمَلَةٌ، يُبحَثُ في تفسيرِها في عباراتِ سائرِ النُّقَّادِ في ذاتِ ذلكَ الرَّاوي.

ومِن دليلِ ذلك، قولُ أحمدَ بن حنبلٍ في (أبي رَيحانة عبد الله بن مَطَرٍ): «هو معروفٌ»، فسألَهُ ابنُه عبدُ الله: كيف حديثُه؟ قال: «ما أعلَمُ إلا خيراً». (العلل ومعرفة الرجال: النَّص: ٤٥٩٣).

فلو كانَت العبارَةُ دالَّةً بمفردِها على التَّعديلِ لما احتاجَ عبدُ الله ليسألَ أباهُ عن حالِهِ في الحديثِ.

ومثلُها أيضاً عبارَة (مَشْهور) إذا وُصِفَ بها الرَّاوي مُجَرَّدَةً، كَقولِ يحيى بن مَعينٍ في (مُغيرةَ بن حَذفٍ العَبْسيِّ): «مشهورٌ». (الجرح والتعديل: ٤/ ١/ ٢٢٠، وانظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٩٠ ـ ٥٩١).

المُعْضَلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ، مأخوذ من «أَعْضَلَه» وأعْضَلَهُ الأمرُ، أي: غَلَبه، وداءٌ عُضَالٌ: شديدٌ، مُعْيٍ، غالبٌ. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو ما سَقَط من إسناده اثنان أو أكثرُ في موضعٍ واحدٍ، سواء كان في أوَّل السَّند، أو في وسطِه، أو في منتهاه. (انظر «المعرفة في علوم الحديث» ص: ٣٦).

فالحديث الذي يرويه تابعُ التابعي عن النبيِّ ﷺ: من «المُعْضَل»؛ لأننا على يقينٍ من أنه قد سَقَط من سنَده راويان على الأقلِّ هما: التابعيُّ والصحابيُّ.

كذلك الحديثُ الذي سقَطَ من أوَّل سنَده راويان أو أكثر فإنَّه من «المعضل» أيضاً.

أمثلة الحديث المُعْضَل :

١ ـ قال مالكٌ في الموطَّأ : بَلَغني عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسـول الله ﷺ قـال : «للمَمْلُـوْكِ طَعَـامُـهُ، وكِسْـوَتُـهُ بـالمَعْـرُوفِ، ولا يُكَلَّفُ مِنَ الأَعْمَالِ إلَّا ما يُطِيْقُ» . (انظر : الموطأ : كتاب الاستئذان، باب الأمر بالرفق، برقم : ١٨٨٧) .

فقد سَقَط من السند راويان بين مالكٍ وأبي هريرة وهما ـ كما تبيَّن ذلك ممَّا أخرجه ابنُ عبد البَرِّ في «التمهيد» (٢٤/ ٢٨٣) ـ : محمَّد بن عَجْلان وأبوه» .

٢ ـ أخرج البَيْهَقِيُّ في «المدخل» من طريق : يزيد بن هارون قال : أخبرنا إسماعيلُ بن عَيَّاش، عن إسماعيل بن رافع رَفَعه إلى النبي ﷺ : «مَنْ تَعَلَّمَ وهُوَ شَابٌّ كَوَسْمٍ في حَجَرٍ، ومَنْ تَعَلَّمَ في الكِبَرِ كان كالكَاتِبِ عَلَىٰ ظَهْرِ المَاء» . (انظر «المقاصد الحسنة» ص : ٤٦٠) .

إسماعيلُ بن رافع : تابعُ تابعيٍّ، فيكون قد سَقَط من السند تابعيٌّ وصحابيٌّ على الأقلِّ، فيكون مُعْضَلاً .

حُكْمُ «المُعْضَلِ» :

«المُعْضَلُ : حديثٌ ضعيفٌ، وهو أسوأُ حالاً من «المُرْسَلِ» والمنقطع»، لكثرة المحذوفين من الإسناد، وهٰذا الحكم على «المعضل» بالاتفاق بين العلماء . (انظر «الكفاية» ص : ٢١، و«تدريب الراوي» ١/ ٢٩٥) .

من مَظَانِّ «المُعْضَل» :

١ ـ كتاب السُّنَن : لسعيد بن منصور بن شعبة المَرْوَزِي (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ) .

٢ ـ **مؤلَّفاتُ ابن أبي الدنيا:** (أبو بَكْر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا القُرَشي البغدادي، المتوفى سنة ٢٨١ هـ)، وهو يُكثِر ذِكْرَ «المُعْضَلات» و«المنقطعاتِ» في كتبه. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢١٤).

المُعْضَلاتُ:

لغةً: جمعُ (مُعْضَلَةٍ) وهي: الشِّدَّة.

والمُعَضلات: الشدائد، وأمرٌ مُعْضَلٌ: لا يُهْتَدى لوجهه، وشيء مُعْضَلٌ: شديدُ القُبْح. (لسان العرب).

واصطلاحاً: يرادُ بها الأحاديثُ الواهيةُ والمُنْكَرَة، والموضوعةُ؛ وذلك بحسب حال المُتَرْجَم له.

شواهدها:

وقد أكثر ابنُ حِبَّان باستعمال هذه اللَّفْظَةِ في كتابه «المجروحين...» نذكر منه هنا شاهدين على سبيل المثال.

١ ـ قال في ترجَمة (أحمد بن صالح الشُّمُّوني أبي جعفر)... كان ممَّن يأتي عن الأثباتِ المعضلات. (انظر «المجروحين» ١/ ١٤٩).

٢ ـ وقال في ترجمة (سُوَيْد بن سعيد الحَدَثاني).... يأتي عن الثقاتِ في المعضلات، قال فيه يحيى بن مَعين: «لو كان لي فرسٌ، ورُمْحٌ لكنتُ أغْزُو سُوَيْدَ بن سعيد». (انظر «المجروحين» ١/ ٣٥٢).

المُعَلَّقُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (عَلَق) الشيءُ بالشيءِ، أي: اسْتَمْسَكَ به.

وعَلَّق الشيءَ بالشيءِ: ناطَه ورَبَطَه به، وجَعَله معلَّقاً. (انظر «لسان العرب» و«المعجم الوسيط»).

واصطلاحاً: ما حُذِفَ من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي (انظر «علوم الحديث» ص: ٦٩).

مثاله:

قال أبو نُعَيْم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ١٠٠): «أُخْبِرْتُ عن محمَّد بن أيوب الرَّازي قال: حَدَّثَنا مُسَدَّدٌ قال: حَدَّثَنا مُعْتَمِرُ بن سليمان، عن أبيه عن الحَضْرَمي قال: قرأ رجلٌ عند النبيِّ ﷺ وكان لَيِّنَ الصوتِ ـ أو لَيِّنَ القراءة ـ فما بقي أحدٌ من القوم إلا فاضتْ عينُه غير عبد الرحمن بن عَوْفٍ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنْ لَمْ يَكُنْ عَبْدُ الرَّحْمنِ ابْنَ عَوْفٍ فاضَتْ عَيْنُهُ فَقَدْ فاضَ قَلْبُه».

أبو نُعَيْم الأصبهاني أحمد بن عبد الله وُلِدَ سنة (٣٣٦ هـ) ومحمَّدُ بن أيوب ـ ابن الضُّرَيْس ـ وهو الذي يروي أبو نُعَيْم عنه هٰذا الحديثَ (توفي سنة ٢٩٤ هـ)، ولم يبيِّن أبو نُعَيم الواسطةَ بينه وبين محمد بن أيوب، فنقول: إنَّ أبا نُعَيْم عَلَّق الحديثَ على محمد. . . . فالحديث «مُعَلَّقٌ».

حكم المعلَّق:

حكم «الحديث المُعَلَّقِ» حكمُ «المنقطع»، ضعيفٌ للجهل بحال الرَّاوي، أو الرُّواة الساقطين: فهو إذاً غيرُ صالحٍ للاحتجاج.

هٰذا وقد استثنى العلماءُ من هٰذا الحكم المعلَّقاتِ الواقعة في المصنَّفات التي التزم أصحابُها إخراجَ الحديثِ الصحيحِ فقطْ، ومثَّلوا ذلك بصحيحي البخاري ومسلم.

مُعَلَّقَاتُ البُخَارِيِّ:

لغةً: انظر تعريف « المُعَلَّق » في (المُعَلَّق).

واصطلاحاً: حَذْفُ الحديث من مبدأ إسناده راوٍ فأكثرُ على التوالي (انظر تعريفه المفصَّل في «المعلَّق» في حرف الميم).

أمَّا التعليقُ عند الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه: الاختصارُ في إيراد الحديث، أو تقويةِ الاستدلال على موضوع الباب بما لا يدخُلُ في شرط الكتاب.

مثاله:

قولُ الإمام البُخاريِّ: ويُروَى عن ابن عبَّاسٍ وجَرْهَدٍ ومحمَّد بن جَحْشٍ عن النَّبيِّ ﷺ: «الفَخِذُ عَوْرَةٌ».

هكذا ذكره البخاريُّ في «صحيحه» بغير إسنادٍ، ويقالُ في مثله: (علَّقَه البُخاريُّ).

ومثالُ ما حُذِفَ بعضُ إسنادِه: قولُ البُخاريِّ: وقالَ عَفَّانُ: حَدَّثنا صَخْرٌ بنُ جُوَيْرِيَة، عن نافِع، عن ابن عُمَرَ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «أَرَاني أَتَسَوَّكُ بِسِواكٍ، فجاءَني رَجُلاَنِ، أحَدُهُما أكْبَرُ مِنَ الآخَرِ، فنَاوَلْتُ السِّواكَ الأَصْغَرَ مِنْهُما، فقيلَ لي: كَبِّرْ، فدَفَعْتُهُ إلى الأَكْبَرِ مِنْهُما» (أخرجه برقم: ٢٤٣).

علَّقَه البخاريُّ فيما بينه وبين عَفَّانَ، وهو ابنُ مسلمٍ الصَّفَّارُ لم يُدْرِكه البخاريُّ، إنَّما يَرْوي عنه بالواسِطة.

اعتنى الحافظُ ابن حَجَرِ بذِكْرِ وصلِ المعلَّقاتِ الَّتي في «صَحيحِ البَخاريِّ» في «فَتح الباري»، وفي كتابٍ مُفْرَدٍ سَمَّاهُ: «تَغليق التَّعليقِ».

وأمَّا المعلَّقات في «صحيح مسلم» فقد بُحِثَتْ وفُرِغَ منها وتحقَّقتْ صِحَّتُه، وقد أورد الحافظ أبو علي الغَسَّاني في كتابه القيم «تقييد المهمل وتمييز المشكل» وبَلَغ بها أربعة عشر حديثاً، ثم تَبِعَه في ذِكْرِها ابنُ الصَّلاح في مطلع شرحه لـ «صحيح مسلم» وحقَّق أنَّها اثنا عشر حديثاً فقط.

ويوجَدُ المعلَّقُ في بعض كُتُب السُّنَنِ، كأبي داوُدَ والترمذيِّ، كما يوجَدُ في غيرها، ويَنْعَدِمُ أو لا يكادُ يوجَدُ في كُتُب المسانيدِ أو المعاجِمِ وشِبْهِها.

المُعَلُّ:

انظر «المُعَلَّل».

المُعَلَّلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «أَعَلَّهُ» بكذا فهو «مُعَلٌّ» وهو القياسُ الصَّرْفيُّ المشهورُ، وهو اللغة الفصيحة، لكن التعبير بـ«المُعَلَّل» من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة؛ لأن المُعَلَّل اسمُ مفعولٍ من «عَلَّله» بمعنى ألهاه، ومنه تعليلُ الأمِّ ولدها، ومن المحدِّثين من عَبَّر عنه بـ«المعلول» وهو ضعيفٌ مرذولٌ عند أهل العربية واللغة؛ لأن اسم المفعول من الرباعي لا يكون على وزن مفعول، (انظر «علوم الحديث» ص: ٨١).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تَقْدَح في صِحَّته مع أنَّ الظاهر السَّلامةُ منها.

تعريف العلة:

هي سببٌ غامضٌ خَفِيٌّ قادحٌ في صحة الحديث.

فيُؤخَذ من تعريف «العِلَّة» هـٰذا أنَّ العِلَّة عند علماءِ الحديث لا بُدَّ أن يتحقَّق فيها شرطان وهما:

١ ـ الغُموضُ والخَفاء.

٢ ـ والقَدْحُ في صِحَّة الحديث.

فإن اخْتَلَّ واحدٌ منهما ـ كأن تكون العِلَّةُ ظاهرة أو غيرَ قادحةٍ ـ فلا تُسَمَّى عندئذٍ عِلَّةً اصطلاحاً.

أنواع المُعَلِّ:

العِلَّةُ قد تقع في السَّند أو في المَتْن أو فيهما معاً، وعليه فإنَّ الحديثَ المُعَلَّ يتنوَّع بحسب موقع العِلَّة فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأَوَّل: المُعَلُّ في السَّند:

وهو أنَّ تكون العِلَّةُ القادحةُ في السَّند بأن لا يُعْرَفَ الحديثُ إلَّا من رواية راوٍ واحدٍ ثقةٍ، ثم ظهر بعد التفتيش فيه عِلَّةٌ كالاضطراب، أو الانقطاع الباطن، أو وقفٍ في المرفوع، أو إرسالٍ في الموصول... الخ.

مثاله:

روى عبدُ الملك بن جُرَيْجٍ، عن موسى بن عُقْبَةَ، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً فَكَثُرَ فِيْهِ لَغَطُهُ فقالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إلهَ إلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوْبُ إليكَ، إلَّا غُفِرَ لَهُ ما كانَ في مَجْلِسِه».

فإسنادُ هٰذا الحديث صحيحٌ سالمٌ من القدح في الظَّاهر لثقة رواته واتّصاله، وبناءً على ذلك حَكم عددٌ من الأئمة على الحديث بالصِّحة اغتراراً بظاهر السند. فأخرجه الترمذيُّ في الدّعوات، باب ما يقول إذا قام من مجلسه، (برقم:٣٤٢٩) وقال: «حَسَنٌ صحيحٌ» والحاكم في المستدرك: (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥) وصَحَّحه أيضاً، وغيرهما.

ولكنَّ بعض الأئمة المُتقِنين كَشَفَ عن وجود عِلَّةٍ قادحةٍ دقيقةٍ فيه، وإليك ما ذكره الحافظُ السَّخاوي في بيانها، قال:

«إنَّ موسى بن إسماعيل أبا سَلَمة المِنْقَري رواه عن وُهَيْب بن خالد الباهِليِّ عن سهيل المذكور [سهيل بن أبي صالح] فقال [أي:

سهيل]: عن عَوْفِ بن عبد الله بن عُتْبَةَ بن مسعود التابعي، وجعله من قوله.

وبذلك أعلَّه البخاري وقَضى لوُهَيب، مع تصريحه بأنَّه لا يُعْرَف في الدنيا بسند ابن جُرَيْجٍ بهٰذا إلا هٰذا الحديثُ، وقال [أي البخاري]: لا نذكر لموسى سَماعاً من سهيلٍ، وكذا أعلَّه: أحمدُ وأبو حاتم، وأبو زُرْعَة». (انظر «فتح المغيث» ١/ ٢١١ ـ ٢١٢، و«معرفة علوم الحديث» ص: ١١٣ ـ ١١٤).

وتوضيح ما تقدَّم:

أنَّ هٰذا الحديثَ يرويه سهيلُ بن أبي صالح، ويرويه عن سهيل اثنان:

١ ـ الأوَّل: موسى بن عُقْبَة، ورواه عن موسى ابنُ جُرَيْجٍ.

٢ ـ الثاني: وُهَيْب بن خالدٍ، ورواه عن وهيب موسى بنُ إسماعيل المِنْقَرِي.

الأول: رواه متصلاً مرفوعاً من كلام النبيِّ ﷺ.

والثاني: رواه مقطوعاً من كلام عَوْفِ بن عبد الله التابعي.

فرجَّح البخاريُّ وأبو زُرْعَةَ وأحمدُ وأبو حاتم روايةَ الثاني على رواية الأول؛ وذلك لأن ابن جُرَيْجَ وإنْ كان ثقةً إلَّا أنَّه لا تُعْرَف له روايةٌ بهٰذا الإسناد إلَّا لهٰذا الحديثِ كما بيَّن البخاريُّ، وقد وَقَع وَهْمٌ لسهيلٍ في رواية الحديث فرواه عنه موسى بن عُقْبَةَ على هٰذا الوَهْمِ، وعنه نقل ابنُ جُرَيْجٍ.

وأمَّا الراوي الآخرُ موسى بن إسماعيل فهو أَضْبَطُ لحديث سهيل، وأعرَفُ به، فرواه عن سهيل على وجهه ونَقَلَ ذلك عنه وهيبُ بن خالد.

القسم الثاني: المُعَلُّ في المَتْن:

مثاله:

ما رواه ابنُ أبي حاتم قال: «ذكر أبي حديثاً رواه حَفْصُ بن عبد الله النَّيْسابوري، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن هِشَام بن حَسَّان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة:

وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال:

قال رسولُ الله ﷺ: «إذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَغْسِلْ كَفَّيْهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهُمَا في الإِنَاءِ، فإنَّه لا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ، ثُمَّ لِيَغْتَرِفَ بِيَمِيْنِه مِنْ إنَائِهِ، ثُمَّ لَيَصُبَّ على شِمَالِهِ فَلْيَغْسِلَ مَقْعَدَتَهُ».

قال أبو حاتم: «وينبغي أن يكون: (ثم ليغترف بيمينه. . .) إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طَهْمان، فإنَّه كان يَصِل كلامَه بالحديث فلا يميِّزه المستمع» (انظر «علل الحديث» ١/ ٦٥).

القسم الثالث: المُعَلُّ في السَّند والمَتْن معاً:

مثاله:

ما جاء في «عِلَل الحديث» (١/ ١٧٢) لابن أبي حاتم قال: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ [بن الوليد] عن يونسَ [بن يزيد الأيلي]، عن الزهريِّ، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ أدرَكَ رَكعَةً مِنْ صَلاَةِ الجُمُعَةِ وغَيْرِهَا فَقَدْ أَدْرَكَ».

قال أبو حاتم: «هـٰذا خطأٌ في المَتْن والإسناد، إنَّما هو:

ـ الزُّهريُّ، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلاَةٍ فَقَدْ أَدْرَكها».

وأما قولُه: «من صَلاَةِ الجُمُعَةِ» فليس هـٰذا في الحديث فوُهِمَ في كليهما.

قلتُ: وممَّا يَدُلُّ على صحة ما قاله أبو حاتم الرَّازي ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ الحديث مَرْوِيٌّ في الصحيحين وغيرهما على الوجه الذي أورده من حديث أبي هريرة. (أخرجه البخاري في المواقيت، باب: من أدرك ركعة من الفجر، برقم: ٥٨٠، ومسلم في المساجد، باب: من أدرك ركعة من الصلاة، برقم: ٦٠٧).

حكم الحديث المُعَلّ:

«الحديثُ المُعَلّ» وِفْقَ الاصطلاح الذي قُرِّرَ أنه من أنواع الحديث الضعيف المردود.

من أشهر المؤلَّفات في الحديث المُعَلّ:

١ ـ **التاريخ والعِلل**: للإمام يحيى بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٣هـ)، رواية أبي الفضل العبّاس الدّوْري.

٢ ـ **العلل**: للإمام علي بن عبد الله المديني (المتوفى سنة ٢٣٤هـ). ولابن المديني كتب كبيرة في العلل ومتعددة، طُبع منها جزء صغير برواية تلميذه الثقة: محمد بن أحمد المعروف بابن البراء، ويمتاز هذا الكتاب ببعض أصول في علم العِلِلَ وطبقات الرواة في مختلف الأمصار، ومن يدور عليه الإسناد من عصر الصحابة إلى عصر ابن المديني.

٣ ـ **العِلل**: للإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ). وقد روى عددٌ من تلامذته تآليفَ جمعوها من كلامه، طُبع منها كتابان:

ـ العِلَل ومعرفة الرجال: رواية ابنه عبد الله عنه.

و ـ الجامع في العِلَل ومعرفة الرجال: رواية ابنيه عبد الله وصالح، وتلميذيه المَرُّوزي والمَيْمُوني، كلُّهم عنه.

٤ ـ **العِلَل**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة

٢٥٦هـ) ، ويوجد كثير من علم البخاري في عِلَل الحديث في « جامع الترمذي » ، وفي « العِلَل الكبير » للترمذي أيضاً ، فلعلَّ طائفةً منه من عِلَل شيخه البخاري ، وقد صرَّح الترمذي بأنَّ كثيراً مما ذكره في جامعه من العِلَل والرجال مما سأل عنه محمدَ بن إسماعيل البخاري .

٥ ـ **التمييز** : للإمام مسلم بن الحجَّاج (المتوفى سنة ٢٦١هـ) .

ألَّفه ـ كما بيَّن في مقدمته ـ لسببين : بيان أنَّ جرح الرجال ليس غيبةً ، وانتقاد من زعم أنَّ عملَ المحدِّثين في تمييز خطأ الروايات من صوابها ادِّعاء علم غيب لا يُوصل إليه ؟! .

فالكتابُ في غاية الأهمية لموضوعه ، ولإمامة مؤلِّفه ، لكنه لم يعثر منه إلا على قطعة صغيرة ، وهي مطبوعةٌ .

٦ ـ **العِلَل** : لأبي بكر الأثرم (المتوفى سنة ٢٧٣هـ) ، ذكره الكتَّاني في « الرسالة المستطرفة » (ص : ١٤٨) ، كما ذكره ابن النديم في « الفهرست » (ص : ٣٣٥) .

٧ ـ **العِلَل الكبير** : للإمام محمد بن عيسى الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ) ، وهو غير مرتَّبٍ ، ثم رتَّبه أبو الوليد القاضي .

٨ ـ **العِلَل** : لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخَلاَّل الحنبلي (المتوفى سنة ٣١١هـ) . ذكره الكتَّاني في « الرسالة المستطرفة » (ص : ١٤٨) . تُوجد أجزاء مخطوطة لمنتخب منه .

٩ ـ **العِلَل** : عن أبي حاتم وأبي زُرْعَة الرَّازيان ، مرتَّبٌ على أبواب الفقه ، وهو مطبوعٌ . والظاهر أنه كتاب العِلَل (الآتي) لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (المتوفى سنة ٣٢٧هـ) ، جَمعَ الكتاب عن الإمامين المذكورين .

١٠ ـ **العِلَل لابن أبي حاتم** : للإمام عبد الرحمن بن الإمام

محمد بن إدريس الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٧هـ). يمتاز بسهولة المأخذ، وهو مرتَّبٌ على أبواب الفقه، جمع الكتاب عن الإمامين أبي حاتم وأبي زُرْعَة الرَّازيين، وهو مطبوعٌ في مجلَّدين.

١١ ـ **العِلَل** : لأبي علي النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٤٩هـ). ذكره الكتَّاني في الرسالة المستطرفة (ص : ١٤٨).

١٢ ـ **العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية** : للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ). وهو مرتَّبٌ على المسند، هو حفيلٌ بالفوائد في علم العِلَل، واسعُ الثَّروة من تتبُّع الأسانيد والروايات . . . وهو أجمع كتابٍ يصلنا في العلل.

١٣ ـ **العِلَل المتناهية في الأحاديث الواهية** : لابن الجوزي : عبد الرحمن بن علي بن محمد (المتوفى سنة ٥٩٧هـ). وهو مرتَّبٌ على الأبواب، طُبع في مجلَّدين.

١٤ ـ **الزهر المطلول في الخبر المعلول** : للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، ذكره السُّيوطي في «التدريب». (انظر «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» للدكتور عتر، ص : ٢٢ ـ ٢٤).

المَعْلُوْلُ :

انظر «المُعَلَّل».

المُعَنْعَنُ :

لغةً : اسمُ مفعولٍ من (عَنْعَنَ).

واصطلاحاً : هو الحديث الذي قيل في إسناده : عن فلانٍ، عن فلانٍ.

المُعَنْعِنُ :

لغةً : اسمُ فاعلٍ من (عَنْعَنَ) ، أي : القائلُ : عَنْ عن .

واصطلاحاً : هو القائلُ في إسناد الحديثِ : فلانٌ عن فلانٍ .

المُفْرَدَاتُ :

انظر «أَفْرَاد العَلَم» في حرف الألف .

المُفْرَداتُ مِنَ الأَسْمَاء والْكُنَى :

انظر «أَفْرَادَ الْعَلَمِ» في حرف الألف .

المُفِيْدُ :

لغةً: اسم فاعلٍ من (أَفَاد، يُفيد)، والمفيد وهو الذي يُفيد غيرَه عِلْماً أو مالاً .

واصطلاحاً: (المُفِيدُ) هو: من جمع شروطَ (المحدِّثِ)، وتأهَّل لأن يفيد الطَّلَبَةَ الذين يحضرون مجالسَ إملاء (الحافظ) فيُبلِغهم، ما لم يسمعوه، ويُفهِمهم ما لم يَفْهَموه، وذلك بأن يعرف العاليَ والنازل، والبَدَلَ والمصافحةَ والموافقةَ مع مشاركةٍ في معرفة العِلَل، وهي رُتبةٌ اسْتُخْدِمَتْ في القرن الثالث (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ٦٠) .

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٧١) : « (الحافظُ) أعلى من (المُفيد) في العُرْف، كما أنَّ (الحُجَّةَ) فوق (الثقة) » .

ذكر الذهبيُّ مَن لُقِّبَ به من المحدِّثين في «تذكرة الحفاظ» .

١ ـ ففي (٢/ ٦٢٨) : «إبراهيمُ بن أُوْرْمَهَ، مُفِيدُ بغداد في زمانِهِ» من الطبقة العاشرة، وُلِدَ سنة ٢١١ ، وماتَ سنة ٢٦٦ .

٢ ـ وفي (٢/ ٦٩٦): «ابنُ ناجِيَة الحافظُ المُفِيدُ أبو محمد عبدُ الله بن ناجِيَة البَرْبَرِي ثم البغدادي»، من الطبقة العاشرة، ماتَ سنة ٣٠١ .

٣ - وفي (٣/ ٨٤٥): «الطَّحَّان الحافظُ المُفِيدُ الإمام أبو بكر أحمد بن عَمْرو، مُحدِّثُ الرَّملة»، من الطبقة الحادية عَشرة، ماتَ سنة ٣٣٣.

٤ - وفي (٣/ ٨٤٩): «ابنُ المُنَادِي المُحدِّثُ الحافظ المقرىء، أبو الحُسَين أحمد بن جعفر بنُ المُنَادِي البغدادي، مُفِيدُ العراق»، من الطبقة الحادية عشرة، وُلِدَ سنة ٢٥٧، وماتَ سنة ٣٣٦.

٥ - وفي (٣/ ٨٥٠): «الأَرْدَبِيْلِي الحافظُ المُفِيدُ أبو القاسم حفص ابن عُمَر الأَرْدَبِيْلي الرَّحَّال». من الطبقة الحادية عَشْرَة، مات سنة ٣٣٩.

٦ - وفي (٣/ ٨٦٠): «الأصمُّ الإمام المُفِيدُ الثقةُ مُحدِّث المَشْرِق، أبو العبَّاس محمد بن يعقوب النَّيْسَابوري»، وهو من الطبقة الحادية عَشْرَة، وُلِدَ سنة ٢٤٧، وماتَ سنة ٣٤٦.

٧ - (٣/ ٨٨٠): «أبو بكر الشافعي الإمامُ الحُجَّةُ المفيدُ مُحدِّثُ العراق، محمدُ بن عبد الله البغدادي البَزَّار»، من الطبقة الثانية عَشْرَة، وُلِدَ سنة ٢٦٠، وماتَ سنة ٣٥٤.

٨ - وفي (٣/ ٩٣٤): «عُمَر البَصْري الحافظُ المُفِيدُ أبو حَفْص عُمَر بن جعفر الورَّاق»، من الطبقة الثانية عشرة، وُلِدَ سنة ٢٨٠، وماتَ سنة ٣٥٧.

مق:

رَمْزٌ للإمام مُسْلِمٍ في مقدِّمة صحيحه، كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

المُقَابَلَةُ:

لغةً: مصدر (قابَلَ يُقابل): عارض: يقال: عارضَ فلانٌ بالكتابِ الكتابَ أي: جَعل ما في أحدهما مثل ما في الآخر.

واصطلاحاً: مقابلة الطالب أصله بأصل شيخه الذي أخذه عنه بسائر وجوه الأخذ الصحيحة، أو أصلُ أصلِ شيخه الذي أخذ الطالبُ عنه المقابلَ به أصله، أو بفرع مقابل بالأصل مقابلةً معتبرةً موثوقاً بها، أو بفرعٍ قُوبل كذلك على فرعٍ ولو كَثُرَ العددُ بينهما (فتح المغيث: ٢/ ١٦٧).

اهْتَمَّ المحدِّثون بمقابلة المنسوخ بعد نسخه ليكون الكتابُ المسموع سَليماً من الأخطاء.

قال القاضي عياض في «الإلماع» ص: ١٥٨ ـ ١٥٩): «مقابلةُ النسخة بأصل السَّماع ومعارضتُها به مُتَعَيِّنَةٌ لا بُدَّ منها، ولا يَحِلُّ للمسلمِ التقيِّ الروايةُ ما لم يُقابَل بأصلِ شيخه، أو نسخةٍ تُحقّق ووُثِقَ بمقابلتها بالأصل»، «وأفضل العرضِ: أن يُقابِل كتابَه بنفسه مع شيخه بكتابه حين سمع من الشيخ، أو قُرِىء عليه، لِمَا فيه من وجود الاحتياط، والإتقان من الجانبين، بمعنى أنَّ كُلاًّ منهما أهلٌ لذلك، فإن لم تجتمع هذه الأوصافُ نقص من مرتبته بقدر ما فاته منهما».

مُقَارِبُ الْحَدِيْث:

بكَسْر الرَّاء وفَتْحِها: من (القُرْب) ضد (البُعْد) ومعناه على الكسر: أنَّ حديثَه مُقارِبٌ لحديث غيره من الثقات، وعلى الفتح: أنَّ حديثه يُقارِبه حديث غيره، أي هو وسطٌ لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة.

وقال ابنُ رشيد: معناها: يُقارب الناس في حديثه ويُقاربِونه، أي ليس حديثُه بشاذٍّ ولا مُنْكَرٍ (فتح المغيث: ١/ ٣٣٩).

وقال ابن سَيِّد الناس: «إذا قُرِىء بالكسر فهو من ألفاظ التعديل، وإذا قرىء بالفتح فهو من ألفاظ الجرح»، وجَزَم بذلك أيضاً البُلْقِيني.

إلَّا أنَّ الصحيح هو القول الأول بأنه من ألفاظ التعديل على كل حالٍ؛ فهـٰذا هو رأيُ العِراقي والذَّهبي والسُّيوطي وغيرِهم. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٣٩).

المُقَاطِعُ:

انظر «المَقْطُوْع».

المَقَاطِيْعُ:

انظر «المَقْطُوْع».

الْمَقْبُوْلُ:

هو ما يجب العملُ به عند جُمهور المحدِّثين بأن ترجَّح صِدْق المُخْبر به، وينقسم (المقبولُ) إلى «صحيحٍ» و«حَسَنٍ»، انظر تعريفَ كلِّ واحدٍ منهما في حرفيهما.

مَقْبُوْلٌ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر والسُّيوطي.

حكمها:

قال الحافظ ابن حجر: «السادسة: من ليس له من الحديث إلَّا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك صاحبُه من أجله، ويُشار إليه بلفظ (مقبولٍ) حيث يتابع، وإلَّا فليِّن الحديث» (انظر «تقريب التهذيب» ص: ٢٠).

المَقْطُوْعُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (قَطَع)، وهو: إبانةُ بعضِ أجزاء الجُرْمِ من بعضٍ، فَصْلاً (لسان العرب).

واصطلاحاً: «هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ من قوله أو من فعلِه متصلاً أو غير متصلٍ».

هـٰذا وقـد ألحق الحافظُ ابنُ حجر بالمقطوع: ما أُضِيْفَ إلى من بعد التابعين من أتباع التابعين فمن بعدهم.

مثالُ الحديث المقطوع:

١ ـ قال ابنُ أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (برقم: ٤) حَدَّثنا عليُّ بن الجَعْد قال: أَنبأنا قَيْسُ بن الرَّبيع عن الرَّبيع بن المنذر، عن أبيه، عن الرَّبيع بن خَيْثَم ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] قال: المخرج من كلِّ ما ضاق على الناس.

الرَّبيع بن خيثم أبو يزيد الكوفي تابعيٌّ ثقةٌ، وتفسير الآية مضافٌ إليه من قوله فهو مقطوعٌ.

حكم الاحتجاج به:

«المقطوع» لا يُحْتَجُّ به في شيءٍ من الأحكام الشرعية، أي: ولو صَحَّت نِسبتُه لقائله؛ لأنه كلامُ أو فعلُ أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينةٌ تَدُلُّ على رفعِه، كقول بعض الرواة ـ عند ذِكْر التابعيِّ ـ: «يَرْفَعُه» مثلاً، فيُعْتَبَرُ عندئذٍ له حكمُ «المرفوعِ المُرْسَلِ».

تنبيهٌ:

وقد أطلق بعضُ المحدِّثين كالإمام الشافعيِّ والطَّبَرانيِّ ـ رحمهما الله تعالى ـ لفظَ «المقطوعِ» وأرادوا به «المُنْقَطِع» (أي الذي لم يتصل إسنادُه).

وهو اصطلاحٌ غير مشهورٍ، وقد يُعْتَذَر للشافعيِّ بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أمَّا الطَّبَرانيُّ فإطلاقُه ذلك يُعْتَبَرُ تجوُّزاً عن الاصطلاح.

مصادر «المقطوع»:

لـ «الحديث الموقوف» و«المقطوع» ثلاثة **مصادر** رئيسية، وهي:

١ ـ **مُصنَّف أبن ابي شَيْبَة**: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

٢ ـ **مُصنَّفُ عبد الرَّزَّاق**: لأبي بكر عبد الرَّزاق بن همَّام الحِمْيَري الصَّنْعاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

٣ ـ **تفسير ابن جرير** (المتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ)، وتفسير ابن أبي حاتم (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ)، وتفسير ابن المنذر (المتوفىٰ سنة ٣١٩هـ). (مستفاد من «تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٣٣ ـ ١٣٤، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٢٣ ـ ١٢٤).

المَقْطُوْعُ الْفِعْلِيُّ:

لغةً: انظر تعريفه اللُّغَويّ في «الْمَقْطُوع».

واصطلاحاً: هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ أو من دونه من فعله، كقول إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشِر: «كان مَسْروقٌ يُرْخي السِّتْرَ بينه وبين أهله، ويُقبِل على صلاته ويُخَلِّيْهم ودنياهم». (انظر «حلية الأولياء» ٩٦/٢).

المَقْطُوْعُ الْقَوْلِيُّ:

لغةً: انظر تعريفَه اللُّغَوي في «المقطوع».

واصطلاحاً: هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ أو من دونه من قوله.

مثاله: قولُ الحسن البَصْري في الصَّلاة خلفَ المبتدعِ: «صَلِّ وعليه بِدْعَتُه». (أخرجه البخاري).

مُقِلٌّ :

أي : قليلُ الرِّواية، بالنسبة لأقرانه . (انظر «توضيح الأفكار» ٢/١٢٨).

وليس هٰذا بجرحٍ في الراوي، ولا يقلِّل من قدره؛ لأنَّ ميزان الجرح والتعديل ما بُنِيَ علىٰ كثرة الرواية وقِلّتها .

مثال من وُصِفَ بذلك : «إبراهيم بن عبد الرحمن العُذْري» .

قال الحافظ الذهبي : «تابعيٌّ مُقِلٌّ، ما علمتُه واهياً» (ميزان الاعتدال : ١/ ٤٥) .

قال في «توضيح الأفكار» (٢/١٢٨) : «وذكر في مختصر أسد الغابة أنه كان صحابياً» .

المَقْلُوْبُ :

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (القَّلب)، وهو تحويلُ الشيء عن وجهه . (القاموس المحيط) .

واصطلاحاً: إبدالُ لفظٍ بآخر في سند الحديث أو مَتْنِه، بتقديمٍ، أو تأخيرٍ، ونحوه . (انظر «علوم الحديث» ص: ١٠١) .

أقسامه :

ينقسم «المقلوبُ» إلى قسمين رئيسيين وهما :

* مقلوب السَّند .

* ومقلوب المَتْنِ .

أ ـ مقلوب السَّند .

وللقلب في السَّند ثلاثة صُوَرٍ، وهي :

١ ـ أن يُقَدِّم الراوي ويؤخِّر في اسم أحدِ الرُّواة واسمِ أبيه، كحديثٍ مَرْوِيٍّ عن «كَعْب بن مُرَّة» فيرويه الراوي عن «مُرَّة بن كعب» .

٢ ـ أن يُبْدِل الراوي شخصاً بآخرَ بقصد الإغْراب: كحديثٍ مشهورٍ عن «سالمٍ» فيجعله الراوي عن «نافع».

وممَّن كان يفعل ذلك من الرواة (حَمَّادُ بن عمرو النَّصِيْبيِّ).

مثاله: حديثٌ رواه حَمَّادُ النَّصِيبي عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا لَقِيْتُمُ المُشْرِكِيْنَ في طَرِيْقٍ فلا تَبْدَؤوهُمْ بالسَّلام» فهـٰذا حديثٌ مقلوبٌ، قَلَبه حَمَّادٌ، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروفٌ عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، هكذا أخرجه مسلمٌ في صحيحه وهـٰذا النوع من القَلْب هو الذي يُطْلَق على راويه أنه يَسْرِق الحديثَ.

٣ ـ أَنْ يُؤخَذ سَندُ مَتْنٍ فيوضع على مَتْنٍ آخر، ويؤخذ المَتْنُ الأولُ فيركَّب على السند الثاني، ويمثِّل العلماء لذلك بالقصَّة المعروفة التي وقعت للإمام البخاري عند دخوله بغدادَ.

ب ـ مقلوب المَتْن:

وهو أن تعطي أحدَ الشَّيئين ما يستحقه الآخرُ أو ما شابه ذلك، ويذكرُ له العلماءُ أمثلةً متعدِّدةً، لعلَّ أوضحها المثال التالي:

مثاله:

أخرج الطَّبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٣٤٥: برقم: ٢٧٣٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ يقول: «إذا أَمَرْتُكُمْ بِشَيءٍ فأْتُوْهُ، وإذا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيءٍ فاجْتَنِبُوهُ ما اسْتَطَعْتُمْ».

فهـٰذا المَتْنُ فيه قلبٌ، فقد رواه البخاريُّ ومسلمٌ بلفظٍ: «ما نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وما أَمَرْتُكُمْ به فأْتُوْا مِنْهُ ما اسْتَطَعْتُمْ» (أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن النبي ﷺ برقم: ٧٢٨٨).

حكم القَلْب:

١ ـ إنْ كان القَلْبُ بقصد الإغْراب فلا شكَّ في أنه لا يجوز؛ لأن فيه تغييراً للحديث، وهذا من عمل الوَضَّاعين.

٢ ـ وإن كان بقصد الامتحان، فهو جائزٌ، للتثبُّت من حفظ المحدِّث وأهليته، وهذا بشرطِ أن يُبَيَّنَ الصحيحُ قبل انفضاض المجلس.

٣ ـ وإن كان عن خطأٍ وسَهْوٍ، فلا شكَّ أنَّ فاعله معذورٌ في خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه فإنه يُخِلُّ بضَبْطِه، ويجعله ضعيفاً.

أمَّا «الحديثُ المقلوب» فهو من أنواع الضَّعيف المردود كما هو معلومٌ.

أشهر المصنَّفات فيه:

كتاب «رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب» للخطيب البغدادي، والظاهرُ من اسم الكتاب أنه خاصٌّ بقسم المقلوب الواقع في السند فقطْ (مستفادٌ من «تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٠٨ ـ ١٠٩، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ٢٢٦ ـ ٢٢٨، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٣٥).

مَقْلُوْبُ السَّنَدِ:

انظر «المَقْلُوب».

مَقْلُوْبُ المَتْنِ:

انظر «المَقْلُوْب».

المُكَاتَبَةُ:

لغةً: المراسلة: تكاتَبَ الصَّديقان، أي: تراسلا،

و(المكاتبةُ): المُخاطبةُ بالكتابة (انظر «القاموس المحيط» و«المعجم الوسيط»).

واصطلاحاً: هي أن يَكْتُبَ الشَّيخُ إلى الطالب شيئاً من حديثِه، غائباً كان أو حاضراً، بخطِّه أو أمره، وهي نوعان:

١ - أن تتَجرَّد المُكَاتَبَةُ عن الإجازَة: كأن يكتب له بعضَ الأحاديث ويُرسِلها له ولا يُجيزه بروايتها.

٢ - أن تقترن بها: كأن يقول: أجزتُ لك ما كتبتُهُ لك، أو ما كَتبتُ به إليك، أو نحو ذلك من عبارات الإجازة.

حُكم الرواية بها:

١ - أمَّا المجَرَّدةُ فقد منع الروايةَ بها قومٌ، وأجازها آخرون، وهو الصَّحيحُ المشهورُ بينَ أهل الحديث.

٢ - وأمَّا المقرونةُ بالإجَازة فالروايةُ بها صحيحةٌ، وهي في الصِّحَّةِ والقوَّة شبيهةٌ بالمُناولة المقترنة بالإجازة (انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٤٤٠).

المُكَاتَبَةُ الْمُجَرَّدَةُ:

لغةً: انظر تعريفَها اللُّغَوي في «المكاتبة».

واصطلاحاً: وهو ما إذا اقتصر على «المكاتبة»، فقد أجاز الرِّوايةَ بها كثيرٌ من المتقدِّمين والمتأخِّرين، منهم: أيوب السَّخْتياني، ومنصورٌ، واللَّيْث بن سعد، وقاله غيرُ واحدٍ من الشافعيين، وجعلها أبو المُظَفَّر السَّمعاني منهم أقوى من الإجازة، وإليه صار غيرُ واحدٍ من الأصوليين، وأبَى ذلك قومٌ آخرون، وإليه صار من الشافعيين القاضي المَاوَرْدِي وقطع به في كتابه «الحاوي»، والمذهب الأول هو الصحيحُ المشهورُ بين أهل الحديث، وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنَّفاتهم

قولهم: «كَتَب إلى فلانٍ، قال: حَدَّثنا فلان». (انظر «علوم الحديث»: ص: ٢١١).

المُكَاتَبَةُ الْمَقْرُوْنَةُ:

لغةً: انظر تعريفَه اللُّغَوي في «المكاتبة».

واصطلاحاً: وهي أن تقترن بالإجازة بأن يكتب إليه ويقول: (أجزتُ لك ما كتبتُهُ لك) أو (ما كتبتُ به إليك) أو نحو ذلك من عبارات الإجازة. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١٢).

المُلاَزَمَةُ:

أي: ملازمةُ راوي الحديث لشيخهِ.

المُلْزَقَاتُ:

لغةً: جمع مُلْزَقَةٌ، وهي اسمُ مفعولٍ مِن (ألزق) الشيءَ بالشيء، أي: ألصقه به، والمُلْزَقَاتُ: المُلْصَقات.

واصطلاحاً: هي الأحاديثُ التي يرويها الضعيفُ عمَّن لم يحدِّث بها قطُّ، سواء كانت صحيحةً أو ضعيفةً أو موضوعةً.

وإليك شواهد ذلك من كتاب «المجروحين» لابن حِبَّان:

١ ـ أَفْلَحُ بن سعيد، شيخٌ من أهل قُبَاء، كان يسكن المدينةَ، يروي عن الثقات الموضوعاتِ وعن الأثبات المُلْزَقَاتِ، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به، ولا الرواية عنه بحالٍ. (المجروحين: ١/ ١٧٦).

٢ ـ عبدُ الله بن عمر بن حَفْص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمَري أخو عُبيد الله بن عمر... روى عن نافعٍ، عن ابن عمر، أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا توضَّأ خَلَّل لِحْيَتَه، وروى عن نافع، عن ابن عمر، أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافاً يَسْأَلُهُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةُ أَرْبَعِيْنَ

لَـيْـلَـةً» وروى عن نافـعٍ، عن ابن عمر، أنَّ النبي ﷺ أَسْهَمَ للفارس سَهْمَين وللراجل سهماً، فيما يشبه هـٰذا من المقلوبات والملزوقات التي لا يُنكِرها إلا من أَمْعَن في العلم وطلبه في مظانِّه. (المجروحين: ٢/ ٦ ـ ٧).

ملاحظةٌ:

متونُ هـٰذه الأحاديث صحيحةٌ مشهورةٌ ممَّا يَدُلُّ قطعاً أنه لا يقصد بالمُلْزَقات هنا الموضوعات.

٣ ـ عبدُ الله بن مَرْوان أبو شيخ الخُرَاساني، يروي عن ابن أبي ذِئْبٍ، روى عنه سليمانُ بن عبد الرحمن، يُلزِق المتونَ الصِّحاحَ التي لا يُعْرَف لها إلا طريقٌ واحدٌ بطريقٍ آخرَ يشتبه على من الحديث صناعته، لا يَحِلُّ الاحتجاج به.

٤ ـ عبدُ الله بن أبي عمرو الغِفَاري، شيخٌ يروي عن عبد الله بن زيد بن أسلم وأهل المدينة، روى عنه سَلَمَةُ بن شَبِيْب وعبد العزيز بن حَيَّان المَوْصِلي والناسُ، كان ممَّن يأتي عن الثقاتِ المقلوباتِ، وعن الضعفاء المُلْزَقَات، روى عن عبد الرحمن بن زَيْد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عُمَرَ، عن النبي ﷺ قال: «ما جزت ليلةً أُسْرِيَ بي مِن سَمَاءٍ إلى سَمَاءٍ إلَّا رأيتُ مَكْتُوْباً: مُحمَّدٌ رَسُولُ الله، أبو بَكْرٍ الصِّدِّيْق» وهـٰذا خبرٌ باطلٌ، فلستُ أدري البَلِيَّةَ فيه منه أو من عبد الرحمن بن زَيْد بن أسلم، على أنَّ عبد الرحمن ليس هـٰذا من حديثه بمشهورٍ، فكأنَّ القلب إلى أنه من عمل عبد الله بن أبي عمرو أَمْيَلُ. (المجروحين: ٢/ ٣٧ ـ ٣٩).

ملاحظة:

فالملزقات يقصد بها هنا الموضوعات، بدليل قول ابن حِبَّان في هـٰذا الخبر إنه باطلٌ، أي موضوعٌ.

٥ ـ عبد الله بن وَهْب النسوي، شيخٌ دَجَّالٌ، يضع الحديثَ على الثقاتِ، ويُلزِق الموضوعات بالضعفاء. (المجروحين: ٢/ ٤٣).

٦ ـ عبدُ الله بن محمد بن القاسم مولى جعفر بن سليمان الهاشمي، يروي عن يزيد بن هارون المقلوباتِ، وعن غيره من الثقات المُلْزَقاتِ، لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفرد. (المجروحين: ٣/ ٤٤).

٧ ـ عبد العزيز بن عبد الرحمن الجَزَرِي، . . . يأتي بالمقلوبات عن الثقاتِ فيُكثِر، والمُلْزَقات بالإثبات فيفحش، روى عن خُصَيْفٍ، عن عطاء عن جابرٍ أنه قال: «مضت السنَّة بأنَّ في كل أربعين فما فوق ذلك جمعة وأضحى وفطر»، كتبناه عن عمر بن سِنَانٍ، عن إسحاق بن خالد البالِسِيِّ عنه، بنسخة شبيهاً بمائة حديثٍ مقلوبةٍ، منها ما لا أَصْلَ له، ومنها ما هو مُلْزَقٌ بإنسانٍ لم يَرْوِ ذلك البتة، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به بحالٍ. (المجروحين: ٢/ ١٣٨).

٨ ـ فَرَجُ بن فَضَالة الشَّامي أبو فضَالة، كان ممَّن يقلب الأسانيدَ ويُلزِق المتونَ الواهيةَ بالأسانيد الصحيحة، لا يحلُّ الاحتجاجُ به. (المجروحين: ٢/ ٢٠٦). (انظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

المُمْلِي:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من (أَمْلَى الكتابَ)، أي: أَطال قراءتَه عليه، والإملاءُ: إلقاءُ الكلام على الكاتب بتأنٍّ ليكتبه (انظر «القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: الذي يُملي الحديثَ على طلابه بتمَهُّلٍ ليكتبوه، وذلك إمَّا من كتابه أو من حفظه.

المُمَيِّزُ:

الصَّبِيُّ إذا بَلَغ سِنَّ التمييز في فهم الخِطَاب ورَدِّ الجواب.

المُنَاوَلَةُ:

لغةً: العطيةُ: يقال: أنالَ فلانٌ فلاناً الشَّيءَ، أي: أعطاه إيَّاه. (انظر «القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: إعطاءُ الشَّيخ الطالبَ شيئاً من مَرْوِيَّاتِهِ مع إجازته له به، صريحاً أو كِنايةً. (انظر «فتح المغيث» ٢/٩٩، و«توضيح الأفكار» ٢/٣٣٣).

أنواعُها:

١ ـ المُناولةُ المَقْرونةُ بالإِجازةِ:

ومِن صُوَرِها: أن يَدْفَع الشيخُ إلى الطالب أصْلَ سَماعِه، أو فَرْعاً مقابَلاً به ويقول: هٰذا سَماعي أو رِوايتي عن فُلانٍ، فارْوِهِ عَنِّي، أو أجزتُ لك رِوايتَه عنِّي، ثمَّ رُدَّه إليَّ أو نحو هٰذا.

(انظر «علوم الحديث» ص: ٢١٤ و«تدريب الراوي» ٢/ ٤٥، و«فتح المغيث» ٢/ ١٠١).

٢ ـ المناولَةُ المُجَرَّدَة عن الإجازةِ:

ومن صورها: أن يُناوِل الشيخُ الكتابَ إلى الطالبِ ويقول: هٰذا حديثي، أو من سَماعاتي، ولا يقول له: ارْوِه عنِّي، ولا أَجَزْتُ لك روايتُه: ونحو ذلك. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١٤ و«تدريب الراوي» ٢/ ٥٠، و«فتح المغيث» ٢/ ١٠٩).

المُنَاوَلَةُ المُجَرَّدَةُ عَنِ الإجَازَةِ:

انظر «المُنَاوَلَة».

المُنَاوَلَةُ المَقْرُوْنَةُ بالإجَازَةِ:

انظر «المُنَاوَلَة».

مَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ واسْمُ أَبِيْهِ وجَدِّهِ:

مثالـه: الحَسَنُ بن الحسن بن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنهم.

وقد صنَّف أبو الفتح الأزدي كتاباً فيمن وافق اسمُه اسمَ أبيه: كالحَجَّاج بن الحجاج الأسلمي، له صحبةٌ. (انظر «تدريب الراوي»: ٢/ ٢٩٢).

مَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ واسْمُ شَيْخِهِ وشيخُ شَيْخِهِ:

كعِمْران عن عِمْران عن عمران:

الأول: يُعْرَف بالقصير.

الثاني: أبو رجاء العُطاردي.

الثالث: ابن حصين الصحابي. («النزهة» ص: ١٢٣).

مَنْ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ واسمُ الرَّاوي عَنْهُ:

مثاله: أنَّ البخاري روى عن مسلمٍ، وروى عنه، فشيخُ مسلمٍ بن إبراهيم أبو مسلم الفراديسي البَصْري، والرَّاوي عنه مسلمُ بن الحَجَّاج صاحبُ الصحيح. (النزهة: ١٢٢).

مَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ وكُنْيَتُهُ:

ذكره الحافظ ابن حجر في أول نُكَتِهِ على ابن الصلاح، ولم يذكره في النخبة، وصَنَّف فيه الخطيب.

ومن أمثلته: ابن الطَّيْلَسان الحافظ محدِّث الأندلس، اسمُه «القاسم» وكنيته «أبو القاسم».

مَنْ اخْتَلَطَ من الثِّقات:

انظر «المختلطون».

مَن اشْتَرَك في الرِّواية عَنْهُ أثناء تبَاعد ما بَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا:

وهم السَّابقُ واللَّاحقُ.

انظر «السَّابق واللَّاحق» في حرف السِّين.

مِنْ أَنْكَرِ ما رَوَاهُ فلانٌ كذا:

انظر «أَنْكَرُ ما رَوَاهُ فلانٌ كذا» في حرف الألف.

مِنْ بَلَايَا فُلانٍ كَذَا:

انظر «البَلَايا» في حرف الباء.

مَنْ لَمْ يَرْوِ إلَّا حَديثاً وَاحداً:

قال السُّيوطي: هٰذا النوعُ زِدْتُه أنا، وهو نظيرُ ما ذكروه فيمن لم يَرْوِ عنه إلا واحدٌ، ثم رأيتُ أنَّ للبخاري فيه تصنيفاً خاصّاً بالصُّحبة، وبينه وبين الوحدان فَرْقٌ، فإنه قد يكون روى عنه أكثر من واحدٍ وليس له إلَّا حديثٌ واحدٌ، وقد يكون روى عنه غيرَ حديثٍ وليس له إلَّا راوٍ واحدٌ وذلك موجودٌ ومعروفٌ.

ومن أمثلته: ابنُ أبي عُمَارة المَدَني.

قال المِزِّي: له حديثٌ واحدٌ في المسح على الخُفَّيْن. (تدريب الراوي: ٢/ ٢١٥).

مَنْ لَم يَرْوِ عَنْهُ إلَّا راوٍ واحدٌ :

انظر « الوُحْدان » في حرف الواو .

مَنْ مِثْلُ فُلان ؟

يعني: لا أحدَ مثله، وهـٰذه العبارةُ من أعلى مراتب التَّعْديل التي زادها السُّيوطي. (تدريب الراوي: ١/ ٣٤٣).

منْ وَافَقَ اسمُ شَيْخِهِ اسمَ أبيه :

هـٰذا النوعُ ذكره الحافظ ابن حجر في «النخبة»، ومثَّله بالرَّبيع بن أنس عن أنسٍ رضي الله عنه.

مَنْ وافَقَ اسْمُهُ نَسَبَهُ :

مثاله: حِمْيَرى بن بشير الحِمْيَرى، روى عن جُنْدُب البَجَلِي، وأبي الدَّرْدَاء، ومَعْقَل بن يَسَارٍ، وغيرهم، وقريب منهم (تدريب الراوي: ٢/ ٢١١).

مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجِهِ :

هـٰذا النوعُ ذكره الحافظ ابنُ حجر في «النخبة» وصَنَّف فيه أبو الحسن ابن حَيَوْيَةٌ جزءاً خاصَّاً بالصحابة.

مثاله:

أبو أُسَيْد السَّاعدي مالك بن رَبِيْعَةُ الأنصاري، وزوجه أُمُّ أُسيد الأنصارية، وأبو أيوب الأنصاري خالد بن زَيْد، وزوجُه أمُّ أيوب بنت قَيْس بن أسد الأنصارية.

مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ :

إذا نسي الشيخُ، والراويُ عنه ثقةٌ وجازمٌ بما سمع، وأظهر الشيخُ

احتمالاً فقال: ما أذْكُرُ هـٰذا، أو لا أعرفه، أو نحوَ ذلك فالذي عليه جُمهورُ المحدِّثين أنه يُقبَل هـٰذا الحديثُ؛ لأن ذلك يُحْمَلُ على نِسْيان الشيخ.

مثاله:

ومثال ما رواه عبدُ العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي، عن رَبيعة، عن سُهَيْلِ بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين. (أخرجه مسلم في كتاب القضاء).

قال الدَّرَاوَرْدِيُّ: ثم لقيتُ سهيلاً فسألتُه عن هـٰذا الحديث فلم يعرفه؛ لأن سهيلاً أصابته عِلَّةٌ أذهبتْ بعضَ عَقْلِه، فنسي بعضَ حديثِه، فكان بعد ذلك يقول: حَدَّثَني ربيعةُ عنّي، أني حَدَّثْتُه، عن أبي، عن أبي هريرة فذكر الحديثَ، ولم يُنكرِ عليه أحدٌ من التابعين؛ لأن الراوي عنه ثقةٌ جازمٌ فلا تُرَدُّ روايتُه بالاحتمال، وقد روى كثيرٌ من الأكابر أحاديثَ ثم نسوها فَحدَّثوا بها عمَّن سمعها منهم.

وخالَفَ في ذلك أصحابُ أبي حنيفة فقالوا: يسقط الحديثُ، ويكون جرحاً في الراوي؛ لأن إنكار الشيخ على الراوي يجعله مجروحاً. (انظر «كشف الأسرار» ١/ ٦٠).

وأمَّا إذا كان الشيخُ جازماً بأنه لم يحدِّث بهـٰذا الحديث ويقول: إنَّ فلاناً كَذِبَ عليَّ ما رويتُ هـٰذا أبداً، أو نحو ذلك رُدَّ هـٰذا الخَبرُ بالاتفاق.

وأمَّا الراوي فلا يكون مجروحاً بهـٰذا الإنكار، فلا يبطل جميع ما روى؛ لأنه جَرْحٌ غيرُ ثابتٍ بالواحد لأن الراوي العدل أيضاً يجرح شيخَه ويقول: قد كَذِبَ في تكذيبه لي، وهو يعلم أنه قد حَدَّثني. (انظر «الكفاية» ص: ١٣٨ ـ ١٣٩).

قال الحافظُ ابن حجر: «ولا يكون ذلك الخبَرُ قادحاً في واحدٍ منهما للتعارض».

وقال المُلاَّ عليُّ القاري: «أي ليس أحدُهما أولى بقبول ما تضمَّن الجرحُ من الآخر، فلا يكون رَدُّ الحديث المروي بخصوصه قادحاً في عموم الروايات الباقية عنهما». (انظر «شرح شرح النخبة» ص: ٦٥٢ - ٦٥٣).

وتَظْهَر فائدةُ ذلك في قبول رواية كلِّ واحدٍ منهما في غير ذلك الخبرِ، فمن يرى أنَّ إنكار الشيخ على التلميذ جَرْحٌ له ـ كما هو مذهبُ أصحاب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ـ تكون جميعُ مروياته ضعيفةً، ومن يرى أنَّ ذلك ليس بجرحٍ ـ كما هو رأيُ المحدِّثين وجمهور الفقهاء ـ لا تكون أحاديثُه الأخرى ضعيفةً. (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٤٥٩ ـ ٤٦٩).

من أشهر المصنَّفات في هٰذا:

١ ـ **من حدَّث ونسي**: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي، (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ) كما قال الحافظُ ابن حجر في «شرح النخبة» وعزاه غيرُ واحدٍ من العلماء للخطيب كابن الصلاح في مقدِّمته.

وابنُ كثير أقره في اختصاره، والذهبي في ترجمة الخطيب، واختصره السُّيوطي بعنوان: «**تذكرة المؤتسي فيمن حدَّث ونسي**».

مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءَ مُخْتَلِفَةٍ أَوْ نُعُوْتٍ مُتَعَدِّدَةٍ:

هو راوٍ وُصِفَ بأسماءَ أو ألقابٍ، أو كُنىً مختلفةٍ، من شخصٍ واحدٍ، أو من جماعةٍ. (انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٢٧٠، و«علوم الحديث» ص: ٣٩١).

فوائده:

من فوائده: الأمنُ مِنْ جعل الواحد اثنينَ، والتحرُّزُ من توثيق الضعيف وتضعيف الثقة، وفيه إظهارُ تدليس المدلِّسين، فإنَّ أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم، يُغربون به على الناس، فيذكرون الرجلَ باسمٍ ليس هو مشهوراً به، أو يكنونه ليُبْهِموه على من لا يُعْرف.

مثاله:

محمد بن السَّائب الكَلْبي صاحبُ التفسير، هو أبو النَّضْر الذي روى عنه محمدُ بن إسحاق بن يَسَار حديثَ تَمِيْم الدَّاري وعَدِيٍّ بن بَدَّاء في قِصَّتهما التي نزل فيها قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ [المائدة:١٠٦] في الوصية في السفر. (أخرجه الترمذي في تفسير سورة المائدة، وأصلُ الحديث من غير طريقي محمد بن السَّائب عند البخاري في آخر كتاب الوصايا).

وهو حَمَّادُ بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة حديثَ: «ذَكاة كل مَسْكٍ دِباغُه» (أخرجه الحاكم في المستدرك).

وقد وَهِمَ فيه حمزةُ بن محمد ووَثَّقه، حيث لم يعرف أنه الكَلْبِيُّ المتروكُ وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطيةُ العَوْفي التفسيرَ يدلِّس به، مُوهِماً أنه أبو سعيد الخُدْرِي، وهو أبو هشام الذي روى عنه القاسمُ بن الوليد الهَمْداني. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص:١٦٦ ـ ١٦٧).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **إيضاح الإشكال:** للحافظ عبد الغني بن سعيد الأَزْدِي (المتوفىٰ سنة ٤٠٩ هـ).

٢ ـ **موضح أوهام الجمع والتفريق:** للحافظ أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

مِنَ السُّنَّةِ كَذَا:

إذا كان القائلُ صحابياً فجُمهور أهل الحديث على أنَّ له حكم «المرفوع» كقول أبي قِلاَبة عن أنسٍ: «من السُّنَّة إذا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ البِكْرَ على الثَّيِّبِ أقَامَ عِنْدَها سَبْعاً» . (أخرجه البخاري ومسلم).

قال أبو قِلاَبة: «لو شئت لقلت: إنَّ أنساً رفعه إلى رسول الله ﷺ».

وكذلك ما أخرجه البخاريُّ من طريق ابن شهاب الزهريِّ قال: أخبرني سالمٌ أنَّ الحَجَّاج بن يوسف عام نزل بابن الزُّبير ـ رضي الله عنهما ـ سأل عبدَ الله رضي الله عنه: كيف تَصْنَع في الموقف يوم عَرَفَة، فقال سالمٌ: إن كنتَ تُريد السُّنَّةَ فهجِّر بالصَّلاة يوم عَرَفَة، فقال عبدُ الله بن عمر رضي الله عنهما: «صَدَق، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السُّنَّةِ» فقال ابنُ شهاب لسالمٍ: أَفَعَلَهُ رسولُ الله ﷺ؟ فقال سالمٌ: «وهل تتَّبعون في ذلك إلا سُنَّته» . (أخرجه البخاري في الحج، باب الجمع في الصلاتين بعرفة، برقم: ١٦٦٢).

قال السُّيوطي بعد إيرَاده هٰذا الأثَر: «فنقل سالمٌ ـ وهو أحدُ الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفَّاظ من التابعين ـ عن الصحابة أنهم كانوا إذا أطلقوا «السُّنَّةَ» لا يريدون بذلك إلَّا سنَّةَ النَّبي ﷺ» . (تدريب الراوي: ١/ ١٥٣).

ويحتمل أن لا يكون حكمهُ مرفوعاً لإطلاق السُّنَّة على سُنَّة رسول الله ﷺ، وسُنَّةِ الخلفاء الراشدين المهديين، مثل قول عليٍّ رضي الله عنه في حَدِّ الشُّرْبِ: «جَعَله النبيُّ ﷺ أربعينَ وأبو بَكْرٍ أربعينَ، وعُمَرُ ثمانينَ، وكلٌّ سُنَّةٌ» . (رواه مسلمٌ وغيره).

فلذا قَيَّد أهلُ العلم بالقرائن كما لو قال أبو بَكْرٍ رضي الله عنه:

«مِن السُّنَّةِ كذا»، فإنه يقصد به «المرفوعَ»، إذ لم يتأمَّر عليه أحدٌ غير النبي ﷺ، وأمَّا غيرُه من الصحابة فقد تأمَّر عليهم الخلفاءُ، فقالوا: لا نحكم بأنه مرفوعٌ، أو غيرُ مرفوعٍ إلا بالقرائن، والصحيحُ عند أهل الحديث أنَّ الأصل أنه مرفوعٌ، إلا إذا قُيِّد بالخلفاء.

قال البَيْهَقيُّ: «لا خِلافَ بين أهل النقل أنَّ الصحابي إذا قال: (أُمِرْنَا)، (أو نُهِينَا)، (أو من السُّنَّة كذا) أنه يكون حديثاً مُسْنَداً».

وأمَّا لو قال التابعيُّ: «من السُّنَّة كذا» فالصوابُ أنه موقوفٌ. (انظر «النكت على ابن الصلاح» ٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

مِنْ مَصَائِبِ فُلَانٍ كَذَا:

انظر «المَصَائِب».

مِنْ مَعَادِنِ الصِّدْقِ:

من ألفاظ التعديل، استعمله ابنُ عُيَيْنَةَ في مِسْعَرِ بن كِدَامٍ، كما ذكره الحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦١) في ترجَمته: «قال عبد الجبَّار بن العَلاء بن ابن عُيَيْنَة: «كان من مَعَادن الصِّدق».

مَنْبَعُ الكَذِبِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

المُنْتَهِي:

هو مَن حصل من الشيءِ أكثرَه، وصلح مع ذلك لإفادته وتعليمه، والإرشاد إليه، وتفهيمه. (انظر «فتح المغيث» ١/ ١٢).

المَنْسُوبُوْنُ إلى خِلَافِ الظَّاهِرِ:

لغةً: «المنسوبون» جمع: منسوبٍ، و«المنسوبُ» اسم مفعول من (نَسَبَ)، أي: ذكَرَ نسبه، والنَّسَبُ هو: القَرَابَةُ (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو أن يُنْسَب الراوي إلى غير قبيلته، أو غير بَلْدَتِه، أو غير صَنْعَتِه. (انظر «علوم الحديث» ص:٣٧٣، و«تدريب الراوي» ٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

لأنَّ الأصل في النسبة أن يُنْسَب الإنسانُ إلى قبيلته، أو بلده، أو صَنْعته، أو ولائه وغيرِها كما ذكرنا آنفاً، ولكن وُجِدَ عددٌ من الرُّواة نُسِبُوا على خلاف الظاهر لعارضٍ، أو سببٍ، فاهتمَّ المحدِّثون ببيان هٰذه العوارض والأسباب دفعاً للوَهْم الذي قد ينشأ من هٰذه النسبة.

ومن هؤلاء:

١ ـ أبو مسعود عُقْبَة بن عمرو البَدْرِي في قول الأكثرين أنَّه لم يَشْهَدْ بدراً، بل نزل بها فنُسِبَ إليها، ولكن يرى البخاريُّ ووافقه مسلمٌ، أنه ممَّن شهد بدراً، فروى البخاريُّ في كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً حديث عُرْوَة بن الزُّبَيْر، عن بشير بن أبي مسعود قال: «أَخَّرَ المُغِيْرَةُ العَصْرَ، فَدَخَل عليه أبو مسعود عُقْبَةُ بن عمرو جَدُّ زيدِ بن حسنٍ، وكان شهد بدراً».

قال الحافظُ ابن حجر: «الظَّاهر أنه من كلام عُرْوَة بن الزُّبَيْر، وهو حُجَّةٌ في ذلك لكَوْنِه أدرك أبا مسعود، وإنْ كان روى عنه الحديثَ بواسطة». (فتح الباري: ٧/ ٣١٨).

وكذا جَزَم به مسلمٌ في كتابه: «الكنى» (٢/ ٧٧٨).

٢ ـ وسليمان بن طَرْخَان التَّيْمِي، لم يكن منهم، وإنما نزل فيهم فنُسِبَ إليهم، وهو مولى ابن مُرَّة. (انظر «الأنساب» ٣/ ١٢٤).

٣ ـ ويزيد الفقير: أُصِيبَ في فقار ظهره، فكان يألم منه حتى ينحني له.

٤ ـ وخالد بن مِهْران أبو المنازل الحَذَّاء لم يكن حَذَّاءً، وإنما يجلس عندهم فنُسِبَ إليهم فيما حكاه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٧٤) عن يزيد بن هارون «أنه ما حذا نعلاً قطُّ».

قال الحافظ السَّخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٢٧٣): «واعلمْ أنَّ مما كَثُرَ الاشتباهُ فيه، وعَمَّ الضَّرَرُ به: من ينسب حُسَينياً لسكناه محلاً من القاهرة، أو بلدةً أو غيرهما، فيُتَوهَّم أنها نسبةٌ للحسين بن عليٍّ، ويُوصَف بالشرف، ولذا كان بعض مُتقني العلماء من ينسب كذلك يقيِّد بقوله: للسكن.

أو زُبيريّاً لمحلَّةٍ بنواحي الغربية، فيُتَوهَّم أنها للزُّبَيْرِ بن العَوام (حواريّ رسولِ الله ﷺ).

أو جعفرياً لمحلَّة أيضاً فيُتَوَهَّم أنها: جعفر بن أبي طالبٍ.

أو قرشياً لمحلَّة تُسَمَّى «القرشية» فيتُوَهَّم أنها: لقريشٍ.

أو جرَّاحياً لمحلَّة أخرى فيتَوَهَّم أنها: لأبي عُبَيْدَة بن الجَرَّاح.

أو عبَّاسياً للعباسية من الشرقية، فيُظَنُّ أنها: من ذُرِّيَّة العبَّاس عمِّ النبي ﷺ في أشباه لذلك عَمَّ الضَّرَرُ بها».

المَنْسُوبُونَ إلى غَيرِ آبَائِهِمْ:

لغةً: انظر تعريفه اللُّغَوي في «المَنْسوْبُونَ إلى خِلاَف الظَّاهر».

واصطلاحاً: هو راوٍ نُسِبَ إلى أُمِّه، أو جَدَّتِه، أو جَدِّه، أو غيرهم (انظر «المحدِّث الفاضل» ص: ٢٦٦، و«علوم الحديث» ص: ٣٧٠).

معرفةُ الأبِ الذي ينتسب إليه الراويُ ضروريةٌ لتمييزه عن غيره،

إلَّا أنَّ بعض الرُّواة قد يُنْسَبُ إلى غير أبيه، فالحاجةُ لمعرفة هؤلاء حاقةٌ، وتسمية آبائهم هامةٌ جداً لدفع توهُّمِ التعدُّدِ عند نسبتهم إلى آبائهم.

وهٰذا النوع بالنسبة لمن ينسب إليهم الرواة على ضروبٍ:

الأول: من نُسِبَ إلى أمِّه:

كمُعَاذ ومُعَوِّذ ابني عَفْراء، وهما اللَّذان أثبتا أبا جهل يوم بدر، أبوهم (الحارث بن رفاعة الأنصاري).

ومثل: ابنُ أمِّ مَكْتُوم الأعمى المؤذِّن، وكان يَؤُمُّ الناسَ أحياناً عن رسول الله ﷺ في غَيْبَته، قيل: اسمُه (عبد الله بن زائده). وقيل: (عمرو بن قَيْسٍ).

ومن التَّابعين فمن بعدهم:

محمَّد بن الحنَفِيَّة، واسمُها: (خَوْلَة)، وأبوه: (عَليُّ بن أبي طالبٍ).

إسماعيل بن عُلَيَّة الحافظ، هي أمُّه وأبوه: (إبراهيم) وكان يكره النسبةَ إلى أمِّه.

الثاني: من نُسِبَ إلى جَدَّتِه:

مثل: بشير بن الخصاصية، أبوه: (مَعْبَدٌ)، و(الخصاصية) أمُّ جدِّه الثالث.

وابنُ تيميّة، هي أمُّ أحد أجداده الأبعدين.

الثالث: من نُسِبَ إلى جَدِّه:

كأبي عُبَيْدَة بن الجَرَّاح، أحد العشرة المبشَّرين بالجنَّة، وهو: (عامرُ بن عبد الله بن الجَرَّاح).

ومن غير الصحابة:

ابن جُرَيْج الإمام الحافظ المحدِّث، هو: (عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج).

وأحمد بن حنبل الإمام المُبَجَّل، هو (أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْبَاني).

الرابع: من نُسِبَ إلى رجلٍ غير أبيه هو منه بسببٍ:

كالمقداد بن الأسود الصحابي، هو: (المقدادُ بن عمرو الكِنْدِي)، كان في حِجر الأسود بن عبد يغوث الزهري زوجِ أمِّه، فتبنَّاه فنُسِب إليه. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٢).

المَنْسُوْخُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (نَسَخ) الشيءَ بالشيءِ: أزاله به، والنسخُ: إبطالُ الشيءِ، وإقامة آخر مقامه.

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي رُفِعَ حكمهُ بحديثٍ آخر متأخِّرٍ عنه.

انظر «ناسِخُ الْحَدِيْثِ مِنْ مَنْسُوْخِهِ» في حرف النون فيه تفصيلٌ.

المُنْقَطِعُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من (الانقطاع) ضِدَّ (الاتصال) يقال: بينهم رَحْمٌ قطعاء: إذا لم تُوْصَل. (القاموس المحيط)...

واصطلاحاً: «هو ما سَقَط من سنده قبل الصحابيِّ راوٍ واحدٌ في موضعٍ واحدٍ أو أكثر».

مثال الحديث المنقطع:

قال أبو يَعْلى في مسنده (برقم: ٤٣٦): حَدَّثنا عبدُ الأعلى بن

حَمَّاد النَّرْسِي قال: حدَّثنا بِشْرُ بن منصور السُّلَمِي، عن الخليل بن مُرَّة، عن الفُرَات بن سلمان قال: قال عليٌّ: ألا يقوم أحدٌ فيُصَلِّي أربعَ ركعاتٍ قبل العصر، ويقول فيهن ما كان رسولُ الله ﷺ يقول: «تمَّ نُوْرُكَ فهَدَيْتَ فلك الحمدُ، عَظُمَ حلمك فعفوتَ، فلك الحمدُ، بسطتَ يدك فأعطيتَ، فلك الحمدُ ربَّنا، وجهُك أكْرَمُ الوجوه، وجَاهُكَ أَعْظَمُ الجَاهِ، وعَطِيَّتُكَ أفضل العطيَّة وأهنؤها...».

هذا الحديثُ في سنده انقطاعٌ بين الفُرَاتِ بن سلمان وسيِّدنا عليٍّ رضي الله عنه، ففُرَات لم يُدْرِك سيِّدنا عليّاً ولم يَسْمَع منه. (انظر «مجمع الزوائد» للهيثمي، ١٠/١٥٨).

حُكمه:

المنقطع ضعيفٌ بالاتفاق بين العلماء، ولا يَصْلُحُ للاحتجاج به، وذلك للجهل بحال الراوي الساقط من السَّند.

تنبيهٌ:

أَطلق بعضُ المحدِّثين كالإمام الشافعيِّ، والطَّبَرانيِّ ـ رحمهما الله تعالى ـ لفظ «المقطوع» وأرادوا به «المنقطَع»، وهو اصطلاحٌ غيرُ مشهورٍ.

وقد يُعتذَر للإمام الشافعيِّ بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أمَّا الطَّبرانيُّ فإطلاقُه ذلك يُعْتَبَرُ تجوُّزاً عن الاصطلاح. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٤٤ ـ ١٤٦، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٦٧ ـ ٣٦٨، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٣٣ ـ ١٣٤).

المُنْقَلِبُ:

الذي ينقلب بعضُ لفظِهِ على الراوي فيتغيَّر معناه.

المُنْكَرُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (أنْكَر) بمعنى: جَحَدَه، أو: لم يَعْرِفْه، ويُقابِله «المعروف» فالمُنْكَر: ضِدَّ «المعروف» . (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ولهذا المُصْطَلَحِ تعريفاتٌ متعدِّدةٌ، أشهرها فيما يلي:

١ ـ هو الحديثُ الذي في إسناده راوٍ فَحُشَ غلَطُه، أو كَثُرَتْ غَفْلَتُه، أو ظَهر فِسْقُه . (انظر «توضيح الأفكار» و«النزهة» ص: ٤٧).

٢ ـ ما رواه الضعيفُ مُخالِفاً لما رواه الثقةُ.

قال الحافظُ ابن حجر: «وهو المُعْتَمَدُ على رأي الأكثرين» . (انظر «نزهة النظر» ص: ٣٧، و«تدريب الراوي» ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

٣ ـ هو ما انفرد به «المستورُ» أو الموصوفُ بسُوء الحفظِ، أو «المُضَعَّفُ» في بعض مشايخه دون بعضٍ، بشيءٍ لا متابعَ له ولا شاهدَ.

قال الحافظ ابن حجر: «وهو الذي يُوَجَد في إطلاق كثيرٍ من أهل الحديث» . (انظر «النكت على ابن الصَّلاح» ٢/ ٦٧٥).

الفَرْقُ بين «المُنْكَر» وبين «الشَّاذ»:

١ ـ أنَّ «الشاذ» ما رواه «المقبولُ» مُخالِفاً لمن هو أولى منه.

٢ ـ أنَّ «المُنْكَر» ما رواه الضعيفُ مُخالِفاً للثقة.

فيُعْلَم من هذا: أنهما يَشترِكان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أنَّ «الشَّاذ» رَاوِيْهِ مقبولٌ، و«المُنْكَر» راويه ضعيفٌ، قال ابن حجر: «وقد غفل من سَوَّى بينهما» . (انظر «شرح النخبة» ص: ٥٩ ـ ٧١).

مثاله:

١ ـ مثال للتعريف الأوَّل: ما رواه النَّسائيُّ وابنُ ماجه من رواية أبي زُكَيْر يحيى بن محمَّد بن قَيْس، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً «كُلُوْا البَلَحَ بالتَّمْرِ فإنَّ ابْنَ آدَم إذا أكَلَه غَضِبَ الشَّيطَانُ».

قال النَّسائيُّ: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، تفرَّد به أبو زُكَيْر، وهو شيخٌ صالحٌ، أخرج له مسلمٌ في المتابعات، غير أنه لم يَبْلُغْ مبلغَ من يُحْتَمَلُ تَفَرُّدُهُ». (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٤٠).

٢ ـ مثال للتعريف الثاني: ما رواه ابنُ أبي حاتم من طريق حُبَيِّب ابن حَبِيْب الزَّيَّات، عن أبي إسحاق، عن العَيْزَار بن حُرَيْثٍ، عن ابن عبَّاس، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أقامَ الصَّلاةَ، وآتَى الزَّكَاةَ، وحَجَّ الْبَيْتَ وصَامَ، وقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

قال أبو حاتم: «هو مُنْكَرٌ؛ لأنَّ غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروفُ».

رتبته:

يتبيَّن من تعريفَيْ «المُنْكَر» المذكورَيْن آنفاً أنَّ «المُنْكَرَ» من أنواع «الضعيف» جداً؛ لأنه إمَّا روايةُ ضعيفٍ موصوفٍ بفحش الغَلَطِ أو كثرة الغفلةِ أو الفِسْقِ، وإمَّا روايةُ ضعيفٍ مُخالِفٍ في روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضَعْفٌ شديدٌ، و«المُنْكَرَ» يأتي في شِدَّة الضَّعْفِ بعد مرتبة «المتروك».

حكم المنكر:

الحديث المنكر حديثٌ ضعيفٌ شديدُ الضعف، لضعف راويه من جهةٍ ومخالفته للثقات من جهة ثانية. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث»

ص: ١٧٨ ـ ١٨٣، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٣٠ ـ ٤٣١» و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ٩٥ ـ ٩٧).

مُنْكَرُ الْحَدِيْثِ :

هو من ألفاظ المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الحافظ الذهبي، والعراقي، والسَّخاوي، ومن المرتبة الثالثة عند السُّيوطي، ومن المرتبة الرابعة عند ابن أبي حاتم وابن الصَّلاح.

حكمها :

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المراتب للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

فائدة :

وينبغي في هذا المقام أن نفرِّق بين قولهم: «حديثٌ مُنكَرٌ» وبين قولهم: «منكر الحديث» فالصِّيغة الأولى وصفٌ للحديث، أمَّا الثانية فوصفٌ للراوي. ومعلومٌ أنَّ ضعف الحديث لا يقتضي بالضرورة ضعف رجال سنده.

ثم إنّ قولهم: «حديثٌ مُنكَرٌ» قد يُطْلَق ويراد به أنه ضعيفٌ وهذا اصطلاحُ المتأخِّرين، وقد يُطْلَق ويراد به الغرابة ـ أي التفرُّد ـ وهذا اصطلاحُ كثيرٍ من المتقدِّمين، وعليه فيجوز أن يكون راويه ثقةً لا ضعيفاً.

كما ينبغي أن نلفت النظر إلى أنّ قولهم: «روى مناكيرَ» أسهل من قولهم: «منكر الحديث»؛ لأنّ العبارة الأولى لا تقتضي الديمومة، بخلاف الثانية من حيث اللغة.

وقولهم: «عنده مناكير» أسهل من قولهم: «منكر الحديث» أيضاً. ففي «فتح المغيث»: «قال الحاكم: قلت للدَّارقطني: فسليمان بن بنت شُرَحْبيل؟ قال: ثقةٌ. قلتُ: أليس عنده مناكير؟

قال : يحدِّث بها عن قومٍ ضعفاء ، فأمّا هو فثقةٌ » .

وقولهم : « روى مناكيرَ » و « عنده مناكيرُ » أسهل من قولهم : « منكر الحديث » .

وأمّا قولهم : « حديثٌ مُنْكَرٌ » فهذا وصفٌ للحديث لا للرَّاوي ، وهذا الحديثُ ضعيفٌ في اصطلاح المتأخِّرين . أمّا في اصطلاح كثيرٍ من المتقدِّمين فقد يكون صحيحاً وبالتالي يكون راويه ثقةً ، ولا يقصدون من قولهم : « حديثٌ مُنكَرٌ » سِوى الحديث الفرد . والله أعلم . (انظر « منهج النقد في علوم الحديث » ص : ٤٣٠) .

مُنْكِرُوْا الحَدِيْثِ :

يُقال للذين أَنْكَروا حُجِّيَّةَ السنَّة النبوية وقيمَتها التشريعيةَ في القرن الثاني، وكان منشأ ذلك الجهل . كما وُجِدتْ فئةٌ أخرى أنكرت غير المتواتر منها، وقُضِيَ على هذه الفتنة بعد القرن الثاني، ثم قامت من جديدٍ ـ ولعلَّها بتأثير من الاستعمار الغربي ـ فأنكر بعضُ الناس أحاديث الجهاد فقط، بينما أنكر البعضُ الآخرُ الأحاديثَ النبويةَ جملةً وتفصيلاً متواترَها ومشهورَها وآحادَها .

وبالرَّغم من هذه المحاولات الطائشة للتشكيك في حُجِّيَّةِ الحديث والدعوة إلى إنكار السُّنَّة ؛ لم يَزَلْ شعارُ السنَّة عالياً، والدعوةُ إليها قائمةً، وقد عُجِنَتْ بها طينةُ المجتمع الإسلامي، وتَغَلْغَلَتْ في أحشائه، وجرتْ منه مجرى الرُّوح والدَّم، حتى أصبح من المستحيل تجريدُه منها، وإقامةُ مجتمعٍ جديدٍ على مجرَّد الدعوة إلى القرآن الذين اقترن بعمل الرسول ﷺ وشرحه له، وتفصيل ما جاء فيه مُجْمَلاً ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل : ٤٤] .

ولا يزال الحديثُ النبويُّ الشريفُ معتنى به، دراسةً وتفهُّماً وتحقيقاً ونشراً لمصادره التي لم تَرَ ضَوْءَ الشمس بعد، ولا تزال

الحسبةُ قائمةً على المجتمع الإسلامي ، والأمرُ بالمعروف والنهي عن المُنْكَر ، والرَّدُّ على البِدَع والمُحْدَثات على قدمٍ وساقٍ ، بما في ذلك من تقليد الحضارة الغربية التقليد الأعمى ، والرِّدَّةِ العقائدية والفكرية والحضارية ، وقبول المدنية الغربية بِرُمَّتِها وبَحذافيرها ، وعلى عِلاَتها، ومخالفاتها للحياة الإسلامية، بفضل الاحتكام إلى السنَّة والرُّجوع إلى الحديث تحقيقاً لِمَا أخبر به النبيُّ ﷺ : « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَوَامَةٌ على أَمرِ الله ، لا يَضُرُّها مَنْ خالَفَها»، وفي حديثٍ آخَرَ : « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِيْنَ على الْحَقِّ حَتَّى تَقُوْمُ السَّاعَةُ » .

إنَّ شأن المشكِّكين في حُجِّيَّة الحديث، والحاملين للواء إنكار السُّنَّة، مع الحديث النبوي والسنَّة المطهَّرة، كما حكاه الشاعرُ العربيُّ القديمُ:

كنَاطِحِ صَخْـرَةٍ يَـوْماً ليُوْهِنَهَـــا فلم يَضُرْها، وأَوْهَى قَرْنَه الوَعِلَ

أهمُّ الكتب المؤلَّفة في الرّدِّ على منكري الحديث :

١ ـ **السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفىٰ السباعي (المتوفىٰ سنة ١٣٨٣ هـ).

٢ ـ **حجية السُّنَّة**: للدكتور عبد الغني عبد الخالق (المتوفى سنة ١٤٠٣هـ) .

٣ ـ **دفاع عن السُّنَّة**: للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة (المتوفىٰ سنة ١٤٠٣ هـ).

٤ ـ **نصرة الحديث في الردّ علىٰ منكري الحديث**: للمحدِّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (المتوفىٰ سنة ١٤١٢ هـ).

المُوَافَقَةُ:

من أقسام «الإسناد العالي»، وهي: الوصولُ إلى شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه.

مثالُه:

قال الحافظُ ابن حجر: «روى البخاريُّ عن قُتَيْبَةَ، عن مالكٍ حديثاً فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانيةٌ، ولو روينا ذلك الحديثَ بعينه من طريق أبي العبَّاس السَّرَّاج (المتوفى سنة ٣١٢ هـ) عن قتيبة مثلاً لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعةٌ، فقد حصلت لنا الموافقةُ مع البخاري في شيخه بعينه مع عُلُوِّ الإسناد على الإسناد إليه». (نزهة النظر: ص: ٧١).

المَوَالِي مِنَ الرُّوَاةِ والْعُلَمَاءِ:

لغةً: (المَوالي) جمعُ: مَوْلَى: والمَوْلَى من الأضداد، فيُطْلَق على المالك والعَبْد، والمُعْتِق والمُعْتَقِ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: (الموالي): جمع: مَوْلَى، وهو: الشخصُ المُخالَفُ، أو المُعْتَقُ، أو الذي أَسْلَمَ على يد غيره. (انظر: «المعرفة في علوم الحديث» ص: ٢٤٣، و«علوم الحديث» ص: ٤٠٠، و«تدريب الراوي» ٢/ ٣٨٢).

الأصلُ في نسبة الراوي إلى قبيلةٍ أن يكون منهم صليبةً، كقولهم: قُرَشِيٌّ أي من أولاد قُرَيْش، وإذا نسبوا إليها من ينتمي إليها بالولاء أضافوا كلمة (مَوْلَى)، فقالوا: مولى قريشٍ، أو القُرَشيُّ مَوْلَاهم.

والولَاءُ أقسامٌ منها: ولاءُ العِتاقة، وولاءُ الإسلام، وولاءُ الموالاة أي الحلف، إلَّا أنَّ (المولى) ربما نُسِبَ إلى القبيلة دون التنبيه الذي

ذكرناه، فيعتقد المرءُ أنه منهم صليبةً، لذلك عُنِيَ العلماءُ بمعرفة الموالي حتى لا يختلط من يُنْسَب إلى القبيلة بالولاء مع من يُنْسَب إليها من صُلبِها، وليتميَّز عن سميِّه المنسوب إليها صليبةً.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ أبو البَخْتَري الطَّائي: سعيد بن فَيْرُوْز التابعيُّ، هو مولى طيء؛ لأن سيده كان من (طيء) فأعتقه.

٢ ـ عبد الرحمن بن هُرْمُزْ الأَعْرَج الهاشمي، هو مولى (بني هاشم) بالعتاقة.

٣ ـ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري الجُعْفِي، مولى (الجُعْفِيِّين) لإسلام جَدِّه الأعلى على يد بعض الجُعْفِيِّين.

٤ ـ الإمامُ مالك بن أنس الأَصْبَحي التَّيْمي، هو أصبحيٌّ صليبةً، وتَيْمِيٌّ بولاء الحلف؛ لأن جدَّه مالك بن أبي عامر كان حليفاً (لبني تَيْمٍ). (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٥ ـ ١٧٧).

المُصنَّفات فيه:

ومظانّ تراجم هؤلاء كتب رجال الحديث عموماً، ولم أعثر على كتابٍ خاصٍّ أُلِّف في «الموالي».

مُوَثَّقٌ:

تعني هذه العبارةُ أنَّ البعض قد ضَعَّفه، غير أنَّ الأكثر على توثيقه، وأنَّ الراجح فيه أنه ثقةٌ أو صدوقٌ كما يَدُلُّ عليه كلامُ الحافظْ الذهبي، الذي عَنْوَنَ به كتابَه «معرفة الرواة المتكلّم فيهم بما لا يوجب الرَّدّ» أو «مَنْ تكلِّم فيه وهو موثوقٌ» ومطبوعٌ باسم الأول.

وقد قال فيه ـ رحمه الله تعالى ـ (ص: ٥١): «أمَّا بعد: فهذا فصلٌ نافعٌ في معرفة الثِّقات الرواة الذين تكلَّم فيهم بعضُ الأئمة بما

لا يُوجِب رَدَّ أخبارِهم، وفيهم بعضُ اللِّيْن، وغيرُهم أتقَنُ منهم وأحفَظُ فهؤلاء حديثُهم إنْ لم يكن في أعلى مراتب «الصحيح» فلا ينزل من رُتبة «الحسن»، اللَّهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديثُ تُسْتَنْكَرُ عليه، وهي التي تُكلِّم فيه من أجلها فينبغي التوقُّف».

المُوَحَّدَةُ:

باء ذاتُ نقطةٍ تحت.

مُوْدٍ:

قال الحافظ السَّخاوي: «اخْتُلِف في ضَبْطِها، فمنهم من يخفِّفها ـ أي: مُوْدٍ (أي: هالكٍ) قال في الصِّحاح: أودى فلان، أي هَلَك فهو مُودٍ، ومنهم من يُشَدِّدها مع الهمزة ـ مُؤْدٍّ ـ أي: حُسْنَ الأداء، أفاده شيخي في ترجَمة (سعد بن سعيد الأنصاري) من مختصر التهذيب، نقلاً عن أبي الحسن ابن القَطَّان الفاسي، وكذا أثبت الوَجْهَيْن كذلك في ضَبْطِها ابنُ دقيق العيد». (انظر «فتح المغيث» ١/٣٤٨).

حكمها:

لا يُحْتَجُّ بحديث مَن اتَّصَف بهذه اللَّفظة.

المَوْصُوْلُ:

انظر «المُتَّصِلُ».

المَوْضُوْعُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الوَضْع) ضِدَّ: الرَّفْع.

يقالُ: وضع عُنْقَه، أي: أَسقطها، ووضع عنه الجِنايَةَ، أي: أسقطها.

ويقالُ: وضَع الشيءَ وضعاً أي: اخْتَلَقه.

ويُقالُ: وضع فلانٌ على فلانٍ كذا، أي: أَلصقه به.

والموضوع: اسم مفعول من «وَضَعَ» ومنه «الحديثُ الموضوعُ».
(انظر «القاموس المحيط» و«معجم مقاييس اللغة»).

فيكون معناه: الحديثُ المُسْقَطُ، أو المُخْتَلَقُ، أو المُلْصَقُ.

واصطلاحاً: عَرَّفه علماءُ الحديث بأنَّ (الموضوع) هو الحديث الذي لم يَصْدُرْ عن النبي ﷺ قَوْلًا، أو فعلاً، أو تقريراً، وأُضيف إليه خطأً، أو عَمْداً، جهلاً، أو كيداً. (انظر: «علوم الحديث» للحاكم: ص: ٨٩، و«تدريب الراوي»، ١/ ٢٣٤، و«فتح المغيث» ١/ ٢٣٤).

وخَصَّه البعضُ منهم بالعَمْدِ دُون الخطأ، وقالوا: بأنَّ الموضوع خاصٌّ بما تعمَّد بوَضْعه، أمَّا ما لم يتعمَّد في وضعه، ونسب إلى النبي ﷺ خطأً؛ فقد سَمَّوه «الباطل».

وإذا أطلق المحدِّثون (الموضوعَ) لا يُريدون به إلا ما اخْتُلِقَ، ونُسِبَ إلى النبي ﷺ، والمنسوب إلى غيره كذباً يقولون فيه: «هذا موضوعٌ على فلان» كما قال الإمام ابن الجَوزيّ وغيره: إنَّ ما رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها: أنها قالت: وما فَقَدْتُ جَسَدَ محمَّدٍ ـ وفي روايةٍ: ما فُقِدَ جَسَدُ محمَّدٍ ـ ليلةَ المِعراج، موضوعٌ على عائشة، ومن ثَمَّ تَرَى أكثرَهم لا يُعرِّفون (الموضوعَ) إلا بالمكذوبِ على رسول الله ﷺ فحَسْب. (ظفر الأماني: ص: ٤١٨ ـ ٤١٩).

حكم وضع الحديث:

اتفق علماءُ الإسلام على أنَّ وضع الحديث حرامٌ، وأنه معصيةٌ من أكبر المعاصي، والإمام الجُوَيْنِيّ يكفِّر من يتعمَّد الكَذِبَ على النبي ﷺ ويذهب إلى إراقة دَمِه.

حُكم رواية الحديث الموضوع:

قد اتفق عُلماء الحديث أنه تُحْرَمُ روايتُه، مع العلم بوَضْعه، سواء كان في الأحكام، أو القِصَصِ أو الترغيب ونحوِها، إلا مبيِّناً وَضْعَه؛ لحديث مسلمٍ عن سَمُرَة بن جُنْدُبٍ ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «منْ حَدَّث عنِّي بحديثٍ يَرى أنه كَذِبٌ فهو أحدُ الكَذَّابين» (قواعد التحديث: للشيخ جمال الدين القاسمي، ص: ١٥٥).

قال ابن الصلاح: «اعْلم أنَّ الحديث الموضوع شرُّ الأحاديث الضعيفة، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحدٍ عُلِمَ حالُه في أيِّ معنىً كان إلَّا مقروناً ببيان وَضْعِه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يُحْتَمَلُ صِدْقُها في الباطن، حيث جازت روايتُها في الترغيب والترهيب» (علوم الحديث: ص: ٩٨ ـ ٩٩).

أهمُّ الكُتب المؤلَّفة على الأحاديث الموضوعة

١ ـ تذكرة الموضوعات: للحافظ محمد بن طاهر المَقْدسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

٢ ـ الموضوعات من الأحاديث المرفوعات: لأبي عبد الله الحُسين بن إبراهيم الجُوْزَقاني (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ).

٣ ـ الموضوعات: للإمام أبي الفَرَج عبد الرحمن بن الجَوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

٤ ـ المُغْنِي عن الحفظ والكِتاب، بقولهم: لم يَصحَّ شيءٌ في هذا الباب: للحافظ ضياء الدين أبي حفص عمر بن بدر المَوْصِلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ).

٥ ـ المَنار المُنِيف في الصحيح والضعيف: للإمام شمس الدين

أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيِّم الجَوزِيَّة (المتوفى سنة (٧٥١ هـ).

٦ ـ **سِفْر السَّعادة**: للعلاَّمة المحدِّث اللُّغَوي مجَد الدِّين الفيروزآبادي، صاحب «قاموس المحيط» (المتوفى سنة ٨١٧ هـ).

٧ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: للحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

٨ ـ **اللّآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: للحافظ جَلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

٩ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: للعلامة المحدِّث الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن عَرَّاق الكِنَاني، (المتوفى سنة ٩٦٣ هـ).

١٠ ـ **تذكرة الموضوعات**: للمحدِّث محمد بن طاهر الفَتَّنِي، (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ).

١١ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**: للعلامة المحدِّث الفقيه علي القاري الهَرَوِي المَكِّي المشهور بمُلاَّ علي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

١٢ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**: للعلامة علي القاري أيضاً.

١٣ ـ **كشفُ الخفاء ومُزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: للعلامة الشيخ إسماعيل العَجْلُوني (المتوفى سنة ١١٢٦هـ).

١٤ ـ **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة**: للعلامة مَرْعي ابن يوسف الكَرَمي (المتوفى سنة ١٠٣٢ هـ).

١٥ ـ الكشف الإلهي عن شديدِ الضَّعْفِ والموضوع الواهي: للعلامة محمَّد بن محمد بن محمد الحُسيني الطَّرابُلسي السَّنْدُروسي، (المتوفى سنة ١١٧٧ هـ).

١٦ ـ الدُّرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات: للعلامة محمد بن أحمد السَّفَارِيني (المتوفى سنة ١١٨٨ هـ) ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص: ١٥٠.

١٧ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للإمام أبي عبد الله محمد بن علي الشَّوكاني اليَماني (المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ).

١٨ ـ اللُّؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصل له أو بأصله الموضوع: للعلامة أبي الحسن محمد بن خليل القاوُقْجي الحسني العلمي المِشِّيْشي الطَّرابُلُسِي، (المتوفى سنة ١٣٠٥ هـ).

١٩ ـ الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة: للإمام المحدِّث الفقيه الشيخ محمَّد عبد الحي اللَّكْنَوي الهندي (المتوفى سنة ١٣٠٤هـ).

٢٠ ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيِّد المرسلين: للعلامة أبي عبد الله محمد البشير ظافر المالكي الأزهري، (المتوفى سنة ١٣٢٥ هـ).

مَوْضُوعٌ لا أَصْلَ لَهُ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ» في حرف اللاَّم.

المُوطَّآتُ:

لغةً: (الموطآت) جمع: موطَأ، و(المُوطَّأ) لغةً المسَهَّل المُهَيَّأ، قال في «القاموس المحيط»: «وَطَأه»: هَيَّأه، ودَمَّثه، سَهَّلَه، (وطَّأه) ورَجُلٌ مُوطَأُ الأكنافِ، كمُعَظَّمٍ، سهلٌ دَمِثٌ كريمٌ مِضْيافُ.

واصطلاحاً: (الموطَّأُ) في اصطلاح المحدِّثين هو الكتابُ المُرتَّبُ على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، فهو كـ «المُصَنَّف» تماماً، وإن اخْتَلَفَت التسميةُ.

وكذلك لا تختلف «الموطَّآتُ» اصطلاحاً عن كُتب «السُّنَن» إلَّا أنَّ «السُّنَن» يُلْتَزَمُ فيها ذِكْرُ «المرفوعِ» وما يأتي فيها من «الموقوف» و«المقطوعِ» فبالتبع لسبب التسمية:

والسَّببُ في تسمية هذا النوع من المؤلَّفات الحديثية بـ«الموطَّأ» أن مؤلِّفه وَطَّأه للناس، أي: سَهَّلَه وهَيَّأَه لهم.

وقيل: إنَّ السَّبب في تسمية الإمام مالكٍ كتابه بـ «الموطَّأ» ما رُوِيَ عنه أنه قال: عَرَضْتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطأني عليه، (أي: وافقني عليه) فسَمَّيتُه «الموَّطأ». (انظر مقدِّمة السيوطي لـ «تنوير الحوالك»).

أشهر الموطَّآت:

١ ـ موطأ الإمام مالك بن أنس (المتوفى سنة ١٧٩هـ): أَلَّفه على الأبواب. وقد توخَّى فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، ولم يقتصر فيه على الحديث النبوي المرفوع إلى الرسول ﷺ، بل ذكر فيه أقوالَ الصحابة والتابعين، وقد بناه على نحو عشرة آلاف حديث، من مائة ألف حديث كان يحفظها، فكان ينظر فيه وينقِّحه حتى أصبح على ما هو عليه الآن، وفيه خمسمئة وعشرون حديثاً مرفوعاً للنبيِّ ﷺ، وثلاثة آلاف أثرٍ عن الصحابة وأقوال التابعين، وبلاغات مالك وأقواله، على ما ذكره أبو عمرو الدَّاني. (الرسالة المستطرفة، للكتاني، ص: ١٤).

ففي الموطأ: المسند المتصل المرفوع، والمُرْسَل والمنقطع

والبلاغات، ومع هذا فقد صَنَّف حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البرّ (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ) كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع وغيرهما.

وقد اختلف العلماءُ في منزلة «الموطأ» فبعضُهم قَدَّمه علىٰ الصحيحين، ومنهم من جَعَله في مرتبتهما، ومنهم من قال المرفوع المتَّصل الصحيح كأحاديث الصحيحين، وما سِوىٰ المرفوع المتصل يُعْتَبر فيه ما يُعْتَبر بغيره من الحديث. ورأىٰ آخرون أنَّ «الموطأ» يأتي في منزلة بعد صحيح مسلم. وقد يكون هذا القول هو الأرجح والصواب.

رواياته:

وقد روىٰ «الموطأ» عن الإمام مالك عددٌ كبيرٌ من أهل العلم من مختلف البلاد، من أهل المدينة ومكة ومصر والعراق والمغرب والأندلس والقَيْرَوان وتونس وبلاد الشام وغيرها، وانتشر في الآفاق. واهتم به طلاب العلم والعلماء، ووضعوا له شروحاً ومختصرات كثيرة.

ومن أشهر رواياته:

- روايةُ يحيىٰ بن يحيىٰ اللَّيثي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ)، وهي التي اعتمدها الأئمةُ الحُفَّاظُ.

- ومنها رواية محمد بن الحسن الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ١٨٩ هـ)، وهي المنتشرة في بلاد الهند وما جاورها.

- ومنها رواية أبي مُصْعَب أحمد بن أبي بكر القاسم بن حارث الزُّهْري المدني قاضي المدينة (ت ٢٤٢ هـ).

- ومنها رواية أبي زكريا يحيىٰ بن عبد الله بن بُكَيْر المصري (المتوفىٰ سنة ٢٣١ هـ).

- ومنها رواية أبي محمد سُوَيْد بن سعيد بن سهل الحَدَثاني الهَرَوي (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ) .

- ومنها روايةُ سعيد بن كثير بن عُفَيْر المِصْرِي (المتوفى سنة ٢٢٦ هـ) .

- ومنها روايةُ أبي يحيى مَعْن بن عيسى المَدَني (المتوفى سنة ١٩٨ هـ) .

- ومنها روايةُ عليِّ بن زياد التُّونسي (المتوفى سنة ١٨٣ هـ) .

- ومنها روايةُ عبد الرحمن بن القاسم (المتوفى سنة ١٩١ هـ) .

- ومنها روايةُ عبد الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبيّ (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) .

- ومنها روايةُ أبي حُذَافة أحمد بن اسماعيل السَّهْمي (المتوفى سنة ٢٥٩ هـ) .

٢ - موطّأ ابن أبي ذِئْب: أبي الحارث، محمد بن عبد الرحمن بن المُغِيرة بن الحارث، من بني عامر بن لؤي من قُريش (المتوفى سنة ١٥٨ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٩): «وقد صَنَّف ابن أبي ذئب في المدينة «موطّأً» أكبر من «موطأ مالك» حتى قيل لمالك: ما الفائدةُ من تصنيفك؟ ما كان لله بَقِيَ» .

٣ - موطأ إبراهيم بن أبي يحيى: أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى سَمْعَان الأسلمي مولاهم المَدَني الفقيه (المتوفى سنة ١٨٤ هـ)، قال ابن المبارك: «كان مجاهراً بالقَدَر، وكان صاحبَ تدليسٍ». وكان الشافعي يَحْتَجُّ بحديثه ويقول: «حَدَّثني من لا أتّهم». قال الحافظ الذهبي في «السِيَر» (٨/ ٤٥٠): «وصَنَّف (الموطأ) وهو كبيرٌ، أضعاف موطأ الإمام مالك» .

٤ - المُوَطّأ الصغير، لعبد الله بن وَهْب المصري (المتوفى سنة

١٩٧ هـ): وله موطّآن: أحدهما كبيرٌ، والآخر صغيرٌ. قال أحمد بن صالح الحافظ: «حَدَّث ابن وَهْب بمائة ألف حديث». وقال الذهبي في «السير» (٩/ ٢٢٥): «موطّأ ابن وَهْب كبيرٌ».

٥ ـ موطأ إسماعيل القاضي: لأبي إسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل البصري المالكي، قاضي بغداد (المتوفىٰ سنة ٢٨٢ هـ) قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٨٤): «كان عالماً مُتْقِناً فقيهاً، شرح المذهبَ المالكيَّ واحتجَّ له وصَنَّف. ثم صَنَّف (الموطأ) وألَّف كتاباً في الردّ علىٰ محمد بن الحسن الشيباني، يكون نحو مئتي جزء ولم يكمل».

المَوْقُوْفُ:

لغةً: (الموقوف) اسمُ مفعولٍ من الوقف، قال: وَقَفَ يَقِفُ وُقُوفاً، أي: دام واقفاً. (القاموس المحيط).

اصطلاحاً: هو ما رُوي عن الصَّحابة رضوان الله عليهم قولاً لهم أو فعلاً أو تقريراً، سواء أكان السَّندُ مُتَّصلاً أو غير متصلٍ.

ويُسَمِّيه بعضُ العلماء «أثراً» ويُسَمُّون المرفوع «خبراً» ويكاد يكون إطلاقُ مصطلح «الأثر» على الحديث الموقوف هو الشائعُ عند المتأخِّرين والمعاصرين، ومن العلماء من جمع في تصانيفه بين الموقوف والمرفوع، فسَمَّى كتابه «السُّنَن والآثار» ككتاب «معرفة السنن والآثار» للبَيْهَقِي أبي بكر أحمد بن الحسين البَيْهَقِيّ (المتوفىٰ سنة: ٤٥٨ هـ).

مثالُ الحديث الموقوف:

قال عبد الرزَّاق الصَّنْعَاني في مصنَّفه (٨/ ٣٤٧) برقم: ١٥٤٩٠): أخبرنا ابنُ جُرَيْج قال: أخبرني أبو بكر عن سعيد بن المُسَيَّب عن

عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه أنه قال: «تجوز شهادةُ الكافر، والصَّبِيِّ، والعَبْدِ، إذا لم يقوموا بها في حالهم تلك، وشهدوا بعدما يُسلِم الكافرُ، ويكبر الصبيُّ، ويعتق العبد، إذا كانوا حين يشهدون بها عدولاً».

حُكم الاحتجاج بالموقوف ؟

« الموقوف » قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، لكن حتى ولو ثبتت صِحَّتُه فهل يُحْتَجُّ به؟

والجوابُ عن ذلك: أنَّ الأصل في (الموقوف) عَدَمُ الاحتجاج به؛ لأنه أقوالُ وأفعالُ صحابةٍ.

لكنها إن ثبتت فإنها تقوِّي بعض الأحاديث الضعيفة؛ لأن حال الصحابة كان هو العملُ بالسُّنَّة وهذا إذا لم يكن له حكمُ المرفوع، أمَّا إذا كان من الذي له حكمُ المرفوع فهو حُجَّةٌ كالمرفوع . (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٢٦، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٢٠ ـ ١٢٥)، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٣٢ ـ ١٣٣).

مصادر «الحديث الموقوف»:

نجد «الحديثَ الموقوف» بشكلٍ أساسيٍّ في كُتب: المُصنَّفات والموطَّآت، والتفسير بالمأثور، وبعض الكتب التي تَرْجَمت للصَّحابة، وبعض الأجزاء الحديثية مثل:

١ ـ **المُصَنَّف**: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة العَبْسي (المتوفى سنة: ٢٣٥ هـ).

٢ ـ **المُصَنَّف**: لأبي بكر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني (المتوفى سنة: ٢١١ هـ).

٣ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس الأَصْبَحي (المتوفى سنة: ١٧٩ هـ).

٤ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن المشهور بـ «تفسير الطَّبَري»**: لأبي جعفر محمد بن جَرِير الطَّبَري (المتوفى سنة: ٣١٠هـ).

٥ ـ **التفسير**: لابن أبي حاتم الرَّازي عبد الرحمن بن محمد (المتوفى سنة: ٣٢٧ هـ) عامته آثار مسندةٌ.

٦ ـ **التفسير لأبي بكر محمد بن إبراهيم** بن المُنذِر النَّيْسابوري (المتوفى سنة: ٣١٦ هـ تقريباً).

٧ ـ **حِلْيَة الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نُعَيْم الأصبهاني أحمد بن عبد الله الشافعي (المتوفى سنة: ٤٣٠ هـ).

٨ ـ **الأجزاء الحديثية**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدُّنيا القرشي البغدادي (المتوفى سنة: ٢٨١ هـ) منها: الإخوان، اصطناع المعروف، التهجُّد، التوكُّل، الشكر، الحلم، الصمت، ذَمِّ الدنيا، الصبر، العظمة... وغيرها.

مي:

رَمْزٌ للإمام الدَّارِمي في سُنَنِه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

مِيْزَانٌ:

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ: في هامش «الرفع والتكميل» (ص: ١٥٧ ـ ١٥٨): «وقد يُسَمُّون الراويَ: (المِيْزَانَ) لقوَّة حفظِه وضَبْطِه، جاء في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٩٧) في ترجَمة (عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي الكوفي) ـ أحد الأئمة المتوفى سنة ١٥٤هـ ـ قولُ الثوري فيه: حَدَّثَني الميزانُ، عبدُ الملك ابن أبي سليمان، وقال ابنُ المبارك: عبد الملك ميزانٌ، وذكره الترمذيُّ في سننه في كتاب الشفعة (٦/ ١٣١) عن سفيان الثوري.

وفي «تهذيب التهذيب» (١٥/ ١١٤)، في ترجمة (مِسْعَر) أيضاً: «قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: كان مِسْعَرٌ يُسَمَّى: الميزانَ، وفي «الجواهر المضية» (٢/ ١٦٧) للحافظ القرشي: قال إبراهيمُ بن سَعِيد: كان شُعْبَةُ وسفيانُ إذا اخْتَلَفا في شيءٍ قالا: «اذهَبْ بنا إلى الميزان مِسْعَر بن كِدَام».

المُهْمَلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (أَهْمَلَ) الشيء، بمعنى: تَرَكه، ومن قولهم: (أمرٌ مُهْمَلٌ) أي متروكٌ.

واصطلاحاً: هو روايةُ الراوي عن اثنين مُتَّفقي الاسم أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجَدِّ، أو مع النسبة، ولم يتميَّزا بما يَخُصُّ كلاً منهما (انظر «نزهة النظر» ص: ٧٤، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ٢١٢).

حكم المهمل:

إنْ كانا ثقتين لم يَضُرَّ هذا الإهمالُ كما وقع للبخاري في روايته عن أحمد ـ غير منسوبٍ ـ عن ابن وهب، فإنه أمَّا أحمد بن صالح المصري، أو أحمد بن عيسى وكلاهما ثقةً.

وأمَّا إذا كان أحدُهما ثقةً والآخرُ ضعيفاً فإنه يَضُرُّ، وحينئذ يرجع فيه إلى القرائن والظن الغالب.

مثل (سليمان بن داود) و(سليمان بن داود) فإنْ كان الخَوْلانِيّ فهو ثقةٌ، وإنْ كان اليمانيّ فهو ضعيفٌ.

الفرق بين «المُهْمَل» و«المُبْهَم»:

والفرقُ بينهما أنَّ «المُهْمَل» ذُكِرَ اسمُه والْتَبَسَ تعيينُه، و«المُبْهَمُ» لم يُذْكَرْ اسمُه.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ المُكْمَل في بيان المُهْمَل: للخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ).

المُهْمَلَةُ:

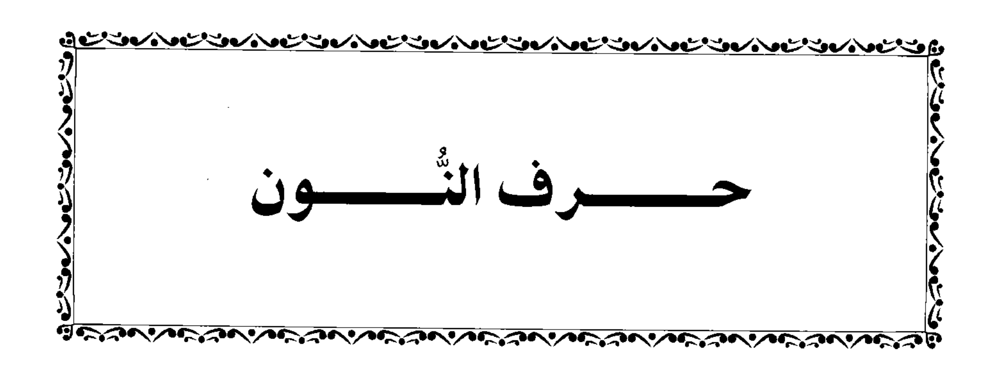
تُسَمَّى للحروف الخالية من السَّقَطِ.

من:

عبارةٌ تُكْتَبُ في آخر الزيادة من مَتْنِ الكتاب.

❐❐❐





حرف النُّون

ن :

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في سُنَنه.

نا :

رَمْزٌ إلى «حَدَّثَنا».

النَّازِلُ :

انظر «الإِسْنَادُ النَّازِل» في حرف الألف.

النَّازِلُ مِنَ الأَسَانِيْد :

انظر «الإِسْنَاد النَّازِل» في حرف الألف.

النَّاسِخُ والمَنْسُوْخُ :

انظر «نَاسِخ الْحَدِيْثِ ومَنْسُوْخُه».

نَاسِخُ الحَديثِ ومَنْسُوخُه :

لغةً: له معنيان: الإزالةُ، ومنه نَسَخَتِ الشمسُ الظِّلَّ، أي:

أزالته. والنَّقْلُ، ومنه نسختُ الكتابَ، إذا نقلتُ ما فيه، فكأَنَّ الناسخَ قد أزال المنسوخَ أو نَقَله إلى حكمٍ آخر (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: رَفْعَ الشارع حُكماً منه متقدِّماً بحُكْمٍ منه متأخِّرٍ. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٧٧، و«تدريب الراوي» ٢/ ١٩٠).

طريقةُ معرفةِ الناسخِ من المنسوخ:

يُعْرَفُ «ناسخ الحديث من منسوخه» بأحد هذه الأمورِ:

١ ـ **بتصريح رسول الله ﷺ**: كحديث بُرَيْدَةَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُوْرُوْهَا؛ فإنَّها تُذَكِّرُ الآخِرَةَ» (أخرجه مسلم).

٢ ـ **بقول صحابيٍّ**: كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «كان آخِرَ الأَمْرَيْنِ من رسول الله ﷺ تَرْكُ الوضوء ممَّا مَسَّت النار» (أخرجه أصحاب السنن).

٣ ـ **بمعرفة التاريخ**: كحديث شَدَّاد بن أَوْسٍ «أفطر الحاجم والمحجوم» (أخرجه أبو داود) نُسِخَ بحديث ابن عَبَّاس أنَّ النبي ﷺ احْتَجَم وهو مُحْرِمٌ صائمٌ» (أخرجه مسلم) فقد جاء في بعض طُرُقِ حديث شَدَّاد أنَّ ذلك كان زمن الفتح، وأنَّ ابن عبَّاس صَحِبَه في حِجَّة الوداع.

٤ ـ **بدلالة الإجماع**: كحديث «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فاجْلِدُوْهُ، فإنْ عادَ في الرابعةِ فاقْتُلُوه» (رواه أبو داود، والترمذي).

قال النَّووي: «دَلَّ الإجماعُ على نَسْخِهِ».

والإجماع لا يَنْسَخُ، ولا يُنْسَخُ، ولكن يَدُلُّ على ناسخٍ. (انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٥٩ ـ ٦٠).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **الناسخ والمنسوخ من الحديث**: لابن شاهين الواعظ (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٢ ـ **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ).

٣ ـ **الناسخ والمنسوخ**: للإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

٤ ـ **تجريد الأحاديث المنسوخة**: لابن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧هـ).

٥ ـ **رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار**: لبرهان الدين الجَعْبَري (المتوفى سنة ٧٣٢ هـ).

النَّاسِخُ مِنَ الْحَدِيْثِ:

انظر «نَاسِخ الْحَدِيْثِ مِنْ مَنْسُوخِهِ».

نَاصِبِيٌّ:

قال الحافظُ: «النَّصْبُ بُغْضُ عليٍّ كَرَّم الله وجهه وتقديم غيره عليه» (هدي الساري: ص: ٤٥٩).

مثالُ من وُصِف بهذا مع إخراج الأئمة له:

ذكر الحافظُ عدداً منهم في «هدي الساري» (ص: ٤٥٩).

١ ـ حصين بن نمير الواسِطي.

٢ ـ إسحاق بن سويد العَدَوي.

٣ ـ عبد الله بن سالم الأشعري.

نَاوَلَنِي:

من ألفاظ الأداء لمن تَحَمَّلَ الإجازةَ والمناولةَ.

نَبَّأَنا:

من ألفاظ التحمُّلِ سماعاً من الشيخِ وهو قليلٌ في الاستعمال.

نَبَّأَنِي:

من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ، وهو قليلٌ في الاستعمال.

نَحْوَهُ:

يُطْلَق هذا اللَّفْظُ عند ذِكْرِ روايةٍ مُغَايرةٍ بعض الشيء عن المطلوبة.

وقيل: ينبغي للرَّاوي بالمعنى أن يقول عقيبته «أو كما قال» أو «نحوه» أو «شِبْهَهَ» (انظر «تدريب الراوي» ٢/١٠٦).

نَزَكُوْهُ:

لغةً: بالنون والزَّاء المفتوحتين من (نَزَكَ) فلاناً، أي: طعنه بالنَّيْزَك (وهو: الرُّمْحُ القصير) وأساؤوا القولَ فيه.

واصطلاحاً: وهو من ألفاظ الجَرْح، استعمله عبدُ الله بن عَوْن بن أَرْطَبان البَصْري.

قال الإمام مسلمٌ: «ثنا عبيدُ الله بن سعيد، قال سمعتُ النَّضْرَ يقول: سُئل ابنُ عَوْنٍ عن حديثٍ لشهرٍ وهو قائم على أَسْكُفَةِ الباب، فقال: إنَّ شهراً نزكوه، إنَّ شهراً نزكوه» (انظر «مقدمة صحيح مسلم» ١/١٧).

قال مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ: «يقول: أخذتْه ألسنةُ الناس، تكلَّموا فيه».

وقد ذكر الحافظُ السَّخاويُّ هذه اللَّفْظَةَ في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، والتي يُكْتَبُ حديثُ أهلها للاعتبار.

النُّـزُوْلُ:

مصدر «نَزَل» انظر «الإسْنَاد النَّازِل» في حرف الألف.

نس :

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في سُننه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

النِّسَبُ الَّتِيْ بَاطِنُهَا عَلَى خِلاَفِ ظَاهِرِهَا :

انظر «المَنْسُوبُوْنَ إلى خِلاَف الظَّاهِرِ» في حرف الميم.

النِّسَبُ الَّتِي عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا :

انظر «المَنسُوْبُوْنَ إلى خِلاَفِ الظَّاهِرِ» في حرف الميم.

النَّسْخُ :

لغةً: الإزالةُ، والنَّقْلُ.

اصطلاحاً: رَفْعُ تعلُّق حكمٍ شرعيٍّ بدليلٍ شرعيٍّ متأخِّرٍ عنه.
انظر «نَاسِخ الْحَدِيْثِ من مَنْسُوْخِهِ» فيه تفصيلٌ.

النُّسْخَةُ :

جَمْعُها : النُّسَخُ، وهي مرادفةٌ للصحيفة، كان غالبُ اعتماد المحدِّثين في رواية الحديث على النُّسَخِ والصُّحُفِ الصحيحةِ مع اعتمادهم على حفظِهم وإتقانِهم، فكانت من النُّسَخ المشهورة: «صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه» و«صحيفة جابر بن عبد الله»، وغيرِهما.

النَّشَقُ :

لغةً: بفتح النون المُعْجَمة، وهو مصدر (يَنْشِقَ الصَّيْدُ في الحِبَالة) نشقاً، أي: لشب وعلق عليها.

واصطلاحاً: هو «الضَّرْبُ» (انظر تعريفه في حرف الضَّاد)، وسُمِّي «الضَّرْبُ» نَشْقاً لكونه أَبْطَل حركةَ الكلمة وإعمالَها، فكأنَّه جَعَلها في وِثَاقٍ يَمْنَعُها من التصرُّفِ (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٨٤).

نَقْدُ الْحَدِيْثِ:

لغةً: (النَّقْد) و(التِّنقاد) و(التَّنَقُّدُ) هو: التمييزُ بين الأشياء بقصد الفَصْل بين جيِّد الأشياء ورديئها، وإخراج ما فيها من الزَّيْف. (تاج العروس: ٩/ ٢٣٠).

واصطلاحاً: هو علمٌ يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عِلَلِها والحُكم على رواتها جَرْحاً وتعديلاً بألفاظٍ مخصوصةٍ، ذات دلائلَ معلومةٍ عند أهل الفن.

النَّقْدُ الخَارِجِيُّ:

هو اصطلاحٌ جديدٌ، اصطلحه المستشرقون ومَن على دربهم من المسلمين، يعنون به نقدَ سندِ الحديث، وكما اصطلحوا على نقد متن الحديث بـ«النقد الداخلي».

النَّقْدُ الدَّاخِلِيُّ:

هو اصطلاحٌ جديدٌ، اصطلحه المستشرقون ومَن على دربهم من المسلمين، يعنون به نقدَ متنِ الحديث بالنظر إلى معناه فقط، دُون النظر إلى السَّند.

نَقْدُ الرِّجَالِ:

أي: نقدُ الرُّواةِ ومعرفةُ أحوالهم جرحاً وتعديلاً.

انظر «نقد الحديث».

نُهِيْنَا عَنْ كَذَا:

هو قولُ الصَّحابة: «أُمِرْنا بكذا» أو «نُهينا عن كذا» كقول أُمِّ عَطِيَّة الأنصارية رضي الله عنها: «أُمِرْنا أن نُخرِج في العيدين العواتقَ وذواتَ

الخُدور، وأُمِرَ الحُيَّضُ أن يعتزلن مصلّى المسلمين» (أخرجه البخاري في العيدين، باب: خروج النساء والحيض إلى المصلى، رقم: ٩٧٤).

وقولها رضي الله عنها «نُهينا عن اتّباع الجنائز ولم يُعْزَم علينا» (أخرجه البخاري في الجنائز، باب: اتباع النساء الجنائز، رقم: ١٢٧٨).

وكقول أنس بن مالكٍ رضي الله عنه: «أُمِرَ بلالٌ أن يَشفع الأذانَ ويُوتِرِ الإقامةَ إلا الإقامة» (أخرجه البخاري في الأذان، باب الأذان مثنى، برقم: ٦٠٥).

فهذا وما جانَسه «مرفوع» على الصحيح المعتمد؛ لأنَّ الآمر والناهي في مثل هذه الأحوال هو النبيُّ ﷺ، لا فَرْقَ في كلِّ ذلك بين قول الصحابيِّ ذلك في حياة الرَّسول ﷺ أو بعده.

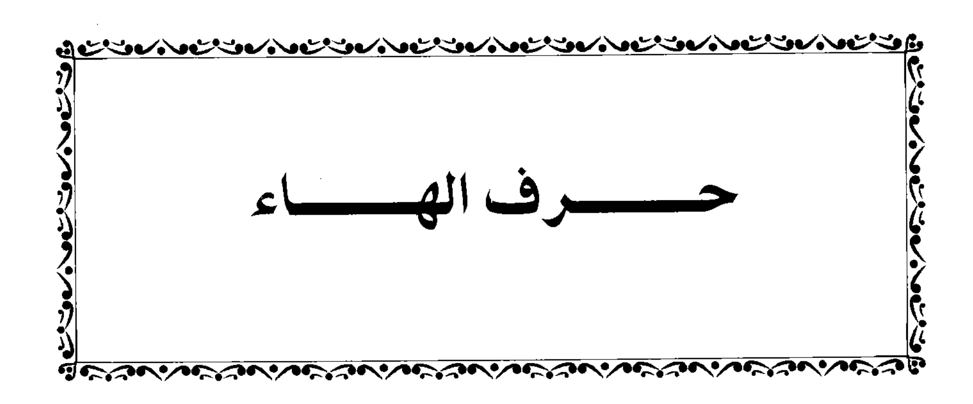
النَّواصِبُ:

جمعُ: (ناصبيٍّ)، وهم على الطرف الآخر من التشيُّع (النصب) وهو بُغْض أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه، إذ كانت طائفةٌ من شيعة بني أمية قد قُتل آباؤهم وأجدادهم وإخوانهم في معارك معاوية مع أمير المؤمنين علي، فبقي ذلك في نفوسهم، وحصلت لهم النُّفرة كما جاء ذلك عنهم صريحاً بالنص.

ولم يكن بُغْضُهم لأمير المؤمنين من أجل الدِّين أو شكّاً في مكانته وسابقته في الإسلام، بل كان ذلك منهم عن تأويلٍ واجتهادٍ.







حرف الهاء

هـ :

رَمْزٌ للإمام ابن ماجَهْ في سُنَنِه .

هَالِكٌ :

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي ، ومن الثانية عند الحافظ العِراقي والسُّيوطي .

حكمها :

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ، ولا للاعتبار .

هذا الحَدِيْثُ بَاطِلٌ لا أَصْلَ لَهُ :

انظر «لا أَصْلَ لَهُ» في حرف اللاَّم .

هذا الحَدِيْثُ لا أَصْلَ لَهُ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ الصحيحةِ :

انظر «لا أَصْلَ لَهُ» في حرف اللاَّم .

هب :

رمزٌ للإمام البَيْهَقِيُ في «شعب الإيمان».

هذا الْحَدِيْثُ أَصَحُّ شيءٍ في الْبَابِ :

انظر «أَصَحُّ شَيءٍ في البَابِ» في حرف الألف.

هذا الْحَدِيثُ أصَحُّ مِنْ كذَا :

انظر «أَصَحُّ شَيءٍ في الْبَابِ» في حرف الألف.

هذا الْحَدِيْثُ لا يَصِحُّ أوْ لا يَثْبُتُ :

قال المحدِّث الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٢٨٢ ـ ٢٨٤).

«لا يَلْزَم من قولِهم: (لا يَصِحُّ أو لا يَثْبُتُ هذا الحديثُ) كَوْنه موضوعاً أو ضعيفاً، وكذا لا يَلْزَم من قولهم: (لَمْ يَصِحَّ أو لا يَثْبُتُ في هذا الباب شيءٌ) خُلُوُّه عن (الحُسْن) أيضاً، قال الزَّرْكشي في (نُكَتِه على ابن الصَّلاح) بين قولنا: (موضوعٌ) وبين قولنا: (لا يَصِحُّ بَوْنٌ كثيرٌ، فإنَّ الأول إثباتُ الكَذِب والاختلاقِ، والثاني إخبارُ عن عدم الثبوت، ولا يَلْزَم منه إثباتُ العَدَمِ، وهذا يجيء في كلِّ حديثٍ قال فيه ابنُ الجَوْزي : (لا يَصِحُّ ونحوه) » .

وقال أيضاً: «لا يَلْزَم منه أن يكون موضوعاً، فإنَّ الثابت يَشْمَلُ (الصحيحَ) و(الضعيفَ) دونه».

وقال الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في تعليقه على كلام المحدِّث التَّهَانَوِي: «تابَعَ شيخُنا المؤلِّف ـ حفظه الله تعالى ـ العلاَّمةَ اللَّكْنَوِيَّ في هذا الفصل بكامله، وقد نَقله من كتابه (الرفع والتكميل) كما سيصرح به في آخره، وكذلك اللَّكْنَوِيُّ تابع الشيخَ علياً

القاري والإمامَ الزَّرْكَشي، وقد سها الإمامُ الزَّرْكَشي ـ فيما قاله ـ فتَبِعَه المقتدون من ورائه القاريُ واللَّكْنَوِيُّ والقَاسِميُّ والمُعَلِّمي وشيخُنا التهانوي وغيرُهم كما أوضحتُهُ بتوسُّعٍ ونصوصٍ وأمثلةٍ في تَقْدِمتي لكتاب (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) لعليٍّ القاري فانظره فإنه ممَّا يُستفاد. (انظر ص: ١٠ ـ ١٥ من الكتاب المذكور).

وتوضيحُ المقام: أنَّ قولهم في الحديث: (لا يَصِحُّ) أو (لا يَثْبُتُ) أو (لَمْ يَصِحَّ) أو (لم يَثْبُتْ) أو (لَيْسَ بِصَحِيْحٍ)، أو (لَيْسَ بثَابِتٍ) أو (غيُر ثابتٍ) أو (لا يَثْبُتُ)، ونحو هذه التعابيرُ إذا قالوها في كتب الضعفاء والمتروكين والوضَّاعين أو كتب الموضوعات فالمراد به: أنَّ الحديث موضوعٌ لا يتصف بشيءٍ من الصحة، وإذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام فالمرادُ به ـ أي بنفي الصحة أو نفي الثبوت هنا ـ نفيُ الصحة الاصطلاحية عنه، فيُمكِن أن يكون حَسَناً، أو ضعيفاً».

هذا الحَدِيْثُ مِنْ بَلاَيَاه:

أي: من مَوْضوعاتِه.

انظر «البَلاَيا» في حرف الباء.

هذا حَدِيْثٌ مُنْكَرٌ:

انظر «مُنْكَرُ الحَديْثِ» في حرف الميم.

هذا سَمَاعِيْ عِنْدَ فُلاَنٍ:

من ألفاظ تَحمُّل الحديث سَماعاً من الشيخ.

هذا لَفْظُ فُلاَنٍ:

يقال ذلك عند الاقتصار على روايةٍ مُعَيَّنَةٍ من ألفاظ الحديث الذي رُوِيَ بأكثر من لفظٍ. (تدريب الراوي: ٢/ ٥٥).

الهَذْرَمَةُ:

هي السُّرعةُ في القِراءةَ، ويقالُ: «هَذْرَمَ القرآن» أي: أسرع في قراءته لا يتدبَّر معانيه، وهو غيرُ محمودٍ (المعجم الوسيط).

قال عُمَرُ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ: «شَرُّ الكتابة (المَشْقُ) وشَرُّ القِراءةِ (الهَذْرَمَةُ) وأجْوَدُ الخَطِّ أبْيَنُهُ». (انظر «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ٢٦٢).

هش:

رَمْزٌ لابن هشام في «السيرة» كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

هسق:

رَمْزٌ للإمام البَيْهَقِيِّ في «السُّنن الكبرى».

هُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَاكَ:

قال الطِّيْبِيُّ: «أي: شيخٌ كبيرٌ غلب عليه النِّسْيانُ ليس بذاك المقام الذي يُوْثَق به، أي روايته ليست بقويةٍ». (انظر: «تحفة الأحوذي» ١/ ٣٠٣).

إلَّا أنَّ ظاهر قولهم: «هو شيخٌ» من أدنى ألفاظ التعديل، فإذا قرن به: «لَيْسَ بذاك» فيكون من ألفاظ الجرح، والترمذيُّ كثيراً ما يقرن بين قوله: «هو شيخٌ» و«ليس بذاك» ويقصد به: الضعيفَ.

وأمَّا إذا أُفْرِدَ بأنه: شيخٌ فهو إلى التعديل أقرَبُ من التجريح، إلا أنه لا يُحْتَجُّ به.

هُوَ عَصَا مُوْسىٰ تَلْقَفُ ما يأْفِكُونَ:

انظر «عَصَا مُوْسَى، تَلْقَفُ ما يأْفِكُوْنَ» في حرف العين.

هُوَ على يَدَي عَدْل :

انظر «على يَدَي عَدْل» في حرف العين .

هُوَ كَذَا وكَذَا :

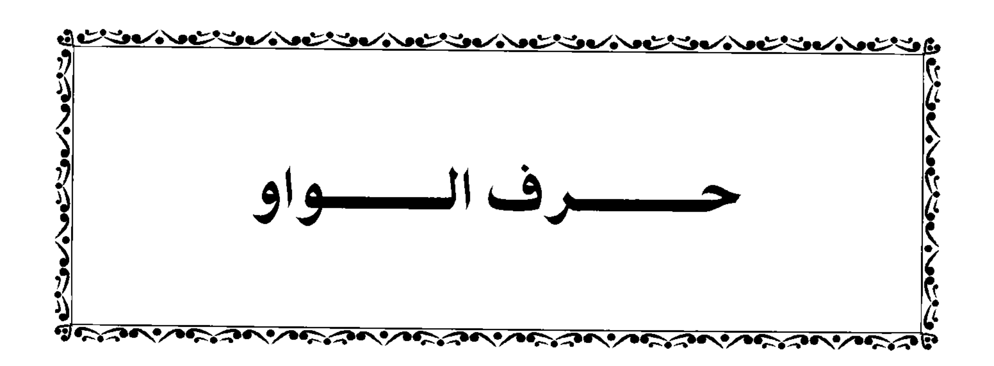
انظر «كَذَا وكَذَا» في حرف الكاف .

هَيْنَمَ القَارِىءُ :

أي : أخفى صوتَه ، والقارىءُ هو قارىءُ الحديث على الحاضرين في مجلس الشيخِ .

❒❒❒





حرف الواو

وَاضِعٌ وَاهٍ:

يُراد به الواضع في الحديث، انظر «الموضوع» في حرف الميم.

وَاهٍ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ الذَّهبي، والعِراقي والسَّخاوي، والسُّيوطي.

حكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

واهٍ ضَعَّفُوْه:

من ألفاظ الجَرْح، انظر «واهٍ».

واهٍ بِمَرَّةٍ:

أي: قولًا واحداً، لا تردُّدَ فيه، وكأنَّ الباء زِيْدَتْ تأكيداً (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٤٥).

وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ

العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند الحافظ الذَّهبي والسَّخاوي .

حكمها :

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار .

وَاقِفِيٌّ :

قال الحافظُ : «الواقفُ في القرآن من لا يقول : مخلوقٌ، ولا ليس بمخلوقٍ» . (هدي الساري : ص : ٤٥٩) .

مثال مَن وُصِفَ بذلك : علي بن أبي هشام طَيْرَاخ البغدادي، من شيوخ البخاري .

قال البخاري : قال أبو حاتم : «صدوقٌ تركه الناسُ للوقف في القرآن» .

قال الحافظُ : «وليس ذلك بمانعٍ من قبول روايته» وقد رمز له بحرف (خ) . (هدي الساري : ص : ٤٥٩) .

وَاهِيُ الْحَدِيْثِ :

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند الحافظ الذَّهبي والسَّخاوي .

حكمها :

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰاتين المرتبتين للاحتجاج به ، ولا للاعتبار .

وَبِهِ قالَ حَدَّثَنا :

إذا قرأ المحدِّثُ إسنادَ شيخه المحدِّث أوَّلَ الشروع، وانتهى، عطف عليه بقوله في أوَّل الذي يليه : (وبه قال حدَّثَنا. . .) ليكون كأنَّه أَسْنَد إلى صاحبه في كلِّ حديثٍ، أي : لعَوْد ضمير (وبِهِ) على السَّند

المذكور كأنَّه يقول: وبالسَّند المذكور، قال: أي صاحبُ السَّند لنا، فهذا معنى قولِهم: وبه قالَ. (انظر «قواعد التحديث» ص: ٢١٧).

وُثِّـقَ :

يقال هذا اللَّفْظُ فيمن وُجِدَ توثيقٌ في آنٍ واحدٍ.

وثَّقَه ابنُ حِبَّان:

أكثر إطلاق هذه العبارة بعضُ الأئمة والنُّقَّاد أمثال الحافظِ الذَّهبيِّ، والهَيْثميِّ، والسُّيوطيِّ وغيرهم، قاصدين بها الراويَ الذي ذكره ابن حِبَّان في «كتاب الثِّقات»، ثم اقتداهم كثيرٌ من المحقِّقين في عصرنا في استعمال هذا الإطلاق دون التقصِّي، والتساهلُ فيه واضحٌ.

والصَّواب: أنه لا يقال هذا إلَّا فيمن نَصَّ ابنُ حِبَّان صريحاً على توثيقه، أمَّا بمجرَّد إيداعه الرَّاويَ في كتابه المذكور دون نصٍّ على توثيقه فيقال فيه (ذَكرَه ابنُ حبَّان)، وَثَّقه، فانتبه إلى ذلك.

انظر ما وَضَّحنا عن هذه العبارة في «ذَكره ابنُ حِبَّان في ثقاتِه» في حرف الذَّال.

الوِجَادَةُ :

لغةً : الوِجَادة ـ بكَسْر الواو ـ مصدرُ (وَجَدَ) أي : أدْرَكَ .

واصطلاحاً: هو أن يَقِفَ الطالبُ على كتابِ شخصٍ فيه أحاديثُ يرويها بخَطِّهِ ولم يَلْقَه، أو لَقِيَهُ ولكن لم يَسْمَعْ مِنْهُ ذلك الَّذي وَجَده بخَطِّهِ، ولا لَهُ منهُ إجازَةٌ ولا نحوها. (علوم الحديث: ص:٢٠٩).

حُكم الرِّواية بها:

نقِلَ عن معظمِ المُحدِّثين والفقهاء المالكيِّين وغيرِهم: أنَّهُ لا يَرَوْنَ العملَ بذلك.

وعن الإمام الشافعيِّ وطائفةٍ مِنْ نُظَّار أصحابِه جوازُه.

وقَطَع بعضُ المحقِّقين من الشَّافعيِّين بوُجُوب العَمَلِ بها عند حُصولِ الثِّقة.

قال ابنُ الصَّلاح: «وما قَطَع به، هو الَّذي لا يتَّجهُ غيرُه في الأعصارِ المتأخِّرةِ، فإنَّهُ لو توقَّفَ العملُ فيها لانسَدَّ بابُ العمل بالمنقول، لتَعَذُّرِ شرطِ الرِّواية فيها» (علوم الحديث: ص: ٢٠٩).

وقال النَّووي: وهذا هو الصَّحيحُ (إرشاد طلاب الحقائق: ص: ١٥٣).

وَجَدْتُ بَخَطِّ فُلَانٍ:

من ألفاظ التَّحمُّل من طريق الوِجَادة. انظر «الوِجَادَة».

وَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِي:

يقع هذا كثيراً في «مسند الإمام أحمد» يقول ابنه عبد الله: وَجَدْتُ بِخَطِّ أبي: حَدَّثَنا فلانٌ.

وَجَدْتُ عَنْ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل من طريق الوِجَادة. انظر «الوِجَادَة».

وَجَدْتُ في كِتَابِ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل من طريق الوِجَادَةِ. انظر «الوِجَادَة».

وَجَدْتُ في كِتَابٍ ظَنَنْتُ أَنَّهُ بِخَطِّ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل من طريق الوِجَادَةِ، انظر «الوِجَادَة».

الوَجْهُ:

لغةً: هو الجِهَةُ، يقالُ: خَلِّ عن جِهَته، يريد جِهَةَ الطريق.

واصطلاحاً: هو الطريقُ: أي (السَّنَدُ)، وهذا كثيرٌ في استعمال المحدِّثين، فإنهم يقولون: (قد رُوِيَ هذا الحديثُ من وجهٍ آخر)، أو (من غير وجهٍ)، أو (من أَوْجُهٍ أخرى)، ويريدون بذلك الطُّرُقَ التي رُوِيَ بها الأحاديث.

الوُحْدَانُ:

لغةً: (الوُحْدَان) جمعُ «واحدٍ» وهو: أوَّلُ عَدَدِ الحِسَابِ.

اصطلاحاً: الوُحْدَانُ: هم الرُّواةُ الذين لم يَرْوِ عن كلٍّ واحدٍ منهم إلَّا راوٍ واحدٌ (انظر «علوم الحديث» ص: ٣١٩، و«تدريب الراوي» ٢/ ٦٠).

فائدتهُ:

معرفةُ «مجهول العَيْن» ورَدُّ روايته إذا لم يكن من الصحابة، إلَّا إذا وَثَّقَه من انفرد عنه إذا كان متأهِّلاً لذلك، أو وثَّقَه غيرُه على الأَصَحِّ من أقوال العلماء.

الوحدان من الصحابة:

ففي الصحابة جماعةٌ لم يَرْوِ عنهم غيرُ أبنائهم منهم:

١ ـ المُسَيَّب بن حَزْن بن وَهْب المَخْزُومي، له ولأبيه صحبةٌ، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه سعيد، وهو سيِّدُ التابعين.

٢ ـ ومعاويةُ بن حَيْدَة، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه حكيمٌ.

٣ ـ وقُرَّةُ بن إِيَاس، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه معاوية.

٤ ـ أبو لَيْلَى الأنصاري، لم يَرْوِ عنه إلا ابنهُ عبد الرحمن، وكذلك من الصحابة: وَهْب بن خَنْبَش، وعامرُ بن شهر، وعُرْوَة بن مُضرِّس، ومحمَّدُ بن صَفْوان، ومحمَّدُ بن صَيْفي، لم يَرْو عنه غيرُ حَمَّاد بن سَلَمة.

الوحدان من التابعين وأتباعهم:

ومحمَّد بن أبي سفيان الثَّقَفِي لم يَرْو عنه غيرُ الزهري، وقد تفرَّد الزهريُّ عن نيف وعشرين رجلاً من التابعين لم يَرْوِ عنهم غيرُه.

وكذا تفرَّد عمرو بن دينار عن جماعةٍ، ويحيى بن سعيد، وهشامُ ابن عُرْوَة.

ومن أتباع التابعين: المِسْوَرُ بن رِفَاعة القُرَظِيِّ، تفرَّد به مالكٌ، وكذا تفرَّد مالكٌ أيضاً عن نحو عشرة من شيوخ المدينة. (انظر «مقدمة ابن الصلاح مع التقييد» ص ٣٠٧، و«إرشاد طلاب الحقائق» ص: ٢٣٤) و«المقنع»: ٢/ ٥٤٩، و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

من أشهر المؤلَّفات في الوحدان:

١ ـ **المنفردات والوحدان**: للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١هـ).

٢ ـ **تسمية من لم يَرْو عنه غيرُ رجلٍ واحدٍ**: للإمام أحمد بن شعيب بن علي النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ).

٣ ـ **المخزون في علم الحديث**: للحافظ أبي الفتح الأزدي (المتوفى سنة ٣٧٤ هـ).

الوَحْدَانِيَّاتُ:

هي الأسانيد التي يكون فيها بين المُصَنِّفِ وبين النبيِّ ﷺ شخصٌ واحدٌ، هو: (الصحابيُّ).

قال العلاَّمة الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٩٧): «ومن الوَحْدانيات. . . .» (الوَحْدانِيَّات) لأبي حنيفة الإمام، جَمَعها

أبو مَعْشَر عبد الكريم بن عبد الصَّمد الطَّبري المقرىء الشَّافعي، في جُزءٍ، لكنْ بأسانيدَ ضعيفةٍ غير مقبولةٍ، والمُعْتَمَدُ: أنه لا روايةَ له عن أحد الصحابة».

الوَحْشِيَّاتُ:

هي من انتقاء أبي علي الحسن بن علي بن محمَّد الوَحْشِيِّ (المتوفى سنة ٤٧١هـ) ـ و«وَحْشٌ» قريةٌ من أعمال (بَلخ) ـ، لأبي نُعَيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٢٠هـ).

وَسَطٌ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: الحافظ الذهبي والعِراقي، ومن الخامسة عند: السُّيوطي، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي.

حكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المراتب ويُنْظَرُ فيه للاعتبار.

الوَحْيُ البَاطِنُ:

أي: وَحْيٌ مَرْوِيٌّ، منقولٌ غير مؤلَّفٍ ولا معجز النظم، ولا مَتْلُوٌّ، ولكنَّه مقروءٌ، وهو: الخَبَرُ الواردُ عن رسول الله ﷺ. (انظر «إحكام الأحكام»: لابن حزم: ١/ ٨٧).

يُسَمِّيه جُمهورُ علماء الحنفية بـ «الوحي الباطن».

الوَصْلُ:

أي: وَصْلُ الأحاديث المُرْسَلَةِ والمنقطعةِ والمُعْضَلَةِ.

الوَصِيَّةُ:

لغةً: (الوَصِيَّةُ) مصدرُ من «وَصَّى» أي: عَهِدَ إليه.

واصطلاحاً: الوَصِيَّةُ: هي أن يُوصِيَ المحدِّثُ عند موته أو سَفَره أن تُدْفَع كتبهُ التي يرويها لشخصٍ، قريبٍ أو بعيدٍ.

حكمُ الرِّواية بها:

أجاز بعضُ العلماء للمُوْصَى أن يروي عن المُوصِي بذلك الكتاب، وهو شبيهٌ بـ (المناولة) و(الإعلام).

ومَنَع آخرون،

والصوابُ: أنه تجوز الروايةُ بالوصية؛ لأنها تتضمَّن (الإعلامَ) مع (الإجازة)؛ لأنه لو لم يكن الشيخ على ثقةٍ من روايته لما أجازَ له أن يوصي برواية كتابه.

ألفاظ الأداء:

ومن ألفاظ الأداء في (الوصية) أن يقول الراويُ: (أوصى إليَّ فلانٌ بكتاب كذا)، أو (حدَّثني فلانٌ بالوَصِيَّة).

وَضَّاعٌ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبيِّ والعِراقيِّ والسُّيوطيِّ، ومن الثانية عند: الحافظ السَّخاوي.

حكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

وَضَعَ حَدِيْثاً:

هذا اللَّفْظُ كقولهم: «وَضَّاع» وهو من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند الحافظ الذهبيِّ والعِراقيِّ والسُّيوطيِّ، ومن الثانية عند الحافظ السَّخاوي.

حكمها :

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰاتين المرتبتين للاحتجاج به ، ولا للاعتبار .

الوَضْعُ:

انظر «المَوْضُوْع» في حرف الميم .

وَفِي الْبَابِ عَنْ. . . . :

كثيراً ما يأتي بهذهِ العبارة الإمامُ الترمذي رحمه الله تعالى في جامعه، حيث يقول: «وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ» ويُعَدِّد صحابةً، ولا يريد ذلك الحديث المُعَيَّنَ، بل يريد أحاديث أُخَرَ يَصِحُّ أن تُكْتَبَ في الباب .

قال الحافظ العِراقي رحمه الله تعالى: «وهو عملٌ صحيحٌ، إلَّا أنَّ كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أنَّ من سُمِّي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه، وليس كذلك، بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثاً آخَرَ يَصِحُّ إيرادهُ في ذلك الباب» (قواعد التحديث: ص: ٢٢١).

الوَفَيَاتُ:

لغةً: جمع «وَفَاةٍ» وهي: المنِيَّةُ، والموت.

واصطلاحاً: المراد بـ«الوَفَيات» عند المحدِّثين تاريخُها ووقتها الذي حَدَثَتْ فيه.

الوَقْفُ:

الوَقْفُ بين قَوْلَيْن لعالِمَيْن أحدُهما يجرِّح الرَّاويَ والآخرُ يوثِّقه.

الوَهَمُ:

لغةً : (الوَهَمُ) بتحريك الهاء بمعنى : الغَلَطُ، يقال: وهمت في

كذا وكذا، أي غلطت، والمضارع منه (يوهم)، لا (يهم)، كما ينطقه المحدِّثون.

وأمّا (الوَهْمُ) بإسكان الهاء، هو من خطرات القلب، والجمع «أوهامٌ» يقال: وَهَمْتُ إلى الشيء وَهْماً من باب: (وَعَدَ يَعِدْ وَعْداً) سبق القلبُ إليه مع إرادة غيره، وتوهَّم الشيءَ: تخيَّله وتمثَّله.

واصطلاحاً: و(الوَهَمُ) بفتح الهاء هو الشايعُ الذي يَستعمِله المحدِّثون عند ذكر خطأ الرَّاوي أو الشيخ فيقولون: «في حديثه وَهَمٌ»، أي: غَلَطٌ، أو «في حديثه أوهامٌ»، أو «له أوهامٌ» أي: أغلاط.

ولكن الملاحظ في استعمال المحدِّثين أنهم إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل قالوا في الماضي: «وَهِمَ»، وفي المضارع: «يَهِمُ» فيجمعون في هذا الاستعمال بين البابين، وهو ما يقول فيه الصَّرفيون: من باب تداخُل اللغتين، فيقولون في تضعيف الراوي مثلاً «صَدوقٌ يَهِمُ»، فيستعملون فعل «يَهِم» في مُوضِع «يُوْهِمْ» وما رأيتُ في كلامهم إلى الآن «يُوهِم» (انظر «الرفع والتكميل» ص: ٥٥١).





حرف الياء

ي :

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمامُ البخاريُّ في كتاب «رَفْعِ اليدين في الصَّلاة» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُ في «تهذيب الكمال».

يأْتِي بالعَجَائبِ :

انظر «العَجائِب» في حرف العين.

يَبْلُغُ به :

أي : الحديثَ : أي يَنْسِبُه إلى النبي ﷺ.

يتَكَلَّمُوْنَ فِيْهِ :

انظر «تَكَلَّمُوا فِيْهِ» في حرف التَّاء.

يُثَبِّجُ :

لغةً : (يُثَبِّج) بفتح الثاء والباء (يثَبَّج) ثَبَجاً ، وهو الخلطُ أو الكلام لم يبيِّنه، أو الكلام لم يأتِ به على وجهه» (تهذيب الصحاح).

يثبِّج فلانٌ الحديثَ ، أي : يضعه ويختلقه .

والثبج في اللغة اضطرابُ الكلام وتفنينه، ويُطْلَقُ علىٰ: تَعْمية الخط وترك بيانه كالتثبيج.

يقال ثَبَّج الكتاب تثبيجاً: لم يبيِّنه وقيل لم يأتِ به علىٰ وجهه.

والتثبيج التخليطُ. (انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس»).

ومِن ذلك وصفُهم لـ«إسماعيل بن شَرْوَس بن أبي سعيد الصَّنعاني أبو المِقْدام». قال عنه مَعْمَر بن راشد: «كان يُثَبِّج الحديثَ» أي: يضعه. (التاريخ الكبير: ١/ ق١/ ٣٥٩).

يُجْمَعُ حَدِيْثُهُ:

تقال هذه العبارة في حقِّ الثقةِ والإمامِ المشهور الذي ينبغي أن يُعْتَنى بحديثه ويُدَوَّنُ.

وتقال في حقِّ (الضعيف) أيضاً، ويكونَ معناها: أنه يُكْتَبُ حديثُه للاعتبار.

يُجْهَلُ:

انظر «مَجْهُوْل» في حرف الميم.

يُحَوِّلُ:

يعني ينسخ مِن أصله، فإن وقع منه شيءٌ فمن النقل.

قال هـٰذه اللفظةَ الحافظُ ابن حجر في (سليمان بن عبد الرحمـٰن الدِّمشقي). (انظر «هدي الساري» ص: ٤٠٧).

وهو ثقةٌ.

يُخَالِفُ الثِّقات:

هي عبارةُ جَرْحٍ مُجْمَلَةٌ، إذا عارضتِ التَّعديلَ فإنَّها تُثير شُبْهَةَ إمكانِ الشُّذوذِ، ورُبَّما أيضاً التَّفرُّدِ.

وابنُ حِبَّان يقولُ في مواضِعَ فيمَن يُورِدُهم في «الثِّقات»: «يُخالِفُ»، «رُبَّما خالَفَ»، فهي عبارَةٌ لا تَعني الجَرْحَ المُسْقِطَ، والثِّقَةُ قد يُخالِف، فتكون روايتُه شاذَّةً إذا كانت المخالَفَةُ لمن هو أتْقَنُ منهُ، وإنَّما يكون مُجرَّدُ المخالَفَةِ قادِحاً مُؤثِّراً في الرَّاوي إذا كان قليلَ الحديثِ.

يَرْفَعُهُ (الحديثَ):

إذا قال الراوي في حديثٍ عند ذكر الصحابيِّ: «يَرْفَعُهُ» أو «يَنْمِيْهِ» أو «يَبْلُغُ به» أو «روايةً» أو كلمةً نحوَها يُعَدُّ من قبيل (المرفوع).

قال ابن الصلاح: «كلُّ ذلك وأمثاله كنايةٌ عن رَفْع الصحابيِّ الحديثَ إلى رسول الله ﷺ، وحُكْمُ ذلك عند أهل العلم حكمُ المرفوع صريحاً» (علوم الحديث: ص: ٥١).

يُرْوَىٰ حَدِيْثُه:

انظر «رَوَى النَّاسُ عَنْهُ» في حرف الرَّاء.

يُرْوَى عَنْهُ:

انظر «رَوى النَّاسُ عَنْهُ» في حرف الرَّاء.

يَرْوِي المَنَاكِيْرَ:

انظر «رَوى أحاديْثَ مُنْكَرةً» في حرف الرَّاء، و«مُنْكَرُ الحدِيْثِ» في حرف الميم.

يَرْوِي المَوْضُوْعاتِ:

هٰذه العبارةُ إذا قيلت في راوٍ ما، هل تكون جرحاً أو لا؟ فيه تفصيلٌ:

إذا كان من يروي الموضوعاتِ يرويها في كتابٍ له بإسناده إلىٰ

من رويت عنه، وهو رجلٌ مشهودٌ له بالحفظ والأمانة والعدالة، فإنَّ ذلك لا يؤثِّر في عدالته بشيءٍ إذا لم يبيِّن؛ لأنه قد أسند، وقالوا: من أسند فقد أحال، ولو كان ذلك يؤثر في العدالة لأثَّر في عدالة الإمام أحمد لأنه قيل: يوجد بعض أحاديث موضوعة في مسنده، وأثَّر أيضاً في الترمذي لروايته عن المصلوب، ولأثَّر في ابن ماجه وابن جَرير الطَّبري وغيرهم من الأئمة الذين رووا في كتبهم أحاديثَ موضوعةً بأسانيدهم إلىٰ النبي ﷺ، والواقع أن ذلك لم يؤثر في عدالتهم بشيء، لأنهم قد أحالوا الناظر في كتبهم إلىٰ الأسانيد المروي بها أحاديث تلك الكتب، وبذلك قد برئوا من العهدة.

وإمَّا أنَّ كون الذي (يروي الموضوعات) ضعيفاً أو غير معروفٍ، ورواها عن ثقةٍ أو ضعيفٍ أقوىٰ منه، فإنَّ ذلك يجرح في عدالته وينزل به إلىٰ رتبة المتهم به، والله أعلم (انظر «منهج علوم الحديث النبوي» ص: ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

يَزْرِفُ الْحَدِيْثَ:

انظر «يَزْرِفُ في الْحَدِيْثِ».

يَزْرِفُ في الْحَدِيْثِ:

أي: يَكْذِبُ فيه، قال ذلك قُرَّةُ بن خالد السَّدُوْسِي في (محمَّد بن السَّائب الكَلْبي)، فقد روى ابن أبي حاتم بسنده إليه أنه قال: «كانوا يرون أنَّ الكَلْبيَّ يزرف» قال ابنُ أبي حاتم: «يعني: يَكْذِبُ» (الجرح والتعديل: ٧/ ٢٧١).

يَزِيْدُ في الرَّقْمِ:

من عبارات الجرح النادرة، وهي كنايةٌ عن الكَذِب، فقد روى الإمامُ مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدِّمة «صحيحه» (١٠٤) عن

أيُّوب السَّخْتِياني البَصري ـ تلميذ ابن سِيْرين ـ أنه ذكر رجلاً يوماً فقال: لم يكن بمستقيم اللِّسان، وذكر آخَرَ، فقال: هو يَزِيدُ الرَّقْمَ، وكنى بهذين اللَّفْظين عن أنَّ الرَّجُلَين يَكْذِبان. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٥٢).

يَسْرِقُ الْحَدِيْثَ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حكمها:

لا يُحْتَجُّ بحديث أهل هذه المرتبةِ، ولا يُعتَبر به.

يَضَعُ:

انظر «وَضَع حديثاً» في حرف الواو.

يَضَعُ الْحَدِيْثَ:

انظر «وَضَع حديثاً»، و«وَضَّاع» في حرف الواو.

يُضَعَّفُ:

انظر «ضُعِّفَ» في حرف الضَّاد.

يُعْتَبَرُ حَدِيْثُهُ:

أي: يُعْتَبَرُ به في المتابعات والشَّواهد، وقد ذكر هذا اللفظَ الحافظُ السَّخاويُّ في المرتبة السادسة مِن مراتب التعديل.

حكمها:

يُكتَب حديثُ أهلها، ويُنظَر فيه للاعتبار.

يُعْتَبَرُ به:

انظر «يُعْتَبَرُ حَدِيْثُهُ».

يُعْرَفُ ويُنْكَرُ:

انظر «تَعْرِفُ وتُنْكِرُ» في حرف التَّاء.

يَعْنِيْ:

هذا اللَّفْظُ استعمله المحدِّثون في بيان السَّاقط، وإصلاحِ ما درس في كتبهم بنحو تقطيعٍ أو بللٍ وغيرها.

قال الحافظُ العراقي في شرحه على ألفيته: «وإذا كان الساقطُ يُعلَم أنه سَقَط من بعض من تأخَّر من رواة الحديث، وأنَّ من فوقه من الرواة أتى به، فإنه يُزَادُ في الأصل، ويُؤْتَى قبله بلفظ (يعني) كما فعل الخطيبُ، إذ روى عن أبي عمر بن مَهْدي، عن المُحَامِلي بسنده إلى عُرْوَة، عن عُمْرَة ـ يعني عن عائشة ـ قالت: «كَان رَسُولُ الله ﷺ يُدْنِي إليَّ رأْسَه فَأُرَجِّلُه».

قال الخطيبُ: «كان في أصل ابن مهدي، عن عُمْرَة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُدْنِي إليَّ رأسَه: فألحقنا فيه ذِكْرَ عائشةَ، إذ لم يَكُنْ منه» . (انظر «التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٨٠).

ثم روى عن وكيع قال: أنا أستعين في الحديث بـ«يعني».

يُغْرِبُ:

أي: يروي (الغرائبَ) ، وهذا مثل قولهم: (له غرائب) أو (مَنَاكِيْرُ) أو (يروي المَناكِيْرَ) ، واتصاف الراوي بهذه اللَّفْظَةِ لا يكون فيه جرحاً، إلَّا إذا كَثُرَتْ الغرائبُ في رواياته.

يُغْرِبُ ويُخالِفُ:

أي: يروي أحاديثَ أفراد، ويُخالِفُ في روايته غيره ممّن يشاركه في مدرسته وشيوخه، ولا يَضُرُّه هـٰذا إلا إذا كثر، وهو ثقةٌ، وهـٰذه ليست العبارةُ بجرحٍ في الراوي.

قال الحافظ ابن حجر: «فهـٰذا إن كان كَثُر منه حُكِمَ علىٰ حديثه بالشُّذوذ» وأكثر من يستعمل هـٰذه العبارةَ ابنُ حِبَّان في كتابه الثقات» .

(هدي الساري: ص: ٤٤٥) .

يَفْتَعِلُ الْحَدِيْثَ:

في اللغة: من المجاز (افْتَعَلَ عليه كَذِباً وزُوْراً) أي: اخْتَلَقَه.

ومعناه عند المحدِّثين: يَضَعُ الحديثَ، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٠٠) في ترجَمة (محمد بن أبان بن عائشة القَصْراني): «سمعتُ أبي وأبا زُرْعَةَ يقولان: هو كَذَّابٌ، كان يفتعل الحديثَ» .

وقال (٤/ ٢٠٢) في ترجمة (سهل بن عامر البَجَلِي): «روى أحاديثَ بواطيل، أدركتُه بالكوفة، وكان يفتعل الحديثَ» .

يُكْتَبُ حَدِيْثُهُ:

من ألفاظ التعديل، ذكره الحافظ السَّخاوي في المرتبة السادسة من مراتب التعديل عنده .

حُكمها :

يُكتب حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُنظر فيه للاعتبار .

يَكْذِبُ:

انظر «الكَذَّاب» في حرف الكاف .

يُنْكِرُ مَرَّةً ويَعْرِفُ أُخْرَى:

أي: يروي مَرَّةً الأحاديثَ المعروفةَ، وأخرى الأحاديثَ المُنْكَرَةَ، فأحاديثُه تحتاج إلى موازنة مع حديث الثقات .

يُنْكِرُ عَنْ فُلانٍ :

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ تعليقاً على قولهم: «يَرْوِي المناكير» في حاشيته على «الرفع والتكميل» (ص: ٢٠٠):

«وقد اشتقَّ أبو حاتم الرَّازي لهذا المعنى فعلاً، فقال في بعض الرُّواة: يُنكر عن فلانٍ، يعني يروي المناكيرَ عنه، ففي «الجرح والتعديل» (١/ ٢: ٢٥٠) و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٢٤)، في ترجمة (حَرْب بن سُرَيْج البَصْري): وقال ابنُ مَعِيْن: ثقةٌ، وقال أبو حاتم: يُنكر عن الثقات، ليس بالقويِّ».

يَنْمِيْهِ :

أي: ينسب الحديثَ إلى النبيِّ ﷺ. انظر «يَرْفَعُه».

يَهِمُ :

تقالُ هـٰذه اللفظةُ في مَن له هفوةٌ وأوهامٌ يسيرةٌ مع سَعة علمِه، وهـٰذا الوصف لا ينزل من اتصف به عن درجة الثقة، إذ العصمةُ من الخطأ والسهو خاصة بالأنبياء، وليست لغيرهم.

● ● ●

وَقَع الفراغُ من إعداد هذا المعجم، مساء يوم الإثنين بتاريخ ٢٤/ رمضان المبارك، عام ١٤٢٧ هـ (الموافق ١٦/ تشرين الأول/ ٢٠٠٦م)، في حيِّ كِشَنْ باغْ، بحَيْدَرْآباد (الدَّكَنْ) الهند.

والحمد لله أوَّلًا وآخراً، والصَّلاةُ والسَّلامُ الأتمّان الأكملان علىٰ محمَّدٍ المصطفى، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ

سيد عبد الماجد الغَوْري




الفهارس العامة

١ ـ فهرس المصادر والمراجع .
٢ ـ فهرس المصطلحات الحديثية .
٣ ـ فهرس الموضوعات المُجْمَل .






فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري**: للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد، ن: مكتبة الخانجي ـ القاهرة. ط: ١، عام ١٣٩٩ هـ.

٢ ـ **أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء**: للشيخ محمد عوّامة، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٤، عام ١٤١٨ هـ.

٣ ـ **الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

٤ ـ **أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي**: تحقيق: الدكتور سعيد سعيد الهاشمي، ن: المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام١٤٠٢ هـ.

٥ ـ **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**: للإمام عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٣، عام ١٤١٤ هـ.

٦ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**: لسيف الدين أبي الحسن، علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، تحقيق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ط: ١، عام ١٣٨٧ هـ.

٧ ـ **أحوال الرجال**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: الأستاذ صبحي البدري السامرائي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.

٨ ـ **آداب الشافعي ومناقبه**: لابن أبي حاتم الرازي: تحقيق: الشيخ عبد الغني عبد الخالق، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٩ ـ **أربع رسائل في علوم الحديث**: جمعها واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.

١٠ ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار اليمامة ـ دمشق، ط: ٤، ١٤٢٣ هـ.

١١ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: لخليل بن عبد الله بن أحمد أبي يعلى الخليلي، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض.

١٢ ـ **أساس البلاغة**: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط: دار المعرفة ـ بيروت.

١٣ ـ **الإسناد من الدين**: للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

١٤ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: السعادة و البيجاوي ـ القاهرة.

١٥ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**: للدكتور محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ٣، عام ١٤١٧ هـ.

١٦ ـ **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**: للدكتور نور الدين عتر، ن: اليمامة ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.

١٧ ـ **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**: للدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلف، ط: ٨، عام ١٤١٨ هـ.

١٨ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ**: للحافظ عبد الرحمن شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.

١٩ ـ **الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط**: لبرهان الدين بن إسحاق، إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، ن: مكتبة المعارف.

٢٠ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح**: لابن دقيق العيد، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

٢١ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: أحمد صفر، ن: دار التراث، القاهرة، ط: ٣، عام ١٣٨٩ هـ.

٢٢ ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**: للدكتور نور الدين عتر، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٨ هـ.

٢٣ ـ **الإمام ابن ماجه وكتابه السنن**: للشيخ عبد الرشيد النعماني، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.

٢٤ ـ **أمراء المؤمنين في الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

٢٥ ـ **الأنساب**: لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ط: دائرة المعارف ـ حيدر آباد (الدّكن).

٢٦ ـ **الإيضاح في علوم الحديث**: للدكتور مصطفى سعيد الخن والدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار الكلم الطيب ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

٢٧ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير، (شرح الشيخ أحمد شاكر) تحقيق: الدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار السلام، الرياض ط: ٢٣ عام ١٤٢١ هـ.

٢٨ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ٥، عام ١٤١٥ هـ.

٢٩ ـ **البداية والنهاية**: للحافظ إسماعيل بن عمر الدمشقي ابن كثير، ن: دائرة المعارف ـ بيروت، عام ١٣٩٧ هـ.

٣٠ ـ **بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب**: للشيخ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٢، عام ١٤٠٨هـ.

٣١ ـ **التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل**: للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ن: دار العاصمة ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.

٣٢ ـ **تأملات منهجية في تاريخ السنة وأصول الحديث**: للدكتور موسى إبراهيم الإبراهيم، ن: دار الثقافة ـ الدوحة، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.

٣٣ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: لأبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ن: دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

٣٤ ـ **تاريخ أبي زرعة**: تحقيق: الأستاذ شاكر الله القوجاني، ن: مجمع اللغة العربية، دمشق.

٣٥ ـ **تاريخ أسماء الثقات**: لأبي حفص عمرو بن شاهين، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، ن: الدار السلفية الكويت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٣٧ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧٧ م.

٣٨ ـ **تاريخ أصبهان**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ن: ليدن، ط: ١، عام ١٩٣١ م.

٣٩ ـ **تاريخ بغداد**: لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ط: القاهرة، عام ١٣٤٩ هـ.

٤٠ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين ـ ن: الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧١ م.

٤١ ـ **تاريخ جرجان**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، تصحيح: الشيخ عبد الرحمن المعلمي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدَّكن)، ط: ١، عام ١٣٦٩ هـ.

٤٢ ـ **تاريخ خليفة بن خياط**: تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، ن: الآداب، النجف، دمشق، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

٤٣ ـ **التاريخ الصغير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، ن: دار الوعي ـ حلب.

٤٤ ـ **تاريخ فنون الحديث**: للشيخ محمد عبد العزيز الخولي، ن: دار القلم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٨٩ م.

٤٥ ـ **التاريخ الكبير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، ن: دار المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن) ط: ١، عام ١٣٦٢ هـ.

٤٦ ـ **التاريخ**: ليحيى بن معين (برواية الدقاق يزيد بن الهيثم) تحقيق: الدكتور أحمد محمود نور سيف، ن: مركز البحث العلمي ـ (جامعة أم القرى) مكة المكرمة.

٤٧ ـ **تأويل مختلف الحديث**: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الجيل ـ بيروت.

٤٨ ـ **تحرير علوم الحديث**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع، ن: مؤسسة الريان ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.

٤٩ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط: ٢، عام ١٤٠٦ هـ.

٥٠ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، تصحيح وتعليق: عبد الصمد شرف الدين، ن: الدار القيمة ـ بومباي، ط: ١، عام ١٣٨٤ هـ.

٥١ ـ **تحفة المستفيد في الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد**: للدكتور طاهر منصور عبد الرزاق، ن: دار اليقين ـ القاهرة، ط: ١، عام ٢٠٠٢ م.

٥٢ ـ **تحقيق اسم الصحيحين وجامع الترمذي**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.

٥٣ ـ **تخريج الحديث الشريف**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٢٣ هـ.

٥٤ ـ **تخريج الحديث ـ نشأته ومنهجيته**: للدكتور أبي الليث الخير آبادي، ن: دار الشاكر ـ ماليزيا، ط: ١، عام ١٩٩٩ م.

٥٥ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٧٩هـ.

٥٦ ـ **التدليس وأحكامه وآثاره النقدية**: للأستاذ صالح بن سعيد عومار الجزائري، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢هـ.

٥٧ ـ **التدليس في الحديث: حقيقته وأقسامه ومراتبه والموصوفون به**: للأستاذ مسفر بن غرم الله الدميني، ن: المؤلف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٢هـ.

٥٨ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ن: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٥٩ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: عبد الله هاشم اليماني ـ القاهرة، عام ١٩٣٣ م.

٦٠ ـ **التعديل والتجريح ممن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، طبعة الرياض، عام ١٤٠٦ هـ.

٦١ ـ **تغليق التعليق على صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور سعيد القذفي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.

٦٢ ـ **تقدمة الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).

٦٣ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار الرشيد ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٨ هـ.

٦٤ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٨٩ هـ.

٦٥ ـ **تكملة الإكمال**: لمحمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي ابن نقطة، تحقيق: صالح المراد والدكتور عبد القيوم، ن: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.

٦٦ ـ **التكملة لوفيات النقلة**: للحافظ زكي الدين عبد العظيم عبد القوي المنذري، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.

٦٧ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: للإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر النميري، ن: وزارة الأوقاف المغربية، المغرب.

٦٨ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي اليماني، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الباكستانية، ط: ١، عام ١٤٠١ هـ.

٦٩ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).

٧٠ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢ هـ.

٧١ ـ **التواصل بين المذاهب الإسلامية**: للدكتور فاروق حمادة، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٩ هـ.

٧٢ ـ **توثيق النصوص وضبطها عند المحدِّثين**: للدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، ن: المكتبة المكية، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.

٧٣ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: للشيخ طاهر بن صالح أحمد الجزائري: تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.

٧٤ ـ **توضيح الأفكار بمعاني تنقيح الأنظار**: لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، ن: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٦٦ هـ.

٧٥ ـ **تيسير مصطلح الحديث**: للدكتور محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف، الرياض، ط: ٨، عام ١٤٠٧ هـ.

٧٦ ـ **الثقات**: لمحمد بن حبان أحمد البستي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الهند)، ط: ١، عام ١٩٧٣ م.

٧٧ ـ **الحديث والمحدّثون**: للأستاذ محمد محمد أبو زهو، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٧٨ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٧٩ ـ **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).

٨٠ ـ **الجرح والتعديل**: للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٥ هـ.

٨١ ـ **جهود المعاصرين في خدمة السنة النبوية المشرفة**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.

٨٢ ـ **جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**: اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

٨٣ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين**: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٣٣ هـ.

٨٤ ـ **جمهرة الأمثال**: لأبي بكر هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٤ م.

٨٥ ـ **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية**: لأبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحلو، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٩٨ هـ.

٨٦ ـ **حلية الأولياء**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٨٧ ـ **خصائص المسند**: لأبي موسى محمد بن عمر المديني، تحقيق: الأستاذ أحمد شاكر، ن: دار المعارف ـ القاهر، ط: ١، عام ١٣٧٣ هـ. (وهو مطبوع في أول المسند).

٨٨ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، (وهي نسخة مصوَّرة عن طبعة بولاق، ١٣٠١ هـ.).

٨٩ ـ **الخلاصة في أصول الحديث**: لحسين بن محمد الطيبي، تحقيق: الأستاذ صبحي السامرائي، ن: رئاسة ديوان الأوقاف ـ بغداد، ط: ١، عام ١٣٩١ هـ.

٩٠ ـ **خمس رسائل في علوم الحديث**: جمعها واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٣هـ.

٩١ ـ **دراسات في الجرح والتعديل**: تأليف الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ن: عالم الكتب ـ بيروت، ط: ١، عام١٤١٥هـ.

٩٢ ـ **دراسات في الحديث النبوي**: تأليف: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٣هـ.

٩٣ ـ **دراسات في منهج النقد عند المحدّثين**: للدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: دار النفائس ـ عمان (الأردن)، ط: ١، عام ١٤٢٠هـ.

٩٤ ـ **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث**: للدكتور امتياز أحمد، ن: دار الوفاء ـ المنصورة، ط: ١، عام ١٤١٠ هـ.
٩٥ ـ **دليل مؤلفات الحديث الشريف**: للأساتذة محي الدين عطية، صلاح الدين حفني، ومحمد خير رمضان يوسف، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٨ هـ.
٩٦ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.
٩٧ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لمحب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٩٨ ـ **رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد)**: لأحمد بن محمد الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، طبعة بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.
٩٩ ـ **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٦ هـ.
١٠٠ ـ **الرحلة في طلب الحديث**: للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٠١ ـ **الرسالة**: للإمام محمد إدريس الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ن: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٨ هـ.
١٠٢ ـ **الرسالة المحمدية**: للشيخ سيد سليمان الندوي، تحقيق: سيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.
١٠٣ ـ **الرسالة المستطرفة**: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ.
١٠٤ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام عبد الحي أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١هـ.
١٠٥ ـ **السنة قبل التدوين**: للدكتور محمد عجاج الخطيب، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٧، عام ١٤١٨ هـ.
١٠٦ ـ **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٢ هـ.
١٠٧ ـ **السنة ومكانتها في الشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفى السباعي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
١٠٨ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

١٠٩ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

١١٠ ـ **سنن الدارقطني**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، طبعة هاشم عبد الله اليماني ـ القاهرة، عام ١٣٨٦ هـ.

١١١ ـ **سنن الدارمي**: للإمام أبي محمد عبد الله الدرامي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤١٧ هـ.

١١٢ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النَّسائي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

١١٣ ـ **سؤالات البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل**: تحقيق: الدكتور عبد الرحيم القشقري، طبعة باكستان، عام ١٤٠٤ هـ.

١١٤ ـ **سؤالات ابن الجنيد**: لإبراهيم بن عبد الله الختلي، تحقيق: الدكتور أحمد نور سيف، ن: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.

١١٥ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض.

١١٦ ـ **سؤالات السنجري للحاكم النيسابوري**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ن: دار الغرب ـ بيروت.

١١٧ ـ **سؤلات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

١١٨ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجُري أبا داود السجستاني**: تحقيق: الدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: المجلس العلمي (الجامعة الإسلامية) ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.

١١٩ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، عام ١٤٠١ هـ.

١٢٠ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لعبد الحي بن العماد الحنبلي، ن: دار المسيرة ـ بيروت.

١٢١ ـ **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**: للشيخ برهان الدين الأبناسي، تحقيق: صلاح الدين فتحي هَلَل، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٨ هـ.

١٢٢ ـ **شرح ألفاظ التجريح النادرة**: للدكتور سعدي الهاشمي، ن: مكتبة دار العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.

١٢٣ ـ **شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال**: للدكتور سعيد الهاشمي، ن: مكتبة دار العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام١٤١٣ هـ.

١٢٤ ـ **شرح ألفية العراقي (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي، طبعة القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٥ هـ.

١٢٥ ـ **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: للمحدِّث علي بن سلطان محمد الهروي القاريء، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، ن: دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٥ هـ.

١٢٦ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور نـور الدين عتر، ن: دار العطاء ـ الرياض، ط: ٤، عام ١٤٢١ هـ.

١٢٧ ـ **شرح النخبة**: للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلِّف، ط: ٣، عام ١٤٢١ هـ.

١٢٨ ـ **الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل**: للأستاذ يوسف محمد صديق، ن: مكتبة ابن تيمية ـ الكويت، ط: ١، عام ١٩٩٠ م.

١٢٩ ـ **شرف أصحاب الحديث**: للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي، ن: نشريات رئاسة الشؤون الدينية للجمهورية التركية ـ أنقرة، ط: ٢، عام ١٩٩١ م.

١٣٠ ـ **صحيح ابن حبان**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٤ هـ.

١٣١ ـ **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ٢، عام ١٤٢١ هـ.

١٣٢ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

١٣٣ ـ **الضعفاء**: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق: الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

١٣٤ ـ **الضعفاء والمتروكين**: لأحمد بن شعيب النَّسائي، ن: المكتبة الأثرية ـ باكستان.

١٣٥ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، ن: دار صادر ـ بيروت.

١٣٦ ـ **طبقات المدلِّسين**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المطبعة الحسينية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٢٢ هـ.

١٣٧ ـ **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث**: للإمام محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.

١٣٨ ـ **علل الحديث**: لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

١٣٩ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لأبي عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، طبعة لاهور، ط: ١، عام ١٣٩٩هـ.

١٤٠ ـ **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة أنقرة، عام ١٩٦٣ م.

١٤١ ـ **علم أسباب ورود الحديث**: للدكتور طارق أسعد حليمي الأسعد، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.

١٤٢ ـ **علم الحديث**: لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: موسى محمد علي، ن: دار الحرم للتراث ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

١٤٣ ـ **علم زوائد الحديث**: للدكتور خلدون الأحدب، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.

١٤٤ ـ **علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوّره وتكامله**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٤٥ ـ **علم الرجال وأهميته**: للشيخ عبد الرحمن المعلِّمي اليماني، ن: دار البصائر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٠١ هـ.

١٤٦ ـ **علوم الحديث**: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

١٤٧ ـ **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدّثين النقاد**: للدكتور حمزة عبد الله المليباري، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.

١٤٨ ـ **الفائق في غريب الحديث**: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد النبهاوي، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

١٤٩ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

١٥٠ **فتح المغيث بحكم اللحن في الحديث**: لأبي عبد الله محمد الإفراني الصغير، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.

١٥١ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للحافظ عبد الرحمن السخاوي، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.

١٥٢ ـ **الفَرْق بين الفِرَق**: لعبد القادر بن طاهر التميمي، تحقيق: الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد، ن: دار المعرفة ـ بيروت.

١٥٣ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**: لأبي عبيد البكري، تحقيق: الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٣ هـ.

١٥٤ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم، ن: دار المعرفة ـ بيروت.

١٥٥ ـ **الفوائد المستمدَّة من تحقيقات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة**: جمع وترتيب: الدكتور ماجد الدرويش، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط ، ١ ، عام ١٤٢٧ هـ.

١٥٦ ـ **فهرست ابن خير**: لمحمد بن خير بن عمر الإشبيلي، ن: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

١٥٧ ـ **قاعدة في الجرح والتعديل**: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين علي السبكي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.

١٥٨ ـ **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط:٧، عام ١٤٢٤ هـ.

١٥٩ ـ **قفو الأثر في صفو علوم الأثر**: للشيخ رضي الله محمد بن إبراهيم الحلبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط:٢، عام ١٤٠٨ هـ.

١٦٠ ـ **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: للشيخ جمال الدين القاسمي، تحقيق الشيخ محمد بهجة البيطار، ن: دار النفائس ـ بيروت، ط:٢، عام ١٤١٤ هـ.

١٦١ ـ **قواعد في علوم الحديث**: للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط:٢، عام ١٣٩٢ هـ.

١٦٢ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، ط:١، عام ١٤١٣ هـ.

١٦٣ ـ **الكامل في معرفة ضعفاء المحدِّثين وعلل الأحاديث**: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط:١، عام ١٤٠٤ هـ.

١٦٤ ـ **كتاب التعريفات**: للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، ن: دار النفائس ـ بيروت، ط:١، عام ١٤٢٤ هـ.

١٦٥ ـ **كتاب التمييز**: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض ـ الرياض، ط:١، عام ١٣٩٥ هـ.

١٦٦ ـ **كتابة الحديث بأقلام الصحابة**: للدكتور ساجد الرحمن الصديقي، ن: دار الحديث ـ القاهرة، ط:١، عام ٢٠٠٠ م.

١٦٧ ـ **كتب الزوائد: نشأتها وأهميتها**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط:١، عام ١٤١٧ هـ.

١٦٨ ـ **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث**: لبرهان الدين سبط ابن العجمي، تحقيق: الأستاذ صبحي السَّامرائي، ن: وزراة الأوقاف والشؤون الدينية ـ بغداد، ط:١، عام ١٤٠٤هـ.

١٦٩ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي، ن: الكتب الحديثة ـ القاهرة، عام ١٩٧٢ م.

١٧٠ ـ **الكنى والأسماء**: لأبي بشر محمد بن أحمد الدُّولابي، ن: دائرة المعارف العثمانة ـ حيدر آباد (الدكن)، ط:١، عام ١٣٢٢ هـ.

١٧١ ـ **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط:١، عام ١٤٧٤ هـ.

١٧٢ ـ **لمحات في أصول الحديث**: للدكتور محمد أديب صالح، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط:٦، عام ١٤١٨ هـ.

١٧٣ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٧ هـ.

١٧٤ ـ **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٥ هـ.

١٧٥ ـ **اللمع في أسباب الحديث**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: غياث عبد اللطيف دحدوح، ن: دار المعرفة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٥ هـ.

١٧٦ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي الفضل محمد بن طاهر ابن القيسراني، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

١٧٧ ـ **مباحث في علم الجرح والتعديل**: للدكتور قاسم علي سعد، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.

١٧٨ ـ **المتكلمون في الرجال**: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.

١٧٩ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ن: دار الكتاب ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٧ م.

١٨٠ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام المعروف بابن تيمية، تصوير الطبعة الأولى، عام ١٣٩٨ هـ.

١٨١ ـ **المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ن: دار الوعي ـ حلب، ط: ١١، عام ١٣٩٦ هـ.

١٨٢ ـ **مجمع الأمثال**: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: الأستاذ محي الدين عبد الحميد، ن: منشورات دار النصر ـ بيروت.

١٨٣ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: لحسن بن علي بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤٠٤ هـ.

١٨٤ ـ **المحلَّى شرح المجلَّى**: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر والجزيري، ن: دار الطباعة المنيرية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٠ هـ.

١٨٥ ـ **المختصر في علم رجال الأثر**: للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: جامعة الأزهر ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

١٨٦ ـ **مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدّثين منه**: للدكتور أسامة عبد الله خيّاط، ن: مطابع الصفا ـ مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.

١٨٧ ـ **المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغَوْري. ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٨٨ ـ **المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.

١٨٩ ـ **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط:١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٩٠ ـ **المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل**: لأبي عبد الله الحاكم النَّيسابوري، تحقيق: الأستاذ معتز عبد اللطيف الخطيب، ن: دار الفيحاء ـ دمشق، ط:١، عام ١٤٢٢ هـ.

١٩١ ـ **المدخل في أصول الحديث**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (مجموعة رسائل الكمالية) ن: مكتبة المعارف ـ الطائف.

١٩٢ ـ **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط:١، عام ١٣٤١ هـ.

١٩٣ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة بولاق الأميرية ـ القاهرة، ط:٢، عام ١٣١٣ هـ.

١٩٤ ـ **مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات**: للدكتور يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط:١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٩٥ ـ **مصادر الكتب الحديثية**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨هـ.

١٩٦ ـ **المصباح في أصول الحديث**: للسيد قاسم الأندجاني، ن: مكتبة الزمان ـ المدينة المنورة، ط:٢، عام ١٤٠٨ هـ.

١٩٧ ـ **مصنَّف ابن أبي شيبة**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط:١، عام ١٤٠٩ هـ.

١٩٨ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**: للإمام علي القاري الهروي المكّي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط:٥، عام ١٤١٤ هـ.

١٩٩ ـ **معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨هـ.

٢٠٠ ـ **معجم البلدان**: لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، ن: دار صادر ـ بيروت.

٢٠١ ـ **معجم علوم الحديث النبوي**: للدكتور عبد الرحمن إبراهيم الخميسي، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط:١، عام ١٤٢١ هـ.

٢٠٢ ـ **معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**: للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ن: مكتبة أضواء السلف ـ الرياض، ط:١، عام ١٤٢٠ هـ.

٢٠٣ ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: للدكتور محمد أبي الليث الخير آبادي، ن: مؤسَّسة الرسالة ناشرون ـ بيروت، ط:١، عام ١٤٢٦ هـ.

٢٠٤ ـ **معجم لغة الفقهاء**: للدكتور محمد رواس قلعه جي. ن: دار النفائس ـ بيروت، ط:٢، عام ١٤٢٧ هـ.

٢٠٥ ـ **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح (بترتيب الهيثمي والسبكي)، تحقيق: عبد العليم عبد الحافظ البستوي، ن: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.

٢٠٦ ـ **معرفة علوم الحديث**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: الأستاذ معظم حسين، ن: المكتب التجاري للطباعة والنشر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٧٣ هـ.

٢٠٧ ـ **المعرفة والتاريخ**: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٣، عام ١٣٩٠ هـ.

٢٠٨ ـ **معنى قول الإمام الطيبي إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي**: لشيخ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: الدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام١٤١٣ هـ.

٢٠٩ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار المعارف ـ حلب، ط: ١، عام ١٣٩١ هـ.

٢١٠ ـ **مقالات الكوثري**: للعلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري، ن: المكتبة التوفيقية ـ القاهرة.

٢١١ ـ **مقاييس اللغة**: لأبي الحسن أحمد بن فارس، ن: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٩ م.

٢١٢ ـ **المنهاج الحديث في علوم الحديث**: للدكتور شرف القضاة، ن: الأكاديميون للنشر والتوزيع ـ عمان (الأردن)، ط: ١، عام ١٤٢٥ هـ.

٢١٣ ـ **منهج النقد عند المحدِّثين**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: مكتبة الكوثر ـ الرياض، ط: ٣، عام ١٤١٠ هـ.

٢١٤ ـ **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**: للدكتور فاروق حمادة، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٢١٥ ـ **المنهج الحديث في علوم الحديث**: للدكتور محمد محمد السماحي، ن: دار العهد الجديد ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٨٢ هـ.

٢١٦ ـ **المنهج الحديثي عند ابن حزم الأندلسي**: للأستاذ علي بوسريح، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.

٢١٧ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: تأليف الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤١٨ هـ.

٢١٨ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**: للإمام ابن قيّم الجوزية، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٢ هـ.

٢١٩ ـ **مناهج المحدِّثين العامة في الرواية والتصنيف**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار الرؤية ـ بدمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٤ هـ.

٢٢٠ ـ **مناهج المحدِّثين العامَّة والخاصَّة (الصناعة الحديثية)**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.

٢٢١ ـ **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٣٩٥ هـ.

٢٢٢ ـ **الموازنة بين المتقدّمين والمتأخّرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**: للدكتور حمزة عبد الله المليباري، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٢٢ هـ.

٢٢٣ ـ **موسوعة علوم الحديث وفنونه**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨هـ.

٢٢٤ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤٢٠هـ.

٢٢٥ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، ترقيم: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.

٢٢٦ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.

٢٢٧ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة.

٢٢٨ ـ **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٣٩٣ هـ.

٢٢٩ ـ **النكت على كتاب ابن الصَّلاح**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي، ن: الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٢٣٠ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٨ هـ.

٢٣١ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

٢٣٢ ـ **الوسيط في علوم مصطلح الحديث**: للدكتور محمد بن أبو شهبة، ن: عالم المعرفة ـ جدّة، ط: ١، عام١٤٠٣ هـ.

٢٣٣ ـ **الوضع في الحديث وطريقة التخلّص منه**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.

٢٣٤ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

□□□



فهرس المصطلحات الحديثية

حرف الباء

حرف التاء

المصطلح	الصفحة

حرف الثّاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدَّال

حـــرف الذّال

حـــرف الـرّاء

حرف الزَّاي

حرف السِّين

حرف الشِّين

حرف الصَّاد

حرف الضَّاد

حرف الطَّاء

حــرف الظّــاء

حــرف العــين

حرف الغين

حـــرف الفــاء

حـــرف القــاف

حـــرف الكـــاف

حرف اللَّام

حرف الميم

حرف النُّون

حـــرف الهـــاء

حـــرف الـــواو

حــرف اليـــاء



فهرس الموضوعات المُجْمَل

الموضوع	الصفحة

●●●

كتبٌ للمؤلِّف

١ ـ موسوعة علوم الحديث وفنونه (ثلاث مجلَّدات) .
٢ ـ معجم المصطلحات الحديثية .
٣ ـ معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنَّادرة .
٤ ـ معجم ألفاظ الجرح والتعديل .
٥ ـ المدخل إلىٰ دراسة علم الجرح والتعديل .
٦ ـ المدخل إلىٰ دراسة علوم الحديث .
٧ ـ علم الرجال : تعريفه وكُتبه .
٨ ـ المُيَسَّر في علم الجرح والتعديل .
٩ ـ المُيَسَّر في علوم الحديث والاصطلاح .
١٠ ـ علم مصطلح الحديث : نشأته وتطوُّره وتكامله .
١١ ـ مصادر الكتب الحديثية : دراسةٌ وتعريفٌ (جزءان) .
١٢ ـ الوجيزُ في تعريف كُتب الحديث .
١٣ ـ الوَضْعُ في الحديث : تعريفه ـ أسبابه ـ طريقةُ التخلُّص منه ـ الكتب المؤلَّفة فيه .
١٤ ـ السُّنّة النبوية : حُجِّيتها وتدوينُها .
١٥ ـ نماذج من الدعوة الإسلامية في الصدر الأول .
١٦ ـ أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه .
١٧ ـ أبو الحسن النَّدْوي : الإمام ، المفكِّر ، الدَّاعية ، المربِّي ، الأديب .
١٨ ـ العلاَّمة أبو الحسن النَّدْوي : رائد الأدب الإسلامي .
١٩ ـ محمد إقبال : الشاعر المفكِّر الفيلسوف .
٢٠ ـ القاديانية : مؤامرةٌ خطيرةٌ ، وثورةٌ شنيعةٌ علىٰ النُّبوَّة المحمدية .

* * *

التنضيد الضوئي والإخراج الفني

محمد إبراهيم شونو

هاتف : ٦٦١٥٦٨٤ ـ ٦٦٢١٣٣٠ ـ ٢٤٥٨٦٣٧

جوال : ٤٨٠٣٥١-٩٥-٩٦٣+

دمشق ـ سورية

DICTIONARY

OF HADITH TERMINOLOGY

By

Sayyid Abdul Majid Ghouri

DAR IBNE KATHEER

Damascus - Bairut